

مختصر

فوائد العمارة الإسلامية

المجلد ١-٢

تأليف

السيد علي الحسيني الباقلي

مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محاضرات فى الإعتقادات

كاتب:

السيد على الحسينى الميلانى

نشرت فى الطباعة:

الحقايق

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	محاضرات فى الإعتقادات
٢٥	اشارة
٢٥	الجزء (١)
٢٥	كلمة المركز ... ص: ٥
٢٥	كلمة المؤلف ... ص: ٧
٢٦	آية المباهلة ... ص: ١٧
٢٦	اشارة
٢٦	المباهلة فى اللغة ... ص: ١٧
٢٧	تعين من خرج مع الرسول صلى الله عليه وآله فى المباهلة ... ص: ٢١
٢٩	دلالة آية المباهلة على إمامة على عليه السلام ... ص: ٢٥
٣٠	مع ابن تيمية فى آية المباهلة ... ص: ٢٩
٣١	خاتمة المطاف ... ص: ٣٣
٣٣	آية التطهير ... ص: ٤١
٣٣	المراد من أهل البيت عليهم السلام فى آية التطهير ... ص: ٤١
٣٦	آية التطهير وأزواج النبى صلى الله عليه وآله ... ص: ٤٧
٣٦	اشارة
٣٩	بحث فى مقتضى سياق الآية ... ص: ٥٣
٤٠	معنى الإرادة وإذهاب الرجس ... ص: ٥٥
٤٠	اشارة
٤١	الإرادة التكوينية والجبر ... ص: ٥٧
٤٢	بعض التحريفات فى كتب القوم ... ص: ٥٩
٤٤	آية الولاية ... ص: ٦٦

- ٤٤ اشارة
- ٤٤ الجهة الأولى ... ص: ٤٧
- ٤٤ فى شأن نزول هذه الآية المباركة ... ص: ٤٧
- ٤٤ اشارة
- ٤٤ قول المفسرين ... ص: ٤٨
- ٤٥ قول المحدثين ... ص: ٤٩
- ٤٧ مع ابن تيمية ... ص: ٧١
- ٤٨ الجهة الثانية ... ص: ٧٥
- ٤٨ وجه الإستدلال بالآية المباركة على الإمامة ... ص: ٧٥
- ٤٨ اشارة
- ٤٨ معنى الولاية ... ص: ٧٥
- ٥٠ الجهة الثالثة ... ص: ٨١
- ٥٠ الاعتراضات والمناقشات ... ص: ٨١
- ٥٠ اشارة
- ٥٠ الاعتراض الأول ... ص: ٨١
- ٥١ الاعتراض الثاني ... ص: ٨٢
- ٥١ الاعتراض الثالث ... ص: ٨٢
- ٥٢ والجواب ... ص: ٨٣
- ٥٣ الاعتراض الرابع ... ص: ٨٥
- ٥٥ حديث الدار ... ص: ٩٤
- ٥٥ اشارة
- ٥٥ نص حديث الدار ... ص: ٩٥
- ٥٦ رواة حديث الدار ... ص: ٩٩
- ٦٠ دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ١٠٧

- ٦٠ اشارة
- ٦٠ الخصوصيه الأولى ...: ص: ١٠٧
- ٦٠ الخصوصيه الثانيه ...: ص: ١٠٨
- ٦١ الخصوصيه الثالثه ...: ص: ١٠٨
- ٦١ مع علماء أهل السنه في حديث الدار ... ص: ١١١
- ٦١ اشارة
- ٦١ مع الفضل ابن روزبهان ...: ص: ١١١
- ٦٢ مع ابن تيميه ...: ص: ١١٢
- ٦٢ تحريف الحديث ...: ص: ١١٣
- ٦٣ مع الندوي ...: ص: ١١٤
- ٦٤ مع هيكل ...: ص: ١١٥
- ٦٤ مع البوطي ...: ص: ١١٥
- ٦٤ خاتمه المطاف ... ص: ١١٧
- ٦٦ مقدمات البحث ... ص: ٨
- ٦٦ اشارة
- ٦٧ المقدمه الأولى: بحث المسائل على أسس متقنه ... ص: ٨
- ٦٨ المقدمه الثانيه: الإستدلال بالكتاب والعقل والسنه ... ص: ١٠
- ٦٨ اشارة
- ٦٨ بعض التقسيمات في الاستدلال بالسنه ... ص: ١٢
- ٦٩ المقدمه الثالثه: أهميه البحث عن الإمامه ... ص: ١٢
- ٧٠ دوران البحث بين علي عليه السلام وأبي بكر ... ص: ١٤
- ٧٠ حديث الغدير ... ص: ١٢٦
- ٧٠ اشارة
- ٧٠ نص حديث الغدير ... ص: ١٢٧

- ٧٠ اشارة
- ٧١ وهنا ملاحظات لابد من الإشارة إليها ...: ص: ١٢٨
- ٧٢ الجهة الأولى ...: ص: ١٣١
- ٧٢ الجهود التي بذلت في سبيل إثبات هذا الحديث ...: ص: ١٣١
- ٧٢ وهذه الجهة تشتمل على نقاط ...: ص: ١٣١
- ٧٤ رواة حديث الغدير ...: ص: ١٣٤
- ٧٦ دواعى عدم نقل الحديث ...: ص: ١٣٦
- ٧٧ إثبات التواتر اللفظى لحديث الغدير ...: ص: ١٣٩
- ٧٨ دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ...: ص: ١٤٠
- ٧٩ الجهة الثانية ...: ص: ١٤٢
- ٧٩ الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث ...: ص: ١٤٣
- ٧٩ اشارة
- ٧٩ مسألة أن علياً عليه السلام لم يكن في حجة الوداع ...: ص: ١٤٣
- ٨٠ مسألة عدم التسليم بصحة حديث الغدير ...: ص: ١٤٤
- ٨٠ مسألة عدم تواتر حديث الغدير ...: ص: ١٤٥
- ٨١ مسألة مجيء «المولى» بمعنى «الأولى ...»: ص: ١٤٦
- ٨٢ مسألة دلالة حديث الغدير على إمامة علي عليه السلام بعد عثمان ...: ص: ١٤٨
- ٨٣ مسألة دلالة حديث الغدير على الامامة الباطنية ...: ص: ١٥٠
- ٨٤ حديث الولاية ...: ص: ١٥٦
- ٨٤ اشارة
- ٨٤ رواة حديث الولاية ...: ص: ١٥٧
- ٨٦ نص حديث الولاية وتصحيحه ...: ص: ١٦١
- ٩٠ دلالة حديث الولاية على العصمة ...: ص: ١٦٩
- ٩١ دلالة حديث الولاية على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ...: ص: ١٧١

- ٩١ اشارة
- ٩٢ وجود حركة النفاق فى زمن الرسول ... ص: ١٧٣
- ٩٤ المناقشات فى حديث الولاية ... ص: ١٧٧
- ٩٦ حديث الثقلين ... ص: ١٨٥
- ٩٦ الجهة الأولى ... ص: ١٨٥
- ٩٦ فى تحقيق ألفاظ حديث الثقلين ... ص: ١٨٥
- ٩٩ الجهة الثانية ... ص: ١٩١
- ٩٩ رواه حديث الثقلين ... ص: ١٩١
- ١٠١ الجهة الثالثة ... ص: ١٩٥
- ١٠١ دلالات حديث الثقلين ... ص: ١٩٥
- ١٠٣ تتمه ... ص: ١٩٩
- ١٠٣ تشتمل على مطالب ... ص: ١٩٩
- ١٠٣ المطلب الأول: اقتران حديث الثقلين بأحاديث أخرى ... ص: ١٩٩
- ١٠٤ المطلب الثانى: تكرار الوصية بالكتاب والعترة فى عدة مواطن ... ص: ٢٠٠
- ١٠٥ المطلب الثالث: مسألة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على ضوء حديث الثقلين ... ص: ٢٠٢
- ١٠٦ الجهة الرابعة ... ص: ٢٠٥
- ١٠٦ المناقشات والمعارضات فى حديث الثقلين ... ص: ٢٠٥
- ١٠٦ اشارة
- ١٠٦ الطريق الأول ... ص: ٢٠٥
- ١٠٧ الطريق الثانى ... ص: ٢٠٧
- ١٠٧ الطريق الثالث ... ص: ٢٠٧
- ١٠٨ الطريق الرابع ... ص: ٢٠٨
- ١٠٩ الطريق الخامس ... ص: ٢١٠
- ١٠٩ حديث الطير ... ص: ٢١٤

- ١٠٩ اشارة
- ١٠٩ الجهة الاولى ... ص: ٢١٥
- ١١٠ رواه حديث الطير وأسانيده ... ص: ٢١٥
- ١١٤ الجهة الثانية ... ص: ٢٢٣
- ١١٤ دلالة حديث الطير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٢٣
- ١١٤ اشارة
- ١٢٠ ملاك الأحيية على صعيد الواقع التاريخي ... ص: ٢٣٥
- ١٢١ الحسد لأمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٣٧
- ١٢١ الجهة الثالثة ... ص: ٢٣٩
- ١٢٢ محاولات القوم في ردّ حديث الطير ... ص: ٢٣٩
- ١٢٢ اشارة
- ١٢٢ الأول: المناقشة في سند الحديث ... ص: ٢٣٩
- ١٢٣ الثاني: تحريف اللفظ ... ص: ٢٤٢
- ١٢٤ الثالث: تأويل الحديث وحمل مدلوله على خلاف ما هو ظاهر فيه ... ص: ٢٤٤
- ١٢٥ الرابع: المعارضة ... ص: ٢٤٥
- ١٢٥ الخامس ... ص: ٢٤٦
- ١٢٩ حديث المنزلة ... ص: ٢٥٦
- ١٢٩ اشارة
- ١٢٩ رواه حديث المنزلة ... ص: ٢٥٧
- ١٣٢ نصّ حديث المنزلة وتصحيحه ... ص: ٢٦٣
- ١٣٧ دلالات حديث المنزلة ... ص: ٢٧٣
- ١٣٧ اشارة
- ١٣٧ المنزلة الاولى: النبوة ... ص: ٢٧٣
- ١٣٧ المنزلة الثانية: الوزارة ... ص: ٢٧٣

- المنزلة الثالثة: الخلافة ... ص: ٢٧٤ ١٣٨
- المنزلة الرابعة: القرابة القريبة ... ص: ٢٧٤ ١٣٨
- والمنزلة الخامسة: الشركة في الأمر ... ص: ٢٧٤ ١٣٨
- ومن منازل هارون ... ص: ٢٧٨ ١٤٠
- من دلالات حديث المنزلة العصمة ... ص: ٢٨٠ ١٤١
- من خصائص هارون ومنازله ... ص: ٢٨٠ ١٤١
- دلالة حديث المنزلة ... ص: ٢٨٣ ١٤٢
- على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٨٣ ١٤٢
- محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة ... ص: ٢٨٧ ١٤٤
- اشارة ١٤٤
- أولاً: المناقشات العلمية ... ص: ٢٨٧ ١٤٤
- اشارة ١٤٤
- المناقشة الأولى ... ص: ٢٨٧ ١٤٤
- المناقشة الثانية ... ص: ٢٨٧ ١٤٤
- المناقشة الثالثة ... ص: ٢٨٨ ١٤٥
- الجواب عن المناقشة الأولى ... ص: ٢٨٨ ١٤٥
- الجواب عن المناقشة الثانية ... ص: ٢٩٢ ١٤٧
- مع ابن تيمية ... ص: ٢٩٢ ١٤٧
- وهنا ملاحظات مختصرة على هذا الكلام ... ص: ٢٩٤ ١٤٨
- مع الأعور الواسطي ... ص: ٢٩٥ ١٤٨
- الجواب عن المناقشة الثالثة ... ص: ٢٩٦ ١٤٩
- مواطن ورود حديث المنزلة ... ص: ٢٩٧ ١٤٩
- اشارة ١٤٩
- المورد الأول: قصة المؤاخاة ... ص: ٢٩٧ ١٤٩

- المورد الثاني: في حديث الدار ويوم الإنذار ... ص: ٢٩٨ ١٥٠
- المورد الثالث: في خطبة غدِير خم ... ص: ٢٩٨ ١٥٠
- المورد الرابع: في قضية سد الأبواب ... ص: ٢٩٨ ١٥٠
- المورد الخامس ... ص: ٢٩٨ ١٥٠
- المورد السادس: في قضية ابنة حمزة سيد الشهداء ... ص: ٢٩٩ ١٥١
- المورد السابع: في حديث عن جابر ... ص: ٢٩٩ ١٥١
- المورد الثامن ... ص: ٢٩٩ ١٥١
- خلاصة دلالة حديث المنزلة على الخلافة ... ص: ٣٠٠ ١٥١
- قصة أروى مع معاوية ... ص: ٣٠٢ ١٥٣
- ثانياً: المناقشات غير العلميّة ... ص: ٣٠٤ ١٥٤
- إشارة ١٥٤
- الطرق الأول ... ص: ٣٠٤ ١٥٤
- الطريق الثاني ... ص: ٣٠٥ ١٥٥
- الطريق الثالث ... ص: ٣٠٦ ١٥٥
- خاتمة المطاف ... ص: ٣٠٩ ١٥٦
- الدليل العقلي على امامة على عليه السلام ... ص: ٣١٦ ١٥٧
- إشارة ١٥٧
- الأوصاف المجمع عليها في الإمام ... ص: ٣١٧ ١٥٨
- إشارة ١٥٨
- الشرط الأول: العلم ... ص: ٣١٨ ١٥٨
- الشرط الثاني: العدالة ... ص: ٣١٨ ١٥٨
- الشرط الثالث: الشجاعة ... ص: ٣١٨ ١٥٨
- على عليه السلام والعلم ... ص: ٣٢٣ ١٦٠
- إشارة ١٦٠

- ١٦١ أنا مدينة العلم وعلى بابها ...: ص: ٣٢٤
- ١٦٢ أنا دار الحكمة وعلى بابها ...: ص: ٣٢٦
- ١٦٣ أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدى ...: ص: ٣٢٨
- ١٦٤ علي هو الأذن الواعية ...: ص: ٣٢٨
- ١٦٤ أقضاكم علي ...: ص: ٣٢٩
- ١٦٥ كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي عليه السلام ...: ص: ٣٣١
- ١٦٦ جهل المشايخ وأعلام الصحابة ...: ص: ٣٣٢
- ١٦٧ لولا علي لهلك عمر ...: ص: ٣٣٤
- ١٦٨ انتشار العلوم الإسلامية بالبلاد بواسطة الإمام علي وتلامذته ...: ص: ٣٣٦
- ١٧٠ علي عليه السلام والعدالة ...: ص: ٣٣٩
- ١٧٠ علي عليه السلام والشجاعة ...: ص: ٣٤١
- ١٧٣ خاتمة المطاف ...: ص: ٣٤٧
- ١٧٣ اشارة
- ١٧٣ مسألة تقدم المفضل على الفاضل ...: ص: ٣٤٨
- ١٧٥ ابطال ما أستدل به لإمامة أبي بكر ...: ص: ٣٥٥
- ١٧٦ أهم أدلة القوم على إمامة أبي بكر ...: ص: ٣٥٥
- ١٧٦ أدلة القوم على أفضلية أبي بكر ...: ص: ٣٥٧
- ١٧٦ اشارة
- ١٧٧ الدليل الأول ...: ص: ٣٥٧
- ١٧٧ الدليل الثاني ...: ص: ٣٥٨
- ١٧٧ الدليل الثالث ...: ص: ٣٥٨
- ١٧٨ الدليل الرابع ...: ص: ٣٥٩
- ١٧٨ الدليل الخامس ...: ص: ٣٥٩
- ١٧٨ الدليل السادس ...: ص: ٣٥٩

- ١٧٨ الدليل السابع ...: ص: ٣٦٠
- ١٧٨ الدليل الثامن ...: ص: ٣٦٠
- ١٧٨ الدليل التاسع ...: ص: ٣٦٠
- ١٧٩ الدليل العاشر ...: ص: ٣٦٠
- ١٧٩ مناقشة أدلة القوم على أفضلية أبي بكر ... ص: ٣٦١
- ١٧٩ اشارة
- ١٧٩ الدليل الأول ...: ص: ٣٦١
- ١٨٠ الدليل الثاني ...: ص: ٣٦٣
- ١٨٢ الدليل الثالث ...: ص: ٣٦٧
- ١٨٣ الدليل الرابع ...: ص: ٣٦٨
- ١٨٣ الدليل الخامس ...: ص: ٣٦٨
- ١٨٣ الدليل السادس ...: ص: ٣٦٨
- ١٨٦ الدليل السابع ...: ص: ٣٧٤
- ١٨٧ الدليل الثامن ...: ص: ٣٧٥
- ١٨٧ الدليل التاسع ...: ص: ٣٧٦
- ١٨٨ الدليل العاشر ...: ص: ٣٧٧
- ١٨٩ مناقشة الاجماع على خلافة أبي بكر ... ص: ٣٧٩
- ١٨٩ خاتمة المطاف ... ص: ٣٨١
- ١٩٢ إمامة بقية الأئمة ... ص: ٣٨٩
- ١٩٢ الأئمة اثنا عشر ... ص: ٣٨٩
- ١٩٢ اشارة
- ١٩٢ نصوص من حديث الأئمة اثنا عشر ...: ص: ٣٨٩
- ١٩٥ المراد من الاثني عشر عند أهل السنة ... ص: ٣٩٧
- ١٩٨ حقيقة الاثني عشر ... ص: ٤٠٣

- ١٩٨ اشارة
- ١٩٩ حديث الثقلين يفتر الاثنى عشر ...: ص: ٤٠٥
- ٢٠٠ العصمة والأفضلية ...: ص: ٤٠٩
- ٢٠٠ وأما العصمة ...: ص: ٤٠٩
- ٢٠٠ وأما الأفضلية ...: ص: ٤٠٩
- ٢٠١ أفضلية الأئمة واحداً واحداً ...: ص: ٤١١
- ٢٠١ الحسنان سلام الله عليهما ...: ص: ٤١١
- ٢٠١ الإمام السجاد عليه السلام ...: ص: ٤١١
- ٢٠٢ الإمام الباقر عليه السلام ...: ص: ٤١٢
- ٢٠٢ الإمام الصادق عليه السلام ...: ص: ٤١٢
- ٢٠٢ الإمام الكاظم عليه السلام ...: ص: ٤١٢
- ٢٠٢ الإمام الرضا عليه السلام ...: ص: ٤١٣
- ٢٠٣ الإمام الجواد عليه السلام ...: ص: ٤١٤
- ٢٠٣ الإمام الهادي عليه السلام ...: ص: ٤١٤
- ٢٠٣ الإمام العسكري عليه السلام ...: ص: ٤١٥
- ٢٠٤ الإمام المهدي عجل الله فرجه ...: ص: ٤١٥
- ٢٠٥ الامام المهدي ...: ص: ٤٢١
- ٢٠٥ الفصل الأول ...: ص: ٤٢١
- ٢١١ الفصل الثاني ...: ص: ٤٣٣
- ٢١٢ الفصل الثالث ...: ص: ٤٣٥
- ٢١٧ الجزء (٢)
- ٢١٧ مظلومية الزهراء ...: ص: ٧
- ٢١٨ المطلب الأول أحاديث في مقام الزهراء ومنزلتها عند الله وعند الرسول ...: ص: ٩
- ٢١٨ اشارة

- ٢١٨ الحديث الأول ...: ص: ٩
- ٢١٨ الحديث الثاني ...: ص: ١٠
- ٢١٩ الحديث الثالث ...: ص: ١١
- ٢١٩ الحديث الرابع ...: ص: ١١
- ٢١٩ الحديث الخامس ...: ص: ١١
- ٢٢٠ الحديث السادس ...: ص: ١٢
- ٢٢٠ الحديث السابع ...: ص: ١٢
- ٢٢١ المطلب الثاني: في أن من أذى علياً فقد أذى رسول الله ... ص: ١٥
- ٢٢١ المطلب الثالث: في أن بغض علي نفاق ... ص: ١٧
- ٢٢٢ المطلب الرابع: في إخبار النبي علياً بأن الأمة ستغدر به ... ص: ١٩
- ٢٢٢ المطلب الخامس: ضغائن في صدور أقوام ... ص: ٢١
- ٢٢٣ المطلب السادس: في أن قريشاً هم سبب هلاك الناس بعد النبي ... ص: ٢٣
- ٢٢٣ المطلب السابع: لم يرو من الضغائن والغدر إلا القليل ... ص: ٢٥
- ٢٢٤ المطلب الثامن: أحقاد قريش وبنو أمية على النبي وأهل بيته ... ص: ٣١
- ٢٢٧ المطلب التاسع: في بعض ما كان منهم مع علي والزهاء ... ص: ٣٥
- ٢٢٧ إشارة
- ٢٢٨ المسألة الأولى: مصادرة ملك الزهاء وتكذيبها ... ص: ٣٧
- ٢٣٣ المسألة الثانية: إحراق بيتها ... ص: ٤٧
- ٢٣٣ إشارة
- ٢٣٤ ١- التهديد بالإحراق ...: ص: ٤٨
- ٢٣٤ ٢- المجيء بقبس أو بفتيلة ...: ص: ٤٩
- ٢٣٥ ٣- إحضار الخطب ليحرق الدار ... ص: ٥٠
- ٢٣٥ ٤- المجيء للإحراق ...: ص: ٥٠
- ٢٣٦ المسألة الثالثة: إسقاط جنينها ... ص: ٥٣

- ٢٣٩ المسألة الرابعة: كشف بيتها ... ص: ٥٩
- ٢٤٠ قضايا أخرى ... ص: ٦١
- ٢٤١ كلمة الختام ... ص: ٦٥
- ٢٤١ تفضيل الأئمة الأئمة ... ص: ٧١
- ٢٤١ المساواة بين أمير المؤمنين والنبى إلالنبوة ... ص: ٧١
- ٢٤٤ تشبيه أمير المؤمنين ... ص: ٧٥
- ٢٤٤ بالأنبياء السابقين ... ص: ٧٥
- ٢٤٨ على أحب الخلق إلى الله ... ص: ٨٣
- ٢٤٨ صلاة عيسى خلف المهدي ... ص: ٨٥
- ٢٤٩ العصمة ... ص: ٩١
- ٢٤٩ تعريف العصمة ... ص: ٩١
- ٢٤٩ اشارة
- ٢٥٠ العصمة فى الاصطلاح ... ص: ٩٣
- ٢٥٢ العصمة ومسألة الجبر ... ص: ٩٧
- ٢٥٣ العصمة عن السهو والخطأ والنسيان ... ص: ١٠١
- ٢٥٣ اشارة
- ٢٥٦ عصمة الأئمة ... ص: ١٠٧
- ٢٥٦ تأويل ما ينافى العصمة فى الكتاب والسنة ... ص: ١٠٨
- ٢٥٧ مع الشيخ الصدوق فى مسألة سهو النبى ... ص: ١٠٩
- ٢٥٨ العودة إلى بحث عصمة الأئمة ... ص: ١١٠
- ٢٥٩ دلالة حديث السفينة على عصمة الأئمة ... ص: ١١٢
- ٢٦١ دلالة حديث الثقلين على عصمة الأئمة ... ص: ١١٥
- ٢٦١ العصمة لا تستلزم الغلو ... ص: ١١٦
- ٢٦٣ الشورى فى الإمامة ... ص: ١٢٣

- ٢٦٣ الإمامة بيد الله سبحانه وتعالى ... ص: ١٢٣
- ٢٦٥ إمامة أبي بكر لم تكن بالشورى ... ص: ١٢٩
- ٢٦٦ إمامة عمر لم تكن بالشورى ... ص: ١٣١
- ٢٦٨ متى طرحت فكرة الشورى ... ص: ١٣٥
- ٢٧١ بعض جزئيات طرح فكرة الشورى ... ص: ١٤٣
- ٢٧٤ تطبيق عمر لفكرة الشورى ... ص: ١٤٩
- ٢٧٦ الصحابة ... ص: ١٥٧
- ٢٧٦ تعريف الصحابي ... ص: ١٥٧
- ٢٧٦ الصحابي لغة ... ص: ١٥٧
- ٢٧٦ الصحابي اصطلاحاً ... ص: ١٥٧
- ٢٧٨ الأقوال في عدالة الصحابة ... ص: ١٦١
- ٢٧٨ القول بعدالة جميع الصحابة ... ص: ١٦٣
- ٢٧٨ دعوى الإجماع على عدالة جميع الصحابة ... ص: ١٦٣
- ٢٧٩ مناقشة الإجماع ... ص: ١٦٤
- ٢٨٠ الاستدلال بالكتاب والسنة على عدالة جميع الصحابة ... ص: ١٦٦
- ٢٨١ مناقشة الاستدلال ... ص: ١٦٩
- ٢٨٦ الرأي الحق في مسألة عدالة الصحابة ... ص: ١٧٩
- ٢٩٠ عدم التحريف القرآن ... ص: ١٩١
- ٢٩٠ سلامة القرآن من التحريف ... ص: ١٩١
- ٢٩٠ اشارة
- ٢٩١ حسينا كتاب الله ... ص: ١٩٣
- ٢٩٢ معاني التحريف ... ص: ١٩٥
- ٢٩٢ اشارة
- ٢٩٢ التحريف بالترتيب ... ص: ١٩٥

- ٢٩٣ التحريف بالزيادة ...: ص: ١٩٦
- ٢٩٣ التحريف بالنقصان ...: ص: ١٩٧
- ٢٩٣ تنبيهان ...: ص: ١٩٩
- ٢٩٣ الأول: نفي قصد التغلب في البحث العلمي ...: ص: ١٩٩
- ٢٩٤ الثاني: طرح البحث على صعيد الروايات وتارة على صعيد الأقوال ...: ص: ٢٠٠
- ٢٩٥ التحريف بالنقصان حسب الروايات ...: ص: ٢٠٣
- ٢٩٥ اشارة
- ٢٩٥ القسم الأول: الحمل على اختلاف القراءات ...: ص: ٢٠٣
- ٢٩٥ القسم الثاني: ما نزل لا بعنوان القرآن ...: ص: ٢٠٤
- ٢٩٦ القسم الثالث: ما يصح حمله على نسخ التلاوة ...: ص: ٢٠٤
- ٢٩٦ القسم الرابع: الروايات القابلة للحمل على الدعاء ...: ص: ٢٠٥
- ٢٩٦ اشارة
- ٢٩٦ البحث في سند الروايات ...: ص: ٢٠٥
- ٢٩٨ كتاب فصل الخطاب ...: ص: ٢٠٩
- ٢٩٩ التحريف بالنقصان حسب الأقوال ...: ص: ٢١٣
- ٣٠٠ ملحق البحث ...: ص: ٢١٥
- ٣٠٠ ١- حول قرآن على ...: ص: ٢١٥
- ٣٠١ ٢- موقف العلماء من الميرزا النورى وكتابه ...: ص: ٢١٦
- ٣٠١ ٣- حول جمع القرآن الموجود ...: ص: ٢١٧
- ٣٠٢ ٤- مسألة تهذيب كتب الحديث من مثل هذه الروايات ...: ص: ٢١٨
- ٣٠٣ المتعة ...: ص: ٢٢٥
- ٣٠٣ تعريف المتعة ...: ص: ٢٢٥
- ٣٠٤ أدلة جواز المتعة ...: ص: ٢٢٧
- ٣٠٤ الاستدلال بالقرآن ...: ص: ٢٢٧

- ٣٠٥ الاستدلال بالسنة ...: ص: ٢٢٩
- ٣٠٥ الاستدلال بالإجماع ...: ص: ٢٣٠
- ٣٠٦ منشأ الإختلاف فى مسألة المتعة ...: ص: ٢٣١
- ٣٠٩ النظر فى أدلة تحريم المتعة ...: ص: ٢٣٧
- ٣١٠ اشارة
- ٣١٠ مناقشة الوجه الأول ...: ص: ٢٣٨
- ٣١١ مناقشة الوجه الثانى ...: ص: ٢٤٠
- ٣١٣ مناقشة الوجه الثالث ...: ص: ٢٤٣
- ٣١٥ الإفتراء على على فى مسألة المتعة ...: ص: ٢٤٩
- ٣١٨ خاتمة البحث ...: ص: ٢٥٥
- ٣١٨ اشارة
- ٣١٨ النقطة الأولى ...: ص: ٢٥٥
- ٣١٨ النقطة الثانية ...: ص: ٢٥٦
- ٣١٨ النقطة الثالثة ...: ص: ٢٥٦
- ٣١٩ النقطة الرابعة ...: ص: ٢٥٧
- ٣٢٠ الشهادة بالولاية فى الأذان ...: ص: ٢٦٣
- ٣٢٠ معنى الأذان والشهادة وولاية على ...: ص: ٢٦٣
- ٣٢١ الإتيان بالشهادة بالولاية لا بقصد الجزئية ...: ص: ٢٦٥
- ٣٢٢ الإتيان بالشهادة بالولاية ...: ص: ٢٦٩
- ٣٢٢ بقصد الجزئية المستحبة ...: ص: ٢٦٩
- ٣٢٣ الاستدلال بالسنة على استحباب الشهادة ...: ص: ٢٧٣
- ٣٢٣ بالولاية فى الأذان ...: ص: ٢٧٣
- ٣٢٣ اشارة
- ٣٢٥ الرواية الأولى ...: ص: ٢٧٦

- ٣٢٥ الرواية الثانية ...: ص: ٢٧٧
- ٣٢٥ الرواية الثالثة ...: ص: ٢٧٧
- ٣٢٦ الرواية الرابعة ...: ص: ٢٧٨
- ٣٢٨ الاستدلال بقاعدة التسامح في أدلة السنن ...: ص: ٢٨٣
- ٣٢٩ خاتمة البحث ...: ص: ٢٨٥
- ٣٢٩ فائدة صغيرة ...: ص: ٢٨٥
- ٣٢٩ تصرفات أهل السنة في الأذان ...: ص: ٢٨٦
- ٣٣٠ الشهادة بالولاية شعار المذهب ...: ص: ٢٨٧
- ٣٣٢ تزويج ام كلثوم من عمر ...: ص: ٢٩٥
- ٣٣٢ البحث حول سند الخبر ...: ص: ٢٩٥
- ٣٣٢ رواة الخبر ...: ص: ٢٩٥
- ٣٣٣ رواية القوم هذا الخبر عن أهل البيت عليهم السلام ...: ص: ٢٩٧
- ٣٣٤ رواية القوم هذا الخبر عن غير أهل البيت ...: ص: ٢٩٩
- ٣٣٦ البحث حول متن الخبر ...: ص: ٣٠٣
- ٣٣٦ اشارة
- ٣٣٦ النقطة الأولى ...: ص: ٣٠٣
- ٣٣٧ النقطة الثانية ...: ص: ٣٠٤
- ٣٣٧ النقطة الثالثة ...: ص: ٣٠٥
- ٣٣٧ النقطة الرابعة ...: ص: ٣٠٥
- ٣٣٨ النقطة الخامسة ...: ص: ٣٠٦
- ٣٣٨ النقطة السادسة ...: ص: ٣٠٦
- ٣٣٨ النقطة السابعة ...: ص: ٣٠٧
- ٣٣٩ النقطة الثامنة ...: ص: ٣٠٨
- ٣٣٩ روايات الشيعة حول هذا الموضوع ...: ص: ٣٠٩

- ٣٣٩ اشارة
- ٣٤٠ القسم الأول ...: ص: ٣٠٩
- ٣٤٠ القسم الثاني ...: ص: ٣٠٩
- ٣٤٠ القسم الثالث ...: ص: ٣٠٩
- ٣٤٠ الرواية الأولى ...: ص: ٣١٠
- ٣٤٠ رواية أخرى ...: ص: ٣١٠
- ٣٤٠ رواية أخرى ...: ص: ٣١١
- ٣٤١ خلاصة البحث ... ص: ٣١٣
- ٣٤٣ المسح على الرجلين فى الوضوء ... ص: ٣٢٠
- ٣٤٣ اشارة
- ٣٤٣ الأقوال فى المسألة ... ص: ٣٢١
- ٣٤٤ الاستدلال بالقرآن على المسح ... ص: ٣٢٣
- ٣٤٤ مناقشات القوم فى الاستدلال بالقرآن وردّها ... ص: ٣٢٧
- ٣٤٤ اشارة
- ٣٤٤ المناقشة الأولى ...: ص: ٣٢٧
- ٣٤٤ ردّ المناقشة الأولى ...: ص: ٣٢٨
- ٣٤٧ المناقشة الثانية ...: ص: ٣٢٨
- ٣٤٧ ردّ المناقشة الثانية ...: ص: ٣٢٩
- ٣٤٧ المناقشة الثالثة ...: ص: ٣٢٩
- ٣٤٨ ردّ المناقشة الثالثة ...: ص: ٣٣٠
- ٣٤٨ المناقشة الرابعة ...: ص: ٣٣١
- ٣٤٩ ردّ المناقشة الرابعة ...: ص: ٣٣١
- ٣٤٩ الاستدلال بالسنة على المسح ... ص: ٣٣٣
- ٣٤٩ اشارة

- ٣٤٩ الرواية الأولى ...: ص: ٣٣٣
- ٣٤٩ الرواية الثانية ...: ص: ٣٣٣
- ٣٥٠ الرواية الثالثة ...: ص: ٣٣٤
- ٣٥٠ الرواية الرابعة ...: ص: ٣٣٤
- ٣٥٠ الرواية الخامسة ...: ص: ٣٣٤
- ٣٥٠ الرواية السادسة ...: ص: ٣٣٥
- ٣٥٠ الرواية السابعة ...: ص: ٣٣٥
- ٣٥١ الرواية الثامنة ...: ص: ٣٣٦
- ٣٥١ الرواية التاسعة ...: ص: ٣٣٦
- ٣٥٢ الرواية العاشرة ...: ص: ٣٣٧
- ٣٥٢ الرواية الحادية عشرة ...: ص: ٣٣٧
- ٣٥٢ الرواية الثانية عشرة ...: ص: ٣٣٧
- ٣٥٣ النظر في أدلة الفائلين بالغسل ...: ص: ٣٤١
- ٣٥٣ اشارة
- ٣٥٤ الاستدلال بحديث «ويل للأعقاب من النار...»: ص: ٣٤٢
- ٣٥٤ مناقشة الاستدلال بحديث «ويل للأعقاب من النار...»: ص: ٣٤٣
- ٣٥٦ الاستدلال بحديث كيفية وضوء رسول الله ومناقشته ...: ص: ٣٤٦
- ٣٥٧ خاتمة البحث ...: ص: ٣٤٩
- ٣٦٠ الشيخ نصير الدين الطوسى و سقوط بغداد ...: ص: ٣٥٨
- ٣٦٠ اشارة
- ٣٦٠ افتراء ابن تيمية على ...: ص: ٣٥٩
- ٣٦٠ الشيخ نصير الدين الطوسى ...: ص: ٣٥٩
- ٣٦٠ اشارة
- ٣٦٠ نص ما قاله ابن تيمية ...: ص: ٣٦٠

- الرجوع فى قضية سقوط بغداد ... ص: ٣٦٣----- ٣٦٢
- إلى كبار المؤرخين ... ص: ٣٦٣----- ٣٦٢
- إشارة----- ٣٦٢
- الرجوع إلى من شهد الواقعة: ابن الفوطى ... ص: ٣٦٣----- ٣٦٢
- الرجوع إلى ابن الطقطقى ... ص: ٣٦٥----- ٣٦٣
- الرجوع إلى أبى الفداء ... ص: ٣٦٥----- ٣٦٣
- الرجوع إلى الذهبى ... ص: ٣٦٧----- ٣٦٤
- الرجوع إلى ابن شاکر الکتبى ... ص: ٣٦٨----- ٣٦٤
- الرجوع إلى الصفدى ... ص: ٣٦٩----- ٣٦٥
- الرجوع إلى ابن خلدون ... ص: ٣٧٠----- ٣٦٥
- الرجوع إلى السيوطى ... ص: ٣٧٠----- ٣٦٦
- الرجوع إلى أصحاب ابن تيمية ... ص: ٣٧٠----- ٣٦٦
- الثناء على الشيخ نصير الدين الطوسى ... ص: ٣٧٥----- ٣٦٧
- خاتمة البحث ... ص: ٣٨١----- ٣٦٩
- ابن تيمية و امامة على عليه السلام ... ص: ٣٨٧----- ٣٧٠
- بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين ... ص: ٣٨٧----- ٣٧٠
- تكذيب ابن تيمية فضائل أمير المؤمنين ... ص: ٣٩٥----- ٣٧٥
- بحث ابن تيمية فى خلافة أمير المؤمنين ... ص: ٤١٧----- ٣٨٩
- افتراء ابن تيمية على أمير المؤمنين ... ص: ٤٢٩----- ٣٩٦
- أساليب القوم فى التحريف ... ص: ٤٣٥----- ٣٩٧
- نماذج من التحريفات ... ص: ٤٣٩----- ٣٩٩
- كلمة الختام ... ص: ٤٤٥----- ٤٠٢
- فهرس المصادر ... ص: ٤٤٧----- ٤٠٣
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية----- ٤١٣

مماضرات فى الإعتقادات

إشارة

سرشناسه: حسینی میلانی، علی، ۱۳۲۶ -

عنوان قرار دادی: مماضرات فى الاعتقادات. فارسی. برگزیده

عنوان و نام پدید آور: نگاهی به حدیث ثقلین / علی حسینی میلانی؛ ترجمه و ویرایش هیئت تحریریه مرکز حقایق اسلامی.

مشخصات نشر: قم: حقایق، ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری: ۸۰ص.

فروست: سلسله پژوهش های اعتقادی؛ ۱۰

شابک: ۳-۹۵-۲۵۰۱-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی: فیبا

یادداشت: کتاب حاضر ترجمه بخش " حدیث الثقلین " از کتاب " مماضرات فى الاعتقادات " اثر علی حسینی میلانی است.

موضوع: شیعه امامیه -- عقاید

موضوع: احادیث خاص (ثقلین)

شناسه افزوده: مرکز الحقائق الاسلامیه

رده بندی کنگره: ۱۳۸۸ ۳۰۴۲۱۷م۵۷/ح/BP۲۱۱/۵

رده بندی دیوبندی: ۲۹۷/۴۱۷۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۸۱۲۱۶۵

الجزء (۱)

کلمة المركز ... ص: ۵

هذه هي الطبعة الزابعة لكتاب (مماضرات فى الاعتقادات) وهي مماضرات ألقاها سيدنا الفقيه المحقق آية الله السيد علي الحسيني الميلاني بمكتبته في ليالي شهر رمضان عام ۱۴۱۴ بطلب من مركز الأبحاث العقائدية. وتمتاز هذه الطبعة بالتصحيح ومراجعة المصادر، وباللغة التوفيق.

مركز الحقائق الاسلاميه

مماضرات فى الاعتقادات، ج ۱، ص: ۷

كلمة المؤلف ... ص: ۷

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين.

لعل من خير الأعمال فى ليالى شهر رمضان هو مذاكرة العلم، والأمر الاعتقادية والمسائل التى تتعلق بأصول الدين من أشرف

المسائل العلميّة، ومسألة الإمامة من بين المسائل الاعتقاديّة من أشرفها.

ونسأل الله التوفيق لأنّ نتمكن من إلقاء بعض الأضواء على بعض القضايا المتعلقة بمسألة الإمامة، لنرى ما يدلّ عليه الكتاب والسنة في هذه المسألة المهمّة العقائديّة الحساسة.

ولست أدعى أنّي مستوعب لجميع ما يتعلّق بهذه المسألة، ولست أدعى أنّي على استعداد للإجابة على كلّ سؤال يطرح حول هذه المسألة.

ولست من أهل الخطابة والبيان والقدرة على تنضيد الكلمات والتلاعب بالألفاظ، كما يقال في هذه الأيام.

سأحاول أن أبحث في هذه الليالي عن الإمامة بذكر عدّة من أدلّة الامامية، وعمدة أدلّة غيرهم، ثم تحقيق الحال في جملة من المباحث المتعلقة بالإمامة،

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨

وسأحاول أن أبسط الألفاظ والمطالب بقدر الإمكان، حتّى لا يكون هناك تعقيد في البيان وصعوبة في استيعاب البحوث.

قد يحمل هذا الكلام منّي على التواضع، ولكن هذا من باب حسن الظن.

آية المباهلة ... ص: ١٧

إشارة

قوله تعالى: «فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَغْدٍ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ» (١).
هذه الآية تسمّى ب «آية المباهلة».

المباهلة في اللغة ... ص: ١٧

والمباهلة: من البهل، والبهل في اللغة بمعنى تخليء الشيء وتركه غير مراعى، هذه عبارة الراغب في كتاب [المفردات] (٢).
وعندما تراجعون [القاموس] (٣) و [تاج العروس] (٤) وغيرهما من الكتب اللغوية (٥) ترونهم يقولون في معنى البهل أنه اللعن.
لكنّي رأيت عبارة الراغب أدق، فالبهل: هو ترك الشيء غير مراعى، كأن تترك

(١) سورة آل عمران (٣): ٦١.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ١٤٩ «بهل».

(٣) القاموس المحيط ٣/ ٣٣٩ «بهل».

(٤) تاج العروس ٧/ ٢٣٨ «بهل».

(٥) الصحاح ٤/ ١٦٤٢ «بهل»، لسان العرب ١١/ ٧٢ «بهل».

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨

الحيوان مثلاً من غير أن تربطه بمكان، فتتركه غير مراعى، وتخليء وحاله وطبعه.

وهذا المعنى موجود في رواياتنا بعبارة: «وكله الله إلى نفسه»، فمن فعل كذا أو كله الله إلى نفسه.

وهذا المعنى دقيق جداً.

تتذكرون في أدعيتكم تقولون: «ولا تكلني إلى نفسي طرفه عين أبداً» (١) وأنه لمعنى جليل وعميق جداً؛ لو أن الإنسان ترك من قبل الله سبحانه وتعالى لحظة، وانقطع ارتباطه بالله سبحانه وتعالى، وانقطع فيض الباري بالنسبة إليه آناً من الآتات، لانعدم هذا الإنسان وهلك.

ولو أردنا تشبيه هذا المعنى بأمر مادي خارجي، نذكر الضياء المنبعث من المصباح المتصل بالمركز المولد، فلو انقطع الاتصال آناً ما لم تجد هناك ضياءً ولا نوراً من هذا المصباح.

هذا معنى إيكال الإنسان إلى نفسه، لذلك نقول: «لا تكلني إلى نفسي طرفه عين أبداً».

هناك كلمة لأمير المؤمنين عليه السلام في [نهج البلاغة] يقول فيها:

«إن أبغض الخلائق إلى الله جلان، رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضال عن هدى من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمال لخطايا غيره، رهن بخطيئته» (٢).

فالمباهلة: أن يدعو الإنسان ويطلب من الله سبحانه وتعالى أن يترك شخصاً بحاله، وأن يوكله إلى نفسه، وعلى ضوء كلام أمير المؤمنين أن يطلب من الله

(١) مصباح المتهجد: ٦٠ و ٦٥ و ٢١٠ وغيرها.

(٢) نهج البلاغة: ٥٩، الخطبة رقم ١٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩

سبحانه وتعالى أن يكون هذا الشخص أبغض الخلائق إليه، وأي لعن فوق هذا؟ وأي دعاء على أحد أكثر من هذا؟

لذا عندما نرجع إلى معنى كلمة اللعن في اللغة نراها بمعنى الطرد، الطرد بسخط، والحرمان من الرحمة، فعندما تلعن شخصاً - أي تطلب من الله سبحانه وتعالى أن لا يرحمه - تطلب من الله أن يكون أبغض الخلائق إليه، فالمعنى في [القاموس] وشرحه أيضاً صحيح، إلّا أن ما جاء في [مفردات] الراغب أدق، فهذا معنى المباهلة.

إذن، عرفنا لماذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالمباهلة، ثم عرفنا في هذا المقدم من الكلام أنه لماذا عدل القوم عن المباهلة، لماذا تراجعوا، مع أنهم قزروا ووافقوا عليها وحضروا من أجلها، إلّا أنهم لما رأوا رسول الله ورأوا أهل بيته خارجين معه، قال أسقفهم: «إني لأرى وجوهاً لو طلبوا من الله سبحانه وتعالى أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله» (١).

فلماذا جاء رسول الله بمن جاء؟ لانريد الآن أن نعين من جاء مع رسول الله لكن يبقى هذا السؤال: لماذا جاء رسول الله بمن جاء دون غيرهم؟

(١) تفسير البغوى (معالم التنزيل في التفسير والتأويل) ١ / ٤٨١، الكشاف في تفسير القرآن ١ / ٤٣٤، تفسير الخازن ١ / ٢٥٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١

تعيين من خرج مع الرسول صلى الله عليه وآله في المباهلة ... ص: ٢١

إنه - كما أشرنا من قبل - ليس في القرآن الكريم اسم لأحد، ولا نجد اسم على عليه السلام، ولا نجد اسم غيره في هذه الآية المباركة. إذن، لا بد أن نرجع إلى السنة كما ذكرنا، ولكن إلى أي سنة نرجع؟ نرجع إلى السنة المقبولة والمتفق عليها عند الفريقين. ومن حسن الحظ، قضية المباهلة موجودة في الصحاح والمسانيد والتفاسير المعتمدة.

إذن، أيّ مخاصم ومناظر وباحث يمكنه التخلّي عن هذا المطلب وإنكار هذه الحقيقة؟

وتوضيح ذلك: إنّنا إذا رجعنا إلى السنّة، فلا بدّ وأن يتمّ البحث والتحقيق عن جهتين، وإلّا لا يتمّ الإستدلال بأيّ رواية من الروايات: الجهة الأولى: جهة السند، لا بدّ وأن تكون الرواية معتبرة ومقبولة عند الطرفين، ولا بدّ وأن يكون الطرفان ملزمين بقبول تلك الرواية، هذا ما يتعلّق بالسند.

الجهة الثانية: جهة الدلالة، فلا بدّ وأن تكون الرواية واضحة الدلالة على المدّعى.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢

إلى الآن فهمنا أنّ الآية المباركة وردت في المباهلة مع النصاري، نصارى نجران، ونجران منطقة بين مكّة واليمن على ما في بعض الكتب اللغوية، أو بعض المعاجم المختصة بالبلدان «١».

وإذا رجعنا إلى السنّة في تفسير هذه الآية المباركة، وفي شأن من نزلت ومن خرج مع الرسول الله صلى الله عليه وآله، نرى مسلماً والترمذي والنسائي وغيرهم من أرباب الصحاح «٢»، يروون الخبر بأسانيد معتبرة، فمضافاً إلى كونها في الصحاح، هي أسانيد معتبرة أيضاً، يعني حتّى لو لم تكن في الصحاح بهذه الأسانيد، هي معتبرة قطعاً:

خرج رسول الله عليه وآله السلام ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين، وليس معه أحد غير هؤلاء.

فالسند معتبر، والخبر موجود في الصحاح، وفي مسند أحمد، وفي التفاسير إلى ما شاء الله، من الطبري وغيره، ولا أعتقد أنّ أحداً يناقش في سند هذا الحديث بعد وجوده في مثل هذه الكتب.

نعم، وجدت حديثاً في [السيرة الحلبية] بلا سند، يضيف عمر بن الخطاب وعائشة وحفصة، وأنهما خرجتا مع رسول الله للمباهلة «٣».

(١) معجم البلدان ٥/ ٢٦٦ «نجران».

(٢) راجع: صحيح مسلم ٧/ ١٢٠، مسند الامام أحمد بن حنبل ١/ ١٨٥، صحيح الترمذي ٥/ ٥٩٦، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٤٨-٤٩، المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٥٠، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٧/ ٦٠، المرقاة في شرح المشكاة ٥/ ٥٨٩، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٦، تفسير الطبري (جامع البيان) ٣/ ٢١٢، تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ١/ ٣١٩، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٢/ ٣٨، تفسير الرازي (التفسير الكبير) ٨/ ٨٠، الكامل في التاريخ ٢/ ٢٩٣، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/ ٢٦، وغيرها من كتب التفسير والحديث والتاريخ.

(٣) إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون (السيرة الحلبية) ٣/ ٢١٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣

ووجدت في كتاب [تاريخ المدينة المنورة] لابن شبة «١» أنّه كان مع هؤلاء ناس من الصحابة، ولا يقول أكثر من هذا.

ووجدت رواية في ترجمة عثمان بن عفّان من [تاريخ ابن عساکر] «٢» أنّ رسول الله خرج ومعه علي وفاطمة والحسن وأبو بكر وولده وعمر وولده وعثمان وولده.

فهذه روايات في مقابل ما ورد في الصحاح ومسند أحمد وغيرها من الكتب المشهورة المعتبرة.

لكن هذه الروايات في الحقيقة:

أولاً: روايات آحاد.

ثانياً: روايات متضاربة فيما بينها.

ثالثاً: روايات انفرد رواتها بها، وليست من الروايات المتفق عليها.

رابعاً: روايات تعارضها روايات الصحاح.

خامساً: روايات ليس لها أسانيد، أو أن أسانيدها ضعيفة، على ما حَقَّقت في بحثي عن هذا الموضوع.

إذن، تبقى القضية على ما في صحيح مسلم، وفي غيره من الصحاح، وفي مسند أحمد، وغيره من المسانيد، وفي تفسير الطبري والزمخشري والرازي، وفي تفسير ابن كثير، وغيرها من التفاسير، وكلهم اتفقوا على أنه لم يكن مع رسول الله إلهاً على وفاطمة والحسان.

(١)

تاريخ المدينة المنورة ١ / ٥٨٢.

(٢) تاريخ مدينة دمشق - ترجمة عثمان ٣٩ / ١٧٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥

دلالة آية المباهلة على إمامة علي عليه السلام ... ص: ٢٥

أما وجه الدلالة في هذه الآية المباركة، بعد بيان شأن نزولها وتعيين من كان مع النبي صلى الله عليه وآله في تلك الواقعة، وأنه أين وجه دلالة هذه الآية على إمامة علي عليه السلام؟ وكيف تستدلون - أيها الإمامية - بهذه الآية المباركة على إمامة علي عليه الصلوة والسلام؟

فيما يتعلّق بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الآية، وفي الروايات الواردة في تفسيرها، يستدلّ علماؤنا بكلمة: «وَأَنْفُسِنَا»، تبعاً لأنتمنا عليهم أفضل الصلاة والسلام.

ولعلّ أوّل من استدللّ بهذه الآية المباركة هو أمير المؤمنين عليه السلام نفسه، عندما احتجّ في الشورى على الحاضرين بجملة من فضائله ومناقبه، فكان من ذلك احتجاجه بآية المباهلة وهذه القصيدة، وكلّهم أقروا بما قال أمير المؤمنين عليه السلام، وصدّقوه في ما قال، وهذا الاحتجاج في الشورى مروى أيضاً من طرق السنة أنفسهم «١». وأيضاً، هناك في رواياتنا «٢» أنّ المأمون العباسي سأل الإمام الرضا عليه

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٤٣٢.

(٢) الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ١٧ - ١٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦

السلام قال: هل لك من دليل من القرآن الكريم على إمامة علي، أو أفضليته علي؟

تأملوا! السائل هو المأمون والمجيب هو الإمام الرضا عليه السلام.

المأمون كما يذكرون في ترجمته كما في تاريخ الخلفاء للسيوطي «١» وغيره «٢» أنّه كان من فضلاء الخلفاء، أو من علماء بني العباس من الخلفاء، وقد طلب من الإمام الثامن من أئمة أهل البيت أن يقيم له دليلاً من القرآن، ولعلّه لأنّ السنة قد يكون فيها بحث، في السند أو غير ذلك، لكن لا بحث سندي إذا كان الاستدلال بآيات القرآن المجيد.

فذكر له الإمام عليه السلام آية المباهلة، واستدلّ بكلمة: «وَأَنْفُسِنَا».

لأنّ النبي صلى الله عليه وآله عندما أمر أن يخرج معه نساءه، فأخرج فاطمة فقط، وأبناءه، فأخرج الحسن والحسين فقط، وأمر بأن يخرج معه نفسه، ولم يخرج إلّاعلياً؛ فعلى نفس رسول الله بحسب الروايات الواردة بتفسير الآية، وقد ذكرنا أسماء عدّة من مصادر تلك الروايات، نعم، ما كان لقوله تعالى «وَأَنْفُسِنَا» مصداق غير علي، إذ لم يخرج رسول الله إلّاعلياً، فكان علي نفس رسول الله، إلّا

أن كون على نفس رسول الله بالمعنى الحقيقى غير ممكن، فيكون المعنى المجازى هو المراد، وأقرب المجازات إلى الحقيقة يؤخذ فى مثل هذه الموارد، كما تقرّر فى كتبنا العلميّة «٣»، وأقرب المجازات إلى المعنى الحقيقى فى مثل هذا المورد هو أن يكون على عليه السلام مساوياً لرسول الله صلى الله عليه وآله.

(١)

تاريخ الخلفاء: ٢٤٦.

(٢) البدء والتاريخ ١٢/٦.

(٣) أنظر: هداية المسترشدين: ٧٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧

ولكن هل المقصود المساواة مع رسول الله فى جميع الجهات وفى جميع النواحي حتى النبوة؟ لا- فتخرج النبوة بالإجماع على أنه لا نبى بعد رسول الله، وتبقى بقيّة مزايا رسول الله وخصوصياته وكمالاته موجودةً فى على، بمقتضى هذه الآية المباركة.

ومن خصوصيات رسول الله: العصمة، فأية المباهلة تدلّ على عصمة على بن أبى طالب قطعاً.

من خصوصيات رسول الله: أنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فعلى أولى بالمؤمنين من أنفسهم كرسول الله قطعاً.

من خصوصيات رسول الله: أنه أفضل جميع الخلائق، أفضل البشر والبشريّة، منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى العالم وخلق الخلائق كلّها، فكان أشرفهم رسول الله محمد بن عبد الله. فعلى كذلك.

وسنبحث إن شاء الله فى ليلة من الليالى عن مسألة تفضيل الأئمة على الأنبياء، وسترون أن هذه الآية المباركة - وهناك أدلّة أخرى أيضاً- تدلّ على أن علياً أفضل من جميع الأنبياء، سوى نبيّنا صلى الله عليه وآله.

فحينئذ، حصل عندنا تفسير الآية المباركة على ضوء الأحاديث المعترية، حصل عندنا صغرى الحكم العقلى بقبح تقدّم المفضول على الفاضل، بحكم هذه الأحاديث المعترية.

وناهيك بقضية الأولوية، رسول الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وعلى أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

وفى جميع بحوثنا هذه، وإلى آخر ليلة، سترون أن الأحاديث كلّها وإن اختلفت ألفاظها، واختلفت أسانيدها، واختلفت مداليلها، لكنها كلّها تصبّ فى مصبّ واحد، وهو أولوية على، وهو إمامة على، وهو خلافة على بعد رسول الله بلا فصل.

لا بدّ وأنكم تتذكرون حديث الغدير: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟»

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨

قالوا بلى، قال: فمن كنت مولاه فهذا على مولاه».

نفس المعنى الذى قاله وقصده فى حديث الغدير، هو المفهوم الذى تجدونه فى آية المباهلة، وبالنظر إلى ما ذكرنا من المقدمات والمهمّات، التى كلّ واحد منها أمر قطعى أساسى لا يمكن الخدشه فى شيء ممّا ذكرت.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩

مع ابن تيمية فى آية المباهلة ... ص: ٢٩

يعترف ابن تيمية بعدم خروج أحد مع رسول الله غير على والزهاء والحسين، واعتراف ابن تيمية فى هذه الأيام وفى أوساطنا العلميّة وفى بحوثنا المقارنة ذو أثر كبير، لأن كثيراً من الخصوم يرون ابن تيمية «شيخ الإسلام»، إلّا أن بعض كبارهم قال: من قال بأن ابن تيمية

شيخ الإسلام فهو كافر «١»!!

المهم، إن ابن تيمية أيضاً يعترف بعدم خروج أحد مع رسول الله فى قضية المباهلة غير هؤلاء الأربعة، وراجعوا كتابه [منهاج السنة]. ولو أن مدعى يدعى أو متعصباً أو جاهلاً يقول كما قال ابن تيمية فى [منهاج السنة] «٢»: بأن عادة العرب فى المباهلة أنهم كانوا يخرجون أقرب الناس إليهم نسباً وإن لم يكن ذا فضيلة، وإن لم يكن ذا تقوى، وإن لم يكن ذا منزلة خاصة أو مرتبة عند الله سبحانه وتعالى، يقول هكذا.

لكنه يعترض على نفسه ويقول: إن كان كذلك، فلم لم يخرج العباس عمه معه؟ والعباس فى كلمات بعضهم - ولربما نتعرض لبعض تلك الكلمات فى حديث الغدير - أقرب إلى رسول الله من على، فحينئذ لم لم يخرج معه؟

(١) هو العلاء البخارى، أنظر: كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ١/ ٢٢٠ و ٨٣٨.

(٢) منهاج السنة النبوية ٧/ ١٢٢ - ١٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠

يقول فى الجواب: صحيح، لكن لم يكن للعباس تلك الصلاحية والقابلية واللياقة لأن يحضر مثل هذه القضية، فلذا يكون لعلى فى هذه القضية نوع فضيلة هذا بتعبيرى أنا، لكن راجعوا نص عبارته فالنقل كان بالمعنى.

فهو بهذا المقدار يعترف، ونغتنم من مثل ابن تيمية أن يعترف بفضيلة لعلى فى هذه القضية.

ولو أنك راجعت الفضل ابن روزبهان الخنجى، ذلك الذى رد بزعمه على كتاب العلاء مه الحلى رحمه الله بكتاب أسماه [إبطال الباطل]، لرأيت فى هذا الموضوع أيضاً يعترف بثبوت فضيلة لعلى لا يشاركها فيها أحد «١».

نعم، يقول ابن تيمية: لم تكن الفضيلة هذه لعلى فقط، وإنما كانت لفاطمة والحسين أيضاً، إذن، لم تختص هذه الفضيلة بعلى.

وهذا كلام مضحك جداً، وهل الحسان وفاطمة يدعون التقدم على على؟

وهل كان البحث فى تفضيل على على فاطمة والحسين، أو كان البحث فى تفضيل على على أبى بكر؟ أو كان البحث فى قبح تقدم المفضول على الفاضل بحكم العقل؟

والعجب أن ابن تيمية يعترف فى أكثر من موضع من كتابه [منهاج السنة] «٢» بقبح تقدم المفضول على الفاضل، يعترف بهذا المعنى ويلتزم، ولذلك يناقش فى فضائل أمير المؤمنين لئلا تثبت أفضليته من الآخرين.

ثم مضافاً إلى كل هذا، ترون فى قضية المباهلة أن رسول الله يقول لعلى

(١) أنظر: إحقاق الحق ٣/ ٦٢.

(٢) منهاج السنة ٦/ ٤٧٥ و ٧/ ٩٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١

وفاطمة والحسين: «إذا أنا دعوت فأمنوا» «١»، أى فقولوا آمين، وأى تأثير لقول هؤلاء لله سبحانه وتعالى - بعد دعاء رسول الله على النصرى - أن يقولوا آمين، أى تأثير لقول هؤلاء؟ ألم يكف دعاء رسول الله على النصرى حتى يقول رسول الله لفاطمة والحسين

وهما صغيران أن يقول لهم قولوا آمين؟

(١) تفسير الزمخشري ١/ ٤٣٤، الخازن ١/ ٢٥٤، وغيرهما.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣

إذن، كان لعلی ولفاطمة وللحسين سهم في تقدم الإسلام، كان علی شريكاً لرسول الله في رسالته.

وهذا معنى «فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي» (١)

، فهارون كان رداءً يصدق موسى في رسالته، وطلب رسول الله من الله أن يشرك علياً في أمره، كما أن هارون كان شريكاً لموسى في رسالته.

وهذا معنى: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وقد قلت من قبل: إن الأحاديث هذه كلها تصب في مصب واحد، ترى بعضها يصدق بعضاً، ترى الآية تصدق الحديث، وترى الحديث يصدق القرآن الكريم، وهكذا الأمر فيما يتعلق بأهل البيت: رسول الله يجمع أهله تحت الكساء فتنزل الآية المباركة آية التطهير «٢»، وفي يوم الغدير ينصب علياً ويعلن عن إمامته في ذلك الملاء فتنزل الآية المباركة: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» (٣).

(١)

سورة القصص (٢٨): ٣٤.

(٢) «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا».

(٣) سورة المائدة (٥): ٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤

وأى ارتباط هذا بين أفعال رسول الله والآيات القرآنية النازلة في تلك المواقف، ترون الارتباط الوثيق، يقول الله سبحانه وتعالى: «فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ» (١) ويخرج رسول الله بعلی وفاطمة والحسن والحسين فقط، وهذا هو الارتباط بين الوحي وبين أفعال رسول الله وأقواله. إذن، فالآية المباركة غاية ما دلّت عليه هو الأمر بالمباهلة، وقد عرفنا معنى المباهلة، لكن الحديث دلّ على خروج علی وفاطمة والحسن والحسين مع رسول الله.

الآية المباركة ليس فيها إلا الكلمة: «أَنْفُسَنَا» لكن الحديث فسّر تفسيراً عملياً هذه الكلمة من الآية المباركة، وأصبح على نفس رسول الله، لا بالمعنى الحقيقي، بل كان كرسول الله، فكان مساوياً لرسول الله، ولهذا أيضاً شواهد أخرى من الحديث في مواضع كثيرة: يقول رسول الله مهدياً إحدى القبائل: «لنتهنّ أو لأرسل إليكم رجلاً كنفسى» (٢).

وكذا ترون في قضيتي إبلاغ سورة البراءة، إنه بعد عودة أبي بكر يقول: بأن الله سبحانه وتعالى أوحى إليه بأنه لا يبلغ السورة إلا هو أو رجل منه (٣).

ويقول في فضيتي: «علی مني وأنا من علی وهو وليكم من بعدي» (٤)، وهو

(١) سورة آل عمران (٣): ٦١.

(٢) المصنّف لابن أبي شيبة ٧/ ٥٠٦، سنن البيهقي (السنن الكبرى) ٥/ ١٢٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٣٤٨.

(٤) مسند أبي يعلى ١/ ٢٩٣، كنز العمال ١١/ ٦٠٨، حديث ٤١/ ٣٢٩، و ٤٢/ ٣٢٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥

حديث آخر.

وهكذا أحاديث أخرى يصدق بعضها بعضاً.

إلى هنا ينتهي البحث عن دلالة آية المباهلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وإن شئتم المزيد فهناك كتب أصحابنا من [الشافى] للسيد المرتضى، و [تلخيص الشافى]، للشيخ الطوسى، وكتاب [الصراط المستقيم] للبيضاى، وكتب العلامة الحلى رحمه الله عليه، وأيضاً كتب أخرى مؤلفة في هذا الموضوع.

ولى - والحمد لله - رسالته في هذا الموضوع أيضاً، وتلك الرسالة مطبوعة، ومن شاء التفصيل فليراجع.

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

موضوع البحث في هذه الليلة آية التطهير.

انتهينا من البحث بنحو الإجمال عن آية المباهلة، وبقيت نقاط تتعلق بآية المباهلة ستعرض لها إن شاء الله في مبحث تفضيل الأئمة على الأنبياء في الليلة المقررة لهذا البحث إن شاء الله.

قوله تعالى ...: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» (١).

هذه الآية في القرآن الكريم ضمن آيات تتعلق بزواج الرسول صلى الله عليه وآله، أقرأ الآيات:

«يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا* وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا* وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠

اللَّهُ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا» (١)

صدق الله العلي العظيم.

هذه الآية المباركة أيضاً من جملة ما يستدل به من القرآن الكريم على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه.

وذكرنا في الليلة الماضية الخطوط التي لا بد وأن يجرى البحث على أساسها، وقلنا بأن القرآن الكريم لم يأت فيه اسم أحد، وكل آية يستدل بها على إمامة أمير المؤمنين أو غير أمير المؤمنين، لا بد وأن يرجع في دلالتها وفي شأن نزولها إلى السنة المفسرة لتلك الآية، والسنة المفسرة للآية أيضاً يجب أن تكون مقبولة عند الطرفين المتنازعين المتخاصمين في مثل هذه المسألة المهمة.

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٢-٣٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١

آية التطهير ... ص: ٤١

المراد من أهل البيت عليهم السلام في آية التطهير ... ص: ٤١

إذن، لابد من بيان المراد من أهل البيت عليهم السلام في هذه الآية المباركة، لأن الله سبحانه وتعالى يقول: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا».

محل الاستدلال في هذه الآية المباركة نقطتان:

النقطة الأولى: المراد من أهل البيت.

النقطة الثانية: المراد من إذهاب الرجس.

فإذا تم المدعى على ضوء القواعد المقررة في مثل هذه البحوث في تلك النقطتين، تم الاستدلال بالآية المباركة على إمامة علي أمير المؤمنين، وإلا فلا يتم الاستدلال.

ولمعرفة المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة، لابد من الرجوع أيضاً إلى كتب الحديث والتفسير، وإلى كلمات العلماء من محدثين ومفسرين ومؤرخين، لمعرفة المخاطب بأهل البيت من الآية من هم؟ ونحن كما قررنا من قبل، نرجع أولاً إلى الصحاح والمسائيد والسنن والتفاسير المعتمدة عند أهل السنة.

وإذا ما رجعنا إلى صحيح مسلم، وإلى صحيح الترمذي، وإلى صحيح النسائي، وإلى مسند أحمد بن حنبل، وإلى مسند البزار، وإلى مسند عبد بن حميد،

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢

وإلى مستدرک الحاكم، وإلى تلخيص المستدرک للذهبي، وإلى تفسير الطبري، وإلى تفسير ابن كثير، وهكذا إلى الدر المنثور، وغير هذه الكتب من تفاسير ومن كتب الحديث، نجد إنهم يروون عن ابن عباس، وعن أبي سعيد، وعن جابر بن عبد الله الأنصاري، وعن سعد بن أبي وقاص، وعن زيد بن أرقم، وعن أم سلمة، وعن عائشة، وعن بعض الصحابة الآخرين:

أنه لما نزلت هذه الآية المباركة على رسول الله صلى الله عليه وآله، جمع أهله - أي جمع علياً وفاطمة والحسن والحسين - وألقى عليهم كساءً وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي».

وفي بعض الروايات: ألقى الكساء على هؤلاء، فنزلت الآية المباركة.

فالروايات بعضها يفيد: أن الآية نزلت، ففعل رسول الله هكذا.

وبعضها يفيد: أنه فعل رسول الله هكذا، أي جمعهم تحت كساء، فنزلت الآية المباركة.

قد تكون القضية وقعت مرتين أو تكررت أكثر من مرتين أيضاً، والآية تكرر نزولها، ولو راجعتم إلى كتاب [الإتقان في علوم القرآن] للجلال السيوطي، لرأيتم فضلاً فيه قسم من الآيات النازلة أكثر من مرة «١»، فيمكن أن تكون الآية نازلة أكثر من مرة والقضية متكررة.

وسنقرأ - إن شاء الله في البحوث الآتية - عن حديث الثقلين: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتن بهما لن تضلوا» ... إلى آخر الحديث، قاله في مواطن متعددة «٢».

(١)

الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٣٠-١٣١، النوع الحادي عشر.

(٢) أنظر: القسم الخاص بحديث الثقلين من هذا الكتاب.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣

وقد ثبت عندنا أن النبي قال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» أكثر من مرة، وإن اشتهرت قضية غدیر خم «١».

وحديث «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وارد عن رسول الله في مصادر أهل السنة في أكثر من اثني عشر موطناً «٢».

فلا نستبعد أن تكون آية التطهير نزلت مرتين أو أكثر، لأننا نبحت على ضوء الأحاديث الواردة، فكما ذكرنا من قبل، بعض الأحاديث

تقول أنّ النبى جمعهم تحت الكساء ثمّ نزلت الآية، وبعض الأحاديث تقول أنّ الآية نزلت فجمع رسول الله علياً وفاطمة والحسنين وألقى عليهم الكساء وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى».

فالحديث فى:

- ١- صحيح مسلم (٣).
- ٢- مسند أحمد، فى أكثر من موضع (٤).
- ٣- مستدرک الحاكم (٥)، مع إقرار الذهبى وتأييده لتصحيح الحاكم لهذا الحديث (٦).
- ٤- صحيح الترمذى، مع تصريحه بصحّته (٧).

(١) أنظر: القسم الخاص بحديث الغدير من هذا الكتاب.

(٢) أنظر: القسم الخاص بحديث المنزلة من هذا الكتاب.

(٣) صحيح مسلم ٧ / ١٣٠.

(٤) مسند أحمد ١ / ٣٣٠، و ٤ / ١٠٧، و ٦ / ٢٩٢.

(٥) المستدرک على الصحيحين ٢ / ٤١٦.

(٦) تلخيص المستدرک للذهبى بذيل المستدرک على الصحيحين ٢ / ٤١٦.

(٧) صحيح الترمذى ٥ / ٣٠ - ٣١ و ٢٣٨ و ٣٦١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤

٥- سنن النسائى «١»، الذى اشترط فى سننه شرطاً هو أشدّ من شرط الشيخين فى صحيحيهما، كما ذكره الذهبى بترجمة النسائى فى كتاب [تذكرة الحفاظ] (٢).

ولا يخفى عليكم أنّ كتاب [الخصائص] الموجود الآن بين أيدينا الذى هو من تأليف النسائى، هذا جزء من صحيحه، إلّا أنّه نُشِرَ أو انتشر بهذه الصورة بالاستقلال، وإلّا فهو جزء من صحيحه الذى اشترط فيه، وكان شرطه فى هذا الكتاب أشدّ من شرط الشيخين فى صحيحيهما.

٦- تفسير الطبرى، حيث روى هذا الحديث من أربعة عشر طريقاً (٣).

٧- كتاب الدر المنثور للسيوطى، يرويه عن كثير من كبار الأئمة الحفاظ من أهل السنّة (٤).

وقد اشتمل لفظ الحديث - فى أكثر طرقه - على أنّ أمّ سلمة أرادت الدخول معهم تحت الكساء، فجدب رسول الله الكساء ولم يأذن لها بالدخول، وقال لها:

«وإنّك على خير» أو «إلى خير» (٥).

والحديث أيضاً وارد عن عائشة كذلك (٦).

واشتمل بعض ألفاظ الحديث على جملة: أنّ النبى صلّى الله عليه وآله أرسل إلى فاطمة، وأمرها بأن تدعو علياً والحسنين، وتأتى بهم إلى النبى، فلما اجتمعوا ألقى عليهم الكساء وقال:

«اللهم هؤلاء أهل بيتى».

(١)

سنن النسائى (السنن الكبرى) ٥ / ١١٣.

(٢) تذكرة الحفظ ٥٢ / ٧٠٠.

(٣) تفسير الطبرى ٢٢ / ٥ - ٧.

(٤) الدر المنثور ٦ / ٦٠٣ - ٦٠٥.

(٥) مسند أحمد ٦ / ٢٩٢، وصحيح الترمذى ٥ / ٣٦١.

(٦) صحيح مسلم ٧ / ١٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٥

مما يدل على أن النبى كانت له عناية خاصة بهذه القضية، لأنه لما أمر رسول الله فاطمة بأن تأتى هى وزوجها وولداها، لم يأمرها بأن تدعو أحداً غير هؤلاء، وقد كان له أقرباء كثيرون، وأزواجه فى البيت عنده، وحتى أنه لم يأذن لأُم سلمة أن تدخل معهم تحت الكساء.

إذن، هذه القضية تدل على أمر وشأن ومقام لا يعم مثل أم سلمة، تلك المرأة المحترمة المعظمة المكرمة عند جميع المسلمين. إلى هنا تم لنا المراد من أهل البيت فى هذه الآية المباركة.

وهذا الاستدلال فيه جهة إثبات وجهة نفى.

أما جهة الإثبات، فإن الذين كانوا تحت الكساء ونزلت الآية فى حقهم هم:

على وفاطمة والحسن والحسين فقط.

وأما جهة النفى، فإنه لم يأذن النبى لأن يكون مع هؤلاء أحد.

فى جهة الإثبات وفى جهة النفى أيضاً، تكفينا نصوص الأحاديث الواردة فى الصحاح والمسانيد وغيرها من الأحاديث التى نصوا على صحتها سنداً، فكانت تلك الأحاديث صحيحة وقعت موقع القبول عند الطرفين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٧

آية التطهير وأزواج النبى صلى الله عليه وآله ... ص: ٤٧

إشارة

لكن يبقى هناك فى جهة النفى بحث يتعلّق بقولين:

أحدهما: ما يُنقل عن عكرمة مولى عبدالله بن عباس، فهذا كان يصرّ على أن الآية نازلة فى خصوص أزواج النبى صلى الله عليه وآله، حتى أنه كان يمشى فى الأسواق ويعلن عن هذا الرأى، ويخطئ الناس باعتقادهم باختصاص الآية المباركة بأهل البيت، مما يدل على أن الرأى السائد عند المسلمين كان هذا الرأى، حتى أنه كان يقول: من شاء باهله فى أن الآية نازلة فى أزواج النبى خاصة، وفى [تفسير الطبرى]: إنه كان ينادى فى الأسواق بذلك «١»، وفى [تفسير ابن كثير] أنه كان يقول: من شاء باهله أنها نزلت فى نساء النبى خاصة «٢»، وفى [الدر المنثور]:

كان يقول: ليس بالذى تذهبون إليه، إنما هو نساء النبى «٣».

فهذا هو القول الأوّل.

لكن هذا القول يبطله:

أولاً: أنه قول غير منقول عن أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله.

(١)

تفسير الطبري ٧/٢٢.

(٢) تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ٣/٤٩١.

(٣) الدر المنثور ٦/٦٠٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٨

ثانياً: أنه قول تردّه الأحاديث الصحيحة المعتبرة المعتمدة المتفق عليها بين المسلمين.

ثالثاً: هذا الرجل كان منحرفاً فكرياً وعملاً، وكان معادياً لأهل البيت ومن دعاة الخوارج.

أذكر لكم جملاً ممّا ذكر بترجمة هذا الرجل:

كان خارجياً بل من دعائهم، وإنما أخذ أهل أفريقيّة هذا الرأي - أي رأى الخوارج - من عكرمه، ولكونه من الخوارج تركه كثير من أئمة الحديث ولم يرووا عنه. قال الذهبي: قد تكلم الناس في عكرمه، لأنه كان يرى رأى الخوارج.

بل كان هذا الرجل مستهتراً بالدين، طاعناً في الإسلام، فقد نقلوا عنه قوله:

إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضلل به الناس، وقال في وقت الموسم أي موسم الحج: وددت أني بالموسم ويدي حرباً فأعرض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً، وإنه وقف على باب مسجد النبي وقال: ما فيه إلّا كافر، وذكر أنه كان لا يصلّي، وأنه كان يرتكب جملة من الكبائر.

وقد نصّ كثير من أئمة القوم على أنه كان كذاباً، فقد كذب على سيده عبدالله بن عباس حتى أوثقه على بن عبدالله بن عباس على باب كنيف الدار، فقيل له: أتفعلون هذا بمولاكم؟ قال، إن هذا يكذب على أبي.

وعن سعيد بن المسيّب أنه قال لمولاه: يا برد، أياك أن تكذب عليّ كما يكذب عكرمه على ابن عباس.

وعن القاسم بن محمّد بن أبي بكر، الذي هو من فقهاء المدينة المنورة: إن عكرمه كذاب.

وعن ابن سيرين: كذاب.

وعن مالك بن أنس: كذاب.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٩

وعن يحيى بن معين: كذاب.

وعن ابن ذؤيب: كان غير ثقة.

وحزم مالك الرواية عن عكرمه.

وقال محمّد بن سعد صاحب الطبقات: ليس يحتج بحديثه.

هذه الكلمات بترجمة عكرمه نقلتها: من كتاب [الطبقات الكبرى] لابن سعد «١»، ومن كلمات [الضعفاء الكبير] لأبي جعفر العقيلي

«٢»، ومن [تهذيب الكمال] للحافظ المزي «٣»، ومن [وفيات الأعيان] «٤»، ومن [ميزان الاعتدال] للذهبي «٥»، و [المعنى في الضعفاء]

للذهبي «٦»، و [سير أعلام النبلاء] للذهبي «٧»، و [تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلاني «٨».

هذه خلاصة ترجمة هذا الشخص.

لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري، في مقدمته هذا الشرح «٩»، له فصل يدافع فيه عن رجال صحيح

البخاري المقدوح فيهم، فيعنون هناك عكرمه مولى ابن عباس ويحاول الذبّ عنه بما أوتي من حول وقوة.

(١)

طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى) ٢٨٧/٥.

(٢) الضعفاء الكبير ٣/٣٧٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/٢٦٤.

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣/٢٦٥.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/٩٣.

(٦) المغني في الضعفاء ٢/٦٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٥/١٢.

(٨) تهذيب التهذيب ٧/٢٣٤.

(٩) هدى الساري (مقدمة فتح الباري): ٤٢٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٠

إلّا أنكم لو رجعتم إلى كلماته لوجدتموه متكلفاً في أكثرها أو في كلّ تلك الكلمات، وتلك مصادر ترجمه عكرمه ومن أراد التوسع فليرجع إلى الكتب التي ذكرتها.

ومن طريف ما أحب أن أذكره هنا هو: أنّ عكرمه وإن أخرج عنه البخاري إلّا أن مسلماً قد أعرض عنه، ومن هنا قالوا: إن أصحّ الكتب كتاب البخاري وكتاب مسلم، وأصحهما كتاب البخاري، فلأمراً قدّموا البخاري!! ولى أيضاً شواهد على هذا. سأقرأ لكم حديث الثقلين من صحيح مسلم، والبخاري لم يرو حديث الثقلين في صحيحه، وسأذكر لكم - إن شاء الله - حديثاً عن صحيح مسلم فيه مطلب مهم جداً يتعلّق بالشيخين، وقد ذكره البخاري في صحيحه في مواضع متعددة وحرّفه وذكره بألفاظ وأشكال مختلفة.

إذن، كون عكرمه من رجال البخاري لا يفيد البخاري ولا يفيد عكرمه؛ إنّه ربّما يحتجّ لوثاقه عكرمه باعتماد البخاري عليه، ولكن الأمر بالعكس، فإنّ رواية البخاري عن عكرمه من أسباب جرحنا للبخاري، ومن أسباب عدم اعتمادنا عليه، ولو أنّ بعض الكتّاب المعاصرين - ولربّما يكون أيضاً من أصحابنا الإمامية - يحاولون الدفاع عن عكرمه، فإنّهم في اشتباه. وعلى كلّ حال، فالقول باختصاص الآية المباركة بأزواج النبي مردود؛ إذ لم يرو إلّا عن عكرمه حيث رفع رايه هذا القول، وجعل ينشره بين الناس، وطبيعي أن الذين يكونون على شاكلته فقط سيقبلون منه هذا القول، وأما غيرهم فلا!

الثاني: وهو القول: بأن المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة: أهل البيت - أي على وفاطمة والحسنان - والأزواج أيضاً.

وهذا القول إذا رجعنا إلى التفاسير المعتمدة، لوجدنا مثل ابن الجوزي في

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥١

كتابه [زاد المسير في علم التفسير] «١» وهو من التفاسير المشهورة ينسبه إلى الضحّاك فقط، ولم نجد في كتاب ابن الجوزي وأمثاله من يعزو هذا القول إلى غير الضحّاك.

أترى أنّ قول الضحّاك وحده يعارض ما روته الصحاح والسنن والمسائيد عن ابن عباس، وعن جابر بن عبد الله، وعن زيد بن أرقم، وعن سعد بن أبي وقاص، وعن أمّ سلمة، وعن عائشة؟

وعجيب أنّ هؤلاء يحاولون أن يذكروا لزوجات النبي فضيلة، والحال أنّهن أنفسهنّ ينفين هذا القول، فأمّ سلمة وعائشة من جملة القائمين باختصاص الآية المباركة بأهل البيت!!

وكم من عجيب عندهم، وما أكثر العجب والعجيب عندهم!!

يحاولون الدفاع عن الصحابة أجمعين أكتعين كما يعبر السيد شرف الدين رحمه الله عليه «٢»، والحال أنّ الصحابة أنفسهم لا يرون

مثل هذا المقام لهم، يدعون العدالة للصحابة كلهم جميعاً وهم لا يعلمون بعد التهم؟! فأم سلمة وعائشة تنفيان أن تكون الآية نازلة في حق أزواج النبي، ويأتى الضحّاك ويضيف إلى أهل البيت أزواج النبي، وكأنه يريد الإصلاح بين الطرفين والجمع بين الحقيين. لكنى وجدت فى [الدر المنثور] (٣) حديثاً يرويه السيوطى عن عدّة من أكابر المحدثين عن الضحّاك، يروى عن النبي صلى الله عليه وآله حديثاً يتنافى مع هذه النسبة إلى الضحّاك.

(١)

زاد المسير فى علم التفسير ٦ / ٣٨١.

(٢) أجوبة مسائل جار الله: ١٥، النص والاجتهاد: ٥٢٠، أبو هريرة: ٧ و ١٨٥.

(٣) الدر المنثور ٦ / ٦٠٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٢

وأيضاً: الضحّاك الذى نسب إليه ابن الجوزى هذا القول فى تفسيره، هذا الرجل أدرجه ابن الجوزى نفسه فى [كتاب الضعفاء] (١)، وذكره العقيلي فى كتاب [الضعفاء] (٢)، وأورده الذهبى فى [المغنى فى الضعفاء] (٣)، وعن يحيى بن سعيد القطان الذى هو من كبار أئمتهم فى الجرح والتعديل أنه كان يجرح هذا الرجل (٤) وذكروا بترجمته أنه بقى فى بطن أمه مدّة سنتين (٥). وهذا ما أدرى يكون فضيلة له أو يكون طعناً به؟ وكم عندهم من هذا القبيل، يُذكر عن مالك بن أنس أنه بقى فى بطن أمه أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات على ما أتذكر الآن، وراجعوا كتاب [وفيات الأعيان] لابن خلكان وغيره (٦). وعلى كل حال، فإننا نرجع إلى ما فى الصحاح، والأفضل لهم هنا أن يرجعوا إليها، وهذا ما دعا مثل ابن تيمية إلى أن يعترف بصحة حديث نزول الآية فى أهل البيت الأطهار واختصاصها بهم (٧). وأما الغرض من ذكر عكرمة والضحّاك وإيراد قول هذين الرجلين المجروحين المطعونين فى هذا المقام، فهو السعى وراء تضعيف استدلال الإمامية بالآية المباركة، والذاكرون أنفسهم يعلمون بعدم صلاحية مثل هذه الأقوال للاستدلال!

(١) الضعفاء والمتروكون ٢ / ٦٠.

(٢) الضعفاء الكبير ٢ / ٦٠٥.

(٣) المغنى فى الضعفاء ١ / ٤٩٤، رقم ٢٩١٢.

(٤) أنظر المغنى فى الضعفاء ١ / ٤٩٤.

(٥) الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى ٤ / ٩٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٧ / ١١٩.

(٧) منهاج السنة ٤ / ٢٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٣

بحث فى مقتضى سياق الآية ...: ص: ٥٣

لكنهم مع ذلك يحاولون توجيه هذا الرأى، أى رأى الضحّاك، يقولون بأنه مقتضى سياق الآية المباركة. وقد قرأت الآيات السابقة على آية التطهير، والكل يعلم وأنتم تعلمون بأن الآية الآن فى القرآن الكريم تتلى فى ضمن الآيات التى

خاطب الله سبحانه وتعالى نساء النبي، ولكن عند العلماء اصطلاح في علم الأصول، يقولون: بأن السياق قرينه في الكلام، أي أنه متى ما أردنا أن نفهم معنى الكلمة، نلاحظ ما قبلها أو بعدها حتى نراها محفوفة بأى كلام، وفي أى سياق، فالألفاظ التي تحفّ بهذه الكلمة، والسياق الذي جاءت الجملة فيه، يكون معيناً لنا أو معيناً لنا على فهم المراد من تلك الكلمة، هذا شيء يذكرونه في علم الأصول «١»، وهذا أيضاً أمر صحيح في مورده ولانقاش فيه.

إلا أن الذين يقرّون هذه القاعدة، ينصّون على أن السياق إنّما يكون قرينه حيث لا يكون في مقابله نصّ يعارضه، وهل من الصحيح أن نرفع اليد عمّا رواه أهل السنّة في صحاحهم وفي مسانيدهم وسننهم وتفاسيرهم، عن أم سلمة وعن عائشة وعن غيرها من كبار الصحابة: أن الآية مختصة بالنبي وبالرابعة الأطهار من أهل البيت؟ نرفع اليد عن جميع تلك الأحاديث المعتبرة المعتمدة المتفق عليها بين المسلمين، لأجل السياق وحده، حتّى ندعى شيئاً للأزواج، لأم سلمة أو لعائشة، وهنّ ينفين هذا الشيء الذي نريد أن ندّعيه لهنّ؟! ليس هناك دليل أو وجه لهذا المدّعى، إلا إخراج الآية المباركة عن مدلولها ومعناها، والمراد الذي هو بحسب الأحاديث الواردة هو مراد الله سبحانه وتعالى.

(١)

أنظر: دروس في علم الأصول ١ / ٩٠، وتحريات في الأصول ٧ / ٤٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٤

ولولا أن الآية المباركة تدلّ على معنى ومقام ومرتبّة وشأن، لما كانت هذه المحاولات، لا من مثل عكرمة الخارجي، ولا من مثل ابن كثير الدمشقي «١»، الذي هو تلميذ ابن تيميّة، فالآية المباركة لا يراد من «أهل البيت» فيها إلّا من دلّت عليه الأحاديث الصحيحة المتفق عليها المقبولة عند الطرفين المتنازعين في هذه المسألة.

(١)

أنظر: تفسير ابن كثير ٢ / ٤٩١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٥

معنى الإرادة وإذهاب الرجس ... ص: ٥٥

إشارة

وننتقل الآن إلى النقطة الثانية في الآية المباركة، وهي معنى إذهاب الرجس «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»، بعد أن تعيّن المراد من أهل البيت بقول رسول الله وبفعل رسول الله، فما معنى إذهاب الرجس عن أهل البيت؟ لا بدّ من التأمل في مفردات الآية المباركة:

كلمة «إِنَّمَا» تدلّ على الحصر، وهذا ممّا لا إشكال فيه ولا خلاف من أحد.

«يُرِيدُ اللَّهُ» الإرادة هنا إمّا إرادته كقوله تعالى: «إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» «١»

، وإمّا هي تشريعيّة كقوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» «٢».

فالإرادة الإلهيّة، تارةً تكويّتيّة، وأخرى تشريعيّة، وكلا القسمين واردان في القرآن الكريم، ولا خلاف في هذه الناحية أيضاً.

لكن المراد من «الإرادة» في هذه الآية لا يمكن أن يكون إلا الإرادة التكوينيّة؛ لأن الإرادة التشريعيّة لا تختص بأهل البيت، سواء كان

المراد من أهل البيت هم

(١) سورة يس (٣٦): ٨٢.

(٢) سورة البقرة (٢): ١٨٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٦

الأربعة الأطهار، أو غيرهم أيضاً، فهى لا تختص بأحد دون أحد، الإرادة التشريعية يعنى ما يريد الله سبحانه وتعالى أن يفعله المكلف، أو يريد أن لا يفعله المكلف، هذه هى الإرادة التشريعية، إذ الأحكام عامة لجميع المكلفين، ولا معنى لأن تكون الإرادة هنا تشريعية، ومختصة بأهل البيت أو غير أهل البيت كائناً من كان المراد من أهل البيت فى هذه الآية المباركة، إذ ليس هناك تشريعان، تشريع يختص بأهل البيت فى هذه الآية، وتشريع يكون لسائر المسلمين المكلفين، فالإرادة هنا تكون تكويتية لا محالة.

«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ» و «الرِّجْسَ» إذا ما رجعنا إلى كتب اللغة «١» يعنى ما يستقدر وما يستقبح منه، ويكون المراد فى هذه الآية الذنوب وكل شىء يجنب ويكره ولا يطلب، «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ»، أى إنما يريد الله بالإرادة التكوينية أن يذهب عنكم كل ما لا يليق أهل البيت، ويظهركم من ذلك تطهيراً، فهذا يكون محصل معنى الآية المباركة. إن إرادة الله التكوينية لا تتخلف، وبعبارة أخرى: المراد لا يتخلف عن الإرادة الإلهية، «إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» «٢». فإذا كانت الإرادة تكويتية، والمراد إذهاب الرجس عن أهل البيت، فهذا معناه طهارة أهل البيت عن مطلق الذنوب وكل ما لا يليق، وهذا واقع العصمة، فتكون الآية دالة على العصمة.

(١)

لسان العرب ٩٤/٦، «رجس».

(٢) سورة يس (٣٦): ٨٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٧

الإرادة التكوينية والجبر ... ص: ٥٧

ويبقى سؤال: إذا كانت الإرادة هذه تكويتية، فمعنى ذلك أن نلتزم بالجبر، وهذا لا يتناسب مع ما تذهب إليه الإمامية من أنه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، هذه الشبهة موجودة فى الكتب، وممن تعرض لها ابن تيمية فى كتابه المعروف [منهاج السنة] «١». وقد أجاب علماؤنا عن هذه الشبهة فى كتبهم بوجوه، منها: ما ملخصه:

إن الله سبحانه وتعالى لما علم أن هؤلاء لا يفعلون إلأما يؤمرون، وليست أفعالهم إلامطابقة للتشريعات الإلهية من الأفعال والتروك، وبعبارة أخرى: جميع أفعالهم وتروكهم تكون مجسدة للتشريعات الإلهية، فليس فيما يفعلون ويتركون إلأما ما يحبه الله أو يبغضه ويكرهه سبحانه وتعالى، فلما علم عز وجل منهم هذا المعنى لوجود تلك الحالات المعنوية فى ذاتهم المطهرة المانعة من الإقتحام فى الذنوب والمعاصي، والتلبس بما لا يليق بهم، جاز له سبحانه وتعالى أن ينسب إلى نفسه إرادة إذهاب الرجس عنهم.

وهذا جواب علمي يعرفه أهله ويلتفت إليه من له مقدار من المعرفة فى مثل هذه العلوم، والبحث لدقته لا- يمكن أن نتكلم حوله بعبارات مبسطة أكثر مما ذكرته لكم، لأنها اصطلاحات علمية، ولا بد وأن يكون السامعون على معرفة ما بتلك المصطلحات العلمية الخاصة.

وعلى كل حال لا يبقى شىء فى الاستدلال، إلهذه الشبهة، وهذه الشبهة قد أجاب عنها علماؤنا، وبإمكانكم المراجعة إلى الكتب

المعنية في هذا البحث بالخصوص، حتى في كتب علم الأصول أيضاً.

(١) منهاج السنة ١٧/٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٨

أتذكر أن بعضهم يتعرض لمبحث آية التطهير بمناسبة حجية سنة أهل البيت، ومنهم العلامة الكبير السيد محمد تقى الحكيم في كتابه [الأصول العامة للفقهاء المقارن] هناك يطرح مبحث آية التطهير، ويذكر هذه الشبهة ويجب عنها بما ذكرت لكم بعبارة مبسطة بقدر الإمكان «١» وهناك أيضاً موارد أخرى يتعرضون فيها لهذه الشبهة وللإجابة عنها «٢».

وحينئذ، إذا كان المراد من أهل البيت خصوص النبي والأربعة الأطهار، وإذا كان المراد من إذهاب الرجس إذهاب الذنوب وكل ما ينافي العصمة، والإرادة هذه إرادة تكويتية لا تتخلف، فلا محالة ستكون الآية المباركة دالة على عصمة الخمسة الأطهار فقط.

ومن يدعى العصمة لزوجات النبي؟ ومن يتوهم العصمة في حق الأزواج، لا سيما التي خالفت قوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» «٣» ، الآية المباركة الواردة في نفس السورة، والتي تكون آية التطهير في سياق تلك الآية؟ وهل يكفي أن يقال بأنها ندمت عما فعلت وكانت تبكي؟ وفروجهما على إمام زمانها أمر ثابت بالضرورة، وبكأوها وتوبتها أمر يروونه هم «٤»، ولنا أن لا نصدقهم، ومتى كانت الرواية معارضة للدراية؟ ومتى جاز لنا رفع اليد عن الدراية بالرواية؟ وكيف يُدعى أن تكون تلك المرأة من جملة من أَرَادَهُ اللهُ سبحانه وتعالى في آية التطهير؟

نعم، يقول به مثل عكرمة الخارجي العدو لأمر المؤمنين بل للنبي وللإسلام.

(١)

الأصول العامة للفقهاء المقارن: ١٥٠.

(٢) أنظر: تفسير الأمل ٣٣٦/١٣، ورسائل ومقالات السبحاني: ٥٦٣.

(٣) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٩٣/٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٥٩

بعض التحريفات في كتب القوم ... ص: ٥٩

ورأيت من المناسب أن أذكر لكم نقطة تتعلق بآية التطهير، وبالحدِيث الوارد في ذيل الآية المباركة، ومن خلال ذلك تطلعون على بعض التحريفات في كتب القوم.

إن من جملة الأحاديث الواردة في مسألة آية التطهير ونزولها في أهل البيت:

هذا الحديث عن سعد بن أبي وقاص، وهو بسند صحيح، مضافاً إلى أنه في الكتب الصحيحة، كصحيح مسلم، وصحيح النسائي وغيره:

يقول الراوى: عن سعد بن أبي وقاص: أمر معاوية سعداً فقال: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ يعنى علياً.

يقول معاوية لسعد بن أبي وقاص: لماذا لا تسب علياً. أى: إنه قد أمره أن يسب فامتنع، فسأله عن وجه الإمتناع.

فقال: أما إن ذكرت ثلاثاً قالهن رسول الله فلن أسبه.

يقول سعد: لأن يكون لى واحدة منها أحب إلى من حمر النعم:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول له وخلفه في بعض مغازيه: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى، ...» وسمعته يقول

يوم خير: «سأعطى الراية غداً رجلاً،...» الخصلة الثالثة: ولما نزلت: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٠

أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» دعا رسول الله علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال:
«اللهم هؤلاء أهل بيتي».

هذا الحديث تجدونه بهذا اللفظ في كثير من المصادر.

وكما ترون في هذا اللفظ، قد أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أو ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ بهذا اللفظ.

لكن النسائي يروى هذا الحديث بنفس السند في موضع آخر من كتابه «١»، يريد أن يلطف اللفظ ويهدب العبارة فيقول: عن سعد:
كنت جالساً، فتنقصوا علي بن أبي طالب، فقلت: قد سمعت رسول الله يقول فيه كذا وكذا.

هكذا اللفظ، كنت جالساً فتنقصوا علي بن أبي طالب، أين كان جالساً؟ وعند من؟ ومن الذي تنقص؟ فهذا نحو من التصرف في لفظ
الحديث!

ثم يأتي ابن ماجه، فيروى هذا الحديث باللفظ التالي: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد. فذكروا علياً فقال منه، فغضب
سعد «٢».

يقول: فذكروا علياً، من ذكر علياً؟ غير معلوم، فقال منه، من نال من علي؟ غير معلوم، فغضب سعد وقال: تقولون هذا لرجل سمعت
رسول الله يقول له كذا وكذا إلى آخر الحديث.

ثم جاء ابن كثير «٣»، فحذف منه جملة: فقال منه فغضب سعد، وهذا لفظ روايته: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد،
فذكروا علياً، فقال سعد:

(١) سنن النسائي ١٠٨ / ٥.

(٢) سنن ابن ماجه ١ / ٤٥.

(٣) البداية والنهاية ٧ / ٣٤٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٦١

سمعت رسول الله يقول في علي كذا وكذا.

نص الحديث بنفس السند في نفس القضية.

أترون من يروى القضية الواحدة بسند واحد بأشكال مختلفة، يكون قابلاً للاعتماد؟ أترونه يحكى لكم الوقائع كما وقعت؟ أترونه ينقل
شيئاً يضّر مذهبه أو يخالف مبناه أو ينفع خصمه؟

ولكن الله سبحانه وتعالى شاء أن تبقى فضائل أمير المؤمنين ودلائل إمامته وولايته بعد رسول الله، أن تبقى في نفس هذه الكتب،
ونسعى بأي شكل من الأشكال لأن نستخرجها، نستفيد منها، نبلورها، ونشرها، وهذا ما يريده الله سبحانه وتعالى.

«يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ» «١».

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) سورة التوبة (٩): ٣٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال الله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» (١).

وهذه الآية المباركة تسمى فى الكتب بـ «آية الولاية».

استدل بها الإمامية على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه.

وكما ذكرنا من قبل، لابد من الرجوع إلى السنة لتعيين من نزلت فيه الآية المباركة، وبعبارة أخرى لمعرفة شأن نزول الآية.

ثم بعد معرفة شأن نزول الآية المباركة، لابد من بيان وجه الاستدلال بها على إمامة أمير المؤمنين، ثم يأتى دور الإشكالات والاعتراضات والمناقشات التى نجدتها فى كتب الكلام والعقائد من قبل علماء السنة فى الاستدلال.

فالبحت إذن يكون فى جهات:

(١) سورة المائدة (٥): ٥٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٦

آية الولاية ... ص: ٦٦

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٧

الجهة الأولى ... ص: ٦٧

فى شأن نزول هذه الآية المباركة ... ص: ٦٧

إشارة

أجمعت الطائفة الإمامية، ورواياتهم بهذا الأمر متواترة، بأن الآية المباركة نزلت عندما تصدق أمير المؤمنين سلام الله عليه بخاتمه على السائل، وهو فى أثناء الصلاة وفى حال الركوع.

فالأمر مفروغ منه من جهة الشيعة الإمامية.

إلّا أن هذا المقدار لا يكفى للاستدلال على الطرف المقابل، كما ذكرنا من قبل، فله أن يطالب برواه هذا الخبر من أهل السنة، من المحدثين والمفسرين، وله أيضاً أن يطالب بصحة سند هذا الخبر فى كتب السنة، ليكون حجة عليه.

ونحن على طبق هذه القاعدة المقررة فى أصول البحث والمناظرة، نذكر فى هذه الجهة، أسماء بعض من روى هذه القضية، ونزول

هذه الآية المباركة فى أمير المؤمنين، وفى خصوص تصدقه فى حال الركوع بخاتمه على السائل، لتتم الحجة حينئذ على من يرى

حجية كتبه واعتبار رواياته، ومن يلتزم بلوازم مذهبه، فحينئذ تتم الجهة الأولى، ويتعين من نزلت فيه الآية المباركة، ويكون الخبر متفقاً

عليه بين الطرفين، ومقبولاً بين المتخاصمين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٨

قول المفسرين ... ص: ٦٨

- ١- يعترف القاضى الإيجى المتوفى سنة ٧٥٦ فى كتابه [المواقف فى علم الكلام] وهو من أهم متون أهل السنة فى علم الكلام وأصول الدين، يعترف بإجماع المفسرين على نزول الآية المباركة فى هذه القضية الخاصة المتعلقة بأمر المؤمنين عليه السلام «١».
- ٢- وأيضاً يعترف بهذا الإجماع: الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ فى كتابه [شرح المواقف فى علم الكلام]، وهذا الكتاب متناً وشرحاً مطبوع وموجود الآن بين أيدينا «٢».
- ٣- وممن يعترف بإجماع المفسرين على نزول الآية المباركة فى شأن على عليه السلام: سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٣٩، فى كتابه [شرح المقاصد] «٣»، وهذا الكتاب أيضاً من أهم كتب القوم فى علم الكلام، ومن شاء فليرجع إلى كتاب [كشف الظنون] «٤» ليجد أهمية هذا الكتاب بين القوم، وفى أوساطهم العلميه، حيث كان من جملة كتبهم التى يتدارسونها فى حوزاتهم العلميه، لذلك كثر منهم الشرح والتعليق عليه.
- ٤- وممن يعترف بإجماع المفسرين من أهل السنة على نزول الآية المباركة فى أمر المؤمنين، فى هذه القضية الخاصة: علاء الدين القوشجى السمرقندى فى كتابه [شرح التجريد]، وهذا الكتاب أيضاً مطبوع وموجود بين أيدينا «٥».

(١) المواقف فى علم الكلام ٣/ ٦٠١-٦٠٢.

(٢) شرح المواقف فى علم الكلام ٨/ ٣٦٠.

(٣) شرح المقاصد ٥/ ٢٧٠.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٨٠.

(٥) شرح التجريد للقوشجى: ٣٤٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٦٩

فعلماء الكلام الذين يبحثون عن أدلة الإمامة، وعمّا يقول الطرفان فى مقام الاستدلال، وعمّا يحتج به كل من الطرفين على مدّعا، يدعونون بنزول الآية المباركة فى هذه القضية الخاصة. إذن، فالمفسرون من أهل السنة مجمعون على نزول الآية المباركة فى هذه القضية، والمعترف بهذا الإجماع كبار علماء القوم فى علم الكلام، الذين يرجع إليهم ويعتمد على أقوالهم ويؤتد إلى كتبهم.

قول المحدثين ...: ص: ٦٩

فقد رأيت من رواة هذا الحديث فى كتبهم:

- ١- الحافظ عبدالرزاق الصنعانى، صاحب كتاب المصنّف، وهو شيخ البخارى صاحب الصحيح.
- ٢- الحافظ عبد بن حميد، صاحب كتاب المسند.
- ٣- الحافظ رزين بن معاوية العبدري الأندلسى، صاحب الجمع بين الصحاح الستة.
- ٤- الحافظ النسائى، صاحب الصحيح، روى هذا الحديث فى صحيحه.
- ٥- الحافظ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبرى، صاحب التاريخ المعروف والتفسير المعروف المشهور.
- ٦- ابن أبى حاتم الرازى المحدث المفسر المشهور، الذى التزم فيه بالصحة، ويعتقد ابن تيمية فى [منهاج السنة] بأن تفسير ابن أبى حاتم خال من الموضوعات «١».
- ٧- الحافظ أبو الشيخ الإصفهانى.

(١) منهاج السنّة ١٣/٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٠.

٨- الحافظ ابن عساكر الدمشقى.

٩- الحافظ أبو بكر ابن مردويه الإصفهانى.

١٠- الحافظ أبو القاسم الطبرانى.

١١- الحافظ الخطيب البغدادى.

١٢- الحافظ أبو بكر الهيثمى.

١٣- الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى الحنبلى.

١٤- الحافظ المحبّ الطبرى شيخ الحرم المكى.

١٥- الحافظ جلال الدين السيوطى، المجدّد فى القرن العاشر عند أهل السنّة.

١٦- الحافظ الشيخ على المتقى الهندى، صاحب كتاب كنز العمال.

هؤلاء جماعة من أعلام الأئمة فى القرون المختلفة، يروون هذا الحديث فى كتبهم.

يقول الآلوسى صاحب التفسير الشهير [روح المعانى]: غالب الأخباريين على أنّ هذه الآية نزلت فى على كرم الله وجهه «١».

فالقضية بين المفسّرين مجمع عليها، وغالب المحدثين والأخباريين ينصّون على هذا، ويقولون بنزول الآية فى على، ويروون فيه الحديث. وقد ذكرت أسماء جماعة من أعلامهم، منذ زمن البخارى إلى القرن الحادى عشر.

ولو أنّك تراجع [تفسير ابن كثير] فى ذيل هذه الآية المباركة «٢»، تجده يعترف بصحة بعض أسانيد هذه الأخبار، واعترافه بذلك يمكن أن يكون لنا حجة على الخصوم، لأنّ اعتراف مثل ابن كثير بصحة هذه الروايات - وهو ممّن

(١) روح المعانى فى تفسير القرآن ١٦٧/٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٧٤/٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٧١.

لا نرتضيه نحن ونراه رجلاً متعصباً فى تفسيره وتاريخه تبعاً لشيخه - له قيمته العلمىة فى مقام البحث.

وأنا شخصياً راجعت عدّة من أسانيد هذه الرواية، ولا حظت كلمات كبار علمائهم فى الجرح والتعديل فى رجالها، ورأيت تلك الأسانيد صحيحة على ضوء تلك الكلمات.

منها: هذا الحديث الذى أخرجه ابن أبى حاتم فى [تفسيره] «١»، فإنّه يرويه عن أبى سعيد الأشج، عن الفضل بن دكين، عن موسى بن قيس الحضرمى، عن سلمة بن كهيل قال: تصدّق على بخاتمه وهو راع فزلت الآية: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...»

وقد اشتهر هذا الخبر وثبت، بحيث يروى أنّ حسان بن ثابت الشاعر الأنصارى الصحابى، قد نظم هذه المنقبة وهذه القضية فى شعر له، - ومن الناقلين لهذا الشعر هو الآلوسى البغدادى صاحب [روح المعانى] «٢» - يقول فيه:

فأنت الذى أعطيت إذ كنت راعاً زكاه فدتك النفس يا خير راعٍ

فأنزل فىك الله خير ولايةٍ وأثبتها أثنى كتاب الشرايع

إذن، هذه القضية لا يمكن المناقشة فى سندها بشكل من الأشكال، ولا مجال لأن تكذب أو تضعف الروايات الواردة فيها.

مع ابن تيمية ... ص: ٧١

وإذا بلغ الأمر إلى هذه المرحلة، فلا بأس بأن ننظر في عبارة ابن تيمية حول هذا الحديث وهذا الاستدلال، نصّ عبارته هكذا:

(١) تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم) ١١٦٢ / ٤.

(٢) روح المعاني ١٦٨ / ٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٢

قد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى أن هذه الآية نزلت في علي لما تصدّق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل، وكذبه بين.

ويضيف هذا الرجل: وأجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأنّ علياً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة.

وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع، وأنّ جمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر «١».

فليسمع المقلدون لابن تيمية في بحوثهم العلمية، وليتنبه أولئك الذين يأخذون من مثل هذا الرجل عقائدهم وأحكامهم وسنتهم وآدابهم.

فالقاضي الإيجي والشريف الجرجاني وكبار علماء الكلام - وهذه كتبهم موجودة - ينصّون على إجماع المفسرين بنزول الآية المباركة في علي في القصة الخاصة هذه، ويقول هذا الرجل: إنّ بعض الكذابين قد وضع هذا الخبر المفترى، وعلي لم يتصدّق بخاتمه، وأجمع أهل العلم في الحديث!!

أتصوّر أنّه يقصد من أهل العلم - حيث يدعى إجماعهم - نفسه فقط أو مع بعض الملتفتين حوله، فإذا رأى نفسه على هذا الرأي، ورأى اثنين أو ثلاثة من الأشخاص يقولون برأيه، يدعى إجماع أهل الحديث وأهل النقل، بل وإجماع الأمة كلّهم على ما يراه هو، وكأنّ الإجماع في كيسه، متى ما أراد أن يخرج من كيسه أخرجه وصرفه إلى الناس، وعلى الناس أن يقبلوا منه ما يدعى!

وعلى كلّ حال، فهذه القضية واردة في كتبهم وكتبنا، في تفاسيرهم وتفسيرنا، في كتبهم في الحديث وكتبنا.

مثلاً: لو أنّكم تراجعون من التفاسير: تفسير الثعلبي، تفسير الطبري، وأسباب

(١) منهاج السنّة ٣٠ / ٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٣

النزول للواحدى، وتفسير الفخر الرازي، وتفسير البغوى، وتفسير النسفى، وتفسير القرطبي، وتفسير أبى السعود، وتفسير الشوكانى، وتفسير ابن كثير، وتفسير الألوسى، والدر المنثور للسيوطى ...

لرأيتهم أنّهم كلّهم ينقلون هذا الخبر، بعضهم يروى بالسند، وبعضهم يرسل الخبر إرسال المسلم «١»، وكأنّ هؤلاء كلّهم ليسوا من هذه الأمة!!

وعلى كلّ حال، فالقضية لا تقبل أى شك وأى مناقشة من جهة السند، ومن ناحية شأن النزول، وبهذا ينتهى بحثنا عن الجهة الأولى.

(١) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) ٨٠ / ٤، تفسير ابن أبي حاتم ١١٦٢ / ٤، تفسير الطبري ١٨٦ / ٦، تفسير السمعاني ٤٧ / ٢، أسباب

النزول ١٤٧ - ١٤٨، تفسير العز الدمشقي ٣٩٣ / ١، تفسير ابن كثير ٧٣ - ٧٤، تفسير الزمخشري ١ / ٦٢٤، الدر المنثور ٣ / ١٠٥، تفسير

الرازي ١٢ / ٢٦، تفسير النسفى (مدارك التنزيل) ٣٢٨ / ١، وراجع من كتب الحديث مثلاً: جامع الأصول ٩ / ٤٧٨، المعجم الأوسط ٦ /

٢١٨، تاريخ مدينة دمشق ٣٥٦ / ٤٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٥

الجهة الثانية ... ص: ٧٥**وجه الإستدلال بالآية المباركة على الإمامة ... ص: ٧٥****إشارة**

موجه الإستدلال يتوقف على بيان مفردات الآية المباركة:

«إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ».

فكلمة «إِنَّمَا» تدل على الحصر، لم ينكر أحد منهم دلالة إِنَّمَا على الحصر.

«وَلِيُّكُمُ» هذه الولاية بأى معنى؟ سنبحث عن معنى الولاية فى حديث الغدير بالتفصيل «١» وأيضاً فى حديث الولاية «٢»، فعندنا آية الولاية، وهى هذه الآية التى هى موضوع بحثنا فى هذه الليلة، وعندنا حديث الولاية، وهو قوله صلى الله عليه وآله: «على منى وأنا من على وهو وليكم من بعدى»، فكلمة «الولاية» موجودة فى هذه الآية المباركة بعنوان «وليكم»، وأيضاً فى ذلك الحديث بعنوان «وليكم».

معنى الولاية ... ص: ٧٥

الولاية: مشترك، إما مشترك معنى، وإما مشترك لفظى، نحن نعتقد بالدرجة

(١) راجع القسم الخاص بحديث الغدير من هذا الكتاب.

(٢) راجع القسم الخاص بحديث الولاية من هذا الكتاب.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٦

الأولى أن تكون «الولاية» مشتركاً معنوياً، فمعنى الولاية إذا قيل: فلان ولي فلان، أى فلان هو القائم بأمر فلان، فلان ولي هذه الصغيرة، أى القائم بشؤون هذه الصغيرة، فلان ولي الأمر أى القائم بشؤون هذا الأمر، ولذا يقال للسultan: ولي. هذا المعنى هو واقع معنى الولاية.

ونجد هذا المعنى فى جميع موارد استعمال لفظ الولاية ومشتقاته، مثلاً:

الصديق وليّ، الجار وليّ، الحليف وليّ، الأب وليّ، الله وليّ، ورسوله وليّ، وهكذا فى الموارد الأخرى من الأولياء. فإنّ المعنى الذى ذكرناه موجود فى جميع الموارد، وهو القيام بالأمر.

هذا هو معنى الولاية على ضوء كلمات علماء اللغة، فلو تراجعوا كتب اللغة «١» تجدون أنّ هذه الكلمة يذكرون لها هذا المعنى الأساسى، وهذا المعنى موجود فى جميع تلك الموارد المتعددة مثلاً: الجار له الولاية أى الجار له الأولوية فى أن يقوم بأمر جاره، يعنى لو أنّ مشكله حدث لشخص، فأقرب الناس فى مساعدته فى تلك المشكلة والقيام بشؤون ذلك الشخص هو جاره، هذا حقّ الجوار، مثلاً الحليف كذلك، مثلاً الناصر أو الأخ، هذه كلّها، لكن المعنى الوحيدانى الموجود فى جميع هذه الموارد هو القيام بالأمر. هذا بناء على أن تكون الولاية مشتركاً معنوياً.

وأما إذا جعلنا الولاية مشتركا لفظياً، فمعنى ذلك أن يكون هناك مصاديق متعدّدة ومعاني متعدّدة للفظ الواحد، مثل كلمة العين، فهي مشتركة لفظي، ويشترك في هذا: العين الجارية، والعين الباصرة، وعين الشمس، وغير ذلك كما قرأتم في الكتب الأصولية. فالإشتراك ينقسم إلى إشتراك معنوي وإشتراك لفظي، وفي الدرجة الأولى

(١) الصحاح ١/٢٥٣٠، لسان العرب ١٥/٤٠٦، تاج العروس ١٠/٣٩٩، في مادة «ولي».

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٧

نستظهر أن تكون الولاية مشتركا معنوياً، وعلى فرض كون المراد من الولاية هو المعنى المشترك بالإشتراك اللفظي، فيكون من معاني لفظ الولاية: الأحقية بالأمر، الأولوية بالأمر، فهذا يكون من جملة معاني لفظ الولاية، وحينئذ، فلتعيين هذا المعنى نحتاج إلى قرينة معينة، كسائر الألفاظ المشتركة بالإشتراك اللفظي.

وحينئذ لو رجعنا إلى القرائن الموجودة في مثل هذا المورد، لرأينا أن القرائن الحالّية والقرائن اللفظية، وبعبارة أخرى القرائن المقامية والقرائن اللفظية، كلّها تدلّ على أن المراد من الولاية في هذه الآية هو المعنى الذي تقصده الإمامية، وهو الأولوية والأحقية بالأمر. ومن جملة القرائن اللفظية نفس الروايات الواردة في هذا المورد.

يقول الفضل ابن روزبهان في ردّه «١» على العلامة الحلّي رحمه الله عليه: إن القرائن تدلّ على أن المراد من الولاية هنا النصره، ف «إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا»، أي إنّما ناصركم الله ورسوله والذين يقيمون الصلاة. إلى آخر الآية المباركة.

فابن روزبهان يجعل الولاية بمعنى النصره، والنصره أحد معاني لفظ الولاية كما في الكتب اللغوية «٢»، لكن الروايات الواردة في القضية تنفي أن يكون المراد من الولاية هنا النصره.

مثلاً: هذه الرواية - وهي موجودة في [تفسير] الفخر الرازي «٣»، وتفسير الثعلبي «٤»، وفي كتب أخرى «٥» - أن النبي صلى الله عليه وآله لما علم بأنّ عليّاً

(١) أنظر: إحقاق الحقّ ٢/٤٠٨.

(٢) المصدر.

(٣) تفسير الرازي ١٢/٢٤٥.

(٤) تفسير الثعلبي ٤/٨٠.

(٥) شواهد التنزيل ١/٢٣٠، نظم درر السمطين: ٨٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٨

تصدّق بخاتمه للسائل، تضرّع إلى الله وقال: «اللهم إن أخي موسى سألك قال:

«رَبِّ اشْرَحْ لِي صِدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاخْلُ عَقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ تُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَدُوكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا» فأوحيت إليه: «قَدْ أُوتِيَ سؤْلَكَ يَا مُوسَى» (١)

، اللهم وإني عبدك ونيبك فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً أشد به ظهري... قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية: «إِنَّمَا وَرِثَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» إلى آخر الآية.

فهل يرتضى عاقل فاهم له أدنى إمام بالقضايا، وباللغة، وبأسلوب القرآن، وبالقضايا الواردة عن رسول الله، هل يعقل حمل الولاية في

هذه الآية مع هذه القرائن على النصر؟ بأن يكون رسول الله يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يعلن إلى الملائكة، إلى الناس، بأن علياً ناصركم، فيتضرع رسول الله بهذا التضرع إلى الله سبحانه وتعالى في هذا المورد، فيطلب من الله نزول آية تفيد بأن علياً ناصر المؤمنين؟ وهل كان من شك في كون علياً ناصرًا للمؤمنين حتى يتضرع رسول الله في هذا المورد، مع هذه القرائن، وبهذا الشكل من التضرع إلى الله سبحانه وتعالى، وقبل أن يستتم رسول الله كلامه تنزل الآية من قبل الله «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» أي إنما ناصركم الله ورسوله والذين آمنوا إلى آخر الآية؟ هل يعقل أن يكون المراد من «وَلِيُّكُمُ» أي ناصركم في هذه الآية مع هذه القرائن؟ إذن، لو أصبحت «الولاية» مشتركاً لفظياً، وكنا نحتاج إلى القرائن المعينة

(١) سورة طه (٢٠): ٢٥-٣٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٧٩

للمعنى المراد، فالقرائن الحائثة والقرائن اللفظية كلها تعين معنى واحداً وهو:

الأولوية، فالأولوية الثابتة لله وللرسول ثابتة للذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة يؤتون الزكاة وهم راعون.

إذن، عرفنا معنى «إِنَّمَا» ومعنى «الولاية» في هذه الآية.

ثم الواو في «وَالَّذِينَ آمَنُوا» هذه الواو عاطفة، وأما الواو التي في «وَهُمْ رَاعُونَ» هذه الواو حائثة أي في حال الركوع.

حينئذ، يتم الاستدلال، إنما وليكم أي إنما الأولى بكم: الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون.

وإذن، فقد تم بيان شأن نزول الآية المباركة، وتم بيان وجه الاستدلال بالآية المباركة بالنظر إلى مفرداتها واحدة واحدة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨١

الجهة الثالثة ... ص: ٨١

الاعتراضات والمناقشات ... ص: ٨١

إشارة

وحينئذ، يأتي دور الاعتراضات، أما اعتراض ابن تيمية، فقد عرفتم أنه ليس باعترض وإنما هو افتراء، لا على الإمامية فقط، وإنما افتراء على عموم المفسرين والمحدثين من أهل السنة أيضاً، هو افتراء على المتكلمين من كبار علماء طائفته، وهذا ديدن هذا الرجل في كتابه، وقد تتبعت كتابه من أوله إلى آخره، واستخرجت منه النقاط التي لو أطلعتم عليها لأتيدتم من قال بكفر هذا الرجل، لا بكفره فقط بل بكفر من سماه بشيخ الإسلام «١».

وتبقى الاعتراضات الأخرى:

الاعتراض الأول ... ص: ٨١

هو الاعتراض في معنى الولاية، وقد ذكرناه.

وذكرنا أن قائله هو الفضل ابن روزبهان الذي ردّ على العلامة الحلي بكتابه [إبطال الباطل]، والذي ردّ عليه السيد القاضي نور الله التستري بكتاب [إحقاق الحق] «٢»، وأيضاً ردّ عليه الشيخ المظفر في كتاب [دلائل الصدق] «٣».

(١) أنظر: كشف الظنون ١/ ٢٢٠ و ٣٣٨.

(٢) إحقاق الحق ٢/ ٤٠٨.

(٣) دلائل الصدق ٤/ ٢٩٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٢

الاعتراض الثانى ...: ص: ٨٢

احتمال أن تكون الواو فى «وَهُمْ رَاكِعُونَ» عاطفة لا حاليّة، وحيثنذ يسقط الاستدلال، لأننا- نحن الطلبة- نقول: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، والاستدلال يتوقّف على أن تكون الواو هذه حاليّة، فالذى أعطى الخاتم، إعطاؤه كان حال كونه راعياً، وهو على عليه السّلام، أمّا لو كانت الواو عاطفة يكون معنى «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» أى هم يركعون، يؤتون الزكاة ويصلّون ويركعون، إذن، لا- علاقة للآية المباركة بالقضية، فهذا الإحتمال إن تم سقط الإستدلال.

لكنّ هذا الاحتمال يندفع بمجرّد نظرة سريعة إلى الروايات الواردة فى القضية، كالروايات الواردة فى كتاب [الدر المنثور]، فهى صريحة فى كون الواو هذه حاليّة...

ففى هذا الكتاب- وغيره من المصادر- عدّة روايات رويت بلفظ: «تصدّق على وهو راعٍ» «١».

فالرسول صلّى الله عليه وآله يسأل السائل: على أى حال أعطاكه؟ يقول:

أعطانى وهو راعٍ، فالواو حاليّة، ولا مجال لهذا الإشكال.

الاعتراض الثالث ...: ص: ٨٢

هذا الاعتراض فيه أمور:

الأمر الأوّل: من أين كان لعلّى ذلك الخاتم؟ من أين حصل عليه؟

الأمر الثانى: ما قيمة هذا الخاتم، وبأى ثمن كان يسوى فى ذلك الوقت؟

(١) تفسير ابن أبى حاتم ٤/ ١١٦٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٣

ولا يستحقّ شيء من هذا القليل من الاعتراض أن ينظر إليه ويبحث عنه.

نعم يبقى:

الأمر الثالث: وله وجه ما، وهو أنّه يفترض أن يكون على عليه السّلام فى حال الصلاة منشغلاً بالله سبحانه وتعالى، منصرفاً عن هذا العالم، ولذا عندنا فى بعض الروايات أنّه لما أصيب فى بعض الحروب بسهم فى رجله، وأريد إخراج ذلك السهم، قيل: انتظروا ليقف إلى الصلاة «١»، وأخرجوا السهم من رجله وهو فى حال الصلاة، لأنّه حينئذ لا يشعر بالألم، المفترض أن يكون أمير المؤمنين هكذا، ففى أثناء الصلاة وهو مشغول بالله سبحانه وتعالى كيف يسمع صوت السائل؟

وكيف يلتفت إليه؟ وكيف يشير إليه ويومى بالتقدم نحوه، ثم يرسل يده ليخرج الخاتم من أصبعه؟ وهذا كلّ انشغال بأمر دنيويّة، وعدول عن التكلّم مع الله سبحانه وتعالى، والإشتغال بذلك العالم.

هذا الإشكال قد يسمّى بالإشكال العرفاني، لأنّ الإشكال السابق مثلاً، حيث أرادوا جعل الواو عاطفة لا حاليّة، إشكال نحوي، فلنسمّ هذا الإشكال بالإشكال العرفاني، فالله سبحانه وتعالى عندما يخاطب أمير المؤمنين في الصلاة وعلى مخاطبه، فهو منشغل بالله سبحانه وتعالى، كيف يلتفت إلى هذا العالم؟

والجواب ...: ص: ٨٣

أولاً: لقد عدت هذه القضية عند الله ورسوله وسائر المؤمنين من مناقب أمير المؤمنين، فلو كان لهذا الإشكال أدنى مجال لما عدّ فعله من مناقبه.

وثانياً: هذا الالتفات لم يكن من أمير المؤمنين إلى أمر دنيوي، وإنما كانت عبادة في ضمن عبادة.

(١)

احقاق الحق ٨ / ٦٠٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٤

ولعلّ الأفضل والأولى أن نرجع إلى أهل السنّة أنفسهم بل كبار أهل السنّة الذين لهم ذوق عرفاني لنرى ماذا يقولون:

يقول الآلوسى «١»: «قد سئل ابن الجوزي «٢» هذا السؤال، فأجاب بشعر عرفاني في نفس ذلك العالم، يقول فيه:

يسقى ويشرب لا تلهيه سكرته عن النديم ولا يلهو عن الناس

أطاعه سكره حتى تمكن من فعل الصحاة فهذا واحد الناس

هذا شعر ابن الجوزي الحنبلي، الذي نعتقد بأنّه متعصب، لأنّه في كثير من الموارد نرى ابن تيمية والفضل ابن روز بهان وأمثالهما يعتمدون على كتبه في ردّ فضائل أمير المؤمنين ومناقبه، أمّا في مثل هذا المورد، فإنه يجيب عن السؤال بالشعر المذكور.

أمير المؤمنين عليه السلام جمعت في صفاته الأضداد، هذا موجود في حال أمير المؤمنين، وإلّا لم يكن واحد الناس، وإلّا لم يكن متفرداً بفضائله ومناقبه، وإلّا لم يكن وصياً لرسول الله، وإلّا لم يكن كفواً للزهراء البتول بضعة رسول الله، وإلى آخره.

فحينئذ هذا الإشكال أيضاً ممّا لا يرتضيه أحد في حقّ أمير المؤمنين، بأن يقال: إنّ عليّاً انصرف في أثناء صلاته إلى أمر دنيوي.

نعم، وجدت في كتب أصحابنا- ولم أجد حتى الآن هذه الرواية في كتب غير أصحابنا-: عن عمر بن الخطّاب أنّه قال: تصدّقت بخاتمي أربعين مرّة ولم تنزل

(١) روح المعاني ٦ / ١٦٩.

(٢) ابن الجوزي هذا جدّ سبط ابن الجوزي، وإنما تبهنا على هذا، لأنّه قد يقع اشتباه بين ابن الجوزي وسبط ابن الجوزي، فالمراد هنا:

أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي الحافظ، صاحب المؤلّفات الكثيرة، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٥

في حقّي آية.

وثالثاً: لقد أخرج أهل السنّة بالأسانيد الصحيحة عندهم: أن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج إلى الصلّة وعلى عاتقه امامة ابنه بنته

زينب، فكان إذا سجد وضعها على الأرض فإذا قام أخذها ووضعها على عاتقه... وهكذا إلى أن فرغ من الصلّة «١».

فلو كان إعطاء على عليه السلام الخاتم للسائل ينافي الصلّة، فهذا الفعل من النبي عليه وآله وسلّم مناف لها بالأولوية!

إذن، هذا الاعتراض أيضاً لا مجال له.

الاعتراض الرابع ...: ص: ٨٥

وهو الاعتراض المهم الذي له وجه علمي، قالوا: بأنّ عليّاً مفرد، ولماذا جاءت الألفاظ بصيغة الجمع: «وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»؟

هذا الإشكال له وجه، ولا يختص هذا الإشكال والاعتراض بهذه الآية، عندنا آيات أخرى أيضاً، من ذلك: آية المباهلة التي فسّرناها من قبل، فإنها أيضاً بصيغة الجمع «وَأَنْفُسِنَا وَأَنْفُسِكُمْ»، إلّا أنّ رسول الله جاء بعلى فقط، وجاء بفاطمه والحال أنّ اللفظ لفظ جمع «وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ».

هذا الاعتراض يأتي في كثير من الموارد التي تقع مورد الاستدلال، وفي سائر البحوث العلمية المختلفة لا في بحث الإمامة فقط. الزمخشري الذي هو من كبار علماء العامة، وليس من أصحابنا الإمامية،

(١) صحيح مسلم ٧٣/٣، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٦

صاحب [الكشاف] وغيره من الكتب الكثيرة في العلوم المختلفة، يجيب عن هذا الإشكال، ومن المعلوم أنّ الكشاف هو تفسير للقرآن من الناحية الأدبية والبلاغية، وهذه هي ميزة هذا الكتاب بالنسبة إلى تفاسير القرآن، كما هو معروف عند أهل الخبرة.

يجيب الزمخشري عن هذا بما ملخصه: أنّ الفائدة في مجيء اللفظ بصيغة الجمع في مثل هذه الموارد هو ترغيب الناس في مثل فعل أمير المؤمنين، ليتبه أنّ سجيّة المؤمنين يجب أن تكون على هذا الحدّ من الحرص على الإحسان إلى الفقراء والمساكين، لا بدّ وأن يكونوا حريصين على مساعدة الفقراء وإعانة المساكين، حتّى في أثناء الصلاة، وهذا شيء مطلوب من عموم المؤمنين، ولذا جاءت الآية بصيغة الجمع. هذا جواب الزمخشري «١».

فإذن، لا يوافق الزمخشري على هذا الاعتراض، بل يجيب عنه بوجه يرتضيه هو ويرتضيه كثير من علماء الفريقين.

ولكن، لو لم نرتض هذا الوجه ولم نوافق عليه، فقد وجدنا في القرآن الكريم وفي السنّة النبويّة الثابتة الصحيحة، وفي الإستعمالات العربيّة الصحيحة الفصيحة:

أنّ اللفظ يأتي بصيغة الجمع والمقصود شخص واحد، وكثير من هذا الإستعمال موجود في القرآن وفي السنّة وفي الموارد الأخرى. مضافاً إلى جواب يجيب به غير واحد من العلماء الكبار «٢»: أنّه في مثل هذا المورد أراد الله سبحانه وتعالى أن يعظّم هذه الفضيلة أو هذا الفعل من على، فجاء بلفظ الجمع إكراماً لعلى ولما فعله في هذه القضية. وتبقى نظريّة أخرى، اختارها السيّد شرف الدين رحمه الله عليه أيضاً

(١) تفسير الزمخشري ١/٦٢٤.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٨، دلائل الصدق ٤/٣١٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٧

وجعلها جواباً للسؤال المذكور، وملخص كلامه أنه: لو جاءت الآية الكريمة بصيغة المفرد، لبادر أعداء أمير المؤمنين من المنافقين إلى التصرف في القرآن الكريم وتحريف آياته المباركات عداءً لأمير المؤمنين، لا سيّما وإنّها ليست هذه الآية وحدها بل هناك آيات أخرى أيضاً جاءت بصيغة الجمع، والمراد فيها على فقط، فلو جاءت بصيغة المفرد وقع التحريف في القرآن من المعاندين لأمير المؤمنين وسقط عن الحجية، وتلك مفسدة كبيرة جداً.

إنه في مثل هذه الحالة يكون حفظ القرآن من التلاعب أهم، فجاءت الآية على نحو الكناية وهي أبلغ من التصريح، من أن بصيغة الجمع يأتي اللفظ بصيغة المفرد: والذي آمن وصلّى وتصدّق بخاتمه في الصلاة في الركوع أو أتى الزكاة وهو راعع هو على، لكن اللفظ وإن لم يكن صريحاً باسمه إلا أنه أدل على المطلوب من التصريح «١».

ويؤيد هذا الوجه رواية واردة عن إمامنا الصادق عليه السلام «٢» بسند معتبر، يقول الراوى للإمام ما معناه: لماذا لم يأت اسم على في القرآن بصراحة؟ فأجاب الإمام عليه السلام: لو جاء اسمه بصراحة وبكلّ وضوح في القرآن الكريم، لحذف المنافقون اسمه ووقع التصرف في القرآن، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن «وإنّا لَهُ لَحَافِظُونَ» «٣».

وهذه وجوه تذكر جواباً عن السؤال: لماذا جاءت الكلمة أو الكلمات بصيغة الجمع؟

ولعلّ أوفق الوجوه في أنظار عموم الناس وأقربها إلى الفهم: أن هذا

(١) المراجعات: ٣٧٩، دلائل الصدق ٤/ ٣١٢.

(٢) الكافي ١/ ٣٨٦.

(٣) سورة الحجر (١٥): ٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٨

الإستعمال له نظائر كثيرة في القرآن الكريم، وفي السنّة النبويّة، وفي الإستعمالات الصحيحة الفصيحة، حيث جاءت الألفاظ بصيغة الجمع لكن المراد واحد أو اثنان، ثم إن الروايات المعتبرة المتفق عليها دلّت على أن المراد هنا خصوص على عليه السلام. إذن، فمجئ اللفظ بصيغة الجمع لا بدّ وأن يكون لنكتة، تلك النكتة ذكرها الزمخشري بشكل، والطبرسي بنحو آخر، والسيد شرف الدين بنحو ثالث، وهكذا.

وإذا راجعتم كتاب [الغدِير] «١» لوجدتم الشيخ الأميني رحمه الله عليه يذكر قسماً من الآيات التي جاءت بصيغة الجمع وأريد منها الشخص الواحد، ويذكر الروايات والمصادر التي يستند إليها في شأن نزول تلك الآيات الواردة بصيغة الجمع والمراد منها المفرد. فإذن، لا غرابة في هذه الجهة.

وكانت تلك عمدة الاعتراضات المطروحة حول هذه الآية المباركة.

إذن، بيّنا شأن نزول الآية، وبيّنا وجه الاستدلال بالآية، وتعرّضنا لعمدة المناقشات في هذا الاستدلال، وحينئذ لا يبقى شيء آخر نحتاج إلى ذكره.

نعم، هناك بعض الأحاديث أيضاً - كما أشرت من قبل - هي مؤيدة لاستدلالنا بهذه الآية المباركة على إمامة أمير المؤمنين، منها حديث الغدير، ومنها حديث الولاية الذي أشرت إليه من قبل.

فحينئذ، لا أظنّ أن الباحث الحر المنصف يبقى متردداً في قبول استدلال أصحابنا بالآية المباركة على إمامة أمير المؤمنين، فتكون الآية من جملة أدلّة إمامته

(١) الغدير ٣/ ١٦٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٨٩

عن طريق ثبوت الأولويّة له، تلك الأولويّة الثابتة لله ولرسوله، فيكون على وليّ المؤمنين، كما أن النبي وليّ المؤمنين، وهذه المنقبة والفضيلة لم تثبت لغير على، وقد ذكرنا منذ اليوم الأول أن طرف النزاع أبو بكر، وليس لأبي بكر مثل هذه المنقبة والمنزلة عند الله ورسوله.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

تعرضنا فى البحوث السابقة إلى بعض آيات من القرآن الكريم يُستدل بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وكانت الآيات المذكورة دالة على عصمته، أو على ولايته، أو على أفضليته عليه السلام من غيره، فكانت دالة على إمامة أمير المؤمنين بالوجوه المختلفة.

نتقل الآن إلى السنّة، لنبحث فى عدّة من الأحاديث المُستدل بها على إمامة أمير المؤمنين، فإنّ الأحاديث الواردة فى كتب أهل السنّة الدالة على إمامته عليه السلام كثيرة لا تحصى، وهى أيضاً تنقسم إلى أقسام:

منها: ما هو نصّ فى إمامته وخلافته.

ومنها: ما يدلّ على أفضليته بعد رسول الله.

ومنها: ما يدلّ على أولويته وولايته.

ومنها: ما يدلّ على العصمة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٤

حديث الدار ... ص: ٩٤

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٥

نصّ حديث الدار ... ص: ٩٥

وموضوع بحثنا فى هذه الليلة حديث الإنذار أو حديث الدار.

لما نزل قوله تعالى «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» «١»

دعا رسول الله صلى الله عليه وآله رجال عشيرته، ودعاهم إلى الإسلام، وهذا الخبر وارد فى كتب التاريخ، وفى كتب السيرة، وفى كتب التفسير، وفى كتب الحديث أيضاً.

قبل كلّ شىء، أقرأ لكم نصّ الحديث عن [تفسير البغوى] المتوفى سنة ٥١٠، يقول الحافظ البغوى:

روى محمد بن إسحاق، عن عبدالغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، عن عبدالله بن عباس، عن على بن أبى طالب قال:

لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» دعانى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا على، إنّ الله يأمرنى أن أنذر عشيرتى الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنّى متى أباديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمّت عليها،

حتى جاءنى جبرئيل فقال لى: يا محمد إلتفعل ما تؤمر يعذبك ربك، فاصنع لنا صاعاً من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملاؤنا

(١) سورة الشعراء (٢٦): ٢١٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٦

عشاً من لبن، ثم اجمع لى بنى عبدالمطلب حتى أبلغهم ما أمرت به.

ففعلت ما أمرنى به، ثم دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب.

فلما اجتمعوا إليه، دعانى بالطعام الذى صنعته، فجئتهم به، فلما وضعته، تناول رسول الله صلى الله عليه وآله جذبه من اللحم، فشققها بأسنانه، ثم ألقاها فى نواحي الصفحة، ثم قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وأيم الله أن كان الرجل الواحد منهم لياكل مثل ما قدمت لجميعهم.

ثم قال: إسقى القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا جميعاً، وأيم الله أن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بדרه أبو لهب فقال: سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال فى الغد: يا على، إن هذا الرجل قد سبقنى إلى ما سمعت من القول، فتفرق القوم قبل أن أكلمهم، فأعد لنا من الطعام مثل ما صنعت ثم اجمعهم، ففعلت ثم جمعت، فدعانى بالطعام فقرّبته، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا وشربوا، ثم تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال:

يا بنى عبدالمطلب، إنى قد جئتكم بخيرى الدنيا والآخرة، وقد أمرنى الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيتكم يوآزرنى على أمرى هذا ويكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم؟

فأحجم القوم عنها جميعاً.

فقلت وأنا أحدثهم سنّاً: يا نبى الله، أكون وزيرك عليه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٧

قال: فأخذ برقبتي وقال: إن هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع لعلى وتطيع «١».

(١) معالم التنزيل ٢٧٨ / ٤ - ٢٧٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩٩

رواه حديث الدار ... ص: ٩٩

هذا الخبر يرويه محمد بن إسحاق مسنداً عن ابن عباس، وهو موجود فى كتاب [كنز العمال] مع فرق سأذكره فيما بعد.

يرويه صاحب كنز العمال عن:

١- ابن إسحاق.

٢- ابن جرير الطبرى، صاحب التفسير والتاريخ.

٣- ابن أبى حاتم الرازى، صاحب التفسير المعروف.

٤- ابن مردويه.

٥- أبى نعيم الإصفهانى الحافظ.

٦- البيهقى «١».

فرواه هذا الحديث أئمة أعلام من أهل السنة، منهم: محمد بن إسحاق صاحب السيرة، المتوفى سنة ١٥٢ «٢».

محمد بن إسحاق يروى هذا الخبر عن عبدالغفار بن القاسم، وهو أبو مريم

(١) كنز العمال ١٣ / ١٣١ رقم ٣٦٤١٩، وأنظر: تفسير الطبرى ١٩ / ١٤٩، سنن البيهقى: ٧٥٩، تفسير ابن أبى حاتم ٩ / ٢٨٢٦ رقم ١٦٠١٥ باختلاف.

(٢) من رجال البخارى - فى المتابعات - ومسلم والأربعة. تقريب التهذيب ٢ / ١٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٠.

الأنصارى، وهو شيخ من شيوخ شعبة بن الحجاج الذى يلقبونه بأمر المؤمنين فى الحديث ويقولون بترجمته إنه لا يروى إلا عن ثقة «١»، وشعبة بن الحجاج كان يثنى على عبدالغفار بن القاسم الذى هو شيخه، لكن المتأخرين من الرجاليين يقدحون فى عبدالغفار، لأنه كان يذكر بلابا عثمان، أى كان يتكلم فى عثمان، أو يروى بعض مطاعنه، ولذا نرى فى [ميزان الاعتدال] عندما يذكره الذهبى يقول: رافضى «٢». فإذا عرفنا وجه تضعيف هذا الرجل وهو التشيع، أو نقل بعض قضايا عثمان، إذا عرفنا هذا السبب للجرح، فقد نص ابن حجر العسقلانى فى [مقدمه فتح البارى] فى شرح البخارى على أن التشيع بل الرفض لا يضر بالوثاقه، هذا نص عبارة الحافظ ابن حجر العسقلانى فى مقدمه شرح البخارى «٣».

فإذن، هذا الرجل لا مطعن فيه ولا سبب للجرح، إلا أنه يروى بعض مطاعن عثمان، لكن شعبة تلميذه يروى عنه ويثنى عليه، وشعبة - كما ذكرنا - أمير المؤمنين عندهم فى الحديث. فهذا عبدالغفار بن القاسم.

والمنهال بن عمرو، من رجال صحيح البخارى، والصحاح الأخرى فهو من رجال الصحاح ما عدا صحيح مسلم «٤».

وأما عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، فهذا من رجال الصحاح الستة كلها «٥» عن عبدالله بن العباس.

(١)

تاريخ أسماء الثقات: ٩، تاريخ بغداد ٩ / ٢٥٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ٦٤٠، رقم (٥١٤٧).

(٣) هدى السارى: ٣٨٢ و ٣٩٨.

(٤) من رجال البخارى والأربعة، تقريب التهذيب ٢ / ٢٧٨.

(٥) تقريب التهذيب ١ / ٤٠٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠١.

عن أمير المؤمنين على عليه السلام.

فالسند فى نظرنا معتبر، وعلى ضوء كلمات علمائهم فى الجرح والتعديل، إلا عبدالغفار بن القاسم، الذى ذكرنا وجه الطعن فيه والسبب فى جرحه، وهذا السبب ليس بمضر بوثاقته، استناداً إلى تصريح الحافظ ابن حجر العسقلانى فى مقدمه فتح البارى «١».

فهذا نص الخبر، وفيه - كما سمعتم - أن النبى يقول: «فأيكم يوآزرنى على أمرى هذا ويكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم، فقال أمير المؤمنين: يا نبى الله أكون وزيرك عليه، فأخذ رسول الله بقبه على وقال: إن هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب:

قد أمرك أن تسمع لعلى وتطيع».

وليست الإمامة والخلافة إلا: وجوب الإطاعة، ووجوب الإقتداء، ووجوب الأخذ، ووجوب التمسك بالشخص، وأبى نص صرح من

هذا فى إمامة على أو غير على؟

يعنى لو كان هذا اللفظ وارداً فى حق غير على بسندٍ معتبر متفق عليه لوافقنا نحن على إمامة ذلك الشخص. فهذا هو الخبر، وهو خبر متفق عليه بين الطرفين، إذ ورد هذا الخبر بأسانيد علمائنا وأصحابنا فى كتبنا المعتبرة المشهورة. فمن رواة هذا الخبر:

١- ابن إسحاق، صاحب السيرة «٢».

(١) هدى السارى: ٣٨٢، ٣٩٨.

(٢) سيرة ابن اسحاق (السيرة النبوية): ١٨٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٢

٢- أحمد بن حنبل، يروى هذا الخبر فى مسنده «١».

٣- النسائى، صاحب الصحيح «٢».

٤- الحافظ أبو بكر البزار، صاحب المسند.

٥- الحافظ سعيد بن منصور، فى مسنده.

٦- الحافظ أبو القاسم الطبرانى، فى المعجم الأوسط «٣».

٧- الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابورى، فى مستدرکه على الصحيحين.

٨- أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى.

٩- الحافظ أبو جعفر الطحاوى، صاحب كتاب مشكل الآثار.

١٠- عبدالرحمن بن أبى حاتم الرازى، صاحب التفسير.

١١- أبو بكر بن مردويه.

١٢- الحافظ أبو نعيم الإصفهانى، صاحب دلائل النبوة وكتاب حلية الأولياء.

١٣- الحافظ البغوى، صاحب التفسير.

١٤- الضياء المقدسى، فى كتابه المختارة، هذا الكتاب الذى التزم فيه الضياء المقدسى بالصحة، فلا يروى فى كتابه هذا إلا الروايات

الصحيحة المعتبرة، ولذا قدّمه بعض علمائهم فى الاعتبار على مثل المستدرک للحاكم، ومن جملة من ينصّ على ذلك ابن تيمية

صاحب منهاج السنة، حيث يرى أن كتاب المختارة أفضل وأتقن من المستدرک للحاكم «٤».

١٥- الحافظ ابن عساكر الدمشقى، صاحب تاريخ دمشق.

(١) مسند أحمد ١/ ١٠٩.

(٢) سنن النسائى ٦/ ٢٤٨.

(٣) المعجم الأوسط ٢/ ٢٧٦.

(٤) الفتاوى الكبرى ٣/ ٤٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٣

١٦- أبو بكر البيهقى، صاحب دلائل النبوة.

١٧- الحافظ ابن الأثير، صاحب الكامل فى التاريخ.

- ١٨- الحافظ أبو بكر الهيثمى، فى كتابه مجمع الزوائد يروى هذا الحديث «١».
- ١٩- الحافظ الذهبي، فى تلخيص المستدرک ينص على صحته هذا الحديث.
- ٢٠- الحافظ جلال الدين السيوطى، فى كتابه الدر المنثور.
- ٢١- الشيخ على المتقى الهندى، صاحب كنز العمال، يرويه فيه عن: أحمد، والطحاوى، وابن إسحاق، ومحمد بن جرير، وابن أبى حاتم، وابن مردويه، وأبى نعيم الإصفهاني، والضياء المقدسى «٢».
- هذا بالنسبة إلى متن الحديث، وعدة من كبار علماء القوم الرواة لهذا الحديث فى كتبهم.
- وأما بالنسبة إلى سنده، فسنده فى كتاب محمد بن إسحاق «٣» قد قرأته لكم وصححت السند.
- ويقول الحافظ الهيثمى فى كتابه [مجمع الزوائد] بعد أن يرويه عن أحمد بن حنبل: رواه أحمد ورجاله ثقات «٤».
- ويقول- بعد أن يرويه بسند آخر عن غير واحد من كبار أئمة الحديث كأحمد بن حنبل:- «رجال أحمد وأحد إسنادى البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة» «٥».

- (١) مجمع الزوائد ومنع الفوائد ١١٣/٩، وفيه: وإسناده جيد.
- (٢) كنز العمال ١٣١/١٣، رقم ٣٦٤١٩.
- (٣) سيرة ابن اسحاق: ١٨٧.
- (٤) مجمع الزوائد ٣٠٢/٨- باب معجزاته صلى الله عليه وسلم فى الطعام.
- (٥) المصدر ٣٠٣/٨.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٤
- إذن، حصلنا على أسانيد عديدة ينصون على صحتها.
- مضافاً: إلى سند الحافظ المقدسى فى كتابه [المختارة] الملتزم فى هذا الكتاب بالصحة.
- كما ذكر المتقى الهندى صاحب كنز العمال: أن الطبرى محمد بن جرير قد صحح هذا الحديث «١».
- وأيضاً، صححه الحاكم فى [المستدرک] عن ابن عباس فى حديث طويل، ووافقه على التصحيح الحافظ الذهبي فى [تلخيص المستدرک].
- وأيضاً نص على صحته هذا الحديث الشهاب الخفاجى فى [نسيم الرياض] وهو شرحه على كتاب الشفاء للقاضى عياض، حيث يذكر هناك معاجز رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن جملة معاجزه هذه القضية، حيث أن الطعام كان صاعاً واحداً وعليه رجل شاه فقط، فأكلوا كلهم وشبعوا، وهذا من جملة معاجز رسول الله صلى الله عليه وآله، ويقول الشهاب الخفاجى: إنَّ سند هذا الخبر صحيح «٢».
- ونراجع نصوص الحديث فى الكتب المختلفة، نجد فى بعضها هذا اللفظ:
- «فأيكم يوازرنى على أمرى هذا ويكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم؟ قال على: أنا يا نبى الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي فقال: إنَّ هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم فاسمعوا وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعلى».
- وهذا لفظ، وقد قرأناه عن عدة من المصادر.

(١) كنز العمال ١٣٣/١٣.

(٢) نسيم الرياض فى شرح الشفاء للقاضى عياض ٣٥/٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٥
 لفظ آخر: «من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي؟ فقليل له: أنت كنت بحراً، من يقوم بهذا، فعرض ذلك على أهل بيته واحداً واحداً، فقال علي: أنا، فبايعه رسول الله على هذا» (١).
 ومن ألفاظ هذا الحديث ما يلي: «قال رسول الله: من يبايعني على أن يكون أخي ووصيى ووليكم من بعدى؟ قال علي: فمددت يدي فقلت: أنا أبايعك.
 فبايعني رسول الله صلى الله عليه وآله» (٢).
 فهذه ألفاظ الحديث، وتلك أسانيده، وتلك كلمات كبار علمائهم فى صحه هذا الحديث وتنصيبهم على ثقة رواته.

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٦٣، كنز العمال ١٣/ ١٢٨ رقم ٣٦٤٠٨.

(٢) كنز العمال ١٣/ ١٤٩ رقم ٣٦٤٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٧

دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ١٠٧

إشارة

وهذا الحديث الصحيح المتفق عليه، هو من جملة أدلتنا على إمامة أمير المؤمنين وولايته بالنص.
 وإنما اخترت من بين الأحاديث التى هى نص على إمامة أمير المؤمنين هذا الحديث فى هذه الليلة، وقدمته فى البحث والدراسة، لخصوصيات موجودة فيه قد لا تكون فى غيره، مضافاً إلى صحته وكونه مقبولاً بين الطرفين، بل يمكن دعوى تواتر هذا الحديث:

الخصوصية الأولى ... ص: ١٠٧

صدور هذا الحديث فى أوائل الدعوة النبوية، وفى بدء البعثة المحمدية، فكأن رسول الله صلى الله عليه وآله مأموراً بأن يبلغ ثلاثة أمور فى آن واحد وفى عرض واحد:
 مسألة التوحيد والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.
 ومسألة رسالته والإيمان بنبوته عليه وآله السلام.
 ومسألة خلافة على عليه السلام من بعده.
 وقد أسفر ذلك المجلس وتلك الدعوة عن الأمور الثلاثة جميعاً.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٨

الخصوصية الثانية ... ص: ١٠٨

إن القوم من أبى لهب وغيره قالوا- وهم يضحكون- لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لابنك على.
 هذا مما يؤيد استنتاجنا من هذا الحديث واستظهارنا من لفظه الثابت، إنه حتى أولئك المشركون أيضاً فهموا من هذه الدعوة، ومن الكلام الذى سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وآله: إنه يريد أن ينصب علياً إماماً مطاعاً من بعده لعموم الناس.

الخصوصية الثالثة ... ص: ١٠٨

إستدلال أمير المؤمنين عليه السّلام بهذا الخبر فى جواب سائل لا يشكّ فى كونه هو الوارث لرسول الله وإنما يسأل عن السبب، كما يروى هذا النسائي فى [صحيحه] «١» يقول: إن رجلاً قال لعلى: يا أمير المؤمنين: بم ورثت ابن عمّك دون عمّك؟ أى: بأى دليل أصبحت أنت وارثاً لرسول الله ولم يكن العباس وارثاً لرسول الله صلى الله عليه وآله؟ فذكر الإمام عليه السّلام حديث الإنذار يوم الدار، وجاء لفظه فى هذه الرواية: عن رسول الله أنه قال: أنت أخى ووارثى ووزيرى.

فذكر أمير المؤمنين فى جواب هذا السائل حديث الدار ثم قال: فبذلك ورثت ابن عمّى دون عمّى.

إذن، يصبح على عليه السّلام بحكم هذا الحديث القطعى المتفق عليه، خليفة لرسول الله ووزيراً له ووارثاً ووصياً وقائماً مقامه ووليّه من بعده، والناس

(١) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ١٢٦/٥ رقم ٨٤٥١، وهو من صحيحه كما ثبت فى محلّه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠٩

كلّهم مأمورون بأن يطيعوه ويسمعوه.

أو ليست الخلافة والإمامة هذا؟

وأى شىء يريدون منّا عند إقامتنا الأدلة على إمامة أمير المؤمنين أوضح وأصرح من مثل هذه الأحاديث الواردة فى كتبهم وبأسانيد معتبرة ينصّون هم على صحتها؟

وهل ورد مثل هذا فى حقّ أحد غير على مع هذه الخصوصيات، من حيث السند والدلالة والقرائن الموجودة فى لفظه؟

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١١١

مع علماء أهل السنة فى حديث الدار ... ص: ١١١**إشارة**

وحينئذ يأتى دور مواقف العلماء من أهل السنة، الذين يريدون- فى الحقيقة- أن يبرّروا ما وقع، الذين يحاولون أن يوجّهوا ما كان!! لقد اختلفت مواقفهم أمام هذا الحديث الصحيح سنداً، الصريح دلالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام.

مع الفضل ابن روزبهان ... ص: ١١١

يقول الفضل ابن روزبهان: إنّ كلمة «خليفتى» التى هى مورد الإستدلال غير موجودة فى مسند أحمد، وهى من إلحاقات الرافضة «١». إنه لو لم يكن مسند أحمد موجوداً بين أيدينا، ولو لم يحتمل أن ينظر أحد فى كتاب مسند أحمد، لأمكن للفضل أن يتفوّه بمثل هذه الكلمة ويتركه على عواهنه، ويفترى على الإمامية، ولكن ينبغى أن يكون الإنسان- عندما يتكلّم- يتصوّر الآخرين يسمعون كلامه، ويلتفت إلى أنهم سيراجعون المصادر التى يحيل إليها، إمّا إثباتاً وإمّا نفيّاً، وإلّا فمن العيب للإنسان العاقل إذا أراد أن يتكلّم يتصوّر الناس كأنهم لا يسمعون، أو لا يفهمون، أو أنهم لا يعرفون المصادر أو

(١) أنظر: دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٢

سوف لا يراجعون الكتب التي يذكرها.

إنّ هذا الحديث موجود في غير موضع من مسند أحمد بن حنبل، والكلمة أيضاً موجودة في رواية مسند أحمد، وقد راجعناه نحن، ومسند أحمد بن حنبل موجود الآن بين أيدينا «١».

فالتكلم بهذا الأسلوب، إمّا أن يكون من التعصب وقلة الحياء، وإمّا أن يكون من الجهل وعدم الفهم، وإلّا، فكيف يكذب الإنسان مثل العلّامة الحلّي الذي هو في مقام الاستدلال على العامّة بكتبهم، ينقل عنهم ليستدلّ بما يروونه، فيلحق كلمة أو كلمات في حديث؟! هذا شيء لا يكون من العلّامة الحلّي وأمثاله.

هذا بالنسبة إلى الفضل ابن روزبهان، وقد أراد أن يريح نفسه بهذا الأسلوب.

مع ابن تيمية ...: ص: ١١٢

وأما ابن تيمية، فقد أراح نفسه بأحسن من هذا، وأراد أن يريح الآخرين أيضاً، قال: هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب «٢».

إنّ هذا الأسلوب من الكلام يدلّ بشكل آخر على صحّة هذا الحديث، وتماميّة الاستدلال به، أي لولا صحّة هذا الحديث وتماميّة دلّالته على مدّعى الإمامية، لما التجأ ابن تيمية إلى أن يقول هذا الكلام، وبهذه الصّورة، وأن يتهم على العلماء من الشيعة - والسنة أيضاً - لرواياتهم هذا الحديث، لأنّه يقول: إنّ أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب.

(١) مسند أحمد ١ / ١٥٩.

(٢) منهاج السنة ٧ / ٣٠٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٣

إذن، فأحمد بن حنبل مع علمه بكون هذا الحديث كذباً يرويه أكثر من مرّة في مسنده! ومحمد بن جرير الطبري في تاريخه يروي هذا الخبر مع علمه بأنّه كذب! والنسائي أيضاً! وأبو بكر البزار كذلك! وو، ... وهؤلاء كبار أئمّة أهل السنة وأعلام محدّثيهم، يروون مثل هذا الحديث وهم يعلمون أنّه كذب!!

ولو أمكن للإنسان أن يرتاح بمثل هذه الأساليب، فلكلّ منكر أن ينكر في أيّ بحثٍ من البحوث، في أيّ مسألةٍ من المسائل، سواء في أصول الدين أو في فروع الدين، أو في قضايا أخرى وعلوم أخرى، يكتفي بالإنكار، وبالنفى، والتكذيب. لكن هذا الأسلوب ليس له قيمة في سوق الإعتبار، يسمع ولا يعتنى به، ولا جدوى له ولا فائدة، لذلك لا بدّ من أساليب أخرى.

تحريف الحديث ...: ص: ١١٣

من جملة الأساليب: تحريف الحديث، فالطبري يروي هذا الحديث في تاريخه وفي تفسيره أيضاً، فإنّ رجعتم إلى التاريخ، لرأيتم الحديث كما ذكرناه، ورووه عنه في كتبهم كصاحب [كنز العمال] «١» وغيره، وأيضاً السيوطي في [الدر المنثور] «٢» يروي هذا الحديث عن الطبري، وينصّ صاحب كنز العمال على أنّ الطبري قد صحّح هذا الحديث، فالحديث في تاريخه كما رأيتم وسمعتم.

أما في تفسيره، إذا لاحظتم [تفسير الطبري] في ذيل هذه الآية المباركة: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» تأتي العبارة بهذا الشكل: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَكَذَا وَكَذَا» (٣)، وأصل العبارة: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ»، جاء بدل هذه العبارة: «إِنَّ

(١) مجمع الزوائد ١١٣/٩، كنز العمال ١٣/١٣١.

(٢) الدر المنثور ٦/٣٢٤-٣٢٩.

(٣) تفسير الطبري ١٩/١٤٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٤

هذا أخي وكذا وكذا».

لكننا لا نعلم، هل هذا من صنع الطبري نفسه، أو من النسخ لتفسيره، أو من الطابعين؟ هذا لا نعلمه، ولا يمكننا أن نرمى الطبري نفسه، لأنه يكون من باب الرجم بالغيب، والله العالم. هذا هو أسلوب التحريف.

وأيضاً، إذا راجعتم [الدر المنثور] للسيوطي، ففي هذا الكتاب، ينقل الحديث عن نفس الأشخاص من ابن إسحاق، وابن جرير الطبري، وأبي نعيم، والبيهقي، وابن مردويه، وغيرهم، لكن لما يصل إلى هذه الجملة التي هي محل الاستدلال، يذكر بهذا الشكل: «فأَيُّكُمْ يُوَ آزَرَنِي عَلَى أَمْرِي هَذَا، فَقُلْتُ وَأَنَا أَحَدُهُمْ سَنًا: أَنَا، فَقَامَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ» (١)، ولا يوجد أكثر من هذا، يعنى: إنه قد حذف من اللفظ جملة: «وَيَكُونُ أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ».

وأيضاً حذفوا منه: قام القوم يضحكون وقالوا لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعلّي.

وهل هذا من السيوطي نفسه أو من النسخ أو من الناشرين للكتاب؟ لا نعلم.

مع الندوى ...: ص: ١١٤

ومن علماء العامة المؤلِّفين المعروفين في هذا الزمان: أبو الحسن الندوى.

وهذا الرجل - الذي هو من كبار علماء السنّة، يسكن في الهند، وعنده دار الندوة مدرسة كبيرة يعلم هناك الطلبة ويدربهم، وله ارتباطات ببعض الحكومات الأخرى - له كتب، ومن جملة مؤلفاته كتاب سماه [المرتضى سيرة أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه وكرّم الله وجهه]، وهو كتاب صغير في حجمه

(١) الدر المنثور ٦/٣٢٤-٣٢٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٥

جداً، وكثير من مطالب هذا الكتاب لا علاقة لها بأمر المؤمنين أصلاً، لعلّ مائة صفحة أو مائة وخمسين صفحة من هذا الكتاب - الذي هو في مائتين وخمسين صفحة تقريباً - يتعلّق بالإمام عليه السلام، وأصبح كتاب سيرة على بن أبي طالب عليه السلام وكرّم الله وجهه!! في مائة وخمسين صفحة تقريباً!! فهناك عندما يصل إلى هذه القضية يقول: وتكلم ابن كثير في بعض رواة القصة، وفيها ما يشكك في صحتها وضبطها. انتهى.

وهذا غاية ما حققه هذا الرجل العالم في نظرهم الذي له أتباع وأنصار في مختلف البلاد.

مع هيكل ...: ص: ١١٥

وأما محمّد حسين هيكل، فقد قامت القيامة عليه عندما نشر كتابه فى السيرة النبوية باسم [حياة محمّد]، وذكر القصة بالنصوص المذكورة عن سائر كتب قومه، قامت القيامة ضده وهزجوا عليه، حتى ألجأوه إلى حذف القصة فى الطبعة الثانية من كتابه.

مع البوطى ...: ص: ١١٥

ويأتى محمّد سعيد رمضان البوطى، فيؤلف كتاباً فى السيرة النبوية يسميها [فقه السيرة النبوية]، يكتب السيرة النبوية كما يشاء هواه، وهناك إذا راجعتم كتابه تجدونه لا يشير إلى هذه القصة لا من قريب ولا من بعيد، وهذا أيضاً له أنصار وأتباع وأعوان، ويذكر كعالم من علمائهم فى هذا الزمان.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٧

خاتمة المطاف ... ص: ١١٧

فتلخص ممّا ذكرنا: إنّ حديث الدار يوم الإنذار، حديث متفق عليه بين الطرفين، مقطوع الصدور، وقد يمكن دعوى أنّ هذا الخبر قد بلغ إلى حدّ الدراية، ولا يحتاج إلى رواية، ورواه كبار علماء القوم فى كتبهم ونصّوا على صحّته، كما ذكرت لكم بعض الكلمات. كما أتى حصلت على سند محمّد بن إسحاق، وقد قرأته لكم ووثقت رجاله، إلّا عبدالغفار بن القاسم الذى تكلموا فيه، لأنّه كان يذكر بعض معاييب عثمان ورموه بالتشيع والرفض، وقد قلنا: إنّ التشيع والرفض لا يضرّان بالوثاقه كما نصّ الحافظ ابن حجر العسقلاني فى [مقدمة شرح البخارى] «١»، مضافاً إلى أنّ هذا الرجل يثنى عليه شعبه ويروى عنه، وشعبه عندهم أمير المؤمنين فى الحديث «٢». فإذا، قد تمّ سنده، وكانت دلالتة صريحة، ثم رأينا أنّهم لا يملكون كلاماً معقولاً فى الجواب عن هذا الاستدلال. مثلاً: إذا تراجعون [منهاج السنّة] يقول فى الإشكال على هذا الخبر: بأنّ رجال قريش فى ذلك العهد لم يكونوا يبلغون الأربعين، وهذا من علائم كذب

(١) هدى السارى: ٣٨٣ و ٣٩٨.

(٢) تاريخ أسماء الثقات: ٩، تاريخ بغداد ٢٥٥ / ٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٨

هذا الخبر «١».

هذا وجه يقوله ابن تيمية، لا أدري من الذى يرتضى هذا الكلام من مثل هذا الشخص الذى هو شيخ إسلامهم؟! وأيضاً: إنّ يشكل على هذا الخبر: بأنّ العرب لم يكونوا أكّالين بهذا المقدار، بحيث أنّ هؤلاء أكلوا وشبعوا والطعام كفاهم كلّهم، فهذا من قرائن كذب هذا الخبر «٢».

ليس عندهم كلام معقول يذكر فى مقام ردّ الاستدلال بهذا الحديث، لذا تراهم يلتجئون إلى التحريف، يلتجئون إلى التصرف فى الحديث.

وإنّنى على يقين بأنّ الباحث الحرّ المنصف، إذا وقف على هذا المقدار من البحث، أىّ باحث يكون، سواء كان مسلماً أو خارجاً عن الدين الإسلامى ويريد أن يحقّق فى مثل هذه القضايا، لو أعطى هذا الحديث مع مصادره، وعرف رواة هذا الحديث، وأنّهم كبار

علماء السنّة في العصور المختلفة، ثم لاحظ متن الحديث ولفظه بدقّة، ثم راجع كلمات المناقشين في هذا الحديث والمعارضين لهذا الإستدلال، من مثل ابن تيميّة والفضل ابن روزبهان وأمثالهما، ولاحظ تصرّفات هؤلاء في متن هذا الحديث. لو أنّ هذا الباحث الحرّ المنصف يحقّق هذه الأمور، أنا على يقين بأنه سيكفيه هذا الحديث وحده للاعتقاد بإمامة علي بعد رسول الله، كما أتى أعتقد أنّ الذين يأخذون معارف دينهم ومعالمه من مثل الفضل ابن روزبهان أو من مثل ابن تيميّة أو الندوى أو البوطي، لو دققوا النظر وراجعوا القضايا على واقعيّاتها،

(١) منهاج السنّة ٧/ ٣٠٤.

(٢) المصدر ٧/ ٣٠٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١١٩

واستمعوا القول لأتباع الأحسن، لرفعوا اليد عن أتباع مثل هؤلاء الأشخاص، وعن أن يقلّدوهم في أصولهم وفروعهم. ولكنّ الهداية بيد الله سبحانه وتعالى، إذا أراد أن يهدي أحداً يهديه، وما تشاءون إلّا أن يشاء الله. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

كلامنا في هذه الليلة حول حديث الغدير، هذا الحديث العظيم الذي اهتمّ به الله سبحانه وتعالى، واهتمّ به رسوله، والأئمّة الأطهار، كبار الصحابة، والعلماء عبر القرون.

قال الله تعالى «يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» (١).

هذه الآية المباركة من الآيات المتعلقة بيوم الغدير، إلّا أنّها وردت في القرآن الكريم في سياق آياتٍ يخاطب بها الله سبحانه وتعالى أهل الكتاب: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ* وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءٌ مَا يَعْمَلُونَ» (٢).

ثم بعد الآية أيضاً: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسِيئُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» (٣).

(١) سورة المائدة (٥): ٦٧.

(٢) سورة المائدة (٥): ٦٥-٦٦.

(٣) سورة المائدة (٥): ٦٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٤

المخاطب في هذه الآيات وإن كان أهل الكتاب، لكنّ الآيات هذه منطبقة على أئمة محمّد صلى الله عليه وآله تمام الإنطباق، إذ يجوز أن يقال: ولو أنّ الأئمّة الإسلاميّة آمنت، ولو أنّهم آمنوا واتّقوا، لكفّرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنّات النعيم، ولو أنّهم أقاموا الكتاب والسنة، وما أنزل إليهم من ربهم في أمير المؤمنين وأهل البيت الأطهار، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، والأئمّة الإسلاميّة أيضاً منهم أئمة مقتصدّة وكثير منهم ساء ما يعملون.

مرّة أخرى يعود ويقول: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسِيْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُتِمُّوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ»، فقبل «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» كانت الآية «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ»، وبعدها أيضاً «لَسِيْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُتِمُّوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ» ومع ذلك «لَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ» من هذه الأمة «مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْكٰفِرِينَ».

كما أنّ أهل الكتاب قد أمروا بالعمل بكتبهم، أي اليهود وأمورون بالعمل بالتوراة، والنصارى وأمورون بالعمل بالإنجيل، فالمسلمون وأمورون بالعمل بالكتاب والسنة، فإذا عملوا بالكتاب والسنة وما أنزل إليهم من ربهم، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ولكن، ليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً.

وحديث الغدير من أظهر مصاديق ما أنزل إلى رسول الله، وأنتم به الله سبحانه وتعالى الحجّة على الأمة، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ».

وقد قرأنا في حديث الدار في يوم الإنذار: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أمرني ربي بأنّ أبلغ القوم ما أمرت به، فضقت بذلك ذرعاً حتى نزل جبرئيل

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٥

وقال: إن لم تفعل لم تبلغ ما أرسلت به» (١).

فكانت الدعوة، وكان إبلاغ إمامة أمير المؤمنين، فخلافه إمامنا عليه السلام من جملة ما أمر به رسول الله منذ بدء الدعوة، وإلى أواخر أيام حياته الشريفة المباركة، لأنّ هذه الآية إنما نزلت في حجة الوداع، وهي في سورة المائدة، وسورة المائدة آخر ما نزل من القرآن بإجماع المسلمين.

أتذكر في [تفسير القرطبي] [٢] «٢» يذكر الإجماع بصراحة على أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن، كما أنّنا في رواياتنا أيضاً يوجد عندنا نصّ على أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن «٣». فكان النبي مبلغاً خلافة على من بعده وداعياً الناس إلى الإيمان بها، إلى جنب الإيمان بالله والرسول... في جميع أدوار رسالته المباركة.

وحديث الغدير حديث عظيم جليل لجهات عديدة:

منها: تلك الظروف الخاصة التي خطب فيها رسول الله هذه الخطبة.

ومنها: كون اللفظ الوارد عن رسول الله في هذه الخطبة لفظاً لا مريّة فيه ولا ارتياب في دلالة على إمامة أمير المؤمنين.

ومنها: نزول الآيات من القرآن الكريم.

ولقد بذلت جهود كثيرة في حفظ هذا الحديث ونقله ونشره، كما بذلت جهود في ردّه وكتمانه والتعتيم عليه.

(١) معالم التنزيل ٢٧٨ / ٤ - ٢٧٩، وراجع القسم الخاصّ بحديث الدار من هذا الكتاب.

(٢) أنظر: تفسير القرطبي ٢٨٨ / ٦.

(٣) تفسير العياشي ٢٨٨ / ١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٦

مقدمات البحث ... ص: ٨

إشارة

قبل الشروع في البحوث، وقبل الدخول في المسائل الأساسية التي تقرّر أن نبحت عنها طبق المنهج المعلن عنه، لا بدّ من تقديم

مقدمات، فنقول:

المقدمة الأولى: بحث المسائل على أسس متقنة ... ص: ٨

فى كل مسألة لا بدّ وأن يكون البحث فى تلك المسألة على أسس متقنة مدروسة، فتارةً يكون طرف البحث والخطاب شيعياً إمامياً مثلك، فأنت تباحثه وتحتج عليه بما هو حجة فى داخل المذهب، فلك حينئذٍ أن تستدلّ على رأيك برواية فى كتاب (الكافى) مثلاً. وأمّا إذا لم يكن شيعياً اثني عشرياً مثلك، فالأمر يختلف ... لا بدّ وأن يكون البحث بينكما ابتداءً على قضايا مشتركة وعلى أدلة مشتركة.

الأدلة المشتركة:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: العقل السليم.

ثالثاً: الروايات الواردة فى السنّة المتفق عليها بين الطرفين، أو تحتجّ عليه من السنّة بما هو حجة عنده وإن لم يكن حجة عندك، وليس لك أن تحتجّ عليه بكتاب (الكافى)، كما ليس له أن يحتجّ عليك بكتاب (البخارى).

إذن، لا بدّ وأن تكون هناك نقطة وفاق واشتراك حتى يتحاكم الطرفان إلى

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٩

تلك النقطة، من كتاب، أو سنّة مسلمة بين الطرفين، أو قاعدة عقلية قررها جميع العقلاء فى بحوثهم.

أمّا إذا كان طرف الخطاب سنياً، ولا يوافق على كتاب (البخارى)، بل لا يرى صحّة شىء من الصحاح السنّة، فلا بدّ حينئذٍ من إقامة الدليل له ممّا يراه حجة، من الكتاب أو العقل، فإن أردنا أن نقيم الدليل عليه من السنّة، فلا بدّ وأن نصحّح الرواية التى نحتجّ بها، لكى يلتزم بتلك الرواية؛ لأنها إذا صحّت على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل عندهم، فلا بدّ وأن يلتزم بتلك الرواية.

قد يكون فى هذا الزمان بعض الباحثين من لا يقول بصحّة روايات الصحيحين فضلاً عن الصحاح كلّها، وإنّما يطالب برواية صحيحة سنداً، سواء كانت فى الصحيحين أو فى غير الصحيحين، فإثبات صحّة تلك الرواية لا بدّ وأن يكون على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة بالنسبة لروايتها حتى تتمّ صحّة الرواية، ويمكنك الاستدلال بها.

فإن عاد وقال: ليست كلمات علماء الجرح والتعديل عندى بحجة، هذا الشخص حينئذٍ لا يتكلّم معه ويترك؛ لأنّ المفروض أنّه لا يقبل بالصحيحين، ولا يقبل بالصحاح، ولا يقبل برواية فرض صحّحتها على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أئمتهم، حينئذٍ لا مجال للتكلّم مع هكذا شخص أبداً.

لكن المشهور بين السنّة: أنّهم يرون صحّة أخبار الصحيحين، وإن كُنّا أثبتنا فى بعض بحوثنا أنّ هذا المشهور لا أصل له، لكن المشهور بينهم هذا.

وأيضاً: المشهور بينهم صحّة روايات الصحاح السنّة، وإن اختلفوا فى تعيين تلك الصحاح بعض الاختلاف.

وإنّ المسانيد أيضاً كثير منها معتبر، (كمسند أحمد) مثلاً، وإن كان بعض كبارهم لا يرون التزام أحمد فى مسنده بالصحة، لكنّ عندنا شواهد وأدلة تنقل

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٠

بالأسانيد عن أحمد بن حنبل نفسه أنّه ملتزم فى مسنده بالصحة «١».

وهناك كتب أخرى أيضاً مشهورة.

ونحن فى بحوثنا هذه، لا نعتد إلاّ أعلى الصحاح والمسانيد والكتب المشهورة، بعد الاستدلال بالكتاب وبالعقل، فإذا وصلت النوبة إلى

السنة نستدل بالأحاديث المعروفة المشهورة الموجودة فى الكتب المعتمدة، والروايات المتفق عليها بين الطائفتين. فكما أشرنا من قبل، لابد وأن تكون الرواية متفقاً عليها بين الطائفتين، أو بين الطرفين. هذا الاتفاق على الرواية من نقاط الاشتراك، كالقرآن الكريم وكالعقل السليم.

المقدمة الثانية: الاستدلال بالكتاب والعقل والسنة ... ص: ١٠

إشارة

ثم الاستدلال كما أشرنا فى خلال كلماتنا هذه، تارةً يكون بالكتاب، وتارةً يكون بالعقل وتارةً يكون بالسنة. أما الكتاب، فأياته المتعلقة بمباحث الإمامة كثيرة، لكن المهّم هو تعيين شأن نزول الآيات المستدل بها، وتعيين شأن نزولها إنما يكون عن طريق السنة، إذن يعود الأمر إلى السنة. وفى الاستدلال بالعقل أيضاً، هناك أحكام عقلية هى أحكام كلية، وتطبيق تلك الكبريات على الموارد لا يكون إلا بأدلة من خارج العقل، مثلاً يقول العقل بقبح تقدّم المفضول على الفاضل، أما من هو المفضول ومن هو الفاضل ليقبح تقدّم المفضول على الفاضل بحكم العقل؟ هذا يرجع إلى السنة، إذن، رجعنا إلى

(١) أنظر: من مؤلفاتنا: نفحات الأزهار فى خلاصة عبقات الأنوار ٢/ ٢٧- ٣٠، استخراج المرام من استقصاء الأفحام ٣/ ٢٦٩- ٢٧٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١١

السنة النبوية والأحاديث المعتمدة.

والسنة أيضاً قد أشرنا إلى قواعدنا فى إمكان التمسك بها، وإثبات مدعانا واحتجاجنا على ضوئها، فنحن لا نستدل على أهل السنة بكتبنا، كما لا يجوز لهم أن يستدلوا بكتبهم علينا.

وقد نصّ على هذا الذى ذكرته عدّة من أكابر علمائهم، كابن حزم الأندلسى فى كتابه (الفصل)، فإنه ينصّ على هذا المعنى ويصرّح بأنه لا يجوز الاحتجاج للعامة على الإمامية بروايات العامة، يقول:

لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدّقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها، وإنما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذى تقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتج أو لم يصدّقه، لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجب العلم الضرورى، فيصير حينئذ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه «١».

إنّ من الواضح أنّ الشيعى لا يرى حجّة الصحيحين فضلاً عن غيرهما، فلا يجوز للسنى أن يحتجّ بهما عليه، كما لا يجوز للشيعى أن يستدلّ على السنى بكتاب شيعى؛ لأنّ السنى لا يرى اعتبار كتاب (الكافى) مثلاً.

فنحن إذن نستدلّ بروايات الصحاح، وبروايات المسانيد، وبالروايات المتفق عليها بين الطرفين، ولربّما نحتاج إلى تصحيح سند بخصوصه على ضوء كتب علمائهم وأقوال كبارهم فى الجرح والتعديل، ليمّ الاحتجاج، ولا يكون حينئذ مناص من التسليم، أو يكون هناك تعصّب وعناد، ولا بحث لنا مع المعاند والمتعصّب.

(١) الفصل فى الأهواء والملل والنحل ٤/ ١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢

بعض التقسيمات فى الاستدلال بالسنة ... ص: ١٢

وعندما يعود الأمر إلى الاستدلال بالسنة، فالروايات المتعلقة ببحث الإمامة تنقسم إلى أقسام، نذكر أولاً انقسامها إلى قسمين أساسيين رئيسيين:

القسم الأول: الروايات الشارحة للآيات، والمبينّة لشأن نزولها، فكما قلنا من قبل، فإنّ الاستدلال بالقرآن لا يتمّ إلّا بالسنة، إذ ليس في القرآن اسم لأحد، فهناك آيات يستدلّ بها في مباحث الإمامة، لكن ماورد معتبراً في السنة في تفسير تلك الآيات وسبب نزولها، هو المتمم للإستدلال بالقرآن الكريم.

القسم الثاني: الروايات المستدلّ بها على الإمامة والولاية والخلافة بعد رسول الله، وليس بها أية علاقة بالآيات.

ثمّ الروايات من القسم الثاني تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يدلّ على الإمامة بالنصّ.

القسم الثاني: ما يدلّ على الإمامة عن طريق إثبات الأفضليّة، هذه الأفضليّة التي هي الصغرى بإصطلاحنا لكبرى قاعدة قبح تقدّم المفضول على الفاضل.

القسم الثالث: الروايات الدالّة على العصمة، واشتراط العصمة واعتبارها في الإمام أيضاً حكم عقلي، وفي مورده أيضاً أدلّة من الكتاب والسنة.

المقدمة الثالثة: أهمية البحث عن الإمامة ... ص: ١٢

والبحث عن الإمامة بحث في غاية الحساسية والأهميّة؛ لأننا نرى وجوب معرفة الإمام، وعندما نبحث عن تعيين الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، نريد أن نعرف الحقّ في هذه المسألة الخلافية، ثمّ لتتخذ قدوةً واسوةً، لنقتدى به في جميع شؤوننا، وفي جميع أدوار حياتنا.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣

إننا نريد إن نعرفه ولنجعله واسطةً بيننا وبين ربّنا، بحيث لو سئلت في يوم القيامة عن الإمام، أو سئلت في يوم القيامة لماذا فعلت كذا؟ لماذا تركت كذا؟

أحتجّ بما بلغني عنه وأقول: قال إمامي؛ إفعل كذا، قال إمامي؛ لا تفعل كذا، فحينئذ ينقطع السؤال.

عندما نريد البحث عن الإمام لهذه الغاية، فبالحقيقة يكون البحث عن الإمام والإمامة بحثاً عن الواسطة والوساطة بين الخالق والمخلوق، نريد أن نجعله واسطةً بيننا وبين ربّنا، نريد أن نحتجّ بما وصلنا وبلغنا من أقواله وأفعاله في يوم القيامة على الله سبحانه وتعالى، أو نعتذر أمامه في كلّ فعل أو تركٍ صدر منا وسألنا عنه، فنعتذر بأنّه قول إمامنا أو فعل إمامنا، وهكذا بلغنا ووصلنا عنه، هذا هو - في الحقيقة - لبّ البحث عن الإمامة.

إذن، يظهر أنّ البحث عن الإمامة بحث مهمّ جدّاً؛ لأنّ الإمام حينئذ يكون كالنبي صلى الله عليه وآله واسطةً بيننا وبين ربّنا عند فقد النبي صلى الله عليه وآله.

أمّا أن يكون الإمام حاكماً بالفعل أو لا يكون، أن يكون مبسوط اليد أو لا، أن يكون مسموع الكلمة أو لا، أن يكون في السجن أو يكون غائباً عن الأنظار، أو أن يقتل، وإلى غير ذلك، هذه الأمور كلّها أمور أخرى تتفرّع على بحث الإمامة، ليس البحث عن الإمامة بحثاً عن الحكومة بل الحكومة من شؤون الإمام ووظائفه، فقد تنهياً له الفرصة فيقوم بدوره في هذا الشأن، وقد يمنع وتحرم الامّة من بركاته في ذلك البعد.

وكثيراً ما يختلط الأمر على الباحثين ويظنون أنّ الإمامة هي الحكومة، وكثيراً ما نراهم يعترضون على مذهبنا بعدم التمكن من الحكومة

والسيطرة والسلطة على الناس، وإلى غير ذلك، وهذه الأمور خارجة الآن عمّا نحن بصدد.

إذن، لابدّ من البحث عن الإمام بعد النبى؛ لأننا نريد أن نعرف الحق ونعرف

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤

الواسطة بيننا وبين ربنا.

أمّا طريق معرفته، فهذا الطريق أيضاً يجب أن يكون تعينه من قبل الله سبحانه وتعالى، لأنه لو رجع وطالبنا فى يوم القيامة وقال: من أى طريق عرفت هذا الإمام؟ فلو ذكرت له طريقاً لا يرضيه، لقال: هذا الإمام ليس بحق، ومن قال لك هذا الطريق موصل إلى معرفة الإمام

الواسطة بينك وبينى؛ ليكون عمله وقوله حجة فى يوم القيامة؟

إذن، نفس الطريق أيضاً، لابدّ وأن ينتهى إلى الله سبحانه وتعالى، أى إلى الكتاب والسنة والعقل السليم كما أشرنا من قبل.

ومن هنا، فقد اخترنا آيات من القرآن الكريم، وأحاديث من السنة النبوية، لكى نستدلّ بها على إمامة على عليه السلام، ورجعنا إلى العقل فى المسألة لنعرف حكمه فيها.

دوران البحث بين على عليه السلام وأبى بكر ... ص: ١٤

والبحث يدور بين على عليه السلام وأبى بكر، أمّا خلافة عمر وعثمان فيتفرعان على خلافة أبى بكر.

إذن، يدور الأمر بين على عليه السلام وأبى بكر.

قالت الإمامية: بأنّ عليّاً عليه السلام هو الخليفة، وهو الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل.

وقال أهل السنة: الخليفة بعد رسول الله هو أبو بكر بن أبى قحافة.

استدلّت الإمامية بآيات من القرآن الكريم، وبأحاديث، على ضوء النقاط التمهيدية التى ذكرتها، وسترون أنّا سوف لا نخرج عن الإطار الذى ذكرناه قيد شعرة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧

حديث الغدير ... ص: ١٢٦

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٧

نصّ حديث الغدير ... ص: ١٢٧

إشارة

وقبل الورود فى البحث، لابدّ من ذكر نصّ أو نصّين من روايات حديث الغدير عن بعض المصادر المعتمدة:

أخرج أحمد بن حنبل بسند صحيح عن زيد بن أرقم قال:

نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله بواد يقال له: وادى خم، فأمر بالصّلاة، فصلاها بهجير، قال: فخطبنا، وظللّ لرسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بثوب على شجرة سمره من الشمس، فقال رسول الله: «ألستم تعلمون؟ ألستم تشهدون أنّى أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟»

قالوا: بلى، قال: «فمن كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه، اللهمّ عاد من عاداه ووال من والاه» «١».

وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبى الطفيل عن زيد بن أرقم قال:

لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع ونزل غدیر خم، أمر بدوحات فقممن - أى فكنسن - ثم قال: «كأنى قد دعيت فأجبت، وإنى تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتى أهل بيتى، فانظروا كيف تخلفونى فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض»، ثم قال: «إن الله مولاى وأنا ولي كل مؤمن»، ثم إنه أخذ بيد على رضى الله عنه وقال: «من كنت وليه فهذا

(١) مسند أحمد ٤ / ٣٦٨ و ٣٧٢ - ٣٧٣، ٥ / ٣٧٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٨

وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».

يقول أبو الطفيل: قلت لزيد: سمعت من رسول الله؟ فقال: إنه - وفى بعض الألفاظ: والله، بدل إنه - ما كان فى الدوحات أحد إله آه بعينه وسمعه بأذنيه (١).

فهذان لفظان بسندين معتبرين عن زيد بن أرقم.

وهنا ملاحظات لابد من الإشارة إليها ...: ص: ١٢٨

الملاحظة الأولى:

فى حديث الغدير فى [صحيح مسلم] [٢]، وفى [المسند] [٣]، وفى غيرهما [٤] يقول الراوى: فخطبنا أو يقول قام فىنا خطيباً، لكن فى [المستدرک] [٥]: «فقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فقال ما شاء الله أن يقول».

وفى [مجمع الزوائد] لأبى بكر الهيثمى الحافظ [٦]: «فو الله ما من شىء يكون إلى يوم الساعة إلا قد أخبرنا به يومئذ».

أليس من حقنا أن نسأل الرواة، أن نسأل المحذنين، أن نسأل الأئمة على سنة رسول الله: أين هذه الخطبة، خطبة الغدير التى لم يترك رسول الله يوم الغدير شيئاً يكون إلى يوم القيامة إلا قد أخبرنا به؟ لماذا لم ينقلوه؟

إنه أثنى على الله، وذكر ووعظ فقال ما شاء الله أن يقول، أين وعظ

(١) فضائل الصحابة / ١٥ رقم ٤٥، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٣.

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٢.

(٣) مسند أحمد ٤ / ٣٧٢.

(٤) مجمع الزوائد ٩ / ١٠٤، المعجم الكبير ٥ / ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٥) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١١٠.

(٦) مجمع الزوائد ٩ / ١٠٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٢٩

رسول الله يوم الغدير؟ وأين ما ذكر به رسول الله فى يوم الغدير؟ فلماذا تركوا الخطبة؟ لماذا لم يرووها؟ أليسوا هؤلاء حفاظ سنة رسول الله؟ أليس من وظيفتهم أن ينقلوا لنا ما قال رسول الله كما قال؟ لماذا لم ينقلوا؟

هذه هى الملاحظة الأولى، ألهم جواب على هذا؟

الملاحظة الثانية:

هناك قاعدة فى علم الحديث يعبرون عنها بقاعدة «الحديث يفسر بعضه بعضاً»، أى أن الحديث كالقرآن يفسر بعضه بعضاً، ونحن فى

اللفظين المذكورين المرويين بسندين صحيحين، نرى أحدهما يقول: «من كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه»، والآخر يقول: «من كنت وليه فهذا وليه»، فلو كان هناك إبهام فى معنى كلمة المولى ومجيئها بمعنى الولى والأولى، فإنّ اللفظ الثانى يفسر اللفظ الأول. وكم من شاهد من هذا القبيل فى السنّة النبوية المباركة، هذه الشواهد الكثيرة الصحيحة سنداً تأتي مفسرة لفظ المولى، لو كان هناك حاجة إلى تفسير هذه الكلمة.

الملاحظة الثالثة:

إنّ مسلم بن الحجاج يروى هذا الحديث فى [صحيحه] (١) إلى حدّ حديث الثقلين، وذلك، لأنّه كان عندنا فى لفظ النسائي أنّه قال: «كأنّى دعيت فأجبت وإنّى تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله وعترتى» إلى آخر هذا الحديث، ثمّ قال: «إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن» إلى آخره (٢).

ومسلم يروى هذا الحديث إلى حدّ الحديث الأول وهو حديث إنّى تارك

(١) صحيح مسلم ٧/ ١٢٢.

(٢) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٧-٩٩، سنن النسائي ٥/ ٤٥، فضائل الصحابة: ١٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٠

فيكم الثقلين، مع تغيير فى الألفاظ، ولا يروى بقية الحديث ممّا يتعلّق ب «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»، ونحن - مع ذلك - شاكرون لمسلم، حيث روى هذا الحديث ولو بهذا المقدار، لأنّ البخارى لم يرو منه شيئاً أبداً، نشكر مسلم على أمانته بهذا المقدار. وربّ قائل يقول: بأنّ مشايخ مسلم ورواة الحديث لم يرووا له أكثر من هذا، أو أنّ مسلماً على أساس الضوابط والشروط التى تبناها فى صحيحه لم يجد سنداً آخر من أسانيد هذا الحديث متوفرة فيه تلك الشروط إلّا هذا الحديث الذى نقله وأورده بهذا الشكل المبتور. ولكن كلّ هذا لا يمكننا قبوله، مع ذلك نشكره على نقله بهذا المقدار. انتهت الملاحظات.

إنّه ليس عندى شىء جديد أبينّه لكم فى هذه الليلة حول حديث الغدير، والليلة الواحدة لا تكفى لهذا البحث بل الليلتان أيضاً، لكنّى أذكر لكم رؤوس المطالب والنقاط المهمّة التى سجّلتها مع شىء من التوضيح وإبداء بعض الملاحظات فقط. إننا لَمّا نريد أن نجعل لبحثنا منهجاً، فلا بدّ وأن يكون المنهج على الشكل التالى، أن نبحت عن حديث الغدير فى جهتين. الجهة الأولى فى الجهود التى بذلت فى سبيل هذا الحديث إثباتاً وروايةً وتصحيحاً ونشراً... والجهة الثانية: الجهود التى بذلت فى سبيل إبطال هذا الحديث وردّه وكتمه والتعظيم عليه وتحريفه بأى شكل من الأشكال. محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣١

الجهة الأولى ... ص: ١٣١

الجهود التى بذلت فى سبيل إثبات هذا الحديث ... ص: ١٣١

وهذه الجهة تشمل على نقاط ... ص: ١٣١

النقطة الأولى:

لقد نزلت فى قضية الغدير، وفى يوم الغدير، آيات من القرآن الكريم، فنزلت آية قبل خطبة الغدير هى قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ

«...» (١)

إلى آخر الآيه، ونزلت آية بعد خطبة الغدير هى قوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» (٢)

. ونزل قوله تعالى: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ» (٣)

عندما اعترض ذلك الأعرابى على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله، سائلاً النبى بأنتك أمرتنا بالصلاة فصلينا، أمرتنا بالزكاة فأدينا، وإلى آخره، واليوم جئت وأخذت بعضد ابن عمك ونصبته علينا ولينا، أهذا أمر من الله أو شىء من عندك؟ (٤) تقريباً بهذا اللفظ، فنزل قوله تعالى: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ» إلى آخره.

(١)

سورة المائدة (٥): ٦٧.

(٢) سورة المائدة (٥): ٣.

(٣) سورة المعارج (٧٠): ١.

(٤) تفسير الثعلبى ٣٥ / ١٠، شواهد التنزيل ٣٨١ / ٢

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٢

فهذه آيات متعلقة بقضية الغدير، ولكل آية بحث مستقل، أى: لو أردنا أن نذكر الروايات فى شأن نزول هذه الآيات لاحتجنا إلى مجال أكثر، وكما أشرت من قبل، فالليلة الواحدة لا تكفى للإحاطة بجميع جوانب قضية الغدير. إذن، نكتفى بهذا المقدار، وعليكم أن تراجعوا المصادر.

النقطة الثانية:

الرواة لحديث الغدير من الصحابة، يبلغ عددهم أكثر من مائة وعشرين رجلاً وامرأة، وطرق أهل السنة إلى هؤلاء الصحابة موجودة فى الكتب، والروايات الواردة عن هؤلاء أو الرواية الواردة عن كل واحد من هؤلاء موجودة فى الكتب المعتمدة بحديث الغدير. واختلف القوم فى عدد الحاضرين فى يوم الغدير لثما خطب رسول الله صلى الله عليه وآله خطبته، وهناك قول بأنهم كانوا مائة وعشرين ألف شخص، فإذا كان كذلك فقد وصلنا حديث الغدير من ١١٠٠٠ من الحاضرين.

النقطة الثالثة:

الرواة لحديث الغدير من التابعين عددهم أضعاف عدد الصحابة، وهذا واضح، لأن كل واحد من الصحابة قد سمع الحديث منه أكثر من تابعى، والتابعون أيضاً نقلوا الحديث إلى أصحابهم وهكذا. فكان العلماء الرواة لحديث الغدير من أعلام السنة فى القرون المختلفة يبلغ عددهم المئات.

النقطة الرابعة:

الأسانيد التى نروى بها حديث الغدير لا تحصى كثرة، وهى فوق حد التواتر بكثير، ويشهد بذلك:

أولاً: كثرة الكتب المؤلفة فى جمع طرق حديث الغدير وأسانيده، وهذا لو

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٣

أردنا أن نشرحه لاحتاج إلى وقت إضافى، أى التعريف بالمؤلفين فى حديث الغدير من كبار العلماء السابقين وأسماء كتبهم فى خصوص أسانيده.

ثانياً: ذكر حديث الغدير فى الكتب المختصة بجمع الأحاديث المتواترة:

فلسيوطى أكثر من كتاب ألفه فى الأحاديث المتواترة، وقد أدرج فيها حديث الغدير «١».

والزبيدي صاحب تاج العروس له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير «٢».
والكتّاني له كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه «٣».
والشيخ علي المتقي الهندي صاحب كنز العمال له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير.
والشيخ علي القاري الهروي له أيضاً كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه.
فالكتب المختصة بالأحاديث المتواترة مشتملة على حديث الغدير.
ثالثاً: وجدنا تنصيب عدّة كبيرة من أعلام الحفاظ والمحدثين على تواتر هذا الحديث: فإنّ الذهبي مثلاً يقول: هذا الحديث متواتر
أتيقن أنّ رسول الله قاله «٤»، والقائل من؟ الذهبي، والذهبي متشدّد ومتعصب.
وممن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن كثير الدمشقي «٥».

- (١) أنظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ١٩٥، والنصائح الكافية لمن يتولّى معاوية: ٩٢، ونفحات الأزهار ٨ / ٣١٩.
(٢) أنظر: ملحقات الاحقاق الحق للمرعشي النجفي ٢٣ / ١٠.
(٣) نظم المتناثر: ١٩٤، حديث ٢٣٢.
(٤) سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٣٥.
(٥) البداية والنهاية ٥ / ٢١٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٤
وممن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن الجزري شمس الدين «١»، وهذا حافظ كبير من حفاظهم.
فهذه نقاط، وكلّ نقطة، وكلّ واحدة من هذه الأمور تحتاج إلى بحث مستقل، ونحن ليس عندنا ذلك المجال الكافي للتفصيل في
هذه الأمور.

رواة حديث الغدير ...: ص: ١٣٤

ولا بأس الآن بأنّ نذكر أسامي أشهر مشاهير رواة حديث الغدير من أئمة أهل السنّة وحفاظهم في القرون المختلفة فمنهم:

- ١- محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.
- ٢- معمر بن راشد.
- ٣- محمّد بن إدريس الشافعي، إمام الشافعية.
- ٤- عبدالرزاق بن همام الصنعاني، شيخ البخاري.
- ٥- سعيد بن منصور، صاحب المسند.
- ٦- أحمد بن حنبل، إمام الحنابلة، صاحب المسند.
- ٧- ابن ماجه القزويني، صاحب أحد الصحاح الستة.
- ٨- الترمذي، صاحب الصحيح.
- ٩- أبو بكر البرّار، صاحب المسند.
- ١٠- النسائي، صاحب الصحيح.
- ١١- أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند.
- ١٢- محمّد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين.

(١)

أسنى المطالب فى مناقب سيدنا على بن أبى طالب لابن الجزرى: ٤٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٥

١٣- أبو حاتم ابن حبان، صاحب الصحيح.

١٤- أبو القاسم الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٥- الحافظ أبو الحسن الدارقطنى، الذى كان إمام وقته فى بغداد، ويلقبونه بأمر المؤمنين فى الحديث.

١٦- الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک.

١٧- ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

١٨- الخطيب البغدادى، صاحب تاريخ بغداد.

١٩- أبو نعيم الإصفهانى، صاحب حلية الأولياء ودلائل النبوة وغيرهما.

٢٠- أبو بكر البيهقى، صاحب السنن الكبرى.

٢١- البغوى، صاحب مصابيح السنة.

٢٢- جار الله الزمخشرى، صاحب الكشاف فى التفسير.

٢٣- ابن عساكر الدمشقى، صاحب تاريخ دمشق.

٢٤- الفخر الرازى، صاحب التفسير المعروف.

٢٥- الضياء المقدسى، صاحب المختارة.

٢٦- ابن الأثير الجزرى، صاحب أسد الغابة.

٢٧- أبو بكر الهيثمى، الحافظ الكبير، صاحب مجمع الزوائد.

٢٨- الحافظ المزى، صاحب كتاب تهذيب الكمال، وهو حافظ كبير.

٢٩- الحافظ الذهبى، صاحب تلخيص المستدرک وغيره من الكتب.

٣٠- الحافظ الخطيب التبريزى، صاحب مشكاة المصابيح.

٣١- نظام الدين النيسابورى، صاحب التفسير المعروف.

٣٢- ابن كثير الدمشقى، صاحب التاريخ والتفسير.

٣٣- الحافظ ابن حجر العسقلانى، يلقبونه بشيخ الإسلام، ويعتبر من أكبر

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٦

علمائهم، يعتمد عليه فى النقل ويحتج له كتب كثيرة من أهمها فتح البارى فى شرح البخارى.

٣٤- العيني الحنفى، صاحب عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى.

٣٥- الحافظ جلال الدين السيوطى، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.

٣٦- ابن حجر المكى، صاحب الصواعق المحرقة فى الرد على الشيعة.

٣٧- الشيخ على المتقى الهندى، صاحب كنز العمال.

٣٨- الشيخ نور الدين الحلبى، صاحب السيرة الحلبية.

٣٩- شاه ولى الله الدهلوى، صاحب المؤلفات الكثيرة، يلقبونه بعلامة الهند، ويعتمدون على مؤلفاته وينقلون عنها.

- ٤٠- شهاب الدين الخفاجي، رجل محقق محدث أديب، له شرح على الشفاء للقاضي عياض، وله تعليقه على تفسير البيضاوي أيضاً وهما كتابان معتبران.
- ٤١- الزبيدي، صاحب تاج العروس.
- ٤٢- أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانية المعروفة.
- ٤٣- الشيخ محمد عبده المصري، صاحب التفسير وشرح نهج البلاغة والآثار الأخرى. هؤلاء أشهر مشاهير رواة حديث الغدير في مختلف القرون.

دواعي عدم نقل الحديث ... ص: ١٣٦

وهنا فصل لا بد من التعرض له بإيجاز، وذلك أنه لو تراجع الباحث الحر المنصف أسانيد حديث الغدير ونصوص ألفاظه، لوجد في متون الحديث قرائن عديدة تدل على أن الدواعي إلى عدم نقله أو الموانع عن نقله سواء في طبقة محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٧ الصحابة والتابعين كثيرة، فمثلاً:

يقول الراوي: رأيت ابن أبي أوفى وهو في دهليز له بعد ما ذهب بصره، فسألته عن حديث، فقال: إنكم يا أهل الكوفة فيكم ما فيكم، قلت: أصلحك الله إنني لست منهم، ليس عليك مني عار، فلما اطمأن بي قال: أي حديث تريد؟ قال: قلت: حديث علي في غدير خم «... ١».

ويقول الراوي: أتيت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي يوم غدير خم، فأنا أحب أن أسمع منك، فقال: إنكم معاشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك مني بأس، فقال: نعم، عندما اطمأن قال: نعم كنا بالجحفة ... إلى آخر الحديث، قال فقلت له: هل قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: إنما أخبرك بما سمعت. وهذا الحديث في [المسند] «٢».

قارنوا هذا الحديث الوارد في المسند عن زيد بن أرقم، مع الحديث الذي قرأناه في أول البحث عن زيد بن أرقم، إنه لم يرو هنا تلك الفقرة في ذيل الحديث، لكن هناك قال: نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله بواد يقال له غدير خم ... قال: «فمن كنت مولاه، فإن علياً مولاه، اللهم عاد من عاداه ووال من والاه».

وهذا أيضاً في [المسند] «٣».

فأحمد يروي الحديثين بفاصل أوراق معدودة، في أحدهما لا يذكر زيد بن أرقم هذه القطعة الأخيرة من الحديث لهذا الشخص، لكن هناك للشخص الآخر يروي هذه الجملة أيضاً.

(١) مناقب الامام علي بن أبي طالب لابن المغازلي: ١٦.

(٢) مسند أحمد ٤/ ٣٦٨.

(٣) المصدر ٤/ ٣٧٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٨

وسأقرأ لكم حديثاً آخر عن المعجم الكبير للطبراني، سترون أن زيد بن أرقم يروي هذه القطعة أيضاً لذلك الراوي الآخر. ويقول الراوي: قلت لسعد بن أبي وقاص - الذي هو من رواة حديث الغدير، ومن كبار الصحابة، وأحد العشرة المبشرة كما يقولون:- إنني أريد أن أسألك عن شيء، وإنني أتقيك - يظهر التقية موجودة بينهم حتى من أنفسهم هم - قال: سل عما بدا لك فإنما أنا عمك،

قال: قلت مقام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيكُمْ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ... فجعل سعد يحدثه بالحديث «١».

لكنَّ الراوى عندما يريد أن يسأله يقول: اريد أن أسألك عن شيء وإني أتقيك.

أنظر إلى الظروف المحيطة بقضية حديث الغدير، وبأية مشقة كانوا يتوصّلون إلى هذا الحديث ويأخذونه من أصحاب رسول الله الذين حضروه؟

يقول الراوى عندما وقف شخص على حلقة فيها زيد بن أرقم قال: أفي القوم زيد؟ نعم، هذا زيد، فقال: أنشدك بالله الذي لا إله إلا هو يا زيد، أسمعت رسول الله يقول لعلي: من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، فانصرف الرجل «٢».

وكأنه عندما يريد أن يسأل زيدا لا بد وأن يحلفه حتى يحكى له الواقع كما سمع من رسول الله. هذا الحديث في [المعجم الكبير] للطبراني.

فإلى هنا، قد انتهينا ممّا يتعلّق بسند حديث الغدير ومثته.

(١) كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ٦٢.

(٢) المعجم الكبير ١٩٤/٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٣٩

إثبات التواتر اللفظي لحديث الغدير... ص: ١٣٩

ذكرنا أنّ هذا الحديث من الأحاديث المتواترة، بل لقد تجاوز حدّ التواتر بأضعاف مضاعفة، والتواتر كما تعلمون على أقسام: تارة التواتر لفظي.

وتارة التواتر إجمالي.

وتارة التواتر معنوي.

وبقرينة ذكر جماعة من علماء القوم هذا الحديث في كتبهم المتعلقة بالأحاديث المتواترة، يظهر أنه بهذا اللفظ متواتر، وهذا شيء مهم، لأنهم في كتب الحديث وعلم دراية الحديث - إذا راجعتم - يقولون بأنّ التواتر اللفظي في الأحاديث النبوية قليل جداً، حتى أنّهم يحصرون التواتر اللفظي بحديث «إنّما الأعمال بالنتيات» فقط، وربّما أضافوا إلى هذا الحديث حديثاً آخر، هكذا يدعون، ويقولون بأنّ الأحاديث الواصلة إلينا من رسول الله هي وإن كانت متواترة إلّا أنّها متواترة معنى أو إجمالاً، هذا في أكثر الأحاديث الواصلة إلينا التي يمكننا أن ننسبها إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ.

إلّا أنّ حديث الغدير بهذا اللفظ متواتر، على أثر كثرة الرواة والمخرجين له في الطبقات والأعصار المختلفة، ولا بدّ من الدقّة في هذه النقطة فإنّها أمر مهم.

فانتهينا، إذن، من لفظ الحديث ومثته، وانتهينا من سنده، وأنّه متواتر قطعاً.

وقد نصّ الشيخ عبدالعزيز الدهلوي صاحب كتاب [التحفة الإثنا عشرية].

هذا الكتاب الذي طبع مختصره بالعربية بقلم الألوّسى البغدادي، ونشره بعض أعداء الدين مع تعاليق شحنها بالسباب والشتم، وبالشحناء والبغضاء لأهل البيت ولشيعتهم.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٠

يقول المولوي عبدالعزيز الدهلوي في كتابه المذكور: إنّ الحديث إذا وصل حدّ التواتر وأصبح قطعياً الصدور عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

اللَّهِ عليه وآله وسلَّم، كان بمنزلة الآية من الآيات القرآنية، فكما أن القرآن الكريم مقطوع الصدور من الله سبحانه وتعالى ولا ريب فى ذلك حين وصل إلينا بالتواتر القطعى ولا يجوز الردّ أو الإبطال للفظٍ واحدٍ من ألفاظه، ومن فعل فهو كافر، كذلك كلّ حديث يروى عن رسول الله بأسانيد تفيد القطع واليقين وصل إلى حدّ التواتر.

إذن، أصبح قوله صلّى الله عليه وآله: «من كنت مولاه فهذا على مولاه» بمثابة آية فى القرآن الكريم من حيث أنه مقطوع الصدور ويحرم تكذيبه وردّه.

دلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام... ص: ١٤٠

حينئذ، لابدّ من بيان وجه الاستدلال بهذا الحديث المتواتر قطعاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

ووجه الاستدلال بهذا الحديث يتلخّص فى: أنه صلّى الله عليه وآله بعد أن أخذ منهم الإقرار وأشهدهم على أنه أولى بهم من أنفسهم، مشيراً إلى قوله تعالى:

«النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ» (١)

، مقتضى هذه الآية المباركة كون النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم فى كلّ ما لهم الولاية عليه، فأخذ منهم الإقرار على هذا المعنى، ثم فرّغ على ذلك بقوله: «فمن كنت وليه»... وقد جاء هذا المعنى بألفاظٍ أخرى بالأسانيد المختلفة فى كتب أهل السنّة، أوردناها فى كتابنا الكبير (٢) «ومن شاء فليرجع إليه. فأثبت رسول الله صلّى الله عليه وآله لعلّى ما ثبت له من الأولوية بالناس من الناس، ثم إنهم جميعاً بايعوه على هذا وسلّموا عليه

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

(٢) نفحات الأزهار، الجزء ٨ و ٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤١

بإمرة المؤمنين، وهنأوه، ونظمت فيه الأشعار من مشاهير الشعراء فى كلّ عصرٍ ومكان.

ومحور الاستدلال بحديث الغدير كلمة «مولى»، ومجىء هذه الكلمة بمعنى «الأولى»، وذلك موجود فى القرآن الكريم فى سورة الحديد (١)، وموجود فى الأحاديث النبوية المعتبرة حتى فى الصحيحين، وموجود فى الأشعار العربية والاستعمالات الفصيحة.

وحينئذ، يتم الاستدلال على ضوء الكتاب والسنّة والاستعمالات العربية الصحيحة الفصيحة.

وإذا كان أمير المؤمنين بمقتضى هذا الحديث أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فكلّ من عدا رسول الله صلّى الله عليه وآله، كان مؤمناً حقيقة أو ادعى له الإيمان، فعلى أولى به من نفسه، بما فيهم كبار الصحابة ومشايخ القوم و... إلى آخره.

هذا وجه الاستدلال.

لكن فى مقام الاستدلال لابدّ وأنّ نتظر، لننظر ماذا يقولون فى مقابل هذا الاستدلال، وتلك هى الجهة الثانية.

فتلخص إلى هنا: إن حديث الغدير له جذور فى القرآن الكريم، وجذور فى السنّة النبوية المعتبرة القطعية المتفق عليها بين الفريقين، وجذور أيضاً فى الأخبار والآثار.

وما أكثر المناشدات والإحتجاجات بحديث الغدير، من أمير المؤمنين أولاً، ومن الزهراء البتول بضعة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن الأنمة الأطهار، ومن كبار الصحابة، والعلماء، وأيضاً فى الأشعار الكثيرة، من كبار شعراء الصحابة

(١) سورة الحديد (٥٧): ١٥، وراجع التفاسير كتفسير ابن كثير ٣٣٢/٤ وغيره.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٢
 أنفسهم وحتى القرون المتأخرة، فلحديث الغدير جذور.
 ولو أردنا أن ندخل فى هذا الباب لطلال بنا المجلس، لأن المناشآت وحدها تحتاج إلى أكثر من مجلس فى نظرى، واحتجاج الصديقة الطاهرة سلام الله عليها بحديث الغدير وهى بضعة رسول الله، وكونها بضعة رسول الله ليس بالشىء الهين.
 إن قول رسول الله: «فاطمة بضعة منى» (١) من الأحاديث الثابتة، أخرجه فى الصحاح وغيرها، ولأجل هذا الحديث نص غير واحد من أعلام القوم على أفضلية الزهراء حتى من الشيخين (٢)، فى الوقت الذى يؤخرون علياً عن عثمان، وعثمان متأخر عن الشيخين، ويجعلون الفضيلة والأفضلية بترتيب الخلافة، كما هو المشهور بينهم، لكن الزهراء سلام الله عليها يفضلها بعضهم على الشيخين، بمقتضى الحديث المذكور.
 فهى الأخرى أيضاً احتجت بحديث الغدير.
 وهذا كله بغض النظر عن شواهد حديث الغدير، فإن له شواهد كثيرة فى السنة القطعية، منها حديث الولاية الذى سنبحث عنه فى ليلة سنداً ودلالة إن شاء الله تعالى.

(١)

صحيح مسلم ١٤١/٧.

(٢) فيض القدير فى شرح الجامع الصغير ٤/٤٢١، حرف الفاء.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٣

الجهة الثانية ... ص: ١٤٢

الجهود التى بذلت فى سبيل إبطال هذا الحديث ... ص: ١٤٣

إشارة

وفى الجهة الثانية: تعلمون بأن علماء القوم يحاولون تبرير الواقع التاريخى وتوجيه ما وقع، يقول الله سبحانه وتعالى: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا» (١)
 لكن القوم يحاولون أن يبرروا ما فعله الأولون، فكانوا مصاديق لهذه الآية المباركة، فلننظر ماذا يقولون تجاه حديث الغدير:

مسألة أن علياً عليه السلام لم يكن فى حجة الوداع ... ص: ١٤٣

ولعلكم تتعجبون أو تضحكون ممن يقول- قبل كل شىء-: بأن علياً لم يكن فى حجة الوداع، وأنه كان فى اليمن فى ذلك الوقت، فكل الأحاديث التى ورد فيها أنه أخذ بيد على وجعل يعرفه إلى الناس ويقول: «فمن كنت مولاه فهذا على مولاه» هذه الأحاديث كلها كاذبة، لأن علياً كان باليمن، تستغربون لو قلت لكم أن القائل بهذا القول هو الفخر الرازى.
 لكن من حسن الحظ أن مثل ابن حجر المكي صاحب الصواعق (٢) يرد هذا

(١) سورة آل عمران (٣): ١٤٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٤

الكلام، وكذا شراح الحديث الذين يرجع إليهم فى فهم الأحاديث.

وهذا ديدنى فى بحوثى، أرجع إلى مثل المناوى صاحب فيض القدير فى شرح الجامع الصغير، الشارح للجامع الصغير، وإلى الشيخ على القارى شارح الشفاء للقاضى عياض، وصاحب المرقاة فى شرح المشكاة، إلى الزرقانى المالكى صاحب شرح المواهب اللدنية، أرجع إلى هؤلاء لأنهم شراح الحديث، والعلماء الكبار فيه، وكلماتهم حجة فى بيان معانيه، أرجع إليهم احتجاجاً بكلماتهم وإلزاماً للقوم بأقوال علمائهم.

يقول الشيخ على القارى فى [المرقاة فى شرح المشكاة] «١» بأن هذا القول باطل، لثبوت أن علياً رجع من اليمن، وكان مع رسول الله صلى الله عليه وآله فى حجة الوداع.

وفى حديث اخرج فى المسانيد والصحاح بقضية الخروج من الإحرام، إن علياً كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حجة الوداع «٢».

فقول الفخر الرازى بأن علياً كان فى اليمن فى ذلك الوقت، يدل من جهة أخرى على صحة هذا الحديث، وتامية دلالة على إمامة أمير المؤمنين.

مسألة عدم التسليم بصحة حديث الغدير ...: ص: ١٤٤

ثم هناك محاولة أخرى لردّ حديث الغدير، يقول بعضهم: لا نسلم صحة هذا الحديث، ومن هؤلاء الفخر الرازى أيضاً «٣». وقد ذكرنا عدّة من أعلام القوم الذين ينصّون على تواتر حديث الغدير، وجماعة يخرجونه فى كتبهم المختصة بالأحاديث المتواترة.

(١)

المرقاة فى شرح المشكاة ١٠ / ٤٧٦.

(٢) مسند أحمد ٢ / ٢٨، ٣ / ١٨٥ و ٣٠٥ وغيره.

(٣) تفسير الفخر الرازى ١١ / ١٣٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٥

مسألة عدم تواتر حديث الغدير ...: ص: ١٤٥

هناك مطلب ثالث، يقوله ابن حزم الأندلسى وبعض أتباعه «١»، وترون الشيخ سليم البشرى المالكى يقوله فى مراجعته للسيد شرف الدين، يقول: بأنكم معاشر الإمامية تذهبون إلى أن الإمامة من أصول الدين، وإلى أن أصول الدين لا تثبت إلّا بالأخبار المتواترة أو الأدلة القطعية، وحديث الغدير لا نوافق على تواتره، فإذاً، لا تثبت بحديث الغدير إمامة على «٢».

ويتلخص هذا الإشكال فى إنكار تواتر حديث الغدير، بعد الإذعان بصحته فإذا لم يتم تواتره لم يتم الإستدلال به على إمامة على، لأنّ الحديث الظنى وإن كان صحيحاً ومعتبراً، لا يثبت لنا أصلاً من أصول الدين، إذ لا بدّ فى أصول الدين من القطع واليقين، والحديث الظنى لا يفيد القطع، إذن، لا يثبت به أمر قطعى.

وهذا الإشكال إشكال أساسى إن تمّ نفي تواتر حديث الغدير، لكننا نلزمهم بمثل تصريح الذهبى، وابن كثير، وابن الجزرى،

والسيوطى، والكتانى، والزبيدى، والتمقى الهندى، والشيخ على القارى، وغيرهم، بتواتره. أما ابن حزم، فقد ذكروا فى ترجمته إنه كان من النواصب، وأيضاً: يذكرون بترجمته إن لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان «٣»، والأشقى منه من يتبعه فيما يقول ويستند إلى كلماته وإلى أباطيله، وليس المجال الآن يسع لأكثر من هذا، وإلا لذكرت لكم بعض أباطيل هذا الرجل وكلامه المقتضى للحكم بكفره. إذن، هذا الإشكال أيضاً يندفع باعتراف كبار أئمة القوم بتواتر حديث الغدير.

(١)

ابن تيمية فى منهاج السنّة ٣٣ / ٧.

(٢) المراجعات: ٢٦٤، المراجعة ٥٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٨٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٦

مسألة مجيء «المولى» بمعنى «الأولى...» ص: ١٤٦

عمدة الإشكال: مسألة المولى ومجىء هذه الكلمة بمعنى «الأولى».

يقول الشيخ عبدالعزيز الدهلوى صاحب كتاب [التحفة الإثنا عشرية]: بأن لفظه مولى لا تجىء بمعنى الأولى بإجماع أهل اللغة «١».

فهو ينفى مجىء المولى بمعنى الأولى، ويدعى إجماع أهل اللغة على هذا النفى.

نقول فى الجواب:

أولاً: قد لا نستدل بالحديث المشتمل على لفظ المولى، ونستدل بالأحاديث الأخرى التى جاءت بلفظ «المولى» و «الأمير» ونحو ذلك من الألفاظ.

وثانياً: نقول بأن الحديث يفسر بعضه بعضاً، فالألفاظ الأخرى رافعة للإبهام المدعى وجوده فى هذا اللفظ، ولا تبقى حينئذ مشكلة.

والجواب الثالث: الآية الكريمة الموجودة فى سورة الحديد فى القرآن الكريم «٢»، والأحاديث الصحيحة الموجودة حتى فى

الصحيحين، الدالة على مجىء كلمة المولى بمعنى الأولى.

لكن الورود فى بحث مجىء المولى بمعنى الأولى على ضوء القرآن والحديث والأشعار العربية وغير ذلك، يتطلب وقتاً، ونحن لا يسعنا أن ندخل فى ذلك البحث على وجه التفصيل، غاية ما هناك نكتفى الآن بذكر أسامى عدّة من كبار علماء اللغة والتفسير والأدب - وهم من أهل السنّة - يصرّحون وينصّون على مجىء مولى بمعنى الأولى، فمنهم:

(١) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٥٩.

(٢) سورة الحديد (٥٧): ١٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٧

١- أبو زيد الأنصارى، اللغوى المعروف.

٢- أبو عبيدة البصرى معمر بن المثنى.

٣- أبو الحسن الأخفش.

٤- أبو العباس ثعلب.

- ٥- أبو العباس المبرّد.
 - ٦- أبو إسحاق الزجاج.
 - ٧- أبو بكر ابن الأنبارى.
 - ٨- أبو نصر الجوهرى، صاحب كتاب صحاح اللغّة.
 - ٩- جار الله الزمخشري، صاحب الكشّاف.
 - ١٠- الحسين البغوى، صاحب التفسير ومصابيح السنّة.
 - ١١- أبو الفرج ابن الجوزى الحنبلى.
 - ١٢- اليبضاوى، صاحب التفسير المعروف.
 - ١٣- النسفى، صاحب التفسير المعروف.
 - ١٤- أبو السعود العمادى، صاحب التفسير المعروف.
- وأيضاً، ممّن ينصّ على مجىء المولى بمعنى الأولى من العلماء الكبار الذين سجّلت أسماءهم هنا:
- ١٥- شهاب الدين الخفاجى، الذى ذكرته لكم.
- وبعض المحشّين والمعلّقين من كبار الأساتذة فى تعاليقهم على تفسير اليبضاوى. ويكفى هذا المقدار للجواب عن هذه الشبهة.
- إذن، يتلخص الجواب عن هذه الشبهة بالقرآن الكريم، فنفس كلمة المولى موجودة فيه وقد فسّرت بالأولى، فى سورة الحديد قوله تعالى: «هى مؤلّاكم» أى
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٨
- النار «وبئس المصير» (١)
- يفسّرون الكلمة ب: هى أولى بكم وبئس المصير، والأحاديث أيضاً كثيرة، والأشعار العربيّة الفصيحة موجودة، وكلمات اللغويين أيضاً موجودة، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى كتابنا الكبير (٢).

مسألة دلالة حديث الغدير على إمامة على عليه السلام بعد عثمان ...: ص: ١٤٨

وإذ رأوا أن لا جدوى فى هذه المزاعم وفى تلك المناقشات، مثل إنكار وجود على فى يوم الغدير، وإنكار تواتر حديث الغدير، وإنكار مجىء المولى معنى الأولى.

إذن، يضطّرون لأنّ يسلموا بدلالة حديث الغدير على إمامة أمير المؤمنين وكونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم كالنبي صلّى الله عليه وآله، لكنهم لا يريدون أن يعترفوا بالحق وببطلان ما وقع، فقالوا: سلّمنا بأنّ الحديث يدلّ على الإمامة، لكن، لتكن الإمامة لعلى بعد عثمان كما هو الحال الواقع، فالحديث يدلّ على الإمامة، لكنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أراد إمامته بعد عثمان!! فهم يسلمون بدلالة حديث الغدير على الإمامة، لكن يحملون الإمامة على المرتبة الرابعة، بأنّ يكون على بعد عثمان، فالشيخان أفضل من عثمان عندهم، وعثمان أفضل أم على؟

بينهم خلاف، وبعضهم يفضّل علياً على عثمان.

ولكنّى أعتقد بحسب النظر فى أحاديث فضائل المشايخ الثلاثة المرويّة فى كتب أهل السنّة أنّ عثمان أفضل من الشيخين، هذا ما أعتقده بحسب أحاديثهم، وهذه دعوى لا بدّ من إثباتها فى وقت آخر، وفى فرصة تسنح ل طرح مثل هذا البحث، وله أثره، لأنّه فى النتيجة، إذا كان على أفضل من عثمان - كما هو قول عدّة

(١) سورة الحديد (٥٧): ١٥.

(٢) نفحات الأزهار، قسم حديث الغدير، الجزء ٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٤٩

كبيرة من أعلامهم- «١» فيكون على أفضل من الكلّ بالقطع واليقين.

وعلى كلّ حال، فيحملون إمامة على التي يدلّ عليها حديث الغدير على الإمامة بعد عثمان.

لكن هذا الحمل:

أولاً: يحتاج إلى أدلة تفيد حقيّة ما يذهبون إليه فى الإمامة والخلافة بعد رسول الله، فإن أقاموا الدليل على صحّة إمامة المشايخ الثلاثة،

كان حديث الغدير دائماً على إمامة على بعدهم، ولكن أنّى لهم ذلك، ولو كان هناك حديث على معتقدتهم يفيد القطع واليقين

ويكون متفقاً عليه بين الطرفين، لما كان بيننا نزاع.

إذن، هذه الدعوى أول الكلام، وهى مصادرة بالمطلوب.

وثانياً: مفاد حديث الغدير أنّ علياً أولى بهؤلاء من أنفسهم.

وثالثاً: ماذا يفعلون بالأحاديث الصحيحة الواردة فى تهنئة المشايخ لعلى يوم غدير خم ومبايعتهم له بالإمامة والخلافة، وقد أصبحت

كلمة عمر «بخ بخ لك يا على، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة» «٢» من أشهر الكلمات فى العالم، كما أنّ كلمته «لولا على

لهلك عمر» «٣» يعرفها العالم والجاهل، يعرفها العالى والدانى، حتّى الصبيان أيضاً ربّما يحفظون هذه الكلمة عن عمر فى حقّ على.

وكيف يحمل حديث الغدير على إفادة الإمامة بعد عثمان مع تلك البيعة؟

وهل بايعوا على أن يكون بعد ثالثهم؟

وهذا الوجه أيضاً لا ينفعهم وهم يعلمون!

(١) أنظر: الصواعق المحرقة: ٢٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٢٨٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٢٣٣.

(٣) تأويل مختلف الحديث: ١٥٢، نظم درر السمطين: ١٣٠، جواهر المطالب فى مناقب على بن أبى طالب عليه السلام ١/ ١٩٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٠

مسألة دلالة حديث الغدير على الامامة الباطنية ...: ص: ١٥٠

قال بعضهم: إنّ حديث الغدير يدلّ على إمامة على بعد رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة، لكنّ الإمامة تنقسم إلى قسمين، هناك

إمامة باطنيّة وهى الإمامة فى عرف المتصوّفة، فعلى إمام المسلمين بعد رسول الله بلا فصل لكن هو إمام فى المعنى، إمام فى القضايا

المعنوية، إمام فى الأمور الباطنيّة، والمشايخ الثلاثة هم أئمّة المسلمين فى الظاهر، ولهم الحكومة ولهم الأمر والنهى، ولهم القول

المسموع واليد المبسوطة والكلمة النافذة.

يقولون هذا، وكأنّه قد فوّض إليهم أمر الإمامة والخلافة وتقسيم الإمامة، بأن يضعوها بذلك المعنى لعلى وولده، وبالمعنى الآخر

للمشايخ الثلاثة، ثمّ لمعاوية ثمّ ليزيد ثمّ للمتوكّل ثمّ وثمّ إلى يومنا هذا!!! كأنّ الإمامة أمر يرجع إلى هؤلاء وما تهواه أنفسهم، بأن

يقولوا لعلى: أنت إمام بمعنى كذا، وأنت يا فلان إمام بالمعنى الآخر.

وهذا أشبه بالمضحكة، وإنّ دلّ على شىء فإنّما يدلّ على عجزهم عن الوجه الصحيح المعقول، والقول المقبول.

«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ» أى ليسوا بمؤمنين، أى لا يكونون مؤمنين «حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (١).
«رَبَّنَا آتِنَا فى الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفى الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (٢).
«وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ» (٣).

(١) سورة النساء (٤): ٦٥.

(٢) سورة البقرة (٢): ٢٠١.

(٣) سورة الأعراف (٧): ٤٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥١

الحمد لله الذى جعلنا من المتمسكين بولاية أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع البحث: حديث الولاية، وهذا الحديث أيضاً من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين، حديث قطع بصدوره عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

إنّ هذا الحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة:

الجهة الأولى: ثبوت الولاية والأولوية لأمر المؤمنين عليه السلام.

الجهة الثانية: دلالة على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام.

الجهة الثالثة: إنّ بغض على يخرج المبعوض عن الإسلام وعليه أن يجدد إسلامه ويشهد الشهادتين من جديد.

وكلّ واحدة من هذه الجهات الثلاث يمكن أن يستدلّ بها بالاستقلال على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٦

حديث الولاية ... ص: ١٥٦

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٧

رواية حديث الولاية ... ص: ١٥٧

هذا الحديث رواه أهل السنة:

١- عن أمير المؤمنين عليه السلام.

٢- والإمام الحسن السبط عليه السلام.

ويروونه أيضاً عن

٣- ابن عباس.

٤- أبى ذر الغفارى.

٥- أبى سعيد الخدرى.

٦- البراء بن عازب.

٧- عمران بن حصين.

٨- أبى لىلى الأنصارى.

٩- بريدة بن الحصيب.

١٠- عبدالله بن عمرو.

١١- عمرو بن العاص.

١٢- وهب بن حمزة.

ومن أشهر مشاهير الأئمة الحفاظ وأعلام الحديث الرواة لهذا الحديث

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٨

الشريف فى كتبهم عبر القرون المختلفة:

١- أبو داود الطيالسى، صاحب المسند.

٢- أبو بكر بن أبى شيبة، صاحب المصنّف.

٣- أحمد بن حنبل، صاحب المسند، إمام الحنابلة.

٤- أبو عيسى الترمذى، صاحب الصحيح.

٥- النسائى، صاحب الصحيح.

٦- أبو يعلى الموصلى، صاحب المسند.

٧- أبو جعفر الطبرى، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.

٨- أبو حاتم بن حبان، صاحب الصحيح.

٩- أبو القاسم الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٠- الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک.

١١- أبو بكر بن مردويه، صاحب التفسير.

١٢- أبو نعيم الإصفهانى، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب.

١٣- أبو بكر الخطيب البغدادى، صاحب تاريخ بغداد.

١٤- ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

١٥- ابن عساكر الدمشقى، صاحب تاريخ دمشق.

١٦- ابن الأثير الجزرى، صاحب أسد الغابة.

١٧- الضياء المقدسى، صاحب المختارة.

١٨- البغوى، صاحب مصابيح السنّة، ومعالم التنزيل.

- ١٩- الحافظ شمس الدين الذهبى، صاحب الكتب المعروفة.
- ٢٠- ابن حجر العسقلانى، صاحب فتح البارى والإصابة وغيرهما.
- ٢١- الحافظ جلال الدين السيوطى، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٥٩
- ٢٢- شهاب الدين القسطلانى، صاحب إرشاد السارى فى شرح البخارى.
- ٢٣- الشيخ على المتقى الهندى، صاحب كنز العمال.
- ٢٤- الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الدمشقى، صاحب السيرة الشامية.
- ٢٥- ابن حجر المكى، صاحب الصواعق المحرقة.
- ٢٦- الشيخ على القارى الهروى، صاحب المرقاة شرح المشكاة.
- ٢٧- عبدالرؤوف المناوى، صاحب فيض القدير فى شرح الجامع الصغير.
- ٢٨- شاه ولى الله الدهلوى، علامة الهند، والمحدث الكبير، صاحب المؤلفات الكثيرة، وصاحب المدرسة المعروفة فى مدينة دهلى بالهند.
- فهؤلاء وغيرهم يروون هذا الحديث الشريف عن الصحابة المذكورين.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦١

نص حديث الولاية وتصحيحه ... ص: ١٦١

إن المشهور برواية هذا الحديث من بين الصحابة:

١- عبدالله بن عباس.

٢- بريدة بن الحصيب.

٣- عمران بن الحصين.

هؤلاء الثلاثة أكثر الروايات تنتهى إليهم.

أما ابن عباس، فلا يروون عنه إلا هذا المقدار من الحديث وهو محلّ الشاهد:

«أنت ولىّ كلّ مؤمن بعدى» وهذا لفظ أبى داود الطيالسى فى [مسنده] (١).

أو «أنت ولىّ كلّ مؤمن بعدى ومؤمنه» وهذا لفظ الحاكم فى [المستدرک] (٢).

أو «أنت ولىّى فى كلّ مؤمن بعدى» وهذا لفظ أحمد فى [المسند] (٣).

فرسول الله يخاطب علياً بمثل هذا الخطاب: «أنت ولىّ كلّ مؤمن بعدى ومؤمنه»، أو «أنت ولىّ كلّ مؤمن من بعدى»، أو «أنت ولىّى فى كلّ مؤمن بعدى».

ولا يخفى عليكم وجود كلمة بعدى فى جميع الألفاظ الثلاثة فى هذه

(١) مسند أبى داود الطيالسى: ٣٦٠ رقم ٢٧٥٢.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٤.

(٣) مسند أحمد ٤/ ٤٣٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٢

المصادر التي ذكرتها.

هذا هو اللفظ عن ابن عباس، يرويه ابن عباس ضمن حديث يشتمل على مناقب عشر لأمير المؤمنين عليه السلام، ينصّ عبد الله بن عباس فيه على اختصاص هذه المناقب بعلي أمير المؤمنين عليه السلام ولا يشاركه فيها أحد من الأصحاب. وأما في روايتهم عن عمران بن حصين وعن بريدة بن الحبيب، فتوجد هذه الإضافة: «على منى وأنا من على وعلى ولي كل مؤمن بعدى».

إذن، عرفنا إلى الآن: الصحابة الرواة لهذا الحديث وأعلام المحدثين وأشهر الأئمة الحفاظ من أهل السنة في القرون المختلفة، الذين يروون هذا الحديث.

وأيضاً عرفنا متن الحديث ولفظه الذي نريد أن نستدلّ به.

وأما سند الرواية عن ابن عباس في مسند أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، ومستدرک الحاكم، وغيرها من الكتب التي هي من أهم المصادر، هذا السند صحيح قطعاً، وقد نصّ على صحته أيضاً كبار الأئمة: كابن عبد البر صاحب الاستيعاب (١)، والمزّي صاحب تهذيب الكمال (٢)، والسيوطي (٣)، والتمتقي (٤)، وغيرهم. ويقول الذهبي حيث يروي هذا الحديث في [رسالته في حديث الغدير] (٥)

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١٠٩٢.

(٢) المزّي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٥/ ١٩١ رقم ٦٣١٦، تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٨١.

(٣) القول الجلي في فضائل علي عليه السلام: ٦٠.

(٤) كنز العمال ١١/ ٦٠٨.

(٥) عثر عليها المرحوم المحقق العلامة السيد عبدالعزيز الطباطبائي رحمه الله عليه وحققها. أنظر: الحديث رقم ٨١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٣

عن بريدة: «وهو حديث ثابت عن بريدة».

أما اللفظ الذي يروونه عن عمران بن حصين، فممن أخرج وصححه:

ابن أبي شيبة في [المصنّف] (١).

وابن أبي شيبة - كما تعلمون - شيخ البخاري صاحب الصحيح، وكتابه المذكور من أقدم المصادر الحديثية وقد رواه عنه التمتقي في كنز العمال (٢).

وقد نصّ على صحته أيضاً.

جلال الدين السيوطي (٣).

والتمتقي الهندي صاحب كنز العمال (٤).

اللفظ الذي يروونه عن عمران، فيه شيء من التفصيل، وهذا نصّه كما في [كنز العمال] (٥):

عن ابن أبي شيبة والطبري عن عمران بن حصين يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سرية واستعمل عليها علياً، فغنموا، فصنع علي شيئاً فأنكره، وفي لفظ: فأخذ علي من الغنيمه جارية، فتعاقد أربعة من الجيش إذا قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدأوا برسول الله، فسلموا عليه ونظروا إليه ثم ينصرفون إلى رحالهم، فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله صلى الله عليه وآله، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر أنّ علياً قد أخذ من الغنيمه جارية. فأعرض عنه رسول الله، ثم قام

(١) المصنّف ٧ / ٥٠٤.

(٢) كنز العمال ١١ / ٦٠٨.

(٣) القول الجلي في فضائل علي عليه السلام: ٦٠.

(٤) كنز العمال ١٣ / ١٤٢.

(٥) المصدر ١٣ / ١٤٢ رقم ٣٦٤٤٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٤

الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه رسول الله، ثم قام الثالث فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثم قام الرابع.

فأقبل إليه رسول الله صلى الله عليه وآله يعرف الغضب في وجهه فقال: «ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ علي مني وأنا من علي، وعلي ولي كل مؤمن بعدي».

هذا لفظ كتاب المصنّف ولفظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري علي ما يرويه عنهما المتقي الهندي في كنز العمال.

وكذا الحديث في [المسند] لأحمد بن حنبل وفي آخره: «فأقبل رسول الله علي الرابع وقد تغير وجهه فقال: دعوا علياً، دعوا علياً، إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي» (١).

وفي [صحيح الترمذي]: فأقبل إليه - أي إلى الرابع - رسول الله، والغضب يعرف في وجهه فقال: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي» (٢).

وكذا تجدون الحديث في [صحيح ابن حبان] (٣)، وفي [خصائص النسائي] (٤)، وفي [المستدرک] وقال الحاكم: هذا حديث صحيح علي شرط مسلم ولم يخرجاه (٥).

وكذا تجدون الحديث في المصادر الأخرى.

(١) مسند أحمد ٤ / ٤٣٨.

(٢) سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ٦ / ٧٨ رقم ٣٧١٢.

(٣) صحيح ابن حبان ١٥ / ٣٧٣ رقم ٦٩٢٩.

(٤) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٨، فضائل الصحابة: ١٤ رقم ٤٣، سنن النسائي ٥ / ١٣٢.

(٥) المستدرک علي الصحيحين ٣ / ١١٠ - ١١١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٥

إذن، قرأنا لفظ الحديث عن ابن عباس، فكان حديثاً مختصراً لم يرووا منه إلا ذلك المقدار المستشهد به، ثم قرأنا الحديث عن عمران بن حصين وفيه بعض التفصيل، وذكر تلك القضية التي قال فيها رسول الله هذا الكلام.

لكن عند بريده الخبر الصحيح «وعند جهينة الخبر الصحيح» فلننظر ماذا يروي بريده بن الحصيب، فإنه صاحب القضية، وهو الرجل الرابع الذي أقبل إليه رسول الله وقال له ما قال، إلا أنهم لم يذكروا اسمه، إنه ينقل القصة كاملة، والراوى عنه ولده عبد الله، يقول بريده:

أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن جيشين، علي أحدهما علي بن أبي طالب وعلي الآخر خالد بن الوليد، قال صلى الله عليه وآله: «إذا كان قتال فعلي علي الناس كلهم»، فالتقى الجيشان، وكان علي عليه السلام علي الجيشين، وكان خالد تحت إمرة علي بأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله، فافتتح علي حصناً.

يقول بريدة: فغنمنا، فخمّس على الغنائم، وكانت في الخمس جارية حسناء فأخذها عليّ لنفسه، فخرج ورأسه يقطر.
يقول بريدة: كنت أبغض عليّاً بغضاً لم أبغضه أحداً قط، وأحببت خالداً حبّاً لم أحبّه إلاّ على بغض عليّ، لأنّ خالداً كان يبغض عليّاً،
فلما أخذ عليّ الجارية من الخمس، دعا خالد بن الوليد بريدة وقال له: إغتمها- وكلاهما يبغضان عليّاً- اغتمها فأخبر النبي بما صنع.
هذا لفظ الطبراني في [المعجم الأوسط] «١».
وفي [تاريخ دمشق] لابن عساكر: فقال خالد بن الوليد: دونك يا بريدة.

(١) المعجم الأوسط ١٦٣/٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٦

يقول بريدة: فكتب بذلك خالد بن الوليد إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَنْالَ مِنْهُ، وَهَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ أَيْضاً.
وفي تاريخ دمشق: فكتب معي خالد يقع في عليّ وأمرني أن أنال منه، فأعطى الكتاب بيد بريدة وعباً معه ثلاثة «١».
وكأنه يريد بذلك إقامة البيئنة اللازمة علي ما صنع علي عند رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.
يقول بريدة- كما في المعجم الأوسط «٢» للطبراني وغيره من المصادر:-
فقدت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله في منزله، وناس من أصحابه علي بابيه، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من
الخمس، فجنّت لأخبر النبي، قالوا: فأخبره فإنّه يسقطه من عين رسول الله، ورسول الله في البيت يسمع الكلام، هذا لفظ الطبراني.
فخرج رسول الله من بيته، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله، ألم تر أنّ عليّاً صنع كذا وكذا، فأعرض عنه النبي، ثمّ قال الثاني ما قال
الأول، فأعرض عنه رسول الله، ثمّ قام الثالث فقال ما قال، فأعرض عنه رسول الله.
يقول بريدة: أعطيته الكتاب، فأخذه بشماله، فطأأت رأسي، فتكلّمت في عليّ حتّى فرغت، فرفعت رأسي.
ويقول كما في لفظ آخر: وكنت من أشدّ الناس بغضاً لعليّ، فوقع في عليّ حتّى فرغت، فرفعت رأسي.
يقول: فرأيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غضب غضباً لم أره غضب مثله

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٨٩/٤٢ - ١٩٦.

(٢) المعجم الأوسط ١٦٢/٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٧

إلّا يوم قريظة وبنى النضير، فقال: «ماذا تريدون من عليّ؟ ماذا تريدون من عليّ؟»
ماذا تريدون من عليّ؟ إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي».
ثمّ قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - كما في [سنن البيهقي] «١»، وفي [معجم الصحابة] «٢» لأبي نعيم الإصفيهاني، و [تاريخ دمشق]
لابن عساكر «٣»، وفي [سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد] «٤»، وفي غيرها من المصادر، فراجعوها إن شئتم:- قال لهم رسول
الله: «إنّ له في الخمس أكثر من ذلك».
ثمّ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - كما في [المستدرک] للحاكم، وفي [المختارة] للضياء المقدسي، وفي [المعجم الأوسط] «٥» وفي غيرها
من المصادر «٦»: «إنّه [أي عليّ] لا يفعل إلّا ما يؤمر»، أو: «إنّما يفعل علي بما يؤمر به».
ثمّ التفت إلى بريدة قائلاً: «أنافقت من بعدي يا بريدة؟» فقال بريدة: يا رسول الله، أما بسطت يدك حتّى أباعك علي الإسلام جديداً!
قال: فما فارقت حتّى بايعته، أي بايعت رسول الله علي الإسلام.
يقول بريدة: ففقت وما من الناس أحد أحبّ إليّ من عليّ.

لاحظوا الفوارق بين روايتهم للقصة عن عمران بن حصين وعن بريده ابن الحبيب، ولاحظوا، كيف تلاعبوا بالقضية فزاد أحدهم ونقص الآخر، ذكر

(١) سنن البيهقى ٦/ ٣٤٢.

(٢) معرفة الصحابة ١/ ٣٧٤ حديث ١٢٠٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ١٩٤.

(٤) سبل الهدى والرشاد ٦/ ٢٣٦.

(٥) المعجم الأوسط ٦/ ١٦٢.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ١٩١، سبل الهدى والرشاد ١١/ ٢٩٥، كنز العمال ١١/ ٦١٢، حديث ٣٢٩٦٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٨

بعضهم بعض القصة ولم يذكر البعض الآخر، وأحدهم أو عدده منهم يذكرون القصة مبتورة.

فهذه هى القصة كما يرويها بريده بن الحبيب وهو صاحب القصة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٦٩

دلالة حديث الولاية على العصمة ... ص: ١٦٩

وهذه ألفاظ رسول الله فى حق على عليه السلام، تارة يقول: «إِنَّ عَلِيًّا لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا يُؤْمَرُ بِهِ»، أو «إِنَّمَا يَفْعَلُ مَا أُمِرَ بِهِ».

هذه العبارة تدلّ دلالة واضحة على العصمة.

العبارة هذه فى الحقيقة صغرى لكبرى، أو مصداق لآية مباركة وهى قوله عزّ من قائل: «بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ* لَا يُسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ» (١).

وفى خطبة لأمر المؤمنين عليه السلام يرويها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسى رحمه الله عليه فى [مصباح المتهجد]، رأيت من المناسب أن أقرأ لكم هذه القطعة من تلك الخطبة يقول الشيخ: إن أمير المؤمنين خطب هذه الخطبة فى يوم الغدير:

«وإنّ الله اختصّ لنفسه بعد نبيه صلّى الله عليه وآله من بريته خاصة، اختصّ منهم - أى من الخلائق بعد النبى - خاصة علاهم بتعليته، وسما بهم إلى رتبته، وجعلهم الدعاء بالحق إليه والأدلاء بالرشاد عليه، لقرن قرن وزمن زمن، أنشأهم فى القدم قبل كلّ مدر ومبر، وأنواراً أنطقها لتحمده، وألهمها شكره وتمجيده، وجعلهم الحجج على كلّ معترف له بملكة الربوبية وسلطان العبودية، واستنطق

(١) سورة الأنبياء (٢١): ٢٦، ٢٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٠

بها الخراسات بأنواع اللغات، بخوعاً له بأنّه فاطر الأرضين والسموات، وأشهدهم على خلقه، ولأهم ما شاء من أمره، جعلهم تراجمه مشيئة وألسنة إرادته، عبيداً لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى، وهم من خشيته مشفقون» (١).

فهذه مراتب من كان لا- يفعل إلّا بما يؤمر به، عبداً مكروم، أى مقرّبون، لا يسبقونه بالقول، أى لا يقولون قبل أن يقول الله سبحانه وتعالى، هذا بالقول، وأما فى الفعل والعمل: لا يفعلون إلّا ما يؤمرون.

فحديثنا يدلّ على العصمة.

وهذه فى الجهة الأولى من جهات البحث.

(١) مصباح المتهدج: ٧٥٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧١

دلالة حديث الولاية على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ١٧١

إشارة

الجهة الثانية: يدل هذا الحديث على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام: «على منى وأنا من على، وهو وليكم من بعدى». ووجه الإستدلال بهذا الحديث الشريف هو: دلالة على ثبوت الأولوية بالتصرف لعل عليه السلام، وهذه الأولوية مستلزمة للإمامة، وذلك:

أولاً: لأنّ النبى صلّى الله عليه وآله حصرها فى على عندما قال: «وهو وليكم من بعدى»، ومن المعلوم أنّ المعانى الأخرى من الولاية، كالنصرة والمحبة وغيرهما، ليست بأمر مختصة بعلى عليه السلام. ثانياً: لوجود كلمة «بعدى» فى ألفاظ الحديث كلها أو أكثرها، فكلمة «بعدى» صريحة فى هذا المعنى، لأنّ البعدية هذه إما زمانية أو رتيبة:

ربما يستظهر بالدرجة الأولى أن تكون البعدية رتيبة، «على وليكم بعدى» أى غيرى، أى ما عداى فى الرتبة على وليكم. أما إذا كانت كلمة «بعدى» بمعنى الزمان والظرف، فتدل على أنّ أمير المؤمنين ولي المؤمنين بعد رسول الله بلا فصل، وإلا لما حُرف بعضهم الحديث وأسقط كلمة «بعدى» كما سنعلم!

ثالثاً: هذه الرواية واردة بألفاظ أخرى أيضاً، وتلك الألفاظ هى الأخرى تدلّ

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٢

على إمامة أمير المؤمنين وأولوبته.

فمثلاً: لاحظوا المسند لابن حنبل «١»، والمستدرک «٢»، وتاريخ دمشق «٣»، وغيرها من الكتب «٤»، كلهم يروون عن بريده فى نفس هذه القصة قوله: فلما قدمت على رسول الله ذكرت علياً فتتقصته، فرأيت وجه رسول الله يتغير، فقال:

«يا بريده، ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلت: بلى يا رسول الله، قال: «فمن كنت مولاه فعلى مولاه».

وهذا هو نفس الحديث الذى أمر الله تعالى رسوله أن يقوله يوم الغدير فى أخريات حياته.

وفى المسند وتاريخ دمشق بطرق عديدة وفى غيرهما من المصادر يقول رسول الله بعد تلك العبارات: «يا بريده، من كنت وليه فعلى وليه» «٥».

رابعاً: هناك فى ألفاظ هذا الحديث وهذه القصة مناقب أخرى لأمر المؤمنين، تختص به ولا يشاركه فيها غيره من الصحابة. فمثلاً، لاحظوا [المعجم الأوسط] للطبرانى «٦» فيه: يقول صلّى الله عليه وآله فى هذه القضية: «ما بال أقوام يتتقصون علياً؟ [لاحظوا بدقه] من يتتقص علياً فقد تنقصنى، ومن فارق علياً فقد فارقنى، إنّ علياً منى وأنا منه، خلق من طينتى، وخلقت من طينه إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم».

مسند أحمد 5/ 347.

(2) المستدرک علی الصحيحین 3/ 110.

(3) تاریخ ابن عساکر 42/ 187.

(4) المصنّف 7/ 506، الآحاد والمثنائ للضحاک 4/ 325، حدیث 2357، السنن الكبرى 5/ 45.

(5) تاریخ مدينه دمشق 42/ 188 و 192 و 193 و 194.

(6) المعجم الأوسط 6/ 163.

محاضرات في الاعتقادات، ج 1، ص: 173

فهذه المناقب جاءت في نفس هذه القصة، مضافاً إلى قوله صَلَّى اللهُ عليه وآله: «إنه لا يفعل إلّما يؤمر به»، وغير ذلك من ألفاظ هذا الحديث، كما قرأنا.

خامساً: ابن عباس يذكر هذه المنقبه، وهذه الفضيله، ضمن فضائل لأمر المؤمنين يصرّح بأنّها خاصه بعلي، وحدیث عبد الله بن عباس موجود في مسند الطيالسي، وفي مسند أحمد، وفي المستدرک للحاكم، وفي غيرها من الكتب بسندٍ ينصون على صحته ... كما ذكرنا سابقاً.

سادساً: حدیث الولایه بهذا اللفظ من جمله ما قاله رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله في بدء الدعوة المحمّديه، في حدیث الإنذار الذي قرأناه، حيث قال لهم - أي للحاضرين -: «من يبايعني علي أن يكون أخى وصاحبى ووليكم بعدى» (1).

إذن، فالحدیث نصّ في الأولويه، مضافاً إلى القرائن الموجوده في داخل الحدیث، والقرائن الموجوده في خارجه.

وحتى الآن، فهمنا كيف يكون الحدیث دالاً على العصمه؟ وكيف يكون دالاً على الأولويه؟

وفي هذا الحدیث والقصة التي قرأناها فوائد كثيره، ينبغى للباحث أن يدقق النظر فيها.

وجود حركة النفاق في زمن الرسول ... ص: 173

ويدلّ هذا الحدیث وتلك القصة على وجود حركة النفاق في زمن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله، وبين المقربين من أصحابه، حتى بين بعض قواد جيوشه، فلا يقال: بأنّ النفاق كان يختصّ بعبدالله بن أبى وأمثاله من المنافقين المعروفين المشهورين الذين كان يشار إليهم بالبنان، وقد عرفوا بالنفاق بين جميع الناس.

(1) راجع القسم المختص بحدیث الدار من هذا الكتاب.

محاضرات في الاعتقادات، ج 1، ص: 174

إنّ هذه القصة تكشف لنا خفايا حالات المقربين من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله.

وكم كنت أحبّ أن أعرف الثلاثة الآخرين الذين جاءوا من اليمن مع بريدة إلى المدينه قبل أن يرجع الجيش، أرسلهم خالد بن الوليد بلا علم من أمير المؤمنين، وإنّ كنت قد وجدت اسم واحد أو اثنين منهم!

وأيضاً، كم كنت أحبّ أن أعرف أولئك الذين كانوا جالسين على باب النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله، واستقبلوا بريدة ومن معه، وكانّ هناك تنسيقاً بين خالد وأصحابه، وبين أولئك الذين كانوا عند النبي وعلى بابه!

خالد بن الوليد - كما في صريح القصة - كان يبغض علياً، ويعترف عليه بهذا المعنى بريدة بن الحصيب، ويقرّ على نفسه أيضاً، فيظهر أنّ خالد بن الوليد كان عدواً لعلي منذ حياة رسول الله.

وخالد هذا هو الذي أرسله أبو بكر إلى القبائل العربيه التي أبت أن تباع أبابكر وامتنعت من دفع الزكاه إليه، وأعلنت عن اعتقادها

بإمامة علي عليه السلام لكونهم قد بايعوه يوم غدير خم!

وخالد هذا هو الذي أمره أبو بكر بأن يقتل علياً في أثناء الصلاة، ثم لما ندم على ذلك قبل أن يسلم قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك به.

وخالد هذا من جملة المهاجمين على دار علي والزهران في قضية السقيفة.

فقد كان أبو بكر يعرف من يرسل لقتل أنصار أمير المؤمنين، ويعرف من يكلف بقتل الإمام في أثناء الصلاة، ولولا هذا الخبر الذي وجدناه في كتاب [الأنساب] (١) للسمعاني، يذكر لنا حضور علي في صلاة أبي بكر، وأنّ أبا بكر قد

(١) الأنساب ٣/ ٩٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٥

أمر خالداً بأن يقتل علياً في أثناء الصلاة، لولا هذا الخبر المشتمل على هذه الفائدة الكبيرة- لا أتذكر الآن حديثاً في كتاب معتبر لأهل السنة يعتمد عليه، يدل على أنّ علياً كان ملتزماً بالحضور للصلاة مع أبي بكر أو غيره من الصحابة، ولو وجدتم فأخبروني، أكون لكم من الشاكرين- الذي وجدناه إلى الآن هذا الخبر، وهو يفيدنا:

إنّ أبا بكر أمر خالداً أن يقتل علياً وهو يصلي خلفه في أثناء الصلاة! وهو في مسجد رسول الله! ثمّ إنه ندم على ذلك، وقبل أن يسلم قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك.

وهذا قد لا يراه أحد، لأنّ كتاب الأنساب للسمعاني ليس بكتاب حديث، ولا يوجد مثل هذا الخبر في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن ومعجم الحديث، ولكنّ الله شاء أن يصلنا ولو في كتاب في الرجال، ولو من ناحية من يتهمونه بالتشيع- وهو عباد بن يعقوب الرواجي- يتهمونه بالتشيع لروايته مثل هذه الأخبار، ممّا يدلّ على فضائل أمير المؤمنين، وبعض ما يسيء الآخرين.

وعلى كلّ حال، فخالد هذا وضعه، وهذا شأنه، أراد أن ينتهز تلك الفرصة، قضيه أخذ أمير المؤمنين تلك الجارية، يقول الحديث: وكانت جارية حسنة- عندما قرأت هذه الكلمة، تذكّرت قضية زوجة مالك، فإنّ مالك بن نويرة عندما قبض عليه خالد وأمر بقتله، إلتفت إلى زوجته وقال: أنت التي قتلتيني «١»، وذلك لأنها كانت من أجمل نساء العرب، وكان خالد يهواها، ولذا زنا بها في نفس الليلة التي قتل فيها مالكاً، وهذا ما أدّى إلى ضجّة شديدة بالمدينة المنورة بين عامة المسلمين- ففعل علي هذا، أي أخذ الجارية هذه من الخمس، وقال رسول الله:

«إنّ له أكثر من ذلك»، وكان خالد يتصوّر بأنّه لو ينتهز هذه الفرصة، ويرسل هؤلاء الجماعة، ويكتب هذا الكتاب، وينسّق مع الموجودين في المدينة المنورة، الذين

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٦/ ٢٨٥، سير أعلام النبلاء ١/ ٣٧٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٦

يفكّرون تفكيره ويخطّطون معه، ليستفيدوا من هذه القضية، ويحطّوا من منزله على عند رسول الله وعند المسلمين، وكأنّ في القضية مؤامرة مدبّرة من هؤلاء المنافقين، ورسول الله صلّى الله عليه وآله ملتفت إلى جميع القضايا عالم بنوايا هؤلاء القوم، وهم لا يعلمون أنّه يسمع أصواتهم من وراء الباب، من وراء الجدار، وهم جالسون على باب، فخرج صلّى الله عليه وآله والغضب يعرف في وجهه فقال: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، دعوا علياً...»

وما زالت المؤامرات ضدّ علي وإلى يومنا هذا، وما زال علي مظلوماً حتّى من بعض من يدعى الانتساب إليه، وإلى متى؟ لكن الله شاء هذا، وشاءت المصلحة العامة أن يكون حال علي كحال هارون، وأن تكون منزلته من رسول الله منزلة هارون من موسى، كما سنقرأ

في حديث المنزلة.

والخلاصة: إنني أرى في هذه القضية خطأ مدبرة ومؤامرة منسقة مرتبة بين الغائبين عن المدينة المنورة والحاضرين هناك ضد أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

وقد انقلبت المؤامرة عليهم، وأصبحت القضية من جملة موارد إعلان رسول الله صلى الله عليه وآله - من قبل الله سبحانه وتعالى - عن إمامة أمير المؤمنين، وولايته وعصمته، وعن أن كل من يبغض علياً عليه أن يستغفر، وعليه أن يجدد إسلامه بعد استغفاره. أرادوا أن ينتهزوا الفرصة ضد علي، فانتهزها رسول الله في صالح علي والإسلام، فكان حديث الولاية دالاً على إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٧

المناقشات في حديث الولاية ... ص: ١٧٧

والآن، فلننظر ماذا يقول المخالفون في مقام الرد على هذا الحديث.

ليست لهم مناقشة تسمع وتستحق الذكر، إلا مناقشتهم في معنى «ولئكم»، لاحتمال أن يكون المراد: على ناصركم، على محبتكم من بعدى.

لكن الحديث بقرائنه الداخلي والخارجي والقصة بأجمعها، تأبى كل هذه التشكيكات وهم أيضاً يعلمون بهذا.

ولذا يضطرون إلى اللجوء إلى طريقة أخرى، هي تحريف الحديث، وأنا ذاكر لكم بعض مواضع تحريفاتهم.

مثلاً: إذا راجعتم [صحيح البخاري] [١]، ترونه يروي بسنده عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه - نفس السند - يقول: بعث النبي صلى الله عليه وآله علياً إلى خالد ليقبض الخمس، يقول بريدة: وكنت أبغض علياً، وقد اغتسل - التقطع في الحديث واضح، فمن يدقق النظر في لفظ هذا الحديث المبتور يرى أن فيه تقطعاً! يرى أن فيه تحريفاً! - لاحظوا: بعث النبي صلى الله عليه وآله علياً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض علياً، وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا، فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت ذلك له.

(١)

صحيح البخاري ٢٠٧/٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٨

لا يقول: تنقصت علياً عند النبي، لا يقول: أمرني خالد، ولا، ولا، ولا، يقول:

ذكرت ذلك له - وكأنه يذكر قضية طبيعية - فقال: «يا بريدة، أتبغض علياً؟» فقلت:

نعم، فقال: «لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك».

فأين حديث «علي مني وأنا من علي، وهو وليكم من بعدى»؟

هذا لفظ البخاري.

وإذا راجعتم البيهقي في [سننه] [١]، وهو تلميذ الحاكم النيشابوري، وقد قرأت لكم لفظ الحاكم النيشابوري في مستدركه، لكن

البيهقي يروي الحديث عن شيخه الحاكم بإسناده ويسقط من آخره: «إن علياً مني وأنا من علي وهو وليكم من بعدى».

وإذا راجعتم [مصابيح السنة] [٢] للبخاري، الذي هو من أهم كتب الحديث عندهم، ترون أنه لا توجد فيه كلمة «بعدى»، ففيه: «علي

مني وأنا من علي وهو وليكم».

فعندما تسقط كلمة «بعدى» يصبح على لائقاً للولاية أو منصوباً للولاية من قبل النبى، لكن متى؟ ليكن بعد عثمان!! وإذا راجعتم [المشكاة] (٣)، يروى هذا الحديث عن الترمذى بلا لفظه «بعدى»، أى ينسب هذا الحديث المحرف إلى الترمذى، مع أن الحديث موجود فى الترمذى مع كلمة «بعدى»!! وكأنهم لا يشعرون أن هناك ناظراً فى الكتاب، وأن هناك من يرجع إلى صحيح الترمذى ويطابق بين النقلين وبين اللفظين، لكنهم لا يستحون.

(١)

سنن البيهقى ٦/ ٣٤٢.

(٢) مصابيح السنة ٤/ ١٧٢ رقم ٤٧٦٦ وفيه باختلاف: «وهو ولي كل مؤمن».

(٣) مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى ٢/ ٥٠٤، حديث ٦٠٩٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٧٩

إذن، هذه طريقة ثانية وهى طريقة التحريف.

لكن لا مناص لمن يريد أن يخالف الله ورسوله، لمن يريد أن يعرض عما أراد الله ورسوله، من أن يتبع طريقة ابن تيمية، إنه يقول: هذا الحديث كذب، وهذه أحسن طريقة لمن يريد أن يخالف الله ورسوله فيما قالوا، وفيما أرادوا، أن ينفى أصل القضية، وينكر أصل الخبر، ويكذب الحديث من أصله، نص عبارة ابن تيمية:

قوله: «وهو ولي كل مؤمن بعدي» كذب على رسول الله، وكلام يمتنع نسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (١).

هذه الطريقة التى لهم أن يتخذوها، والأفضل لهم أن يسلكوا هذا الطريق، فلماذا التحريف؟ ولماذا التكذيب لبعض الألفاظ ولبعض الخصوصيات الموجودة فى الحديث؟ لننكر أصل الحديث ونرتاح.

«فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» (٢).

«فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» (٣).

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) منهاج السنة ٤/ ١٦٤.

(٢) سورة البقرة (٢): ٧٩.

(٣) سورة النساء (٤): ٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا «حديث الثقلين»، هذا الحديث الذى لو عمل به وطبق لما وقع خلاف بين المسلمين.

إن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وإلى نبذ الخلافات بين الفرق، من جملة الأمور التى يهتم بها المفكرون المصلحون من المسلمين، وعندهم للوصول إلى هذا الهدف مشاريع واقتراحات ونظريات، ولكن حديث الثقلين خير جامع بين المسلمين، لأنه حديث يتفق عليه كل الأطراف، وهو حديث واضح فى مدلوله وفى معناه.

ولندكر قبل الورود بالبحث لفظاً أو لفظين من ألفاظ هذا الحديث الشريف:

فى [صحيح الترمذى] بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصارى، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا أيها الناس إنى تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتى أهل بيتى» (١).
وفى [صحيح الترمذى] أيضاً بإسناده عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله

(١) صحيح الترمذى ١٢٤ / ٦ رقم ٣٧٨٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٤

صلى الله عليه وآله: «إنى تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتى أهل بيتى، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» (١).
فهذان لفظان من ألفاظ الحديث، عن صحابين من رواة هذا الحديث الشريف.

ويقع البحث فى هذا الحديث من جهات:

الجهة الأولى: فى تحقيق ألفاظ هذا الحديث.

الجهة الثانية: فى رواة هذا الحديث.

الجهة الثالثة: فى دلالات هذا الحديث.

الجهة الرابعة: فى المناقشات والمعارضات.

(١) صحيح الترمذى ١٢٥ / ٦ الرقم ٣٧٨٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٥

حديث الثقلين ... ص: ١٨٥

الجهة الأولى ... ص: ١٨٥

فى تحقيق ألفاظ حديث الثقلين ... ص: ١٨٥

هذا الحديث مشهور بحديث الثقلين، والثقل: متاع المسافر كما فى اللغة، فإنى تارك فيكم الثقلين، الثقلين تشبیه ثقل، وجماعه من المحذثين واللغويين يقرأون الكلمة بالثقلين: «إنى تارك فيكم الثقلين»، فىكون تشبیه للثقل.
ولعل الأظهر كون الكلمة محرّكة، أى «إنى تارك فيكم الثقلين» على أن تكون تشبیه للثقل.
يقول صاحب [القاموس]: «والثقل - محرّكة - متاع المسافر وحشمه وكلّ شىء نفيس مصون، ومنه الحديث: إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى» (١).

وإنما أُرْجِح الثقلين على الثقلين، لأنه إذا كان الثقل بمعنى متاع المسافر، فهذا أنسب بحال النبى صلى الله عليه وآله، وبالظروف التى قال فيها هذا الكلام، لأن المسافر من بلد إلى بلد وخاصة مع العزم على عدم العود إلى بلده السابق، يأخذ معه متاعه، ولما كانت المراكب فى تلك العصور لا تتحمل أخذ جميع وسائل الإنسان وأمتعته، فلا بد وأن يأخذ معه أنفس وأغلى الأشياء التى يمتلكها، أو تكون فى حوزته.

(١) القاموس المحيط ٣ / ٤٦٨، مادة «ثقل».

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٦

ورسول الله صلى الله عليه وآله يقول في حديث الثقلين: «إني قد دعيت فأجبت»، أو: «يوشك أن أدعى فأجيب»، هذه مقدمة حديث الثقلين، فيخبر رسول الله عن دتو أجله وقرب رحيله عن هذه الحياة، وحينئذ يقول: «وإني تارك»، ولا يخفى أن أعلى الأشياء عند النبي صلى الله عليه وآله وأثمنها في حياته:

القرآن والعترة، فكان ينبغي أن يأخذ القرآن والعترة معه، لكن مقتضى رأفته بهذه الأمة وحرصه على بقاء هذا الدين هو أن يبقى أعلى الأشياء عنده في هذا العالم، ويترك الثقلين الأمرين اللذين كان مقتضى الحال أن يأخذهما معه، فيقول: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، ثم يوصيهم بقوله: «ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا»، فالغرض من إبقاء هذين الأمرين بين الأمة، والهدف من تركهما فيهم، هو أن لا يضلوا من بعده.

فهذه القرائن الموجودة في داخل الحديث، والظروف المحيطة بهذا الكلام، نرجح أن تكون الكلمة الثقلين لا الثقلين. وقد لاحظتم في اللفظين المذكورين أنه في اللفظ الأول يقول: «ما إن أخذتم بهما لن تضلوا»، وفي اللفظ الثاني يقول: «ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا»، وهذا اللفظان موجودان عند غير الترمذي أيضاً.

لفظة «ما إن أخذتم» أو لفظة «الأخذ» موجودة في [مسند أحمد] «١»، وفي [مسند ابن راهويه] «٢»، وفي [طبقات ابن سعد] «٣»، وفي [صحيح الترمذي] «٤»،

(١) مسند أحمد ٣/ ٥٩.

(٢) أنظر: المطالب العالیه لابن حجر العسقلانی، رقم ١٨٧٣.

(٣) طبقات ابن سعد ٢/ ١٩٤.

(٤) صحيح الترمذي ٦/ ١٢٤ رقم ٣٧٨٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٧

وفي [مسند أبي يعلى] «١»، وفي [المعجم الكبير] للطبراني «٢»، وفي [مصايح السنّة] للبغوي «٣»، وفي [جامع الأصول] لابن الأثير «٤»، وفي غيرها من المصادر.

ولفظ «التمسك» تجدونه في [مسند عبد بن حميد] «٥»، وفي [الدر المنثور] «٦»، وغيرهما من المصادر «٧».

وأنتم لو راجعتم اللغة، لوجدتم معنى «الأخذ» في مثل هذا المقام، وكذا معنى «التمسك» فيه «الإتباع».

لكن كلمة «الإتباع» أيضاً من ألفاظ حديث الثقلين، وهذا ما تجدونه في رواية ابن أبي شيبه «٨».

وفي رواية الخطيب البغدادي «٩» لفظ «الاعتصام» بدل لفظ «التمسك» و «الأخذ»، يقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني تركت فيكم ما لن تضلوا بعدى إن اعتصمتم به: كتاب الله وعترتي»، و «الإعتصام» في اللغة العربية، في الكتاب والسنة وفي الإستعمالات الفصيحة هو «التمسك» «١٠».

ولذا نرى في الحديث المتفق عليه - أي الموجود في كتب أصحابنا وفي

(١) مسند أبي يعلى ٢/ ٣٧٦ رقم ١١٤٠.

(٢) المعجم الكبير ٣/ ٦٢-٦٣ رقم ٢٦٧٨ ورقم ٢٦٨٠.

(٣) مصايح السنّة ٤/ ١٨٩ رقم ٤٨١.

(٤) جامع الأصول ١/ ٢٧٧ رقم ٦٥.

(٥) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١١٤ رقم ٢٦٥.

(٦) الدر المنثور ٢/ ٢٨٥.

(٧) احياء الميت بفضائل أهل البيت للسيوطى: ٣٦ رقم ٧.

(٨) مصنف ابن أبى شيبة ١٠/ ٥٠٥ رقم ١٠١٢٧.

(٩) أنظر: كنز العمال ١/ ١٨٧ رقم ٩٥١.

(١٠) الصحاح ٤/ ١٦٠٨، لسان العرب ١٠/ ٤٨٨، مادة «مسك».

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٨

كتب القوم- عن الإمام الصادق عليه السلام بتفسير قوله تعالى: «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا» (١)

يقول الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «نحن حبل الله». وحديث الصادق عليه السلام هذا بتفسير الآية المباركة موجود فى [تفسير الثعلبى]، وفى [الصواعق المحرقة] [٢]، وبعض المصادر الأخرى [٣].

وإذا راجعتم تفسير الفخر الرازى (٤) فى تفسير هذه الآية المباركة، وأيضاً تفسير الخازن (٥) وبعض التفاسير الأخرى، لرأيتم أنهم يذكرون حديث الثقلين فى تفسير الآية المباركة، وقد عرفنا أن الإعتصام هو «التمسك»، و «التمسك» يرجع إلى «الإتباع» أيضاً، وذلك موجود أيضاً بسند صحيح فى [مستدرک] الحاكم (٦).

وإذا وجب «الإتباع» ثبتت الإمامة بلا نزاع، فىكون على وأهل البيت عليهم السلام خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله من بعده. لكن حديث الثقلين ورد بلفظ «الخليفين» أيضاً، كما تجدونه عند أحمد فى [المسند] (٧)، وابن أبى عاصم فى [كتاب السنّة] (٨)، وفى [المعجم الكبير] للطبرانى، يقول الحافظ الهيثمى بعد أن يرويه عن المعجم الكبير للطبرانى (٩): «ورجاله

(١) سورة آل عمران (٣): ١٠٣.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٣٣.

(٣) شواهد التنزيل ١/ ١٦٩ و ١٧٠.

(٤) تفسير الرازى ٨/ ١٧٣.

(٥) تفسير الخازن ١/ ٢٧٧.

(٦) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١١٠.

(٧) مسند أحمد ٥/ ١٨١ رقم ٢١٠٦٨ و ١٨٩ رقم ٢١١٤٥.

(٨) كتاب السنّة: ٣٣٦ رقم ٧٥٤.

(٩) المعجم الكبير ٥/ ٥٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٨٩

ثقات» (١)، وكذا صحح الحديث جلال الدين السيوطى (٢).

والألف من هذا، عندما نراجع [فيض القدير فى شرح الجامع الصغير] (٣) يقول المناوى بشرح كلمة «عترتى» يقول: «وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً».

فلاحظوا، ألفاظ هذا الحديث كيف تنتهى إلى الإمامة والخلافة، وإلى تعيين الإمام والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فظهر: أن هذا الحديث بجميع ألفاظه يؤدى معنى واحداً، وهو معنى الإمامة، أما بلفظ «الخليفين» فهو نص، ولا خلاف فى هذا، وأى لفظ يكون أصرح فى الدلالة على الإمامة والخلافة من هذا اللفظ؟! «إنى تارك فيكم خليفين - أو الخليفين -: كتاب الله وعترتى، ما

إن تمسكتكم بهما لن تضلوا بعدى». إذن، رأينا كيف يصدق الحديث القرآن الكريم، وكيف يصدق القرآن الكريم الحديث النبوى الشريف. «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا». فهذه هى الجهة الأولى فيما يرتبط بألفاظ حديث الثقلين، وأنه كيف نستكشف الإمامة والخلافة من نفس الألفاظ، بغض النظر عن ذلك اللفظ الذى هو نص صريح بالخلافة بعد رسول الله.

(١) مجمع الزوائد ١٦٥ / ٩.

(٢) الجامع الصغير ١ / ٤٠٢ رقم ٢٦٣.

(٣) فيض القدير فى شرح الجامع الصغير ٣ / ١٤ شرح حديث ٢٦٣١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩١

الجهة الثانية ... ص: ١٩١

رواه حديث الثقلين ... ص: ١٩١

إن رواه حديث الثقلين من الصحابة هم أكثر من ثلاثين شخصاً:

- ١- أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٢- الإمام الحسن السبط عليه السلام.
- ٣- أبو ذر الغفارى.
- ٤- سلمان الفارسى.
- ٥- جابر بن عبد الله الأنصارى.
- ٦- أبو الهيثم ابن التيهان.
- ٧- حذيفة بن اليمان.
- ٨- حذيفة بن أسيد أبو شريحه أو سريحه.
- ٩- أبو سعيد الخدرى.
- ١٠- خزيمه بن ثابت.
- ١١- زيد بن ثابت.
- ١٢- عبدالرحمن بن عوف.
- ١٣- طلحه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٢

- ١٤- أبو هريره.
- ١٥- سعد بن أبى وقاص.
- ١٦- أبو أيوب الأنصارى.
- ١٧- عمرو بن العاص.

وغير هؤلاء من الصحابة.

١٨- فاطمة الزهراء بضعه الرسول صلوات الله عليها.

١٩- أم سلمة أم المؤمنين.

٢٠- أم هانى أخت الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

ورواة الحديث من مشاهير الأئمة فى مختلف القرون يبلغون المئات، وسأذكر أسامى خمسين رجلاً منهم، وهؤلاء أشهر مشاهيرهم عبر القرون المختلفة:

١- سعيد بن مسروق الثورى.

٢- سليمان بن مهران الأعمش.

٣- محمد بن إسحاق، صاحب السيرة.

٤- محمد بن سعد، صاحب الطبقات.

٥- أبو بكر ابن أبى شيبة، صاحب المصنف.

٦- ابن راهويه، صاحب المسند.

٧- أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

٨- عبد بن حميد، صاحب المسند.

٩- مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح.

١٠- ابن ماجه القزوينى، صاحب السنن الذى هو أحد الصحاح الستة.

١١- أبو داود السجستانى، صاحب السنن وهو أحد الصحاح.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٣

١٢- الترمذى، صاحب الصحيح.

١٣- ابن أبى عاصم، صاحب كتاب السنة.

١٤- أبو بكر البزار، صاحب المسند.

١٥- النسائى، صاحب الصحيح.

١٦- أبو يعلى الموصلى، صاحب المسند.

١٧- محمد بن جرير الطبرى، صاحب التاريخ والتفسير.

١٨- أبو القاسم الطبرانى، صاحب المعاجم.

١٩- أبو الحسن الدارقطنى البغدادى، الإمام المعروف.

٢٠- الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک.

٢١- أبو نعيم الإصفهانى، صاحب المؤلفات المعروفة.

٢٢- أبو بكر البيهقى، صاحب السنن الكبرى.

٢٣- ابن عبد البر، صاحب الاستيعاب.

٢٤- الخطيب البغدادى، صاحب تاريخ بغداد.

٢٥- محى السنة البغوى، صاحب مصابيح السنة.

٢٦- رزين العبدرى، صاحب الجمع بين الصحاح الستة.

- ٢٧- القاصى عياض، صاحب كتاب الشفاء.
- ٢٨- ابن عساكر الدمشقى، صاحب تاريخ دمشق.
- ٢٩- ابن الأثير الجزرى، صاحب أسد الغابة.
- ٣٠- الفخر الرازى، صاحب التفسير الكبير.
- ٣١- الضياء المقدسى، صاحب كتاب المختارة.
- ٣٢- أبو زكريا النووى، صاحب شرح مسلم.
- ٣٣- أبو الحجاج المزى، صاحب تهذيب الكمال.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٤
- ٣٤- شمس الدين الذهبى، صاحب الكتب المشهورة.
- ٣٥- ابن كثير الدمشقى، صاحب التاريخ والتفسير.
- ٣٦- نور الدين الهيثمى، صاحب مجمع الزوائد.
- ٣٧- جلال الدين السيوطى، صاحب المؤلفات المعروفة.
- ٣٨- شهاب الدين القسطلانى، شارح البخارى.
- ٣٩- شمس الدين الصالحى الدمشقى، تلميذ الحافظ السيوطى.
- ٤٠- شهاب الدين ابن حجر العسقلانى، شيخ الإسلام، وصاحب المؤلفات.
- ٤١- شمس الدين ابن طولون الدمشقى.
- ٤٢- شهاب الدين ابن حجر المكي، صاحب الصواعق.
- ٤٣- المتقى الهندى، صاحب كنز العمال.
- ٤٤- على القارى الهروى، صاحب المرقاة فى شرح المشكاة.
- ٤٥- المناوى، شارح الجامع الصغير.
- ٤٦- نور الدين الحلبي، صاحب السيرة.
- ٤٧- زينى دحلان، صاحب السيرة.
- ٤٨- منصور على ناصف، صاحب التاج الجامع للأصول.
- ٤٩- النبهانى، صاحب المؤلفات.
- ٥٠- المبارك پورى، شارح صحيح الترمذى.
- هؤلاء خمسون نفرًا، وهذا العدد عشر رواة حديث الثقلين من أعلام أهل السنة فى القرون المختلفة.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٥

الجهة الثالثة ... ص: ١٩٥

دلالات حديث الثقلين ... ص: ١٩٥

قد عرفتم بنحو الإجمال دلالة حديث الثقلين على الإمامة فى أثناء البحث عن ألفاظه فقط، فكان الحديث فى بعض ألفاظه نصاً على إمامة وخلافة على أمير المؤمنين عليه السلام، وهو فى ألفاظه الأخرى - كلفظ «التمسك» ولفظ «الأخذ» ولفظ «الإتباع» و «الاعتصام»

ونحو ذلك- يدل على الإمامة والخلافة بالدلالة الإلزامية، من حيث أن هذه الألفاظ تدل على وجوب «الإتباع» و «الإنقياد» و «الإطاعة المطلقة»، وهناك ملازمة ثابتة عند الكل بين «الإطاعة المطلقة» وبين «الإمامة» و «الخلافة».

وإن كنتم فى شك، فارجعوا إلى شرح الحديث، بإمكانكم أن ترجعوا إلى فيض القدير فى شرح جامع الصغير، وإلى المرقاة فى شرح المشكاة، وإلى نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض، وإلى شرح المواهب اللدنية، والسراج المنير فى شرح الجامع الصغير، وحتى إذا ترجعون إلى الصواعق المحرقة، إلى كتاب جواهر العقدين، وإلى أمثال هذه الكتب، لكى تروا كيف يشرحون حديث الثقلين وينصون على أنه حثٌّ وأمرٌ من رسول الله صلى الله عليه وآله بالإهداء بهدى أهل البيت، والتعلم منهم والإقتداء بهم:

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٦

يقول المناوى: «فى هذا الحديث تصريح بأنهما- أى القرآن والعترة- كئو أمين خلفهما وأوصى أمته بحسن معاملتهما، وإيثار حقهما على أنفسهم، والإستمساك بهما فى الدين» (١).

ويقول القارى فى شرح الحديث: «معنى التمسك بالعترة محبتهم والإهداء بهداهم وسيرتهم» (٢).

ويقول الزرقانى المالكى- وهو أيضاً محقق فى الحديث- يقول: «وأكد تلك الوصية وقواها بقوله: فانظروا بـم تخلفونى فىهما بعد وفاتى، هل تتبعونهما فتسرونى أو لا، فتسيئونى» (٣).

ويقول ابن حجر المكى: «حثّ صلى الله عليه وآله على الإقتداء والتمسك بهم والتعلم منهم» (٤).

وحيث، يكون من دلالات حديث الثقلين: أعلمية أهل البيت من غيرهم، بالأعلمية المطلقة، وهى تستلزم أفضليتهم، والأفضلية مستلزمة للإمامة، كما سنقرأ إن شاء الله تعالى ونحقق هذا الموضوع.

إذن، كل الصحابة كانوا مأمورين بالرجوع إلى أهل البيت، والإقتداء بهم، والتعلم منهم، وإطاعتهم والإنقياد لهم.

ومن هنا، فقد جاء فى بعض ألفاظ حديث الثقلين- كما هو عند الطبرانى (٥)،

(١) فيض القدير ٣/ ١٥.

(٢) المرقاة فى شرح المشكاة ١٠/ ٥٣١.

(٣) شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٧/ ٧.

(٤) الصواعق المحرقة: ٢٣١.

(٥) المعجم الكبير ١٥/ ١٦٦-١٦٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٧

وفى [مجمع الزوائد] (١)، وعند ابن الأثير فى [أسد الغابة] (٢)، وأيضاً فى [الصواعق المحرقة] (٣) - قال رسول الله بعد: «إنى تارك فىكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى ما إن تمسكتم بهما» ... قال: «فلا- تقدّموا فتهلكوا، ولا- تقصّروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم»، وفى نفس حديث الثقلين توجد هذه الفقرة فى رواية القوم.

أما الشرح فيوضحون هذه الناحية أيضاً، مثلاً يقول القارى فى [المرقاة] (٤):

«الأظهر هو أن أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم، المطلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا عدلاً لكتاب الله سبحانه، كما قال تعالى:

«يَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» (٥).

وإذا راجعتم [الصواعق] (٦) لوجدتم هذه العبارة بالنص يقول: «وفى قوله صلى الله عليه وآله: «فلا تقدّموا فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم» فى قوله هذا دليل على أن من تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدماً على

غيره».

فتكون هذه الفقرة الدالة على وجوب التعلّم منهم دالة على إمامتهم وتقدّمهم

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٦٤.

(٢) أسد الغابة ٢/ ١٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

(٤) المرقاة فى شرح المشكاة ١٠/ ٥٣١.

(٥) سورة البقرة (٢): ١٢٩، سورة آل عمران (٣): ١٦٤، سورة الجمعة (٦٢): ٢.

(٦) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٨

على غيرهم.

وهذه أيضاً من دلالات حديث الثقلين.

وفى قرآن أهل البيت بالقرآن دلالة على عصمة أهل البيت، وعلى وجود شخص من أهل البيت فى كل زمان، يصلح للإمامة، ولأن يكون قدوة للناس، ولأن يتعلّم منه الناس جميع العلوم الإسلامية وجميع الأمور المحتاج إليها، لابد وأن يكون موجوداً فى كل زمان مادام القرآن موجوداً، وسنبحت عن هاتين الدالتين فى المباحث الآتية، لأن مسألة العصمة سنخصّص لها ليلةً، ومسألة إمامة بقيّة الأئمة أيضاً سنخصّص لها ليلة كذلك.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ١٩٩

تتمّة ... ص: ١٩٩**تشتمل على مطالب ... ص: ١٩٩****المطلب الأول: اقتران حديث الثقلين بأحاديث أخرى ... ص: ١٩٩**

لقد اقترن حديث الثقلين فى كثير من ألفاظه وموارده بأحاديث أخرى، تلك الأحاديث هى بدورها من الأدلّة المعتمدة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

ففى بعض الألفاظ عن ابن جرير الطبرى، وابن أبى عاصم، وأمالى المحاملى الذى هو محدّث كبير من المحدّثين عند القوم، وقد صحّح المحاملى هذا الحديث، ويرويه عنهم صاحب [كنز العمال]: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهو آخذ بيد على عليه السلام فى يوم الغدير: «أيها الناس أستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأنّ الله ورسوله مولاكم؟» قالوا: بلى، قال: «فمن كان الله ورسوله مولاة فإنّ هذا مولاة، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدى كتاب الله وأهل بيتى» (١).

واقتران حديث الثقلين بحديث الغدير المتواتر الدالّ على إمامة أمير المؤمنين، ومجيئهما فى سياق واحد، يدلّ على دلالة حديث الثقلين أيضاً على نفس مدلول حديث الغدير، والسياق - كما قلنا - قرينة يؤخذ بها مالم يكن

(١) كنز العمال ١٣/ ١٤٠ رقم ٣٦٤٤١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٠

فى مقابلها نصّ قاطع، وليس هنا فى المقابل نصّ قاطع يمنعنا من الأخذ بهذا السياق.

ومن مصادر اقتران الحديثين: [المعجم الكبير] «١» للطبرانى، و [مسند ابن راهويه] «٢»، و [المستدرک] «٣»، و [نوادير الأصول] للحكيم الترمذى «٤»، و [الإصابة] «٥»، و [أسد الغابة] «٦»، و [السيرة الحلبية] «٧».

ولقد اقترن حديث الثقلين بحديث الغدير وحديث المنزلة أيضاً، فأصبح ثلاثة أحاديث فى سياق واحد، فى رواية ابن حجر فى كتاب [الفتاوى الفقهية] «٨» وكلّ منها يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالإستقلال.

المطلب الثانى: تكرار الوصية بالكتاب والعترة فى عدة مواطن ... ص: ٢٠٠

قد ثبت أنّ النبى صلّى الله عليه وآله، كزر هذه الوصية، أى الوصية بالكتاب والعترة، فى موارد عديدة:

المورد الأول: عند انصرافه صلّى الله عليه وآله من الطائف، وهذا الحديث أخرجه ابن أبى شيبه، وعنه ابن حجر المكي فى [الصواعق المحرقة] «٩».

(١) المعجم الكبير ١٦٦ / ٥ - ١٦٧، رقم ٥٠٧٠.

(٢) أنظر: كنز العمال ١٣ / ١٤٠.

(٣) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٠٩.

(٤) نوادر الأصول فى معرفة أحاديث الرسول ١ / ٢٥٨.

(٥) الإصابة فى معرفة الصحابة لابن حجر ٤ / ٨٠.

(٦) أسد الغابة ٣ / ٢٨.

(٧) السيرة الحلبية ٣ / ٢٧٤.

(٨) الفتاوى الفقهية ٢ / ٩٥.

(٩) الصواعق المحرقة: ٢٣١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠١

المورد الثانى: فى حجة الوداع، وفى عرفه بالذات، وقد أخرج هذا الحديث ابن أبى شيبه كما فى [كنز العمال] «١»، والترمذى فى [صحيحه] «٢»، والطبرانى فى [المعجم الكبير] «٣»، وابن الأثير فى [جامع الأصول] «٤»، وغير هؤلاء.

المورد الثالث: فى يوم غدیر خم، وفى الخطبة، وقد أخرج هذا الحديث أحمد فى [المسند] «٥»، الدارمى فى [السنن] «٦»، البيهقى فى [السنن الكبرى] «٧»، وابن كثير فى [تاريخه] «٨»، وغيرهم.

المورد الرابع: فى مرضه صلّى الله عليه وآله الذى توفى فيه، قاله وقد امتلأت الغرفة أو الحجر بالناس، أخرجه ابن أبى شيبه «٩»، والبزار «١٠»، وابن حجر المكي «١١»، وغيرهم.

وربما يكون هناك موارد أخرى لقول رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم الثقلين»...

(١)

كنز العمال ١ / ١٨٥ رقم ٩٤٤.

(٢) صحيح الترمذى ١٢٤ / ٦ رقم ٣٧٨٦.

(٣) المعجم الكبير ٦٣ / ٣ رقم ٢٦٧٩.

(٤) جامع الأصول ١ / ١١٧٧.

(٥) مسند أحمد ٣ / ١٧.

(٦) سنن الدارمى ٢ / ٤٣٢.

(٧) سنن البيهقى ٢ / ١٤٨.

(٨) البداية والنهاية ٥ / ٢٠٩.

(٩) رواه عنه العصامى فى سمط النجوم العوالى ٣ / ٦٣ رقم ١٣٦.

(١٠) كشف الأستار عن زوائد البزار ٣ / ٢٢١ رقم ٢٦١٢.

(١١) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٢

المطلب الثالث: مسألة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على ضوء حديث الثقلين ... ص: ٢٠٢

كان جدنا السيد الميلانى رحمه الله عليه يحدثنا عن مبادرة بعض أعلام النجف الأشرف «١» إلى التفاهم والتقارب مع بعض علماء السنة فى ذلك الزمان، كان يقول رحمه الله عليه: كُنَّا نقترح عليه وعلى غيره: أن السبيل الصحيح السليم للتقارب بين المذاهب الإسلامية، هو الأخذ بحديث الثقلين، لأن المفروض أنه حديث صحيح عند الطرفين - إن لم يكن متواتراً وهو متواتر قطعاً - حديث مقبول عند الطرفين، ودلالته واضحة.

فحينئذ، إذا كان هناك شىء عن رسول الله نفسه وهو صحيح سنداً ودلالته تامة، ويصلح لأن يكون جامعاً بيننا، لماذا نتركه ونتوجه إلى نظريات واقتراحات ومشاريع أخرى، قد لا تفيدنا ولا نصل عن طريقها إلى الهدف.

كان رحمه الله عليه يقول: كُنَّا نصر على هذا المعنى، وكان بعض أعلام النجف الأشرف الذى كان يقود فكرة التقريب له اقتراح آخر. حتى أنه عاد واعترف بأن الطريقة الصحيحة ليست إلهذه الطريقة، ولا علاج لهذه المشكلة إلا الرجوع إلى هذا الحديث وأمثاله.

وتلخص: إن النبى صلى الله عليه وآله قد أخبر عن دنو وفاته وقرب رحيله، وأخبر الأمة بأنه تارك بينهم أعز الأشياء وأثمن الأشياء وأغلاها عنده، إنه تارك بين الأمة القرآن والعترة، حتى لا يضلوا من بعده، وكلمة «لن» تدل على التأييد، وهذه موجودة فى ألفاظ الحديث: «ما إن تمسكتم بهما»، أو «ما إن أخذتم بهما لن تضلوا».

ثم إنه صلى الله عليه وآله أكد عليهم أنه سيسألهم عند الحوض عن معاملتهم

(١) هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٣

مع الثقلين، وأنهم كيف خلفوه فيهما.

ولعله أراد أن يشير بهذا الموعد والملتقى إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الساقى على هذا الحوض، وهو الذى يزود المنافقين عنه.

وأيضاً: لعله كان يريد الإشارة إلى حديث الحوض الشهير الذى قال صلى الله عليه وآله كما فى الصحاح: «سرد على أصحابى وأنهم

يُذادون عن الحوض وأقول: يارب هؤلاء أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا من بعدك» (١).
وسنذكر هذه الأحاديث في موضعها إن شاء الله تعالى.

(١) صحيح البخاري ٩٦/٦، ١٣٦/٨ و ١٤٨/٩، ٥٨/٩، صحيح مسلم ١٧٩٣/٤، مسند أحمد ١/٤٥٣، ٣/٢٨، ٥/٥٠.
محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٥

الجهة الرابعة ... ص: ٢٠٥

المناقشات والمعارضات في حديث الثقلين ... ص: ٢٠٥

إشارة

وإذا راجعنا كتب القوم، رأينا أن محاولات القوم في ردّ حديث الثقلين وإبطاله تتلخّص بالطرق التالية:

الطريق الأول ... ص: ٢٠٥

ما مشى عليه أبو الفرج ابن الجوزي، حيث أدرج حديث الثقلين في كتاب [العلل المتناهية] (١)، وهو كتاب خاص بالأحاديث الضعيفة بنظره - فقد ذكر فيه هذا الحديث بسند واحد، وجعل يناقش في سنده ويضعفه، ونحن إلى الآن لم نجد أحداً ضعف هذا الحديث قبل أبي الفرج ابن الجوزي.
وتضعيفه مردود حتى من قبل علمائهم، وسنقرأ بعض الأسماء من كبار العلماء المحققين المتأخرين الذين خطّأوه في عمله هذا.
مضافاً إلى أن هذا الحديث موجود في [صحيح مسلم] وإن كان مبتوراً، وفي [صحيح الترمذي]، وفي [صحيح ابن خزيمة] (٢) الملقب عندهم بإمام الأئمة، وفي

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١/ ٢٦٨ رقم ٤٣٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤/ ٦٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٦

[صحيح أبي عوانة]، وفي [الجمع بين الصحيحين] (١)، وفي [تجريد الصحاح]، وقد صحّح الحاكم هذا الحديث، وكذا محمد بن إسحاق، والضياء المقدسي، والبعثي، والمحاملي، وابن النجار، والمزي، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والهيثمي، والسيوطي، والقسطلاني، وابن حجر المكي، والمناوي، والزرقاني، وولي الله الدهلوي، وغيرهم.
مضافاً إلى أن أبا الفرج ابن الجوزي معروف عندهم بالتسرّع في الحكم بالوضع أو الضعف، ومعروف عندهم بالتعصب، وفي خصوص هذا الحديث خطّأه غير واحد من المحققين كما أشرنا، منهم:

١- سبطه، في كتاب تذكرة الخواص.

٢- الحافظ السخاوي، في كتاب إرتقاء الغرف (٢).

٣- الحافظ السمهودي، في كتاب جواهر العقدين (٣).

٤- ابن حجر المكي، في الصواعق (٤).

٥- المناوى، فى فيض القدير «٥».

وكّلهم قالوا: قد أخطأ ابن الجوزى، وحدّروا من الإغترار بفعله، حتّى أنّ بعضهم يقول: وإياك أن تغترّ بما صنع. فالطريق الأوّل تضعيف الحديث، وهذا جوابه باختصار.

(١)

الجمع بين الصحيحين للاشبيلى ٣/ ٥٥٠، الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين للموصلى ٢/ ٢٠٧.

(٢) استجلاب ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوى الشرف: ٨٣.

(٣) جواهر العقدين ق ٢، ١/ ٧٣.

(٤) الصواعق المحرقة: ٢٣١.

(٥) فيض القدير ٢/ ١٧٤-١٧٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٧

الطريق الثانى ... : ص: ٢٠٧

الحكم بنكارة المتن، نسبة البخارى إلى أحمد بن حنبل، فى [التاريخ الصغير] للبخارى «١» يقول: «قال أحمد فى حديث عبد الملك عن عطية عن أبى سعيد قال النبى صلّى الله عليه وآله: «تركت فيكم الثقلين» قال: «أحاديث الكوفيين هذه مناكير». ونحن نقول: أتمنا نسبة هذا الكلام إلى أحمد، فنسبة كاذبه، لأنّ أحمد يروى هذا الحديث فى [مسنده] «٢»، وفى كتاب [فضائل الصحابة]، بأسانيد كثيرة عن عدّة من الصحابة، وأين قال أحمد هذا؟ ومتى قال؟ وأما دعوى: أنّ هذا الحديث منكر، فنقول: صحيح، إنّه منكر عند البخارى، لأنّه يدلّ على إمامة أمير المؤمنين وأهل البيت، عن طريق الأفضليّة، عن طريق الأعلميّة، بالقران مع القرآن، بدلالته على العصمة، وغير ذلك من جهات الدلالة الموجودة فى هذا الحديث. هذا، على أنّ كثيراً من رواه ليسوا كوفيين، وحديث الكوفيين ليس منحصرّاً بالطريق الذى ذكره.

الطريق الثالث ... : ص: ٢٠٧

تحريف الحديث، وهذا ما صنعه مسلم فى [صحيحه] «٣»، وفى [تاريخ بغداد] للخطيب البغدادي «٤» يقول: «أخبرنا المطين، حدّثنا نصر بن عبد الرحمن،

(١) التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢.

(٢) مسند أحمد ٣/ ١٧ و ٥٩، ٥/ ١٨١.

(٣) صحيح مسلم ٧/ ١٢٢.

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ٤٤٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٨

حدّثنا زيد بن الحسن، عن معروف، عن أبى الطفيل، عن حذيفة بن أسيد: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «يا أيّها الناس إنّى فرط لكم وأنتم واردون علىّ الحوض، وإنّى سائلكم حين تردون علىّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفونى فيهما: الثقل الأكبر كتاب

سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تزلوا ولا تبدلوا» انتهى الحديث.

وهذا الحديث بنفس السند، أى عن طريق نصر بن عبدالرحمن عن زيد بن الحسن عن معروف عن أبى الطفيل عن حذيفة، فبنفس السند وبنفس اللفظ موجود فى المصادر، أقرأكم نصّ الحديث عن واحد منها، عن [نوادر الأصول] للحكيم الترمذى «١» فيه: «إنى فرطكم على الحوض وإنى سائلكم حين تردون علىّ عن الثقلين فانظروا كيف تخلفونى فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به ولا تزلوا ولا تبدلوا، وعترتى أهل بيتى، فإنى قد تبأنى اللطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتى يردا علىّ الحوض».

فهذا كتاب نوادر الأصول، وهذا كتاب تاريخ بغداد، وكلاهما موجودان بين أيدي الناس، وهل المتصرف بالحديث هو الخطيب نفسه أو النساخ أو الناشر؟
الله أعلم.

وأكتفى من التحريفات بهذا المقدار إذ طال بنا المقام.

الطريق الرابع ...: ص: ٢٠٨

المعارضة بأحاديث يروونها فى كتبهم، يعارضون بها حديث الثقلين، والمعارضة كما تعلمون بحث على القاعدة وأسلوب مقبول، المعارضة معناها أن هناك حديثاً صحيحاً فى سنده وتماماً فى دلالتة، يعارض هذا الحديث الصحيح

(١) نوادر الأصول ١/ ٢٥٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٠٩

التام دلالة، ولذا، فنحن الطلبة نقول: المعارضة فرع الحجية، فلا بد وأن يكون الخبران كلاهما حجة، فإذا كانا تأمين سنداً ودلالةً فيتعارضان، فيكون أحدهما صدقاً والآخر كذباً، فإن تمكنا من ترجيح أحدهما على الآخر فهو، وإلا فهما يتعارضان ويتساقتان، فالبحث عن طريق المعارضة بحث على القاعدة.

لكن بأى شىء يعارض حديث الثقلين وهو حديث الوصية بالقرآن وأهل البيت؟ إنهم يزعمون معارضة حديث الثقلين بأشياء، أهمها: حديث الإقتداء بالشيخين وهو حديث يروونه عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «إقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر» (١) هذا الحديث موجود فى بعض كتبهم، فإذا كان حديث الثقلين أى الوصية بالكتاب والعترة، دالاً على وجوب الإقتداء بالقرآن والعترة، فهذا الحديث يدل على وجوب الإقتداء بالشيخين، إذن، يقع التعارض بين الحديثين.

الحديث الآخر المهم الذى يحاول بعض كتاب عصرنا أن يعارض به حديث الثقلين، أى الوصية بالكتاب والعترة، هو حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنة، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتى» (٢)، فحديث الوصية بالكتاب والعترة يدل على وجوب الإقتداء بالكتاب والعترة، الأخذ والتمسك بهما، وهذا الحديث يقول بوجوب الأخذ والتمسك بالكتاب والسنة، إذن، يقع التعارض بين الحديثين.

وهذا هو الطريق الرابع لردّ حديث الوصية بالقرآن والعترة.

أما الحديث الأول، فسنبحث عنه إن شاء الله فى إحدى الليالى الآتية،

(١) مسند أحمد ٥/ ٣٨٢ و ٣٨٠ و ٣٩٩ و ٤٠٢.

(٢) كنز العمال ١/ ١٧٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٠

حيث ستعرض لأدلة القوم على إمامة الشيخين، وقد خصصنا ليلة للبحث عن تلك الأدلة.

وأما حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنة، فقد كتبت فيه رسالة مستقلة مفردة، وهى مطبوعة، فمن شاء فليرجع إليها. فهذا هو الطريق الرابع.

وقد كان الطريق الأول: التضعيف، والطريق الثانى: دعوى نكارة المتن، والطريق الثالث: تحريف الحديث، والطريق الرابع: المعارضة. وهل من فائدة فى هذه الطرق؟ وأى فائدة؟ بل المتعين هو:

الطريق الخامس ... ص: ٢١٠

وهو طريق شيخ الإسلام!! ابن تيمية، إنه يقول: هذا الحديث كذب «١».

وما أسهل هذا الطريق وأيسره؟ ولماذا يتعبون أنفسهم فيحرفون الحديث، أو يجيؤون بأحاديث فيعارضون بها حديث الثقلين، وما الفائدة من تضعيف الحديث من ابن الجوزى فينبى للرد عليه أعلام طائفته ويخطئونه فى هذا التضعيف؟ فأحسن طريق أن لا يصدق بحديث الثقلين، ويدعى أن ليس هناك سند معتبر لقوله صلى الله عليه وآله: «وعترتى أهل بيتى ما إن تمسكتكم بهما لن تضلوا»، ولماذا يصّر الشيعة على هذا الحديث وبينون عليه إمامة أمير المؤمنين؟

وهذا هو دأب شيخ إسلامهم فى قبال أحاديث إمامة أمير المؤمنين، ومناقب أهل البيت عليهم السلام.

ونعم الحكم الله بين ابن تيمية وأمثاله وبين أهل البيت، نعم الحكم الله وهو خير الحاكمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) منهاج السنة ٣١٩ / ٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا حديث الطير.

وهو أيضاً من الأحاديث التى نستدل بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، إنه حديث سعى المخالفون لإخفائه ومنع نقله وانتشاره بين المسلمين، حتى أدى ذلك إلى جهل كثير من الناس - وربما من أبناء الحق - بهذا الحديث الذى رواه أكثر من عشرة من الصحابة. ولا بد من البحث حول هذا الحديث فى جهات عديدة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٤

حديث الطير ... ص: ٢١٤

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٥

الجهة الاولى ... ص: ٢١٥

رواة حديث الطير وأسائده ... ص: ٢١٥

نبدأ بأسماء الصحابة الذين وصلتنا رواياتهم لهذا الحديث الشريف، وهم:
 أولاً: على أمير المؤمنين عليه السلام، ويوجد حديثه عند ابن عساكر «١»، وغيره من كبار المحققين، وأشار إليه الحاكم النيسابورى فى المستدرک «٢».
 ثانياً: سعد بن أبى وقاص، وحديثه يوجد فى حلية الأولياء «٣» لأبى نعيم الحافظ الإصفهاني.
 ثالثاً: أبو سعيد الخدرى، وحديثه يوجد فى تاريخ ابن كثير «٤»، وغيره، وأشار إليه الحاكم فى المستدرک «٥».
 رابعاً: أبو رافع، وحديثه يوجد عند ابن كثير «٦».
 خامساً: أبو الطفيل المكي، وأخرج حديثه الحافظ ابن عقدة، والحاكم

(١) تاريخ مدينة دمشق ٢٤٥/٤٢ و ٤٣٢.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٠ - ١٣١.

(٣) حلية الأولياء ٤/ ٣٥٦.

(٤) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٣.

(٥) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣١.

(٦) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٦

النيسابورى «١»، وغيرهما.

سادساً: جابر بن عبدالله الأنصارى، ويوجد حديثه عند ابن عساكر، وابن كثير «٢».

سابعاً: حبشى بن جنادة، ويوجد حديثه عند ابن كثير «٣».

ثامناً: يعلى بن مرة، ويوجد حديثه عند الخطيب البغدادي، وابن كثير «٤».

تاسعاً: عبدالله بن عباس، وحديثه عند الطبرانى «٥».

عاشراً: سفيته مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، ويوجد حديثه عند ابن عساكر «٦»، وأشار إليه الحاكم النيسابورى «٧».

الحادى عشر: عمرو بن العاص، ويوجد حديثه فى كتاب له إلى معاوية بن أبى سفيان، روى ذلك الكتاب الخطيب الخوارزمى فى كتاب المناقب «٨».

الثانى عشر: أنس بن مالك، وهو المشهور برواية هذا الحديث، لأنه صاحب القصة.

وهذا الحديث الشريف وارد من طرق أصحابنا، عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، وعن بعض الأصحاب، حتى أن أبا الشيخ الحافظ الإصفهاني روى هذا

(١) أنظر: كفاية الطالب: ٣٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٢٤٤/٤٢ - ٢٤٥.

(٣) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٤.

(٤) تاريخ بغداد ١١/ ٣٧٦.

- (٥) المعجم الكبير ١٠ / ٣٤٣ رقم ١٠٦٦٧.
- (٦) ترجمة الإمام على عليه السلام لابن عساكر ٢ / ١٣٣ رقم ٦٤٣.
- (٧) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٣١.
- (٨) المناقب للخوارزمى: ٢٠٠.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٧
- الحديث عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام فى كتابه، وهو من كبار حفّاظ أهل السنّة.
- فهؤلاء رواه هذا الحديث من الصحابة.
- وأما رواه من التابعين، فإنّ التابعين الرواة لهذا الحديث عن أنس بن مالك فقط يبلغون حدود التسعين رجلاً.
- ومن رواه من أئمة المذاهب:
- ١- أبو حنيفة.
 - ٢- أحمد بن حنبل.
 - ٣- مالك بن أنس.
 - ٤- الإمام الأوزاعى، ذلك الفقيه الكبير الذى كان يعدّ مذهبه مذهباً مستقلاً من بين المذاهب، إلى أن حصروا المذاهب فى الأربعة المشهورة.
- ومن رواه جماعة كبيرة من مشايخ البخارى ومسلم.
- وكثير من رواه من رجال الصحاح السنّة عند أهل السنّة.
- ولنذكر أسماء أشهر مشاهير رواة هذا الحديث من أئمة الحديث وكبار الحفّاظ فى القرون المختلفة:
- ١- شعبه بن الحجاج، أمير المؤمنين فى الحديث، كما يلقبونه «١».
 - ٢- الأوزاعى، الإمام المعروف.
 - ٣- مالك بن أنس، إمام المذهب.
 - ٤- أبو حنيفة، صاحب المذهب.
 - ٥- أحمد بن حنبل، صاحب المذهب.

-
- (١) أنظر: الكاشف للذهبي ١ / ٤٨٥ رقم ٢٢٧٨.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٨
- ٦- أبو عاصم النبيل، شيخ البخارى.
 - ٧- أحمد بن حنبل.
 - ٨- عبدالرزاق الصنعانى، شيخ البخارى.
 - ٩- البخارى نفسه، يروى هذا الحديث، لكن لا فى صحيحه، بل فى تاريخه الكبير «١»، وسنذكر نصّ حديثه فيما بعد.
 - ١٠- البلاذرى، صاحب أنساب الأشراف.
 - ١١- أبو حاتم الرازى، الذى هو من أقران البخارى ومسلم.
 - ١٢- الترمذى، صاحب الصحيح.
 - ١٣- أبو بكر البزار، صاحب المسند.

- ١٤- النسائي، صاحب الصحيح.
 ١٥- أبو يعلى الموصلى، صاحب المسند.
 ١٦- محمد بن جرير الطبرى، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.
 ١٧- ابن أبى حاتم، صاحب التفسير، والمحدث الكبير الذى يعدونه من الأبدال «٢».
 ١٨- ابن عبدربه، فى العقد الفريد.
 ١٩- أبو الحسين المحاملى، صاحب الأمالى.
 ٢٠- أبو العباس ابن عُقْدَةَ، له كتاب فى حديث الطير.
 ٢١- المسعودى المؤرخ، صاحب مروج الذهب.
 ٢٢- أبو القاسم الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة.

(١) التاريخ الكبير ١/٣٥٧ رقم ١١٢٢، ٢/٢ رقم ١٤٨٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/٨٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢١٩

- ٢٣- أبو الشيخ الاصفهاني، صاحب كتاب طبقات المحدثين باصفهان.
 ٢٤- ابن السقا الواسطى، هذا الحافظ الكبير من علماء القرن الرابع، وسنذكر قصته فى حديث الطير.
 ٢٥- أبو حفص ابن شاهين، له كتاب فى حديث الطير.
 ٢٦- أبو الحسن الدارقطنى، صاحب كتاب العلل.
 ٢٧- أبو عبدالله الحاكم النيشابورى، صاحب المستدرک، وله كتاب بطرق حديث الطير.
 ٢٨- أبو بكر ابن مردويه، له كتاب فى طرق حديث الطير.
 ٢٩- أبو نعيم الأصفهاني، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب، له كتاب فى طرق حديث الطير.
 ٣٠- أبو طاهر ابن حمدان الخراسانى، المحدث الكبير، له كتاب فى طرق حديث الطير.
 ٣١- أبو بكر البيهقى، صاحب السنن الكبرى.
 ٣٢- ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.
 ٣٣- الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.
 ٣٤- محى السنّة البغوى، صاحب مصابيح السنّة.
 ٣٥- رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصحاح السنّة.
 ٣٦- أبو القاسم ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.
 ٣٧- ابن الأثير الجزرى، صاحب جامع الأصول.
 ٣٨- وأيضاً أخوه ابن الأثير الآخر، صاحب أسد الغابة.
 ٣٩- الخطيب التبريزى، صاحب مشكاة المصابيح.
 ٤٠- أبو الحجاج المزى، صاحب تهذيب الكمال وكتاب تحفة الأشراف.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٠
- ٤١- شمس الدين الذهبى، صاحب المؤلفات المعروفة المشهورة.

- ٤٢- ابن كثير الدمشقى، صاحب التفسير والتاريخ.
- ٤٣- أبو بكر الهيثمى، صاحب مجمع الزوائد.
- ٤٤- شمس الدين ابن الجزرى، صاحب المؤلفات.
- ٤٥- ابن حجر العسقلانى، صاحب المؤلفات، شيخ الإسلام، والفقير المحدث الرجالى المعروف.
- ٤٦- جلال الدين السيوطى، أيضاً صاحب المؤلفات المشهورة.
- ٤٧- ابن حجر المكى، صاحب الصواعق.
- ٤٨- شاه ولى الله الدهلوى، محدث الهند.
- وكما عرفتم فى خلال ذكر أسماء الرواة هؤلاء: إن جماعة من الأعلام ومن كبار المحدثين ألفوا كتباً خاصة تتعلق بطرق حديث الطير، وهؤلاء هم:
- ١- الطبرى، صاحب التفسير والتاريخ.
- ٢- ابن عقده.
- ٣- الحاكم النيسابورى.
- ٤- ابن مردويه.
- ٥- أبو نعيم.
- ٦- أبو طاهر ابن حمدان.
- ٧- الذهبى، فإنه يذكر فى كتابه تذكرو الحفظ بترجمه الحاكم النيسابورى: أن له كتاباً- أى الذهبى- فى طرق حديث الطير «١».
- فهؤلاء رواه هذا الحديث بنحو الإجمال من الصحابة، وأشرنا إلى أن عدد

(١) تذكرو الحفظ ٣/ ١٠٤٢-١٠٤٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢١

التابعين الرواة لهذا الحديث عن أنس بن مالك وحده يبلغون حدود التسعين رجلاً، وذكرنا أشهر مشاهير علماء الحديث فى القرون المختلفة الرواة لحديث الطير، ثم أسماء من أفرد أسانيده بالتأليف.

وحديث الطير موجود فى عدده من الصحاح، كصحيح الترمذى «١»، وصحيح النسائى «٢»، وصحيح ابن حبان، وأيضاً موجود فى المختارة للضياء المقدسى، وفى المستدرک للحاكم «٣»، وفى الجمع بين الصحيحين، وفى الجمع بين الصحاح.

كما أن لهذا الحديث أسانيد صحيحة هى أكثر من عشرين سنداً عدا أسانيده فى الصحاح.

ولا أظن أن من يقف على هذه الأسامى، وهذه الأسانيد، يشك فى صدور هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وحينئذ نتقل إلى الجهة الثانية.

(١)

سنن الترمذى ٥/ ٣٠٠ رقم ٣٨٠٥.

(٢) سنن النسائى ٥/ ١٠٧ رقم ٨٣٩٨.

(٣) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٠-١٣٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٣

الجهة الثانية ... ص: ٢٢٣

دلالة حديث الطير على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٢٣

إشارة

إنّ حديث الطير يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالقطع واليقين، وذلك، لأنّ القضية التي يتعلّق بها حديث الطير أسفرت عن كون علي عليه السّلام أحبّ الناس إلى الله وإلى الرسول، فكأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قد انتهاز فرصة إهداء طير إليه ليأكله، انتهاز تلك الفرصة للإعلان عن مقام أمير المؤمنين وشأنه عند الله والرسول، هذا الشأن الذي سنرى أنّ عائشة تمّنّت أن يكون لأبيها، وحفصه تمّنّت لأن يكون لأبيها، وأنس بن مالك - صاحب القضيّة - حال دون أن تكون هذه المرتبة والخصيصة الفريدة التي لا تقدّر لأمر المؤمنين، زاعماً أنّه أراد أن يكون لواحدٍ من الأنصار، وربّما سعد بن عبادة بالخصوص، بل سنقرأ في بعض ألفاظ هذا الحديث أنّ الشيوخ، وفي سند أنّ عثمان أيضاً، جاؤوا إلى الباب ولم يتشرفوا بالدخول على رسول الله صلّى الله عليه وآله في تلك اللحظة التي كان يدعو الله أن يأتي إليه بأحبّ الخلق إلى الله وإلى الرسول.

فلنذكر - إذن - طائفة من ألفاظ القضيّة، لنقف على واقع الأمر أوّلاً، ولنطلع على تصرّفات القوم في نقل حديث الطير، وكيفية تصرّفهم فيه، إمّا إختصاراً له وإمّا نقلًا له بنحو يقلل من أهميّة القضية فيما يتعلّق بأمر المؤمنين عليه السلام.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٤

يقول الترمذى في [صحيحه] «١» عن أنس بن مالك: كان عند النبي صلّى الله عليه وآله طير فقال: «اللهم ائنتى بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه».

هذا لفظ الحديث بهذا المقدار في صحيح الترمذى، فلا يذكر فيه دور أنس في القضية هذه كما سنقرأ، ولا يذكر مجيء غير علي ورجوعه من باب دار رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وجاء في كتاب [مناقب علي] لأحمد بن حنبل «٢» ما نصّه: عن سفينه خادم رسول الله صلّى الله عليه وآله الذي هو أحد رواة هذا الحديث يقول: «أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول الله طيرين بين رغيفين، فقدّمت إليه الطيرين، فقال صلّى الله عليه وآله: اللهم ائنتى بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك، ورفع صوته، فقال رسول الله: من هذا؟ فقال: علي».

لاحظوا نصّ الحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل، وقارنوا بينه وبين رواية الآخرين.

ولكم أن تقولوا: لعلّ الآخرين هم الذين قد تصرّفوا في لفظ الحديث بإسقاط كلمة «ورفع صوته» بأن يكون اللفظ: فقال صلّى الله عليه وآله: «اللهم ائنتى بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك ورفع صوته»، ويكون معنى «رفع صوته» أنّه كان يدعو بصوت عال، لنفرض أنّ هذا لفظ الحديث وهذا معناه، ولا بأس بذلك.

لكن الحقيقة: إنّ لفظ أحمد محرّف، لأننا سنقرأ في بعض الألفاظ: إنّ عليّاً عندما جاء في المرّة الأولى فأرجعه أنس ولم يأذن له بالدخول، وفي المرّة الثانية

(١) صحيح الترمذى ٨٤/٦ رقم ٣٧٣١.

(٢) فضائل الإمام علي عليه السلام لأحمد بن حنبل: ٤٢ رقم ٦٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٥

كذلك، ففي المرة الثالثة لما جاء على رفع صوته، فقال رسول الله: من هذا؟

فمن هنا يظهر معنى «ورفع صوته» ويتبين التحريف، وإلما فأى علاقة بين قوله: «اللهم ائتنى بأحب الخلق إليك وإلى رسولك ورفع صوته»، وقوله: «فقال رسول الله من هذا؟ فقال: علي» أي: قال سفينه: الذي خلف الباب هو علي، قال افتح له، ففتحت، فأكل مع رسول الله من الطيرين حتى فينا.

فالتصرف في لفظ الحديث عند أحمد أيضاً واضح تماماً، والتلاعب في هذا اللفظ بادٍ بكل وضوح.

أما الهيثمي صاحب [مجمع الزوائد]، فيروى هذا الحديث باللفظ التالي «١»:

«عن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله، فقدم فرخاً مشوياً أو فقدم فرخاً مشوياً [يقتضى أن يكون: فقدم فرخ مشوياً، أو فقدم رسول الله فرخاً مشوياً] فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اللهم ائتنى بأحب الخلق إليك وإلى يأكل معي من هذا الفرخ» فجاء علي ودق الباب، فقال أنس: من هذا؟ قال: علي، فقلت - أي أنس -: النبي على حاجه، وفي بعض الألفاظ: النبي مشغول، أي لا مجال للدخول عليه، والحال أن النبي كان ما زال يدعو: «اللهم ائتنى بأحب الخلق إليك»، قال: النبي على حاجه، فانصرف علي، عاد رسول الله مرة أخرى يقول: «اللهم ائتنى بأحب الخلق إليك وإلى يأكل معي من هذا الفرخ»، فجاء علي فدق الباب دقاً شديداً، فسمع رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: «يا أنس من هذا؟» قال: علي، قال: «أدخله»، فدخل.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لقد سألت الله ثلاثاً أن يأتيني بأحب الخلق إليه وإلى يأكل معي هذا الفرخ».

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٢٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٦

فقال علي: وأنا يا رسول الله، لقد جئت ثلاثاً كل ذلك يردني أنس.

فقال رسول الله: «يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟»

قال: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي.

فقال رسول الله: «لا يلام الرجل على حب قومه».

في هذا الحديث جاء علي مرتين فردّه أنس قائلاً: رسول الله على حاجه، وفي المرة الثالثة دقّ علي الباب دقاً شديداً.

وفي بعض الألفاظ: رفع صوته، فسمع رسول الله صوت علي وقال لأنس:

«إفتح الباب ليدخل علي»، ثم اعترض عليه رسول الله، أي علي أنس، واعتذر أنس كما في الخبر: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي.

لكن الحديث في [مسند أبي يعلى] كما يلي: حدّثنا قطن بن نسير، حدّثنا جعفر بن سليمان الضبعي، حدّثنا عبد الله بن مثنى، حدّثنا عبد الله بن أنس عن أنس قال: أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله حجل مشوياً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «اللهم ائتنى بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام».

فقال عائشة: اللهم اجعله أبي، وقالت حفصة: اللهم اجعله أبي، قال أنس:

فقلت أنا: اللهم اجعله سعد بن عباد.

قال أنس: سمعت حركة الباب، فإذا علي، فسلم، فقلت: إن رسول الله على حاجه، فانصرف، ثم سمعت حركة الباب فسلم علي، فسمع رسول الله صوته، أي رفع علي صوته [أريد أن أوكد أن لفظ أحمد محرّف] فسمع رسول الله صوته فقال: «أنظر من هذا؟» فخرجت، فإذا علي، فجئت إلى رسول الله فأخبرته، فقال:

«أئذن له»، فأذنت له، فدخل، فقال رسول الله: «اللهم وإلى اللهم وإلى».

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٧

هذا لفظ أبى يعلى «١».

ولاحظوا الفوارق بين هذا اللفظ ولفظ الهيئى، ثم لفظ الترمذى، ولفظ أحمد بن حنبل.

أما فى [الخصائص] للنسائى «٢» [الذى نصّ الحافظ الذهبى على أن كتاب الخصائص داخل فى السنن، راجعوا سير أعلام النبلاء «٣» وكذا راجعوا مقدمة تهذيب التهذيب «٤» لابن حجر العسقلانى] فيروى النسائى هذا الحديث بسند صحيح، مضافاً إلى أن كتابه داخل فى السنن الكبرى له الذى يقولون بأنّ له شرطاً فى هذا الكتاب أشدّ من شرط الشيخين «٥»:

عن أنس بن مالك: إنّ النبى صلّى الله عليه وآله كان عنده طائر، فقال: «اللهم ائتنى بأحبّ خلقك إليك يأكل معى من هذا الطائر»، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء على فأذن له.

وفى [مسند أبى يعلى] بنفس السند، ترون مجيء الشيخين ومجىء عثمان أيضاً، قال: «اللهم ائتنى بأحبّ خلقك إليك يأكل معى من هذا الطير»، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء عثمان فردّه، ثم جاء على فأذن له «٦».

لاحظوا الفوارق بين الألفاظ، وقد تعمّدت التدرج فى النقل حتّى تلتفتوا إلى أنّهم إذا أرادوا أن ينقلوا القضية الواحدة وهى ليست فى صالحهم، كيف يتلاعبون

(١) أنظر: تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٢٤٧.

(٢) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٥١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٦.

(٥) أنظر: مقدمة سنن النسائى ١/٣.

(٦) مسند أبى يعلى ٧/١٠٥، رقم ٤٠٥٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٨

باللفظ، وكيف ينقصون من القصّة، وكيف يسقطون تلك النقاط الحساسة التى يحتاج إليها الباحث الحرّ المصنف فى تحقيقه عن سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله، وفى فحصه عن القول الحق من بين الأقوال.

أقول: سند النسائى - كما أكّدت - صحيح، وهو نفس السند فى مسند أبى يعلى، لكنّ بعضهم يحاول أن يناقش فى سند هذا الحديث الأخير الذى نقلته عن النسائى وأبى يعلى، ونحن نرحّب بالمناقشة إذا كانت علميّة، وعلى كلّ منصف أن يسلم لو كانت المناقشة واردة، وحينئذٍ لرفعنا اليد عن هذا الحديث بهذا اللفظ وتمسّكنا بغيره من الألفاظ، أو تمسّكنا بغير هذا الحديث من الأحاديث، لكن كيف لو كانت المناقشة ظاهرة البطلان، واضحة التعصّب!!

يحاول بعضهم أن يناقش فى وثاقه أحد رجال هذا السند، وهو السّيدى إسماعيل بن عبدالرحمن، لكنّه من رجال مسلم والترمذى والنسائى وأبى داود، وابن ماجه.

ويقول أحمد بترجمته: ثقة «١».

ويقول غيره من كبار الرجالين: ثقة «٢».

حتّى أن ابن عدى المتشدّد فى الرجال يقول: هو مستقيم الحديث صدوق.

بل إنّه من مشايخ شعبة بن الحجاج.

وقد ذكرنا أنّ شعبة أمير المؤمنين عندهم فى الحديث، وهو لا يروى إلّا عن ثقة، هكذا يقولون، وممن يعترف بهذا المعنى أو يدعى

هذا المعنى ابن تيمية، وينقل السبكي كلامه في كتابه [شفاء السقام] (٣).

(١) الجرح والتعديل للرازي ١٨٤ / ٢ رقم ٦٢٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١ / ٢٧٨.

(٣) شفاء السقام في زيارة خير الأنام: ٧٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٩

فإذا كان الرجل من رجال خمسة من الصحاح الستة، ويوثقه أحمد، ويوثقه العجلي، ويوثقه ابن عدي، ويوثقه الآخرون من كبار الرجالين (١)، فأى مناقشة تبقى في الميدي ليطعن الطاعن من هذا الطريق في هذا الحديث الذي هو في نفس الوقت يدل على فضيلة لأمر المؤمنين، يدل على ما يقابل الفضيلة لمن يقابل أمير المؤمنين؟

وهناك قرائن في داخل الحديث وفي خارجه لا نحتاج إلى ذكرها كلها، بل نكتفي بالإشارة إلى بعضها:

ففي بعض ألفاظ هذا الحديث يقول صلى الله عليه وآله: «اللهم اتنى بأحب خلقك إليك وأوجههم عندك»، وهذه الإضافة موجودة في بعض الألفاظ.

وفي بعض الألفاظ: «اللهم أدخل علي أحب خلقك إلى من الأولين والآخرين» (٢).

وربما يدل الحديث بهذا اللفظ على أفضلية أمير المؤمنين من الأولين والآخرين، أما الآخرون فالأمر فيهم سهل. أما الأولون، فإنه يشمل الأنبياء أيضاً، يشمل حتى أولى العزم منهم، ويكون هذا الحديث باللفظ المذكور من أدلتنا على أفضلية أمير المؤمنين من جميع الأنبياء إلا النبي والرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

وفي بعض ألفاظ الحديث يقول أنس: فإذا علي - أي فتحت الباب فإذا علي - «فلما رأيت حسدته» (٣).

وفي بعض ألفاظ الحديث: فلما نظر إليه رسول الله صلى الله عليه وآله قام

(١) تهذيب التهذيب ٢٩٧ / ٤ رقم ٥٩٠.

(٢) مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٧١ رقم ٢٠٠.

(٣) المصدر: ١٧٥ رقم ٢١٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٠

قائماً فضمه إليه وقال: «يا رب وإلي يا رب وإلي، ما أبطأ بك يا علي؟» (١).

وفي لفظ آخر بعد تلك العبارات: «ما أبطأ بك يا علي؟».

قال: يا رسول الله قد جئت ثلاثاً كل ذلك يردني أنس.

قال أنس: فرأيت الغضب في وجه رسول الله، وقال: «يا أنس ما حملك على ردّه؟» قلت: يا رسول الله سمعتك تدعو، فأحببت أن تكون الدعوة في الأنصار.

وكان بهذا العذر زال غضب رسول الله!! ذلك الغضب الشديد الذي رآه أنس في وجهه، زال بمجرد اعتذاره بهذا العذر، حتى أنه

صلى الله عليه وآله لما اعتذر أنس هذا العذر قال: لست بأول رجل أحب قومه (٢)!!

وإنني أعتقد أن هذا الكلام عن رسول الله مفتعل عليه في حديث الطير:

«لا يلام الرجل على حب قومه» أو «لست بأول رجل أحب قومه»، أعتقد أن هذه إضافة من المحدثين، وليس عندي الآن دليل على

ذلك، وإنما أقول: كيف غضب رسول الله ذلك الغضب ثم زال غضبه بمجرد اعتذار أنس بهذا العذر الواهي؟ بل ويعتذر له رسول

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ!! ألم يكن يعلم رسول الله بهذا العذر:

لا- يلام الرجل على حبِّ قومه؟ فلماذا غضب عليه إذن؟ بل قاله له رسول الله وكأنه يلاطفه بعد ذاك الغضب الشديد، كما في هذا الحديث: «لست بأول رجل أحبَّ قومه، أبي الله يا أنس إلا أن يكون ابن أبي طالب». هذه قرائن داخلية في الألفاظ، ولو أردت أن أنقل لكم الألفاظ بكاملها من أولها إلى آخرها لطال بنا البحث، لكن تلك المقاطع التي نحتاج إليها- كقرائن داخلية تؤيد ما نريد أن نستدل به من هذا الحديث- هذه القرائن انتخبناها

(١) المعجم الكبير ١٠/ ٢٨٢، مناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٦٤، رقم ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٣.

(٢) أنظر: المستدرک علی الصحيحین ٣/ ١٣١، المعجم الأوسط ٧/ ٢٦٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣١

واستخرجتها بهذا الشكل.

مضافاً: إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام احتجَّ بحديث الطير في يوم الشورى.

ولماذا احتجَّ؟ وعلى من احتجَّ؟

احتجَّ على كبار الصحابة الذين انتخبهم عمر، لأنَّ يتشاوروا فيما بينهم، فيتعين الخليفة في ذلك المجلس، هؤلاء أعلام القوم وأهل الحلِّ والعقد.

إذن، احتجَّ على علي هؤلاء، ومن المحتج؟ علي أمير المؤمنين، وهل يحتج علي بما ليس له أصل؟ وهل يحتج علي بما هو ضعيف سنداً أو كذب أو موضوع؟

فالمحتج علي، والمحتج عليه أولئك الأصحاب المنتخبون من قبل عمر لأنَّ يعيَّن من بينهم خليفة عمر، احتجَّ علي في ذلك المجلس بحديث الطير «١».

وأيضاً: سعد بن أبي وقاص الذي أمره معاوية بن أبي سفيان بسبِّ علي، فأبى سعد من أن يسب، وسأله معاوية عن السب، فاعتذر بأنَّه سمع من رسول الله خلافاً أو خصاماً لعلي، ومادام يذكر تلك الخصال فلن يسب علياً، ذلك الحديث الذي قرأناه من قبل، وفيه تحريفات كثيرة كما ذكرت هناك ... جاء في بعض ألفاظه:

إنَّ سعداً اعتذر من أن يسبَّ علياً بخصال، فذكر الخصال ومنها حديث الطير.

الخصال التي اعتذر بها سعد في هذه الرواية هي: حديث الرأية، وحديث الطير، حديث الغدير، وهذه الرواية موجودة في كتاب [حلية الأولياء] لأبي نعيم الحافظ، ومن شاء فليراجع «٢».

(١) مناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٣٦.

(٢) حلية الأولياء ٤/ ٣٥٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٢

هذا، والشواهد والقرائن الخارجية الدالة على أنَّ علياً أحبَّ الخلق إلى الله وإلى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دون غيره، كثيرة لا تحصى، والله يشهد على ما أقول، وأنتم أيضاً تعلمون، فلا نطيل البحث بذكر تلك الشواهد.

بل في الأحاديث التي بحثنا عنها، والآيات التي درسناها فيما سبق، والتي سنذكرها فيما سيأتي، كفاية لأن تكون شواهد لهذا الحديث. وما معنى الأحيية إلى الله وإلى الرسول؟ وأي علاقة بين الأحيية وبين الإمامة والولاية؟ أي إرتباط بين الأمرين؟

أنتصرون أن تكون الأحيية إلى الله وإلى الرسول،- بأن يكون الشيء أحب الأشياء إلى الله والرسول، أو يكون شخص هو الأحب

إلى الله وإلى الرسول - اعتبارية، فلا - يكون لها معيار وملاك وضابطه وحساب؟ أيمن هذا؟ أتحتلمون هذا؟ وأنتم بأنفسكم، كل واحد منكم إذا أحب شيئاً، وجعله أحب الأشياء إلى نفسه، أو أحب شخصاً واتخذته أحب الناس إلى نفسه، لا بد وأن يكون له ضابط، قطعاً يكون له سبب، فالأحبيّة ليست أمراً اعتبارياً، الإنسان لا يحب كل صوت، لا يحب كل صورة، لا يحب كل شيء، لا بد وأن يكون هناك ضوابط للحب فكيف الأحبيّة؟ أن يكون شيء أحب الأشياء إلى الإنسان من كل الأشياء فى العالم، أن يكون شخص أحب الأشخاص إلى الإنسان من كل أفراد الإنسان وبنى آدم، يكون هذا بلا حساب وبلا سبب؟ أيمن هذا ويعقل؟

نحن لكوننا أفراداً من البشر وذى عقول، ونحاول أن تكون أعمالنا وتروكنا عن حكمه، عن سبب، عن علّة، لا نذر شيئاً ولا نختر شيئاً إلّا لعلّة، إلّا لحساب، إلّا لسبب، أيقل أن تقول بأننى أحب الكتاب الفلانى وهو أحب إلى من بين جميع كتب العالم، فإذا سئلت عن السبب لا يكون عندك سبب تذكره، لا يكون عندك جواب معقول.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٣

الله سبحانه وتعالى، يجعل فرداً من أفراد البشر، وواحداً من خلائقه، أحب الخلائق إلى نفسه، ورسول الله صلى الله عليه وآله يتخذ أحداً ويجعله أحب الخلق إليه، أترى يكون هذا بلا حساب، وهل يعقل؟

وجميع التصرفات التى صدرت من المحدثين والمؤلفين فى هذا الحديث، وما سنقرأ أيضاً مما يحاولونه أمام الإمامية فى استدلالهم بهذا الحديث، كل تلك القضايا أدلة أخرى وشواهد على أن هذا الحديث يدل على مقام عظيم لأمير المؤمنين وشأن كبير، وإلّا لما فعلوا، ولما تصرفوا، ولما ضربوا وكسروا المنبر، ولما أهانوا المحدث الحافظ الشهير الكبير عندهم، كما سنقرأ.

ثم إنّ الأحبيّة إلى الله والرسول لئلا تكون اعتباراً، ولا بد من سبب، والمفروض أن تلك الأحبيّة إلى رسول الله لم تكن لميول نفسانية ولم تكن لأغراض شخصية، لأنّ رسول الله أعلى وأجل وأسمى من أن يحب شخصاً ويجعله أحب الخلق إليه لمجرد ميل نفسانى، فما هى تلك الضوابط التى أشرنا إليها؟

نحن لا علم لنا بتلك الضوابط على نحو الدقة؛ فالأمر أدق من هذا، أدق من أن تتوصل إليه عقولنا وأفهامنا، إن الأمر أدق من أن نفهم أن النبى أى معيار كان عنده لأن يتخذ أحداً أحب الخلق إليه، نحن لسنا بذلك المستوى لأن نعرف ملكات رسول الله صلى الله عليه وآله، حتّى نتمكن من تعيين من هو أحب، اللهم إلّا عن طريق تلك الأحاديث المتواترة القطعية الواردة عنه صلى الله عليه وآله، الأحاديث المتفق عليها بين الطرفين.

فأحبيّة شخص إلى رسول الله لا يمكن أن تكون لميل نفسانى، ولشهوة خاصّة، ولغرض شخصى عند رسول الله، فيجعل أحداً أحب الخلق إليه ولا يجعل الآخر والآخرين، بل هناك ضوابط، وهى التى تقرّب إليه أبعد الناس وتبعد عنه

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٤

أقرب الناس، تلك الضوابط لا بد وأن تكون هكذا، وإلّا فليس من نبى مرسل من قبل الله سبحانه وتعالى، يفعل ويترك إلّا عن وحى من الله سبحانه وتعالى «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» (١).

فإذا كانت الإحبيّة بملاك، بسبب، وبحساب، تلك الأحبيّة تنتهى إلى الأفرية المعنوية، تنتهى إلى الأفضلية، تنتهى إلى وجود ما يقتضى أن يكون ذلك الشخص أحب إلى رسول الله، أن يكون مقدماً على غيره فى جميع شؤون الحياة.

وإليكم عبارة الحافظ النووى فى [شرح صحيح مسلم]، وهذا حافظ كبير من حفاظهم، وكتابه هذا من أشهر كتبهم وأكثرها اعتباراً، إنه يقول فى معنى محبة الله تعالى لعبده، وأنه ما المراد من هذه الكلمة فى النصوص الإسلامية والأدلة الدينيّة، كتاباً وسنة:

«محبة الله سبحانه وتعالى لعبده: تمكينه من طاعته، وعصمته، وتوفيقه، وتيسير ألقافه وهدايته، وإفاضة رحمته عليه، هذه مبادئها. وأما غايتها: فكشف الحجب عن قلبه، حتّى يراه [أى يرى الله تعالى] ببصيرته فيكون [هذا الشخص المحبوب لله سبحانه وتعالى] كما قال

فى الحديث الصحيح: فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره» (٢).

هذه عبارته، وما أَلطفها من عبارة.

فهل من شك حينئذ فى استلزام الأحيية للإمامة؟ إن من كان محبوباً لله تعالى يكون له هذه المنزلة، فكيف من كان أحب الخلق إليه؟ عبارة النووى كانت فى محبة الله لأحد، أما كون هذا الشخص وحده هو

(١) سورة النجم (٥٣): ٣-٤.

(٢) المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٥ / ١٥١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٥

الأحب من كل الخلائق إلى الله سبحانه وتعالى، فحدّث ولا حرج، هذا الذى قلت بأن أفهامنا تقصر عن درك مثل هذه القضايا، إلّا أننا نتكلّم بقدر ما نفهم.

إذن، لا شك ولا ريب فى استلزام الأحيية للإمامة والخلافة والولاية.

هذا على ضوء الحديث الذى قرأناه برواته وأسانيده وألفاظه، وبعض العبارات المتعلقة بالمطلب.

فتمّ البحث إلى الآن عن دلالة حديث الطير على الإمامة عن طريق استلزام الأحيية للأفضلية.

ملاك الأحيية على صعيد الواقع التاريخي ... ص: ٢٣٥

وأما على صعيد الواقع التاريخي، أذكر لكم شاهدين فقط، حتّى تعرفوا أن استدلالنا بحديث الطير على إمامة أمير المؤمنين لا مجال لأى خدشة فيه من أى أحدٍ من الأولين والآخرين.

الشاهد الأول:

إنهم يروون عن عمر بن الخطّاب أنّه قيل له لما طعن: لو استخلفت، فقال: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته.

لا أريد أن أخرج عن موضوع البحث، وإلّا فعندى تعليق هنا، يقول: لو كان أبو عبيدة حيّاً لا استخلفته.

فإن سألته الله: لماذا وبأى ملاك استخلفت أبا عبيدة؟

يقول: وقلت لرّبى إن سألنى: سمعت نبيك يقول: أبو عبيدة أمين هذه الأمة.

ولى تعليق على هذا الحديث أتركه إلى وقتٍ آخر.

ويقول عمر أيضاً: ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيّاً استخلفته.

وعندى تعليق هنا، أتركه لوقته.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٦

يقول: فقلت لرّبى إن سألنى: سمعت نبيك يقول: إن سالمًا شديد الحب لله.

يقول عمر بن الخطّاب: لو كان سالم مولى أبى حذيفة حيّاً لاستخلفته، هذا الشخص المولى، ولاعتذرت إلى الله بأنى سمعت نبيك

يقول: إن سالمًا شديد الحب لله.

إذن، أصبح الحب ملاكاً ومعياراً للخلافة، وهو مولى، وقد أجمعوا على أن الإمام يجب أن يكون من قريش.

لكن لماذا كان سالم مولى أبى حذيفة بهذه المثابة فى نظر عمر بن الخطّاب؟

نتركه لوقته.

هذا هو الشاهد الأول.

هذا الشاهد موجود فى [تاريخ الطبرى] «١»، وفى تاريخ ابن الأثير [الكامل] «٢»، فراجعوا.

الشاهد الثانى:

والأهم من هذا هو الشاهد الثانى، تجدونه فى [صحيح البخارى] فى قضية السقيفة نفسها، فى بيعة أبى بكر بالذات، يقول الراوى والعبارة هكذا:

«اجتمعت الأنصار إلى سعد بن عباد فى سقيفة بنى ساعدة، فقال أبو بكر:

نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فقال عمر: نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فبايعه عمر وبايعه الناس» «٣».

فأصبحت الأحياء إلى رسول الله هى الملاك على صعيد الواقع، دعنا عن البحث الصغرى، فله مجال آخر، نستدل الآن بهذا الحديث على ما هو فى

(١) تاريخ الطبرى ٢ / ٥٨٠.

(٢) الكامل فى التاريخ ٣ / ٦٥.

(٣) صحيح البخارى ٥ / ٧ - ٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٧

صحيح البخارى صدقاً أو كذباً، حجة عليهم ونحن نلزمهم بهذه الحجة.

عمر بن الخطاب يدعى لأبى بكر إنه كان أحب الخلق إلى النبى، ولذا نادى - أمام الأنصار وغيرهم - بأن أبى بكر هو المتعين للخلافة؛ لأنه أحب الخلق إلى رسول الله.

لكن حديثنا حديث متواتر قطعى الصدور عن رسول الله صلى الله عليه وآله، مقبول بين الطرفين، وقد ذكرت لكم أسماء عدة من رواه، وذكرت لكم كيفية الاستدلال به، وفقه هذا الحديث.

الحسد لأمر المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٣٧

ومن فوائد حديث الطير ما أفاده من أنه كان هناك بين أصحاب رسول الله - حتى المقرين منهم - من كان فى قلبه حسد بالنسبة لأمر المؤمنين عليه السلام، وأنس بن مالك خادم رسول الله يكذب، لا مرة ولا مرتين، يكذب مرات لأجل الحسد الذى فى قلبه على على أمير المؤمنين، لكن أنساً كشف عن واقع حاله أكثر فأكثر، منها عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السلام بحديث الغدير فأبى أن يشهد، وكنتم الشهادة، وكنتم الشهادة ذنب كبير من كبائر المعاصى، حتى أن أمير المؤمنين دعا عليه، وابتلى بالبرص «١».

إنه لا بد أن نعرف حقائق الأشخاص من خلال السنة النبوية، قبل أن نقرأ تراجمهم وأحوالهم فى كتب التراجم، فى السنة وفى الأحاديث الواردة فى المصادر المعتبرة ما يستكشف به حقائق حالات الأشخاص أكثر بكثير، وهذا مما لا يخفى على المتصلين بمثل هذه البحوث.

(١) المعارف لابن قتيبة: ٥٨٠، شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد ٤ / ٧٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٣٩

محاولات القوم فى ردّ حديث الطير ... ص: ٢٣٩

إشارة

فنتقل الآن إلى محاولات القوم فى ردّ هذا الحديث وإبطاله، وفى المنع عن نقله وانتشاره. وتتلخّص محاولاتهم فى وجوه:

الأول: المناقشة فى سند الحديث ... ص: ٢٣٩

فإذا راجعتم كتاب [العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية] لأبى الفرج ابن الجوزى، تجدونه يذكر هذا الحديث بسندٍ أو ببعض أسانيده ويضعفه ويسكت عن بعض الأسانيد الأخرى «١». لكن ابن الجوزى أبا الفرج الحنبلى المتوفى سنة ٥٩٧ معروف بالتسرّع بالحكم، لا بالتضعيف فقط بل حتّى بالحكم بالوضع، ولربّما ضعّف أو كذّب فى كتبه أحاديث صحيحة قطعاً أو موجودة فى الصحاح، وهذا ما دعا كبار المحدثين من المحققين من أهل السنّة إلى التحذير من الإعتماد على حكم ابن الجوزى فى أىّ حديث من الأحاديث، وأنه لا بدّ من التثبت.

(١) العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية ١/ ٢٢٨ من رقم ٣٦٠ إلى ٣٧٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٠

والعجيب أنّهم ربّما ينسبون إلى ابن الجوزى أنّه أدرج حديث الطير فى كتاب الموضوعات، راجعوا كتاب المرقاة فى شرح المشكاة للقارى «١» وبعض الكتب الأخرى «٢»، فإنهم ينسبون إلى ابن الجوزى أنّه حكم على هذا الحديث بالوضع وأدرجه فى كتاب الموضوعات، والحال أنّه غير موجود فى كتاب الموضوعات، نعم، هو موجود فى كتاب العلل المتناهية كما عرفتم، لكنّه ببعض أسناده، وإنّما يتكلّم على بعض رجال هذا الحديث فى بعض الأسانيد- ونحن لا ندعى أنّ كلّ أسانيده صحيحة- ويسكت عن البعض الآخر.

ويأتى من بعده ابن كثير، فيذكر فى [تاريخه] «٣» حديث الطير، ويرويه عن عدّة من الأئمة الأعلام، يرويه عن الترمذى، وعن أبى يعلى، وعن الحاكم، وعن الخطيب البغدادى، وعن ابن عساکر، وعن الذهبى، عن غيرهم، إلى أنّ قال: «وقد جمع الناس فى هذا الحديث مصنّفات مفردة منهم: أبو بكر ابن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمّد بن أحمد بن حمدان فيما رواه شيخنا أبو عبد الله الذهبى يقول: ورأيت مجلداً فى جمع طرقه وألفاظه لأبى جعفر ابن جرير الطبرى المفسّر صاحب التاريخ، ثمّ وقفت على مجلد كبير فى ردّه وتضعيفه سنداً ومنتناً للقاضى أبى بكر الباقلانى المتكلّم».

ثمّ يذكر ابن كثير رأيه فى هذا الحديث قائلاً:

وبالجمله، ففى القلب من صحّة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

أقول: فدليل ابن كثير على ضعف حديث الطير ليس إلّا أنّ قلبه لا يساعد على قبول هذا الحديث، كما أنّ قلب أبى جهل لم يساعد على قبول القرآن والإسلام،

(١) مرقاة المفاتيح ١٠/ ٤٦٥ رقم ٦٠٩٤.

(٢) تذكّرة الموضوعات: ٩٦.

(٣) البداية والنهاية ٧ / ٣٥٠ - ٣٥٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤١

لا يقول: إنه موضوع، لا يقول: إنه حديث مكذوب، لا يقول: فى سنده كذا وكذا، لا يقول: الراوى ضعيف لقول فلان، لنصّ فلان على ضعفه، وأمثال ذلك، فإنها مناقشات علمية تُسمع، وقابلة للبحث والنظر، وأى مانع! يقول: وبالجملة، وفى القلب من صحّة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

إنّ من جملة أساليبهم عندما يريدون أن يردّوا حديثاً وقد أعيتهم السبل، فلم يمكنهم المناقشة فى سنده بشكل من الأشكال، يلجأون إلى القسم أحياناً، كقولهم:

«والله إنه موضوع» وأى دليل أقوى من هذا؟! أو يلتجئون إلى قلوبهم: والقلب يشهد بأنّ هذا الحديث موضوع، أذكر لكم شاهداً واحداً فقط.

فى [مستدرک الحاكم] حديث عن على عليه السلام: أخبرنى رسول الله: «إنّ أول من يدخل الجنّة أنا وفاطمة والحسن والحسين»، قلت: يا رسول الله فمحبّونا؟ قال: «من ورائكم».

يقول الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» (١).

هذا حديث الحاكم، وما ذنبنا إن كان الحاكم كاذباً بنقل هذا الحديث وفى حكمه بصحّته، نحن المحبّون لأهل البيت ندخل الجنّة وراء أهل البيت، هم يدخلون ونحن وراءهم، لأننا نحبّ أهل البيت، وهذا لا يمكن لأحد إنكاره.

فيقول الذهبى فى [تلخيصه] للمستدرک فى ذيل هذا الحديث: «الحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه» (٢).

ليته ناقش فى سند الحديث، بضعف راوٍ من رواه، وإنّما يقول يشهد القلب بوضعه!! ولماذا يشهد قلب الذهبى بوضع هذا الحديث؟ الحديث يقول: إنّ أول

(١) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٥١.

(٢) تلخيص المستدرک ٣ / ١٥١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٢

من يدخل الجنّة رسول الله وعلى وفاطمة والحسن ومحبّوهم من وراءهم، أى مانع من هذا؟ وأى ضمير على الذهبى حتّى يشهد قلبه بأنّ هذا الحديث موضوع؟

ولماذا؟ هل حبّ أهل البيت مانع من دخول الجنّة فيكون قلبه يشهد بوضع هذا الحديث؟ أو يشكّ فى أنّ رسول الله وعلياً وفاطمة والحسين أول من يدخل الجنّة؟ أيشكّ فى هذا؟ لماذا قلبه يشهد بوضعه؟ فتأملوا فى هذا.

إذن، كانت المحاولة الأولى هى المناقشة فى سند الحديث والحكم بضعف الحديث، لكن الحديث فى الصحاح كما ذكرنا، وله أسانيد صحيحة، وقسم كبير من أسانيدنا أنا بنفسى صحّحتها على ضوء كلمات كبار علماء الحديث وأئمّة الجرح والتعديل، وهى فى خارج الصحاح.

الثانى: تحريف اللفظ ... ص: ٢٤٢

وهذا هو الطريق الثانى لردّ هذا الحديث، قد قرأنا بعض الألفاظ، وعرفتم كيف يكون التحريف.

أمّا أحمد بن حنبل، فقد قرأنا لفظ الحديث من كتابه المعروف فى فضائل على، فلنقرأ لفظ الحديث فى [مسنده]:

قال: سمعت أنس بن مالك وهو يقول: أهديت لرسول الله ثلاثة طوائر، فأطعم خادمه طائراً، فلمّا كان من الغد أتت به - كلمة الخادم

تطلق على المرأة والرجل - فقال لها صلى الله عليه وآله: «ألم أنهك أن ترفعى شيئاً، فإنّ الله عزّوجلّ يأتي برزق كلّ غد». هذا هو الحديث فى مسند أحمد «١».

ولك أن تقول: لعلّ هذا الحديث فى قضيه أُخرى لا علاقة لها بحديث الطير

(١) مسند أحمد ٣ / ١٩٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٣

الذى هو موضوع البحث.

لكنّ عندما نراجع ألفاظ الحديث، نجد بعض ألفاظه بنفس هذا اللفظ وبنفس السند الذى أتى به أحمد، وفيه ما يتعلّق بعلى عليه السلام وكونه أحبّ الخلق إلى الله إلى آخر الحديث.

نعم، كنت أتصوّر أنّ هذا الحديث وارد فى قضيه لا علاقة لها بحديث الطير الذى نبحت عنه، هذا تبادل إلى ذهنى لأول وهلة، لكننى دققت النظر فى الأحاديث، فوجدت الحديث حديث الطير، إلّا أنّه جاء به بهذا الشكل، وهل هذا التحريف الذى وقع فى مسند أحمد من أحمد نفسه، أو النسخ، أو الطابعين لكتابه؟ الله أعلم.

وأبو الشيخ الإصفهاني الذى ذكرناه مراراً، يروى هذا الحديث، وفيه ما يتعلّق بأمر المؤمنين عليه السلام، إلّا أنّ ما يتعلّق بأنس، وكذب أنس، وخيانة أنس، هذا كله محذوف ومحرف، قال:

«عن أنس بن مالك قال: أهدى لرسول الله طير فقال: «اللهم ائتنى بأحبّ خلقك إليك يأكل معى هذا الطير»، فجاء على فأكل معه، ثمّ هو يقول: فذكر الحديث انتهى» «١».

وكأنّه يريد أن يحفظ الأمانة فلا يخون، فيضع كلمة: فذكر الحديث.

ومن العجيب إسقاط بعضهم كلا الفقرتين، ما يتعلّق بعلى وما يتعلّق بأنس، وجاء فقط بذلك العذر الذى ذكر أنس فى آخر القضية: عن أنس عن النبى قال: «لا يلام الرجل على حبّ قومه».

حينئذ يقول ابن حجر العسقلاني: هذا طرف من حديث الطير «٢».

(١) طبقات المحدّثين بإصبهان ٣ / ٤٥٤.

(٢) لسان الميزان ٥ / ٥٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٤

الثالث: تأويل الحديث وحمل مدلوله على خلاف ما هو ظاهر فيه ... ص: ٢٤٤

فيحملون أوّلًا لفظ الحديث الذى يقول: «اللهم ائتنى بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك»، يحملونه على أنّ المراد: اللهم ائتنى بمن هو من أحبّ خلقك إليك وإلى رسولك.

فحينئذ لا إشكال، لأنّ مشايخ القوم أحبّ الخلق إليه أيضاً عندهم، فيكون على أيضاً من أحبّ الخلق إليه.

راجعوا شروح مصابيح السنّة، وشروح المشكاة «١» وكتاب التحفة الإثنا عشرية «٢» حتى تجدوا هذا التأويل فى كتبهم حول هذا الحديث.

وهل توافقون عليه؟ وهل هناك مجال لقبول هذا التأويل بلا أى دليل؟

وقال صاحب [التحفة الإثني عشرية] «٣»: إنّ القضية إنّما كانت فى وقت كان الشيخان فى خارج المدينة المنورة، فلذا لم يحضرا،

فحضر على.

وهذا الكتاب عندهم من أحسن الكتب فى باب الإمامة، أو فى أبواب العقائد كلها، وطبع مراراً وتكراراً طبعتات مختلفة، وطبعوا خلاصته باللغة العربية مع تعاليق ذلك العدو من أعداء الدين، مراراً وتكراراً فى البلاد المختلفة. أقول: هل كانت هذه القضية فى وقت كان أبو بكر وعمر فى خارج المدينة المنورة؟ والله لو كانا فى خارج المدينة المنورة لما كان عندنا أى كلام، فنحن ما عندنا أى غرض فى إثبات شىء أو نفى شىء، لكن ماذا نفعل مع حديث النسائي، مع حديث أبى يعلى: إنه جاء أبو بكر فردّه، جاء عمر فردّه، وأضاف صاحب

(١) المرقاة فى شرح المشكاة ١٠/٤٦٤.

(٢) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٦٥.

(٣) التحفة الإثنا عشرية: ٢١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٥

المسند فقال: بأن عثمان أيضاً جاء وردّه؟! فهؤلاء كانوا فى المدينة المنورة، وأى ذنب لنا إن كان النسائي وغيره ورواة خبر حضورهم فى المدينة كاذبين عليهم؟!

الرابع: المعارضة ... ص: ٢٤٥

المعارضة لها وجه علمى، نحن نوافق على هذا، لأنّ المعارضة هى الإتيان بحديث معتبر ليعارض به حديث معتبر آخر فى مدلوله، فتلاحظ بينهما قواعد الجرح والتعديل لتقديم البعض على البعض الآخر، تلك القواعد المقررة فى كتب السنّة وعلم أصول الفقه، فهذا أسلوب علمى للبحث والمناظرة، وأى مانع من هذا، المعارضة وإلقاء التعارض بين الحديثين، ثم دراسة الحديثين بالسند والدلالة وغير ذلك فعل حسن وعمل جميل وعلى الموازين، وله وجه علمى، ونحن مستعدون لدراسة ما يذكرونه معارضاً لحديث الطير، بلا أى تعصب، لكن أى شىء ذكروا ليعارضوا به حديث الطير؟

فى كتاب [التحفة الإثنا عشرية] استند إلى حديث: «إقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر» (١) فى مقابلة حديث الطير. فوالله لو تمّ هذا الحديث سنداً ودلالة، حتّى لو ثبت اعتباره عندهم وأتفقوا على صحّته، فنحن نغضّ النظر عن انفراد القوم به، وقد قلنا- منذ الأول- أنّ الحديث الذى يريد كل طرف من الطرفين أن يستند إليه، لا بدّ وأن يكون مقبولاً عند الجانبين، نحن نغضّ النظر عن هذه الناحية، وندرس الحديث على ضوء كتبهم وأقوال علمائهم هم فقط، ولو تمّ، لوافقنا ولرفعنا اليد عن حديث الطير المقبول بين الطرفين بواسطة حديث: «إقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر».

(١) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٦

ولكن ماذا نفعل وهم لا يقبلون بحديث الإقتداء بالشيخين، وسنقرأ ما يقولونه حول هذا الحديث بالتفصيل فى موضعه إن شاء الله تعالى.

الخامس ... ص: ٢٤٦

بعد أن أعيتهم السبل العلميّة في الظاهر وهي: المناقشات في السند أو الدلالة، يلجأون إلى طريقة أخرى، وماذا نسمي هذه الطريقة؟ لا أدري الآن، لأقرأ لكم ما وجدته تحت هذا العنوان الذي عنوانته أنا، فأنتم سمّوا ما فعلوا بأيّ تسمية تريدون!!

أذكر لكم قضية الحافظ ابن السقا الواسطي المتوفى سنة ٣٧٣:

يقول الذهبي في كتاب [سير أعلام النبلاء] «١» بعد أن يصف ابن السقا بما يلي:

الحافظ الإمام محدث واسط.

فبعد أن يلقبه بهذه الألقاب ينقل عن الحافظ السلفي يقول: سألت الحافظ خميساً الجوزي عن ابن السقا؟ فقال: هو من مزينة مضر ولم يكن سقاً بل لقب له، من وجوه الواسطيين وذو الثروة والحفظ، رحل به أبوه فأسمعه من أبي خليفه وأبي يعلى و... وبارك الله في سنّه وعلمه.

واتفق أنّه أملى حديث الطائر، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا عليه فأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته لا يحدث أحداً من الواسطيين، فلهدا قل حديثه عندهم.

أقول: ولم يذكر الراوي كلّ ما وقع على هذا المحدث من ضرب وشتم وإهانة وغير ذلك، يكتفى بهذه العبارة: «وثبوا عليه فأقاموه عن مجلسه»

(١) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٥١ - ٣٥٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٧ وغسلوا موضعه».

كأنّ الموضوع الذي كان جالساً فيه تنجس لإملائه طرق حديث الطير، وغسلوا موضعه.

فمضى ولزم بيته ولم يخرج.

فماذا تسمون هذه الطريقة؟ لا أدري.

هذا ما ذكره الذهبي في ترجمته هذا الرجل في كتابه سير أعلام النبلاء، وفي كتاب تذكرة الحفاظ «١».

أمّا الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک على الصحيحين، فقد كان مصرّاً على صحّة حديث الطير، وهو حافظ زمانه والمرجع إليه في معرفة الصحيح والسقيم منه.

يقول في كتابه [علوم الحديث] «٢»: «حديث الطير من مشهورات الأحاديث» وكان على أصحاب الصحاح أن يخرجوه في الصحاح.

ويقول: ذاكرت به كثيراً من المحدثين.

ويقول: كتبت فيه كتاباً، أي كتب في جمع طرقه كتاباً.

ثمّ إنّه في [المستدرک] «٣» يروي هذا الحديث ويقول: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً».

وقد قلت لكم أنّ الرواة عن أنس هم أكثر من ثمانين شخصاً، لا ثلاثين شخصاً فقط.

(١) تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٦٦.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٩٣.

(٣) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٣١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٨

يقول: ثم صحّت الرواية عن على وأبى سعيد الخدرى وسفيئته.

واضطرب القوم تجاه تصحيح الحاكم، وإخراج الحاكم هذا الحديث فى مستدركه، وإصراره على صحّته، وأصبحت قضيه حديث الطير والحاكم قضيه تذكر فى أكثر الكتب المتعلقة بالحاكم وبحديث الطير، أى حدثت هناك ضجة من فعل الحاكم هذا، وقام القوم عليه وقامت قيامتهم، ولأجل هذا الحديث رماه بعضهم بالرفض فقال: الحاكم رافضى. لكن الذهبى وابن حجر العسقلانى يقولان: اللّٰه يحبّ الإنصاف، ما الرجل برافضى. فراجعوا [لسان الميزان]، و [سير أعلام النبلاء]، وغير هذين الكتابين «١». ثم جاء بعضهم وجعل يرمى كتاب المستدرک بأنّ هذا الكتاب ليس فيه ولا حديث واحد على شرط الشيخين. وحينئذ يقول الذهبى: هذه مكابرة وغلو «٢».

ثم نسبوا إلى الدارقطنى: أنّه لمّا بلغه أنّ الحاكم قد أخرج حديث الطير فى المستدرک، انتقد فعل الحاكم هذا. لكن الذهبى يقول: إنّ الحاكم إنّما ألّف المستدرک بعد وفاة الدارقطنى بمدّة «٣».

وحينئذ، إذا راجعتم كتاب [طبقات الشافعية] للسبكي «٤» رأيتموه ينقل عن الذهبى: إنّ الحاكم سيئل عن حديث الطير فقال: لا يصح ولو صحّ لما كان أحد

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٤، وفيه: قلت: كلّا ليس هو رافضياً، بل يتشيع. لسان الميزان ٦/ ٢٥١ وفيه: قلت: إنّ اللّٰه يحبّ الإنصاف، ما الرجل برافضى بل شيعى فقط.

(٢) المصدر ١٧/ ١٧٥.

(٣) المصدر ١٧/ ١٧٦.

(٤) طبقات الشافعية ٤/ ١٦٨ - ١٦٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٩

أفضل من على بعد رسول اللّٰه. ثم قال شيخنا: وهذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديث الطير فى المستدرک؟! يعنى: إذا كان الحاكم يعتقد بأنّ الشيخين أفضل من على، فلماذا أخرج هذا الحديث فى المستدرک؟ ولماذا صحّحه؟ حينئذ يقول السبكي: قد جوّزت أن يكون زيد فى كتابه.

يعنى: حديث الطير ممّا زاده غيره على كتاب المستدرک وأدخله فيه!!

لاحظوا إلى أى حدّ يحاولون إسقاط حديث من الأحاديث، يقول قد جوّزت أن يكون زيد فى كتابه، وأنه ليس من روايات الحاكم. يقول السبكي: وبحثت عن نسخ قديمه من المستدرک فلم أجد ما ينشر الصدر بعده.

أى: وجدت الحديث فى كلّ النسخ.

وتذكّرت الدارقطنى إنّهُ يستدرک حديث الطير، فغلب على ظنّى إنّهُ لم يوضع عليه.

أى: إنّ الحديث لم يوضع على الحاكم، ولم يزدّه أحد فى المستدرک.

ثم تأملت قول من قال: إنّهُ أخرجه من الكتاب، فإنّ ثبت هذا صحّحت الحكايات.

أى: ويكون خرّجه فى الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدم صحّته كما فى هذه الحكاية التى صحّح الذهبى سندها.

ولكنّه بقى فى بعض النسخ، إمّا لانتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين فى الشيخين إيّاه فيه.

فكلّ هذا جائز، والعلم عند اللّٰه تعالى.

هذا نصّ عبارة السبكي.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٠

أقول: هذه نمادج من محاولات القوم لإسقاط الحديث، ولإثبات أن الحاكم لم يروه في مستدركه، وذلك يكشف عن اضطراب القوم أمام تصحيح الحاكم وإخراجه هذا الحديث في كتابه. وهل اكتفوا بهذا؟ وهل استفادوا من هذه الأساليب شيئاً؟ لا.

فما كان عليهم إلا أن يهجموا على الحاكم داره، فيضربوه ويكسروا منبره الذي كان يجلس عليه ويحدث، ويمنعوه من الخروج من داره.

وهل فعلوا هذا من أول يوم، وقبل أن يتعبوا أنفسهم في التحقيق عن كتاب المستدرك، باحتمال أن يكون هذا الحديث قد أدرجه بعض الوضّاعين، فما أحسن هذا الطريق لإثبات الخلافة لأسيادهم!!

وهكذا فعلوا مع غير الحاكم، مع كثير من أئمتهم!!

أما فعلوا ذلك مع النسائي في دمشق؟

أما بقروا بطن الحافظ الكنجي في داخل المسجد، لأنه كان يملئ فضائل علي؟

هذا ممّا فعلوه بعلمائهم!

هذا بعلمائهم فكيف بعلماء الطائفة الشيعية، وبالأئمة الإثني عشر، فأى شيء فعلوا؟ وكيف عاملوا؟

وهكذا ثبتت الإمامة والخلافة للشيخين وللمشايع.

فأى داعٍ لكل ما قاموا به من المناقشة في السند، ومن المناقشة في الدلالة، ومن المعارضة، ومن تحريف اللفظ؟ من ضرب وهتك لابن السقا والحاكم؟

لماذا لا يقلّدون إمامهم وشيخ إسلامهم الذي قال: حديث الطير من

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥١

الموضوعات المكذوبات «١». فأراح نفسه من كلّ هذا التعب؟

وهذه فتوى ابن تيمية، وتلك فتوى ابن كثير، وتلك أفعالهم وأعمالهم مع أئمتهم كالحاكم وغيره، وتلك تحريفاتهم لألفاظ الحديث النبوي، وتلك خياناتهم تبعاً لخيانه صاحبهم أنس بن مالك، وتلك إمامة مشايخهم التي يريدون أن يثبتوها بهذه السبل!! وعلى كلّ منصفٍ، كلّ محققٍ، وكلّ حرٍّ: أن يستمع القول فيتبع أحسنه، والله على ما نقول شهيد، ونعم الحكم الله، والخصيم محمد، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) منهاج السنّة ٧ / ٣٧١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا الليلة حديث المنزلة، قوله صلى الله عليه وآله لأمر المؤمنين عليه السلام: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى»، وقوله في بعض الألفاظ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، أو «علي منى بمنزلة هارون من موسى».

يمتاز هذا الحديث عن كثير من الأحاديث في أنه حديث أخرجه البخاري ومسلم أيضاً، إلى جنب سائر المحدثين الذين أخرجوا هذا الحديث الشريف، وأنه حديث اتفق عليه الشيخان باصطلاحهم.

ومن جهة أخرى يستدل بهذا الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من جهات عديدة، لوجود دلالات متعددة فيه. لذلك اهتم بهذا الحديث علماؤنا منذ قديم الأيام، كما اهتم به الآخرون أيضاً فى مجال روايته بأسانيدهم، وفى مجال الجواب عنه بطرقهم المختلفة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٦

حديث المنزلة ... ص: ٢٥٦

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٧

رواة حديث المنزلة ... ص: ٢٥٧

قبل كل شىء نذكر أسامى عدده من الصحابة الرواة لهذا الحديث، وأسماء أشهر مشاهير الرواة له، من محدثين ومفسرين ومؤرخين فى القرون المختلفة.

على رأس الرواة لهذا الحديث من الصحابة:

١- أمير المؤمنين عليه السلام.

ويرويه أيضاً:

٢- عبدالله بن العباس.

٣- جابر بن عبدالله الأنصارى.

٤- عبدالله بن مسعود.

٥- سعد بن أبى وقاص.

٦- عمر بن الخطاب.

٧- أبو سعيد الخدرى.

٨- البراء بن عازب.

٩- جابر بن سمرة.

١٠- أبو هريرة.

١١- مالك بن الحويرث.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٨

١٢- زيد بن أرقم.

١٣- أبو رافع.

١٤- حذيفة بن أسيد.

١٥- أنس بن مالك.

١٦- عبدالله بن أبى أوفى.

١٧- أبو أيوب الأنصارى.

١٨- عقيل بن أبى طالب.

١٩- حبشى بن جنادة.

٢٠- معاوية بن أبى سفيان.

ومن جملة رواة هذا الحديث من الصحابييات:

١- أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها.

٢- أسماء بنت عميس.

رواة هذا الحديث من الصحابة أكثر من ثلاثين، وربما يبلغون الأربعين رجل وامرأة.

يقول ابن عبد البر فى [الإستيعاب] عن هذا الحديث: هو من أثبت الأخبار وأصحها.

قال: وطرق حديث سعد بن أبى وقاص كثيرة جداً.

فذكر عدّة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث، ثم قال: وجماعه يطول ذكرهم «١».

وهكذا ترون المزي يقول بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام من كتابه الكبير

(١) الإستيعاب ٣/ ١٠٩٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٥٩

فى الرجال [تهذيب الكمال] «١».

وذكر الحافظ ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين من [تاريخ دمشق] كثيراً من طرق هذا الحديث وأسانيده عن عشرين من الصحابة تقريباً «٢».

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلانى فى [شرح البخارى] بعد أن يذكر أسامى عدّة من الصحابة، ويروى نصوص روايات جمع منهم يقول: وقد استوعب طرقه ابن عساكر فى ترجمة على «٣».

فهذا الحديث - مضافاً إلى أنه متواتر عند أصحابنا الإمامية - من الأحاديث الصحيحة المعروفة المشهورة عند أهل السنة، بل هو من الأحاديث المتواترة عندهم كذلك.

يقول الحاكم النيسابورى: «هذا حديث دخل فى حدّ التواتر» «٤».

كما أن الحافظ السيوطى أورد هذا الحديث فى كتابه [الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة] «٥»، وتبعه الشيخ على المتقى فى كتابه [قطف الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة].

وممن اعترف بتواتر هذا الحديث: الشاه ولى الله الدهلوى محدث الهند فى كتابه [إزالة الخفاء فى سيرة الخلفاء] «٦».

ولنذكر أسماء عدّة من أشهر مشاهير القوم الرواة لهذا الحديث فى القرون

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٨٣.

(٢) أنظر: ترجمة الإمام على عليه السلام ١/ ٣٠٦ - ٣٩٣.

(٣) فتح البارى ٧/ ٦٠.

(٤) كفاية الطالب: ٢٨٣.

(٥) الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: حرف الألف.

(٦) أنظر: نفحات الأزهار ١٧/ ١٦٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٠

المختلفة، فمنهم:

- ١- محمد بن إسحاق، صاحب السيرة.
 - ٢- أبو داود الطيالسى، فى مسنده.
 - ٣- محمد بن سعد، صاحب الطبقات.
 - ٤- أبو بكر ابن أبى شيبه، صاحب المصنف.
 - ٥- أحمد بن حنبل، صاحب المسند.
 - ٦- البخارى، فى صحيحه.
 - ٧- مسلم، فى صحيحه.
 - ٨- ابن ماجه، فى صحيحه.
 - ٩- أبو حاتم بن حبان، فى صحيحه.
 - ١٠- الترمذى، فى صحيحه.
 - ١١- عبدالله بن أحمد بن حنبل، هذا الإمام الكبير الذى ربّما يقدمه بعضهم على والده، يروى هذا الحديث فى زيادات مسند أحمد وزيادات مناقب أحمد.
 - ١٢- أبو بكر البزار، صاحب المسند.
 - ١٣- النسائى، صاحب الصحيح.
 - ١٤- أبو يعلى الموصلى، صاحب المسند.
 - ١٥- محمد بن جرير الطبرى، صاحب التاريخ والتفسير.
 - ١٦- أبو عوانه، صاحب الصحيح.
 - ١٧- أبو الشيخ الإصفهانى، صاحب طبقات المحدثين.
 - ١٨- أبو القاسم الطبرانى، صاحب المعاجم الثلاثة.
 - ١٩- أبو عبدالله الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک على الصحيحين.
 - ٢٠- أبو بكر الشيرازى، صاحب كتاب الألقاب.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦١
- ٢١- أبو بكر بن مردويه الإصفهانى، صاحب التفسير.
 - ٢٢- أبو نعيم الإصفهانى، صاحب حلية الأولياء.
 - ٢٣- أبو القاسم التنوخى، له كتاب فى طرق أحاديث المنزلة.
 - ٢٤- أبو بكر الخطيب، صاحب تاريخ بغداد.
 - ٢٥- ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.
 - ٢٦- البغوى، الملقب عندهم بمحى السنّة، صاحب مصابيح السنّة.
 - ٢٧- رزين العبدرى، صاحب الجمع بين الصحاح.
 - ٢٨- ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.
 - ٢٩- الفخر الرازى، صاحب التفسير الكبير.

- ٣٠- ابن الأثير الجزرى، صاحب جامع الأصول.
 ٣١- أخوه ابن الأثير، صاحب أسد الغابة.
 ٣٢- ابن النجار البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.
 ٣٣- النووى، صاحب شرح صحيح مسلم.
 ٣٤- أبو العباس الطبرى، صاحب الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرة.
 ٣٥- ابن سيد الناس، فى سيرته.
 ٣٦- ابن قسيم الجوزية، فى سيرته.
 ٣٧- اليافعى، صاحب مرآة الجنان.
 ٣٨- ابن كثير الدمشقى، صاحب التاريخ والتفسير.
 ٣٩- الخطيب التبريزى، صاحب مشكاة المصابيح.
 ٤٠- جمال الدين المزمى، صاحب تهذيب الكمال.
 ٤١- ابن الشحنة، صاحب التاريخ المعروف.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٢
 ٤٢- زين الدين العراقى المحدث المعروف، صاحب المؤلفات، صاحب الألفية فى علوم الحديث.
 ٤٣- ابن حجر العسقلانى، صاحب المؤلفات.
 ٤٤- السيوطى، صاحب المؤلفات كالدرد المنتور وغيره.
 ٤٥- الديار بكرى، صاحب تاريخ الخميس.
 ٤٦- ابن حجر المكي، صاحب الصواعق المحرقة.
 ٤٧- المتقى الهندي، صاحب كنز العمال.
 ٤٨- المناوى، صاحب فيض القدير فى شرح الجامع الصغير.
 ٤٩- ولّى الله الدهلوى، صاحب المؤلفات ككتاب حجة الله البالغة وإزالة الخفاء.
 ٥٠- أحمد زينى دحلان، صاحب السيرة الدحلانية.
 وغير هؤلاء من المحدثين والمؤرخين والمفسرين من مختلف القرون والطبقات.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٣

نصّ حديث المنزلة وتصحيحه ... ص: ٢٦٣

أما نصّ الحديث فى [صحيح البخارى]:
 حدّثنا محمد بن بشار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبه، عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه [أى سعد بن أبى وقاص] قال النبى
 صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلّى: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى» (١).
 قال: وحدّثنا مسدد، حدّثنا يحيى، عن شعبه، عن الحكم، عن مصعب - مصعب بن سعد بن أبى وقاص - عن أبيه: إن رسول الله صلّى
 الله عليه وآله وسلّم خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: أتكلّفنى بالصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من
 موسى إلّا أنّه ليس بعدى نبى» (٢).
 وأما مسلم، فإنّه يروى فى [صحيحه] هذا الحديث بأسانيد عديدة لا بسندٍ وسندين:

منها: ما يرويه بسنده عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبى وقاص، عن أبىه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى».

(١) صحيح البخارى ٢٤/٥.

(٢) المصدر ٣/٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٤

قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدثته بما حدثنى به عامر فقال: أنا سمعته، قلت: أنت سمعته؟ قال: فوضع إصبعه على أذنيه فقال: نعم، وإلا أستكتنا «١».

فى هذا الحديث، وفى هذا اللفظ نكت يجب الالتفات إليها.

وبسند آخر فى صحيح مسلم: عن بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبى وقاص، عن أبىه قال: أمر معاوية بن أبى سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبى التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبه... فذكر الخصال الثلاث ومنها حديث المنزلة «٢».

أقول: فهذا حديث المنزلة فى الصحيحين، وأنتم تعلمون بأن المشهور بينهم قطعية أحاديث الصحيحين، فجمهورهم على أن جميع أحاديث الصحيحين مقطوعة الصدور، ولا مجال للبحث عن أسانيد شىء من تلك الأحاديث.

وللتأكد من ذلك يمكنكم الرجوع إلى كتبهم فى علوم الحديث، فراجعوا- مثلاً- كتاب [تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى] للحافظ السيوطى، وبإمكانكم الرجوع إلى [شروح ألفية الحديث] كشرح ابن كثير وشرح زين الدين العراقي وغير ذلك، وحتى لو راجعتم كتاب [علوم الحديث] لأبى الصلاح لرأيتم هذا المعنى، ويزيد شاه ولى الله الدهلوى فى كتاب [حجة الله البالغة]، وهو كتاب معتبر عندهم ويعتمدون عليه، يزيد الأمر تأكيداً عندما يقول- وبعد أن يؤكد على وقوع الاتفاق على هذا المعنى- يقول: «اتفقوا على أن كل من يهون أمرهما [أى أمر الصحيحين] فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين» «٣».

(١) صحيح مسلم ١٨٧٠/٤ رقم ٢٤٠٤.

(٢) المصدر ١٨٧١/٤.

(٣) حجة الله البالغة ١/١٣٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٥

فمن يناقش فى سند حديث المنزلة- بحكم هذا الكلام الذى ادعى عليه الاتفاق شاه ولى الله دهلوى- فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين.

وعندما تراجعون كتب الرجال، فهناك اتفاق بينهم على قبول من أخرج له الشيخان، حتى أن بعضهم قال: من أخرج له فقد جاز القنطرة!

ومن هنا، نراهم متى ما أعيتهم السبل فى ردّ حديث يتمسك به الإمامية على إثبات حقهم أو على إبطال باطل، وعجزوا عن الجواب، يتذرعون بعدم إخراج الشيخين له، ويتخذون عدم إخراجهمما للحديث ذريعة للطعن فى ذلك الحديث الذى ليس فى صالحهم.

أذكر لكم مثلاً واحداً، وهو حديث: «ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة»، هذا الحديث بهذا اللفظ غير موجود فى الصحيحين، لكنّه موجود فى السنن الأربعة، يقول ابن تيمية فى مقام الردّ على هذا الحديث «١»: الحديث ليس فى الصحيحين ولكن قد أورده أهل السنن ورووه فى المسانيد كالإمام أحمد وغيره.

ومع ذلك لا يوافق على هذا الحديث متذرعاً بعدم وجوده فى الصحيحين. إنما أن الملفت للنظر لكل باحث منصف، أنهم فى نفس الوقت الذى يؤكدون على قطعية صدور أحاديث الصحيحين، ويتخذون إخراج الشيخين لحديث أو عدم إخراجهما له دليلاً وذريعة ووسيلة لرد الحديث أو قبوله، فى نفس الوقت، إذا رأوا فى الصحيحين حديثاً فى صالح الإمامية يخطئونه ويردونه وبكل جراءة. ولذا لو راجعتم إلى كتاب [التحفة الإثنا عشرية] «٢» لوجدتم صاحب هذا

(١) منهاج السنة ٣/ ٤٥٦.

(٢) التحفة الإثنا عشرية: ٢٧٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٦

الكتاب يبطل حديث هجر فاطمة الزهراء أبا بكر وأنها لم تكلمه إلى أن ماتت، يبطله ويردّه مع وجوده فى الصحيحين. وينقل القسطلانى فى [إرشاد السارى فى شرح البخارى] «١»، وأيضاً ابن حجر المكى فى كتاب [الصواعق] «٢»، ينقلان عن البيهقى أنه ضعف حديث الزهري الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع أبا بكر مدة ستة أشهر، فالبيهقى يضعف هذا الحديث ويحكى غيره كالقسطلانى وابن حجر هذا التضعيف فى كتابه، مع أنه موجود فى الصحيحين. وقد رأيتم أن الحافظ أبا الفرج ابن الجوزى الحنبلى أدرج حديث الثقلين فى كتابه [العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية]، مع وجوده فى صحيح مسلم، ومن هنا اعترض عليه غير واحد.

فيظهر: أن القضية تدور مدار مصالحهم، فمتى ما رأوا الحديث فى صالحهم وأنه ينفعهم فى مذاهبهم، اعتمدوا عليه واستندوا إلى وجوده فى الصحيحين، ومتى كان الحديث يضرهم ويهدم أساساً من أسس مذهبهم ومدرستهم، أبطلوا ذلك الحديث أو ضعفوه مع وجوده فى الصحيحين أو أحدهما.

وهذا ليس بصحيح، وليس من دأب أهل العلم وأهل الفضل، وليس من دأب أصحاب الفكر وأصحاب العقيدة الذين يبنون فكرهم وعقيدتهم على أسس متينة، يلتزمون بها ويلتزمون بلوازمها. وعندما نصل إلى محاولات القوم فى ردّ حديث المنزلة أو المناقشة فى سنده، سنرى أن عدّة منهم يناقشون سند هذا الحديث أو يضعفونه بصراحة، مع

(١) إرشاد السارى فى شرح صحيح البخارى ٦/ ٣٦٣.

(٢) الصواعق المحرقة: ٩٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٦٧

وجوده فى الصحيحين، فأين راحت قطعية صدور أحاديث الصحيحين؟ وما المقصود من الإصرار على هذه القطعية؟ ونحن أيضاً لا نعتقد بقطعية صدور أحاديث الصحيحين، ونحن أيضاً لا نعتقد بوجود كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القرآن الكريم.

لكن بحثنا معهم، وإنما نتكلم معهم على ضوء ما يقولون وعلى أساس ما به يصرحون.

فإذا جاء دور البحث عن سند حديث المنزلة، سترون أن عدّة منهم من علماء الأصول ومن علماء الكلام يناقشون فى سند حديث المنزلة ولا يسلمون بصحته، فيظهر أنه ليس هناك قاعدة يلجأون إليها دائماً ويلتزمون بها دائماً، وإنما هى أهواء يرتّبونها بعنوان قواعد، يذكرونها بعنوان أسس، فيطبّقونها متى ما شاؤوا ويتركونها متى ما شاؤوا.

ولا بأس بذكر عدّه من ألفاظ حديث المنزلة فى غير الصحيحين من الكتب المعروفة المشهورة، وفى كل لفظ أذكره توجد خصوصية أرجو أن لا تفوت عليكم، وأرجو أن تتأملوا فيها:

فى [الطبقات لابن سعد]، يروى هذا الحديث بطرق، ومنها: بسنده عن سعيد بن المسيب، وهو نفس الحديث الذى قرأناه فى صحيح مسلم، فقارنوا بين لفظه فى الطبقات ولفظه فى صحيح مسلم. يقول سعيد:

قلت لسعد بن مالك- هو سعد بن أبى وقاص-: إئنى أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابك أن أسألك عنه! قال: لا تفعل يا ابن أخى، إذا علمت أن عندى علماً فاسألنى عنه ولا تهبنى، فقلت: قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى حين خلفه فى المدينة فى غزوة تبوك، فجعل سعد يحدثه الحديث «١».

(١) طبقات ابن سعد ٢٤/٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٨

لماذا عندما يريدون أن يسألوا عن حديث يتعلّق بعلى وأهل البيت يهابون الصحابى أن يسألوه، أما إذا كان يتعلّق بغيرهم فيسألونه بكل انطلاق وبكل سهولة وبكل ارتياح؟

ويروى محمّد بن سعد فى [الطبقات] «١» بإسناده عن البراء بن عازب وعن زيد بن أرقم قال:

لمّا كان عند غزوة جيش العسرة وهى تبوك، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى بن أبى طالب: «إنه لا بدّ أن أقيم أو تقيم».

يظهر أن فى المدينة فى تلك الظروف حوادث، وهناك محاولات أو مؤامرات سنقرؤها فى بعض الأحاديث الآتية، وكان لا بدّ أن يبقى فى المدينة إمّا رسول الله نفسه وإمّا على ولا ثالث، أحدهما لا بدّ أن يبقى، وأمّا الغزوة أيضاً فلا بدّ وأن تتحقّق، فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى: «إنه لا بدّ أن أقيم أو تقيم»، فخلفه.

فلما فصل رسول الله غازياً قال ناس- وفى بعض الألفاظ: قال ناس من قريش، وفى بعض الألفاظ: قال بعض المنافقين- ما خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلّالشيء كرهه منه، فبلغ ذلك علناً، فأتبع رسول الله حتّى انتهى إليه، فقال له: «ما جاء بك يا على؟» قال: لا- يا رسول الله، إلّا أنى سمعت ناساً يزعمون أنك إنّما خلّفتنى لشيء كرهته منى، فتضحك رسول الله وقال: «يا على أما ترضى أن تكون منى كهارون من موسى إلّا أنك لست بنبى؟» قال: بلى يا رسول الله، قال: «فإنه كذلك».

وفى رواية [سنن النسائى] «٢» قال الناس: قالوا مله، أى ملّ رسول الله

(١) طبقات ابن سعد ٢٤/٣.

(٢) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ٤٤/٥ رقم ٨١٣٨ و ١٢٠ رقم ٨٤٢٩، فضائل الصحابة: فضائل على رضى الله عنه، ١٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٤٩

علياً وكره صحبته.

وفى رواية: قال على لرسول الله: زعمت قريش أنك إنّما خلّفتنى أنك استثقلتنى وكرهت صحبتي، وبكى على، فنادى رسول الله فى الناس: «ما منكم أحد إلّاوله خاصة، يابن أبى طالب، أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبى بعدى؟» قال على: رضيت عن الله عزّوجلّ وعن رسوله.

وإذا راجعتم [سيرة ابن سيد الناس] «١»، وكذا [سيرة ابن قيم الجوزية] «٢»، و [سيرة ابن إسحاق] «٣»، وأيضاً فى بعض المصادر

الأخرى: إن الذين قالوا ذلك كانوا رجالاً من المنافقين، ففي بعض الألفاظ: الناس، وفي بعض الألفاظ: قريش، وفي بعض الألفاظ: المنافقون.

ومن هنا يظهر أن في قريش أيضاً منافقين، وهذا مطلب مهم. وفي [المعجم الأوسط] للطبراني عن علي عليه السلام: إن النبي قال له: «خلفتك أن تكون خليفتي»، قلت: أتخلف عنك يا رسول الله؟ قال: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (٤).
ففيه: «خلفتك أن تكون خليفتي».

وروى السيوطي في [جامعه الكبير] (٥) عن كتب جمع، منهم: ابن النجار البغدادي، وأبو بكر الشيرازي في الألقاب، والحاكم النيسابوري في كتابه الكنى، والحسن بن بدر- الذي هو من كبار الحفاظ- في كتابه ما رواه الخلفاء، هؤلاء

(١) عيون الأثر في فنون المغازي والسير ٢/ ٢٩٤.

(٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ٣/ ٥٥٩- ٥٦٠.

(٣) سيرة ابن هشام (السيرة النبوية) ٢/ ٥١٩- ٥٢٠.

(٤) المعجم الأوسط ٤/ ٤٨٤ رقم ٤٢٤٨.

(٥) الجامع الكبير ١٦/ ٢٤٤ رقم ٧٨١٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٠

يروون عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: كفوا عن ذكر علي بن أبي طالب [لماذا كانوا يذكرون علياً؟ وبم كانوا يذكرونه؟ حتى نهاهم عمر عن ذكره؟ أكانوا يذكرونه بالخير وينهاهم؟ قائلاً: كفوا عن ذكر علي بن أبي طالب] فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول في علي ثلاث خصال لو كان لي واحدة منهئن كان أحب إلي مما طلعت عليه الشمس:

كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجراح [هؤلاء الثلاثة هم أصحاب السقيفة من المهاجرين] ونفر من أصحاب النبي، وهو متكئ [أي النبي] علي بن علي بن أبي طالب، حتى ضرب بيده علي منكبيه ثم قال: «يا علي أنت أول المؤمنين إيماناً وأولهم إسلاماً، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، وكذب من زعم أنه يحبني ويبغضك».

وفي [تاريخ ابن كثير] (١): «أو ما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة».

وفرق بين عبارة «إلما النبوة» وبين عبارة «إلما أنك لست بنبي» و «إلما أنه لا نبي بعدي» فرق كثير بين العبارتين، يقول ابن كثير: «إسناده صحيح ولم يخرجوه».

وفي [تاريخ ابن كثير] أيضاً (٢) في حديث معاوية وسعد: إن معاوية وقع في علي فشمته [بئص العبارة] فقال سعد: والله لأن تكون لي إحدى خلاله الثلاث أحب إلي مما يكون لي ما طلعت عليه الشمس،... فيذكر منها حديث المنزلة.

إلما أن الزرندی الحافظ يذكر نفس الحديث يقول: عن سعد: إن بعض الأمراء قال له: ما منعك أن تسب أبا تراب (٢)؟.

(١)

(٢) - البداية والنهاية، المجلد الرابع الجزء ٧/ ٣٤٠.

(٢) نظم درر السمطين: ١٠٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧١

فأراد أن لا يذكر اسم معاوية محاولاً لحفظ ماء وجهه وماء وجههم.

وفى [تاريخ دمشق] و [الصواعق المحرقة] وغيرهما: إن رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها علياً فهو أعلم.

قال الرجل: جوابك فيها أحب إلي من جواب على.

قال معاوية: بس ما قلت، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغزه بالعلم غزاً، ولقد قال له: أنت منى بمنزلة هارون

من موسى إلا لا نبى بعدى، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه «١».

وتلاحظون: أن فى كل لفظ من هذه الألفاظ التى انتخبها خصوصية، لا بد من النظر إليها بعين الدقة والإعتبار.

وانتهت الجهة الأولى، أى جهة البحث عن السند والرواة.

(١) ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٣٩٦ رقم ٤١٠، الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرة ٣/ ١٦٢، مناقب

الإمام على بن أبى طالب عليه السلام: ٣٤ رقم ٥٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٣

دلالات حديث المنزلة ... ص: ٢٧٣

إشارة

الجهة الثانية: فى دلالات حديث المنزلة، وكما أشرنا من قبل، دلالات حديث المنزلة متعددة، وكل واحدة منها تكفى لأن تكون بوحدها دليلاً على إمامة أمير المؤمنين.

وقبل كل شيء لا بد أن نرى ما هى منازل هارون من موسى حتى يكون على نازلاً من النبى منزلة هارون من موسى؟ لنرجع إلى القرآن الكريم ونستفيد من الآيات المباركات منازل لهارون:

المنزلة الاولى: النبوة ... ص: ٢٧٣

قال تعالى: «وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا» «١».

المنزلة الثانية: الوزارة ... ص: ٢٧٣

قال تعالى عن لسان موسى: «وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي» «٢»

، وفى سورة الفرقان قال تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ

(١) سورة مريم (١٩): ٥٣.

(٢) سورة طه (٢٠): ٢٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٤

وَزِيرًا» «١»

، وفى سورة القصص عن لسان موسى: «وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْتُهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي» «٢».

المنزلة الثالثة: الخلافة ... ص: ٢٧٤

قال تعالى: «وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ» (٣).

المنزلة الرابعة: القرابة القريبة ... ص: ٢٧٤

والمنزلة الخامسة: الشركة في الأمر ... ص: ٢٧٤

قال تعالى عن لسان موسى: «وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي» (٤).

ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبر في حديث المنزلة عن ثبوت جميع هذه المنازل القرآنية لهارون وغيرها كما سنقرأ، عن ثبوتها جميعاً لعل ما عدا النبوة، حيث أخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النبوة بعد شمول تلك الكلمة التي أطلقها، فهي تشمل النبوة إلاً أنه أخرجها واستثنائها استثناءً، لقيام الضرورة الديتية على أن لا نبى بعده صلى الله عليه وآله وسلم، ويبقى غير هذه المنزلة باقياً وثابتاً لعل عليه السلام، وبيان ذلك:

إن علياً عليه السلام وإن لم يكن نبياً - وهذا هو الفارق الوحيد بينه وبين هارون في المراتب والمقامات والمنازل المعنوية الثابتة لهارون - إلاً أنه عليه

(١) سورة الفرقان (٢٥): ٣٥.

(٢) سورة القصص (٢٨): ٣٤.

(٣) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

(٤) سورة طه (٢٠): ٣١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٥

السلام يعرّف نفسه ويذكر بعض خصائصه وأوصافه في الخطبة القاصعة، نقرأ في [نهج البلاغة] يقول عليه السلام:

«ولقد علمتم موضعى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعنى فى حجره وأنا ولد، يضمّننى إلى صدره ويكنفنى فى فراشه، ويمسّنى جسده، ويشمّننى عرفه، وكان يمضغ الشىء ثم يلغمه، وما وجد لى كذبة بقول ولا خطلة فى فعل، ولقد قرن الله به صلى الله عليه وآله وسلم من لدن أن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم، ليله ونهاره، ولقد كنت أتبعه أتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لى فى كل يوم من أخلاقه علماً، ويأمرنى بالإقتداء به، ولقد كان يجاور فى كل سنة بحراء، فأراه ولا يراه غيرى، ولم يجمع بيت واحد يومئذ فى الإسلام غير رسول الله وخديجه وأنا ثالثهما». لاحظوا هذه الكلمة: «أرى نور الوحي والرسالة، وأشم ريح النبوة، ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي عليه، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنة؟

فقال: هذا الشيطان قد آيس من عبادته».

ثم لاحظوا ماذا يقول الرسول لعل: «إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى، إلاً أنك لست بنبى ولكنك وزير، وإنك لعل خير» (١).

أرجوا الإنتباه إلى ما أقول، لتروا كيف تتطابق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام على فى الخطبة القاصعة، إن علياً وإن لم يكن نبياً لكنّه رأى نور الوحي والرسالة وشم ريح النبوة.

أترون أن هذا المقام وهذه المنزلة تعادلها منازل جميع الصحابة من أولهم

(١) نهج البلاغه ١٨٢ / ٢ بشرح محمد عبده.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٦

إلى آخرهم في المنازل الثابتة لهم؟ تلك المنازل لو وضعت في كفة ميزان، ووضعت هذه المنزلة في كفة، أترون أن تلك المنازل كلها وتلك المناقب، تعادل هذه المنقبة الواحدة؟ فكيف وأن يدعى أن شيئاً من تلك المناقب المزعومة يترجح على هذه المنقبة؟ على لم يكن نبياً، لكنّه شمّ ريح النبوة. لكن ما معنى هذه الكلمة بالدقة؟ لا نتوصل إلى معناها، وعقولنا قاصرة عن درك هذه الحقيقة، وأيضاً: لم يكن على نبياً إلا أنه كان وزيراً لرسول الله الذي هو أشرف الأنبياء وخير المرسلين وأكرمهم وأعظمهم وأقربهم إلى الله سبحانه وتعالى، وأين هذه المرتبة من مرتبة هارون بالنسبة إلى موسى الذي طلب أن يكون هارون وزيراً له، إلا أن كلامنا الآن في دوران الأمر بين علي وأبي بكر. ومن الأحاديث الشاهدة بوزارة علي عليه السلام لرسول الله، الحديث الذي ذكرناه في يوم الدار، يوم الإنذار، حيث قال: «فأيكم يوآزرنى على أمرى هذا؟» قال علي: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فقال: «أن هذا أخي ووصيى وخليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا» (١).

وفي رواية الحلبي في [سيرته]: «[جلس، فأنت أخي ووزيرى ووصيى ووارثى وخليفتى من بعدى]» (٢).

وفي [تاريخ دمشق]، و [المرقاة]، و [الدر المنثور]، و [الرياض النضرة]، يروون عن ابن مردويه وعن ابن عساكر وعن الخطيب البغدادي وغيرهم، عن أسماء بنت عميس قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «اللهم إني أقول كما قال أخي

(١) تفسير البغوى ٢٧٨ / ٤، ومصادر أخرى.

(٢) السيرة الحلبيّة ١ / ٤٦١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٧

موسى: اللهم اجعل لى وزيراً من أهلى أخى علياً، اشدد به أزرى وأشركه فى أمرى كى نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً، إنك كنت بنا بصيراً» (١).

هذه دلالات حديث المنزلة، لاحظوا كيف تتطابق الآيات والروايات وكلام علي بالذات؟

إن لعلى عليه السلام موضعاً من رسول الله يقول: «قد علمتم موضعى من رسول الله بالقرابة القريبة»، هذه القرابة القريبة فى قصة موسى وهارون قول موسى: «وَاجْعَلْ لى وَزيراً مِنْ أَهْلِى * هَارُونَ أَخى»، ومن هنا نرى - كما سيأتى - أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد ذكر حديث المنزلة فى قصة المؤاخاة بينه وبين علي عليهما الصلاة والسلام.

مضافاً إلى قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فى كِتَابِ اللّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ» (٢)

. فإن الأوصاف الثلاثة هذه - أى الإيمان والهجرة وكونه ذا رحم - لا تنطبق إلا على علي.

فيظهر أن القرابة القريبة هى جزء من مقومات الخلافة والولاية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد ذكر الفخر الرازى بتفسير الآية المذكورة (٣) استدلال محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن المجتبى عليه السلام بالآية المباركة هذه، فى كتاب له إلى المنصور العباسى، استدلل بهذه الآية على ثبوت الأولوية لعلى، وأجابه المنصور بأن العباس أولى بالنبي من على، لأنه عمه وعلى ابن عمه، ووافق الفخر الرازى - الذى ليس من العباسيين - فى دعواهم هذه، لا حباً للعباسيين، وإنما...

(١) السيرة الحليّة ١/ ٤٦١.

(٢) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

(٣) تفسير الرازى ١٥/ ٢١٣-٢١٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٨

والفخر الرازى نفسه يعلم بأنّ العباس عمّ النبى ليس من المهاجرين، إذ لا هجرة بعد الفتح، فكان على هو المؤمن المهاجر ذا الرحم، ولو فرضنا أنّ فى الصحابة غير على من هو مؤمن ومهاجر، والإنصاف وجود كثيرين منهم كذلك، إلّا أنّهم لم يكونوا بذى رحم، ويبقى العباس وقد عرفتم أنّه ليس من المهاجرين، فلا تنطبق الآية إلّا على على.

وهذا وجه استدلال محمّد بن عبدالله بن الحسن فى كتابه إلى المنصور، وقد كان الرجل عالماً فاضلاً عارفاً بالقرآن الكريم، والفخر الرازى فى هذا الموضوع يوافق العباسيين والمنصور العباسى، ويخالف الهاشميين والعلويين حتّى لا يمكن - بزعمه - الاستدلال بالآية على إمامة على أمير المؤمنين.

فقوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ» دليل آخر على إمامة على، ومن هنا يظهر: أنّ استدلال على عليه السّلام وذكره القرابة القريبه كانت إشارة ما فى هذه الناحية من الدخلى فى مسألة الإمامة والولاية.

مضافاً إلى أنّ العباس قد بايع عليّاً عليه السّلام فى الغدير وبقي على بيعته تلك، ولم يبايع غير أمير المؤمنين، بل فى قضايا السقيفة جاء إلى على، وطلب منه تجديد البيعة، فيسقط العباس عن الإستحقاق للإمامة والخلافة بعد رسول الله، ولو تتذكرون، ذكرت لكم فى الليلة الأولى أنه كان هناك قول بإمامة العباس، لكنّه قول لا يستحق الذكر، والبحث عنه عديم الجدوى.

ومن منازل هارون ...: ص: ٢٧٨

أعلميته بعد موسى من جميع بنى إسرائيل ومن كلّ تلك الأمية، وقد ثبتت المنزلة هذه بمقتضى تنزيل على منه بمنزلة هارون من موسى لأمر المؤمنين عليه السّلام. وإلى الأعلمية هذه يشير على عليه السّلام فى الأوصاف التى ذكرها لنفسه

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٧٩

فى هذه الخطبة وفى غير هذه الخطبة.

فى هذه الخطبة بقول: «كنت أتبعه أتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لى فى كلّ يوم من أخلاقه علماً وبأمرنى بالإقتداء به».

ويقول عليه السّلام فى خطبة أخرى بعد أن يذكر العلم بالغيب يقول: «فهذا علم الغيب الذى لا يعلمه أحد إلّا الله، وما سوى ذلك [أى ما سوى ما اختصّ به سبحانه وتعالى لنفسه] فعلم علمه الله نبيه، فعلمنيه ودعا لى بأن يعيه صدرى وتضطّم عليه جوانحى». وأيضاً: تظهر أعلميته عليه السلام من قوله فى نفس هذه الخطبة عن رسول الله حيث خاطبه بقوله: «إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى».

وأيضاً: رسول الله يقول فى على: «أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

وهذا الحديث هو الآخر من الأحاديث الدالة على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه، وكان ينبغى أن نخصّص ليله للبحث عنه، لتعرض هناك لأسانيده ودلالاته، ولتعرض أيضاً لمحاولات القوم فى ردّه وإبطاله، وما ارتكبه من الكذب والفساد والتزوير والتحريف.

أمّا ثبوت الأعلمية لهارون بعد موسى، فراجعوا - إن شئتم - التفاسير فى قوله تعالى: «قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي» «١»

عن لسان قارون، وفى ذيل هذه الآية، تجدون التصريح بأعلمية هارون من جميع بنى إسرائيل إلّا موسى، فراجعوا [تفسير البغوى] «٢»، و [تفسير الجلالين] «٣»، وغير هذين من التفاسير.

(١)

سورة القصص (٢٨): ٧٨.

(٢) تفسير البغوي ٣٥٧ / ٤.

(٣) تفسير الجلالين ٢٠١ / ٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٠

من دلالات حديث المنزلة العصمة ...: ص: ٢٨٠

وهل من شك في ثبوت العصمة لهارون؟ وقد نزل رسول الله أمير المؤمنين منزلة هارون، ولم يدع أحد من الصحابة العصمة، كما لم يدعها أحد لواحد منهم سوى أمير المؤمنين عليه السلام.

وحيث، هل يجوز عاقل أن يكون الإمام بعد رسول الله غير معصوم مع وجود المعصوم؟

وهل يجوز العقل أن يجعل غير المعصوم واسطة بين الخلق والخالق مع وجود المعصوم؟

وهل يجوز عقلاً وعقلاً الإقتداء بغير المعصوم مع وجود المعصوم؟

وإلى مقام العصمة يشير على عليه السلام لما يقول ويصرح بأنه كان يرى نور الوحي والرسالة ويشم ريح النبوة.

وهل يعقل أن يترك مثل هذا الشخص، ويُقتدى بمن ليس له أقل القليل من هذه المنزلة؟

ولا يخفى عليكم أن الذي كان يسمعه رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يراه، هو أسمى وأجل وأرقى وأرفع مما كان يراه ويسمعه غيره من الأنبياء السابقين عليه، فكان على يسمع ويرى ما يسمع ويرى النبي، وعليكم بالتأمل التام في هذا الكلام.

من خصائص هارون ومنزله ...: ص: ٢٨٠

أن الله سبحانه وتعالى أحل له ما لم يكن حلالاً لغيره في المسجد الأقصى، وبحكم حديث المنزلة يتم هذا الأمر لعلي وأهل بيته بالخصوص، ويكون هذا من

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨١

جملة ما يختص به أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرون ويميزهم عن الآخرين، فيكونون أفضل - من هذه الناحية أيضاً - من غيرهم.

والشواهد لهذا التنزيل في الأحاديث كثيرة، ومن ذلك: حديث سد الأبواب، وهذه ألقاظ تتعلق بهذا الموضوع في السنة النبوية الشريفة المتفق عليها بين الفريقين، وأنا أنقل لكم من بعض المصادر المعتمدة عند أهل السنة:

أخرج ابن عساکر في تاريخه، وعنه السيوطي في [الدر المنثور] «١»: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقال: «إن الله أمر موسى وهارون أن يتبوا لقومهما بيوتاً، وأمرهما أن لا يبيت في مسجدهما جنب، ولا يقربوا فيه النساء، إلهارون وذريته، ولا يحل لأحد أن يقرب النساء في مسجدي هذا ولا بيت فيه جنب إلا على وذريته».

وفي [مجمع الزوائد] عن علي عليه السلام قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فقال: «إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون، وإني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك وبذريتك»، ثم أرسل إلى أبي بكر أن سد بابك، فاسترجع [أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون] ثم قال: سمع وطاعة، فسد بابيه، ثم أرسل على عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال رسول الله: «ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي، ولكن الله فتح باب علي وسد أبوابكم» (٢).

وفى [مجمع الزوائد] و [كنز العمال] وغيرهما- واللفظ للأول- لما أخرج أهل المسجد وترك علياً قال الناس فى ذلك [أى تكلموا فى ذلك واعترضوا] فبلغ النبى صلى الله على وآله فقال: «ما أنا أخرجتكم من قبل نفسى، ولا أنا تركته، ولكن

(١) ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٢٩٦، الدر المنثور ٤/ ٣٨٣.

(٢) مجمع الزوائد ٩/ ١١٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٢

الله أخرجكم وتركه، إنما أنا عبد مأمور، ما أمرت به فعلت، إن أتبع إلما يوحى إلى» (١).

وفى كتاب [المناقب] لأحمد بن حنبل، وكذا فى [المسند]، و [المستدرک] للحاكم، وفى [مجمع الزوائد]، و [تاريخ دمشق]، وغيرها (٢) عن زيد بن أرقم قال:

كانت لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارع فى المسجد، فقال يوماً: «سدوا هذه الأبواب إلأباب على»، قال: فتكلم فى ذلك ناس، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فإنى أمرت بسد هذه الأبواب غير باب على، فقال فيه قائلكم، والله ما سدت شيئاً ولا فتحتة، ولكن أمرت بشىء فاتبعته».

وهذا الحديث موجود فى [صحيح الترمذى]، وفى [الخصائص] للنسائى (٣)، وغيرهما من المصادر أيضاً.

ولذا كانت قضية سد الأبواب من جملة موارد قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «على منى بمنزلة هارون من موسى إلأنه لا نبى بعدى». وإلى الآن ظهرت دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام:

من جهة ثبوت العصمة له.

ومن جهة ثبوت الأفضلية له.

ومن جهة ثبوت بعض الخصائص الأخرى الثابتة لهارون.

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١١٥، كنز العمال ١١/ ٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٧.

(٢) فضائل الإمام على عليه السلام: ٧٢ رقم ١٠٩، مسند أحمد ٥/ ٤٩٦ رقم ١٨٨٠١، المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٢٥، مجمع

الزوائد ٦/ ١١٤، ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٢٧٩- ٢٨٠ رقم ٣٢٤، الرياض النضرة ٣/ ١٥٨.

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٧٣-٧٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٣

دلالة حديث المنزلة ... ص: ٢٨٣

على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ... ص: ٢٨٣

ونتقل الآن إلى دلالة هذا الحديث على خصوص الخلافة والولاية، فىكون نصاً فى المدعى.

ولا ريب فى أن من منازل هارون: خلافته لموسى عليه السلام، قال تعالى عن لسان موسى يخاطب هارون: «أخلفنى فى قَوْمى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ» (١).

فكان هارون خليفة لموسى، وعلى بحكم حديث المنزلة خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فىكون هذا الحديث نصاً فى الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول الله.

ومن جملة آثار هذه الخلافة: وجوب الطاعة المطلقة، ووجوب الإنقياد المطلق، وهما من أحكام الإمامة والولاية العامة.

ولا- يتوهمن أحد: بأنّ وجوب إطاعة هارون ووجوب الإنقياد المطلق له، كان من آثار وأحكام نبوته لا من آثار وأحكام خلافته عن موسى، حتّى لا تجب الإطاعة المطلقة لعلى، لأنّه لم يكن نبياً.

(١) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٤

هذا التوهم باطل ومردود، وإن وقع فى بعض الكتب من بعض علمائهم؛ وذلك: لأنّ وجوب الإطاعة المطلقة إن كان من آثار النبوة لا من آثار الخلافة، إذن لم يثبت وجوب الإطاعة للمشايخ الثلاثة، لأنهم لم يكونوا أنبياء، وأيضاً: لم يثبت وجوب الإطاعة المطلقة لعلى فى المرتبة الرابعة التى يقولون بها له عليه السلام، إذ لم يكن حينئذاك نبياً، بل هو خليفة. فإذن، وجوب الإطاعة لهارون كان بحكم خلافته عن موسى لا بحكم نبوته، وحينئذ تجب الإطاعة المطلقة لعلى عليه السلام بحكم خلافته عن رسول الله، وبحكم تنزيهه من رسول الله منزلة هارون من موسى. فالمناقشة من هذه الناحية مردودة.

وإذا ما رجعنا إلى الكتب المعنوية بمثل هذه البحوث، لرأينا تصريح علمائهم بدلالة حديث المنزلة على خلافة على عليه السلام. فراجعوا مثلاً كتاب [التحفة الإثنا عشرية] الذى وضعه مؤلفه ردّاً على الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، فإنّه يعترف هناك بدلالة حديث المنزلة على الخلافة، بل يُضيف أنّ إنكار هذه الدلالة لا يكون إلّا من ناصبى ولا يرتضى ذلك أهل السنة، لأنّ الكلام فى ثبوت هذه الخلافة بعد رسول الله بلا فصل، أمّا أصل ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين بعد رسول الله بحكم هذا الحديث فلا يقبل الإنكار، إلّا إذا كان من النواصب المعاندين لأمير المؤمنين عليه السلام، وهذا ما نصّ عليه صاحب التحفة الإثنا عشرية. يقول هذا العالم الحنفى هذا الكلام ويعترف بهذا المقدار من الدلالة «١». إلّا أنّك لو راجعت كتب الحديث وشروح الحديث، لرأيتهم يناقشون حتّى

(١) التحفة الإثنا عشرية: ٢١١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٥

فى أصل دلالة حديث المنزلة على الخلافة والولاية بعد رسول الله، أى: ترى فى كتبهم ما ينسبه صاحب التحفة إلى النواصب، ويقولون بما يقوله النواصب.

فراجعوا مثلاً شرح حديث المنزلة فى كتاب فتح البارى لابن حجر العسقلانى الحافظ، وشرح صحيح مسلم للحافظ النووى، والمرقاء فى شرح المشكاة، تجدوهم فى شرح حديث المنزلة يناقشون فى دلالة هذا الحديث على أصل الإمامة والولاية، وهذا ما كان صاحب التحفة ينفيه عن أهل السنة وينسبه إلى النواصب.

أقرأ لكم عبارة النووى فى [شرح صحيح مسلم]، ونفس العبارة أو قريب منها موجود فى الكتب التى أشرت إليها وغيرها أيضاً، يقول النووى «١»: «ليس فيه [أى: فى هذا الحديث] دلالة لاستخلافه [أى: استخلاف على] بعده [أى: بعد الرسول]، لأنّ النبى صلّى الله عليه وآله إنّما قال لعلى حين استخلفه على المدينة فى غزوة تبوك [أى: إنّ هذا الحديث وارد فى مورد خاص].

يقول: ويؤيد هذا أنّ هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى، بل توفى فى حياة موسى قبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو المشهور عند أهل الأخبار والقصص.

قالوا: وإنّما استخلف موسى هارون حين ذهب لميقات ربّه للمناجاة، فكانت الخلافة هذه خلافة مؤقتة، وكانت فى قضية خاصة محدودة، وليس فيها أى دلالة على الخلافة بالمعنى المتنازع فيه أصلاً.

وهل هذا إلتانس الكلام الذى يأبى أن يلتزم به مثل صاحب التحفة، فينسبه إلى النواصب؟

(١) شرح النووى لصحيح مسلم: المجلد الثامن الجزء ١٥ / ١٧٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٦

وأما ما يقوله ابن تيمية وغيره من أصحاب الردود على الشيعة الإمامية، فسندكر مقاطع من عباراتهم، لتعرفوا من هو الناصبى، وتعرفوا النواصب أكثر وأكثر.

وإلى هنا بينا وجه دلالة حديث المنزلة على الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول الله بالنص، وأن صاحب التحفة لا ينكر هذه الدلالة، وإنما يقول بأن الدلالة على الإمامة بلا فصل أول الكلام، لأن النزاع والكلام فى دلالة الحديث على الإمامة بعد رسول الله مباشرة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٧

محاولات القوم فى ردّ حديث المنزلة ... ص: ٢٨٧

إشارة

وحينئذ ندخل فى الجهة الثالثة من جهات بحثنا عن حديث المنزلة، أى فى المناقشات العلمية، وفى محاولات القوم ردّ هذا الحديث وإبطاله.

أولاً: المناقشات العلمية ... ص: ٢٨٧

إشارة

ونحن على استعداد تام لقبول أى مناقشة إن كانت علمية، وعلى أسس متينة وعلى القواعد والموازن المقررة فى كيفية البحث والمناظرة. ويتلخص ما ذكره فى مقام دلالة هذا الحديث فى المناقشات الثلاثة التالية:

المناقشة الأولى ... ص: ٢٨٧

إنّ هذا الحديث لا يدلّ على عموم المنزلة، وحينئذ تتمّ المشابهة بين على وهارون بوجه شبه واحد، ويكفى ذلك فى صحّة الحديث، أمّا أن يكون على نازلاً من رسول الله منزلة هارون من موسى بجميع منازل هارون فلا نوافق على هذا.

المناقشة الثانية ... ص: ٢٨٧

إنّ هذه الخلافة كانت خلافة موقته فى ظرف خاص، وزمان محدود، وفى حياة النبى صلّى الله عليه وآله وسلّم، كما كانت خلافة هارون لموسى فى حياة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٨

موسى عندما ذهب لمناجاة ربه، ويؤيد ذلك موت هارون فى حياة موسى، فأين الخلافة بالمعنى المتنازع فيه؟

المناقشة الثالثة ... ص: ٢٨٨

إنّ حديث المنزلة إنّما ورد فى خصوص غزوة تبوك، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا الكلام عندما خرج إلى تلك الغزوة وترك علياً ليقوم بشؤون أهله وعياله ومن بقى فى المدينة المنورة، فالقضية خاصة وحديث المنزلة إنّما ورد فى هذه القضية المعينة.

ولابدّ من الإجابة عن هذه المناقشات واحدة واحدة:

الجواب عن المناقشة الأولى ... ص: ٢٨٨

والمناقشة الأولى كانت تتلخّص فى نفى عموم المنزلة، فنقول فى الجواب:

إنّ الحديث يشتمل على لفظ وهو اسم جنس مضاف إلى علم قال: «أنت منى بمنزلة هارون»، فكلمة المنزلة اسم جنس مضاف إلى علم وهو هارون، ثمّ يشتمل الحديث على استثناء «إلاّ أنّه لا نبى بعدى»، فالكلام مشتمل على اسم جنس مضاف إلى علم، ومشتمل على إستثناء باللفظ الذى ذكرناه، هذا متن الحديث.

ولو رجعنا إلى كتب علم أصول الفقه، وكتب علم البلاغة والأدب، لوجدنا العلماء ينصّون على أنّ الإستثناء معيار العموم، وينصّون على أنّ من ألفاظ العموم اسم الجنس المضاف، فأى مجال للمناقشة؟ اسم الجنس المضاف «بمنزلة هارون» من صيغ العموم، والإستثناء أيضاً معيار العموم، فيكون الحديث نصّاً فى العموم، إذ ليس فى الحديث لفظ آخر، فلفظه: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٨٩

إلاّ أنّه لا نبى بعدى»، وحينئذ يسقط الإشكال وتبطل المناقشة.

وهذه عبارة ابن الحاجب الذى هو من أئمة علم الأصول ومن أئمة علم النحو الصرف وعلوم الأدب، يقول فى كتاب [مختصر الأصول]- وهو المتن الذى كتبوا عليه الشروح والتعليق الكثيرة، وكان يدرّس فى الحوزات العلمية:- ثمّ إنّ الصيغة الموضوعه له- أى للعموم- عند المحققين هى هذه: أسماء الشرط والإستفهام، والموصولات، الجموع المعرفة تعريف جنس لا عهد، واسم الجنس معرفاً تعريف جنس أو مضافاً (١).

وإن شتم أكثر من هذا، فراجعوا كتابه [الكافية فى علم النحو] بشرح المحقق الجامى المسمى ب (الفوائد الضيائية)، وهو أيضاً كان من الكتب الدراسيه إلى هذه الأواخر.

وراجعوا من كتب الأصول أيضاً [كتاب المنهاج] للقاضى البيضاوى وشروحه.

وأيضاً: راجعوا [فواتح الرحموت فى شرح مسلم الثبوت]، الذى هو من كتب علم أصول الفقه المعتره المشهوره عند القوم.

وراجعوا من الكتب الأدبيه كتاب [الأشبه والنظائر] للسيوطى.

وراجعوا من كتب علم البلاغة [المطول فى شرح التلخيص] و [مختصر المعانى] فى شرح التلخيص للتفتازانى، هذين الكتابين اللذين يدرّسان فى الحوزات العلميه.

وهكذا غير هذه الكتب المعنيه بعلم أصول الفقه وعلم النحو والبلاغة.

وأما الإستثناء، فقد نصّ أئمة علم أصول الفقه كذلك كما فى كتاب [منهاج الوصول إلى علم الأصول] للقاضى البيضاوى، وفى شروحه أيضاً، كشرح ابن إمام

(١) بيان المختصر: ١١١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٠.

الكاملية وغير هذا من الشروح، كلهم ينصون على هذه العبارة يقولون: الإستثناء معيار العموم. فكل ما صح الإستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام، والحديث يشتمل على الإستثناء.

وقد يقال: لا بد من رفع اليد عن العموم، بقرينه اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك، وإذا قامت القرينة أو قام المخصص سقط اللفظ عن الدلالة على العموم، فيكون الحديث دالاً على استخلافه ليكون متولياً شؤون الصبيان والنساء والعجزة - بتعبير ابن تيمية - الباقين في المدينة المنورة لا أكثر من هذا.

لكن يرد هذا الإشكال وهذه الدعوى، ورود حديث المنزلة في مواطن عديدة غير تبوك، كما سنقرأ.

وقد يقال أيضاً: إن الإستثناء إنما يدل على العموم إن كان متصلاً، وهذا الإستثناء منقطع، لأن الجملة المستثناة جملة خبرية، ولا يمكن أن تكون الجملة الخبرية استثناءً متصلاً.

وهذه مناقشة علمية ولا بد وأنكم درست هذه القاعدة الأدبية في الحوزة العلمية، فهذا وجه للإشكال وجيه، ذكره صاحب [التحفة الإثنا عشرية] «١»، ولو تم سقط الإستدلال بعموم الإستثناء.

ولكن عندما نراجع ألفاظ الحديث، نجد فيها مجيء كلمة «النبوة» مستثناة بعد «إلا» وليس هناك جملة خبرية، وسند هذا الحديث معتبر، وممن نص على صحته بهذا اللفظ: هو الحافظ ابن كثير الدمشقي في كتابه [البداية والنهاية] «٢».

(١)

التحفة الإثنا عشرية: ٢١١.

(٢) البداية والنهاية، المجلد ٤ الجزء ٧ / ٣٤٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩١.

على أن من المقرّر عندهم في علم الأصول وفي علم البلاغة أيضاً: إن الأصل في الإستثناء هو الإتصال، ولا ترفع اليد عن هذا الأصل إلا بدليل أو قرينة، وأراد صاحب التحفة أن يجعل الجملة الخبرية المستثناة قرينة، وقد أجبنا عن ذلك بمجىء المستثنى اسماً لا جملة خبرية.

ولو أردتم أن تطلعوا على تصريحاتهم: بأن الأصل في الإستثناء هو الإتصال لا الانقطاع، فراجعوا كتاب [المطول]، هذا الكتاب الموجود بأيدينا، الذي ندرسه وندرسه في الحوزة العلمية «١».

وأيضاً يمكنكم مراجعة كتاب [كشف الأسرار في شرح أصول البزدوى] «٢» للشيخ عبدالعزيز البخاري الذي هو من مصادرهم الأصولية.

كما بإمكانكم مراجعة كتاب [مختصر الأصول لابن الحاجب] «٣» أيضاً، وهو ينص على هذا.

بل لو راجعتم شروح الحديث، لوجدتم الشراح من المحدثين أيضاً ينصون على كون الإستثناء هذا متصلاً لا منقطعاً، فراجعوا عبارة القسطلاني في [إرشاد الساري] «٤»، وراجعوا أيضاً [فيض القدير في شرح الجامع الصغير].

إذن، سقطت المناقشة الأولى، وتمت دلالة الحديث على عموم المنزلة، وهذه البحوث بحوث تخصصية، أرجوا الالتفات إليها وتذكروا ما درستموه من القواعد العلمية المفيدة في مثل هذه المسائل.

(١) المطول: ٢٠٤-٢٢٤.

(٢) كشف الأسرار ٣/ ١٧٨ باب بيان التغير.

(٣) بيان المختصر: ٢٤٦.

(٤) ارشاد السارى ٦/ ١١٧-١١٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٢

الجواب عن المناقشة الثانية ...: ص: ٢٩٢

والمناقشة الثانية كان ملخصها: إن الإستخلاف هذا كان فى قضية معينة، وفى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم، كما أن استخلاف هارون كان فى حياة موسى، وقد مات هارون قبل موسى، وإذن، لا دلالة على الإمامة والخلافة بالمعنى المتنازع فيه. هذا الإشكال طرحه كثيرون، منهم: ابن حجر العسقلانى والقسطلانى والقارى وغيرهم من كبار المحدثين، والمتكلمون أيضاً طرحوه فى كتبهم الكلامية.

مع ابن تيمية ...: ص: ٢٩٢

بل لو رجعت إلى [منهاج السنة] لوجدت عبارات ابن تيمية مشحونة بالبغض والعداوة والتقيص والطعن فى على عليه السلام، لأقرأ لكم بعض عباراته، يقول:

كان النبى كلما سافر فى غزوة أو عمرة أو حج، يستخلف على المدينة بعض الصحابة، حتى أنهم ذكروا استخلاف رسول الله ابن أم مكتوم فى بعض الموارد، ولا يدعى لابن أم مكتوم مقام لاستخلاف النبى إياه فى تلك الفترة.

يقول ابن تيمية: فلما كان فى غزوة تبوك، لم يأذن فى التخلف عنها وهى آخر مغازيه، ولم يجتمع معه الناس كما اجتمعوا معه فيها، أى فى المغازى الأخرى، فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو منافق، ولم يكن فى المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم فى كل مرة، لقد كان الباقون عجزه وأطفال وصبيان ونسوان، هؤلاء لم يكن حاجه لأن يستخلف عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً مهماً وشخصية من شخصياته الملتفتين حوله، بل كان هذا الإستخلاف

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٣

أضعف من الإستخلافات المعتادة منه صلى الله عليه وآله وسلم.

أى استخلاف على فى تبوك كان أضعف من استخلاف ابن أم مكتوم فى بعض موارد خروجه من المدينة المنورة.

يقول: لأنه لم يبق فى المدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، فكان كل استخلاف قبل هذا يكون على أفضل ممن استخلف عليه علياً، فلهذا خرج إليه على يبكى ويقول: أتخلفنى مع النساء والصبيان؟ فيبين له النبى أنى إنما استخلفتك لأمانتك عندي، وأن الإستخلاف ليس بنقص ولا- غض، فإن موسى استخلف هارون على قومه، والملوك وغيرهم إذا خرجوا فى مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعه به ومعاونته له، ويحتاجون إلى مشاورته والإنتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه، فلم يكن رسول الله محتاجاً إلى على فى هذه الغزوة، حتى يشاوره أو أن يستفيد من يده ولسانه وسيفه، فأخذ معه غيره، لأنهم كانوا ينفعون فى هذه القضايا.

يقول: وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، ولا يقتضى المساواة فى كل شيء، ألا ترى إلى ما ثبت بالصحيحين من

قول النبى فى حديث الأشارى لما استشار أبا بكر فأشار بالفداء، واستشار عمر فأشار بالقتل، قال: سأخبركم عن صاحبكم، مثلك يا أبا بكر مثل إبراهيم، ومثلك يا عمر مثل نوح، فقله صلى الله عليه وآله وسلم لهذا: مثل إبراهيم وعيسى، وقوله لهذا:

مثلك مثل نوح وموسى، أعظم من قوله: أنت منى بمنزلة هارون من موسى.

هذا كلام ابن تيمية، أى: قطعاً من كلامه، وإنا لنسأل الله سبحانه وتعالى أن يعامل هذا الرجل بعدله، وأن يجازيه بكل كلمة ما يستحقه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٤

وهنا ملاحظات مختصرة على هذا الكلام ... ص: ٢٩٤

أولاً: إذا لم يكن لعلى فى هذا الإستخلاف فضل ومقام، وكان هذا الإستخلاف أضعف من إستخلاف غيره من الإستخلافات السابقة، فلماذا تمنى عمر أن يكون هذا الإستخلاف له؟ ولماذا تمنى سعد بن أبى وقاص أن يكون هذا الإستخلاف له؟ ثانياً: قوله: «إن علياً خرج يبكى»، ... هذا كذب، على خرج يبكى لعدم حضوره فى تلك الغزوة، ولما سمعه من المنافقين، لا لأن النبى صلى الله عليه وآله خلفه فى النساء والصبيان.

وبعبارة أخرى: قول على لرسول الله: أتخلفنى فى النساء والصبيان، كان هذا القول قبل خروج رسول الله فى الغزوة، قبل أن يخرج، وبكاء على وخروجه خلف رسول الله والتقاءه به وهو يبكى، كان بعد خروج رسول الله، وإثماً خرج - وكان يبكى - لما سمعه من المنافقين، لا لأن هذا الإستخلاف كان ضعيفاً، فالقول بأنه لما استخلف مع النساء والصبيان جعل يبكى ويعترض على رسول الله لهذا الإستخلاف، افتراء عليه.

وثالثاً: ذكره الحديث الذى شبّه فيه رسول الله أبا بكر بإبراهيم، وشبّه فيه عمر بنوح، وقوله: هذا الحديث فى الصحيحين، هذا كذب، فليس هذا الحديث فى الصحيحين، ودونكم كتاب البخارى ومسلم، ويشهد بذلك نفس كتاب منهاج السنّة، فى هذه الطبعة الجديدة المحققة التى حقّقها الدكتور محمّد رشاد سالم، المطبوعة فى السعوديّة فى تسعة أجزاء، راجعوا عبارته هنا، إذ يقول محققه فى الهامش: إن هذا الحديث إثماً هو فى مسند أحمد، ويقول محققه - أى محقق المسند وهو الشيخ أحمد شاكر فى الطبعة الجديدة -: هذا الحديث ضعيف.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٥

وهو أيضاً فى مناقب الصحابة لأحمد بن حنبل، المطبوع فى جزئين فى السعوديّة أخيراً، فراجعوا لتروا المحقق يقول فى الهامش: إنّ سنده ضعيف.

فالحديث ليس فى الصحيحين، ليعارض به حديث المنزلة الموجود فى الصحيحين، وإثماً هو فى بعض الكتب، وينصّ المحققون فى تعاليقهم على تلك الكتب بضعف هذا الحديث.

وكأنّ ابن تيمية ما كان يظنّ أن ناظراً ينظر فى كتابه، وأنه سيراجع الصحيحين، ليظهر كذبه ويتبين دجله.

وأما ما فى كلامه من الطعن لأمير المؤمنين، فكما ذكرنا، نحيل الأمر إلى الله سبحانه وتعالى، وهو أحكم الحاكمين.

مع الأعرور الواسطى ... ص: ٢٩٥

ومثل كلمات ابن تيمية كلمات يوسف الأعرور الواسطى، فله رسالة فى الرد على الشيعة، يقول هذا الرجل: لو سلمنا دلالة حديث المنزلة على الخلاف، فقد كان فى خلافة هارون عن موسى فتنة وفساد وارتداد المؤمنين وعبادتهم العجل، وكذلك خلافة على، لم يكن فيها إلا الفساد، لم يكن فيها إلا الفتنة، ولم يكن فيها إلا قتل للمسلمين فى وقعة الجمل وصفين. وهذا كلام هذا الناصبى الخبيث.

وبعد، إذا لم يكن لاستخلاف أمير المؤمنين عليه السلام فى تبوك قيمة، ولم يكن له هذا الاستخلاف مقاماً، بل كان هذا الاستخلاف أضعف من استخلاف مثل ابن أم مكتوم، فلماذا هذا الإهتمام بهذا الحديث بنقل طرقه وأسانيده، وبالتحقيق فى رجاله، وبالبحث فى دلالاته ومداليه؟

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٦

إذا كان شيئاً تافهياً لا يستحق البحث، وكان أضعف من أضعف الاستخلافات، فلماذا هذه الإهتمامات؟

ولماذا قول عمر: لو كان لى واحدة منهن كان أحب إلى مما طلعت عليه الشمس؟

وقول سعد: والله لأن تكون لى إحدى خلالة الثلاث أحب إلى من أن يكون لى طلعت عليه الشمس؟

ولماذا استشهاد معاوية بهذا الحديث أمام ذلك الرجل الذى سأله مسألة، وكان معاوية بصدد بيان مقام على وفضله؟

ولماذا كل هذا السعى لإبطال هذا الحديث وردّه؟

ألم يقل الفضل ابن رزيهان- الذى هو الآخر من الراديين على الإمامية واستدلالاتهم بالأحاديث النبوية- ما نصه: يثبت به- أى بحديث المنزلة- لأمر المؤمنين فضيلة الأخوة والمؤازرة لرسول الله فى تبليغ الرسالة وغيرهما من الفضائل. وهكذا تسقط المناقشة الثانية.

الجواب عن المناقشة الثالثة ... ص: ٢٩٦

والمناقشة الثالثة كانت دعوى اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك.

نعم، لو كان الحديث مختصاً بغزوة تبوك، ولو سلمنا بأن سبب ورود وشأن النزول مخصص، لكان لهذا الإشكال ولهذه المناقشة وجه.

ولكن حديث المنزلة- كحديث الثقلين وكحديث الغدير- كرهه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مواطن كثيرة، وهذه كتب القوم موجودة بين أيدينا، والباحث الحر المنصف يمكنه العثور على تلك الروايات، وتلك المواطن الكثيرة التى ذكر فيها رسول الله هذا الحديث.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٧

مواطن ورود حديث المنزلة ... ص: ٢٩٧

إشارة

وأنا أذكر لكم بعض تلك المواطن ومصادر ورود حديث المنزلة فيها، أحاول أن أختصر:

المورد الأول: قصة المؤاخاة ... ص: ٢٩٧

قال ابن أبى أوفى: لما آخى النبى صلى الله عليه وآله بين أصحابه، وآخى بين أبى بكر وعمر، قال على: يا رسول الله ذهب روحى، وانقطع ظهرى، حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيرى، فإن كان هذا من سخط على فلنك العتبي والكرامة، فقال رسول الله: «والذى بعثنى بالحق، ما أحررتك إلا بنفسى، وأنت منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى، وأنت أخى ووارثى»، قال: ما أرت منك يا رسول الله؟ قال: «ما ورث الأنبياء من قبلى»، قال: ما ورث الأنبياء من قبلك؟ قال:

«كتاب ربهم وسنة نبهم»، وأنت معى فى قصرى فى الجنة، مع فاطمة ابنتى، وأنت أخى ورفيقى»، ثم تلا رسول الله قوله تعالى: «إخواناً على سُرُرٍ متقابلين».

ذكر هذا الحديث الحافظ جلال الدين السيوطى فى [الدر المنثور] فى تفسير قوله تعالى: «اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ» (١)

، ولاحظوا المناسبة بين هذا الحديث وبين الآية: «اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ». رواه الحافظ السيوطى فى كتابه المذكور عن جماعة من الأئمة: عن البغوى، والباوردى، وابن قانع، والطبرانى، وابن عساكر (٢).

(١)

سورة الحج (٢٢): ٧٥.

(٢) الدر المنثور ٦/ ٧٦-٧٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٨

وهو أيضاً: فى مناقب على لأحمد (١)، وفى الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرة (٢)، وفى كنز العمال أيضاً عن مناقب على (٣).

المورد الثانى: فى حديث الدار ويوم الإنذار ... ص: ٢٩٨

فى رواية بعض المصادر عن أبى إسحاق الثعلبى فى [تفسيره] الكبير ذكر هذا اللفظ: «فأيتكم يقوم فيبايعنى على أنه أخى ووزيرى ووصيى ويكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى؟».

المورد الثالث: فى خطبة غدیر خم ... ص: ٢٩٨

وقد تقدم فى بحث حديث الغدير.

المورد الرابع: فى قضية سد الأبواب ... ص: ٢٩٨

وقد أشرنا إليه، وفى رواية هناك يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«وإنّ علياً منى بمنزلة هارون من موسى»، رواه بهذا اللفظ: المحدث الفقيه ابن المغازلى فى كتاب [مناقب أمير المؤمنين] (٤).

المورد الخامس ... ص: ٢٩٨

هو المورد الذى قرأناه عن عمر بن الخطاب عن مصادر كثيرة قال عمر: كفوا عن ذكر على ... إلى آخره.

(١)

فضائل الإمام على عليه السلام: ١٤٢ رقم ٢٠٧.

(٢) الرياض النضرة ٣/ ١٨٢، قطعة منه.

(٣) كنز العمال ٩/ ١٦٧ رقم ٢٥٥٥٤ و ١٣/ ١٠٥ رقم ٣٦٣٤٥.

(٤) مناقب الإمام على بن أبى طالب عليه السلام: ٢٥٥-٢٥٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٩٩

المورد السادس: فى قضية ابنه حمزة سيد الشهداء ... ص: ٢٩٩

وذلك أنها لما أتت من مكة، ووصلت إلى المدينة المنورة، تخاصم فيها على وجعفر وزيد، وفى هذه القضية تحاكموا إلى رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى: «أما أنت يا على، فأنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة».

روى هذا الخبر الحافظ ابن عساكر فى [تاريخ دمشق] «١»، وقد اخرج الخبر:

فى مسند أحمد «٢»، وفى سنن البيهقى «٣»، وغيرهما من المصادر، لكن بدل حديث المنزلة: «أنت منى وأنا منك».

المورد السابع: فى حديث عن جابر ... ص: ٢٩٩

قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن مضطجعون فى المسجد، قال رسول الله: «أترقدون بالمسجد! إنه لا يرقد فيه»، فحينئذ خاطب علياً وكان على فيهم قال: «تعال يا على، إنه يحل لك فى المسجد ما يحل لى، أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة».

وهذا أيضاً فى [تاريخ دمشق] «٤».

المورد الثامن ... ص: ٢٩٩

«يا أم سلمة، إن علياً لحمه من لحمى ودمه من دمى، وهو منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى».

(١)

ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٣٦٨ رقم ٤٠٩.

(٢) مسند أحمد ١/ ١٨٥ رقم ٩٣٣.

(٣) سنن البيهقى ٨/ ٦.

(٤) ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٢٩٠ رقم ٣٢٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٠

وهذا الحديث أيضاً فى [تاريخ دمشق] «١».

وهناك موارد أكثر، وقد تبعت تلك الموارد وسجلتها، ولكن أكتفى بهذا المقدار لغرض الاختصار.

واندفعت المناقشات كلها، وتمت دلالة حديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

خلاصة دلالة حديث المنزلة على الخلافة ... ص: ٣٠٠

وتتلخص وجوه الدلالة على الخلافة، أى على كون الحديث نصاً فى الولاية والإمامة، بعد رسول الله مباشرةً فى:

أولاً: تمنيات بعض أكابر الأصحاب.

ثانياً: تكرار النبي هذا الحديث.

ثالثاً: القرائن الداخلية في الحديث وفي ألفاظه المختلفة، وأقرأ لكم عدّة من تلك القرائن: منها: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا بَدَّ أَنْ أُقِيمَ أَوْ تُقِيمَ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوُبَ أَحَدٌ مِنْ رُسُلِ اللَّهِ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ غَيْرِ عَلِيٍّ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا إِبْلَاغُ سُورَةِ بَرَاءَةِ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ. وَمِنَ الْقَرَائِنِ الدَّخْلِيَّةِ أَيْضاً: قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «خَلَفْتِكَ أَنْ تَكُونَ خَلِيفَتِي». وَهَذَا أَيْضاً قَدْ تَقَدَّمَ. وَمِنْهَا: قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى... فَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِأَبِي أَوْ بِكَ».

(١) ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/٣٦٥ رقم ٤٠٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠١

أخرجه الحاكم في [المستدرک] وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ومن القرائن أيضاً: قوله لعلي: «لك من الأجر مثل مالي ولك من المغنم مثل مالي».

رواه صاحب [الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة] (١).

وفي حديث أيضاً من أحاديث المنزلة يقول رسول الله: «إنه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي».

وهذا الحديث صحيح قطعاً، وهو موجود: في [مسند أحمد] (٢)، وفي مسند أبي يعلى، وفي المستدرک (٣)، وفي تاريخ دمشق (٤)،

وفي تاريخ ابن كثير (٥)، وفي الإصابة لابن حجر (٦)، وغيرها من المصادر.

ومن القرائن: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ خَلِيفَتِي فِي كُلِّ مَوْءِنٍ بَعْدِي، أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى وَأَنْتَ خَلِيفَتِي فِي كُلِّ مَوْءِنٍ بَعْدِي».

وهو أيضاً بسند صحيح في [السنن] للنسائي (٧).

وأما القرائن الخارجية فما أكثرها.

وإلى الآن انتهينا من البحث عن حديث المنزلة سنداً ودلالةً، وظهر: إن حديث المنزلة نص في خلافة علي عن رسول الله.

ومن يسعى وراء حمل الإمامة والخلافة بعد رسول الله على أن يكون في

(١) الرياض النضرة ٣/١١٩.

(٢) مسند أحمد ١/٥٤٥ رقم ٣٠٥٢.

(٣) المستدرک على الصحيحين ٣/١٣٣-١٣٤.

(٤) ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ١/٢٠٩ رقم ٢٥١.

(٥) البداية والنهاية المجلد ٤ الجزء ٧/٣٣٨.

(٦) الإصابة ٤/٢٧٠.

(٧) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ٥/١١٣ رقم ٨٤٠٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٢

المرتبة الرابعة، عليه أن يثبت حقيته خلافة المشايخ بالأدلة القطعية، حتى يحمل هذا الحديث على المرتبة الرابعة المتأخرة عن عثمان،

وإلا فلا يتم هذا الحمل.

ويدل هذا الحديث أيضاً على عصمة أمير المؤمنين.

ويدل أيضاً على أفضليته أمير المؤمنين من جهة الأعلمية وغيرها.

قصة أروى مع معاوية ... ص: ٣٠٢

والآن يعجبني أن أقرأ عليكم هذا الخبر، وإن طال بنا البحث:

دخلت أروى بنت الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم على معاوية، وهي عجوز كبيرة، فقال لها معاوية: مرحباً بك يا خاله، كيف أنت؟ فقالت: بخير يابن أختي، لقد كفرت التعمه، وأسأت لابن عمك الصحبه، وتسميت بغير اسمك، وأخذت غير حقك، وكنا أهل البيت أعظم الناس في هذا الدين بلاءً، حتى قبض الله نبيه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، وثبت علينا بعده بنو تيم وعدى وأمية، فابتزونا حقنا، ولتيم علينا تحتجون بقرابتكم من رسول الله، ونحن أقرب إليه منكم وأولى بهذا الأمر، وكنا فيكم بمنزلة بنى إسرائيل في آل فرعون، وكان على بن أبي طالب بعد نبينا بمنزلة هارون من موسى.

فقال لها عمرو بن العاص: كفى أيتها العجوز الضالّة، وقصرى عن قولك مع ذهاب عقلك.

فقالت: وأنت يابن النابغة، تتكلم وأمك كانت أشهر بغيّة بمكة، وأرخصهن أجره، وادعاك خمسة من قريش، فسألت أمك عنهم فقالت: كلهم أتاني، فانظروا أشبههم به فألحقوه به، فغلب عليك شبه العاص بن وائل، فألحقوك به.

فقال مروان: كفى أيتها العجوز، واقصرى لما جئت له.

قالت: وأنت أيضاً يابن الزرقاء تتكلم.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٣

ثم التفتت إلى معاوية فقالت: والله ما جرّاهم على هؤلاء غيرك، فإن أمك القائلة في قتل حمزة:

نحن جزيناكم بيوم بدرٍ والحرب بعد الحرب ذات سعرٍ

ما كان لي في عتبه من صبرٍ وشكرٍ وحشي على دهرى

حتى ترم أعظمى في قبرى

فأجابتها بنت عمى وهي تقول:

خزيت في بدرٍ وبعده بدر يابنه جبارٍ عظيم الكفر

فقال معاوية: عفى الله عما سلف يا خاله، هات حاجتك.

فقالت: مالي إليك حاجة، وخرجت عنه.

وفي رواية: قالت: أريد ألفي دينار لأشتري بها عيناً فوّاره في أرض خزاره، تكون لفقراء بنى الحارث بن عبدالمطلب، وألفي دينار

أخرى أزوّج بها فقراء بنى الحارث، وألفي دينار أخرى أستعين بها على شدة الزمان.

فأمر لها معاوية بذلك.

فأروى هذه ابنة عم النبي صلى الله عليه وآله، استشهدت بحديث المنزلة، واستدلّت على إمامه أمير المؤمنين به، وشبهت علياً بهارون،

وأيضاً شبهت أهل البيت بنى إسرائيل في آل فرعون.

وهذا الخبر تجدونه مع اختلاف في بعض الألفاظ: في [العقد الفريد]، وفي [تاريخ أبي الفداء]، وفي [روضه المناظر] لابن الشحنة

الحنفي، الذي هو أيضاً من التواريخ المعتمدة «١».

وهكذا، فقد تمت الدلالة وسقطت المناقشات كلها، والحمد لله.

(١) العقد الفريد ٢/ ١١٩، تاريخ أبى الفداء (المختصر فى أحوال البشر) ١/ ١٨٨، روضة المناظر، حوادث سنة ٦٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٤

ثانياً: المناقشات غير العلميه ... ص: ٣٠٤

إشارة

وتصل النويه الآن إلى الطرق الأخرى والأساليب غير العلميه فى ردّ حديث المنزله، أذكرها باختصار وإن طال بنا المجلس، لئلا يبقى شىء من البحث إلى الليله القادمه.

الطرق الأول ... ص: ٣٠٤

الطريق الذى مشوا عليه بعد المناقشات الفاشله، هو تحريف الحديث، فبعد أن عرفوا أن لا جدوى فى المكابره فى أسانيد الحديث ودلالاته، رأى بعض النواصب أن لا مناص من تحريف الحديث، ولكن ما أشنع تحريفه وما أقبح صنيعه، إنه حرّف الحديث تحريفاً لا يصدر من الكفار.

لاحظوا: فى ترجمه حريز بن عثمان من [تاريخ بغداد] للخطيب البغدادي، وأيضاً فى كتاب [تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلاني، يروون عن حريز قوله:

هذا الذى يرويه الناس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلي:

«أنت منى بمنزله هارون من موسى»، هذا حق، ولكن أخطأ السامع، يقول الراوى:

قلت: ما هو؟ قال: إنما هو: أنت منى بمنزله قارون من موسى، قلت: عمّن ترويه؟

قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر «١».

فماذا تقولون لهذا الرجل ولرواه هذا الخبر، ولكن الأسف كل الأسف أن يكون حريز هذا من رجال البخارى، أن يكون من رجال الصحاح سوى مسلم، كلهم يعتمدون عليه وينقلون عنه ويصححون خبره، وعن أحمد بن حنبل أنه عندما سئل عن هذا الرجل قال: ثقة ثقة ثقة.

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٢٦٨ رقم ٤٣٦٥، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٠٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٥

والحال أنهم يذكرون بترجمه هذا الرجل: إنه كان يشتم علياً، ويتحامل عليه بشده، نصّوا على أنه كان ناصبياً، وأنه كان يقول: لا أحب علياً، قتل آبائى.

كان يقول لنا إمامنا يعنى معاويه - ولكم إمامكم - يعنى علياً، وكان يلعن علياً بالغداه سبعين مره وبالعشى سبعين مره.

وقد نقلوا عنه أشياء أخرى غير هذه.

مع ذلك يصححون خبره، وأحمد بن حنبل يكرز توثيقه: ثقة ثقة ثقة! ويروى عنه البخارى وأصحاب الصحاح عدا مسلم.

ومن هنا يمكن للباحث الحر أن يعرف موازين هؤلاء ومعاييرهم فى تصحيح الحديث وتوثيق الراوى، وأنهم كيف يتعاملون مع على وأهل البيت.

الطريق الثانى ...: ص: ٢٠٥

إنه عمداً بعضهم إلى وضع حديث المنزلة للشيخين، فروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنه قال: أبو بكر وعمر منى بمنزلة هارون من موسى.

هذا الحديث يرويه الخطيب البغدادى، فى [تاريخ بغداد] «١» وعنه المناوى فى كتاب [كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق].
إلا أن من حسن الحظ أن ابن الجوزى قد أورد هذا الحديث الموضوع لكن لا فى الموضوعات، بل فى [العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية] وقال: حديث لا يصح «٢».
وأيضاً: يقول الذهبى فى كتابه [ميزان الاعتدال]: هذا حديث منكر «٣».

(١)

تاريخ بغداد ١١ / ٣٨٥ رقم ٦٢٥٧، كنوز الحقائق من حديث خبر الخلائق - حرف الألف.

(٢) العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية ١ / ١٩٩ رقم ٣١٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٥ / ٤٧٣ رقم ٦٩٠٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٦

ويعيد ذكره أيضاً مرتين ويقول: خبر كذب «١».

وابن حجر العسقلانى أيضاً يكذب هذا الحديث فى [لسان الميزان] «٢».

وحينئذ، لا يبقى مجال لاستناد أحد إلى هذا الحديث الموضوع الذى ينصون على ضعفه أو وضعه وكذبه، مع عدم وجوده فى شىء من الصحاح والمسائيد والسنن.

الطريق الثالث ...: ص: ٣٠٦

وتبقى الطريقة الأخيرة، وهى ردّ حديث المنزلة وعدم قبول صحته هذا الحديث، مع كونه فى الصحيحين وغيرهما كما عرفتم. وهذا الطريق مشى عليه كثير من علمائهم، ممّا يدل على فشلهم فى الطرق الأخرى، بعد عدم تمكنهم من إبطال هذا الحديث بمناقشات علمية.

يقول أبو الحسن سيف الدين الآمدى: إن هذا الحديث غير صحيح.

وابن حجر المكي ينقل كلامه فى [الصواعق المحرقة] «٣».

وتجدون الإعتقاد أيضاً على رأى الآمدى هذا فى [شرح المواقف] «٤» للشريف الجرجانى.

ويقول القاضى الإيجى فى الجواب عن حديث المنزلة: إنه لا يصح الاستدلال به من جهة السند «٥».

وهكذا غير هؤلاء الذين ذكرتهم، يردون هذا الحديث بعدم صحته سنده،

- (١) ميزان الاعتدال ٥/ ٢٠٧ رقم ٦٠١٥.
- (٢) لسان الميزان ٥/ ٩ رقم ٥٨٢٨ وفيه أبو بكر فقط.
- (٣) الصواعق المحرقة: ٧٣.
- (٤) شرح المواقف للجرجاني ٨/ ٣٦٢.
- (٥) المصدر.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٧
- وغير واحد منهم يعتمد على كلام الآمدى.
- لكن الآمدى يذكره الذهبى فى [ميزان الاعتدال] ونصَّ عبارته: قد نفى من دمشق لسوء اعتقاده، وصحَّ عنه أنه كان يترك الصلاة «١».
- وأقول: إن كان ترك الصلاة عيباً مسقطاً للعدالة، وموجباً لسقوط الشخص وكلامه ورأيه فى القضايا العلمية، فلماذا يعتمدون عليه وينقلون كلامه؟
- ولكن عندى كثيرون من حفاظ الحديث وكبار أئمتهم الرواة للسنة النبوية، الأئمة على الدين، يذكرون بتراجهم أنهم كانوا يتركون الصلاة، ولو اتسع الوقت لذكرت لكم بعضهم، وذكرت بعض عباراتهم فى الثناء عليهم وتبجيلهم وتوثيقهم وتعظيمهم، مما يدل على أن ترك الصلاة التى هى عمود الدين عند المسلمين ليس بطعن فى شخص من هؤلاء.

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٥٨ رقم ٣٦٥٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٠٩

خاتمة المطاف ... ص: ٣٠٩

فهذه مناقشاتهم، وهذه محاولاتهم، وهؤلاء علماءهم وحفاظهم، والذين يعتمدون عليهم فى عقائدهم، وفى أحكامهم وفروعهم الفقهيَّة، ولو أن الله سبحانه وتعالى لم يقدر لهذه الأمة خيرة علمائها- من هذه الطائفة المظلومة التى أصبح حالها- كما قالت بنت الحارث حال بنى إسرائيل فى آل فرعون- لولا هؤلاء، لاندرس الدين وضاعت آثار سيد المرسلين، ولكن الله سبحانه وتعالى أتم الحجة بهؤلاء على غيرهم. وعلى الباحثين المنصفين الذين يريدون أن يعرفوا الحق فيتبعونه أين ما كان، أن يتوضَّعوا إلى واقعيات القضايا والأحوال.

وإننا نسأل الله تعالى أن يثبتنا على هذه العقيدة المستندة إلى الكتاب والسنة المقبولة عند الكل، وأن يوفقنا لأن نؤدَّى واجباتنا وتكاليفنا فى تبيين الحقائق وتوضيح الأمور على ما هى عليه، ونتمكَّن من مساعدة أولئك الذين يريدون الحق، يريدون الوصول إلى الواقع، يريدون الحصول على حقيقة الأمر، وما فيه رضى الله ورسوله.

وصلَّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم من الأولين والآخرين.

يقول الله سبحانه وتعالى: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ».

الحق فى اللغة بمعنى الثبوت، «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ» أى: أفمن يهدى إلى الأمور الثابتة القطعية اليقينية، هذا الذى يهدى إلى الواقع، «أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ» أم الذى لا يهدى «إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» «١».

هذا الذي يقوله الله سبحانه وتعالى إرشاد إلى قاعدة عقلية قطعية عند جميع العقلاء من مسلمين وغير مسلمين، إنهم إذا أرادوا الوصول إلى أمر واقع وإلى حقيقة من الحقائق، يهتدون بمن له علم بتلك الحقيقة ويهدى ويوصل الإنسان إلى تلك الحقيقة، يرجعون إلى هكذا شخص، أما الذي ليس بمهدى، ليس بعارف بالحقيقة، الذي لا يهتدى إلى الواقع، كيف يمكن أن يكون هادياً للآخرين إلى الواقع؟

ومن هنا قرّر العلماء من الفريقين على أنّ العقائد يجب أن يتوصل إليها

(١) سورة يونس (١٠): ٣٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٤

الإنسان بالقطع واليقين، ولا يكفي في العقيدة الظن والتقليد، ويقول الله سبحانه وتعالى «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» (١) ، الظن لا يغني من الواقعيّات شيئاً، الواقعيّات والأمر الحقيقيّة، المطلوب فيها القطع واليقين، لا يكفي فيها الظن، ولا يكفي فيها الأخذ بأقوال الآخرين، وهذه قاعدة عقلية، والقرآن الكريم يشير ويرشد إلى هذه القاعدة العقلية القطعية. وحينئذ، إذا دار الأمر بين رجلين، أحدهما مهتدى ويمكنه هداية الآخرين إلى العقائد الحقّة والأمر الواقعيّة، والشخص الآخر يحتاج إلى من يهديه، يحتاج إلى من يرشده ويأخذ بيده، كيف يمكن الحكم بالاهتداء وبأخذ الحقائق والواقعيّات ممّن هو بنفسه يحتاج إلى من يهديه؟

أما نحن، فنعتقد بأنّ الإمامة أمر لا يكون إلّا من الله سبحانه وتعالى، الإمامة جعل ونصب من الله سبحانه وتعالى، ولا فرق بين الإمامة والنبوة من هذه الحيثية، وحينئذ، نحتاج في معرفة الإمام وتعيينه إلى نصّ قطعيّ، أو إلى أدلّة تقتضي أن يكون الشخص هو الإمام لكونه مهتدياً وهادياً.

وأيضاً، لو قام الدليل على عصمة شخص أو أشخاص، فإنّ العصمة إنّ وجدت في شخص لا يجوز العقل الإهتداء بغير هذا الشخص مع وجوده، ومع التمكن منه ولو بالواسطة، لذا جعلنا الإمامة إمّا بالنص وإمّا بالعقل، والنص إمّا من الكتاب وإمّا من السنّة القطعية. وكان حديث المتزلة - وهو آخر الأدلّة اللفظية التي بحثنا عنها - دليلاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام من الجهات الثلاثة جميعاً، فلقد كان هذا الحديث نصّاً في إمامة أمير المؤمنين، ودليلاً على عصمته، ودليلاً على أفضليته عليه السّلام

(١) سورة النجم (٥٣): ٢٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٥

من سائر الصحابة.

وقد بحثنا عن مدلول هذا الحديث وفقهه، وبيّنا اندفاع الشبهات التي طرحت في كتب الأصول والكلام عليه وعلى الاستدلال به على إمامة أمير المؤمنين، وكان عمدتها ثلاثة شبهات ذكرتها وبيّنت اندفاعها بوجه قويّة وبأدلة عديدة.

وموضوع بحثنا في هذه الليلة هو الاستدلال بما يحكم به العقل على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، أي الدليل العقلي على الإمامة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٦

الدليل العقلي على امامة علي عليه السلام ... ص: ٣١٦

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٧

الأوصاف المجمع عليها فى الإمام ... ص: ٣١٧

إشارة

لو راجعتم كتب العقائد والكلام عند أهل السنة ككتاب: [المواقف فى علم الكلام] للقاضى الإيجى، و [شرح المواقف] للشريف الجرجانى، و [شرح] القوشجى على التجريد، و [شرح المقاصد] لسعد الدين التفتازانى، و [شرح العقائد النسفية]، وغير هذه الكتب التى هى من أمتهات كتب العقيدة والكلام عند أهل السنة. لرأيتهم يذكرون فى المباحث المتعلقة بالإمام فصولاً، منها: إن نصب الإمام إنما يكون بالإختيار، وليس بيد الله سبحانه وتعالى، خلافاً للإمامية.

وإذا كان نصب الإمام عندهم بالإختيار، فإنهم يذكرون - فى فصل آخر - الشروط التى يجب توفرها فى الإمام حتى يُختار للإمامة.

وإذا راجعتم ذلك الفصل الذى يذكرون فيه الشروط، يذكرون هناك أوصافاً ويقسمونها إلى قسمين:

قسم قالوا بأنها أوصاف مجمع عليها.

وقسم هى أوصاف وقع الخلاف فيها.

ونحن نتكلم على ضوء تلك الشروط التى ذكروها على مسلكتهم فى تعيين الإمام وهو الإختيار، تلك الشروط المجمع عليها بينهم،

الشروط التى ذكروها

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٨

وأوجبوا توفرها فى الإمام كى يختار إماماً على المسلمين بعد رسول الله.

نتكلم معهم بغض النظر عن مسلكتنا فى تعيين الإمام، وهو أنه بيد الله سبحانه وتعالى.

فما هى تلك الشروط والأوصاف التى أجمعوا على ضرورة وجودها فى الإمام حتى يختار إماماً؟

تلك الشروط المجمع عليها بينهم:

الشرط الأول: العلم ... ص: ٣١٨

بأن يكون عالماً بالأصول والفروع، بحيث يمكنه إقامة الحجج والبراهين على حقيته هذا الدين، ويمكنه دفع الشبهات الواردة من الآخرين، بأن يدافع عن هذا الدين من الناحية الفكرية، ويمكنه دفع الشبهات والإشكالات الواردة فى أصول الدين وفروعه من المخالفين.

الشرط الثانى: العدالة ... ص: ٣١٨

بأن يكون عادلاً فى أحكامه، وفى سيرته وسلوكه مع الناس، وفى أحكامه عندما يتصدى لرفع نزاع بين المسلمين، أن يكون عادلاً عندما يريد أن يقسم بينهم بيت المال، أن يكون عادلاً فى تصرفاته المختلفة المتعلقة بالشؤون الشخصية والعامه.

الشرط الثالث: الشجاعة ... ص: ٣١٨

بأن يكون شجاعاً، بحيث يمكنه تجهيز الجيوش، والوقوف أمام هجمات الأعداء، بحيث يمكنه الدفاع عن حوزة الدين وعن بيضة

الإسلام والمسلمين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣١٩

هذه هي الشروط المتفق عليها عندهم، التي يجب توفرها في الشخص حتى يمكن اختياره للإمامة على مسلكتهم من أن الإمامة تكون بالإختيار.

ولابد وأنكم تحبون أن أقرأ لكم نصياً من تلك الكتب التي أشرت إليها، لتكونوا على يقين مما أنسبه إليهم، ومن حَقِّكم أن تطالبوا بقراءة نص من تلك النصوص:

جاء في كتاب [المواقف في علم الكلام] وشرح المواقف «١» ما نصّه:

«المقصد الثاني: في شروط الإمامة:

الجمهور على أن أهل الإمامة ومستحقّها من هو مجتهد في الأصول والفروع ليقوم بأمر الدين، متمكناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينية، مستقلاً بالفتوى في النوازل وأحكام الوقائع نصّاً واستنباطاً، لأنّ أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصمات، ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط».

إذن، الشرط الأول: أن يكون عالماً مجتهداً بتعبيره هو في الأصول والفروع، ليقوم بأمر الدين، وليكون متمكناً من إقامة الحجج والبراهين، ودفع الشبه المتوجهة إلى العقائد من قبل المخالفين.

الشرط الثاني: «ذو رأى وبصارة، بتدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور، ليقوم بأمر الملك، شجاع ليقوى على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك».

لا-حظوا بدقه ولا-تفوتنكم الكلمات الموجودة في هذا النص، وكتاب المواقف وشرح المواقف من أهم كتب القوم في علم الكلام، فالشرط الثاني هو الشجاعة.

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٤٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٠

«وقيل في مقابل قول الجمهور: لا يشترط في الإمامة هذه الصفات، لأنها لا توجد الآن مجتمعة».

وكتاب المواقف إنّما أُلّف في القرن السابع أو الثامن من الهجرة، وهذه الصفات غير مجتمعة في الحكام في ذلك الوقت، إذن يجب عليهم أن يرفعوا اليد عن اعتبارها في الإمام، ويقولوا بإمامة من لم يكن بعالم أو لم يكن بشجاع وحتّى من يكون فاسقاً فاجراً، كما سنقرأ صفة العدالة أيضاً وهو الشرط الثالث:

يقول: «نعم يجب أن يكون عدلاً، لئلا يجور، فإنّ الفاسق ربّما يصرف الأموال في أغراض نفسه فيضيع الحقوق».

«فهذه الصفات شروط معتبرة في الإمامة بالإجماع».

هذا نصّ عبارته.

ثم يقول: «وهاهنا صفات أخرى في اشتراطها خلاف».

إذن، نتكلّم معهم باعتبارنا عقلاء مثلهم، ونعتبر هذه الصفات الثلاث أيضاً في الإمام، ونفترض أن الإمامة تثبت بالإختيار، والإمامة مورد نزاع بيننا وبينهم، فنحن نقول بإمامة على وهم يقولون بإمامة أبي بكر.

فلنلاحظ إذن، هل هذه الصفات المعتمدة بالإجماع في الإمام، المجوّز توفرها فيه لانتخابه واختياره إماماً، هل هذه الصفات توفّرت في على أو في أبي بكر، حتّى نختار عليّاً أو نختار أبا بكر؟ ومع غصّ النظر عن الكتاب والسنة الدالّين على إمامة على بالنص أو غير ذلك؟

نحن والعقل الذي يقول بأنّ الرئيس للأئمة والخليفة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْقَائِمِ مقامه لإدارة أمور المسلمين، يجب أن يكون واجداً لهذه الصفات المجمع عليها، ونحن تبع لهذا الإجماع الذي هم يدعونه على هذه الصفات.

وأيضاً: نحن نوافق على هذا الإجماع، وإن كنا نقول باعتبار العصمة التي هي

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢١

أعلى من العدالة، لكن مع ذلك نبحت عن هذه المسألة في هذه الليلة مع غضّ النظر عن مسلكتنا في ثبوت الإمامة وتعيين الإمام.

إذن، يتلخص كلام القوم في الصفات اللازم وجودها في الإمام بالإجماع في ثلاثه صفات:

أن يكون متمكناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينية، لأنّ أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد فصل الخصومات، فلا بدّ وأن يكون عالماً في الدين بجميع جهاته من أصوله وفروعه، ليتمكن من الدفاع عن هذا الدين إذا ما جاءت شبهة أو توجهت هجمة فكرية.

وأن يكون شجاعاً، ليقوى على الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك، لأنّ الإمام إذا فرّ من المعركة فالمأمومون يفرون، إذا فرّ القائد فالجنود يفرون تبعاً له، إذا انكسر الرئيس انكسر الجيش كلّ، وهذا واضح، إذن بنصّ عبارة هؤلاء يجب أن يكون من أهل الثبات في المعارك.

وأن يكون عدلاً غير ظالم ولا فاسق.

فإما تكون هذه الصفات مجتمعة في على دون غيره، فيكون على هو الإمام، وإما تكون مجتمعة في غير على فيكون ذاك هو الإمام،

وإما تكون مجتمعة في كليهما، فحينئذ ينظر إلى أنّ أيهما الواجد لهذه الصفات في أعلى مراتبها، وإلّا فمن القبيح تقديم المفضول

على الفاضل عقلاً، والقرآن الكريم يقول: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي»، من يكون عادلاً أولى بأن يكون إماماً أو

من يكون فاسقاً؟ العالم أولى أن يكون إماماً نقتدى به أو من يكون جاهلاً؟ وعلى فرض أن يكون كلاهما عالمين فالأعلم هو المتعين

أولاً؟ لا بدّ من الرجوع إلى حكم العقل والعقلاء في المسألة، ونحن نتكلّم على هذا الصعيد.

قالوا: هذه هي الصفات المعتبرة بالإجماع، أمّا أن يكون هاشمياً ففيه خلاف،

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٢

أمّا أن يكون معصوماً ففيه خلاف، أمّا أن يكون حرّاً، ربّما يكون فيه خلاف، ربّما ينسبون إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ أَمْرٌ

بطاعه من وليّ على المسلمين وإن كان عبداً. ربّما ينسبون إليه هكذا حديث، لكن هذه قضايا مختلف فيها، فالعصمة تقول بها الشيعة،

وغيرهم لا يقولون بها، وكذا سائر الصفات فهي مورد خلاف، مثل أن يكون هاشمياً، أن يكون قرشياً، أن يكون حرّاً، وغير ذلك من

الصفات المطروحة في الكتب.

أمّا الصفات المتفق عليها بين الجميع فهي: العلم والعدالة والشجاعة، ونحن نبحت على ضوء هذه الصفات.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٣

على عليه السلام والعلم ... ص: ٣٢٣

إشارة

العلم والتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، والتمكن من دفع شبه المخالفين، من الصفات المتفق عليها.

لندرس سيرة على وسيرة أبي بكر، لندرس ما ورد في هذا وهذا، لندرس ما قاله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وما قاله

الصحابه، وما قاله سائر العلماء في على، وما قيل في أبي بكر.

ولا نرجع إلى شيء مما يروى عن كلّ واحد منهما في حقّ نفسه، فعلى عليه السلام يقول: «علّمني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَلْفَ بَابٍ

من العلم، يفتح لي من كل باب ألف باب» (١).

لا نرجع إلى هذا الخبر الثابت في المصادر، لأنّ المفروض أنّه في علي ومن علي، نرجع إلى غير هذه الروايات. مثلاً يقول علي: «سلوني قبل أن تفقدوني» (٢) هذا لم يرد عن أبي بكر، أبو بكر لم يقل في يوم من الأيام: سلوني قبل أن تفقدوني، لكن نضع مثل هذه

(١) كنز العمال ١١٤/١٣ رقم ٣٦٣٧٢، ١٦٥ رقم ٣٦٥٠٠.

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الامام علي عليه السلام وابن سعد وابن عبد البر وغيرهم، الاستيعاب ١١٠٣/٣، الرياض النضرة ١٩٨/٢، الصواعق المحرقة: ٧٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٤

الروايات الواردة عن علي بن علي جانب، وإن كنا نستدلّ بها في مواضعها، وهي موجودة في كتب أهل السنّة.

لكننا نريد أن ندرس سيرة هذين الرجلين، أن ندرس سيرة أمير المؤمنين وأبي بكر علي ضوء ما ورد وما قيل فيهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابه والعلماء، لنكون علي بصيرة من أمرنا، عندما نريد أن نختار ونتخب أحدهما للإمامة بعد رسول صلى الله عليه وآله وسلم على مسلك القوم.

أنا مدينة العلم وعلى بابها ...: ص: ٣٢٤

والآن نبحت عن الصفة الأولى وهي العلم، والتمكن من إقامة الحجج والبراهين، ورسول الله يقول في علي: «أنا مدينة العلم وعلى بابها».

هذا الحديث موجود في كتبهم، يرويه:

١- عبدالرزاق بن همام الصنعاني.

٢- يحيى بن معين، الإمام في الجرح والتعديل، مع تصحيحه لهذا الحديث.

٣- أحمد بن حنبل.

٤- الترمذي.

٥- البزار.

٦- ابن جرير الطبري.

٧- الطبراني.

٨- أبو الشيخ.

٩- ابن السقا الواسطي.

١٠- ابن شاهين.

١١- الحاكم النيسابوري.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٥

١٢- ابن مردويه.

١٣- أبو نعيم الإصبهاني.

١٤- الماوردی.

- ١٥- الخطيب البغدادى.
- ١٦- ابن عبدالبر.
- ١٧- السمعانى.
- ١٨- ابن عساكر.
- ١٩- ابن الأثير.
- ٢٠- ابن النجار.
- ٢١- السيوطى.
- ٢٢- القسطنانى.
- ٢٣- ابن حجر المكى.
- ٢٤- المتقى الهندى.
- ٢٥- على القارى.
- ٢٦- المناوى.
- ٢٧- الزرقانى.
- ٢٨- الشاه ولى الله الدهلوى.

وغيرهم، وكل هؤلاء شهدون بأن رسول الله قال فى على: «أنا مدينة العلم وعلى بابها» (١).

(١) تهذيب الآثار «مسند الإمام على عليه السلام»: ١٠٥ رقم ١٧٣، صحيح الترمذى - كما فى جامع الأصول ٩/ ٤٧٣، وتاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٧٠ وغيرهما - المعجم الكبير ١١/ ٦٥ رقم ١١٠٦١، تاريخ بغداد ٤/ ٣٤٨، ٧/ ١٧٢، ١١/ ٢٠٤، الإستيعاب ٣/ ١١٠٢، فردوس الأخبار ١/ ٧٦، أسد الغابة ٤/ ٢٢، الرياض النضرة ٢/ ٢٥٥، تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٨٥، تاريخ جرجان: ٢٤، تذكرة الحفاظ ٤/ ٢٨، البداية والنهاية: ٣٥٨٧، مجمع الزوائد ٩/ ١١٤، عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى ٧/ ٦٣١، اتحاف السادة المتقين ٦/ ٢٢٤، المستدرک على الصحيحين: ١٢٦٣ و ١٢٧، ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/ ٤٦٥ رقم ٩٨٤، جامع الأصول ٨/ ٦٥٧ رقم ٦٥٠١، الجامع الصغير للسيوطى ١/ ٤١٥ رقم ٢٧٠٥، الصواعق المحرقة: ١٨٩، كنز العمال ١١/ ٦١٤ رقم ٣٢٩٧٨ و ٣٢٩٧٩، فيض القدير: ٣/ ٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٦
وهل قال مثل هذا الكلام فى غير على؟

أنا دار الحكمة وعلى بابها ... ص: ٣٢٦

ويقول رسول الله فى حق على: «أنا دار الحكمة وعلى بابها»، وعندما نراجع الكتب نرى هذا الحديث يرويه:

- ١- أحمد بن حنبل.
- ٢- الترمذى.
- ٣- محمد بن جرير الطبرى.
- ٤- الحاكم النيسابورى.
- ٥- ابن مردويه.

- ٦- أبو نعيم.
 ٧- الخطيب التبريزى.
 ٨- العلائى.
 ٩- الفيروز آبادى.
 ١٠- ابن الجزرى.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٧
 ١١- ابن حجر العسقلانى.
 ١٢- السيوطى.
 ١٣- القسطلانى.
 ١٤- الصالحى الدمشقى.
 ١٥- ابن حجر المكى.
 ١٦- المتقى الهندى.
 ١٧- المناوى.
 ١٨- الزرقانى.
 ١٩- ولى الله الدهلوى.
 وغيرهم.

وهؤلاء يشهدون بأن رسول الله قال فى على: «أنا دار الحكمة وعلى بابها» (١).

فإذا كان رسول الله يقول فى حق على هكذا، وهم يروون هذا الحديث، فهل على المتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيته هذا الدين ودفع الشبه، أو غيره الذى لم يرد مثل هذا الحديث فى حقه؟

(١) فضائل الإمام على عليه السلام: ١٣٨ رقم ٢٠٣، سنن الترمذى ٥/ ٦٣٧، تهذيب الآثار «مسند على عليه السلام»: ١٠٤ رقم ٨، حلية الأولياء ١/ ٦٤، مشكاة المصابيح ٢/ ٥٠٤ رقم ٦٠٩٦، أسنى المطالب: ٧٠، الرياض النضرة ٢/ ٢٥٥، شرح المواهب اللدنية ٣/ ١٢٩، الجامع الصغير ١/ ٤١٥ رقم ٢٧٠٤، الصواعق المحرقة: ١٨٩، كنز العمال ١١/ ٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٩ و ١٣/ ١٤٧ رقم ٣٦٤٦٢، فيض القدير ٣/ ٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٨

أنت تبين لأمتى ما اختلفوا فيه من بعدى ...: ص: ٣٢٨

والأظهر من هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى: «أنت تبين لأمتى ما اختلفوا فيه من بعدى». فقد نصب علينا للحكم بيننا فى كل ما اختلفنا فيه، من أمور ديننا ودنيانا. وهذا الحديث يرويه:

- ١- الحاكم النيسابورى، ويصححه.
 ٢- ابن عساكر، فى تاريخ دمشق.
 ٣- الديلمى.

٤- السيوطى.

٥- المتقى الهندى.

٦- المناوى.

وجماعة آخرون يروون هذا الحديث «١».

ولم يرد مثل هذا الحديث فى حق غير على.

على هو الأذن الواعية ... : ص: ٣٢٨

وأيضاً، لما نزل قوله تعالى: «وَتَعْبَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ» (٢)

نرى رسول الله يصرح بأنّ علياً هو الأذن الواعية.

فيكون على وعاء لكل ما أنزل الله سبحانه وتعالى، يكون وعاء لجميع

(١) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٢٢، ترجمة الإمام على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/ ٤٨٨ رقم ١٠٠٨ و ١٠٠٩، كنز

العمال ١١/ ٦١٥ رقم ٣٢٩٨٣.

(٢) سورة الحاقة (٦٩): ١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٢٩

الحقائق، يكون واعياً لجميع الأمور.

وهذا الحديث تجدونه فى:

١- تفسير الطبرى.

٢- تفسير الكشاف.

٣- تفسير الرازى.

٤- الدر المنثور، حيث يرويه السيوطى هناك عن: سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبى حاتم، وابن مردويه، وابن

عساكر، والواحدى، وابن النجار.

وتجدونه أيضاً فى:

٥- حلية الأولياء.

٦- مجمع الزوائد.

وفى غير هذه الكتب «١».

أقضاكم على ... : ص: ٣٢٩

ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أقضاكم على».

كنا نحتاج إلى الإمام لرفع الخصومات والتنازعات والخلافات بين الناس كما ذكر صاحب شرح المواقف، ورسول الله يقول: «على

أقضاكم».

ولم يرد مثل هذا الكلام فى حق غير على.

فما ذنبنا إن قلنا بأن علياً هو المتعین للإمامة؟ حتّى لو كان الأمر موكولاً إلى الأئمة، حتّى لو كان الأمر مفوضاً إلى اختيار الناس؟ كان عليهم أن يختاروا علياً، لأنّ

(١) تفسير الطبرى ٢٩/٣٥-٣٦، تفسير الزمخشري ٤/١٥١، تفسير الرازى ٣٠/١٠٧، الدرّ المنثور ٨/٢٦٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٠

هذه هى الضوابط التى قرّرها فى علم الكلام، وقالوا: بأن هذه الصفات هى صفات مجمع على اعتبارها فى الإمام. وحديث «أفضاكم على» تجدونه فى:

١- صحيح البخارى.

٢- مسند أحمد.

٣- المستدرک.

٤- سنن ابن ماجه.

٥- الطبقات الكبرى.

٦- الاستيعاب.

٧- سنن البيهقى.

٨- مجمع الزوائد.

٩- حلية الأولياء.

١٠- أسد الغابة.

١١- الرياض النضرة.

وفى غيرها من الكتب.

هذا فيما يتعلّق باختصار- بكلمات رسول الله التى هم يروونها، وفيها شهادة رسول الله أو إخبار رسول الله بمقامات على، وبأنّه المتمكن من إقامة الحجج، وإقامة البراهين، ودفع الشبه.

إنّ علياً هو المرجع من قبل رسول الله فى رفع الخلافات، وهو المبيّن لما اختلف فيه المسلمون بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣١

كلمات الصحابة فى المقام العلمى للإمام على عليه السلام... ص: ٣٣١

وأما كلمات الصحابة فما أكثرها، وإنّى أنقل لكم نصّاً من أحد كبار الحفاظ بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام، يشتمل هذا النص على شهادات من كبار الصحابة والتابعين فى حقّ على عليه السلام من حيث مقامه العلمى.

يقول الحافظ النووى فى كتاب [تهذيب الأسماء واللغات] حيث يترجم لعلى عليه السلام:

أحد العلماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين، وأحد السابقين إلى الإسلام...

إلى أن قال: أمّا علمه، فكان من العلوم فى المحلّ العالى، روى عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خمسمائة حديث وستّة وثمانين حديثاً، اتفق البخارى ومسلم منها على عشرين، وانفرد البخارى بتسعة، ومسلم بخمسة عشر.

روى عنه بنوه الثلاثة الحسن والحسين ومحمّد بن الحنفية، وروى عنه:

ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبو موسى، وعبدالله بن جعفر، وعبدالله بن الزبير، وأبو سعيد، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبدالله، وروى عنه من التابعين خلائق مشهورون.

ونقلوا عن ابن مسعود قال: كنا نتحدث أن أفضى المدينة على.

قال ابن المسيب: ما كان أحد يقول: سلونى غير على.

وقال ابن عباس: وإذا ثبت لنا الشئ عن على لم نعدل إلى غيره.

ثم يقول النووى:

وسؤال كبار الصحابة- متى قالوا كبار الصحابة فمقصودهم المشايخ الثلاثة وغيرهم من العشرة المبشرة، هذه الطبقة- ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله فى

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٢

المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور «١».

فإذا كان كبار الصحابة يرجعون إلى على فى معضلاتهم، ويأخذون بقوله.

ولم نجد- ولا مورداً واحداً- رجع فيه على إلى واحد منهم، أو احتاج الأخذ عن أحدهم، فماذا يحكم عقلنا؟ وكيف تحكمون؟

جهل المشايخ وأعلام الصحابة ... ص: ٣٣٢

لقد كان الإمام عليه السلام هو المرجع الأعلى للمشايخ فى المعضلات كما نصّ النووى، لكنهم رجعوا كذلك إلى عدّة من الصحابة فى موارد كثيرة- يذكرها ابن حزم الأندلسى فى كلام له طويل- فيها جهل الصحابة وكبار الأصحاب بمسائل الدين، ورجوعهم إلى غيرهم.

يقول ابن حزم:

ووجدناهم- أى الصحابة- يقرّون ويعترفون بأنهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبى هريرة- لاحظوا هذا الحديث المشهور عن أبى هريرة- يقول: إن إخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخوانى من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم».

وعلى ما شغله الصفق فى الأسواق، ولم يشغله القيام بأمواله، وإنما لازم رسول الله ليلاً ونهاراً، ولذا لم يثبت رجوعه إلى غير رسول الله ولا فى مورد واحد.

يقول ابن حزم:

وهذا أبو بكر لم يعرف فرض ميراث الجدّة وعزّفه محمّد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة [فاحتاج مثل أبى بكر إلى المغيرة بن شعبة فى حكم شرعى!!]

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٤-٣٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٣

وهذا أبو بكر سأل عائشة فى كم كفّن رسول الله صلى الله عليه وآله».

وهكذا يذكر موارد أخرى عنه، حيث جهل القضايا ورجع إلى غيره.

ثم يقول:

وهذا عمر يقول فى حديث الاستئذان: أخفى علىّ، ألهانى الصفق فى الأسواق، وقد جهل أيضاً أمر إملاص المرأة وعزّفه غيره،

وغضب على عيينة بن حصن حتى ذكره الحر بن قيس، وخفى عليه أمر رسول الله بإجلاء اليهود، وخفى على أبى بكر قبله، وخفى على عمر أمره بترك الإقدام على الوباء وعرف ذلك عبدالرحمن بن عوف، وسأل عمر أباً واقداً الليثى عما كان يقرأ به رسول الله [وهذا طريف جداً] فى صلاتى الفطر والأضحى، هذا وقد صلاهما رسول الله أعواماً كثيرة، وعمر جهل إن رسول الله أى سورة كان يقرأ فى هاتين الصلاتين وسأل أباً واقداً الليثى!!

ثم يقول ابن حزم:

ولم يدر [أى عمر] ما يصنع بالمجوس حتى ذكره عبدالرحمن بأمر رسول الله، ونسى قبوله الجزية من مجوس البحرين وهو أمر مشهور، ولعله قد أخذ من ذلك المال حظاً كما أخذ غيره، ونسى أمره بتيمم الجنب فقال: لا يتيمم أبداً ولا يصلّى ما لم يجد الماء، وذكره بذلك عمّار، وأراد قسمة مال الكعبة حتى ذكره بعض الصحابة.

ثم ينتقل ابن حزم إلى عثمان وغيره فيقول: وهذا عثمان، ... وهذه عائشة، ...

وهذه حفصة، ... وهذا ابن عمر، ... وهذا زيد بن ثابت ...

هذا النص تجدونه فى [الإحكام فى أصول الأحكام] «١».

(١) الإحكام فى أصول الأحكام، المجلد الأول الجزء ٢ / ١٥١ - ١٥٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٤

لولا على لهلك عمر ... ص: ٣٣٤

وأما كلمة عمر بن الخطاب: لولا على لهلك عمر، فإن هذه الكلمة جرت مجرى الأمثال، سمع بها الكل حتى الأطفال.

وكذا قوله: لا أبقانى الله لمعضلة لست لها يا أباً الحسن.

وروى كلمة: لولا على لهلك عمر فى واقعة:

١- عبدالرزاق بن همام.

٢- عبد بن حميد.

٣- ابن المنذر.

٤- ابن أبى حاتم.

٥- البيهقى.

٦- ابن عبدالبر.

٧- المحب الطبرى.

٨- المتقى الهندى فى كنز العمال «١».

وفى مورد آخر أيضاً قال هذه الكلمة - لولا على لهلك عمر - وذلك المورد قضية المرأة المجنونة التى زنت فهّم عمر برجمها، وتلك

القضية رواها:

١- عبدالرزاق.

٢- البخارى.

٣- الدارقطنى.

وغيرهم من كبار الأئمة «٢».

(١) الإستيعاب ٣/ ١١٠٣، الرياض النضرة ٤/ ١٩٤.

(٢) فيض القدير ٤/ ٣٥٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٥

وقد قالها في موارد أخرى، لا نطيل بذكرها.

ولا بأس بذكر كلمة المناوى بهذا الصدد، يقول المناوى في شرح قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا على الحوض»، وهذا حديث أيضاً وارد عن رسول الله، يقول:

أخرج أحمد: إنَّ عمر أمر برجم امرأة، فمَرَّ بها علي فانتزعها، فأخبر عمر، فقال عمر: ما فعله إلَّالشيء، فأرسل إليه فسأله، فقال علي: أما سمعت رسول الله يقول: «رفع القلم عن ثلاث ... قال: نعم، فقال عمر: لولا علي لهلك عمر.

قال المناوى:

واتفق له مع أبي بكر نحوه- أي اتفق إنَّ أبا بكر أيضاً همَّ بمثل هذه القضية وعلى منعه واستسلم لقول علي- وربما قال: لولا- علي لهلك أبو بكر «١».

كما أننا وجدنا في بعض المصادر مورداً عن عثمان قال فيه: لولا علي لهلك عثمان «٢».

إذن، من الممكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه؟

نحن الآن في القرن الرابع عشر أو في القرن الخامس عشر، ومن أين نعرف حالات علي وأحوال أبي بكر، ونحن نريد أن نختار أحدهما للإمامة على مسلك القوم؟

ليس طريقنا ينحصر بالإطلاع على هذه القضايا لنعرف من الذي توفَّر فيه الشرط الأول المتفق عليه، والمجمع عليه بين العلماء من المسلمين، فهذا علي وهذه قضاياه، وهذه هي الكلمات الواردة في حقِّه، وهذا رجوع غيره إليه، وعدم رجوعه إلى غيره، أي إنَّه كان مستغنياً عن الغير وكان الآخرون محتاجين إليه.

(١) فيض القدير ٤/ ٣٥٧.

(٢) زين الفتى في شرح سورة هل أتى ١/ ٣١٧ رقم ٢٢٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٦

انتشار العلوم الإسلامية بالبلاد بواسطة الإمام علي وتلامذته ... : ص: ٣٣٦

ولذا نرى أنَّ العلوم الإسلامية كلَّها قد انتشرت بالبلاد الإسلامية بواسطة علي وتلامذته من كبار الصحابة، وهذا أمر قد حقَّقناه في موضعه في بحث مفصل، لأنَّ البلاد الإسلامية في ذلك العصر كانت: المدينة المنورة، ومكة المكرمة، والبصرة، والكوفة، واليمن، والشام.

وقد دقَّقنا النظر وحقَّقنا في الأمر، ورأينا أنَّ العلوم انتشرت في جميع هذه البلدان عن علي عليه السلام.

أمَّا في المدينة والكوفة، فقد عاش علي في هاتين المدينتين وأفاد فيهما الناس بعلومه.

أمَّا الكوفة، فقبل مجيء علي إليها كان فيها عبدالله بن مسعود.

والشام، فكان عالمها الأكبر أبو الدرداء، وأبو الدرداء تلميذ عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن مسعود تلميذ علي عليه السلام.

وأمَّا البصرة ومكة المكرمة، فانتشرت العلوم في هاتين البلديتين أو هذين القطرين بواسطة عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عباس تلميذ

على عليه الصلاة والسلام.

وهنا نصوص سيجلتها فيما يتعلق بهذا الموضوع من ذلك البحث الذي حَقَّقت فيه هذه القضية، ولكن لا أريد أن أقرأ تلك النصوص لئلا يطول بنا المجلس.

وأما اليمن، فقد سافر إليها على عليه السلام بنفسه أكثر من مرّة، وقبيلة همدان أسلمت على يده.

فكان حديث مدينة العلم، وحديث أنا دار الحكمة، وغير هذين الحديثين،

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٧

وما ورد في تفسير قوله تعالى: «وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَاَعِيَّةٌ» وشهادات كبار الصحابة، وشهادات كبار العلماء في القرون المختلفة، وأيضاً انتشار العلوم بواسطة علي، كل هذه الأمور كانت أدلة على أن المبرز في هذا الميدان هو علي عليه السلام، فالشرط الأول إنما توفّر في علي دون غيره.

وللدلالة هذه الأمور على تقدّم علي عليه غيره من الأصحاب، يضطر القوم إلى التحريف والتكذيب، فإنكم إذا راجعتم [صحيح الترمذي] لا تجدون فيه حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، مع روايه غير واحد من الحفاظ الأعلام كابن الأثير والسيوطي وابن حجر هذا الحديث عنه!

وهكذا يضطرّ ابن تيمية أن يكذب كل هذه الأمور، حتّى أن كون ابن عباس تلميذاً لعلي يكذبه ابن تيمية، حتّى أخذ عبدالله بن مسعود عن علي يكذبه، وحديث مدينة العلم يكذبه، وهكذا الأحاديث الأخرى التي ذكرت بعضها.

يقول بالنسبة إلى حديث: «هو الأذن الواعية» يقول: إنّه حديث موضوع باتفاق أهل العلم.

وحديث «أقضاكم علي» يكذبه ابن تيمية، حتّى يقول: هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجّة، لم يروه أحد في السنن المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف (١).

وقد ذكرنا أنّه في البخاري، وفي سنن النسائي، سنن ابن ماجه، وفي الطبقات لابن سعد، وفي مسند أحمد، وغيرها من الكتب.

وتكذيب ابن تيمية هو الآخر دليل على ثبوت هذه القضايا، وعلى تقدم علي في هذا الشرط على غيره.

(١) منهاج السنّة ٥١٢ / ٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٨

وتلخص، أنّه إذا كان العلم بالأصول والفروع، وإذا كان التمكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه، هو الشرط الأول المتفق عليه بين المسلمين في الإمام الذي يريد المسلمون أن يختاروه على مسلك الاختيار، فهذا الشرط موجود في علي دون غيره.

فأى حديث يروونه في حقّ أبي بكر في مقابل هذه الأدلة وغيرها؟

يروون حديثاً ينسبونه إلى رسول الله «ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر».

إن كان هذا الحديث صدقاً، فلماذا يقول ابن حزم جهل كذا فرجع إلى فلان، جهل كذا فرجع إلى فلان، جهل كذا فرجع إلى فلان.

لكنّ هذا الحديث أدرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ونصّ على أنّه كذب (١).

ولا يوجد حديث آخر في باب العلم يروونه بحقّ أبي بكر سوى هذا الحديث الذي ذكرته.

قال الله تعالى: «كَيْفَ تَحْكُمُونَ».

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١ / ٢١٩، الأخبار الموضوعه: ٤٥٤ للملّا على القارى.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٣٩

على عليه السلام والعدالة ... ص: ٣٣٩

نتقل الآن إلى الشرط الثانى، وهو العدالة.

وأيضاً: نجد الأحاديث الكثيرة المتفق عليها بين المسلمين بين الطرفين المتخاصمين فى هذه المسألة، تلك الأحاديث شاهدة على أن علياً عليه السلام كان أعدل القوم.

أذكر لكم حديثين فقط:

أحدهما: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كفى وكفى على فى العدل سواء».

هذا الحديث يرويه:

١- ابن عساكر فى تاريخ دمشق.

٢- الخطيب البغدادي فى تاريخ بغداد.

٣- المتقى الهندي فى كنز العمال.

٤- صاحب الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرة.

وغير هؤلاء «١».

(١) ترجمه على عليه السلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/ ٤٣٨ رقم ٩٤٥ و ٩٤٦، تاريخ بغداد ٨/ ٧٧، وفيه «يدى ويد على فى العدل سواء»، كنز العمال ١١/ ٦٠٤ رقم ٣٢٩٢١، الرياض النضرة ٢/ ١٢٠، وفيه «كفى وكفى على فى العدل سواء».

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٠

الثانى: قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى: «يا على أخصمك بالنبوة ولا نبوة بعدى، وتخصم الناس بسبع ولا يخصمك فيها أحد من قريش: أنت أولهم إيماناً بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم فى الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية».

فهذا ما يقوله رسول الله، ويرويه:

١- أبو نعيم فى حلية الأولياء «١».

٢- وصاحب الرياض النضرة.

٣- ابن عساكر، حيث يرويه عن عمر بن الخطاب نفسه حيث يقول: كفووا عن ذكر على، ... ويذكر هذه القطعة من الحديث أيضاً.

وأنتم تعرفون قضيتى ما كان بين عقيل وعلى عليه السلام، لعدالته، وتعرفون أيضاً قضايا أخرى كثيرة من عدله عليه السلام فى كتب الفريقين، مما لا نطيل بذكرها هذا البحث.

(١) حلية الأولياء ١١/ ٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤١

على عليه السلام والشجاعة ... ص: ٣٤١

وأما الشرط الثالث الذى هو الشجاعة.

قال فى [شرح المواقف]: إنما اعتبر هذا الشرط ليقوى على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات فى المعارك.

فراجعوا الأخبار والتواريخ وأنبأ الحروب والغزوات، ليظهر لكم من كان الذاب عن الحوزة والحافظ لبيضة الإسلام والثابت وذو الثبات في المعارك؟ من كان؟

لقد علم الموافق والمخالف أن علياً عليه السلام كان أشجع الناس، وأن بسيفه ثبتت قواعد الإسلام، وتشيّدت أركان الإيمان، وكانت الرؤية بيده في كافة الغزوات، وما انهزم عليه السلام في موطن من المواطن قط.

هذه الأمور أعتقد أنها قد تجاوزت حدّ الرواية وبلغت إلى حدّ الدراية، فتلك مواقف في بدر، وأحد، وخيبر، وحنين، والخندق- الأحزاب- وغير ذلك من الحروب والغزوات، من ذا يشك في أشجعيته على ومواقفه مع رسول الله؟ نعم، يشك في ذلك مثل ابن تيمية، لاحظوا ماذا يقول؟ يقول في جواب العلامة الحلّي الذي قال: إن علياً كان أشجع الناس، يقول: هذا كذب، فأشجع

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٢

الناس رسول الله «١».

وهل كان البحث عن شجاعه رسول الله؟ وهل كان من شك في أشجعيته رسول الله؟ إنما الكلام بين علي وأبي بكر! كلامنا في الإمامة بعد رسول الله، كلامنا في الخلافة بعد رسول الله.

لاحظوا كيف يغالط؟ ولماذا يغالط؟ لأنه ليس عنده جواب، يعلم ابن تيمية- ويعلمون كلهم- بأن الشيخين قد فزا في أكثر من غزوة، وأنهما لم يقتلا ولا واحداً في سبيل الله.

يقول العلامة الحلّي: إن علياً قتل بسيفه الكفار.

فيقول في جوابه ابن تيمية: قوله: إن علياً قتل كل الكفار! فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار.

وهل قال العلامة الحلّي: إن علياً قتل كل الكفار! فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار.

يقول ابن تيمية: وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم. يقول: ما منهم من أحدٍ إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار.

فإذا سئل ابن تيمية: أين تلك الطائفة من الكفار الذين قتلهم عمر؟

يقول في الجواب: القتل قد يكون باليد كما فعل علي وقد يكون بالدعاء...

القتال يكون بالدعاء كما يكون باليد.

هذا نصّ عبارته- والله- راجعوا كتاب [منهاج السنة] فإنه موجود «٢».

(١) منهاج السنة ٧٦ / ٨.

(٢) المصدر ٤٨٢ / ٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٣

إذن، قتل عمر طائفة من الكفار بالدعاء، ولا بأس!! وأيّ مانع من هذا!!

وإذا سألنا ابن تيمية عن شجاعه أبي بكر- أليس الشرط الثالث: الشجاعة؟

يقول في الجواب بنصّ عبارته- بلا زيادة ونقيصة-: إذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمة شجاعة القلب، فلا ريب أن أبا بكر كان أشجع من عمر، وعمر أشجع من عثمان وعلي وطلحة والزبير، وكان يوم بدر مع النبي في العريش «١».

إذن، تكون شجاعة أبي بكر بقوة القلب فقط، وقد جاهد وقاتل بقوة القلب!

فالشجاعة على قسمين أو لها معنيان: الشجاعة التي يفهمها كلّ عربي، ومعنى آخر يفهمه ابن تيمية من الشجاعة: قوة القلب، وأبو بكر

كان قوى القلب!!

وهكذا يجيب ابن تيمية عن توفر هذا الشرط فى على دون الشيخين، يجيب عن ذلك بجواب لا تجدونه فى أى كتاب من الكتب، فيجعل عمر مقاتلاً، لكن لا باليد بل بالدعاء، والقتال بالدعاء كالقتال باليد، ويجعل أبا بكر شجاعاً، لكن شجاعه القلب وهى المطلوبة فى الأئمة!! وكأنّ علياً كانت عنده الشجاعة البدنية ولم تكن عنده شجاعه قلبية!!

وكلّ هذا من ابن تيمية ينفعا فى يقيننا بصحة استدلالنا، وإلا فأى معنى لتفسير القتال والجهاد فى سبيل الله وقتل طائفة من الكفار بالدعاء؟

ثم لو كانا واجدين لقوة القلب - كما يقول ابن تيمية - فلماذا فزا؟

لا ريب فى أنّهما قد فزا فى أحد، وقد روى الخبر أئمة القوم، منهم:

١- أبو داود الطيالسى.

٢- ابن سعد صاحب الطبقات.

٣- أبو بكر البزار.

(١) منهاج السنة ٨ / ٧٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٤

٤- الطبرانى.

٥- ابن حبان.

٦- الدارقطنى.

٧- أبو نعيم.

٨- ابن عساكر.

٩- الضياء المقدسى.

وغيرهم من الأئمة الأعلام.

راجعوا [كنز العمال] «١»، لأنّ القضايا حساسة، فأضطرّ إلى إعطاء المصدر.

أمّا فى خبير، فقد روى فرارهما:

١- أحمد.

٢- ابن أبى شيبه.

٣- ابن ماجه.

٤- البزار.

٥- الطبرى.

٦- الطبرانى.

٧- الحاكم.

٨- البيهقى.

٩- الضياء المقدسى.

١٠- الهيثمى.

وجماعة غيرهم.

(١) كنز العمال ١٠ / ٤٢٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٥

راجعوا أيضاً [كنز العمال]، يروى عن كل هؤلاء «١».

وأما فى حنين، فالذى صبر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو على فقط، كما فى الحديث الصحيح عن ابن عباس، وهذا الحديث فى [المستدرک] «٢».

أما فى الخندق، فالكل يعلم كلمة رسول الله: «لضربة على فى يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين» «٣»، أو «أفضل من عبادة الأمة إلى يوم القيامة» «٤».

(١) كنز العمال ١٠ / ٤٦١.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١١١.

(٣) شرح المواهب اللدنية ٨ / ٣٧١.

(٤) المستدرک على الصحيحين ٣ / ٣٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٧

خاتمة المطاف ... ص: ٣٤٧

إشارة

ففى من توفرت هذه الشروط: العلم، العدالة، الشجاعة؟ هذه الشروط والصفات المتفق على ضرورة وجودها فى شخص حتى يصلح ذلك الشخص لانتخاب الناس إياه واختياره للإمامة بعد رسول الله على مسلك الاختيار؟

هذه الشروط إنما توفرت فى على عليه السلام، وليست بمتوفرة فى غيره، وعلى فرض وجودها فى غيره أيضاً، أعنى أبا بكر وعمر، فقد أمكننا أن نعرف - على ضوء الأدلة الواردة فى الكتب الموثوقة المعتمدة - الذى كانت تلك الصفات موجودة فيه على الوجه الأتم الأفضل، وقد ثبت أن علياً عليه السلام - على فرض وجود هذه الصفات فى غيره - هو الأولى، فثبت أنه الأفضل، وثبت أنه الأحق، «أ فَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي».

إذا كان الرجل والرجلان كلاهما يجعلان المسائل، لا المسألة والمسألتين، ومسائل يحتاجها كل مسلم فى الأحكام الشرعية، ويجعل الرجل ماذا كان رسول الله يقرأ فى صلاتي الفطر والأضحى، كيف نجعل هذا الشخص قائماً مقام رسول الله، متمكناً من إقامة الحجج والبراهين، والذب عن دين الله وعن شريعة سيد المرسلين، متى ما جاءت شبهة أو توجهت هجمة فكرية من خارج البلاد الإسلامية؟ فما لهم كيف يحكمون.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٨

مسألة تقدم المفضول على الفاضل ... ص: ٣٤٨

نعم، لا مناص لمن يقول بقبح تقدم المفضول على الفاضل كابن تيمية - ابن تيمية ينص فى أكثر من موضع من [منهاج السنة] على

قبح تقدم المفضول على الفاضل - فحينئذ لا بد وأن يلتزم بإمامة على.

إلا أنه يضطر إلى تكذيب الثوابت، ولا مناص له من التكذيب، حتى لو كان الحديث موجوداً فى الصحيحين وفى غير الصحيحين من الصحاح والكتب المعتمدة بأسانيد صحيحة، لأن النصب والعداء لأمير المؤمنين عليه السلام يمنعه من الاعتراف بالحق والالتزام به، إلا أنا نوضح هذه الحقائق ونستدل عليها، عسى أن يرجع بعض الناس عن تقليده وأتباعه، ولا أقل من إقامة الحجّة، ليهلك من هلك عن بينة.

نعم، هناك من يعترف بصحة هذه الأحاديث، إلا أنه ينفى قبح تقدم المفضول على الفاضل.

فيدور الأمر عند القائلين بإمامة أبى بكر وعمر، بين نفى قبح تقدم المفضول على الفاضل وقبول الأحاديث والآثار والأخبار هذه لصحتها، وبين قبول قبح تقدم المفضول على الفاضل وتكذيب هذه الأحاديث والآثار والقضايا الثابتة.

وقد مشى على الطريق الثانى ابن تيمية، وعلى الطريق الأول الفضل ابن روزبهان، وكلاهما فى مقام الرد على العلامة الحلى فى استدلالاته على إمامة أمير المؤمنين، فابن روزبهان يقول بعدم ضرورة كون الإمام أفضل من غيره وأنه لا يقبح تقدم المفضول على الفاضل، وحكم على خلاف حكم العقلاء من الأولين والآخرين، وابن تيمية يوافق على هذا الحكم العقلى، إلا أنه يكذب الأحاديث الصحيحة ويتصرف فى معنى الشجاعة ومعنى القتل ومعنى الجهاد.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٤٩

وإذا ما رجعت إلى كتاب المواقف، وشرح المواقف، وشرح المقاصد، وغير هذه الكتب، ترونهم مضطربين، لا يعلمون ما يقولون، لا يفهمون بما يحكمون، فما لهم كيف يحكمون؟

فتارة يوافقون على قبح تقدم المفضول على الفاضل، وهذه الأحاديث صحيحة.

وتارة يتأملون وكأنهم لا يعلمون أن تقديم المفضول على الفاضل قبيح أو لا، ويتركون البحث على حاله؟

وقد نقلت هنا عبارة كتاب [المواقف] للقاضى الإيجى، الذى ذكر فى هذه المسألة الخلاف فى تقدم المفضول وعدم تقدم المفضول، وأنه قبيح أو لا، وهو ساكت لا يختار أحد القولين، لأنه لا يدري ماذا يقول؟ يبقى متحيراً، يبقى مضطرباً، لأن الأمر يدور بين الأمرين كما ذكرت.

وإذا سألت القاضى الإيجى عن أن أبى بكر أفضل من على أو لا، وتريد منه الكلام الصريح والفتوى الواضحة فى هذه المسألة، والإفصاح عن رأيه؟

يقول: بأن الأفضلية لا يمكننا أن ندرکہا ونتوصل إليها!

ثم إن الصحابة قدموا أبى بكر وعمر وعثمان على على، وجعلوا أولئك أفضل من على، وحسن الظن بهم - أى بالصحابة - يقتضى أن نقول بقولهم ونوكل الأمر إلى الله سبحانه وتعالى.

وهكذا يريد الفرار من هذه المسألة، والخروج من عهدة هذه القضية، وإلقاء المسؤولية على الصحابة.

فأقول للقاضى الأيجى: إذن لماذا أتعبت نفسك؟ لماذا بحثت عن هذه المسألة؟ ولماذا طرحت هذه القضية فى كتابك الذى أصبح أهم متن فى الكتب

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٠

الكلامية؟ وكان عليك من الأول أن تقول: بأن الصحابة كذا فعلوا ونحن كذا نقول، وإننا على آثارهم مقتدون، وكذلك يفعلون.

وإننا لله وإننا إليه راجعون، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بعد أن انتهينا من الأدلة المنتخبة على إمامة أمير المؤمنين من نصوص الكتاب والسنة، وانتهينا أيضاً من الدليل العقلي على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، على ضوء ما أسسه وقّره علماء الكلام من أهل السنة، في الشروط المعبرة في الإمام عندهم، وأنه لولا تلك الشروط لما جاز انتخاب ذلك الشخص واختياره إماماً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حيث أنهم يقولون بأن الإمامة تكون بالاختيار والانتخاب، وعلى هذا الأساس يعينون له الأوصاف والشروط التي لا بد من توفرها فيه حتى يُنتخب، ونحن تكلمنا معهم على أساس تلك الشروط المعبرة فيما بينهم بالإجماع وعلى ضوء كلمات كبار علمائهم.

البحث الآن في الأدلة التي يقيمونها على إمامة أبي بكر، ولولا التعرض لهذه الأدلة لبقى البحث ناقصاً، لأننا قد أقمنا الأدلة على إمامة أمير المؤمنين، لكنهم أيضاً يقيمون الأدلة على إمامة أبي بكر، فلا بد من النظر في تلك الأدلة أيضاً، لنرى مدى تامة تلك الأدلة بحسب الموازين العلمية.

وفي هذا الفصل من بحثنا أيضاً، سنكون ملتزمين بأداب البحث وبقواعد المناظرة، وسنرى أنهم يستدلون بأحاديث أو بأدلة تختص بهم أو يختصون هم

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٤

وينفردون هم بالاستدلال بتلك الأدلة، وبرواية تلك الأحاديث، وقد قلنا وقّرنا وأسّسنا منذ الليلة الأولى أن الأدلة يجب أن تكون مورد قبول عند الطرفين، أو تكون الأدلة التي يستدل بها كل طرف مقبولة عند الطرف المقابل، ليتّم لهذا الطرف الإلزام والاحتجاج بالأدلة التي يرتضيها الطرف المقابل ويقول باعتبارها.

لكن الأدلة التي يستدلون بها على إمامة أبي بكر أدلة ينفردون هم بها، وإذا كانت روايات، فإنها ليست إلأى كتبهم وعن طرقهم، ومع ذلك ننظر في تلك الروايات ونباحثهم فيها على أساس كتبهم ورواياتهم وأقوال علمائهم.

وكما أشرت من قبل، نكون في هذا الفصل أيضاً ملتزمين بأداب البحث، ملتزمين بالمتانة في الكلام، ملتزمين بعدم التعصب، وكل استدالاتنا ستكون على ضوء رواياتهم وكتبهم، ليتّضح لهم عدم تامة أدلتهم بحسب كلمات علمائهم، فكيف يلزمونا بمثل هذه الأدلة التي هم لا يقبلون بها، وعلماءهم لا يرتضون بصحتها وجواز الاستدلال بها؟

وعندما نريد أن نقل تلك الأدلة، نعلم على أهم كتبهم وأشهرها في علم العقائد.

وأهم كتبهم: كتاب المواقف في علم الكلام وشرح المواقف وأيضاً شرح المقاصد، هذه أهم كتبهم الكلامية التي ألفت في القرن الثامن والتاسع من الهجرة، وكانت هذه الكتب تدرس في حوزاتهم العلمية، ولأساتذتهم شروح وحواشي كثيرة على هذه الكتب، فلو رجعت إلى [كشف الظنون] وقرأتم ما جاء فيه عن شرح المواقف وعن شرح المقاصد وعن المواقف «١» نفسها، لرأيت كثرة الكتب والشروح والحواشي المؤلفة عليها، وإن هذه الكتب قد أصبحت المحور لتلك الكثرة من الكتب الكلامية عندهم، ولا خلاف بينهم في اعتباره هذه الكتب وأهميتها، وكونها المعتمد والمستند عندهم في مباحث العقائد.

(١)

كشف الظنون ٢ / ١٧٨٠، ١٨٩١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٥

ابطال ما استدل به لإمامة أبي بكر ... ص: ٣٥٥

أهم أدلة القوم على إمامة أبى بكر ... ص: ٣٥٥

إذن، لننظر فى أهم أدلتهم على إمامة أبى بكر، ولننظر ماذا يقولون هم فى هذه الأدلة.
نص عبارة [شرح المواقف] «١»:

المقصد الرابع: فى الإمام الحق بعد رسول الله، هو عندنا أبو بكر، وعند الشيعة على ... لنا وجهان - أى دليان - الأول: إن طريقه - طريق الإمام - وتعيين الإمام، إما النص أو الإجماع ... أما النص فلم يوجد «٢»، وأما الإجماع، فلم يوجد على غير أبى بكر إتفاقاً من الأمة ... الإجماع منعقد على حقيته إمامة أحد الثلاثة:

أبى بكر وعلى والعباس [أى: الشبهة محصورة بين هؤلاء الثلاثة] ثم إنهما [أى على والعباس] لم ينازعا أبى بكر، ولو لم يكن على الحق [أبو بكر] لنازعا.

إذن، فإنّ الدليل على إمامة أبى بكر هو عن طريق الإجماع، وقد اعترف بعدم وجود النص.
فالدليل الأول على إمامة أبى بكر هو الإجماع.

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٥٤.

(٢) فيعترف وينص على عدم وجود نص من الله ورسوله على أبى بكر، وإن كان يدعى عدم وجود نص على على، لكن كلامنا الآن فى أبى بكر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٦

ويقول صاحب [شرح المقاصد] «١» فى المبحث الثالث فى طريق ثبوت الإمامة:

إنّ الطريق إما النص وإما الاختيار «٢»، والنص منتفٍ فى حق أبى بكر، مع كونه إماماً بالإجماع.
فظهر إلى الآن أن لا نص على أبى بكر، وأنّ الدليل هو الإجماع.

يبقى طريق ثالث، هم أيضاً يتعرضون لذلك الطريق، وهو طريق الأفضلية، فكما بحثنا نحن يبحثون هم أيضاً عن الأفضلية، كما أشرنا بالأمس، ولكنهم عندما يبحثون عن الأفضلية يختلفون فى اشتراطها فى الإمام، فمن أنكر اعتبار الأفضلية فلا داعى له للإصرار على أفضلية أبى بكر، كالفضل ابن روزبهان، وقد أشرنا أمس، وأما الذى يعتبر الأفضلية فى الإمام، فلا بدّ وأن يصّر على أفضلية أبى بكر، لأنّه قائل بإمامة أبى بكر، ومن هؤلاء القائلين بالأفضلية ابن تيمية، ولذا يصّر على أفضليته، ويكذب كلما استدلّ به الإمامية على أفضلية على عليه السلام.

(١)

شرح المقاصد ٥ / ٢٥٥.

(٢) لاحظوا: شارح المواقف يقول: الإجماع، شارح المقاصد يقول: الاختيار، وفرق بين الإجماع والاختيار، وكلّ هذا سيّضح فى محله بالتفصيل.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٧

أدلة القوم على أفضلية أبى بكر ... ص: ٣٥٧

حينئذ نرجع إلى بحث الأفضلية فى كتاب المواقف وشرح المواقف «١» يقول:
المقصد الخامس: فى أفضل الناس بعد رسول الله، هو عندنا وأكثر قدماء المعتزلة أبو بكر، وعند الشيعة وعند أكثر متأخري المعتزلة على.

فيظهر إلى هنا: أن الدليل عندهم على إمامة أبى بكر: الإجماع والأفضلية، بناء على اعتبار الأفضلية فى الإمام، والنص عندهم مفقود. أما نحن، فقد أقمنا الأدلة الثلاثة كلها على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام. هم يقولون بعدم النص على أبى بكر ويعترفون بهذا، فتبقى دعوى الأفضلية، ثم دعوى الإجماع على إمامة أبى بكر. فلننظر إلى أدلتهم على الأفضلية:

الدليل الأول ...: ص: ٣٥٧

قوله تعالى «وَسَيَجْزِيهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٨

نِعْمَةٍ تُجْزَى» «١».

يقول فى [شرح المواقف]: قال أكثر المفسرين، وقد اعتمد عليه العلماء: إنها نزلت فى أبى بكر، فهو أتقى، ومن هو أتقى فهو أكرم عند الله تعالى، لقوله عز وجل: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» «٢» ، فيكون أبو بكر هو الأفضل عند الله سبحانه وتعالى. ولا ريب أن من كان الأفضل والأكرم عند الله، هو المتعين للإمامة والخلافة بعد رسول الله، وهذا لا إشكال فيه، وأبو بكر هو الأفضل، الأفضل من الأمة كلها بعد رسول الله، فهو المتعين للخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم.

الدليل الثانى ...: ص: ٣٥٨

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر».

فإن «إقتدوا» أمر، والخطاب لعموم المسلمين، وهذا الخطاب العام يشمل علياً، فعلى أيضاً مأمور بالاعتداء بالشيخين، فيجب على على أن يكون مقتدياً بالشيخين، والمقتدى هو الإمام.

وهذا حديث نبوى يروونه فى كتبهم، فحينئذ، يكون دليلاً على إمامة أبى بكر، وخلافة عمر فرع خلافة أبى بكر، فإذا ثبتت خلافة أبى بكر ثبتت خلافة عمر، وليس البحث الآن فى خلافة عمر بن الخطاب.

الدليل الثالث ...: ص: ٣٥٨

إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبى الدرداء: «والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبى بكر».

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٦٥.

(٢) سورة الحجرات (٤٩): ١٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٥٩

وهذا فى الحقيقة يصلح لأن يكون نصياً على إمامة أبى بكر، فإذا كان النبى يُقسم على أنه ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبى والمرسلين على رجل أفضل من أبى بكر، كان أبو بكر أفضل من على، وتقديم المفضول على الفاضل أو تقديم الفاضل على الأفضل قبيح، فيكون أبو بكر هو المتعين للخلافة والإمامة بعد رسول الله.

الدليل الرابع ...: ص: ٣٥٩

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبى بكر وعمر: «هما سيّدا كهول أهل الجنة ما خلا النبى والمرسلين». ومن كان سيّد القوم، كبير القوم، فهو الإمام لهم، هو المقتدى بينهم، هو المتّبع، وعلى أيضاً من الناس، فيكون على من جملة من عليه أن يتبع الشيخين، وهما سيّدا كهول أهل الجنة.

الدليل الخامس ...: ص: ٣٥٩

قوله عليه السلام: «ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدّم عليه غيره». إذن، غير أبى بكر لا يجوز أن يتقدّم على أبى بكر، وهذا يشمل علياً أيضاً، فعلى لا يجوز له أن يتقدّم على أبى بكر، ولا يجوز لأحد أن يدعى التقدم لعلى على أبى بكر، لأنه سيخالف قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الدليل السادس ...: ص: ٣٥٩

تقديمه - أى تقديم النبى أبا بكر - فى الصلاة مع أنّها أفضل العبادات، فأبو بكر صلى فى مكان النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مرض النبى، وكانت صلواته تلك على ما يروون بأمر من النبى، والصلاة أفضل العبادات، فإذا صلى أحد فى محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٠. مكان النبى وأمّ المسلمين بأمر من النبى، فيكون هذا الشخص صالحاً لأن يكون إماماً للمسلمين بعد النبى.

الدليل السابع ...: ص: ٣٦٠

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «خير أمتى أبو بكر ثم عمر». وهذا أيضاً حديث يروونه فى كتبهم.

الدليل الثامن ...: ص: ٣٦٠

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كنت متخذاً خليلاً دون ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً».

الدليل التاسع ...: ص: ٣٦٠

قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر عنده أبو بكر: «وأين مثل أبى بكر، كذبنى الناس وصدقتنى، وآمن بى وزوجنى ابنته، وجّهزنى

بماله، وواساني بنفسه، وجاهد معي ساعة الخوف».

الدليل العاشر ...: ص: ٣٦٠

قول علي عليه السلام: «خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم الله أعلم». هذه هي عمدة أدلتهم على أفضليته أبي بكر، تجدون هذه الأدلة في: كتب الفخر الرازي، وفي الصواعق المحرقة، وفي شرح المواقف، وفي شرح المقاصد، وفي عامة كتبهم من المتقدمين والمتأخرين، وحتى المعتزلة، فإنهم أيضاً يشاركون الأشاعرة في الاستدلال بمثل هذه الأدلة على إمامة أبي بكر، إلا المعتزلة المتأخرين الذين لا يقولون بأفضليته أبي بكر، وإنما يقولون بأفضليته علي، لكن يقولون بأن المصلحة اقتضت أن يتقدم أبو بكر على علي في الإمامة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦١

مناقشة أدلة القوم على أفضلية أبي بكر ... ص: ٣٦١

إشارة

ذكرنا عامية أدلتهم، ولو سألتني عن أهم تلك الأدلة لذكرت لك: قضية الصيلاء أولاً، وحديث «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، فهما أهم هذه الأدلة العشرة. لكننا نبحت عن كل هذه الأدلة واحداً واحداً، على ضوء كتبهم، وعلى أساس رواياتهم، وأقوال علمائهم.

الدليل الأول ...: ص: ٣٦١

قوله تعالى: «وَسَيَجْزِيهَا الْأُتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى».

هذه آية قرآنية، وكما ذكرنا في مباحثنا حول الآيات المستدل بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: إن دلالة الآية على إمامة علي تتوقف على ثبوت نزولها في علي وبدليل معتبر، وإلا فالآية من القرآن، وليس فيها اسم علي ولا اسم غير علي. وقوله تعالى: «وَسَيَجْزِيهَا الْأُتْقَى» يتوقف الاستدلال به على مقدمات، حتى تتم دلالة الآية على إمامة أبي بكر ... أولاً: الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر يتوقف على سقوط جميع

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٢

الأدلة التي أقامها الإمامية على عصمة علي عليه السلام، وإلا فالمعصوم أكرم عند الله سبحانه وتعالى ممن يؤتي ماله يتزكى، فإذا، يتوقف الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر - لو كانت نازلة فيه - على عدم تمامية تلك الأدلة التي أقامها الإمامية على عصمة علي عليه السلام، وإلا فلو تم شيء من تلك الأدلة، لكان علي أكرم عند الله سبحانه وتعالى، وحينئذ، يبطل هذا الاستدلال. وثانياً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة لأكرمية أبي بكر، على أن لا يتم ما استدلل به لأفضليته علي عليه السلام، وإلا لتعارضاً بناء على صحة هذا الاستدلال وحجية الحديث الوارد في ذيل هذه الآية المباركة، ويكون الدليلان حججيتين متعارضتين، ويتساقطان، فلا تبقى في الآية هذه دلالة على إمامته.

ولكن مما لا يحتاج إلى أدلة إثبات هو: أن علياً عليه السلام لم يسجد لصنم قط، وأبو بكر سجد، ولذا يقولون - إذا ذكروا علياً -: كرم الله وجهه، وهذا يقتضي أن يكون علي أكرم عند الله سبحانه وتعالى.

ثالثاً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة على نزول الآية في أبي بكر، والحال أنهم مختلفون في تفسيرها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن الآية عامة للمؤمنين ولا اختصاص لها بأحد منهم.

القول الثاني: إن الآية نازلة في قصة أبي الدرداء وصاحب النخلة، راجعوا [الدر المنثور في التفسير بالمأثور] «١»، يذكر لكم القصة في ذيل هذه الآية، وإن الآية بناء على هذا القول نازلة بتلك القصة ولا علاقة لها بأبي بكر.

القول الثالث: إن الآية نازلة في أبي بكر.

فالقول بنزول الآية المباركة هو أحد ثلاثة أقوال عندهم.

(١)

الدر المنثور ٨ / ٥٣٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٣

لكن هذا القول - أي القول بنزول الآية في أبي بكر - يتوقف على صحة سند الخبر به، وإذا لم يتم الخبر الدال على نزول الآية في أبي بكر يبطل هذا القول.

وإليك المصدر الذي ذكر فيه خبر نزول الآية في أبي بكر، وتصريحه بضعف سند هذه الرواية:

الرواية يرويها الطبراني، ويرويها عنه الحافظ الهيثمي في [مجمع الزوائد]، ثم يقول: فيه مصعب بن ثابت، وفيه ضعف «١».

فالقول الثالث الذي هو أحد الأقوال في المسألة، يستند إلى هذه الرواية، والرواية ضعيفة.

ومصعب بن ثابت حفيد عبدالله بن الزبير، فهو مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، وآل الزبير منحرفون عن أهل البيت كما هو مذكور في الكتب المفصلة المطولة، ومصعب بن ثابت: ضعفه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وهكذا قال غير هؤلاء «٢».

فكيف يستدل بالآية المباركة على أكرميه أبي بكر وأفضلتيه، وفي المسألة ثلاثة أقوال، والقول بنزولها في أبي بكر يستند إلى رواية واحدة، وتلك الرواية ضعيفة؟

مضافاً: إلى أن هذا الاستدلال موقوف على عدم تمامية أدلة الإمامية على أفضلية أمير المؤمنين وإمامته ... كما ذكرنا.

الدليل الثاني ... ص: ٣٦٣

الحديث: «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر».

(١) مجمع الزوائد ٩ / ٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ / ١٤٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٤

هذا الحديث من أحسن أدلتهم على إمامة الشيخين، ... يستدلون بهذا الحديث في كتب الكلام، وفي كتب الأصول أيضاً، واستناداً إلى هذا الحديث يجعلون اتفاق الشيخين حجة، ويعتبرون سنة الشيخين استناداً إلى هذا الحديث حجة، فالحديث مهم جداً، لاسيما وأنه في مسند [أحمد بن حنبل] «١»، وأيضاً في [صحيح الترمذي] «٢»، وأيضاً في [مستدرک الحاكم] «٣»، فهو حديث موجود في كتب معتبرة مشهورة، ويستدلون به في بحوث مختلفة.

ولكن بإمكانكم أن ترجعوا إلى أسانيد هذا الحديث، وتدققوا النظر في حال تلك الأسانيد، على ضوء أقوال علمائهم في الجرح

والتعديل، ولو فعلتم هذا ودققتم النظر وتبعتم فى الكتب، لرأيتم جميع أسانيدہ ضعيفه، وكبار علمائهم ينصون على كثير من رجال هذا الحديث بالضعف، ويجرحونهم بشتى أنواع الجرح.

لكنكم لابد وأن تطلبون منى أن أذكر لكم خلاصه ما يقولونه فى هذا المقام، وأقرب لكم الطريق فلا تحتاجون إلى مراجعه الكتب، فأقول:

قال المتأوى فى شرح هذا الحديث فى [فيض القدير فى شرح الجامع الصغير] «٤»: «أعله أبو حاتم وقال البزار كابن حزم لا يصح «٥». فهؤلاء ثلاثه من أئمتهم يردون هذا الحديث: أبو حاتم، أبو بكر البزار، وابن حزم الأندلسى.

(١)

مسند أحمد ٥ / ٣٨٢، ٣٨٥.

(٢) صحيح الترمذى ٦ / ٤٥ رقم ٣٦٦٣، و ١٣٧ رقم ٣٨٠٥.

(٣) المستدرک على الصحيحين ٣ / ٧٥.

(٤) فيض القدير ٢ / ٥٦.

(٥) المصدر ٢ / ٥٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٥

والترمذى حيث أورد هذا الحديث فى كتابه بأحسن طرقة، يضعفه بصراحة، فراجعوا كتاب [الترمذى] وهو موجود «١».

وإذا ما رجعت إلى كتاب [الضعفاء الكبير] لأبى جعفر العُقيلى، لرأيتموه يقول منكر لا أصل له «٢».

وإذا رجعت إلى [میزان الاعتدال] يقول نقلًا عن أبى بكر النقّاش: وهذا الحديث واه «٣».

ويقول الدارقطنى - وهو أمير المؤمنين فى الحديث عندهم فى القرن الرابع الهجرى -: هذا الحديث لا يثبت «٤».

وإذا رجعت إلى كتاب العلامة العبرى الفرغانى المتوفى سنة ٧٤٣هـ، يقول فى [شرحه على منهاج البيضاوى]: إن هذا الحديث موضوع

«٥».

ولو رجعت إلى [میزان الاعتدال] لرأيتم الحافظ الذهبى يذكر هذا الحديث فى مواضع عديدة من هذا الكتاب، وهناك يردّ هذا

الحديث ويكذبه ويطله، فراجعوا «٦» إن شئتم.

وإذا رجعت إلى [تلخيص المستدرک] ترونه يتعقب الحاكم ويقول: سنده واه جدًا «٧».

(١) صحيح الترمذى ٦ / ١٣٨.

(٢) الضعفاء الكبير ٤ / ٩٥.

(٣) ميزان الاعتدال ١ / ١٤٢.

(٤) لسان الميزان ٥ / ٢٣٧.

(٥) شرح المنهاج: مخطوط.

(٦) ميزان الاعتدال ١ / ١٠٥، ١٤١، و ٤٣ / ٦١٠.

(٧) تلخيص المستدرک ٣ / ٧٥ - ٧٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٦

وإذا رجعت إلى [مجمع الزوائد] للهيثمى حيث يروى هذا الحديث عن طريق الطبرانى يقول: وفيه من لم أعرفهم «١».

وإذا رجعت إلى [لسان الميزان] «٢» لابن حجر العسقلانى الحافظ شيخ الإسلام، لرأيتموه يذكر هذا الحديث فى أكثر من موضع، وينص على سقوطه.

وإذا رجعت إلى أحد أعلام القرن العاشر من الهجرة، وهو شيخ الإسلام الهروى، له كتاب [الدر النضيد من مجموعة الحفيد]- وهذا الكتاب مطبوع موجود- يقول: هذا الحديث موضوع «٣».

وابن درويش الحوت، يورده فى كتابه [أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب]، ويذكر الأقوال فى ضعف هذا الحديث وسقوطه وبطلانه «٤» «٥».

فهذا الحديث- إذن- لا يليق لأن يستدل به على مبحث الإمامة، سواء كان يستدل به الشيعة الإمامية أو السنة، حتى لو أردنا أن نستدل عليهم بمثل هذا الحديث لإمامة على عليه السلام، وهو حديث تبطله هذه الكثرة من الأئمة، فلا يمكن الاحتجاج به على القوم لإثبات الإمامة أصلاً، ولا يمكن الاستدلال به فى مورد من الموارد.

ولذا نرى بعضهم لما يرى سقوط هذا الحديث سنداً، ومن ناحية أخرى يراه

(١) مجمع الزوائد ٥٣/٩.

(٢) لسان الميزان ١/١٨٨، ٢٧٢ و ٢٣٧/٥.

(٣) الدرّ النضيد من مجموعة الحفيد: ٩٧.

(٤) أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب: ٤٨.

(٥) هذا، وللحافظ ابن حزم الأندلسى فى الاستدلال بهذا الحديث كلمة مهمة جداً، إنه يقول ما هذا نصّه: ولو أننا نستجيز التدليس والأمر الذى لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً لاحتججنا بما روى: اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر، ولكنّه لم يصح ويعيدنا الله من الاحتجاج بما لا يصح» الفصل فى الملل والنحل ٨٨/٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٧

حديثاً مفيداً لإثبات إمامة أبى بكر دلالة ومعنى، يضطر إلى أن ينسبه إلى الشيخين والصحيحين كذباً.

فالقارى- مثلاً- ينسب هذا الحديث فى كتابه [شرح الفقه الأ-كبر] إلى صحيحى البخارى ومسلم، وليس الحديث موجوداً فى الصحيحين، ممّا يدلّ على أنّهم يعترفون بسقوط هذا الحديث سنداً، لكنهم غافلون عن أنّ الناس سينظرون فى كتبهم وسيراجعونها، وسيحقّقون فى المطالب التى يذكرونها.

ثمّ كيف يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الشيخين اختلفا فى كثير من الموارد، فبمن يقتدى المسلمون؟ وكيف يأمر رسول الله بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الصحابة خالفوا الشيخين فى كثير ممّا قالا وفعلا؟ وهل بإمكانهم أن يفسّقوا أولئك الصحابة الذين خالفوا الشيخين فى أقوالهما وأفعالهما، وتلك الموارد كثيرة جداً؟!

الدليل الثالث ...: ص: ٣٦٧

قول رسول الله لأبى الدرداء: «ما طلعت شمس ولا غربت» ... إلى آخره.

هذا الحديث ضعيف للغاية عندهم، فقد رواه الطبرانى فى [الأوسط] بسند قال الهيثمى: فيه إسماعيل بن يحيى التيمى، وهو كذاب.

وفى مجمع الزوائد بسند آخر يرويه عن الطبرانى ويقول: فيه بقیة [بقيّة بن الوليد] وهو مدلس وهو ضعيف «١».

وهو ساقط عند علماء الرجال.

(١) مجمع الزوائد ٩/ ٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٨

الدليل الرابع ...: ص: ٣٦٨

«هما سيّدا كهول أهل الجنّة».

هذا الحديث يرويه البزار، والطبرانى، كلاهما عن أبى سعيد.

قال الهيثمى حيث رواه عنهما فى [مجمع الزوائد]: فيه على بن عابس، وهو ضعيف.

ويرويه الهيثمى عن البزار عن عبيدالله بن عمر ويقول فى راويه عبدالرحمن بن ملك: هو متروك «١».

ليس لهذا الحديث سند غير هذين السندين.

الدليل الخامس ...: ص: ٣٦٨

«ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يتقدّم عليه غيره».

ومن حسن الحظ: أن الحافظ ابن الجوزى أورد هذا الحديث فى كتاب [الموضوعات] وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلّم «٢».

وإذا كانت فتاوى ابن الجوزى معتبرة عند ابن تيمية وأمثاله، فليكن قوله وفتواه فى هذا المورد أيضاً حجة.

الدليل السادس ...: ص: ٣٦٨

وأما صلاة أبى بكر، وهى مسألة مهمّة جداً لسبيين:

السبب الأوّل: إنّ خبر صلاة أبى بكر وارد فى الصحيحين، لا بسند بل أكثر،

(١) مجمع الزوائد ٩/ ٥٣.

(٢) كتاب الموضوعات ١/ ٣١٨، ٢/ ١٠٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٦٩

ووارد فى المسانيد والسنن، وفى أكثر كتبهم المعتمدة المشهورة «١».

وثانياً: الصّلاة أفضل العبادات، وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم قد أرسل أبى بكر ليصلى فى مكانه فى حال مرضه ودنوّ

أجله، فإنّه سيكون دليلاً على أنّه يريد أن يرشّحه للخلافة من بعده، فيكون حديث صلاة أبى بكر فى مكان رسول الله، من أحسن

الأدلة على إمامة أبى بكر.

ولو راجعتم الكتب، لرأيتم اهتمامهم بهذا الحديث، واستدلّالهم به وجعله على رأس جميع الأدلّة، وفى أوّل ما يحتجّون به لإمامة أبى

بكر.

رووا هذا الحديث عن عدّة من الصحابة، يروون هذا الخبر مرسلًا، أو يسمعون الخبر من عائشة وتكون هى الواسطة فى نقله، وحينئذ

تنتهى جميع أسانيد هذا الخبر إلى عائشة، وعائشة متّهمة فى نقل مثل هذه القضايا لسبيين:

الأوّل: مخالفتها لعلّى.

الثاني: كونها بنت أبي بكر.

ولكن بغض النظر عن هذه الناحية، لو نظرنا إلى ملابسات هذه القضية والقرائن الداخلية في ألفاظ الخبر، وكذلك القرائن الخارجية التي لها علاقة لهذا الموضوع، لرأيتم أن إرسال أبي بكر إلى الصلاة كان بإيعاز من عائشة نفسها، ولم يكن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

فمن جملة القرائن المهمة التي لها الأثر البالغ في فهم هذه القضية: قضيه أمر رسول الله بخروج القوم مع أسامة، قضيه بعث أسامة، وتأكيده صلى الله عليه وآله وسلم على هذا البعث إلى آخر لحظة من حياته المباركة.

(١) مسند أحمد ١/ ٣٥٦، ٦/ ٣٤، صحيح البخاري ١/ ١٦٢ و ١٦٥ كتاب الأذان، صحيح مسلم ٢/ ٢٣، سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٩، سنن النسائي ٢/ ٣٠٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٠

أما أن النبي كان يؤكد على بعث أسامة، وإلى آخر لحظة من حياته، فلم يخالف فيه أحد، ولا خلاف فيه أبداً، وهو مذكور في كتبنا وفي كتبهم.

وأما أن كبار الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر كانا في هذا البعث، فهذا أيضاً ثابت بالكتب المعتمدة التي نقلت هذا الخبر، فكيف يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخروج أبي بكر في بعث أسامة، ويؤكد على خروجه إلى آخر لحظة من حياته، ومع ذلك يأمر أبا بكر أن يصلى في مكانه؟

وهنا يضطر مثل ابن تيمية لأن ينكر وجود أبي بكر في بعث أسامة، ويقول:

هذا كذب «١»، لأنه يعلم بأن وجود أبي بكر في بعث أسامة، يعني كذب خبر إرسال أبي بكر إلى الصلاة، ولكن مسألة الصلاة من أهم أدلتهم على إمامة أبي بكر، إذن، لا بد من الإنكار، والحال أن وجود أبي بكر بعث أسامة لا يقبل الإنكار أبداً.

أنقل لكم عبارة واحدة فقط، يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب [فتح الباري بشرح البخاري]:

قد روى ذلك - أي كون أبي بكر في بعث أسامة - الواقدي وابن سعد، وابن إسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر، وغيرهم «٢». أي: وغيرهم من علماء المغازي والحديث.

ولذا لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أسامة بجيشه في خارج المدينة، ولما ولي أبو بكر اعترض أسامة ولم يبايع أبا بكر، قال: أنا أمير على أبي بكر وكيف أبايعه؟ ولذا لما سير أبو بكر أسامة بما أمره رسول الله به، استأذن منه إبقاء عمر في المدينة المنورة، ليكون معه في تطبيق الخطط المدبرة.

(١)

منهاج السنة ٤/ ٢٧٦.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٢٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧١

إن القرائن الداخلية والخارجية تقتضي كذب هذا الخبر، أي خبر: أن النبي أرسل أبا بكر إلى الصلاة.

ولكن لا نكتفي بهذا القدر، ونضيف أن علينا عليه السلام كان يعتقد، وكذا أهل البيت كانوا يعتقدون، بأن خروج أبي بكر إلى الصلاة كان بأمر من عائشة لا من رسول الله.

قال ابن أبي الحديد: سألت الشيخ - أي شيخه وأستاذه في كلام له في هذه القضية - أفتقول أنت أن عائشة عيّنت أباها للصلاة ورسول

اللّه لم يعينه؟ فقال: أمّا أنا فلا أقول ذلك، لكن علياً كان يقوله، وتكليفى غير تكليفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً «١».

ولا نكتفى بهذا القدر، فنقول:

سَلَّمنا بأنّ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم هو الذى أمر أبا بكر بهذه الصلاة، فكم من صحابى أمره رسول الله بأن يصلى فى مكانه فى مسجده وفى محرابه، ولم يدع أحد ثبوت الإمامة بتلك الصلاة لذلك الصحابى.

لكنّ لكم أن تقولوا: بأنّ الصلاة فى أخريات حياته تختلف عن الصلاة فى الأوقات السابقة، هذه الصلاة بهذه الخصوصية حيث كانت فى أواخر حياته فيها إشعار بالنصب، بنصب أبى بكر للإمامة من بعده.

فاسمع لواقع القضية، واستمع لما يأتى:

إنّه لو كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلّم هو الأمر، فقد ذكرت تلك الأخبار أنّه صَلَّى الله عليه وآله وسلّم خرج بنفسه الشريفة - معتمداً على رجلين ورجلاه تخطان على الأرض - ونحى أبا بكر عن المحراب، وصلى تلك

(١) شرح نهج البلاغة ١٩٨/٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٢

الصلاة بنفسه.

لكنّهم يعودون فيقولون: بأنّ صلاة أبى بكر كانت أياماً عديدة، وهذا الذى وقع من رسول الله وقع مرّة واحدة فقط.

قلت:

أولاً: لم تكن الصلاة أياماً، بل هى صلاة واحدة، وهى صلاة الصبح من يوم الإثنين، فكانت صلاة واحدة.

وثانياً: على فرض أنّه قد صلى أياماً وصلوات عديدة، ففعل رسول الله ذلك فى آخر يوم من حياته، وخروجه بهذا الشكل معتمداً على رجلين ورجلاه تخطان على الأرض، دليل على أنّه عزله بعد أن نصبه لو صحّ هذا النصب.

فلو سلّمنا أنّ الأمر بهذه الصلاة هو رسول الله، لو سلّمنا هذا، فرسول الله ملتفت إلى أنّهم سيستدلّون بهذه الصلاة على إمامته من بعده، ويجعلون هذا الفعل إشعاراً بالإمامة والخلافة العامة من بعده صَلَّى الله عليه وآله وسلّم، فخرج بهذا الشكل ليرفع هذا التوهم وليزيل هذا الإشعار، وهذا موجود فى نفس الروايات التى اشتملت فى أولها على أنّ رسول الله هو الأمر بهذه الصلاة بزعمهم.

وهنا نكات:

النكتة الأولى: قالت الروايات: إنّ خرج معتمداً على رجلين، والراوى عائشة بنت أبى بكر - كما ذكرنا، الأخبار كلّها تنتهى إليها - خرج رسول الله معتمداً على رجلين ورجلاه تخطان الأرض، وتنحى أبو بكر عن المحراب، وصلى تلك الصلاة بنفسه الشريفة.

وخروجه بهذه الصورة، دليل على العزل لو كان هناك نصّ.

وعائشة ذكرت أحد الرجلين اللذين اعتمد عليهما رسول الله لدى خروجه، ولم تذكر اسم الرجل الثانى، وقد كان الرجل الثانى على عليه السلام، ممّا يدلّ

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٣

على انزعاجها من هذا الفعل.

يقول ابن عباس للراوى: أسمت لك الرجل الثانى؟ قال: لا.

قال: هو على، ولكنّها لا تطيب نفسها بأن تذكره بخير «١».

النكتة الثانية: إنّّه لم يأتى رأى بعض القوم أنّ خروج النبى بهذه الصورة وصلاته بنفسه وعزل أبى بكر، سيهدم أساس استدلالهم بهذه الصلاة على إمامة أبى بكر بعد رسول الله، وضع حديثاً فى أنّ رسول الله لم يعزل أبا بكر، وإنّما جاء إلى الصلاة معتمداً على رجلين،

وصلّى خلف أبي بكر «٢»، فثبتت القضية وقويت.
 وبعبارة أخرى: رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ينصب أبا بكر عملاً، مضافاً إلى إرساله إلى الصلاة لفظاً وقولاً، إذ يأتي معتمداً على رجلين حينئذ ورجلاه تتخطان الأرض ويصلّي خلف أبي بكر.
 ومن الذي يمكنه حينئذ من أن يناقش في إمامة أبي بكر وكونه خليفه لرسول الله، مع اقتداء رسول الله به في الصلاة، ألا يكفي هذا لأن يكون دليلاً على إمامة أبي بكر لمن عدا رسول الله؟
 نعم، وضعوا هذا الحديث للدلالة على أن رسول الله اقتدى بأبي بكر.
 لكن الشيخين لم يرويا هذا الحديث، أي هذه القطعة من الحديث غير موجودة في الصحيحين، إن المخرج في الكتابين: إن رسول الله نحا أو تنحى أو تأخر أبو بكر، وصلّى رسول الله بنفسه تلك الصلاة.
 أما هذا الحديث، فموجود في مسند أحمد، وهو حديث كذب قطعاً، وكذبه غير واحد من كبار الأئمة من حفاظ أهل السنة، وحتى أن بعضهم كالحافظ

(١) مسند أحمد ٦/٣٤ و ٣٨، سنن ابن ماجه ١/٥١٧.

(٢) مسند أحمد ١/٢٠٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٤

أبي الفرج ابن الجوزي ألف رسالة خاصة في بطلان حديث اقتداء النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بأبي بكر، وهل من المعقول أن يقتدى النبي بأحد أفراد أمته، فيكون ذلك الفرد إماماً للنبي؟ هذا غير معقول أصلاً.
 رسالة ابن الجوزي مطبوعه منذ ثلاثين سنة تقريباً لأول مره، نشرتها أنا بتحقيق مّتي والحمد لله «١».
 النكتة الثالثة: إن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد أن خرج إلى الصّلاة وصلّى بنفسه الشريفه، ونحى أبا بكر، لم يكتف بهذا المقدار، وإنما جلس على المنبر بعد تلك الصّلاة، وخطب، وذكّر بالقرآن والعترة، وأمر الناس باتباعهما والاقتداء بهما، فأكد رسول الله بخطبته هذه ما دلّ عليه فعله، أي حضوره للصلاة وعزله لأبي بكر عن المحراب، ثم أضاف في هذه الخطبة بعد الصلاة أن على جميع المسلمين أن يخرجوا مع أسامه، وأكد على وجوب هذا البعث وعلى الإسراع فيه.
 وبعد هذا كله، لا يبقى مجال للاستدلال بحديث تقديمه في الصلاة.

الدليل السابع ...: ص: ٣٧٤

قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «خير أمتي أبو بكر وعمر».

هذا الحديث بهذا المقدار ذكره القاضي الإيجي «٢» وشارحه وغيرهما أيضاً.

لكن الحديث ليس هكذا، للحديث ذيل، وهم أسقطوا الذيل ليتّم لهم

(١) هذه الرسالة ألّفها الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، المتوفّى سنة ٥٩٧، ردّاً على معاصره الحافظ عبدالمغيث الحنبلي، ولذا

أسماه ب [آفة أصحاب الحديث في الردّ على عبدالمغيث]، طبعت لأول مره بتحقيقنا سنة ١٣٩٩.

(٢) المواقف ٣/٦٢٤ و ٦٣١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٥

الاستدلال، فاسمعوا الحديث كاملاً:

عن عائشة، قلت: يا رسول الله، من خير الناس بعدك؟ قال: «أبو بكر»، قلت: ثم من؟ قال: «عمر».

هذا المقدار الذي استدل به هؤلاء.

لكن بالمجلس فاطمة سلام الله عليها، قالت فاطمة: يا رسول الله، لم تقل في علي شيئاً! قال: «يا فاطمة، على نفسي، فمن رأيتيه يقول في نفسه شيئاً؟».

فيستدلون بصدر الحديث بقدر ما يتعلق بالشيخين، ويجعلونه دليلاً على إمامة الشيخين، ويسقطون ذيله، وكأنهم لا يعلمون بأن هناك من يرجع إلى مصادر الحديث ويقرؤه بلفظه الكامل.

لكن الحديث - مع ذلك - ضعيف سنداً، فراجعوا كتاب [تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعية الموضوعه] [١].

الدليل الثامن ...: ص: ٣٧٥

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو كنت متخذاً خليلاً دون ربي لاتخذت أبا بكر» [٢].

ويكفي في الجواب عن هذا الحديث أن نقول: إذا كان رسول الله قال في حق أبي بكر: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر»، فقد جاءت الرواية عندهم في حق عثمان: إنه اتخذه خليلاً!

فبالنسبة إلى أبي بكر يقول «لو» أما في حق عثمان يقول: «اتخذته خليلاً»،

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعية الموضوعه ١/ ٣٦٧.

(٢) مسند أحمد ١/ ٣٧٧ و ٤٠٩ و ٤٣٣ و ٤٣٩ و ٤٥٥ و ٤٦٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٦

يقول: «إن لكل نبي خليلاً من أمته، وإن خليلى عثمان بن عفان» [١].

فيكون أفضل من أبي بكر.

وأنا أيضاً - كما ذكرت هذا مرة في بعض الليالي الماضية - اعتقادي على ضوء رواياتهم في مناقب المشايخ أرى أن عثمان أفضل من أبي بكر وعمر، لمناقبه الموجودة في كتبهم، ومن جملتها هذا الحديث، لكنه حديث باطل مثله [٢].

الدليل التاسع ...: ص: ٣٧٦

قوله صلى الله عليه وآله: وأين مثل أبي بكر.

وهذا الحديث:

أما سنداً، فقد أدرجه الحافظ السيوطي في كتابه [اللاكي المصنوعه بالأحاديث الموضوعه] [٣]، وأيضاً أدرجه الحافظ ابن عراقي صاحب [كتاب تنزيه الشريعة] [٤] في كتابه هذا المؤلف في خصوص الروايات الموضوعه.

أما دلالة، فإنه يدل على أن أبا بكر كان يعطى من ماله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان يصرف من أمواله الشخصية عليه وأنه قد كان رسول الله بحاجة إلى مال أبي بكر وإنفاقه عليه، وهذا من القضايا الكاذبه، وقد وصل كذب هذا الخبر إلى حد التجأ مثل ابن تيمية إلى التصريح بكذبه، مثل ابن تيمية يصرح بأن هذا غير صحيح [٥].

وهكذا يضع الواضعون الفضائل والمناقب، حتى إذا كانت مستلزمة للتعن

(١) الجامع الصغير ٢/ ٤١٦ رقم ٧٣٣١، كنز العمال ١١/ ٥٨٧ رقم ٣٢٧٠٨.

(٢) تنزيه الشريعة ١/ ٣٩٢.

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية ١/ ٢٩٥.

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ٣٤٤.

(٥) منهاج السنة ٤/ ٤٤٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٧

في رسول الله.

فهذا الحديث كذب سنداً ودلالةً.

الدليل العاشر ...: ص: ٣٧٧

ما رووه عن علي عليه السلام في فضل الشيخين، منها الرواية التي ذكرها هؤلاء أنه قال: خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم عمر ثم الله أعلم «١».

ليس هذا اللفظ وحده، بل لهم أحاديث أخرى، وألفاظ أخرى أيضاً ينقلونها عن علي في فضل الشيخين، لكن:

أولاً: أبو بكر نفسه يعترف بأنه لم يكن خير الناس، ألم يقل: وليتكم ولست بخيركم؟

وهذا موجود في [الطبقات] لابن سعد «٢».

أو: أقبولني فليست بخيركم، كما في المصادر الكثيرة «٣».

وثانياً: ذكر صاحب [الإستيعاب] بترجمة أمير المؤمنين «٤» سلام الله عليه، وكذا ذكر ابن حزم في كتاب [الفصل] «٥»، وذكر غيرهما

من كبار الحفاظ: إن جماعة كبيرة من الصحابة كانوا يفضلون علياً على أبي بكر.

فإذا كان علي بنفسه يعترف بأفضليته الشيخين منه، كيف كان أولئك يفضلون علياً عليهما؟

لقد ذكروا أسماء عدّة من الصحابة كانوا يقولون بأفضليته علي، منهم: أبو ذر،

(١) المصنّف للصنعاني ٣/ ٤٤٨، كنز العمال ١٣/ ٨ رقم ٣٦٠٩٨.

(٢) طبقات ابن سعد ٣/ ١٨٢.

(٣) مجمع الزوائد ٥/ ١٨٣، شرح نهج البلاغة ١/ ١٦٨، ١٧/ ١٥٥، تاريخ الخلفاء: ٥٤.

(٤) الإستيعاب ٣/ ١٠٩٠.

(٥) الفصل في الملل والنحل ٣/ ٣٢ و ٧٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٨

وسلمان، والمقداد وعمّار، و... وعلى يعترف بأفضليته الشيخين منه!!

هذه أخبار مكذوبة على أمير المؤمنين عليه السلام.

إذن، لم نجد دليلاً من أدلة القوم سالمياً من الطعن والجرح والإشكال، إمّا سنداً ودلالةً، وإمّا سنداً، على ضوء كتبهم وكلمات علمائهم.

فتلك الأحاديث من الأحاديث الموضوعية التي لا أساس لها، باعترافهم، لا سيّما حديث «اقتدوا باللذين من بعدي».

والمهم: قضية الصلاة، فصلاة أبي بكر في حياة رسول الله قد تشعّر بإمامته بعده، لكن رسول الله عزّله عن المحراب، وصلى تلك

الصلاة بنفسه، إن صحَّ خبر إرساله أبا بكر إلى الصلاة.

مضافاً: إلى أن إمامة الشيخين يجب أن تبحث من ناحية أخرى، وهى: أن هناك موانع، أن هناك قضايا تمنع من أن يكونا إمامين للمسلمين، تلك القضايا كثيرة ومذكورة فى الكتب، ولم يكن من منهجنا التعرض لتلك القضايا. محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٧٩

مناقشة الإجماع على خلافة أبى بكر ... ص: ٣٧٩

ويبقى الإجماع، إجماع الصحابة على خلافة أبى بكر، وأتم أعرف بحاله، ولا أحبّ الدخول فى هذا البحث، لأنه سيجرنا إلى قضايا قد لا يقتضى ذكرها فى الوقت الحاضر.

وأى إجماع هذا الذى يدعونه على إمامة أبى بكر؟! وتلك قضايا السقيفة وملابسات بيعة أبى بكر وإمامته التى يقولون، ولربما نتعرض لبعض النقاط المتعلقة بهذا الأمر فى بحثنا عن الشورى التى خصصنا لها ليلة.

ولكن الذى يكفى أن أقوله هنا هو: أن صاحب [شرح المقاصد] (١) وغيره من كبار علماء الكلام يقولون: بأننا عندما ندعى الإجماع، لا ندعى وقوع الإجماع حقيقة، عندما نقول قام الإجماع على خلافة أبى بكر، ليس بمعنى أن القوم كلهم كانوا مجمعين وموافقين على إمامته، بل إن إمامته قد وقعت فى الحقيقة ببيعة عمر فقط وفى السقيفة، بعد النزاع بين الحاضرين من المهاجرين والأنصار، وإلقاء النزاع بين الأنصار الأوس والخزرج، يكفى أن أشير إلى هذا المطلب.

لكن مع ذلك، عندما نراجع هذه الكتب يقولون بأن الأولى أن نسكت عن مثل هذه القضايا ولا نتكلم عنها، فإن رسول الله قد أمر بالسكوت عما سيقع بين

(١) شرح المقاصد ٥/ ٢٥٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٠

أصحابه، فلا داعى لطرح مثل هذه القضايا وللتعرض لمثل هذه الأمور.

وإنى أرى من المناسب أن أقرأ لكم نصَّ عبارة السعد التفتازانى فى [شرح المقاصد]، لتروا كيف يضطربون، وإنهم إلى أين يلتجئون، يقول السعد:

إن جمهور علماء المأمة وعلماء الأئمة أطبقوا على ذلك - أى على إمامة أبى بكر - وحسن الظن بهم يقتضى بأنهم لو لم يعرفوه بدلائل وإمارات لما أطبقوا عليه.

قلت: إذا كان كذلك، إذا كنا مقلدين للصحابة من باب حسن الظن بهم، فلماذا أتعبننا أنفسنا؟ ولماذا اجتهدنا فنظرنا فى الأدلة وجئنا بالآية والحديث، كنا من الأول نقول: بأننا فى هذه المسألة مقلدون للصحابة، فعلوا كذا ونحن نقول كذا، لاحظوا، ثم يقول التفتازانى: يجب تعظيم الصحابة والكف عن مطاعنهم، وحمل ما يوجب بظاهرة الطعن فيهم على محامل وتأويلات، سيما المهاجرين والأنصار.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨١

خاتمة المطاف ... ص: ٣٨١

وعندما ينقل السعد عن الإمامية قولهم: إن بعد رسول الله إماماً، وليس غير على، لانتفاء الشرائط من العصمة والنص والأفضلية عن غيره - وقد رأيتم كيف كان هذا الانتفاء فى بحوثنا السابقة - يتهجم ويشتم الشيخ المحقق نصير الدين الطوسى وسائر علماء الإمامية، فلاحظوا كلامه، سأنقل نصَّ عبارته، لتقفوا على مقدار فهم هؤلاء، وعلى حدِّ أدبهم، ثم تقارنوا بين كلام الإمامية وكلام هؤلاء القوم،

يقول:

احتجّت الشيعة بوجوه لهم في إثبات إمامة علي بعد النبي من العقل والنقل، والقدح فيما عداه من أصحاب رسول الله الذين قاموا بالأمر، ويدعون في كثير من الأخبار الواردة في هذا الباب التواتر، بناء على شهرته فيما بينهم، وكثرة دورانه على ألسنتهم، وجريانه في أنديةهم، وموافقته لطباعهم، ومقارعة لأسماعهم، ولا يتأملون كيف خفي على الكبار من الأنصار والمهاجرين، والثقات من الرواة والمحدثين، ولم يحتجّ البعض على البعض، ولم يرموا عليه الإبرام والنقض، ولم يظهر إلّا بعد انقضاء دور الإمامة وطول العهد بأمر الرسالة، وظهور التعصبات الباردة، والتعسّفات الفاسدة وإفضاء أمر الدين إلى علماء السوء، والملوك إلى أمراء الجور، ومن العجائب أنّ بعض المتأخرين من المتشغيين، الذين لم يروا أحداً من

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٢

المحدثين ولا رويوا حديثاً في أمر الدين، ملؤوا كتبهم من أمثال هذه الأخبار والمطاعن في الصحابة الأخيار، وإن شئت فانظر في كتاب التجريد المنسوب إلى الحكيم نصير الدين الطوسي، كيف نصر الأباطيل وقرّر الأكاذيب «... ١».

قلت: أما نصير الدين الطوسي، فإننا نشكر التفتازاني على قناعته بهذا المقدار من الشتم والسب له! نشكره على اكتفائه بهذا المقدار! فإن ابن تيمية ذكر في الشيخ نصير الدين الطوسي بسبب تأليفه كتاب التجريد واستدلاله في هذا الكتاب على إمامة علي من كتب أهل السنة، ذكره بما لا يمكن أن يتفوه به مسلم في حق أدنى الناس، ذكره بما لا يقال، ونسب إليه الكبائر والعثرات التي لا تقال، وقد خصصنا ليلةً للتحقيق حول هذا الموضوع، وستعرض لكلامه بعون الله. هذا فيما يتعلق بالشيخ نصير الدين الطوسي.

وأما أصل المطلب، فإننا قد أقمنا الأدلة على إمامة علي من نفس كتبهم، وبيننا صحّة تلك الأدلة من نفس كتبهم، وقد ذكرنا احتجاجاتنا بكلّ أدب ومانه ووقار، لم نعرض لأحد منهم بسبب أو شتم، فأثبتنا إمامة أمير المؤمنين بالنص، وأثبتنا إمامته بالعصمة، وأثبتنا إمامته بالأفضلية، كلّ ذلك من كتبهم، كلّ ذلك بناء على أقوال علمائهم، واستشهدنا بأفضل الطرق والأسانيد، واستندنا إلى أشهر الكتب والمؤلفات، لم يكن منا سب ولا شتم ولا تعصّب ولا تعسّف.

ثم نظرنا إلى أدلتهم في إمامة أبي بكر، أما النص فقالوا هم: بعدم وجوده، وأما الإجماع، فلا إجماع حتّى اضطرّوا إلى الإعراف بعدم انعقاده، وربما تعرّض لذلك في ليلة خاصة، وأما الأفضلية فتلك أفضل أدلتهم، وقد نظرنا إليها واحداً

(١) شرح المقاصد ٥/ ٢٦٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٣

واحداً على ضوء كتبهم، فما ذنبنا إن لم يتم دليل على إمامة أبي بكر؟ وتمّ الدليل من كتبهم على إمامة علي.

لماذا لا يريدون البحث عن الحقيقة؟ لماذا تكون الحقيقة مرّة؟ لماذا يلجؤون إلى السب والشتم؟ ولماذا هذا التهجم؟ ألا يكفي ما واجهه علماؤنا منذ العصور الأولى إلى يومنا هذا، من سب وشتم وقتل وسجن وطرود وتشريد؟ إلى متى؟ ولماذا هذا؟ نحن نريد البحث عن أمر حقيقي واقعي يتعلّق بمن يحكم علينا من قبل الله ونريد أن نقنّدي به بعد رسول الله، نريد أن نتعلّم منه، أن يكون واسطه بيننا وبين ربّنا، في أمورنا الإعتقادية وفي أمورنا العملية، أي في الأصول والفروع وفي جميع الجهات، نريد أن نبحت عن الحقيقة ونتوصّل إليها، فإذا وصلنا إلى الحقيقة وعثرنا على الحق حينئذ نقول لربّنا: إنّنا قد نظرنا في الأدلة وبحثنا عن الحقيقة، فكان هذا ما توصّلنا إليه، وهذا إمامنا، وهذا منهجنا ومسلكتنا، ليكون لنا عذراً عند الله سبحانه وتعالى، وكلّ هذا البحث لهذا الهدف، وليس لحب أو بغض، ليس لدينا أيّ غرض، وما الداعي إلى الشتم؟ وإلى متى تكون الحقيقة مرّة؟

وإلى متى لا يريدون استماع الحق وأخذه وقبوله؟ والشتم لماذا؟ وهل يتفوه به إلّا السوقه؟ إلّا الجهلة؟

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما يرضيه، نسأله تعالى أن يهدينا إلى فهم الحقائق وأخذها، وإلى العمل بالحق واتباعه، نسأله سبحانه وتعالى أن يبيض وجوهنا عندما نرد عليه ونلقاه، وعندما نواجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال الله عز وجل: «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا» (١).

موضوع بحثنا في هذه الليلة إمامة بقیة الأئمة عليهم السلام.

بعد أن فرغنا من بيان الأدلة بنحو الإختصار والإيجاز من الكتاب والسنة والعقل على إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه، وبحثنا أيضاً عن أدلة القوم على إمامة أبي بكر، كان لابد من التعرض للبحث عن إمامة بقیة الأئمة سلام الله عليهم.

القول بإمامة الحسن المجتبي بعد أمير المؤمنين، والحسين سلام الله عليه بعد الحسن، وعلى بن الحسين السجاد، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعلي بن موسى الرضا، ومحمد بن علي الجواد، وعلي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري، والإمام المهدي صلوات الله عليهم أجمعين.

القول بإمامة هؤلاء الأئمة هو من ضرورات مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، فلو أن أحداً يشكك في إمامة أحدهم أو يشك، يكون بذلك خارجاً عن هذا المذهب، فالقول بإمامة الأئمة من ضروريات هذا المذهب، وهذه الطائفة تسمى

(١) سورة السجدة (٣٢): ٣٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٨

بالطائفة الاثني عشرية بهذه المناسبة، وبعد أن كان هذا الاعتقاد من ضروريات هذا المذهب لا تبقى حاجة للبحث عن أدلة هذا الاعتقاد في داخل المذهب.

ومع ذلك، فهناك كتب كثيرة ألفها علماء الطائفة في إثبات إمامة هؤلاء الأئمة سلام الله عليهم، عن طريق النص، وعن طريق العصمة، وعن طريق الأفضلية.

وقد ذكرنا منذ اليوم الأول: أن طريق إثبات الإمامة لإمام، إما يكون بالأفضلية، وإما بالنص، وإما بالعصمة.

والحق: اجتماع الأدلة الثلاثة في إمامة أمير المؤمنين وسائر الأئمة الطاهرين، ولا سيما على صعيد النصوص الواردة في إمامة الأئمة سلام الله عليهم، فقد ثبت نص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على الحسن عليه السلام وهكذا على الحسين عليه السلام إلى آخر الأئمة، وثبت نص رسول الله على إمامة كل هؤلاء.

والكتب المؤلفة في خصوص النصوص كثيرة، بإمكانكم الرجوع إلى كتاب [كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر]، وهكذا كتاب [الإنصاف في النص على الأئمة الأشرف]، كتاب [إثبات الهداء بالنصوص والمعجزات]، وغير هذه الكتب المؤلفة في هذا الباب.

وهل بالإمكان إثبات إمامة بقیة الأئمة على ضوء أدلة أهل السنة؟ وهل يمكن أن نستند إلى كتب أهل السنة المشهورة ورواياتهم في إثبات إمامة بقیة الأئمة عليهم الصلاة والسلام أو لا؟

التحقيق أننا يمكننا إثبات إمامة بقیة الأئمة أيضاً على ضوء كتب أهل السنة فقط، وعن طريق النص والعصمة والأفضلية كلها، وقد

تتعجبون وتستغربون من هذا الذي أذعيه الآن، ولكن لا تستعجلوا، وسترون أن أي باحث محقق حرّ منصف يستمع إلى ما أقوله في هذه الليلة، لا يمكنه أن يناقش في شيء مما أذكره، اللهم إلا أن يتعصب، وليس لنا مع التعصب والمتعصب بحث.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٨٩

إمامة بقية الأئمة ... ص: ٣٨٩

الأئمة اثنا عشر ... ص: ٣٨٩

إشارة

إننا نسأل أهل السنّة ونراجع كتبهم، ونفحص في رواياتهم، عمّا إذا كان عندهم شيء عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في الإمامة، وعدد الأئمة بعد رسول الله، هل هناك دليل على حصر الأئمة بعد رسول الله في عدد معين أو لا يوجد دليل؟ وإذا كان يوجد دليل فما هو ذلك العدد؟ ومن هم أولئك الأئمة الذين دلّت عليهم وعلى إمامتهم تلك الأدلّة؟ الجواب واضح تماماً، فحديث الأئمة اثنا عشر أو الخلفاء من بعدى اثنا عشر، هذا الحديث مقطوع الصدور، اتفق عليه الشيخان وغيرهما من أئمة الحديث، وأخرجوه بطرق وأسانيد معتبرة، ورووه عن عدة من الصحابة، أقرأ لكم نصوصاً من هذا الحديث، وأرجو الدقّة في ألفاظ هذه النصوص، والتأمل فيما تختلف فيه هذه الألفاظ، والتوصل إلى نتيجة قطعية على ضوء الدقّة في هذه النصوص.

نصوص من حديث الأئمة اثنا عشر ... ص: ٣٨٩

أخرج أحمد في [المسند] عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم يقول: «يكون لهذه الأمة اثنا عشر خليفة» (١).

(١) مسند أحمد ٥ / ١٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٠

أخرج أحمد أيضاً عن مسروق قال: كنتُ جلوساً عند عبد الله ابن مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم كم تملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال: ما سألتني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فقال: «إثنا عشر كعدّة نعباء بني إسرائيل» (١).

في هذا اللفظ توجد هذه الإضافة: «كعدّة نعباء بني إسرائيل».

وأخرج أحمد عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامى: أخبرنى بشيء سمعته من رسول الله، قال: فكتب إلى: سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة عشية رجم الأسلمي - يعطى علامة أنه في ذلك اليوم المعين الذي رجم فيه فلان - سمعته يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش» (٢).

لاحظوا الإضافات في هذا اللفظ عن نفس جابر الراوى لهذا الحديث.

وأخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، نفس هذا الشخص قال:

دخلت مع أبي على النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفة»، ثم تكلم بكلام خفى علىّ، فقلت لأبى: ما قال؟ قال: قال: «كلهم من قريش» (٣).

في هذا اللفظ إضافة، والتفتوا إلى هذه الفوارق.

وأما البخارى فيروى فى [صحيحه] عن جابر نفسه: سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبى: إنه يقول:

(١) مسند أحمد ١ / ٣٩٨.

(٢) المصدر ٥ / ٨٦.

(٣) صحيح مسلم ٦ / ٣ - ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩١

«كلهم من قريش» (١).

وأخرج [الترمذى] عن جابر نفسه قال: قال رسول الله: «يكون من بعدى اثنا عشر أميراً»، ثم تكلم بشيء لم أفهما فسألت الذى يلينى فقال: قال «كلهم من قريش»، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عن جابر بن سمرة، وفى الباب عن ابن مسعود وعبدالله بن عمرو (٢).

وأما فى [صحيح أبى داود] يقول جابر، - الرواية عن جابر نفسه - سمعت رسول الله يقول: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، قال: فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفيت، قلت لأبى: يا أبة، ما قال؟ قال: «كلهم من قريش» (٣). يقول الحافظ ابن حجر العسقلانى: أصل هذا الحديث فى [صحيح مسلم] بدون كلمة: فكبر الناس وضجوا (٤). وقد قرأنا عبارته، لم تكن فيه هذه الجملة: فكبر الناس وضجوا، لكنّها موجودة فى [صحيح أبى داود]. وللطبرانى لفظ آخر، يقول الطبرانى عن جابر بن سمرة: «يكون لهذه الأمة اثنا عشر قتيماً» - لم يقل خليفة، ولم يقل أميراً - «لا يضرهم من خذلهم، كلهم من قريش» (٥).

قال ابن حجر فى [فتح البارى فى شرح البخارى]: ووقع عند الطبرانى من وجه آخر هذا الحديث فى آخره يقول جابر هذا الراوى يقول: فالتفت فإذا أنا

(١) صحيح البخارى ٩ / ١٠١.

(٢) سنن الترمذى ٤ / ٨٠ رقم ٢٢٢٣.

(٣) سنن أبى داود ٢ / ٣٠٩٤ رقم ٤٢٨٠.

(٤) فتح البارى ١٣ / ١٨٠.

(٥) المعجم الكبير ٢ / ١٩٦ رقم ١٧٩٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٢

بعمربن الخطاب وأبى فى أناس، فأثبتوا إلى الحديث (١).

هذه هى الألفاظ التى انتخبته، واكتفيت بها لإلقائها فى هذه الجلسة.

ولاحظوا أولاً ألفاظ الحديث إلى الآن، ففى بعض الألفاظ: «إثنا عشر خليفة»، وفى بعض الألفاظ: «إثنا عشر أميراً»، وفى بعض الألفاظ: «إثنا عشر قتيماً»، وبين الكلمات فرق كبير.

ثم، فى بعض الألفاظ: «لا يزال هذا الدين عزيزاً»، وفى بعض الألفاظ توجد جملة: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة»، ... وفى بعض الألفاظ: «لا يضرهم من خذلهم».

فلماذا نقل بعض الرواة هذه الألفاظ دون البعض الآخر؟ لماذا لم تكن جملة «فكبر الناس وضجوا» فى صحيح مسلم، والحال أن

الحديث نفس الحديث كما ينص الحافظ ابن حجر؟ فلماذا غير مسلم يأتي بهذه الجملة دون مسلم؟! أما البخارى فلم ينقل من هذه النقاط الإضافية المهمة شيئاً!

تارة: المتكلم يتكلم ثم يخفض صوته فلا يسمع كلامه، وتارة: المتكلم لا يخفض صوته، وإنما الصياح فى أطرافه والضجّة من حوله تمنع من وصول كلامه وبلوغ لفظه، وفى أكثر الألفاظ يقول جابر: إنّه قال كلمة لم أسمعها، قال كلمة لم أفهمها، قال كلمة خفيت علىّ.

ولسائل أن يسأل: ما هو السبب فى خفاء هذه الكلمة أو غيرها من الكلمات على جابر؟ جابر الذى ينقل الحديث من رسول الله ويقول: سمعته.. فلمّا وصل إلى هنا خفّص رسول الله صوته أو كانت هناك أسباب وعوامل خارجية؟ فهذه العوامل الخارجية من الذى أحدثها وأوجدتها؟ لماذا قال رسول الله بعض الحديث

(١) فتح البارى ١٣ / ١٨٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٣

وسمع كلامه وبعض الحديث خفى ولم يُسمع؟ وماذا قال؟ وهل كان لعمر بن الخطاب وأصحابه دور فى خفاء صوته وعدم بلوغ لفظه إلى الحاضرين؟ أو لم يكن؟

لسائل أن يسأل عن هذه الأمور، والمحقق لا يترك مثل هذه القضايا على حالها، المحقق لا يتجاوز هذه الأشياء بلا حساب، تارةً يراد منّا أن نقرأ ونسكت، وتارةً يراد منّا أن نسمع ونسلم، وتارةً يراد منّا أن نحقق ونفهم.

لقد وجدنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمّا أمر بالإتيان بدواءٍ وقرطاس إليه، كثر اللغظ من حوله، وجعل الحاضرون يتصايحون، لئلا يسمع كلامه، ولئلا يلبّ طلبه! وحينئذ قال عمر كلمته المشهورة فى تلك القضية!! أتستبعدون أن يكون رسول الله قد قال هنا كلمات ومنعوا الحاضرين من سماع تلك الكلمات لئلا ينقلوها إلى من بعدهم، عن طريق إحداث الضجّة من حوله والتكبير؟ وماذا قال رسول الله حتى يكبروا كما جاء فى الحديث: فكبر الناس وضجوا؟ لما ذا؟ وأى مناسبة بين قوله صلى الله عليه وآله: «يكون بعدى خلفاء»...

وبين التكبير، وبين الضجّة؟ ولماذا؟

وعندما بحثت عن ألفاظ الحديث، وجدت فى عمدة المصادر لا يلتفتون إلى هذه الحقيقة، أو لا يتبهون على هذه النقطة، حتى عثرت على اسم عمر بن الخطاب فى أحد ألفاظه، هذا المقدار الذى بحثت عنه، وقارنت بين القضية هذه وبين قضية الدواء والقرطاس.

وإن أردتم مزيداً من التأكيد والتوضيح، فراجعوا بعض مؤلفات أهل السنّة من المتأخرين، حتى تجدوا الحديث عن نفس جابر ونفس السند الذى فى صحيح البخارى، كانت تلك الكلمة التى خفيت على جابر: «كلهم من

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٤

بنى هاشم» «١» وليس «كلهم من قريش» فماذا حدث؟ وماذا فعل القوم؟ وكيف انقلبت ألفاظ رسول الله، تغيّرت من لفظ إلى لفظ على أثر الضجّة؟ منعوا من سماع الكلمة وحالوا دون وصول كلامه، فإذا سئلوا ماذا قال؟ أجابوا بغير ما قال رسول الله؟ قال: «كلهم من قريش».

لكن عبد الملك بن عمير، يروى الخبر عن جابر نفسه أنه قال: «كلهم من بنى هاشم»، وعبد الملك بن عمير نفس الراوى عن جابر فى [صحيح البخارى] «٢»، فراجعوا.

نحن وإن كنا لا نوافق على وثاقه عبد الملك بن عمير، هذا الرجل عندنا مطعون ومجروح، لأنه كان قاضى الكوفة، وعندما أرسل الحسين عليه السلام إلى الكوفة رسولاً من قبله، وقبض عليه فى الطريق وأمر عبيد الله بن زياد بأن يأخذوه إلى سطح قصر دار الأمانة

وإلقائه من أعلى القصر إلى الأرض، فسقط على الأرض وبه رمق، جاء عبدالملك بن عمير، وذبح هذا الرجل فى الشارع، فلما اعترض عليه قال: أردت أن أريحه.

هذا الشخص - عبدالملك - ليس عندنا بثقة، لكنّه من رجال الصحاح السنّة.

عبدالملك بن عمير يروى الحديث عن جابر وفيه بدل «كلهم من قريش» جملة «كلهم من بنى هاشم».

وأيضاً، فقد وافق عبدالملك بن عمير فى رواية الحديث عن جابر بلفظ «كلهم من بنى هاشم»: سماك بن حرب، وسماك بن حرب من رجال مسلم، ومن رجال البخارى فى تعليقاته، ومن رجال الصحاح الأربعة الأخرى.

(١)

ينابيع المودّة ٢/ ٣١٥ رقم ٩٠٨، ٣/ ٢٩٠ رقم ٤.

(٢) صحيح البخارى ٩/ ١٠١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٥

فبعبدالملك وسماك كلاهما يرويان عن جابر هذا الحديث نفسه بلفظ «كلهم من بنى هاشم».

وإذا ما رجعت إلى كتب أصحابنا وجدتموهم يروون هذا الحديث بأسانيدهم إلى جابر نفسه، وتجدون الحديث مشتقاً على ألفاظ وخصوصيات أخرى، وسأقرأ لكم تلك الخصوصيات عندما أريد أن أستدلّ بهذا الحديث على إمامة الأئمة عليهم السلام. وإلى الآن عرفنا من هذه الأحاديث:

أولاً: عدد الأئمة على وجه التحديد، عدد الخلفاء، أو القوام على هذا الدين على وجه التحديد: اثنا عشر.

ثانياً: يقول رسول الله بأنّ هؤلاء باقون إلى قيام الساعة.

ثالثاً: يقول رسول الله بأنّ عزّ الإسلام منوط بوجود هؤلاء، بإمامة هؤلاء، بخلافه هؤلاء.

رابعاً: هؤلاء أئمة قوام للدين، وإن خذلوا وإن خولفوا.

يقول أصحابنا: بأنّ المراد من هذا العدد وهؤلاء الذين ذكرهم رسول الله أو أشار إليهم، هم أئمتنا الاثنا عشر سلام الله عليهم.

ومن العجيب: أنّ إمامة أئمتنا بنفس العدد والنص موجود فى الكتب السماوية السابقة، وثابت عند أهل الكتاب وأهل الأديان السالفة، ولذا لو أنّ أحداً من أهل الكتاب أسلم، صار شيعياً، وهذا ما ينصّ عليه ابن تيمية أيضاً، كما فى كتابه المسمى [منهاج السنّة] «١».

(١) منهاج السنّة ٤/ ٣٢٦-٣٢٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٧

المراد من الاثنى عشر عند أهل السنّة ... ص: ٣٩٧

فإذا كان المراد بنظر أصحابنا من هذا الحديث أئمتنا الأطهار الاثنا عشر، فلنرجع إلى أئمة أهل السنّة ومحدّثيهم الحفاظ الكبار، لنلاحظ ماذا يقولون فى معنى هذا الحديث، ومن المراد من هؤلاء الأئمة فى هذا الحديث الثابت؟ فهنا أمور:

الأمر الأول: هذا الحديث لا يمكنهم ردّه، لصحّته ووجوده فى الصحيحين وغيرهما من الكتب.

الأمر الثانى: إنهم لا يريدون أن يعترفوا بما تقوله الشيعة الإمامية.

الأمر الثالث: إنّ الذين تولّوا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عدددهم أكثر من هذا العدد بكثير.

ومع الإلتفات إلى هذه الأمور الثلاثة، لاحظوا ما يقولون فى شرح هذا، وانظروا كيف يضطربون وتتضارب أفكارهم وآراؤهم وأقوالهم

فى شرحه وبيان معناه، ولو أردت أن أذكر لكم كل ما حصلت عليه من كلماتهم لطال بنا المجلس، وعندنا بحوث لاحقة أيضاً فلا يبقى لها مجال.

أقول: لقد اضطربوا فى معنى هذا الحديث اضطراباً كبيراً، فابن حجر العسقلانى فى [فتح البارى] يذكر آراء ابن الجوزى والقاضى عياض، وبياحتهم

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٨

فيما قالوا، وابن كثير الدمشقى يذكر فى كتابه [البداية والنهاية] - حيث يعنون هذا الحديث - آراء البيهقى وغيره ويناقشهم، ولا بأس أن أقرأ لكم رأى ابن كثير فقط، وبه أكتفى لنا يطول بنا البحث.

يقول ابن كثير بعد أن يذكر رأى البيهقى وغيره: وفيه نظر، وبيان ذلك إن الخلفاء إلى زمن الوليد بن يزيد أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه إن الخلفاء الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، خلافتهم محققة بنص حديث سفينته: «الخلافة بعدى ثلاثون سنة»، ثم بعدهم الحسن بن علي كما وقع - لأنّ علياً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق وركب وركبوا معه لقتال أهل الشام - ثم معاوية، ثم ابنه يزيد بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم عبد الملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، فهؤلاء خمسة عشر، فزادوا ثلاثة، وعلى كل تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبدالعزيز، فهذا الذى سلكه أى البيهقى على هذا التقدير يدخل فى الإثنى عشر يزيد بن معاوية، ويخرج منهم عمر بن عبدالعزيز، الذى أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه، وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبة على عدله، وأن أيامه كانت من أعدل الأيام، حتى الراضة يعترفون بذلك «١».

فإن قال: - يعنى البيهقى - أنا لا أعتبر إلامن اجتمعت الأئمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ على بن أبى طالب ولا ابنه، لأنّ الناس لم يجتمعوا عليهما، وذلك لأنّ أهل الشام بكاملهم لم يبايعوهما، وعدّ حينئذ معاوية وابنه يزيد و ابن ابنه معاوية بن يزيد، ولم يعتد بأيام مروان ولا ابن الزبير، لأنّ الأئمة لم تجتمع على

(١) إذن، يظهر: إن الملا-ك فى الأئمة أن يكونوا عدولاً، حتى يُعدّوا فى الإثنى عشر الذين أرادهم رسول الله، فيعترض على القوم لماذا أدخلتم يزيد بن معاوية وأخرجتم عمر بن عبدالعزيز والحال أن عمر بن عبدالعزيز معروف بالعدل؟

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٣٩٩

واحد منهما، ولكن هذا لا يمكن أن يسلك، لأنّه يلزم منه إخراج على وابنه الحسن من هؤلاء الإثنى عشر، وهو خلاف ما نصّ عليه أئمة السنة بل الشيعة «١».

فهذا قول من أقوالهم، وهو من البيهقى، ثم هذا قول ابن كثير باعتراضه على البيهقى حيث يقول بأنّ لازم كلامكم إخراج على والحسن من الاثنى عشر.

ولو أردتم التفصيل، فراجعوا: [شرح النووى] على صحيح مسلم، وراجعوا [فتح البارى فى شرح صحيح البخارى]، وراجعوا تفصيل كلام ابن كثير فى [تاريخه]، فقد ذكروا فى هذه الكتب أن بعضهم أخرج الإمام علياً عليه السلام والحسن من الأئمة الاثنى عشر، وأدخلوا فى مقابلتهما مكانهما معاوية ويزيد بن معاوية وأمثالهما «٢».

لكن ممّا يهون الخطب، أنّهم بعد أن شرّقوا وغزّبوا، اضطروا إلى الاعتراف بعدم فهمهم للحديث، وكما ذكرنا فى الأمور الثلاثة، فإنّ الحقيقة هى أنّهم يريدون

(١) البداية والنهاية ٦/ ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) لنا بحث طويل حول هذا الحديث، يقع فى جتهتين:

الأولى: في تحقيق الوجوه التي ذكرها القوم في معناه، ونقدها واحداً واحداً.

والثانية: في بيان معناه على ضوء الأدلة المتقنة من الكتاب والسنة، لا سيما سائر الأحاديث الصحيحة الواردة في الموضوع، لأن الحديث يفسر بعضه بعضاً.

وبعبارة أخرى: يتكوّن البحث في معنى هذا الحديث من فصلين:

أحدهما: في الموانع عن انطباق الحديث على الأشخاص الذين ذكرهم القوم.

والثاني: في مصاديقه الذين قصدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وكل ذلك بالنظر إلى الأحاديث الصحيحة وأخبار أولئك الأشخاص المدونة في كتب السير والتواريخ.

هذا، وقد توافق القوم على ذكر جملة من ملوك بني أمية في عداد الخلفاء الإثني عشر، وذلك باطل بالنظر إلى أن الحديث في «الخلفاء» لا «الملوك» وبالنظر إلى ما ورد في كتب الفريقين في ذم بني أمية، لا سيما الحديث المعتبر بتفسير قوله تعالى...: «وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ» [سورة الاسراء (١٧): ٦٠] من أن المراد بنو أمية.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٠

أن يعترفوا بما تقوله الشيعة، ورغم جميع محاولاتهم، وعلى مختلف آرائهم، فإن الحديث لا ينطبق على شيء منها.

يقول الحافظ ابن العربي المالكي كما في [شرح الترمذي] «١»: لم أعلم للحديث معنى.

وفي [فتح الباري] عن ابن البطل إنه حكى عن المهلب قوله - وهي عبارة مهمة -: لم ألق أحداً في هذا الحديث بشيء معين «٢».

وعن ابن الجوزي: قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانّه وسألت عنه، فلم أقع على المقصود «٣».

أقول: إن المقصود معلوم والنبي صلى الله عليه وآله ما أبهم الكلام، لكن المقصود يقع عليه من كان عنده إنصاف ولم يكن عنده تعصب.

والملاحظ أنهم يحاولون قدر الإمكان تطبيق الحديث على زمن حكومة بني أمية، مع أنهم يروون عن النبي أن الخلافة بعده ثلاثون سنة، ثم يكون الملك، وقل ما رأيت منهم من يشارك حكام بني العباس في معنى هذا الحديث، نعم، وجدته في كلام الفضل ابن روزبهان، فلاحظوا من يرى ابن روزبهان أنهم الأئمة الإثنا عشر، يقول: إن عدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر [و كأن الرسول صلى الله عليه وآله قيد هذا الحديث بالصلحاء، والحال أنه لا يوجد في لفظ الحديث كلمة:

الصلحاء، أو ما يؤدى معنى كلمة الصلحاء] وهم: الخلفاء الراشدون، وهم خمسة - يعنى منهم الحسن عليه السلام - ثم عبدالله بن الزبير وعمر بن عبدالعزيز، فهؤلاء

(١) عارضة الأحوذى في شرح الترمذى ٦٩ / ٩.

(٢) فتح البارى ١٣ / ١٨٠.

(٣) المصدر ١٣ / ١٨١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠١

سبعة، وخمسة من بني العباس «١».

أما من هؤلاء الخمسة من بني العباس؟ لا يذكروهم، فمن يصلح لأن يذكر؟

يذكر هارون؟ يذكر المتوكل؟ يذكر المنصور الدوانيقى؟ أيهم يستحق أن يطلق عليه اسم خليفة رسول الله والإمام من بعده؟ فهو لا يذكر أحداً، وإنما يقول خمسة، وكان تقسيم هذا الأمر قد فُوض إلى الفضل ابن روزبهان، فجعل من هؤلاء سبعة ومن هؤلاء خمسة.

وعلى كل حال، ليس لهم رأى يستقرّون عليه، ثم يعترفون بعدم فهمهم للحديث، وفي الحقيقة ليس بعدم فهم، وإنما عدم اعتراف

بالواقع والحقيقة.

(١) أنظر: شرح احقاق الحق ٧ / ٤٧٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٣

حقيقة الاثنى عشر ... ص: ٤٠٣

إشارة

إذن، ما هى الحقيقة؟

النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أراد أن يعرّف الأئمة من بعده ويعين عددهم على وجه التحديد، وقد فعل هذا، لكن اللغظ والصياح والضجّة من حوله، كلّ ذلك منع من سماع الحاضرين صوته ونقلهم ما سمعوا من رسول الله، فكان السبب فى خفاء صوته فى الحقيقة هذه الضجّة من حوله، لا- أنّ صوته ضعف، أو حصل مثلاً انخفاض فى صوته، ورسول الله- كما جاء فى بعض ألفاظ هذا الحديث- قد قال: «كلهم من بنى هاشم».

يقول جابر بن سمرة: كنت مع أبى عند النبى، فسمعتة يقول: «بعدي اثنا عشر خليفة»، ثم أخفى صوته، [لاحظوا: ثم أخفى صوته] فقلت لأبى: ما الذى أخفى صوته؟ قال: قال: «كلهم من بنى هاشم»، وعن سماك بن حرب أيضاً مثل ذلك. ثم نلاحظ القرائن الموجودة فى لفظ الحديث، والقرائن ذكرتها فى خلال البحث، أكررها مرّة أخرى بسرعة: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة».

«يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضربهم من خذلهم»، يظهر: إنّ هناك من الأمة خذلاناً للخلفاء والأئمة الاثنى عشر، فمن الذى خذل معاوية؟ ومتى خذل

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٤

يزيد؟ ومتى خذل مروان وغير أولئك؟ أهل البيت هم الذين خذلوا، وهم الذين خولفوا.

ويظهر من كلمة «القيم» أنّ المراد هو الإمامة بالمعنى الحقيقى، أى الإمامة الشرعية، وليس المراد هو الحكومة وبسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية.

وإذا رجعنا إلى أحاديثنا وأسانيدينا المتصلة إلى جابر بن سمرة وغيره، وجدنا أشياء أخرى، فلاحظوا الرواية:

عن سلمان: «الأئمة بعدى اثنا عشر»، ثم قال: «كلهم من قريش، ثم يخرج المهدي- عجل الله تعالى فرجه- فيشفى صدور قوم مؤمنين، ألا إنهم أعلم منكم فلا تعلموهم، ألا إنهم عترتى ولحمى ودمى، ما بال أقوام يؤذوننى فيهم، لا أنالهم الله شفاعتى» (١).

فهذا لفظ من ألفاظ الحديث.

ومن ألفاظ الحديث عن أبى هريرة: «أهل بيتى، الأئمة بعدى اثنا عشر، أهل بيتى عترتى من لحمى ودمى، هم الأئمة بعدى، عدد نقيبى بنى إسرائيل» (٢).

عن حذيفة بن أسيد: «الأئمة بعدى عدد نقيبى بنى إسرائيل، تسعة من صلب الحسين، ومنا مهدي هذه الأمة، ألا إنهم مع الحق والحق معهم، فانظروا كيف تخلفونى فيهم» (٣).

وهذه من ألفاظ حديث الأئمة اثنا عشر، والألفاظ هذه موجودة فى كتاب [كفاية الأثر فى النص على الأئمة الاثنى عشر].

(١) كفاية الأثر فى النص على الأئمة الاثنى عشر: ٤٤.

(٢) المصدر: ٨٩.

(٣) المصدر: ١٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٥

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر بعدد الأئمة من بعده وعينهم بهذه الأوصاف، وأنهم من العترة، وأنهم أعلم، وأنهم كذا، وأنهم كذا، ثم قال: «فانظروا كيف تخلفونى فيهما»، فيكون قد أشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى حديث الثقلين، والحديث يفسر بعضه بعضاً، فقد كان هذا من مداليل حديث الثقلين.

حديث الثقلين بفسر الاثنى عشر ... ص: ٤٠٥

وحيث، ننتقل إلى مفاد حديث الثقلين، لنفهم معنى حديث الثقلين بما يتعلق ببحثنا هذه الليلة، وليكون حديث الثقلين مفسراً لحديث الأئمة الاثنى عشر:

لا-حظوا، رسول الله عندما يقول: «إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض»، معنى ذلك: إن الأئمة من العترة باقون ما بقى القرآن، لا يفترقان ولا يفترقان، والحديث- كما قرأنا فى تلك الليلة التى خصصناها للبحث عن هذا الحديث- حديث صحيح مقطوع صدوره ومقبول عند الطرفين، فعندما يقول رسول الله:

«إنى تارك فيكم الثقلين أو الثقلين»، فقد قرن رسول الله الأئمة من العترة بالقرآن فمادام موجوداً فالعترة موجودة، إى إلى آخر الدنيا، فالعترة موجودة إلى آخر الدنيا، لذا قال فى حديث الاثنى عشر: «حتى تقوم الساعة».

وإن كنتم فى شك مما قلته فى معنى حديث الثقلين، فلاحظوا نصوص عبارات القوم فى شرح حديث الثقلين من هذه الناحية:

يقول المناوى فى [فيض القدير] فى شرح حديث الثقلين: تنبيه: قال الشريف- يعنى السمهودى الحافظ الكبير- هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة فى كل زمان إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٦

لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض «١».

ومثلها عبارة ابن حجر المكي فى [الصواعق]: وفى حديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع مستأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك «٢».

وقال الزرقانى المالكى فى [شرح المواهب اللدنية]: قال القرطبى: وهذه الوصية وهذا التأكيد العظيم، يقتضى وجوب احترام آله وبرهم وتوقيرهم ومحبتهم، ووجوب الفرائض التى لا- عذر لأحد فى التخلف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيتهم به صلى الله عليه وآله وسلم، وبأنهم جزء منه، كما قال: «فاطمه بضعة منى»، ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخزبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبهم ولعنهم، فخالقوا وصيته وقابلوه بنقيض قصده، فواخجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه، فالوصية بالبر بالبيت على الإطلاق، وأما الاقتداء فإنما يكون بالعلماء العاملين منهم، إذ هم الذين لا يفارقون القرآن. قال الشريف السمهودى:

هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من عترته فى كل زمان إلى قيام الساعة «٣».

فيكون حديث «إنى تارك فيكم الثقلين» دليلاً على إمامة أئمتنا، وعددهم فى حديث الأئمة بعدى اثنا عشر، وفى ذلك الحديث أيضاً تصريح بأنهم موجودون إلى قيام الساعة.

(١) فيض القدير ٣ / ١٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٣٢.

(٣) شرح المواهب اللدنية ٧ / ٧ - ٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٧.

هذا بنحو الاختصار، وقد تركت بعض القضايا الاخرى التى كنت قد سجلتها هنا فيما يتعلق بالنص على الأئمة الإثنى عشر.

فكان دليلنا على إمامة الأئمة الإثنى عشر من النصوص: حديث الأئمة بعدى إثنى عشر، وحديث الثقلين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٠٩.

العصمة والأفضلية ... ص: ٤٠٩

وأما العصمة ... ص: ٤٠٩

فحديث «إني تارك فيكم الثقلين» يدل على عصمة الأئمة من العترة النبوية بكل وضوح، كما سند ذكر ذلك فى بحث العصمة أيضاً إن شاء الله تعالى.

وأما الأفضلية ... ص: ٤٠٩

أى: أفضليته أئمتنا سلام الله عليهم، فإنه يدل على أفضليتهم حديث الثقلين من جهات عديدة، لأن حديث الثقلين دل على تقدمهم فى العلم وغير العلم، وهذه جهات تقتضى الأفضلية بلا شك، وإن كنتم فى شك فأقرأ لكم بعض العبارات: قال التفتازانى فى [شرح المقاصد]- وأرجو الملاحظة بدقة:- وفصل العترة الطاهرة، لكونهم أعلام الهداية وأشياح الرسالة، على ما يشير إليه ضمهم- أى ضم العترة إلى كتاب الله- فى إنقاذ المتمسك بهما عن الضلالة «١».

ولو راجعتم شرح حديث الثقلين، وحتى اللغويين- لو تراجعونهم فى معنى ثقل أو ثقل حيث يتعرضون لحديث الثقلين- يقولون: إنما سماهما- أى الكتاب

(١) شرح المقاصد ٥ / ٣٠٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٠.

والعترة- بالثقلين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما.

وقد نصّ شرح الحديث، كالمناوى فى [فيض القدير]، والقارى فى [المرقاة فى شرح المشكاة]، والزرقاتى المالكي فى [شرح المواهب اللدنية]، وغير هؤلاء:

على أن حديث الثقلين يدل على أفضليته العترة.

ولاحظوا كلام نظام الدين النيشابورى فى [تفسيره] المعروف، يقول بتفسير قوله تعالى: «وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ» «١»:

«وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ» استفهام بطريق الإنكار والتعجب، والمعنى من أين يتطرق إليكم الكفر والحال أن آيات الله تتلى عليكم على لسان الرسول غضة، فى كل واقعه، وبين أظهركم رسول الله يبين لكم كل شبهة، ويزيح عنكم كل غلّة [فرسول الله إنما يكون بين الأئمة

ويبعثه الله إلى الناس لهذه الغاية وهى: يبين لكم كل شبهة ويزيح عنكم كل علة [قلت: أما الكتاب فإنه باق على وجه الدهر، وأما النبى، فإنه وإن كان قد مضى إلى رحمة الله فى الظاهر، ولكن نور سرّه باق بين المؤمنين، فكأنه باق، على أن عترته ورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، فيكونون - أى العتره - يبينون كل شبهة ويزيحون كل علة، ولهذا قال: «إني تارك فيكم الثقلين» (٢).
فمسألة الأفضلية أيضاً واضحة على ضوء أحاديث القوم وكلمات علمائهم.
وأما حديث السفينة، فذاك دليل آخر على أفضليتهم وعلى عصمتهم أيضاً، ولربما نتعرض للبحث عن حديث السفينة فى مباحث العصمة إن شاء الله تعالى.

(١) سورة آل عمران (٣): ١٠١.

(٢) تفسير النيسابورى (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٢ / ٢٢١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١١

أفضلية الأئمة واحداً واحداً ...: ص: ٤١١

وأما أفضليتهم واحداً واحداً، أى من الحسن والحسين إلى آخرهم عليهم السلام، فأقرأ لكم حول كل إمام بعض الكلمات وبسرعة:

الحسنان سلام الله عليهما ...: ص: ٤١١

ثبتت أفضليتهما بآية المباهلة وآية التطهير وغيرهما، وبالأحاديث المتفق عليها الواردة فى حقهما، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة»، رواه أحمد فى [المسند]، والترمذى والنسائى فى [صحيحهما] والحاكم فى [المستدرک]، وهو أيضاً فى [الإصابة] وغير هذه الكتب «١»، وحتى أن المناوى يقول عن السيوطى: إن هذا الحديث متواتر «٢».

الإمام السجّاد عليه السلام ...: ص: ٤١١

وصفه النبى صلى الله عليه وآله بزین العابدين، والحديث متفق عليه، ومن رواه صاحب [الصواعق] «٣»، وعن يحيى بن سعيد إنه قال: هو أفضل هاشمى رأيت فى المدينة «٤» وقصيدة الفرزدق فى حقه معروفة ومشهورة «٥».

(١) مسند أحمد ٣ / ٣، ٦٢، ٦٤، ٨٢، سنن الترمذى ٦ / ٣١٣ رقم ٣٧٦٧ و ٣٧٦٨، سنن النسائى ٥ / ٥٠ رقم ٨١٦٩ و ٨١ رقم ٨٢٩٨ و ٩٥

رقم ٨٣٦٥ و ١٤٥ رقم ٨٥١٤ ... وغيرها، المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٦٧، الإصابة ١ / ٣٣٠، صحيح ابن حبان ١٥ / ٤١١،

المصنّف لابن أبى شيبه ٧ / ٥١٢ رقم ٢ و ٣ و ٥.

(٢) فيض القدير ٣ / ٤١٥.

(٣) الصواعق المحرقة: ٣٠٥.

(٤) الجرح والتعديل ٦ / ١٧٩، التاريخ الكبير ٦ / ٢٦٧.

(٥) ديوان الفرزدق ٢ / ١٧٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٢

الإمام الباقر عليه السلام ... ص: ٤١٢

أعلم الناس وأفضلهم فى عهده، ولذا لقبه النبى بالباقر «١»، لأنه بقر العلم، وكان من الآخذين عنه أبو حنيفة وابن جريج والأوزاعى والزهرى وغيرهم، وهؤلاء أئمة أهل السنة فى ذلك العصر.

الإمام الصادق عليه السلام ... ص: ٤١٢

قال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد «٢»، وقد حضر عنده هو ومالك بن أنس وغيرهما من أئمة أهل السنة، وفى [مختصر التحفة الإثنا عشرية] عن أبى حنيفة إنه قال: لولا الستتان لهلك النعمان «٣»، يعنى الستين اللتين حضر فيهما عند الإمام الصادق عليه السلام، وقال ابن حبان: من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً.

الإمام الكاظم عليه السلام ... ص: ٤١٢

لقبوه بالعبد الصالح كما فى [تهذيب الكمال] وغيره من المصادر «٤»، وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى: مناقبه كثيره «٥»، وقال ابن حجر المكى فى [الصواعق]: كان أعبد أهل زمانه وأعلمهم وأسخاهم «٦»، قالوا: وكان معروفاً عند

(١) تاريخ يعقوبى ٢ / ٣٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٥٧.

(٣) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩ / ٤٤، تاريخ بغداد ١٣ / ٢٧.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٠٣.

(٦) الصواعق المحرقة: ٣٠٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٣

أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله «١» - أى فى حياته وبعد حياته - وقد ذكروا له كرامات عجيبة، كقضيته مع شقيق البلخى التى ذكرها ابن الجوزى فى [صفة الصفوة] «٢».

الإمام الرضا عليه السلام ... ص: ٤١٣

ذكروا: إنه كان يجلس فى المسجد النبوى ويفتى الناس وهو ابن اثنتين وعشرين سنة، لاحظوا هذه الكلمة فى [تهذيب التهذيب] وفى [المنتظم] لابن الجوزى وغيرهما من الكتب «٣»، وقد رووا أن من تلامذته: أحمد بن حنبل كما فى [سير أعلام النبلاء] «٤»، وقال الذهبى عن الإمام الرضا عليه السلام: كان سيد بنى هاشم فى زمانه وأجلهم وأنباهم وكان المأمون يعظمه ويخضع له «٥»، وقال ابن حجر: قال الحاكم - رجاءً لاحظوا هذه القضية -: سمعت أبا بكر بن المؤمل بن الحسن بن عيسى يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبى بكر بن خزيمة وعديله أبى على الثقفى مع جماعة من مشايخنا، وهم إذ ذاك متوافرون، خرجنا إلى زيارة قبر على بن موسى الرضا بطوس، فرأيت من تعظيمه - أى تعظيم ابن خزيمة - لتلك البقعة وتواضعه لها وتضرعه عندها ما تحيرنا «٦». فليسمع من يحرم زيارة القبور والتضرع عند القبور فى المشاهد المشرفة.

- (١) الصواعق المحرقة: ٣٠٧.
- (٢) صفة الصفوة ٢ / ١٨٥.
- (٣) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٣٩، المنتظم فى تاريخ الأم والملوك ١٠ / ١١٩ - ١٢٠ رقم ١١١٤.
- (٤) سير أعلام النبلاء ٩ / ٣٨٨.
- (٥) تاريخ الإسلام (٢٠١ - ٢١٠): ٢٧٠.
- (٦) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٣٩.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٤

الإمام الجواد عليه السلام ... ص: ٤١٤

قال الذهبى بترجمته: من سادات أهل بيت النبوة، وكذا قال الصفدى «١»، وفى [تاريخ الخطيب] ما يفيد أنه كان يرجع إليه - أى إلى الإمام الجواد - فى معانى الأخبار وحقائق الأحكام «٢».

الإمام الهادى عليه السلام ... ص: ٤١٤

قال الخطيب: أشخصه جعفر المتوكل من مدينة رسول الله إلى بغداد، ثم إلى سر من رأى، فقدمها وأقام فيها عشرين سنة وتسعة أشهر، ولذا عرف بالعسكرى «٣»، وقال الذهبى: كان المتوكل فيه نصب وانحراف «٤».

وقد شهد أعلام أهل السنة بفقته الإمام الهادى وعبادته وزهده، قال البيهقى: كان الإمام على الهادى متعبداً فقيهاً إماماً «٥»، وقال ابن كثير: كان عابداً زاهداً «٦».

وكان سلام الله عليه أعلم علماء عصره، وقد ظهرت منزلته العلميّة فى قضية اتفقت للمتوكل عجز العلماء عن إعطاء الرأى الصحيح فيها، وكان الرأى فى تلك القضية للإمام عليه السلام، ذكر القضية الخطيب البغدادى فى [تاريخ بغداد] «٧».

- (١) تاريخ الإسلام (٢١١ - ٢٢٠): ٣٨٥، وفيه «كان من سرات آل بيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم».
- (٢) تاريخ بغداد ٣ / ٥٤.
- (٣) المصدر ١٢ / ٥٦.
- (٤) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٥، الكامل فى التاريخ ٧ / ٥٥.
- (٥) مرآة الجنان ٢ / ١١٩.
- (٦) البداية والنهاية ١١ / ١٥.
- (٧) تاريخ بغداد ١٢ / ٥٦ - ٥٧.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٥

الإمام العسكرى عليه السلام ... ص: ٤١٥

كان أكثر عمره تحت النظر، وكان الناس ممنوعين من الالتقاء به، والاستفادة منه، وحال الحكام دون أن تظهر علوم هذا الإمام عليه

السِّيَلام للآئمة، ومع ذلك، فقد ظهرت منه فوائد، وظهرت منه كرامات، ونقلت عنه روايات كثيرة، وبإمكانكم المراجعة إلى كتاب [حلية الأولياء] وإلى [لسان الميزان] «١»، وإلى [الفصول المهمة في معرفة الأئمة] «٢» وإلى [الصواعق المحرقة] «٣»، وإلى [نور الأبصار] «٤» وإلى [روض الرياحين لليافعي] «٥» وإلى [جامع كرامات الأولياء] للنبهاني «٦»، وغير هذه الكتب.

الإمام المهدي عجل الله فرجه ...: ص: ٤١٥

سنبحث عنه وعمّا يتعلّق به في ليلة خاصّة، إن شاء الله تعالى. وإن أردتم أن تعرفوا ابن تيميّة ورأيه في هؤلاء الأئمة وحقده وتعصّبه ونصبه، فراجعوا كتاب [منهاج السنّة]، ولربّما نخصّص ليلة للتحقيق عمّا جاء في منهاج السنّة في حقّ الأئمة والشيعة والتشيع. ونسأل الله التوفيق لنا ولكم وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

(١)

لسان الميزان ١/ ٢٠٩.

(٢) الفصول المهمة في معرفة الأئمة: ٢٨٤ - ٢٩٠.

(٣) الصواعق المحرقة: ٣١٣ - ٣١٤.

(٤) نور الأبصار: ١٨٣ - ١٨٥.

(٥) روض الرياحين، وعنه جواهر العقدين ق ٢ ج ٢ / ٤٣١.

(٦) جامع كرامات الأولياء ١٨ / ٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا في هذه الليلة عن الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه.

الإمام المهدي في عقيدتنا - نحن الشيعة الإمامية الإثني عشرية - هو الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

نعتقد بأنّه ابن الحسن العسكري سلام الله عليه، ومن أولاد الإمام الحسين من أهل البيت سلام الله عليهم.

ونعتقد بأنّه مولود حي موجود، إلّا أنّه غائب عن الأبصار.

عقيدتنا هذه من ضروريّات مذهبنا، والتشكيك في هذه العقيدة من أبناء هذا المذهب خروج عن المذهب.

ولو أردنا أن نتكلّم مع أبناء غير هذا المذهب وندعو الآخرين إلى هذه العقيدة، لا بدّ وأن نستدلّ بأدلة عندهم، إمّا عندهم فقط، وإمّا عند الطرفين.

بحثنا حول المهدي سلام الله عليه يكون في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: فيما يتعلّق بأصل الاعتقاد، وما عليه الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٠

الفصل الثاني: في بحوث تتعلّق بمسألة المهدي على ضوء روايات أو أقوال موجودة في كتب السنّة تخالف ما عليه الشيعة الإمامية.

الفصل الثالث: في سوّالات قد تختلج في أذهان أبناء الطائفة أيضاً، وقد طرح في الكتب، ولربّما يشنّع بها من قبل الكتّاب من أهل

السنة على عقيدة هذه الطائفة وما تذهب إليه الإمامية فى هذا الموضوع.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢١

الامام المهدي ... ص: ٢٢١

الفصل الأول ... ص: ٢٢١

وفى هذا الفصل نحاول أن نستدل بأدلة مشتركة بين عموم المسلمين، وأقصد من عموم المسلمين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية وأهل السنة بجميع مذاهبهم.

فى هذا الفصل نقاط وهى نقاط الاشتراك بين الجميع:

النقطة الأولى: لا خلاف بين المسلمين فى أن لهذه الأمة مهدياً، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر به وبشّر به وذكر له أسماء وصفات وألقاباً وغير ذلك، والروايات الواردة فى كتب الفريقين حول هذا الموضوع أكثر وأكثر من حدّ التواتر، ولذا لا يبقى خلاف بين المسلمين فى هذا الاعتقاد، ومن اطّلع على هذه الأحاديث وحقّقها وعرفها، ثم كذب أصل هذا الموضوع مع الالتفات إلى هذه الناحية، فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبر به.

الروايات الواردة من طرق الفريقين وبأسانيد الفريقين موجودة فى الكتب وفى الصحاح والسنن والمسانيد، وقد ألفت لهذه الروايات كتب خاصة دونّ فيها العلماء من الفريقين تلك الروايات فى تلك الكتب، وهناك آيات كثيرة من القرآن الكريم مأولة بالمهدى سلام الله عليه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٢٢٢

وحينئذ، لا- يُعبأ ولا- يعنى بقول شاذٍ من مثل ابن خلدون المؤرخ «١»، حتّى أن بعض علماء السنة كتبوا ردوداً على رأيه فى هذه المسألة.

ومن أشهر المؤلّفين والمدوّنين لأحاديث المهدي سلام الله عليه من أهل السنة فى مختلف القرون:

أبو بكر ابن أبى خيثمة، المتوفى سنة ٢٧٩.

نعيم بن حمّاد المروزى، المتوفى سنة ٢٨٨.

الحسين ابن منادى، المتوفى سنة ٣٣٦.

أبو نعيم الإصفهاني، المتوفى سنة ٤٣٠.

أبو العلاء العطار الهمداني، المتوفى سنة ٥٦٩.

عبدالغنى المقدسى، المتوفى سنة ٦٠٠.

ابن عربى الأندلسى، المتوفى سنة ٦٣٨.

سعد الدين الحموى، المتوفى سنة ٦٥٠.

أبو عبدالله الكنجى الشافعى، المتوفى سنة ٦٥٨.

يوسف بن يحيى المقدسى، المتوفى سنة ٦٥٨.

ابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٦٨٥.

ابن كثير الدمشقى، المتوفى سنة ٧٧٤.

جلال الدين السيوطى، المتوفى سنة ٩١١.

شهاب الدين ابن حجر المكي، المتوفى سنة ٩٧٤.
 على بن حسام الدين المتقى الهندي، المتوفى سنة ٩٧٥.
 نور الدين على القارى الهروي، المتوفى سنة ١٠١٤.

(١)

تاريخ ابن خلدون ١ / ٣١١، الفصل الثاني والخمسون.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٣

محمد بن على الشوكاني القاضى، المتوفى سنة ١٢٥٠.

أحمد بن صدق الغمارى، المتوفى سنة ١٣٨٠.

وهؤلاء أشهر المؤلفين فى أخبار المهدي منذ قديم الأيام، وفى عصرنا أيضاً كتب مؤلفه من قبل كتاب هذا الزمان، لا حاجة إلى ذكر أسماء تلك الكتب.

وهناك جماعة كبيرة من علماء أهل السنة يصرحون بتواتر حديث المهدي والأخبار الواردة حوله، أو بصحة تلك الأحاديث على الأقل، ومنهم:

الترمذى، صاحب الصحيح.

محمد بن حسين الأبرى، المتوفى سنة ٣٦٣.

الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک.

أبو بكر البيهقى، صاحب السنن الكبرى.

الفراء البغوى محبى السنة.

ابن الأثير الجزرى.

جمال الدين المزى.

شمس الدين الذهبى.

نور الدين الهيثمى.

ابن حجر العسقلانى.

وجلال الدين السيوطى.

إذن، لا يبقى مجال للمناقشة فى أصل مسألة المهدي فى هذه الأمة.

النقطة الثانية: إنه لا بد فى كل زمان من إمامٍ يعتقد به الناس أى المسلمون، ويقتدون به، ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم، وذلك «لئلا يكون للناس على الله حجة» (١)

(١) سورة النساء (٤): ١٦٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٤

و «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ» (١)

و «قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ» (٢).

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام كما فى [نهج البلاغة]: «اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً وإما خائفاً

مغمورا، لئلا تبطل حجج الله وبيئاته» (٣).

والروايات الواردة في هذا الباب أيضاً كثيرة، ولا أظن أحداً يجرأ على المناقشة في أسانيد هذه الروايات ومداليلها، إنها روايات واردة في الصحيحين، وفي المسانيد، وفي السنن، وفي المعاجم، وفي جميع كتب الحديث، والروايات هذه مقبولة عند الفريقين. فقد اتفق المسلمون على رواية: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

هذا الحديث بهذا اللفظ موجود في بعض المصادر، وقد أرسله سعد الدين التفتازاني إرسال المسلم، وبنى عليه بحوثه في كتابه [شرح المقاصد] (٤).

ولهذا الحديث ألفاظ أخرى قد تختلف بعض الشيء مع معنى هذا الحديث، إلا أنني أعتقد بأن جميع تلك الألفاظ لا بد وأن ترجع إلى معنى واحد، ولا بد أن تنتهي إلى مقصد واحد يقصده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فمثلاً في [مسند أحمد]: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية» (٥)، وكذا في

(١) سورة الأنفال (٨): ٤٢.

(٢) سورة الأنعام (٦): ١٤٩.

(٣) نهج البلاغة: ٤٩٧ رقم ١٤٧.

(٤) شرح المقاصد ٥/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٥) مسند أحمد ٤/ ٩٦، حديث معاوية بن أبي سفيان.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٥

عدّة من المصادر: كمسند أبي داود الطيالسي (١)، وصحيح ابن حبان (٢)، والمعجم الكبير للطبراني (٣)، وغيرها.

وعن بعض الكتب إضافة بلفظ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»، وقد نقله بهذا اللفظ بعض العلماء عن كتاب [المسائل الخمسون] للفخر الرازي.

وله أيضاً ألفاظ أخرى موجودة في السنن، وفي الصحاح، وفي المسانيد أيضاً، نكتفي بهذا القدر، ونشير إلى بعض الخصوصيات الموجودة في لفظ الحديث:

«من مات ولم يعرف»، لا بد وأن تكون المعرفة هذه بمعنى الاعتقاد أو مقدمة للاعتقاد، «من مات ولم يعرف» أي: من مات ولم يعتقد بإمام زمانه، لا مطلق إمام الزمان، بإمام زمانه الحق، بإمام زمانه الشرعي، بإمام زمانه المنسوب من قبل الله سبحانه وتعالى.

«من مات ولم يعرف إمام زمانه» بهذه القيود «مات ميتة جاهلية»، وإلما لو كان المراد من إمام الزمان أي حاكم سيطر على شؤون المسلمين وتغلّب على أمور المؤمنين، لا تكون معرفة هكذا شخص واجبة، ولا يكون عدم معرفته موجباً للدخول في النار، ولا يكون موته موت جاهلية، هذا واضح.

إذن، لا بد من أن يكون الإمام الذي تجب معرفته إمام حق، وإماماً شرعياً، فحينئذ، على الإنسان أن يعتقد بإمامة هذا الشخص، ويجعله حجةً بينه وبين ربه،

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٥٩.

(٢) صحيح ابن حبان ١٠/ ٤٣٤ رقم ٤٥٧٣، وفيه: «من مات وليس له إمام».

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٣٨٨ رقم ٩١٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٦

وهذا واجب، بحيث لو أنه لم يعتقد بإمامته ومات، يكون موته موت جاهلية، وبعبارة أخرى: «فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً». وذكر المورخون: أن عبد الله بن عمر، الذى امتنع من بيعه أمير المؤمنين سلام الله عليه، طرق على الحجاج بابه ليلاً لبياعه لعبد الملك، كى لا يبيت تلك الليلة بلا إمام، وكان قصده من ذلك هو العمل بهذا الحديث كما قال، فقد طرق باب الحجاج ودخل عليه فى تلك الليلة وطلب منه أن يبيعه قائلاً: سمعت رسول الله يقول: «من مات ولا إمام له مات ميتة جاهلية»، لكن الحجاج احتقر عبد الله بن عمر، ومدّ رجله وقال: بايع رجلى، فبايع عبد الله بن عمر الحجاج بهذه الطريقة.

وطبعى أن من يابى عن البيعة لمثل أمير المؤمنين عليه السلام يبتلى فى يوم من الأيام بالبيعة لمثل الحجاج وبهذا الشكل. وكتبوا بترجمة عبد الله بن عمر، وفى قضايا الحرّة بالذات، تلك الواقعة التى أباح فيها يزيد بن معاوية المدينة المنورة ثلاثة أيام، أباحها لجيوشه يفعلون ما يشاؤون، وأنتم تعلمون بما كان وما حدث فى تلك الواقعة، حيث قتل عشرات الآلاف من الناس، والمئات من الصحابة والتابعين، وافتضت الأبقار، وولدت النساء بالمئات من غير زوج.

فى هذه الواقعة أتى عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع، فقال عبد الله ابن مطيع: إطرحوا لأبى عبد الرحمن وسادة، فقال: إتنى لم آتتك لكى أجلس، أتيتك لأحدثك حديثاً، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «من خلع يداً من طاعة لقى الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، [أخرجه مسلم] «١».

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨ رقم ١٨٥١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٧

فقضية وجوب معرفة الإمام فى كل زمان والاعتقاد بإمامته والالتزام ببيعته، أمر مفروغ منه ومسلم، وتدلّ عليه الأحاديث، وسيرة الصحابة، وسائر الناس، ومنها ما ذكرت لكم من أحوال عبد الله بن عمر الذى يجعلونه قدوة لهم.

إلا أن عبد الله بن عمر ذكروا أنه كان يتأسف على عدم بيعته لأمر المؤمنين عليه السلام، وعدم مشاركته معه فى قتال الفئة الباغية، وهذا موجود فى المصادر، فراجعوا [الطبقات] لابن سعد «١» و [المستدرک] للحاكم «٢» وغيرها من الكتب.

وعلى كل حال لسنا بصدد الكلام عن عبد الله بن عمر أو غيره، وإنما أردت أن أذكر لكم نماذج من الكتاب والسنة وسيرة الصحابة على أن هذه المسألة - مسألة أن فى كل زمان ولكل زمان إمام لا بد وأن يعتقد المسلمون بإمامته ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم - من ضروريات عقائد الإسلام.

النقطة الثالثة: إن المهدي من الأئمة الإثنى عشر المشار اليهم فى حديث الأئمة بعدى إثنا عشر، ولا ريب ولا خلاف فى هذه الناحية، فإن القيود التى ذكرت فى رواية الأئمة إثنا عشر، تلك القيود كلها منطبقة على المهدي سلام الله عليه، لأن هذا الإمام عندما يظهر، يجتمع الناس على القول بإمامته، وأن الله سبحانه وتعالى سيعز الإسلام بدولته، وأنه سيظهر دينه على الدين كله، وجميع تلك القيود والمواصفات التى وردت فى أحاديث الأئمة اثنا عشر كلها منطبقة على المهدي سلام الله عليه.

(١) طبقات ابن سعد ٤/ ١٨٥ و ١٨٧، وفيه: «ما أجدنى آسى على شىء من أمر الدنيا إلا أتى لم أقاتل الفئة الباغية، ما آسى عن الدنيا إلا على ثلاث: ظمأ الهواجر ومكابدة الليل وألا أكون قاتلت الفئة هذه الفئة التى حلت بنا».

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١١٥، لكن فى الصفحة ٥٥٨ سطر ٨ العبارة فى المتن هكذا: «ما آسى على شىء» فلم يذكر بقیة الخبر، وفى الهامش: بياض فى الأصل!!

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٨

وببالى أتى رأيت فى بعض الكتب التى حاولوا فيها ذكر الخلفاء بعد رسول الله من بنى أمية وغيرهم، يعدون المهدي أيضاً من أولئك

الخلفاء الإثنى عشر، الذين أخبر عنهم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في الأحاديث التي درسناها في الليلة الماضية. وإلى الآن عرفنا الاتفاق على ثلاثة نقاط:

النقطة الأولى: أن في هذه الأمة مهدياً.

النقطة الثانية: أن لكل زمان إماماً يجب على كل مسلم معرفته والإيمان به والالتزام بطاعته والانقياد له.

النقطة الثالثة: أن المهدي عليه السلام الذي أخبر عنه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في تلك الأحاديث الكثيرة، نفس المهدي الذي يكون الإمام الثاني عشر من الأئمة، الذين أخبر عن إمامتهم من بعده في أحاديث الأئمة إثنى عشر.

وإلى الآن عرفنا المشتركات بين المسلمين، فإنه إلى هنا لا خلاف بين طوائف المسلمين، ويكون المهدي حينئذ أمراً مفروغاً منه ومسلماً في هذه الأمة، والمهدي هو الثاني عشر من الأئمة الإثنى عشر، فهو الإمام الحق الذي يجب معرفته والاعتقاد به، وأن من مات ولم يعرف المهدي مات ميتة جاهلية.

وهنا قالت الشيعة الإمامية الإثنا عشرية: إن الذي عرفناه مصداقاً لهذه النقاط هو ابن الحسن العسكري، ابن الإمام الهادي، ابن الإمام الجواد، ابن الإمام الرضا، ابن الإمام الكاظم، ابن الإمام الصادق، ابن الإمام الباقر، ابن الإمام السجاد، ابن الحسين الشهيد، ابن علي بن أبي طالب، سلام الله عليهم أجمعين.

فهذه عقيدة الشيعة، فهم يطبقون تلك النقاط الثلاثة المتفق عليها على هذا المصدق.

فهل هناك حديث عند الجمهور يوافق الشيعة الإمامية، ويدل على ما تذهب

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٢٩

إليه الشيعة الإمامية في هذا التطبيق؟

هل هناك حديث أو أحاديث من طرق أهل السنة توافق هذا التطبيق وتؤيده؟

من هنا يشرع البحث بين الشيعة وغيرهم، فهذه عقيدة الشيعة ولهم عليها أدلتهم من الكتاب والسنة وغير ذلك، وما بلغهم وما وصلهم عن أئمة أهل البيت الصادقين سلام الله عليهم.

لكن هل هناك ما يدل على هذا الاعتقاد في كتب أهل السنة أيضاً، لتكون هذه العقيدة مؤيدة ومدعمة من قبل روايات السنة، ويمكن للشيعة الإمامية أن تلزم أولئك بما رووا في كتبهم أو لا؟

نعم، وردت روايات في كتب القوم مطابقة لهذا الاعتقاد، إذن، يكون هذا الاعتقاد متفقاً عليه حسب الروايات، وإن لم يكن القوم يعتقدون بهذا الاعتقاد بحسب الأقوال، إلّا أننا نبحت أولاً عن العقيدة على ضوء الأدلة، ثم على ضوء الأقوال والآراء، فلنقرأ بعض تلك الروايات:

الرواية الأولى: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل الله عزّ وجلّ ذلك اليوم حتّى يبعث فيه رجلاً من ولدي، اسمه اسمي، فقام سلمان الفارسي فقال: يا رسول الله، من أيّ ولدك؟ قال: من ولدي هذا.

وضرب بيده على الحسين».

هذه الرواية في المصادر عن أبي القاسم الطبراني «١»، ومحب الدين الطبري «٢»، وأبي نعيم الإصفهاني «٣»، وابن قيم الجوزية «٤»، ويوسف بن يحيى

(١) المعجم الكبير ١٠/١٦٦ رقم ١٠٢٢٢ باختلاف.

(٢) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: ١٣٦ باب ما جاء ان المهدي من ولد الحسين.

(٣) الأربعون حديثاً في المهدي، وقد رواه عنه العلماء بالأسانيد.

(٤) المنار المنيف فى الصحيح والضعيف: ١٤٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٠

المقدسى «١»، وشيخ الإسلام الجوينى «٢»، وابن حجر المكى صاحب [الصواعق] «٣».

الحديث الثانى: قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبضعته الزهراء سلام الله عليها وهو فى مرض وفاته: «ما يبكيك يا فاطمة، أما علمت أن الله اطلع إلى الأرض إطلاعةً أو اطلاعةً فاختر منها أباك فبعثه نبياً، ثم اطلع ثانياً فاختر بعلك، فأوحى إلى فأنكحته إياك واتخذته وصياً، أما علمت أنك بكرامة الله إياك زوجك أعلمهم علماً، وأكثرهم حليماً، وأقدمهم سلماً، فضحكت واستبشرت، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يزيدا مزيد الخير، فقال لها: ومنا مهدي الأمة الذى يصلّى عيسى خلفه، ثم ضرب على منكب الحسين فقال: من هذا مهدي الأمة».

وهذا الحديث رواه كما فى المصادر: أبو الحسن الدارقطنى، أبو المظفر السمعانى، أبو عبد الله الكنجى، وابن الصبّاغ المالكى «٤».

الحديث الثالث: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يخرج المهدي من ولد الحسين من قبل المشرق، لو استقبلته الجبال لهدمها واتخذ فيها طرقاً».

وهذا الحديث كما فى المصادر عن نعيم بن حماد، والطبرانى، وأبى نعيم، والمقدسى صاحب كتاب [عقد الدرر فى أخبار المنتظر] «٥».

(١) عقد الدرر فى أخبار المنتظر: ٥٦.

(٢) فرائد السمطين ٢ / ٣٢٥ رقم ٥٧٥ عن حذيفة بن اليمان.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٤٩ و ما بعدها.

(٤) البيان فى أخبار صاحب الزمان للكنجى الشافعى: ٥٠٢ (ضمن كفاية الطالب)، الفصول المهمة فى معرفة الأئمة: ٢٩٦.

(٥) الفتن لنعيم بن حماد ١ / ٢٧١ رقم ١٠٩٥، عقد الدرر فى أخبار المنتظر: ٢٢٣ عن الطبرانى وأبى نعيم، وأنظر: الحاوى للفتاوى ٢ / ٦٦ عن ابن عساكر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣١

هذا بحسب الروايات.

وأما بحسب أقوال العلماء المحدّثين والمؤرّخين والمتصوفين، هؤلاء أيضاً يصرّحون بأنّ المهدي ابن الحسين، أى من ذريّة الحسين، ويضيفون على ذلك أنّه ابن الحسن العسكرى، وأيضاً هو مولود وموجود، هؤلاء عدّة كبيرة من العلماء من أهل السنّة فى مختلف العلوم، أذكر أشهرهم:

أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذرى، المتوفى سنة ٢٧٩.

أبو بكر البيهقى، المتوفى سنة ٤٥٨.

ابن الخشاب، المتوفى سنة ٥٦٧.

ابن الأزرق المؤرخ، المتوفى سنة ٥٩٠.

ابن عربى الأندلسى صاحب الفتوحات المكيّة، المتوفى سنة ٦٣٨.

ابن طلحة الشافعى المتوفى سنة ٦٥٣.

سبط ابن الجوزى الحنفى، المتوفى سنة ٦٥٤.

الكنجى الشافعى، المتوفى سنة ٦٥٨.

صدر الدين القونوي، المتوفى سنة ٦٧٢.

صدر الدين الحموي، المتوفى سنة ٧٢٣.

عمر بن الوردى المؤرخ الصوفى الواعظ، المتوفى سنة ٧٤٩.

صلاح الدين الصفدى صاحب الوافى بالوفيات، المتوفى سنة ٧٦٤.

شمس الدين ابن الجزرى، المتوفى سنة ٨٣٣.

ابن الصباغ المالكي، المتوفى سنة ٨٥٥.

جلال الدين السيوطى، المتوفى سنة ٩١١.

عبد الوهاب الشعرانى الفقيه الصوفى، المتوفى سنة ٩٧٣.

ابن حجر المكي، المتوفى سنة ٩٧٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٢

على القارى الهروى، المتوفى سنة ١٠١٣.

عبد الحق الدهلوى، المتوفى سنة ١٠٥٢.

شاه ولي الله الدهلوى، المتوفى سنة ١١٧٦.

القندوزى الحنفى، المتوفى سنة ١٢٩٤.

فظهر إلى الآن:

أولاً: أن المهدي عليه السلام من هذه الأمة.

ثانياً: المهدي عليه السلام من بنى هاشم.

ثالثاً: المهدي عليه السلام من عتره النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

رابعاً: المهدي عليه السلام من ولد فاطمة عليها السلام.

خامساً: المهدي عليه السلام من ولد الحسين عليه السلام.

ولكل واحد من هذه النقاط: كونه من هذه الأمة، كونه من بنى هاشم، كونه من عتره النبي، كونه من ولد فاطمة، كونه من ولد

الحسين، لكل بند من هذه البنود، روايات خاصة، ولم نتعرض لها لغرض الاختصار.

فانتهينا إذن من الفصل الأول.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٣

الفصل الثاني ... ص: ٤٣٣

هناك بحوث تدور حول روايات في كتب السنة تخالف هذا الذي انتهينا إليه، و لربما اتخذ بعض العلماء من أهل السنة ما دلت عليه تلك الروايات عقيدة لهم، ودافعوا عن تلك العقيدة، إلا أننا في بحوثنا حققنا أن تلك الروايات المخالفة لهذه العقيدة، إما ضعيفة سنداً، وإما فيها تحريف، والتحريف تارة يكون عمداً، واخرى يكون سهواً، وتلك البحوث هي:

أولاً: الخبر الواحد الذي ورد في بعض كتبهم في أن «المهدي هو عيسى ابن مريم» «١»، فليس من هذه الأمة، وإنما المهدي هو عيسى بن مريم، فالمهدي الذي أخبر به رسول الله في تلك الروايات الكثيرة المتواترة التي دونها العلماء في كتبهم، وأصبحت تلك الروايات موضع وفاق بين المسلمين، وأصبحت من ضمن عقائدهم، المراد من المهدي في جميع تلك الروايات هو عيسى بن مريم.

وهذه رواية واحدة فقط موجودة في بعض كتب أهل السنة.

وثانياً: الخبر الواحد الذى ورد فى بعض كتبهم من أنّ «المهدى من ولد العباس» «٢»، فليس من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١)

المنار المنيف: ١٢٩، كنز العمال ١٤ / ٢٦٣ رقم ٣٨٦٥٦.

(٢) المنار المنيف: ١٣٦، كنز العمال ١٤ / ٢٦٤ رقم ٣٨٦٦٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٤

وهذا كأنه وُضِع فى زمن بنى العباس لصالح حكام بنى العباس.

وثالثاً: الخبر الواحد الذى فى كتبهم من أنه «من ولد الحسن» «١»، لا من ولد الحسين.

ورابعاً: الخبر الواحد الذى فى بعض كتبهم من أنّ اسم أبى المهدى اسم أبى النبى «٢»، وأبو النبى اسمه عبد الله، فلا ينطبق على

المهدى ابن الحسن العسكرى سلام الله عليهما، فتكون رواية مخالفة لما ذكرناه واستنتجناه من الأدلة.

وخامساً: ما عزاه ابن تيمية إلى الطبرى وابن قانع من «أن الحسن العسكرى قد مات بلا عقب» «٣» وإذا كان الحسن العسكرى قد مات

بلا عقب، فليس المهدى ابن الحسن العسكرى.

فهذه بحوث لا بد من التعرض لها وإثبات ضعف هذه الأحاديث المخالفة، أو إثبات أنها روايات محرّفة.

أما ما نسبته ابن تيمية إلى الطبرى صاحب التاريخ، وإلى ابن قانع، فهو كذب، وقد حققته بالتفصيل فى بعض مؤلفاتى.

وأما بالنسبة إلى البحوث الأخرى، فلو أردنا الدخول فى تحقيقها، لاحتجنا إلى وقت إضافى، فإن شاء الله تعالى بعد أن أكمل البحث

فى هذه الليلة فى الفصل الثالث، إن بقى من الوقت شىء، ندخل فى هذه البحوث لغرض التفصيل، وإلا فلا ضرورة.

وحيث نصل إلى الفصل الثالث.

(١) المنار المنيف: ١٣١.

(٢) كنز العمال ١٤ / ٢٦٨ ح ٣٨٦٧٨.

(٣) منهاج السنة ١ / ١٢٢ و ٨٧ / ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٥

الفصل الثالث ... ص: ٤٣٥

الأسئلة:

السؤال الأول: مسألة طول العمر؟

السؤال الثانى: لماذا هذه الغيبة؟

السؤال الثالث: ما الفائدة من إمام غائب؟

السؤال الرابع: أين يعيش المهدى؟

السؤال الخامس: متى يظهر؟

السؤال السادس: ما هو تكليف المؤمنين تجاهه وتجاه الأحكام الشرعية فى زمن الغيبة؟

السؤال السابع: ما هى الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره؟

السؤال الثامن: مسألة الرجعة؟

وقد تكون هناك أسئلة أخرى.

ولابد من الإجابة على هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال، لئلا يبقى البحث ناقصاً.

أقرأ لكم عبارة السعد التفتازانى أولاً، وندخل فى البحث ونشرع فى الجواب عن هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال كما ذكرت.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٦

يقول السعد التفتازانى (١): «زعمت الإمامية من الشيعة أن محمد بن الحسن العسكري اختفى عن الناس خوفاً من الأعداء، ولا استحالة فى طول عمره كنوح ولقمان والخضر عليه السلام.

يقول: وأنكر ذلك سائر الفرق، لأنه ادعاء أمر مستبعد جداً، ولأنَّ اختفاء إمام هذا القدر من الأنام بحيث لا يذكر منه إلا الاسم، بعيد جداً، ولأنَّ بعثه مع هذا الاختفاء عبث، ولو سلم، فكان ينبغي أن يكون ظاهراً، فما قيل أو فما يقال: إن عيسى يقتدى بالمهدى أو بالعكس شيء لا مستند له، فلا ينبغي أن يعول عليه (٢).

هذا غاية ما توصل إليه متكلمهم سعد الدين التفتازانى.

أقول: إن تطرح هذه الأسئلة كبحوثٍ علميةٍ ومناقشات، فلا مانع، ويا حبذا لو تطرح كذلك ويلتزم فيها بالآداب والأخلاق والمتانة، ولا يكون هناك شتم وسب وتهجم وتهريج واستهزاء، وهكذا فعل بعض العلماء وبعض الكتاب المعاصرين.

إلا أنا إذا راجعنا [منهاج السنة] وجدناه فى فصل البحث عن المهدي قد ملأ كتابه حقداً وبغضاً وعناداً وسباً وشتماً وتهريجاً وتكذيباً للحقائق!!! بحيث لو أنكم أخرجتم من كتاب منهاج السنة ما يتعلق بالمهدي وما اشتمل عليه من السب والشتم لجاء كتاباً مستقلاً.

وقد تبعه أولياؤه فى هذا المنهج من كتاب زماننا وفى خصوص المهدي سلام الله عليه واعتقاد الشيعة فى المهدي، تراهم يتهمون ويسبون وينسبون إلينا الأكاذيب، ويخرجون عن حدود الآداب، ومع الأسف يكون لكتبهم قراء ومن يروج لها فى بعض الأوساط.

والحقيقة، إنه إن يشك الباحث فى أحاديث المهدي، أو يناقش فى أحاديث

(١) - (٢) شرح المقاصد ٥/ ٣١٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٧

«الأئمة الإثنا عشر»، أو لا يرتضى حديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه»، فهذا له وجه، بمعنى أنه يقول: بأنى لا أوافق على صحة هذه الأحاديث، فيبقى على رأيه، ولا يتكلم معه إن لم يقتنع بما فى الكتب، لا سيما بروايات أبناء مذهبه.

وأما بناء على قبول هذه الأحاديث لكونها مخرّجة فى الصحاح، وفى السنن، والمسانيد، والكتب المعتمدة، وأنها أحاديث متفق عليها بين المسلمين، وأن الاعتقاد بالمهدي عليه السلام أو الاعتقاد بالإمام فى كل زمان واجب، وأن المهدي هو الثانى عشر فى الحديث المعروف المتفق عليه، فيكون البحث بنحو آخر، لأنه إن كان الباحث موافقاً على هذه الأحاديث، وعلى ماورد من أن المهدي ابن الحسن العسكري، فلا محالة يكون معتقداً بولادة المهدي عليه السلام، كما اعتقدوا، وذكرنا أسماء كثيرين منهم.

نعم، منهم من يستبعد طول العمر، بأن يبقى الإنسان هذه المدة فى هذا العالم، وهذا مستبعد كما عبر السعد التفتازانى، فإن التفتازانى لم يكذب ولادة المهدي من الحسن العسكري سلام الله عليه، وإنما استبعد أن يكون الإمام باقياً هذه المدة من الزمان، ولذا نرى بعضهم يعترف بولادة الإمام عليه السلام ثم يقول:

«مات»، يعترف بولادته بمقتضى الأدلة الموجودة، لكنه يقول بموته، لعدم تعقله بقاء الإنسان فى هذا العالم هذا المقدار من العمر، لكن هذا يتنافى مع «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، حيث قررنا أن هذا الحديث يدل على وجود إمام فى كل زمان. ولذا نرى البعض الآخر منهم يلتفت إلى هذه النواحي، فلا يقول مات، بل يقول: «لا ندرى ما صار»، وُلِد، إلا أنه لا ندرى ما صار، وما

وقع عليه، فلا- يعترف ببقائه، لأنه يستبعد البقاء هذه المدة، ولا- ينفي البقاء لأنه يتنافى مع الأحاديث، مما يظهر أنهم ملتزمون بهذه الأحاديث، ومن التزم بهذه الأحاديث لابد وأن يلتزم محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٨ بولادة المهدي عليه السلام ووجوده.

ثم الاستبعاد دائماً وفي كل شيء، وفي كل أمر من الأمور، الاستبعاد يزول إن حدث له نظير، لو أنك تيقنت عدم شيء أو عدم إمكان شيء فوقع فرد واحد ومصدق واحد لذلك الشيء، ذلك الاعتقاد بالعدم الذي كنت تجزم به مائة بالمائة سيكون تسعين بالمائة، لوقع فرد واحد، فإذا وقع فرد آخر، وإذا وقع فرد ثالث، ومصدق رابع، هذا الاعتقاد الذي كان مائة بالمائة ثم أصبح تسعين بالمائة، ينزل على ثمانين، وسبعين، وإلى خمسين وتحت الخمسين، فحينئذٍ نقول للسعد التفتازاني:

إن الله سبحانه وتعالى أمكنه أن يعمر نوحاً هذا العمر، أمكنه أن يبقى خضراً في هذا العالم هذا المدة، أمكنه سبحانه وتعالى أن يبقى عيسى في السماء هذه المدة، الذي هو من ضروريات عقائد المسلمين، ومن يمكنه أن ينكر وجود عيسى؟! وأيضاً: في رواياتهم هم يثبتون وجود الدجال الآسن، يقولون بوجوده منذ ذلك الزمان، فإذا تعددت الأفراد، وتعددت المصاديق، وتعددت الشواهد، يقل الاستبعاد يوماً فيوماً، وهذه الاكتشافات والاختراعات التي ترونها يوماً فيوماً تبدل المستحيلات إلى ممكنات، فحينئذٍ، ليس لسعد التفتازاني وغيره إلا الاستبعاد، وقد ذكرنا أن الاستبعاد يزول شيئاً فشيئاً.

يمثل بعض علمائنا ويقول: لو أن أحداً ادعى تمكنه من المشي على الماء، سيكذبه الحاضرون، وكل من يسمع هذه الدعوى يقول: هذا غير ممكن، فإذا مشى على الماء وعبر النهر مرةً، يزول الاستغراب أو الاستبعاد من السامعين بمقدار هذه المرة، فإذا كثر هذا الفعل وكثره وأصبح هذا الفعل أمراً طبيعياً وسهل القبول للجميع، حينئذٍ هذا الاستبعاد يزول بوجود نظائر ذلك. إلا أن ابن تيمية ملتفت إلى هذه الناحية، فيكذب أصل حياة الخضر ويقول

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٣٩

بأن أكثر العلماء يقولون بأن الخضر قد مات «١»، فيضطر إلى هذه الدعوى، لأن هذه النظائر إذا ارتفعت رجع الاستبعاد مرةً أخرى. لكنك إذا رجعت مثلاً إلى [الإصابة] لابن حجر العسقلاني «٢» لرأيتك يذكر الخضر من جملة الصحابة، ولو رجعت إلى كتاب [تهذيب الأسماء واللغات] للحافظ النووي «٣» الذي هو من علماء القرن السادس أو السابع يصرح: بأن جمهور العلماء على أن الخضر حي، فكان الخضر حياً إلى زمن النووي، وإذا نزلت شيئاً فشيئاً تصل إلى مثل القاري في [المرقاة] وتصل إلى مثل [شرح المواهب اللدنية]، هناك يصرحون كلهم ببقاء الخضر إلى زمانهم، وحتى أنهم ينقلون قصصاً وحكايات ممن التقى بالخضر وسمع منه الأخبار والروايات.

فحينئذٍ تكذيب وجود الخضر من قبل ابن تيمية إنما هو لعلةٍ ولحساب، وهو يعلم بأن وجود الخضر خير دليل على أن هذا الاستبعاد ليس في محله.

على أن الله وتعالى إذا اقتضت الحكمة أن يبقى أحداً في هذا العالم آلاف السنين، إذا اقتضت الحكمة، فقدوته سبحانه وتعالى تطبق تلك الإرادة، ومشيته تطبق، وهو قادر على كل شيء.

فمسألة طول العمر أصبحت الآن مسألة بسيطة الحل، وصار الجواب عن هذا السؤال سهلاً جداً في مثل زماننا.

وأما أن الإمام عليه السلام متى يظهر، وأنه سلام الله عليه كيف يستفاد منه في زمن الغيبة؟

يقول ابن تيمية وأيضاً يقول السعد التفتازاني: بأن المهدي لم يبق منه إلا

(٢) الإصابة ١/ ٤٢٩.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٧٦ رقم ١٤٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤٠

الإسم، ولم ينتفع منه أحد حتى القائلون بوجوده.

وهؤلاء لا يعلمون، لأن هذه الأمور لا يتوصلون إليها ولا يمكنهم الاطلاع عليها، إن الثقات من أبناء هذه الطائفة من علماء وغير علماء، لهم قضايا وحوادث وقصص وحكايات، تلك القضايا الثابتة المروية عن طرق الثقات مدونة في الكتب المعينة، وكم من قضية رجع الشيعة، عموم الشيعة، أو في قضايا شخصية، رجعوا إلى الإمام عليه السلام وأخذوا منه حل تلك القضية ورفع تلك المشكلة، إلا أن أعداء الأئمة سلام الله عليهم والمنافقين لا يوافقون على مثل هذه الأخبار، وطبعي أن لا يوافقوا، ومن حقهم أن لا يعتقدوا.

مضافاً، إلى أن الله سبحانه وتعالى إنما ينصب الإمام في كل أمة، ويرسل الرسول إلى كل أمة، ليمت به الحجة، وكم من نبي قتلوه في أول يوم من نبوته ودعوته، وكم من رسول صلبوه في اليوم الأول من رسالته، وكم من الأنبياء حاربوهم وشرّدوهم وطرّدوهم، أيمن أن يقال لله سبحانه وتعالى: بأن إرسالك هؤلاء الرسل والأنبياء كان عبثاً!!

وأما أين يعيش؟

فأين يعيش الخضر؟ نحن نسأل القائلين ببقاء الخضر وغير الخضر - ممن يعتقدون بحسب رواياتهم بقاءهم - هؤلاء أين يعيشون؟ وهذه ليست مسألة مهمة، إن الإمام أين يعيش!

وأما الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره؟

فتلك حوادث وقضايا مستقبلية وردت بها أخبار، وتلك الأخبار مدونة في الكتب المعنية.

والشيء الذي أراه مهماً من الناحية الاعتقادية والعملية، وأرجو أن تلتفتوا إليه، فربما لا تجدونه مكتوباً وفي مكان لا تسمعونه من أحد كما أقوله لكم:

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤١

لاحظوا إذا كانت غيبة الإمام عليه السلام لمصلحة أو لسبب، ذلك السبب إما وجود المانع وإما عدم المقتضى، غيبة الإمام عليه السلام إما هي لعدم المقتضى لظهوره، أي لعدم وجود الأرضية المناسبة لظهوره، أو لوجود الموانع عن ظهوره.

وجود الموانع وعدم المقتضى، كان السبب في غيبة الإمام عليه السلام، هذا واضح.

إننا لا نعلم أن المانع متى يرتفع، ولا نعلم أن المقتضى متى يتحقق ويحصل، ولذا ورد في الروايات: «إنما أمرنا بغيته» (١).

فظهور الإمام عليه السلام متى يكون؟

حيث لا يكون مانع وتتم المقدمات والأرضية المناسبة لظهوره.

وهذا متى يكون؟

العلم عند الله سبحانه وتعالى، فيمكن أن يكون غداً، ويمكن أن يكون بعد غد، وهكذا، فهذا نقطة.

والنقطة الثانية: إن في رواياتنا أن حكومة المهدي ستكون مثل حكومة داود عليه السلام، إنه يحكم بحكم داود عليه السلام، رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنما أفضى بينكم بالبينات والأيمان وبعضكم ألحن بحجته من بعض، وأيما رجل قطع له قطعة فإيما أقطع له قطعة من نار» (٢).

أوضح لكم هذه الرواية: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تخاصم إليه رجلان، على دار أو أرض أو على أي شيء آخر، يطلب من المدعى البيئته، وحينئذ إن أقام البيئته أخذ الشيء من المدعى عليه وسلمه إلى المدعى، وهذا

(١) المزار للشيخ المفيد: ٩، الاحتجاج للطبرسي ٣٢٤ / ٢.

(٢) الكافي ٧ / ٤١٤ رقم ١، باختلاف بالألفاظ.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤٢

الحكم يكون على أساس البيئته، يقول رسول الله: إنما أفضى بينكم بالبيئته، أما إذا كانت البيئته كاذبه والمدعى أقامها وعن هذا الطريق تملك الشيء، فليعلم بأن الشيء المأخوذ هذا قطعه من النار، أنا وظيفتي أن أحكم بينكم بحسب البيئته، وأنت أيها المدعى إن كنت تعلم بينك وبين ربك أن الشيء ليس لك، فلا يجوز لك أخذه وتملكه.

إذن، يكون حكم رسول الله والحكم الإسلامي على أساس القواعد المقررة، وهذه هي الأدلة الظاهرية المعمول بها.

فإذا جاء المهدي سلام الله عليه، لا يأخذ بهذه القواعد والأحكام الظاهرية، وإنما يحكم طبق الواقع، فإذا جاء ورأى أن الشيء الذي بيدي وهذا الشيء الذي بحوزتي هو لزيد، أخذه مني وأرجعه إلى زيد، وإذا علم أن هذه الدار التي أسكنها ملك لعمرو أخذها مني وأرجعها إلى عمرو، فكل حق يرجع إلى صاحبه بحسب الواقع.

وعلى هذا، إذا كان الإمام عليه السلام ظهوره بغته، وكان حكمه بحسب الواقع، فنحن ماذا يكون تكليفنا فيما يتعلق بنا في شؤوننا الداخلية والشخصية؟

في أمورنا الاجتماعية؟ في حقوق الله سبحانه وتعالى علينا؟ وفي حقوق الآخرين علينا؟ ماذا يكون تكليفنا وفي كل لحظة نحتمل ظهور الإمام عليه السلام، وفي تلك اللحظة نعتقد بأن حكومته ستكون طبق الواقع لا على أساس القواعد الظاهرية؟ حينئذ، ماذا يكون تكليف كل فرد منا؟

وهذا معنى «أفضل الأعمال انتظار الفرج» (١).

وهذا معنى ما ورد في الروايات من أن الأئمة (سلام الله عليهم) كانوا يهونون

(١) الخصال للصدوق: ٦١٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤٣

الأصحاب عن الاستعجال بظهور الإمام عليه السلام، إنما كانوا يأملون ويؤكّدون على إطاعة الإنسان لربه، وأن يكون مستعداً لظهور الإمام عليه السلام.

وبعبارة أخرى: مسألة الانتظار، ومسألة ترقب الحكومة الحقة، هذه المسألة خير وسيلة لإصلاح الفرد والمجتمع، وإذا صلحنا فقد مهّدنا الطريق لظهور الإمام عليه السلام، ولأن نكون من أعوانه وأنصاره.

ولذا أمرونا بكثرة الدعاء لفرجهم، ولذا أمرونا بالانتظار لظهورهم، هذا الانتظار معناه أن يعكس الإنسان في نفسه ويطبّق على نفسه ما يقتضيه الواقع، قبل أن يأتي الإمام عليه السلام ويكون هو المطبّق، ولربما يكون هناك شخص يواجه الإمام عليه السلام ويأخذ الإمام منه كل شيء، لأن كل الأشياء التي بحوزته ليست له، وهذا ممكن.

فإذا راقبنا أنفسنا وطبّقنا عقائدنا ومعتقداتنا في سلوكنا الشخصي والاجتماعي، نكون ممهّدين ومساعدين ومعاونين على تحقّق الأرضية المناسبة لظهور الإمام عليه السلام.

وتبقى كلمة سجّلتها عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بهذه المناسبة، يقول الإمام عليه السلام - كما في [نهج البلاغة] -: «ولا تستعجلوا بما لم يعجله الله لكم، فإنّه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حقّ ربه وحقّ رسوله وأهل بيته، مات شهيداً» (١).

وعندنا في الروايات: أن من كان هكذا ومات قبل مجيء الإمام عليه السلام مات وله أجر من كان في خدمته وضرب بالسيف تحت رايته.

يقول الإمام عليه السلام: «فإنه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة

(١) نهج البلاغة: ٢٨٢-٢٨٣، الخطبة ١٩٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ١، ص: ٤٤٤

حقّ ربّه وحقّ رسوله وأهل بيته مات شهيداً، ووقع أجره على الله، واستوجب ثواب ما نوى من صالح عمله، وقامت التّية مقام إصلاته لسيفه، فإنّ لكلّ شىء مدّة وأجلًا» (١).

ففى نفس الوقت الذى نحن مأمورون بالدعاء بتعجيل الفرج، فنحن مأمورون أيضاً بتهيئة أنفسنا، وللإستعداد الكامل لأن نكون بخدمته، وإذا عمل كلّ فرد منا بوظائفه، وعرف حقّ ربّه عزوجل وحقّ رسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وحقّ أهل بيته عليهم السّلام، فقد تمّت الأرضية المناسبة لظهوره عليه السّلام، ولا أقل من أنّا أدينا تكاليفنا ووظائفنا تجاه الإمام عليه السّلام.

وكنّا أقصد أن ألخصّ البحث فى بعض الجهات الأخرى حتّى أوفّر وقتاً لهذه النقطة الأخيرة التى يبتتها لكم، وذكرت لكم الدليل البرهانى العقلى والروائى على وجوب الالتزام العملى على كلّ واحد منا بوظائفه تجاه ربّه وتجاه رسوله وتجاه أهل بيت الرسول عليهم السّلام.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يعرّفنا حقّه، وأن يعرّفنا حقّ رسوله، وأن يعرّفنا حقّ الأئمة الأطهار، وأن يعرّفنا حقّ إمامنا، وأن يوفّقنا لأداء الوظائف والتكاليف الملقاة على عواتقنا. وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

(١) تأويل الآيات: ٦٤٢، البحار ٥٢/١٤٤ ح ٦٣.

الجزء (٢)

مظلومية الزهراء ... ص: ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع البحث - كما طلبتم - (مظلومية الزهراء عليها السلام) ولماذا لم تقولوا مناقب الزهراء؟ أو لم تقولوا حياة الزهراء؟ وإنما عنونتم مظلومية الزهراء؟ قد يقال - كما قيل - قضايا الزهراء سلام الله عليها قضايا تاريخية، ولا ينبغى أن تثار، والقضية التاريخية قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة.

سنحاول أن نبحث عن هذه القضية بلا أىّ تعصب وتشنج، وإن كان الصبر على ما وقع، وقراءته والحديث عنه وتحمل ذلك كلّه أمراً صعباً، سترون أنى لا أذكر شيئاً لا من مصادر القوم فحسب، بل من أعظم مصادرهم، وأشهر كتبهم، وأصحها، وأقدمها، سأحاول ذلك قدر الإمكان.

ولو كانت قضية تاريخية فحسب، فحروب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم وغزواته كلّها قضايا تاريخية، ومواقف أمير المؤمنين عليه السّلام فى تلك الغزوات والحروب قضايا تاريخية، ومبيت أمير المؤمنين فى ليلة الهجرة على فراش رسول الله قضية تاريخية، وزواج على من فاطمة الزهراء - بعد أن ردّ رسول الله غيره - قضية تاريخية، وحروبه أيضاً قضايا تاريخية، وقضية كربلاء

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨

وشهادة الحسين عليه السلام وأصحابه وأولاده قضية تاريخية، فلماذا نبحت عنها؟ وحتى عند أهل السنة أيضاً: كون أبى بكر مع رسول الله فى الغار قضية تاريخية، صلاته التى يزعمونها فى مكان رسول الله فى مرضه قضية تاريخية، وهكذا بقية الأمور التى يستدلون بها فى كتبهم على فضائل أئمتهم ومناقب أمرائهم وخلفائهم حسب زعمهم. الحقيقة أن قضية الزهراء سلام الله عليها أساس مذهبنا، وجميع القضايا التى لحقت تلك القضية وتأخرت عنها كلها مترتبة على تلك القضية، ومذهب الطائفة الإمامية الاثني عشرية بلا قضية الزهراء سلام الله عليها وبلا تلك الآثار المترتبة على تلك القضية- هذا المذهب- يذهب ولا يبقى، ولا يكون فرق بينه وبين المذهب المقابل. سنبحت عن قضية الزهراء سلام الله عليها فى ضمن مطالب، وهذه المطالب مترتبة، أى كل مطلب منها يترتب على المطلب الذى قبله، حتى نصل إلى المطلب الأخير، ونستنتج من جميع هذه المطالب، ثم نذكر أهم مسائل القضية. وسترون أنها قضية علمية عقائدية مذهبية، لها كل التأثير فى مصير هذا المذهب، ولها كل التأثير فى سلوك أبناء هذا المذهب، وإليكم المطالب بالتفصيل:

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩

المطلب الأول أحاديث فى مقام الزهراء ومنزلتها عند الله وعند الرسول ... ص: ٩

إشارة

الأحاديث فى هذا الباب كثيرة، حتى أن عدّة من علماء الفريقين دونوها فى كتب مفردة، وقد انتخبت من تلك الأحاديث مجموعة سأقرؤها عليكم، وسترون أن مصادرها من أقدم المصادر وأهمها:

الحديث الأول ... ص: ٩

«فاطمه سيده نساء أهل الجنة» أو «سيده نساء هذه الأمة» أو «سيده نساء المؤمنين» أو «سيده نساء العالمين». هذا الحديث بألفاظه المختلفة موجود فى: [صحيح البخارى] فى كتاب بدء الخلق، وفى [مسند أحمد]، وفى [الخصائص] للنسائى، وفى [مسند أبى داود الطيالسى]، وفى [صحيح مسلم] فى باب فضائل الزهراء، وفى [المستدرک]، و [صحيح الترمذى]، وفى [صحيح ابن ماجه]، وغيرها من الكتب «١». ففاطمه سيده نساء العالمين من الأولين والآخرين.

(١) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ١١٩ و ١٢٠، طبقات ابن سعد ٢ / ٤٠، مسند أحمد ٦ / ٢٨٢، حلية الأولياء ٢ / ٣٩، المستدرک ٣ / ١٥١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠

الحديث الثانى ... ص: ١٠

فى أن فاطمة سلام الله عليها بضعة من النبى: «فاطمه بضعة منى من أغضبها أغضبنى».

هذا الحديث بهذا اللفظ في: [صحيح البخارى]، وعدة من المصادر «١».

«فاطمة بضعة منى يربىنى ما أرباها ويؤذنى ما آذاها».

بهذا اللفظ في: [صحيح البخارى]، و [مسند أحمد]، و [صحيح أبى داود]، و [صحيح مسلم]، وغيرها من المصادر «٢».

«إنما فاطمة بضعة منى يؤذنى ما آذاها».

بهذا اللفظ في: [صحيح مسلم] «٣».

«إنما فاطمة بضعة منى يؤذنى ما آذاها وينصبى ما أنصبها».

بهذا اللفظ في: [مسند أحمد] وفي [المستدرک] وقال: صحيح على شرط الشيخين، وفي [صحيح الترمذى] «٤».

«فاطمة بضعة منى يقبضى ما يقبضها ويسطنى ما يبسطها».

بهذا اللفظ في: [المسند]، وفي [المستدرک] وقال: صحيح الإسناد، وفي مصادر أخرى «٥».

(١) صحيح البخارى، كتاب بدء الخلق، باب مناقب قرابة الرسول ومنتبة فاطمة (عليها السلام).

(٢) مسند أحمد ٤ / ٣٢٨.

(٣) صحيح مسلم، باب مناقب فاطمة (عليها السلام).

(٤) مسند أحمد ٤ / ٥، المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٥٩.

(٥) المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٥٨، مسند أحمد ٤ / ٣٢٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١

الحديث الثالث ... ص: ١١

«إن الله يغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها».

هذا الحديث تجدونه في: [المستدرک]، وفي [الإصابة]، ويرويه صاحب [كنز العمال] عن أبى يعلى والطبرانى وأبى نعيم، ورواه

غيرهم «١».

الحديث الرابع ... ص: ١١

في أن النبى أسر إليها أنها أول أهل بيته لحوقاً به.

هذا كان عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه دعاها فساها فبكت، ثم دعاها فساها فضحكت [في بعض الألفاظ: فشق ذلك

على عائشة أن يكون ساها دونها] فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلفتها عائشة أن تخبرها، فقالت: سارنى رسول الله

أو سارنى النبى، فأخبرنى أنه يقبض فى وجهه هذا فبكى، ثم سارنى فأخبرنى أنى أول أهل بيته أتبعه فضحكت.

هذا الحديث في: الصحيحين، وعند الترمذى والحاكم، وغيرهما «٢».

الحديث الخامس ... ص: ١١

عن عائشة قالت: ما رأيت أحداً كان أصدق لهجة منها غير أبيها.

هذا الحديث تجدونه في: [المستدرک] وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبى، وفي [الاستيعاب]، و [حلية الأولياء] «٣».

(١) المستدرک علی الصحیحین ٣/ ١٥٣، کنز العمال ١٣/ ٦٧٤، ١٢/ ١١١.

(٢) صحیح البخاری، کتاب بدء الخلق، صحیح مسلم- باب مناقب فاطمة (عليها السلام)، صحیح الترمذی، المستدرک علی الصحیحین ٤/ ٢٧٢.

(٣) المستدرک علی الصحیحین ٣/ ١٦٠، حلیة الأولیاء ٢/ ٤١، الإستیعاب ٤/ ١٨٩٦.
محاضرات فی الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢

الحديث السادس ... ص: ١٢

عن عائشة أيضاً: كانت إذا دخلت عليه- على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم- قام إليها فقبلها ورحب بها وأخذ بيدها فأجلسها في مجلسه.

قال الحاكم: صحیح علی شرط الشيخین، وأقره الذهبي أيضاً «١».

الحديث السابع ... ص: ١٢

أخرج الطبرانی أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلی: «فاطمة أحب إلي منك وأنت أعز علي منها».
قال الهيثمي: رجاله رجال الصحیح «٢».

هذه هي الأحاديث التي انتخبها، لتكون مقدمة لبحوثنا الآتية، وسنستنتج من هذه الأحاديث في المطالب اللاحقة، وفي الحوادث الواقعة، وهي أحاديث- كما رأيت- في المصادر المهمة بأسانيد صحيحة، ودلائلها أيضاً لا تقبل أي مناقشة. ومن دلالات هذه الأحاديث: أن فاطمة سلام الله عليها معصومة، بالإضافة إلى دلالة آية التطهير وغيرها من الأدلة. مضافاً إلى أن غير واحد من حفاظ القوم وكبار علمائهم قالوا بأفضلية الزهراء سلام الله عليها من الشيخين، بسبب هذه الأحاديث وحديث «فاطمة بضعة مني» بالخصوص، بل قال بعضهم بأفضليتها من الخلفاء الأربعة كلهم، ولا مستند لهم إلا الأحاديث التي ذكرتها. ولأقرأ لكم عبارة المناوي وكلامه المشتمل على بعض الأقوال من كبار

(١) المستدرک علی الصحیحین ٣/ ١٥٤.

(٢) مجمع الزوائد ٩/ ٢٠٢.

محاضرات فی الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣

علماء القوم، ففي [فيض القدير] في شرح حديث «فاطمة بضعة مني» قال: استدلل به السهيلي [وهو حافظ كبير من علمائهم، وهو صاحب شرح سيرة ابن هشام وغيره من الكتب] على أن من سبها كفر [ولماذا؟ لاحظوا] لأنه يغضبه [أي لأن سبها يغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم!] وأنها أفضل من الشيخين.

وإذا كانت هذه اللام لام تعليل «لأنه يغضبه»، والعللة إمام معصومة وإما مخصصة، ولا بد أن تكون هنا معصومة، يوجب الكفر، لأنه أي السب يغضبها، فيكون أذاها أيضاً موجباً للكفر، لأن الأذى- أذى الزهراء سلام الله عليها- يغضب رسول الله بلا إشكال.

قال المناوي: قال ابن حجر: وفيه- أي في هذا الحديث- تحريم أذى من يتأذى المصطفى بأذيته، فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتأذى به بشهادة هذا الخبر، ولا شيء أعظم من إدخال الأذى عليها في ولدها، ولهذا عرف بالاستقراء معاملة من تعاطى ذلك بالعقوبة بالدنيا ولعذاب الآخرة أشد.

ففي هذا الحديث تحريم أذى فاطمة، وتحريم أذى فاطمة لأنها بضعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل هو موجب للكفر كما

تقدم.

وقال المناوى: قال السبكى: الذى نختاره وندين الله به أن فاطمة أفضل من خديجة ثم عائشة.
قال المناوى: قال شهاب الدين ابن حجر: ولوضوح ما قاله السبكى تبعه عليه المحققون.
قال المناوى: وذكر العَلَمُ العراقى: إن فاطمة وأخاها ابراهيم أفضل من الخلفاء الأربعة باتفاق (١).

(١) فيض القدير ٤/ ٤٢١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤

إذن، لا يبقى خلاف بيننا وبينهم فى أفضلية الزهراء من الشيخين، وأن أذاها موجب للدخول فى النار.
ثم إن هذه الأحاديث مطلقة ليس فيها أى قيد، عندما يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله يغضب لغضب فاطمة» لا يقول إن كانت القضية كذا، لا يقول بشرط أن يكون كذا، لا يقول إن كان غضبها بسبب كذا، ليس فى الحديث أى تقييد، إن الله يغضب لغضب فاطمة، بأى سبب كان، ومن أى أحد كان، وفى أى زمان، أو أى وقت كان. وعندما يقول: «يؤذيني ما آذاها»، لا يقول رسول الله:

يؤذيني ما آذاها إن كان كذا، إن كان المؤذى فلاناً، إن كان فى وقت كذا، ليس فيه أى قيد، بل الحديث مطلق «يؤذيني ما آذاها». ودلت الأحاديث هذه على وجوب قبول قولها، وحرمة تكذيبها، وقد شهدت عائشة بأنها سلام الله عليها أصدق الناس لهجة ما عدا والدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورسول قال كل هذا وفعله مع علمه بما سيكون من بعده.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥

المطلب الثانى: فى أن من آذى علياً فقد آذى رسول الله ... ص: ١٥

كان المطلب الأول فى أن من آذى فاطمة فقد آذى رسول الله، وهذا المطلب الثانى فى أن من آذى علياً فقد آذى رسول الله، وذاك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من آذى علياً فقد آذاني». هذا الحديث تجدونه فى: [المسند]، و [صحيح ابن حبان]، و [المستدرک]، و [الإصابة]، و [أسد الغابة]، وأورده صاحب [كنز العمال] عن ابن أبى شيبه وأحمد والبخارى فى تاريخه والطبرانى، وله أيضاً مصادر أخرى (١).

(١) مسند أحمد ٣/ ٤٨٣، المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٢٢، مجمع الزوائد ٩/ ١٢٩، أسد الغابة والأصابة بترجمته عن عدده من الأئمة، كنز العمال ١١/ ٦٠١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧

المطلب الثالث: فى أن بغض على نفاق ... ص: ١٧

أخرج مسلم فى [صحيحه] عن على عليه السلام قال: «والذى فلق الحَبَّةَ وبرأ النَّسِمةَ، إنَّه لعهد النبى الأُمى إلى [وهل يكون التأكيد بأكثر من هذا؟] أن لا يحبنى إلّا مؤمن ولا يبغضنى إلّا منافق».

تجدون هذا الحديث بهذا اللفظ أو بمعناه عند: النسائى، والترمذى، وابن ماجه، وفى [مسند أحمد]، وفى [المستدرک]، وفى [كنز العمال] عن عدده من كبار الأئمة (١).

وفى [مسند أحمد] و [صحيح الترمذى] عن أم سلمة: «كان رسول الله يقول - هذه الصيغة تدل على الاستمرار -: «لا يحب علياً منافق

ولا يبغضه مؤمن» (٢)».

نستفيد من هذه الأحاديث فى هذا المطلب: أن حبّ على وحبّ المنافقين لا يجتمعان، لو أن أحداً يعتقد حتىّ بإمامة على وولايته بعد رسول الله، إلّا أنّه لا- يبغض المنافقين، هذا الشخص هو أيضاً منافق، وهو مطرود من الطرفين، أى من المؤمنين ومن المنافقين، لأنّ المنافقين لا يعتقدون بولاية على وهذا يعتقد،

(١) مسند أحمد ١/ ٨٤، ١٢٨، صحيح مسلم- كتاب الايمان، كنز العمال ١٣/ ١٢٠ رقم ٣٦٣٨٥.

(٢) مسند أحمد ٦/ ٢٩٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨

ولأنّ المؤمنين لا يحبون المنافقين وهذا يجب.

ولا يمكن الجمع بينهما بأى حال من الأحوال، وبأى شكلٍ من الأشكال.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩

المطلب الرابع: فى إخبار النبى علياً بأنّ الأمة ستغدر به ... ص: ١٩

قال على عليه السّلام: «إنّه ممّا عهد إلّى النبى صلّى الله عليه وآله وسلم أنّ الأمة ستغدر بى بعده».

قال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الذهبى فى تلخيصه: صحيح (١).

وقد قرّروا أنّ كلّ حديث وافق الذهبى فيه الحاكم النيسابورى فى التصحيح فهو بحكم الصحيحين.

ومن رواه هذا الحديث أيضاً: ابن أبى شيبه، والبزار، والدارقطنى، والخطيب البغدادى، والبيهقى، وغيرهم.

(١) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٤٠، ١٤٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١

المطلب الخامس: ضغائن فى صدور أقوام ... ص: ٢١

أخرج أبو يعلى والبزار- بسند صحّحه: الحاكم، والذهبي، وابن حبان، وغيرهم- عن على عليه السّلام قال: «بيننا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم آخذ بيدى ونحن نمشى فى بعض سكك المدينة، إذ أتينا على حديقة، فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! فقال: إنّ لك فى الجنة أحسن منها، ثم مررنا بأخرى فقلت: يا رسول الله ما أحسنها من حديقة! قال: لك فى الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق، كلّ ذلك أقول ما أحسنها ويقول: لك فى الجنة أحسن منها، فلما خلا لى الطريق اعتقنى ثمّ أجهش باكباً، قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟

قال: ضغائن فى صدور أقوام لا يبدونها لك إلّا من بعدى، قال: قلت يا رسول الله فى سلامة من دينى؟ قال: فى سلامة من دينك».

هذا اللفظ فى: [مجمع الزوائد] عن: أبى يعلى والبزار (١)، ونفس السند موجود فى [المستدرک] وقد صحّحه الحاكم والذهبي (٢)،

فيكون سنده صحيحاً يقيناً، لكن اللفظ فى المستدرک مختصر وذيله غير مذکور، والله أعلم ممّن هذا

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١١٨.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢

التصرف، هل من الحاكم أو من الناسخين أو من الناشرين؟ فراجعوا، السند نفس السند عند أبى يعلى وعند البزار وعند الحاكم، والحاكم يصححه والذهبي يوافقه، إلا أن الحديث فى المستدرک أبت مقطوع الذيل، لأنه إلى حدّ «إن لك فى الجنة أحسن منها» لا أكثر.

وهناك أحاديث أيضاً صريحة فى أن «الأقوام» المراد منهم فى هذا الحديث «هم قريش»، وفى المطلب السادس أيضاً بعض الأحاديث تدلّ على ذلك، فلاحظوا.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣

المطلب السادس: فى أن قريشاً هم سبب هلاك الناس بعد النبى ... ص: ٢٣

عن أبى هريرة عن النبى صلّى الله عليه وآله وسلم قال: «يهلك أمتى هذا الحى من قريش»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «لو أن الناس اعترلوهم».

وعن أبى هريرة أيضاً قال: سمعت الصادق المصدوق يقول: «هلاک أمتى على يدى غلمة من قريش»، فقالوا: مروان غلمة؟ قال أبو هريرة: إن شئت أن أسميه، بنى فلان، بنى فلان».
والحديثان فى الصحيحين (١).

(١) وأخرجه أحمد ٢/٣٢٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٥٢٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥

المطلب السابع: لم يرو من الضغائن والغدر إلا القليل ... ص: ٢٥

وهذا المطلب مهم جداً، فالغدر الذى كان، والضغائن التى بدت - التى سبق وأن أخبر عنها رسول الله - لم يرو منها فى الكتب إلا القليل، والسبب واضح، لأنهم منعوا من تدوين الحديث، وعندما دون، فقد دون على يد بنى أمية وفى عهدهم، وهذا حال السنة، أى السنة عند أهل السنة.

ثم إن من كان عنده شىء من تلك الأمور التى أشار إليها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم لم يروه، وإذا رواه لم ينقلوه ولم يكتبوه ومنعوا من نشره ومن نقله إلى الآخرين، حتى أن من كان عنده كتاب فيه شىء من تلك القضايا، أخذوه منه، أو أخفاه ولم يظهره لأحد، أذكر لكم موارد من هذا القليل:

قال ابن عدى - فى آخر ترجمته عبد الرزاق بن همام الصنعانى - فى كتاب [الكامل]: «ولعبد الرزاق بن همام [هذا شيخ البخارى] أصناف حديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث فى الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه فى مثالب غيرهم مما لم أذكره فى كتابى هذا، وأما فى باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به، إلا أنه

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦

قد سبق عنه أحاديث فى فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير» (١).

وبترجمة عبد الرحمن بن يوسف بن خراش - الحافظ الكبير - يقول ابن عدى: «سمعت عبدان يقول: وحمل ابن خراش إلى بندار جزئين صنفهما فى مثالب الشيخين فأجازه بألفى درهم».

فأين هذا الكتاب الذي هو في جزئين؟

قال ابن عدي: «فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب» (٢).

فالرجل ليس بكاذب، ولو راجعتم [سير أعلام النبلاء] للذهبي أو [تذكرة الحفاظ] للذهبي، لرأيتم الذهبي ينقل هذا المطلب، ويتهجم على ابن خراش ويشتمه ويسبّه سبّ الذين كفروا (٣).

ولا- يتوهم أحد أن هذا الرجل- ابن خراش- من الشيعة، وذلك، لأنّ هذا الرجل من كبار علماء القوم ومن أعلامهم في الجرح والتعديل، ويعتمدون على آرائه في ردّ الراوي أو قبوله، أذكر لكم مورداً واحداً: في ترجمة عبد الله بن شقيق، يقول ابن حجر العسقلاني في [تهذيب التهذيب]: «قال ابن خراش: كان- عبد الله بن شقيق- ثقةً وكان عثمانياً يبغض علياً» (٤).

فابن خراش ليس بشيعي، لأنّه يوثق هذا الرجل مع تصريحه بأنّه كان عثمانياً يبغض علياً.

فلا- يتوهم أن هذا الرجل- ابن خراش- من الشيعة، بل هو من أعلام أهل السنة ومن كبار حفاظهم، إلّا أنّه ألف جزئين في مثالب الشيخين.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٥٤٥ / ٦.

(٢) المصدر ٥١٩ / ٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٠٩ / ١٣، تذكرة الحفاظ ٦٨٤ / ٢، ميزان الاعتدال ٦٠٠ / ٢.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٢٣ / ٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧

مورد آخر في [كتاب العلل] لأحمد بن حنبل، قال أحمد: «كان أبو عوانة [الذي هو من كبار محدّثيهم وحفاظهم، وله كتاب في الصحيح اسمه: صحيح أبي عوانة] وضع كتاباً فيه معائب أصحاب رسول الله، وفيه بلايا، فجاء سلام بن أبي مطيع (١) فقال: يا أبا عوانة، أعطني ذاك الكتاب فأعطاه، فأخذه سلام فأحرقه» (٢).

ويروى أحمد بن حنبل في نفس الكتاب عن عبد الرحمن بن مهدي (٣) قال:

«فظرت الكتاب منه وأحرقه بلا إذن منه ولا رضا».

مورد آخر: ذكروا بترجمة الحسين بن الحسن الأشقر: «أنّ أحمد بن حنبل حدّث عنه وقال: لم يكن عندي ممّن يكذب [فهو حدّث عنه وقال: لم يكن عندي ممّن يكذب] فليل له: إنّه يحدّث في أبي بكر وعمر، وإنّه صنّف باباً في معابيهما، فقال: ليس هذا بأهل أن يحدّث عنه» (٤)!

أولاً: أين ذاك الباب الذي اشتمل على هذه القضايا؟ ولماذا لم يصل إلينا؟

وثانياً: إنّه بمجرد أن علم أحمد بن حنبل بأنّ الرجل يحدّث في الشيخين، وبأنّه صنّف مثل هذه الأحاديث في كتاب، سقط من عين أحمد وأصبح كذاباً لا يعتمد عليه ولا يروى عنه!

مورد آخر: في [ميزان الاعتدال] بترجمة إبراهيم بن الحكم بن زهير الكوفي:

«قال أبو حاتم: روى في مثالب معاوية فمزّقنا ما كتبنا عنه» (٥).

(١)

الإمام الثقة القدوة، من رجال الصحيحين، سير أعلام النبلاء ٤٢٨ / ٧.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٦٠ / ١.

(٣) الامام الناقد المجرّد سيد الحفظ، سير أعلام النبلاء ١٩٢ / ٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٢٩١ / ٢.

(٥) ميزان الاعتدال ٢٧ / ١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨

روى فى مثالب معاوية فمزقنا ما كتبنا عنه، فراحت تلك الروايات.

وهذا بعض ما ذكروا فى هذا الباب.

ثم إنهم ذكروا فى تراجم رجال كثيرين من أعلام الحديث والرواة الذين هم من رجال الصحاح، ذكروا أنه كان يشتم أبا بكر وعمر، لاحظوا هذه العبارة بترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن السدى «١»، وبتريمة تليد بن سليمان «٢»، وبتريمة جعفر بن سليمان الضبى «٣»، وغير هؤلاء.

ولماذا كان هؤلاء يشتمون؟ هل بلغهم شىء أو أشياء، ممّا أدى وسبب فى أن يجوزوا لأنفسهم أن يشتموا ويسبوا؟ وأين تلك القضايا؟ وما هى؟

وأما ما ذكره بترجمة الرجال وكبار علمائهم وحفاظهم من شتم عثمان وشم معاوية، فكثير جداً، واعتقد أنه لا يحصى لكثرتة.

ولقد فشى وكثر اللعن أو الطعن فى الشيخين فى النصف الثانى من القرن الثالث، يقول زائدة بن قدامة- ووفاته فى النصف الثانى من القرن الثالث:- «متى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر؟!» «٤».

وكثر وكثر حتى القرن السادس من الهجرة، جاء أحدهم- وهو الحافظ المحدث عبد المغيث بن زهير بن حرب الحنبلى البغدادي- فألف كتاباً فى فضل يزيد بن معاوية وفى الدفاع عنه والمنع عن لعنه، فلما سئل عن ذلك، قال بلفظ العبارة: «إنما قصدت كفّ الألسنة عن لعن الخلفاء» «٥».

(١)

تهذيب التهذيب ٢٧٤ / ١

(٢) تهذيب الكمال ٣٢٢ / ٤

(٣) تهذيب التهذيب ٨٢ / ٢ - ٨٣

(٤) المصدر ٢٤٦ / ٣

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦١ / ٢١

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩

حتى جاء التفتازانى فى أواخر القرن الثامن من الهجرة وقال فى [شرح المقاصد] ما نصّه: «فإن قيل: فمن علماء المذهب من لم يجوز اللعن على يزيد مع علمهم بأنه يستحق ما يربوا على ذلك ويزيد؟ قلنا: تحامياً عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى» «١».

حتى جاء كتاب عصرنا، فألفوا فى مناقب يزيد، وألفوا فى مناقب الحجاج، وألفوا فى مناقب هند!!

وإنى أعتقد أنهم يعلمون بأن هذه المناقب والفضائل، والذى يذكرونه فى الدفاع عن هؤلاء وأمثالهم، كله كذب، وإن هؤلاء يستحقون اللعن، إلا أن الغرض هو إشغال الكتيّاب والباحثين والمفكرين وسائر الناس بمثل هذه الأمور، ولكى لا يبقى هناك مجال لأن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى.

ومن هنا نفهم أن محاربتهم لقضايا الحسين عليه السلام ومحاربتهم لمآتم الحسين عليه السلام ولقضايا عاشوراء، كلّ ذلك، لتلا يعن يزيد، ولتلا ينتهى إلى الأعلى فالأعلى.

(١) شرح المقاصد ٥/ ٣١١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١

المطلب الثامن: أحقاد قريش وبنى أمية على النبي وأهل بيته ... ص: ٣١

وهنا ننقل بعض الشواهد على أحقاد قريش وبنى أمية بالخصوص وضغائنهم على النبي وأهل البيت، حتى أنهم كانت تصدر منهم أشياء في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولما لم يتمكنوا من الإنتقام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالذات، انتقموا من أهل بيته لينتقموا منه.

قال أمير المؤمنين عليه السلام «اللهم إني أستعديك على قريش، فإنهم أضرموا لرسولك صلى الله عليه وآله وسلم ضرراً من الشر والغدر، فعجزوا عنها، وحلت بينهم وبينها، فكانت الوجبة بي والدائرة علي، اللهم احفظ حسناً وحسيناً، ولا تمكن فجراً قريش منهما ما دمت حياً، فإذا توفيتني فأنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد» (١).

فيقول أمير المؤمنين: إن قريشاً أضرموا لرسول الله ضرراً من الشر والغدر وعجزوا عنها، والله سبحانه وتعالى حال بينه وبين تلك الشرور أن تصيبه، إلى أن توفى صلى الله عليه وآله وسلم، فكانت الوجبة بأمير المؤمنين والدائرة عليه، كما أنه في هذا الكلام يشير بأن قريشاً ستقتل الحسن والحسين أيضاً انتقاماً من

(١) شرح نهج البلاغة ٢٠/ ٢٩٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢

النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال عليه السلام في خطبة له: «وقال قائل: إنك يا ابن أبي طالب على هذا الأمر لحريص، فقلت: بل أنتم - والله - أحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه، فلما قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين هب كأنه بهت لا يدري ما يجيبني به.

اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنهم قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي، ثم قالوا: ألا إن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تتركه» (١).

وفي كتاب له عليه السلام إلى عقيل: «فدع عنك قريشاً وتركاظهم في الضلال، وتجوالهم في الشقاق، وجماحهم في التيه، فإنهم قد أجمعوا على حربى إجماعهم على حرب رسول الله قبلى، فجزت قريشاً عني الجوازي، فقد قطعوا رحمي وسلبوني سلطان ابن أمي» (٢).

وروى ابن عدى في [الكامل] في حديث: «فقال أبو سفيان: مثل محمد في بني هاشم مثل ريحانة وسط نتن، فانطلق بعض الناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبروا النبي، فجاء صلى الله عليه وآله وسلم - يعرف في وجهه الغضب - حتى قام فقال: «ما بال أقوام تبلغني عن أقوام» إلى آخر الحديث.

هذا في الكامل لابن عدى (٣) بهذا النص، والقائل أبو سفيان.

وهو بنفس السند واللفظ موجود أيضاً في بعض المصادر الأخرى، إلّا أنهم رفعوا كلمة: «فقال أبو سفيان»، ووضعوا كلمة: «فقال رجل».

(١) شرح نهج البلاغة، الخطبة: ١٧٢.

(٢) المصدر ١٦ / ١٥١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣ / ٢٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣

لاحظوا [مجمع الزوائد] (١).

وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال: «أتى ناس من الأنصار إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقالوا: إنا نسمع من قومك، حتى يقول القائل منهم إنما مثل محمد مثل نخلة نبتت في الكبا» (٢).

والكبا الأرض غير النظيفة.

لكن هذا الحديث أيضاً في بعض المصادر محرّف.

ثم إن السبب في هذه الضغائن ماذا؟ ليس السبب إلّا قريبة أمير المؤمنين عليه السلام إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فينتقمون منه انتقاماً من النبي، مضافاً إلى مواقف أمير المؤمنين عليه السلام في الحروب وقته أبطال قريش، وهذا ما صرّح به عثمان لأمر المؤمنين في كلام له معه عليه الصلاة والسلام، أذكر لكم النص الكامل:

ذكر الآبي في كتاب [نثر الدرر]- وهو كتاب مطبوع موجود- وعنه أيضاً ابن أبي الحديد في [شرح نهج البلاغة] عن ابن عباس قال: «وقع بين عثمان وعلى كلام، فقال عثمان: ما أصنع إن كانت قريش لا تحبكم، وقد قتلتم منهم يوم بدر سبعين كأنّ وجوههم شنوف الذهب» (٣).

هذه هي الأحقاد والضغائن، ولم يتمكنوا من الانتقام من رسول الله، فانتقموا من أهل بيته كما أخبر هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وهكذا توالت القضايا، انتقموا من الزهراء وأمير المؤمنين، وانتقموا، وانتقموا، إلى يوم الحسين عليه السلام وبعد يوم الحسين عليه السلام ... وإلى اليوم ...

(١) مجمع الزوائد ٨ / ٢١٥.

(٢) المصدر ٨ / ٢١٥.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩ / ٢٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥

المطلب التاسع: في بعض ما كان منهم مع علي والزهراء ... ص: ٣٥

إشارة

أى في ذكر بعض الضغائن التي بدت، والقضايا التي وقعت.

ومن الطبيعي أن لا يصلنا كلّ ما وقع، وأن لا تصلنا تفاصيل الحوادث، مع الحصار الشديد المضروب على الروايات والأحاديث، ومع ملاحقة المحدّثين والرواة، ومنعهم من نقل الأحاديث المهمة، ومع حرق تلك الكتب التي اشتملت على مثل هذه القضايا أو تمزيقها وإعدامها بأيّ شكل من الأشكال.

فإذن، من بعد هذه القرون المتطاولة، ومن بعد هذه الحواجز والموانع، لا نتوقّع أن يصل إلينا كلّ ما وقع، وإلّا يمكننا العثور على قليل من ذلك القليل الذي رواه بعض المحدّثين وبعض المؤرخين.

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يخبر أهل بيته بأنّ الأئمة ستغدروا بهم، وأنهم سيظهرون ضغائنهم من بعده، وسينتقمون منه أي:

سينتقمون من النبى بانتقامهم من بضعته، لأنها بضعته، والانتقام من الزهراء انتقام من النبى، وإنما أبقي هذه البضعة فى هذه الأمة ليختبر الأمة، وليظهروا ما فى ضمائرهم.

ولم تطل المدة، فقد وقع الاختبار، وكانت المدة على الأشهر أشهر، ثم عادت البضعة إلى رسول الله واتصلت اللحمه ببدنه المبارك وجسده الشريف، وكل

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦

ذلك وقع.

وكما قلنا لا- نتوقع أن نعثر على كل تفاصيل تلك القضايا، ولكننا لو عثرنا على الخمسين بالمائة من القضايا يمكننا فهم الخمسين البقية.

لقد رأيتم كيف يحرفون الروايات، حتى تلك الكلمة القاسية التى يقولها أبو سفيان فى حق النبى، رأيتم كيف يرفعون اسم أبى سفيان ويضعون مكان الاسم كلمة قال رجل، فكيف تتوقعون أن يروى لنا الرواء كل ما حدث بعد رسول الله، أو يتمكن الرواء من نقل كل ما حدث؟

وبالرغم من ذلك الحصار الشديد، ومن ذلك المنع الأكيد، ومن ذلك الإرعاب والتهديد، مع ذلك، تبلغنا أطراف من أخبار ما وقع. ونحن لا ننقل فى بحثنا هذا إلا من أهم مصادر أهل السنة، ولا نتعرض لما ورد فى كتبنا أبداً، وحتى أنا ننقل - قدر الإمكان - عن أسبق المصادر وأقدمها، فلا ننقل فى الأكثر والأغلب عن الكتب المؤلفة فى القرون المتأخرة.

فهنا مسائل:

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧

المسألة الأولى: مصادرة ملك الزهراء وتكذيبها ... ص: ٣٧

وإننا نعتقد بأن تكذيب الزهراء عليها السلام من أعظم المصائب، ينقل عن بعض كبار فقهاءنا أن أحد الخطباء فى أيام مصيبة الحسين عليه السلام قرأ جملة:

«دخلت زينب على ابن زياد» وأراد أن يشرح ذلك الموقف، فأشار إليه الفقيه الكبير الحاضر فى المجلس بالصبر وبالتوقف عن قراءة بقية الرواية، قال: لأننا نريد أن نؤدى حق هذه الجملة: «دخلت زينب على ابن زياد» وهذه المصيبة، وما أعظمها!! دخلت زينب على ابن زياد!!

مجرد تكذيب الزهراء سلام الله عليها وعدم قبول قولها مصيبة ما أعظمها، ليست القضية قضية فديك، ليست المسألة مسألة أرض وملك، إنما القضية ظلم الزهراء سلام الله عليها وتضييع حقها، وعدم إكرامها، وإيذائها وإغصابها وتكذيبها، ولاحظوا خلاصة القضية أنقلها كما فى المصادر المهمة المعتبرة:

أولاً: لقد كانت فديك ملكاً للزهراء فى حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن رسول الله أعطى فاطمة فديكاً، فكانت فديك عطية من رسول الله لفاطمة.

وهذا الأمر موجود فى كتب الفريقين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨

أما من أهل السنة: فقد أخرج البزار وأبو يعلى وابن أبى حاتم وابن مردويه عن أبى سعيد الخدرى قال: لما نزلت الآية «وآت ذاك القربنى حقه» دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فأعطاهها فديكاً.

وهذا الحديث أيضاً مروى عن ابن عباس.

تجدون هذا الحديث عن هؤلاء الكبار وأعظم المحدثين في كتاب [الدر المنثور في التفسير بالمأثور] «١».

ومن رواه أيضاً: الحاكم، والطبراني، وابن النجار، والهيثمي، والذهبي، والسيوطي، والمتقي وغيرهم.

ومن رواه: ابن أبي حاتم، حيث يروي هذا الخبر في [تفسيره]، ذلك التفسير الذي نصّ ابن تيمية في [منهاج السنة] على أنه خال من الموضوعات «٢».

فهؤلاء عدّة من رواه هذا الخبر.

وقد أقرّ بكون فذك ملكاً للزهراء في حياة رسول الله، وأنّ فذكاً كانت عطيةً منه صلّى الله عليه وآله وسلم للزهراء البتول، غير واحد من أعلام العلماء، ونصّوا على هذا المطلب.

منهم: سعد الدين التفتازاني.

ومنهم ابن حجر المكي في [الصواعق] إذ يقول: «إنّ أبا بكر انتزع من فاطمة فذكاً» «٣».

فكانت فذك بيد الزهراء وانتزعها أبو بكر.

فلماذا انتزعها؟ وبأي وجه؟ لنفرض أنّ أبا بكر كان جاهلاً بأنّ الرسول أعطاها

(١) الدر المنثور ١٧٧ / ٤.

(٢) منهاج السنة ١٣ / ٧.

(٣) الصواعق المحرقة: ٣١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩

وملكها ووهبها فذكاً، فهل كان عليه أن يسألها قبل الانتزع منها؟

وثانياً: لو كان أبو بكر جاهلاً بكون فذك ملكاً لها، فهل كان يجوز له أن يطالبها بالبيّنة على كونها مالكة لفذك؟ إنّ هذا خلاف القاعدة، وعلى فرض أنّه كان له الحق في أن يطالبها بالبيّنة على كونها مالكة لفذك، فقد شهد أمير المؤمنين سلام الله عليه، ولماذا لم تقبل شهادة أمير المؤمنين؟ قالوا: كان من اجتهاده عدم كفاية الشاهد الواحد وإن علم صدقه!

لاحظوا كتبهم، فهم عندما يريدون أن يدافعوا عن أبي بكر يقولون: لعله كان من اجتهاده عدم قبول الشاهد الواحد وإن كان يعلم بصدق هذا الشاهد «١».

نقول: لكنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة الواحد - وهو خزيمة ذو الشهادتين - وخبره موجود في كتب الفريقين، بل إنّ صلّى الله عليه وآله وسلم قضى بشاهد واحد فقط في قضية وكان الشاهد الواحد عبد الله بن عمر، وهذا الخبر موجود في [صحيح البخاري] وفي [جامع الأصول] لابن الأثير «٢».

أكان على في نظر أبي بكر أقل من عبد الله بن عمر في نظر النبي؟

وثالثاً: لو سلّمنا حصول الشك لأبي بكر، وفرضنا أنّ أبا بكر كان في شك من شهادة علي، فهل طلب من فاطمة أن تحلف؟ فهل طلب منها اليمين فتكون شهادة مع يمين؟ وقد قضى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم بشاهد ويمين.

راجعوا [صحيح مسلم] في كتاب الأفضية «٣»، و [صحيح أبي داود] «٤» بل

(١) شرح المواقيف ٣٥٦ / ٨.

(٢) جامع الأصول ٥٥٧ / ١٠.

(٣) صحيح مسلم ١٢٨ / ٥.

(٤) سنن أبى داود ٣/ ٤١٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠.

القضاء بشاهد ويمين هو الذى نزل به جبريل على النبى، كما فى كتاب الخلافة من [كنز العمال].

وهنا يقول صاحب [المواقف] وشارحها: لعله لم ير الحكم بشاهد ويمين «١».

نقول: فكان عليه حينئذ أن يحلف هو، ولماذا لم يحلف والزهراء ما زالت مطالبة بملكها؟

وهذا كله بغض النظر عن عصمة الزهراء، وبغض النظر عن عصمة على عليه السلام، لو أردنا أن ننظر إلى القضية كقضية حقوقية يجب أن تطبق عليها القواعد المقررة فى كتاب الأفضية.

وأيضاً، فقد شهد للزهراء ولداها الحسن والحسين، وشهد للزهراء أيضاً أم أيمن، ورسول الله يشهد بأنّها من أهل الجنّة، كما فى ترجمتها من كتاب [الطبقات] لابن سعد وفى [الإصابة] لابن حجر «٢».

ثمّ نقول: سلّمنا، إنّ فاطمة وأهل البيت غير معصومين، وسلّمنا أنّ فدكاً لم تكن بيد الزهراء سلام الله عليها فى حياة النبى، فلا ريب أنّ الزهراء من جملة الصحابة الكرام، أليس كذلك؟! تنزّلنا عن كونها بضعة رسول الله، تنزّلنا عن كونها معصومة، لا إشكال فى أنّها من الصحابة، وقد كان لأحد الصحابة قضية مشابهة تماماً لقضية الزهراء، وقد رتب أبو بكر الأثر على قول ذلك الصحابى وصدّقه فى دعواه.

هذا كله بعد التنزّل عن عصمتها، عن شهادة على والحسين وأم أيمن، وبعد التنزّل عن كون فدك ملكاً لها فى حياة النبى.

استمعوا إلى القضية أنقلها لكم، ثم لاحظوا تبريرات كبار العلماء

(١) شرح المواقف ٨/ ٣٥٦.

(٢) الإصابة ٤/ ٤٣٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١.

لتلك القضية:

أخرج الشيخان عن جابر بن عبد الله الأنصارى: «إنّه لما جاء أبا بكر مال البحرين، وعنده جابر، قال جابر لأبى بكر: إنّ النبى صلّى الله عليه وآله وسلم قال لى: إذا أتى مال البحرين حثوت لك ثم حثوت لك، فقال أبو بكر لجابر: تقدّم فخذ بعددها». فنقول: رسول الله ليس فى هذا العالم، ويدعى جابر أنّ رسول الله قد وعده لو أتى مال البحرين لأعطيتك من ذلك المال كذا وكذا، وتوفى رسول الله وجاء مال البحرين بعد رسول الله، وأبو بكر خليفة رسول الله، ورتب أبو بكر الأثر على قوله وصدّقه وأعطاه من ذلك المال كما أراد.

هذه هى القضية، وتأملوا فيها، وهى موجودة فى الصحيحين.

فلاحظوا ما يقوله شرّاح البخارى، كيف يجوز لأبى بكر أن يصدّق كلام صحابى ودعواه على رسول الله، وقد رحل رسول الله عن هذا العالم، ثم أعطاه من مال المسلمين، من بيت المال، بقدر ما ادّعاه، ولم يطلب منه بيّنه، ولا يميناً!! لاحظوا ماذا يقولون!!

يقول الكرماني فى كتابه [الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى] وهو من أشهر شروح البخارى يقول: «وأما تصديق أبى بكر جابراً فى دعواه، فلقوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، فهو وعيد، ولا يُظنّ بأنّ مثله - مثل جابر - يقدم على هذا «١».

فإذا كنتم لا تظنون بجابر أنّ يقدم على هذا الشىء، ويكذب على رسول الله، بل بالعكس، تظنون كونه صادقاً فى دعواه، فهلّا ظننتم

هذا الظن بحقّ الزهراء - بعد

(١) الكواكب الدرارى فى شرح البخارى ١٠/ ١٢٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢

التنزل عن كل ما هنالك كما كزنا- وقد فرضناها مجرد صحابته كسائر الصحابة!

ثم لاحظوا قول ابن حجر العسقلانى فى [فتح البارى] يقول: «وفى هذا الحديث دليل على قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو [لو هذه وصلياً] جرّ ذلك نفعاً لنفسه «١».

فالحديث يدلّ على قبول خبره، لأنّ أبا بكر لم يلتمس من جابر شاهداً على صحته دعواه، وهماً فعل هكذا مع الزهراء التى أخبرت بأنّ رسول الله نحلنى فداكاً، أعطانى فداكاً، ملكنى فداكاً!!

ويقول العيني فى كتاب [عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى] «قلت:

إنّما لم يلتمس شاهداً منه - أى من جابر - لأنه عدل بالكتاب والسنة، أمّا الكتاب فقوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» وقوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا»، فمثل جابر إنّ لم يكن من خير أمة فمن يكون؟ وأمّا السنة فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من كذب على متعمداً...»

لاحظوا بقيه كلامه يقول: «ولا يظن بمسلم فضلاً عن صحابى أن يكذب على رسول الله متعمداً» «٢».

فكيف نظن بجابر هكذا؟ فكان يجوز لأبى بكر أن يصدّق جابراً فى دعواه، فلم لم يصدق الزهراء فى دعواها؟ وهل كانت أقل من جابر؟ ألم تكن من خير أمة أُخرجت للناس؟ أظن بها أن تتعمّد الكذب على رسول الله؟ وأنت تقول: لا- يظن بمسلم فضلاً عن صحابى أن يكذب متعمداً على رسول الله؟

أقول: ما الفرق بين قضية جابر وقضية الصديقه الطاهرة سلام الله عليها، بعد التنزل عن كل ما هنالك، وفرضها واحداً أو واحده من الصحابة فقط؟ ما الفرق؟

(١) فتح البارى ٤/ ٣٧٥.

(٢) عمدة القارى ١٢/ ١٢١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣

لماذا يعطى جابر؟ ولماذا يكون الخبر الواحد هناك حجة؟ ولماذا لا يكذب جابر بل يصدّق ويتربّب الأثر على قوله بلا بينة ولا يمين ولا ولا؟ ولماذا؟ ولماذا؟ ولماذا؟

إذن، هناك شىء آخر...

إذن، من وراء القضية - قضية الزهراء - شىء آخر...

فرجعت فاطمة خائبة إلى بيتها...

ثم جاءت مرّة أخرى لتطالب بفدك وغير فدك من باب الإرث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ فدكاً أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب بالإجماع، وكلّ ما يكون كذا فهو ملك لرسول الله بالإجماع، وكلّ ما يتركه المسلم من ملك أو من حق فإنّه لوارثه من بعده بالإجماع، والزهراء أقرب الناس إلى رسول الله فى الإرث بالإجماع.

هذه مقدمات أربع، وكلها مترتبة متسلسلة.

أخرج البخارى ومسلم عن عائشة - واللفظ للأول - «إنّ فاطمة عليها السلام بنت النبى أرسلت إلى أبى بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقى عن خمس خبير، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله قال: «لا نورث ما

تركنا صدقة»، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، وإنى والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله عن حالها التى كان عليها فى عهد رسول الله، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً، فوجدت فاطمة على أبى بكر فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبى سنة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها على ليلاً ولم يؤذن بها أباً بكر، وصلى عليها، وكان لعلى من الناس وجه حياة فاطمة» (١).

(١) صحيح البخارى - باب غزوة خيبر، صحيح مسلم - كتاب الجهاد والسير.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤

وقضية مطالبة الزهراء بفدك وغير فدك من باب الإرث قضية كتبت فيها الكتب الكثيرة منذ قديم الأيام، وخطبتها سلام الله عليها فى هذه القضية خطبة خالدة تذكر على مدى الأيام، وهنا أيضاً نسأل ونتساءل فنقول:

كيف يكون إخبار أبى سعيد وابن عباس وشهادة على والحسين وغيرهم فى أن رسول الله أعطى فدكاً للزهراء، هذه الإخبارات والشهادات كلها غير مقبولة، ويكون خبر أبى بكر وحده فى أن الأنبياء لا يورثون مقبولاً؟ لاحظوا آراء العلماء فى هذه القضية، فلقد اختلفت آراؤهم واضطربت كلماتهم اضطراباً فاحشاً، وكان أوجه حلّ للقضية أن يقال بأن الخبر متواتر، ولم يكن أبو بكر لوحده الراوى لهذا الخبر، وإنما أبو بكر أحد الرواة من الصحابة، وهنا نقاط:

النقطة الأولى: كيف لم يسمع هذا الحديث أحد من رسول الله؟ ولم ينقله أحد؟

وحتى أبو بكر لم يسمع منه هذا الخبر والإخبار به عن رسول الله إلى تلك الساعة؟

النقطة الثانية: كيف لم يسمع أهل بيته هذا الحديث؟ وحتى ورثته لم يسمعوا هذا الحديث؟ ولذا أرسلت زوجاته عثمان إلى أبى بكر يطالبن بسهمهن من الإرث! هللاً قال لهنّ عثمان - فى الأقل - إن رسول الله قال كذا؟ ولماذا مشى إلى أبى بكر وبلغه طلب الزوجات؟

وهنا كلمة لطيفة للفخر الرازى سجلتها، هذه الكلمة فى [تفسيره] يقول: «إن المحتاج إلى معرفة هذه المسألة ما كان إلّا فاطمة وعلى والعباس، وهؤلاء كانوا من أكابر الزهاد والعلماء وأهل الدين، وأمّا أبو بكر فإنه ما كان محتاجاً إلى معرفة هذه المسألة، لأنه ما كان ممن يخطر بباله أنه يورث من الرسول، فكيف يليق بالرسول أن يبلغ هذه المسألة إلى من لا حاجة له إليها، ولا يبلغها إلى من له إلى معرفتها أشدّ الحاجة؟» (١)

(١) تفسير الرازى ٢١٠ / ٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥

النقطة الثالثة: إنه لو تنزلنا عن كل ذلك، فإن دعوى تواتر الخبر كاذبة، لأنهم ينصون على انفراد أبى بكر بهذا الخبر، وقد ذكروا ذلك فى مباحث حجّية خبر الواحد، ومثّلوا بهذا الخبر من جملة ما مثّلوا، وإن كنتم فى شك من ذلك فارجعوا إلى: [مختصر] ابن الحاحب (١)، و [المحصول فى علم الأصول] (٢) للفخر الرازى، و [المستصطفى فى علم الأصول] (٣) للغزالي، و [الإحكام فى أصول الأحكام] (٤) للآمدى، و [كشف الأسرار عن أصول البردوى] (٥) لعبدالعزیز البخارى، وغير هذه الكتب.

مضافاً إلى هذا، هناك فى الأحاديث أيضاً شواهد على انفراد أبى بكر بهذا الحديث، فراجعوا مثلاً: [كتاب كنز العمال] (٦).

وحتى المتكلمون أيضاً يقرّون بانفراد أبى بكر بهذا الحديث، فراجعوا:

[شرح المواقف] (٧)، و [شرح المقاصد] (٨)، بل أقول فى:

النقطة الرابعة: إن أبى بكر أيضاً ليس من رواة هذا الحديث، لا أنه منفرد به، بل إن هذا الحديث موضوع، وضعه بعض الناس دفاعاً عن أبى بكر، وأبو بكر فى تلك القضية لم يكن عنده جواب، حتى بهذا الحديث لم يستدل. بناءً على قول الحافظ

(١) المختصر فى علم الأصول ٢ / ٥٩ بشرح العصد.

(٢) المحصول فى علم الأصول ٢ / ٨٥.

(٣) المستصفي من علم الأصول ٢ / ١٢١.

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ٢ / ٧٥ و ٣٤٨.

(٥) كشف الأسرار عن اصول البزدوى ٢ / ٦٨٨.

(٦) كنز العمال ١٢ / ٦٠٥ ح ١٤٠٧١.

(٧) شرح المواقف ٨ / ٣٥٥.

(٨) شرح المقاصد ٥ / ٢٧٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦

عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش: إذ قال: «هذا الحديث باطل، وضعه مالك بن أوس بن الحدثان».

وهو الراوى للقصة، فلقد ذكر الحافظ ابن عدى بترجمة الحافظ ابن خراش المتوفى سنة ٢٨٣ والذى ألف جزئين فى مثالب الشيخين

قال: سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش: حديث ما تركنا صدقة؟ قال: باطل، أتتهم مالك بن أوس بالكذب «١».

فكيف يريدون رفع اليد عن محكمات القرآن الحكيم بخبر موضوع يحكم ببطلانه هذا الحافظ الكبير، والذى لأجل هذا الحكم

بالنسبة إلى هذا الحديث، ولأجل تأليفه جزئين فى مثالب الشيخين، رموه بالرفض، ومع ذلك كل كتبهم مملوءة بأقواله وآرائه فى

الحديث والرجال.

لاحظوا كيف يتهجم عليه الذهبى يقول: هذا والله الشيخ المعتر الذى ضلّ سعيه، فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والإطلاع

الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه [وكان الإنتفاع بالعلم يكون فيما إذا كان ما يقوله فى صالح القوم!!] فلا عتب على حمير

الرافضة وحوافر جزين ومشغرى «٢».

هذه بلاد فى جبل عامل فى جنوب لبنان من المناطق الشيعية البحتة، فلا عتب على حمير الرافضة وحوافر جزين ومشغرى!!

فظهر أن هذه القضية - قضية غضب فذك وتكذيب الزهراء وأهل البيت - من جملة القضايا التى أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم، وإنّ الفؤاد ليقطر دماً عندما يكتب الإنسان الحرّ الأبي مثل هذه القضايا أو يقرؤها أو يرويها، ولكن اريد أن اسيطر على

أعصابى، وأقرأ لكم القضايا بقدر ما توصلت إليه، لتكونوا على بصيرة أو لتزدادوا بصيرة.

(١) الكامل فى ضعفاء الرجال ٢ / ٥١٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٨٤، وأنظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٠٩، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٠٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٧

المسألة الثانية: إحراق بيتها ... ص: ٤٧

إشارة

وقد ذكرنا أن القوم قد منعوا من نقل القضايا والحوادث وجزئيات الأمور، وتفصيل الوقائع، أتوقعون أن ينقل لكم البخارى أن فلاناً

وفلاناً وفلاناً أحرقوا دار الزهراء بأيديهما؟! بهذا اللفظ تريدون؟! لقد وجدتم البخارى ومسلماً وغيرهما يحرفون الأحاديث التى ليس

لها من الحساسيه والأهميه ولا عشر معشار ما لهذه المسأله.

إن إحراق بيت الزهراء من الأمور المسلمة القطعية فى أحاديثنا وكتبنا، وعليه إجماع علمائنا وروائنا ومؤلفينا، ومن أنكر هذا أو شك فيه أو شكك فيه فسيخرج عن دائرة علمائنا، وسيخرج عن دائرة أبناء طائفتنا كائناً من كان.

أما فى كتب أهل السنه، فقد جاءت القضية على أشكال، وأنا قد رتبت القضايا والروايات والأخبار فى المسأله ترتيباً، حتى لا يضيع عليكم الأمر ولا- يختلط، وحتى تكونوا على يقظه مما يفعلون فى نقل مثل هذه القضايا والحوادث فإن القدر الذى ينقلونه أيضاً يتلاعبون به، أما الذى لم ينقلوه ومنعوا عنه وتركوه عمداً، فذاك أمر آخر. وسأذكر لكم ما يتعلق بهذه المسأله تحت عناوين:

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٨

١- التهديد بالإحراق ...: ص: ٤٨

بعض الأخبار والروايات تقول بأن عمر بن الخطاب قد هدّد بالإحراق، فكان العنوان الأول التهديد، وهذا ما تجدونه فى كتاب [المصنّف] لابن أبى شيبه، من مشايخ البخارى المتوفى سنه ٢٣٥ يروى هذه القضية بسنده عن زيد بن أسلم، وزيد عن أبيه أسلم وهو مولى عمر، يقول:

حين بويع لأبى بكر بعد رسول الله، كان على والزبير يدخلان على فاطمه بنت رسول الله، فيشاورونها ويرتجعون فى أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب، خرج حتى دخل على فاطمه فقال: يا بنت رسول الله، والله ما أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وأيم الله ما ذاك بمانعى إن اجتمع هؤلاء نفر عندك أن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت «١».

وفى [تاريخ الطبرى] بسند آخر:

«أتى عمر بن الخطاب منزل على، وفيه طلحة والزبير [هذه نقاط مهمه حساسه لا تفوتنكم، فى البيت كان طلحة أيضاً، الزبير كان من أقربائهم، أما طلحة فهو تيمى] ورجال من المهاجرين فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعه، فخرج عليه الزبير مصلتاً سيفه، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه» «٢».

وأنا أكتفى بهذين المصدرين فى عنوان التهديد.

لكن بعض كبار الحفاظ منهم لم تسمح له نفسه لأن ينقل هذا الخبر بهذا المقدار بلا تحريف، لاحظوا كتاب [الاستيعاب] لابن عبد البر، فإنه يروى هذا

(١) المصنّف ٧/ ٤٣٢.

(٢) تاريخ الطبرى ٣/ ٢٠٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٩

الخبر عن طريق أبى بكر البزار بنفس السند الذى عند ابن أبى شيبه، يرويه عن زيد بن أسلم عن أسلم وفيه: إن عمر قال لها: ما أحد أحب إلينا بعده منك، ثم قال:

ولقد بلغنى أن هؤلاء نفر يدخلون عليك، ولأن يبلغنى لأفعلن ولأفعلن «١».

نفس الخبر، بنفس السند، عن نفس الراوى، وهذا التصرف! وأنتم تريدون أن ينقلوا لكم إنه أحرق الدار بالفعل؟ وأى عاقل يتوقع من هؤلاء أن ينقلوا القضية كما وقعت؟ إن من يتوقع منهم ذلك إما جاهل وإما يتجاهل ويضحك على نفسه!!

٢- المجيء بنفس أو بفتيله ...: ص: ٤٩

وهناك عنوان آخر، وهو «جاء بقبس» أو «جاء بفتيلة» هذا أيضاً أنقل لكم بعض مصادره:
 روى البلاذري المتوفى سنة ٢٢٤ في [أنساب الأشراف] بسنده: «إنّ أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب، أتراك محرّقا عليّ بابي؟! قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبو بكر» (٢).
 وفي [العقد الفريد] لابن عبد ربّه المتوفى سنة ٣٢٨: «وأما علي والعباس والزبير، فقعدوا في بيت فاطمة حتّى بعث إليهم أبو بكر [ولم يكن عمر هو الذي بادر، بعث أبو بكر عمر بن الخطاب] ليخرجوا من بيت فاطمة وقال له: إنّ أبوا فقالتهم، فأقبل بقبس من نار علي أن يضرهم عليهم الدار، فلقيته فاطمة فقالت: يا بن الخطاب، أجنّت لتحرق دارنا؟ قال: نعم، أو تدخلوا ما دخلت فيه الأمّة» (٣).

(١) الإستيعاب ٣/ ٩٧٥.

(٢) أنساب الأشراف ١/ ٥٨٦.

(٣) العقد الفريد ٥/ ١٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٠

أقول: وقارنوا بين النصوص بتأمل لتروا الفوارق والتصريفات.

وروى أبو الفداء المؤرخ المتوفى سنة ٧٣٢ في [المختصر في أخبار البشر] الخبر إلى: وإنّ أبوا فقالتهم، ثمّ قال: «فأقبل عمر بشيء من نار علي أن يضرهم الدار» (١).

٣- إحصار الحطب ليحرّق الدار ... ص: ٥٠

وهذا هو العنوان الثالث، ففي رواية بعض المؤرخين: أحضر الحطب ليحرّق عليهم الدار، وهذا في تاريخ المسعودي [مروج الذهب] وعنه ابن أبي الحديد في [شرح النهج] عن عروة بن الزبير، أنّه كان يعذر أخاه عبد الله في حصر بني هاشم في الشّعب، وجمعه الحطب ليحرّقهم، قال عروة في مقام العذر والاعتذار لأخيه عبد الله ابن الزبير: بأنّ عمر أحضر الحطب ليحرّق الدار علي من تخلف عن البيعة لأبي بكر (٢).

«أحضر الحطب» هذا ما يقوله عروة بن الزبير، وأولئك يقولون «جاء بشيء من نار» فالحطب حاضر، والنار أيضاً جاء بها، أتريدون أن يصرّحوا بأنّه وضع النار على الحطب، يعني إذا لم يصرّحوا بهذه الكلمة ولن يصرّحوا! نبقي في شك أو نشكك في هذا الخبر، الخبر الذي قطع به أئمّتنا، وأجمع عليه علماؤنا وطائفنا!!

٤- المجيء للإحراق ... ص: ٥٠

وهذه عبارة أخرى: إنّ عمر جاء إلى بيت علي ليحرّقه أو ليخرقه.

وبهذه العبارة تجدون الخبر في كتاب [روضه المناظر في أخبار الأوائل

(١) المختصر في أحوال البشر ١/ ١٥٦.

(٢) مروج الذهب ٣/ ٨٦، شرح ابن أبي الحديد ٢٠/ ١٤٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥١

والأواخر [لابن الشحنة المؤرخ المتوفى سنة ٨٨٢، وكتابه مطبوع على هامش بعض طبعات الكامل لابن الأثير - وهو تاريخ معتبر -

يقول: «إنَّ عمر جاء إلى بيت على ليحرقه على من فيه، فلقيته فاطمة فقال: أدخلوا فيما دخلت فيه الأمة».

هذا، وفى كتاب لصاحب الغارات إبراهيم بن محمد الثقفى، فى [أخبار السقيفة]، يروى عن أحمد بن عمرو البجلي، عن أحمد بن حبيب العامرى، عن حمران بن أعين، عن أبى عبد الله جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) قال: «والله ما بايع على حتّى رأى الدخان قد دخل بيته».

كتاب السقيفة لهذا المحدث الكبير لم يصلنا، ولكن نقل هذا المقطع عن كتابه المذكور: الشريف المرتضى فى كتاب [الشافى فى الإمامة].

وعندما نراجع ترجمة هذا الشخص - إبراهيم بن محمّد الثقفى المتوفى سنة ٢٨٠ أو ٢٨٣ نرى من مؤلفاته كتاب السقيفة وكتاب المثالب، ولم يصلنا هذان الكتابان، وقد ترجم له علماء السنّة ولم يجرحوه بجرح أبداً، غاية ما هناك قالوا: رافضى.

نعم هو رافضى، ألف كتاب السقيفة وألف كتاب المثالب، ونقل مثل هذه الأخبار، روى مسنداً عن الصادق أبى جعفر بن محمّد: والله ما بايع على حتّى رأى الدخان قد دخل بيته.

ومما يدلّ على صحّة روايات هذا الشخص - إبراهيم بن محمد الثقفى - ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلانى قال: لما صنّف كتاب المناقب والمثالب أشار عليه أهل الكوفة أن يخفيه ولا يظهره، فقال: أى البلاد أبعد عن التشيع؟ فقالوا له: إصفهان - إصفهان ذاك الوقت - فحلف أن يخفيه ولا يحدث به إلّا فى إصفهان ثقةً منه بصحة ما أخرجه فيه، فتحول إلى الإصفهان وحدث به فيها «١».

(١) لسان الميزان ١/ ١٠٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٢

وذكره أبو نعيم الاصبهاني فى [أخبار إصبهان].

فى هذه الرواية: «والله ما بايع على حتّى رأى الدخان قد دخل بيته»، وأولئك كانوا يتجنبون التصريح بهذه الكلمة، صرّحوا «بالحطب» صرّحوا «بالنار» صرّحوا «بالقبس» صرّحوا «بالفتيلة» صرّحوا بكذا وكذا، إلّا أنهم يتجنبون التصريح بكلمة إنّه وضع النار على الحطب، وتريدون أن يصرّحوا بهذه الكلمة؟ أما كانوا عقلاء؟

أما كانوا يريدون أن يبقوا أحياء؟ إنّ ظروفهم ما كانت تسمح لهم لأنّ يرووا أكثر من هذا، ومن جهة أخرى، كانوا يعلمون بأنّ القراء لكتبهم والذين تبلغهم رواياتهم سوف يفهمون من هذا الذى يقولون أكثر ممّا يقولون، ويستشّمون من هذا الذى يذكرون الأمور الأخرى التى لا يذكرون، أتريدون أن يقولوا بأنّ ذلك وقع بالفعل ويصرّحوا به تمام التصريح، حتّى إذا لم تجدوا التصريح الصريح والتنصيص الكامل تشكّون أو تشكّكون، أن هذا والله لعجيب!

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٣

المسألة الثالثة: إسقاط جنيها ... ص: ٥٣

وروايات القوم فى هذا الموضوع مشوشة جدّاً، يعرف ذلك كلّ من يراجع رواياتهم وأقوالهم وكلماتهم.

لقد نصّت رواياتهم على أنّه كان لعلى عليه السّلام من فاطمة عليها السّلام ثلاثة ذكور: حسن، وحسين، ومحسن أو محسنّ أو محسنّ، وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قد سمى هؤلاء بهذه الأسماء تشبيهاً بأسماء أولاد هارون: شبر شبير ومشبر، وهذا موجود فى: [مسند أحمد] «١»، وفى [المستدرک] وقد صحّحه الحاكم «٢»، والذهبي أيضاً صحّحه «٣»، وموجود فى مصادر أخرى.

فيبقى السؤال: هل كان لعلى ولد بهذا الإسم أو لا؟ قالوا: كان له ولد بهذا الإسم ... فأين صار؟ وما صار حاله؟ يقولون بوجوده ثم يختلفون، أتريدون أن يصرحوا تصريحاً واضحاً لا لبس فيه ولا غبار عليه؟! إنه فى القضايا الجزئية البسيطة يتلاعبون بالأخبار والأحاديث، كما رأينا فى هذه المباحث، وسنرى فى

(١) مسند أحمد ١/ ١١٨.

(٢) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٦٥.

(٣) تلخيص المستدرک.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٤

المباحث الآتية، وفى مثل هذه القضية تتوقعون أن يصرحوا؟ نعم، عثرنا على أفراد معدودين منهم قالوا بالحقيقة وواجهوا ما واجهوا، وتحملوا ما تحملوا.

أحدهم: ابن أبى دارم المتوفى سنة ٣٥٢:

قال الذهبى بترجمته: الإمام الحافظ الفاضل أبو بكر أحمد بن محمد السرى بن يحيى بن السرى بن أبى دارم التميمى الكوفى الشيعى [أصبح شيعياً!!] محدث الكوفة، حدث عنه الحاكم، وأبو بكر ابن مردويه، ويحيى بن إبراهيم المزكى، وأبو الحسن ابن الحمّامى، والقاضى أبو بكر الجيلى، وآخرون. كان موصوفاً بالحفظ والمعرفة، إلّا أنه يترفض [لماذا يترفض؟] قد أُلّف فى الحطّ على بعض الصحابة» (١).

لا يقول أكثر من هذا: أُلّف فى الحطّ على بعض الصحابة، فهو إذن يترفض.

ولو راجعتم كتابه الآخر [ميزان الاعتدال] فهناك يذكر هذا الشخص ويترجم له، وينقل عن الحافظ محمد بن أحمد بن حمّاد الكوفى الحافظ أبى بشر الدولابى (٢) فيقول: قال محمّد بن أحمد بن حمّاد الكوفى الحافظ أبى بشر الدولابى - بعد أن أرخ موته - كان مستقيم الأمر عامّة دهره، ثم فى آخر أيامه كان أكثر ما يُقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إنّ عمر رفس فاطمة حتّى أسقطت بمحسن (٣).

كان مستقيم الأمر عامّة دهره، لكنّه فى آخر أيامه كان أكثر ما يُقرأ عليه المثالب، فهو - إذن - خارج عن الإستقامة!!

أتذكّر أنّ أحد الصحابة وهو عمران بن حصين - هذا الرجل كان من كبار

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٧٦.

(٢) المصدر ١٤/ ٣٠٩.

(٣) ميزان الاعتدال ١/ ١٣٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٥

الصحابة، يثنون عليه غاية الثناء، ويكتبون بترجمته إنّ الملائكة كانت تحدّثه، لعظمه قدره وجلاله شأنه (١) - هذا الشخص عندما دنا أجله، أرسل إلى أحد أصحابه، وحدّثه عن رسول الله بمتعة الحج - التى حرّمها عمر بن الخطّاب وأنكر عليه تحريمها - ثم شرط عليه أنّه إنّ عاش فلا ينقل ما حدّثه به، وإنّ مات فليحدّث (٢).

نعم، كان هذا الرجل (ابن أبى دارم) مستقيم الأمر عامّة دهره، اقتضت ظروفه أن لا ينقل مثل هذه القضايا، ولذا كان مستقيم الأمر عامّة دهره!! ثم فى آخر أيامه عندما دنا أجله وقرب موته، حينئذ، جعل يُقرأ له المثالب واتفق أنّ دخل عليه هذا الراوى ووجد رجلاً يقرأ له هذا الخبر «إنّ عمر رفس فاطمة»، ... فلولا دخول هذا الشخص عليه لما بلغنا هذا الخبر أيضاً، وذلك فى أواخر حياته، حتّى إذا مات،

أو حتى إذا أودى أو ضرب فمات على أثر الضرب، فقد عاش في هذه الدنيا وعمر عمره.

ورجل آخر هو: النظام، إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي المتوفى سنة ٢٣١.

هذا أيضاً ينص على وقوع هذه الجناية على الزهراء الطاهرة وجنينها، وهذا الرجل كان رجلاً جليلاً، وكان من المعتزلة الجريئين الذين لا يخافون ولا يهابون، وله أقوال مختلفة في المسائل الكلامية تذكر في الكتب، وربما خالف فيها المشهور بين العلماء، وكانت أقواله شاذة، إلا أنه من كبار العلماء، ذكروا عنه أنه كان

(١) الإصابة ٢٦ / ٣.

(٢) نص الخبر: عن مطرف قال: بعث إليّ عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه، فقال: إنني محدثك بأحاديث، لعل الله أن ينفعك بها بعدى، فإن عشت فاكتب عليّ وإن مت فحدّث بها إن شئت، إنّه قد سلّم عليّ، واعلم أن نبي الله صلى الله عليه وآله قد جمع بين حج وعمره، ثم لم ينزل فيها كتاب الله، ولم ينه عنها نبي الله، فقال رجل برأيه فيها ما شاء. راجع باب جواز التمتع من الصحيحين، وهو في المسند ٤ / ٤٣٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٦

يقول: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألت الجنين من بطنها، وكان يصيح عمر: أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان بالدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين.

وممن نقل عنه هذا: الشهرستاني في [الملل والنحل]، والصفدي في [الوافي بالوفيات] «١»، ويوجد قوله هذا في غير هذين الكتابين. وممن عثرنا عليه: ابن قتيبة صاحب كتاب [المعارف]، لكن لا تراجعون كتاب المعارف الموجود الآن لا تجدون هذه الكلمة فالكتاب محرّف.

ابن شهر آشوب المتوفى سنة ٥٨٨ ينقل عن كتاب المعارف قوله: إن محسناً فسد من زخم قنفذ العدوى «٢».

أما في كتاب المعارف الموجود الآن بين أيدينا المحقق!! فلفظه: أما محسن بن علي فهلك وهو صغير «٣».

وتجدون في كتاب [تذكرة الخواص] للبسط ابن الجوزي أنه يقول: مات طفلاً «٤».

لكن البعض الآخر منهم - وهو الحافظ محمد بن محمد بن معتمد خان البدخشاني وهذا من المتأخرين، وله كتب، منها [نزل الأبرار فيما صحّ من مناقب أهل البيت الأطهار] يقول بأنّه مات صغيراً «٥».

وعندما تراجع ابن أبي الحديد، نراه ينقل عن شيخه - حيث حدّثه قضية

(١) الملل والنحل ١ / ٥٩، الوافي بالوفيات ١٧ / ٦.

(٢) مناقب آل أبي طالب ٣ / ٣٥٨.

(٣) المعارف: ٢١١.

(٤) تذكرة خواص الأمة: ٥٤.

(٥) نزل الأبرار بما صحّ من مناقب أهل البيت الأطهار: ٧٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٧

هتبار بن الأسود، وأنتم مسبقون بهذا الخبر، وأن هذا الرجل روع زينب بنت رسول الله فألقت ما في بطنها - قال شيخه: لما ألقت زينب ما في بطنها أهدر رسول الله دم هتبار لأنه روع زينب فألقت ما في بطنها، فكان لا بدّ أنه لو حضر ترويع القوم فاطمة الزهراء وإسقاط ما في بطنها، لحكم بإهدار دم من فعل ذلك.

هذا يقوله شيخ ابن أبى الحديد.

فيقول له ابن أبى الحديد: أروى عنك ما يرويه بعض الناس من أن فاطمة رُوِّعت فألقت محسناً؟ فقال: لا- تروه عنى ولا ترو عنى بطلانه (١).

نعم لا يروون، وإذا رووا يحرفون، وإذا رأوا من يروى مثل هذه القضايا فأنواع التهم يتهمون.

(١) شرح نهج البلاغة ١٤ / ١٩٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٥٩

المسألة الرابعة: كشف بينها ... ص: ٥٩

وكشف القوم بيت فاطمة الزهراء، وهجموا على دارها، وهذا من الأمور المسلمة التى لا يشك ولا يشكك فيها أحد حتى ابن تيمية، ولو أن أحداً شك، فيكون حاله أسوأ من حال ابن تيمية، فكيف لو كان يدعى التشيع أو يدعى كونه من ذرية رسول الله وفاطمة الزهراء؟

وروا عن أبى بكر أنه قال قبيل وفاته: «إنى لا آسى على شىء من الدنيا إلا على ثلاث فعلتهن ووددت أنى تركتهن، وثلاث تركتهن ووددت أنى فعلتهن، وثلاث فعلتهن ووددت أنى تركتهن».

وهذا حديث مهم جداً، والقدر الذى نحتاج إليه الآن:

أولاً: قوله: ووددت أنى لم أكشف بيت فاطمة عن شىء وإن كانوا قد غلقوه على الحرب.

ثانياً: قوله: ووددت أنى كنت سألت رسول الله لمن هذا الأمر فلا ينازعه أحد.

أترونه صادقاً فى تميمه هذا؟ ألم يكن ممن بايع يوم الغدير وغير يوم الغدير من المواقف والمشاهد؟

وتجد هذا الخبر - خبر تميمه هذه الأمور - فى: [تاريخ الطبرى]، وفى [العقد

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٦٠

الفريد] لابن عبد ربّه، وفى [الأموال] لأبى عبيد القاسم بن سلام المحدث الحافظ الكبير الإمام، وفى [مروج الذهب] للمسعودى، وفى [الإمامة والسياسة] لابن قتيبة (١).

ولكن هنا أيضاً يوجد تحريف، فراجعوا كتاب الأموال، فقد جاء فيه بدل قوله: ووددت أنى لم أكشف بيت فاطمة، هذه الجملة: ووددت أنى لم أكن فعلت كذا وكذا.

يحذفون الكلام ويضعون بدله كلمة: كذا وكذا!!!

أتريدون أن ينقلوا الحقائق على ما هى عليه؟ وممن تريدون هذا؟ وممن تتوقعون؟.

أما ابن تيمية، فلا ينكر أصل القضية، ولا ينكر تميمى أبى بكر، وإنما يبزر!! لاحظوا تبريره هذه المرة يقول:

«إنه كبس البيت لينظر هل فيه شىء من مال الله الذى يقسمه ليعطيه للمسلمين!!»

وكذلك يفعلون!!

وكذلك يقولون!!

ذكرنا مسألة فدك، وإحراق البيت، وإسقاط الجنين، وكشف البيت وهجومهم على البيت بلا إذن وأنهم فعلوا ما فعلوا!!!

(١) كتاب الأموال: ١٣١، الإمامة والسياسة ١ / ١٨، تاريخ الطبرى ٣ / ٤٣٠، العقد الفريد ٢ / ٢٥٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٦١

قضايا أخرى ... ص: ٦١

وبقيت أمور أتعرض لها باختصار:

الأمر الأول:

إن فاطمة سلام الله عليها ماتت ولم تباع أبا بكر، ماتت وهي واجدة على أبي بكر، وهذا موجود في الصحاح وغيرها، وقد قرأنا نص الحديث عن عائشة.

أترون أنها ماتت بلا إمام؟ ماتت ولم تعرف إمام زمانها؟ ماتت ميتة جاهلية وهي التي فضّلوها على أبي بكر وعمر؟ وهي التي قالوا: بأنّ إيداءها كفر ومحرم؟

ماتت بغير إمام ميتة جاهلية؟ أيقولها أحد؟ فمن كان إمامها؟

الأمر الثاني:

إنّ عليّاً عليه السلام لم يؤذن أبا بكر بموت الزهراء، ولم يخبره بأمرها، ولم يحضر لا هو ولا غيره للصلاة عليها.

وأنتم تعلمون أنّ الصلاة على الميت في تلك العصور كانت من شؤون الخليفة، ومع وجود الخليفة أو أمير المدينة لا يحقّ لأحد أن يتقدّم للصلاة على ميت إلاّ بإذن خاص، ولذا لما دفنوا عبد الله بن مسعود بلا إذن وبلا إخبار من عثمان، أرسل عثمان إلى عمّار بن ياسر وضرب عمّار لهذا السبب، وله نظائر كثيرة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٦٢

فكان عدم إخباره أبا بكر للحضور للصلاة رمزاً وعلامة لرفض إمامته وخلافته.

ولكن القوم يعلمون بأنّ عدم صلاة أبي بكر على الزهراء دليل على عدم إمامته، فوضعوا حديثاً بأنّ عليّاً أرسل إلى أبي بكر، فجاء أبو بكر وجاء معه عمر وعدّه من الأصحاب وصلّوا على الزهراء، واقتدى على بأبي بكر في تلك الصلاة، وكبر أبو بكر أربعاً في تلك الصلاة!! لاحظوا الكذب!! أنقل لكم هذا النص:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بترجمه عبد الله بن محمّد بن ربيعة بن قدامة القدامى المصيصي: أحد الضعفاء، [هذا الشخص أحد الضعفاء] أتى عن مالك [مالك بن أنس] بمصائب منها:

عن جعفر بن محمّد يرويه عن أبيه الباقر عن جدّه قال: توفيت فاطمة ليلاً، فجاء أبو بكر وعمر وجماعة كثيرة، فقال أبو بكر لعلي: تقدّم فصل، قال لا، لا والله لا تقدّمت وأنت خليفة رسول الله، فتقدّم أبو بكر وكبر أربعاً «١».

وهذا من مصائب أمتنا، أنّ لا تنقل القضايا كما هي، وتوضع في مقابلها موضوعات يتقولون على أهل البيت ويضعون الأخبار عن أهل البيت أنفسهم! وكم له من نظير، ولي مذكّرات في هذا الباب، أنّهم كثيراً ما يضعون الأشياء عن لسان أهل البيت، عن لسان أمير المؤمنين وأبنائه، وعن لسان ولده محمد بن الحنفية ينقلون كثيراً من الأشياء.

الأمر الثالث:

وكان دفنها ليلاً بوصية منها، لتبقى مظلوميّتها على مدى التاريخ، وخطاب أمير المؤمنين رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم عند دفنها يكشف للتاريخ

(١) لسان الميزان ٣/ ٣٣٤.

جوانب كثيرة من المصائب والحقائق، وحقيق على كل مؤمن أن يراجع تلك الخطبة لأمير المؤمنين عند دفن الزهراء سلام الله عليها. يقول ابن تيمية فى مقام الجواب: كثير من الناس دفنوا ليلاً.

ولكن فاطمة أوصت أن تغسل ليلاً وأن تدفن ليلاً، وأن لا يخبر أحد ممن آذاها.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٦٥

كلمة الختام ... ص: ٦٥

هذا ما اقتضى الوقت وساعد عليه التوفيق على نحو الاستعجال، أن أذكر لكم هذه القضايا، بنحو خطوطٍ عريضة، وعلى شكل عناوين، ولم أتعرض لكثير من الجزئيات والتفاصيل والأقوال والروايات فى هذه القضايا، كما لم أنقل شيئاً عن أهل البيت، وعن شيعة أهل البيت، وعمّا فى كتب الإمامية فى هذه القضايا.

ولعلّ فيما ذكرت كفايةً لهداية أولى الألباب، ومن يكون بصدد التحقيق عن هذه القضايا بإنصاف.

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله الطاهرين ولعنه الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع البحث مسألة تفضيل الأئمة على الأنبياء عليهم السلام.

هذه المسألة مطروحة فى كتب أصحابنا منذ قديم الأيام، ولهم على هذا القول أو هذا الإعتقاد أدلتهم الخاصة، ونحن جرياً على دأبنا فى بحوثنا فى هذه الليالى، حيث نستدلّ فقط بما ورد عن طرق أهل السنة، وما يكون متفقاً عليه بين الطرفين، ومقبولاً لدى الفريقين، جرياً على دأبنا هذا وسيرتنا هذه، نبحت فى هذه المسألة على ضوء الأحاديث الواردة عند الطرفين والمقبولة عند الفريقين. وإن كان لأصحابنا أدلتهم على هذه المعتقدات، وهم مستغنون عن دلالة دليل من خارج كتبهم، وغير محتاجين إلى الاستدلال على معتقداتهم بما عند الآخرين، إلّا أنّ هذه الجلسات وهذه البحوث بُنيت على أن تكون بهذا الشكل الذى ذكرته لكم.

يمكن الاستدلال لتفضيل الأئمة سلام الله عليهم على الأنبياء بوجوه كثيرة، منها الوجوه الأربعة الآتية:

الوجه الأول: مسألة المساواة بين أمير المؤمنين والنبى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٠

الوجه الثانى: تشبيه أمير المؤمنين بالأنبياء السابقين.

الوجه الثالث: كون على أحبّ الخلق إلى الله مطلقاً.

الوجه الرابع: صلاة عيسى خلف المهدي.

هذه هى الوجوه الأربعة، وعندنا وجوه أخرى أيضاً، لكنى أكتفى بهذه الوجوه وأبينها لكم على ضوء الكتاب، وعلى ضوء السنة المقبولة عند الفريقين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧١

تفضيل الأئمة الأئمة ... ص: ٧١

المساواة بين أمير المؤمنين والنبى إلّا النبوة ... ص: ٧١

نستدل لذلك بالكتاب أوّلًا، بآية المباهلة، وقد درسنا آية المباهلة بالتفصيل فى ليلة خاصة، وتقدّم البحث هناك عن كيفية دلالة قوله تعالى: «وَأَنْفُسُكُمْ» (١).

على المساواة بين أمير المؤمنين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولمّا كان نبينا أفضل من جميع الأنبياء السابقين بالكتاب وبالسنّة وبالإجماع، فيكون على أيضاً كذلك، وهذا الوجه ممّا استدلل به علماؤنا السابقون، لاحظوا [تفسير] الفخر الرازى، وغيره، حيث يذكرون رأى الإمامية واستدلّاهم بهذه الآية المباركة على أفضلية أمير المؤمنين على الأنبياء السابقين.

يقول الرازى- فى ذيل آية المباهلة:- كان فى الرى رجل يقال له محمود بن الحسن الحمصى، وكان معلماً للإثنى عشرية، وكان يزعم أنّ علياً أفضل من جميع الأنبياء سوى محمّد.

قال: والذى يدلّ عليه قوله: «وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ»، وليس المراد بقوله:

«وَأَنْفُسَنَا» نفس محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ الإنسان لا يدعو نفسه، بل المراد به غيره، وأجمعوا على أنّ ذلك الغير كان على بن أبى طالب، فدلت الآية على أنّ نفس على هي نفس محمّد، ولا يمكن أن يكون المراد منه أنّ هذه النفس

(١) سورة آل عمران: ٦١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٢

هى عين تلك النفس، فالمراد أنّ هذه النفس مثل تلك النفس، وذلك يقتضى الاستواء فى جميع الوجوه. ترك العمل بهذا العموم فى حقّ النبوة، وفى حقّ الفضل أى الأفضلية، لقيام الدلائل على أنّ محمّداً كان نبياً وما كان على كذلك، ولانعقاد الإجماع على أنّ محمّداً كان أفضل من على، فيبقى فيما وراءه معمولاً به، ثمّ الإجماع دلّ على أنّ محمّداً كان أفضل من سائر الأنبياء، فيلزم أن يكون على أفضل من سائر الأنبياء. فهذا وجه الاستدلال بظاهر الآية المباركة (١).

والشيخ محمود بن الحسن الحمصى من علماء القرن السابع، له كتاب المنقذ من الضلال، وطبع هذا الكتاب أخيراً وهو فى علم الكلام. ثمّ يقول الرازى فى جواب هذا الاستدلال- لاحظوا الجواب:- والجواب: إنّ كما انعقد الإجماع بين المسلمين على أنّ محمّداً أفضل من على، فكذلك انعقد الإجماع بينهم- أى بين المسلمين- قبل ظهور هذا الإنسان- أى الشيخ الحمصى- فالإجماع منعقد قبل ظهور هذا وقبل وجوده على أنّ النبى أفضل ممّن ليس بنبى، وأجمعوا- أى المسلمون- على أنّ علياً ما كان نبياً، فلزم القطع بأنّ ظاهر الآية كما أنّه مخصوص بحقّ محمّد، فكذلك مخصوص فى حقّ سائر الأنبياء.

ويتلخص الجواب: فى دعوى إجماع عموم المسلمين على أنّ غير النبى لا يكون أفضل من النبى، وعلى ليس بنبى، فالاستدلال باطل.

ولو راجعتم [تفسير] النيسابورى أيضاً لوجدتم نفس الجواب، وكذا لو رجعتم إلى تفسير أبى حيان الأندلسى [البحر المحيط].

النيسابورى يقول، وعبارته ملخص عبارة الرازى: فأجيب بأنّه كما انعقد الإجماع بين المسلمين على أنّ محمّداً أفضل من سائر الأنبياء، فكذا انعقد الإجماع

(١) تفسير الرازى ٨ / ٨١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٣

بينهم على أنّ النبى أفضل ممّن ليس بنبى، وأجمعوا على أنّ علياً ما كان نبياً.

ونفس الكلام أيضاً تجدونه بتفسير أبى حيان (١). وتفسير النيسابورى مطبوع على هامش تفسير الطبرى (٢).

فكان الجواب- إذن- دعوى إجماع عموم المسلمين قبل الشيخ الحمصى على أنّ من ليس بنبى لا يكون أفضل من النبى.

لو ثبت هذا الإجماع، أو كان مستنداً إلى أدلة قطعية، ولم يكن فى مقابله أدلة قطعية، لسلمنا ووافقنا على هذا الجواب. ولكن القول بأفضلية أئمة أهل البيت على سائر الأنبياء سوى نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، هذا القول موجود بين علماء هذه الطائفة قبل الشيخ الحمصى، فأين دعوى الإجماع- إجماع المسلمين- قبل ظهور هذا الإنسان؟

الشيخ الحمصى- كما ذكرنا- وفاته فى أوائل القرن السابع، لكن الاستدلال الذى ذكره الشيخ الحمصى إنما أخذه من الشيخ المفيد، والشيخ المفيد وفاته سنة (٤١٣)، فقبل الشيخ الحمصى هذا القول موجود، وهذا الاستدلال مذكور بالكتب، على أننا إذا راجعنا كلام الشيخ المفيد لوجدناه ينسب الاستدلال إلى من سبقه من العلماء، فهذا الاستدلال موجود من قديم الأيام، وإذا كان الدليل هو الإجماع، إذن لا إجماع على أن غير النبى لا يكون أفضل من النبى، وليس للراوى ولا لغيره جواب غير الذى قرأته لكم.

وأما أدلة المساواة بين أمير المؤمنين والنبى من السنة، فهناك أحاديث كثيرة صحيحة ومعتبرة، متفق عليها بين الطرفين، صريحة فى هذا المعنى، أى فى أن أمير المؤمنين والنبى متساويان، إلأى النبوة، لقيام الإجماع على أن النبوة ختمت

(١) تفسير بحر المحيط ٢/ ٥٠٤.

(٢) تفسير النيسابورى ٢/ ١٧٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٤

بمحمّد صلى الله عليه وآله وسلم.

نذكر بعض الأحاديث:

منها: حديث النور: «خلقت أنا وعلى من نور واحد» (١)، فى تلك الأحاديث يقول رسول الله: إن الله سبحانه وتعالى قسم ذلك النور نصفين، فنصف أنا ونصف على، ولما كان رسول الله أفضل البشر مطلقاً، فعلى كذلك، وقد قرأنا هذا الحديث.

ومن الأحاديث أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم بالنص: «أنا سيد البشر» تجدون هذا الحديث فى [صحيح البخارى] (٢)، و [المستدرک] (٣)، و [مجمع الزوائد] (٤)، وإذا كان على مساوياً لرسول الله بمقتضى حديث النور، وبمقتضى آية المباهلة، فعلى أيضاً سيد البشر، وإذا كان سيد البشر، فهو أفضل من جميع الأنبياء.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا سيد ولد آدم»، وهذا الحديث تجدونه فى [صحيح مسلم] (٥)، و [سنن الترمذى] (٦)، و [مسند أحمد] (٧)، و [المستدرک] (٨)، و [مجمع الزوائد] (٩) وغير هذه المصادر.

وإذا كان على عليه السلام بمقتضى آية المباهلة وبمقتضى حديث النور مساوياً لرسول الله، فيكون سيد ولد آدم.

(١)

ينابيع المودة ٢/ ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) صحيح البخارى ٥/ ٢٢٥.

(٣) المستدرک على الصحيحين ١/ ٣٠ و ٤/ ٥٧٣.

(٤) مجمع الزوائد ١٠/ ٣٧٧.

(٥) صحيح مسلم ٧/ ٥٩، كتاب الفضائل باب تفضيل نبينا على جميع الخلاق.

(٦) سنن الترمذى ٤/ ٣٧٠، ٥/ ٢٤٧.

(٧) مسند أحمد ٢/ ٥٤٠، ٣/ ٢.

(٨) المستدرک على الصحيحين ٢/ ٦٠٥، ٣/ ١٢٤.

(٩) مجمع الزوائد ٨/ ٢٥٤، ٩/ ١١٦، ١٣١، ١٠/ ٣٧٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٥

تشبيه أمير المؤمنين ... ص: ٧٥

بالأنبياء السابقين ... ص: ٧٥

وهذا الوجه أيضاً ذكره الشيخ الحمصى، وأورده الفخر الرازى فى الاستدلال، لكنّ الشيخ الحمصى ذكر هذا الدليل كتأييد لدلالة آية المباهلة، لكننا نعتبره دليلاً مستقلاً، وهذا الحديث نسّميه بحديث الأشباه أو حديث التشبيه، وهو قوله: «من أراد أن يرى آدم فى علمه، ونوحاً فى طاعته، وإبراهيم فى خلّته، وموسى فى هيئته، وعيسى فى صفوته، فلينظر إلى على بن أبى طالب».

وهذا هو اللفظ الذى ذكره الشيخ الحمصى، وللحديث ألفاظ أخرى، هذا الحديث بألفاظه المختلفة موجود فى كتب الفريقين، أذكر لكم بعض أعلام الحفاظ والأئمة من أهل السنّة الرواه لهذا الحديث بألفاظه المختلفة:

١- عبد الرزاق بن همام، صاحب المصنّف وشيخ البخارى.

٢- أحمد بن حنبل.

٣- أبو حاتم الرازى.

٣- أبو حفص ابن شاهين.

٤- الحاكم النيسابورى.

٥- ابن مردويه الإصفهانى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٦

٧- أبو نعيم الإصفهانى.

٨- أبو بكر البيهقى.

٩- ابن المغازلى الواسطى.

١٠- أبو الخير القزوينى الحاكمى.

١١- الطبرى، صاحب الرياض النضرة.

١٢- ابن الصبّاغ المالكى.

وغير هؤلاء من العلماء، يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن عدّة من صحابه رسول الله، عن النبي صلّى الله عليه وآله.

ومن رواته من الصحابة: ابن عباس، وأبو الحمراء، وأبو سعيد الخدرى، وغيرهم.

ولابدّ من الكلام والبحث حول هذا الحديث سنداً ودلالة ليتم الاستدلال.

أمّا سنداً، فإنّى أذكر لكم سندين من أسانيدهم، وقد حقّقتهما، وهما سندان صحيحان، وبإمكانى تحقيق صحّة أسانيد أخرى لهذا الحديث أيضاً، لكنّى أكتفى بهذين السندين:

يقول ياقوت الحموى فى كتابه [معجم الأدباء] «١» بترجمه محمّد بن أحمد بن عبيد الله الكاتب المعروف بابن المفجّع، هذا الشخص نظم حديث التشبيه فى قصيدة، والقصيدة إسمها قصيدة الأشباه، يقول ياقوت الحموى:

«وله قصيده ذات الأشباه سميت بذات الأشباه لقصده فيما ذكره: الخبر الذى رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيّب، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم وهو فى محفل من أصحابه: «إن

(١) معجم الأدباء: ١٧ / ١٩١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٧

تنظروا إلى آدم في علمه، ونوح في فهمه، وإبراهيم في خلته، وموسى في مناجاته، وعيسى في سنه، ومحمد في هديه وحلمه، فانظروا إلى هذا المقبل.

فتناول الناس، فإذا هو علي بن أبي طالب، فأورد المفجع ذلك في قصيدته، وفيها - أي في هذه القصيدة - مناقب كثيرة. ياقوت الحموي معروف بأنه من المنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا مذكور بترجمته، لا حظوا كتاب وفيات الأعيان، وكتاب شذرات الذهب وغيرهما من المصادر.

وقد ذكروا أنه تكلم في سنة ٦١٣ في دمشق بكلام في علي، فثار الناس عليه وكادوا يقتلونه، فانهزم من دمشق. ذكر هذا ابن خلكان ونص علي أنه كان متعصباً على علي.

وأما عبد الرزاق بن همام، فهذا - كما ذكرنا في الجلسات السابقة - شيخ البخاري وصاحب المصنف ومن رجال الصحاح كلها، ولم يتكلم أحد في عبد الرزاق بن همام بجرح أبداً، حتى قيل بترجمته: ما رحل الناس إلى أحد بعد رسول الله مثل ما رحلوا إليه، توفي سنة ٢١١.

معمر بن راشد، من رجال الصحاح الستة، توفي سنة ١٥٣.

الزهري هو الإمام الفقيه المحدث الكبير، من رجال الصحاح الستة، وقد تجرأ ابن تيمية وادعى بأن هذا الرجل أفضل من الإمام الباقر عليه السلام.

وأما سعيد بن المسيب، فكذلك هو من رجال الصحاح الستة، توفي بعد سنة ٩٠، وهذا الشخص يروي هذا الحديث عن أبي هريرة. وأبو هريرة عندهم من الصحابة الثقات والموثوقين، الذين لا يتكلم فيهم بشكل من الأشكال.

فهذا السند صحيح إلى هنا.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٨

وسند آخر، وهو ما ذكره الحافظ ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨ في كتابه [مناقب آل أبي طالب] يقول:

روى أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وأيضاً روى ابن بطة في الإبانة بإسناده عن ابن عباس، كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في فهمه، وإلى موسى في مناجاته، وإلى عيسى في سمته، وإلى محمد في تمامه وكمالته وجماله، فلينظر إلى هذا الرجل المقبل»، قال: فتناول الناس بأعناقهم فإذا هم بعلی كأنما في صيب وينحل عن جبل.

وتابعهما أنس بن مالك في رواية هذا الحديث إلا أنه قال: «وإلى إبراهيم في خلته، وإلى يحيى في زهده، وإلى موسى في بطشته، فلينظر إلى علي بن أبي طالب» (١).

وهذا السند نفس السند، إلا أن الراوي عن عبد الرزاق هو أحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل لا يحتاج إلى توثيق.

وأما ابن شهر آشوب، فهو أحد كبار علماء طائفتنا، إلا أن أهل السنة أيضاً يحترمونه ويشنون عليه، ويترجمون له، فلاحظوا [الوافي بالوفيات] للصفدي، و [بغية الوعاة] للسيوطي، وغير هذين الكتابين، يقولون هناك بترجمته: وكان بهي المنظر، حسن الوجه والشبيبة، صدوق اللهجة، مليح المحاوره، واسع العلم، كثير الخشوع والعبادة والتهجد (٢).

وأما دلالة حديث التشبيه، فهذا الحديث يدل على أفضلية أمير المؤمنين علي

(٢) الوافى بالوفيات ١١٨ / ٤، بغية الوعاة ١ / ١٨١، البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٧٨، طبقات المفسرين: ٩٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٧٩

الأنبياء السابقين، بلحاظ أنه قد اجتمعت فيه ما تفرق فى أولئك من الصفات الحميدة، ومن اجتمعت فيه الصفات المتفرقة فى جماعة، يكون هذا الشخص الذى اجتمعت فيه تلك الصفات أفضل من تلك الجماعة، وهذا الاستدلال واضح تماماً، ومقبول عند الطائفتين، وسأقرأ لكم بعض العبارات:

يقول ابن روزبهان فى الجواب عن هذا الحديث: أثر الوضع على هذا الحديث ظاهر، ولا شك أنه منكر، لأنه يوهم أن على بن أبى طالب أفضل من هؤلاء الأنبياء، وهذا باطل، فإن غير النبى لا يكون أفضل من النبى، وأما أنه موهم هذا المعنى فلأنه جمع فيه من الفضائل ما تفرق فى الأنبياء، والجامع للفضائل أفضل من الذين تفرق فيهم الفضائل، وأمثلة هذا من الموضوعات.

فيضطر ابن روزبهان بعد أن يرى تمامية دلالة الحديث على مدعانا، يضطر إلى رمى الحديث بالوضع «١».

وقد أثبتنا نحن صحة الحديث، وأثبتنا أنه حديث متفق عليه بين الفريقين، وذكرنا عدة من أعيان رواة هذا الحديث من أهل السنة.

ويقول ابن تيمية: هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله بلا ريب، عند أهل العلم بالحديث «٢».

وكأن عبد الرزاق، وأحمد، وأبا حاتم الرازى، وغير هؤلاء، ليسوا من أهل العلم بالحديث، لكن الظاهر أنه يقصد من أهل العلم بالحديث نفسه وبعض من فى خدمته من أصحابه المختصين به!!

ومما يدل على تمامية الاستدلال بهذا الحديث سنداً ودلالة: إذعان كبار علماء الكلام بهذا الاستدلال، لاحظوا [المواقف فى علم الكلام] وشرح

(١) إبطال الباطل، أنظر: دلائل الصدق ١٨٨ / ٢.

(٢) منهاج السنة ٥ / ٥١٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٠

المواقف «١» وشرح المقاصد «٢»، فالقاضى الإيجى والشريف الجرجانى والسعد التفتازانى يذكرون هذا الاستدلال، ولا يناقشون لا فى السند ولا فى الدلالة.

وإنما يجب التفتازانى بأن هذا الحديث وأمثاله مخصّص بالشيخين، لأن الشيخين أفضل من على، للأدلة القائمة عندهم على أفضلية الشيخين، فحينئذ لا بد من التخصيص، ودائماً التخصيص فرع الحجية، فلا بد وأن يكون الحديث صحيحاً سنداً، ولا بد أن تكون دلالة تامة، فحينئذ، يدعى أن هناك أدلة أيضاً صحيحة قائمة على أفضلية زيد وعمرو على على، مخصّصة لهذا الحديث، وترفع اليد عن هذا الحديث بمقدار ما قام الدليل على التخصيص.

عندما يذكر صاحب المواقف، وأيضاً شارح المواقف، أدلته أفضلية على يقولان: الثانى عشر قوله صلى الله عليه وآله: «من أراد أن ينظر إلى آدم»... إلى آخر الحديث، وجه الاستدلال: قد ساواه النبى بالأنبياء المذكورين - أى فى هذا الحديث - وهم أفضل من سائر الصحابة إجماعاً، وإذا كان الأنبياء المذكورون فى هذا الحديث أفضل من الصحابة، فيكون من ساوى الأنبياء أفضل من الصحابة إجماعاً.

ثم أجابوا لا بالمناقشة فى السند ولا فى الدلالة، بل بأنه تشبيه، ولا يدل على المساواة، وإلا كان على أفضل من الأنبياء المذكورين، لمشاركته ومساواته حينئذ لكل منهم فى فضيلته واختصاصه بفضيلة الآخرين، والإجماع منعقد على أن الأنبياء أفضل من الأولياء. هذه عبارة المواقف وشرحها.

وفى [شرح المقاصد] «٣» يذكر التخصيص فيقول: لا خفاء فى أن من ساوى

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٦٩.

(٢) شرح المقاصد ٥ / ٢٩٩.

(٣) المصدر.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨١

هؤلاء الأنبياء في هذه الكمالات كان أفضل.

ثم ناقش في ذلك بقوله: يحتمل تخصيص أبي بكر وعمر منه، عملاً بأدلة أفضليتهما.

إذن، لا مناقشة لا في السند ولا في الدلالة، وإنما المناقشة بأمرين:

الأول: الإجماع القائم على أن غير النبي لا يكون أفضل من النبي.

وقد أثبتنا أن لا إجماع.

الأمر الثاني: تخصيص هذا الحديث بما دلّ على أفضليته الشيخين.

ولكن هذا أول الكلام، والتفتازاني ذكره بنحو الاحتمال!

ومن جملة ما يستدل به لأفضليته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الأنبياء السابقين: قوله تعالى: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلَّمَا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ» (١).

محل الاستدلال كما ذكر الرازي وغيره من المفسرين: إن هذه الآيات المباركة تدلّ على أفضليته نبينا على سائر الأنبياء، لأن قوله تعالى: «فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ» دليل على أنه قد اجتمع فيه الخصال المحمودة المتفرقة فيهم، كالشكر في داود وسليمان، والصبر في أيوب، والزهد في زكريا وعيسى ويحيى، والصدق في

(١) سورة الإنعام (٤): ٨٤ - ٩٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٢

إسماعيل، والتضرع في يونس، والمعجزات الباهرة في موسى وهارون، فيكون منصب نبينا أجل من منصبهم، ومقامه أفضل من مقامهم.

وهذا نفس الاستدلال الذي نقول به على ضوء حديث التشبيه: بأن علياً قد جمع ما تفرّق في أولئك الأنبياء، تماماً هو نفس الاستدلال في هذه الآية بحسب ما ذكره المفسرون.

وإذا كان نفس الاستدلال، فحينئذ يتم استدلالنا بحديث التشبيه. هذا أولاً.

وثانياً: إذا كان بهذه الآيات رسول الله أفضل من الأنبياء السابقين، فعلى ساوى رسول الله، فهو أيضاً أفضل من الأنبياء السابقين.

لاحظوا التفاسير في ذيل هذه الآية: [تفسير] الفخر الرازي «١»، وتفسير النيسابوري «٢»، وتفسير الخطيب الشربيني «٣»، ولربما تفاسير أخرى أيضاً تذكر هذا الاستدلال.

(١)

تفسير الرازى ١٣ / ٦٩ - ٧١.

(٢) تفسير النيسابورى ٣ / ١١٢ - ١١٥.

(٣) تفسير الخطيب الشربىنى (السراج المنير) ١ / ٤٣٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٣

على أحب الخلق إلى الله ... ص: ٨٣

وهذا ما دلّ عليه حديث الطير: «اللهم ائتنى بأحب الخلق إليك يأكل معى من هذا الطائر». وقد ذكرنا سند هذا الحديث ودلالته فى ليله خاصة، ودرسنا ما يتعلّق بهذا الحديث بنحو الإجمال، وإذا كان على عليه السّلام أفضل الخلق إلى الله سبحانه وتعالى ورسوله، فيكون أفضل من الأنبياء، كما هو واضح. ولا يقال إنّ المراد من أفضل الخلق إلى الله، أى فى زمانه، أى فى ذلك العصر، لا يقال هذا، لعدم مساعدة ألفاظ الحديث على هذا الاحتمال، مضافاً إلى أنّ بعض ألفاظه يشتمل على الجملة التالية: «اللهم ائتنى بأحب خلقك إليك من الأولين والآخرين» (١) فيندفع هذا الاحتمال.

(١) مناقب الامام على بن أبى طالب عليه السّلام: ١٦٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٥

صلاة عيسى خلف المهدي ... ص: ٨٥

ومن الأدلة على أفضلية الأئمة عليهم السّلام على الأنبياء السابقين، قضيه صلاة عيسى خلف المهدي، وهذا أيضاً ممّا ناقش فيه بعضهم كالسعد التفتازانى، من حيث أنّ عيسى نبي، وكيف يمكن أن يقتدى بمن ليس بنبي، وعليه، فإنّ هذه الأحاديث باطلة. لاحظوا عبارته يقول: فما يقال: إنّ عيسى يقتدى بالمهدي، شىء لا مستند له فلا ينبغى أن يعول عليه، نعم هو وإن كان حينئذ من أتباع النبي، فليس منعزلاً عن النبوة، فلا محالة يكون أفضل من الإمام، إذ غاية علماء الأمة الشبه بأنبياء بنى إسرائيل (١). هذه عبارة سعد الدين التفتازانى.

ونحن نكتفى فى جوابه بما ذكره الحافظ السيوطى، فإنّه أدرى بالأحاديث من السعد التفتازانى، يقول الحافظ السيوطى فى [الحاوى للفتاوى]: «هذا من أعجب العجب، فإنّ صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة فى عدّة أحاديث صحيحة بإخبار رسول الله، وهو الصادق المصدّق الذى لا يخلف خبره» (٢).

(١) شرح المقاصد ٥ / ٣١٣.

(٢) الحاوى للفتاوى ٢ / ١٦٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٦

وفى [الصواعق] لابن حجر دعوى تواتر الاحاديث فى صلاة عيسى خلف المهدي سلام الله عليه (١).

إذن، أثبتنا أفضلية أئمتنا من الأنبياء السابقين بأربعة وجوه، على ضوء الكتاب والسنة المقبولة عند الفريقين.

ولمّا كان هذا القول غريباً فى نظر أهل السنة ولا يتمكّنون من أن يقبلوا مثل هذا الرأى أو هذه العقيدة، أخذوا يناقشون فى بعض

الأحاديث، أو يناقشون فى الاستدلال ببعض الآيات، وقد وجدت الاستدلالات، وقرأت لكم عمدة ما قالوا، وما يمكن أن يقال فى هذا المجال، وظهر اندفاع تلك المناقشات كلها. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) الصواعق المحرقة: ١٦٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا فى العصمة، وهذا البحث من أهم المباحث الكلامية والتفسيرية والحديثية، وقد اهتم علماءنا بهذا البحث منذ قديم الأيام، كما أن علماء الأشاعرة والمعتزلة أيضاً يهتمون بهذا الموضوع فى كتبهم. وعنوان العصمة إنما اتخذ من الروايات الواردة فى هذا الموضوع.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩١

العصمة ... ص: ٩١

تعريف العصمة ... ص: ٩١

إشارة

الأصل فى معنى هذه الكلمة هو المعنى اللغوى، فإنك إذا راجعت [لسان العرب] و [تاج العروس] و [الصحاح] للجوهري «١»، وجدتهم يفسرون كلمة العصمة بالمنع أو كلمة عَصَمَ بِمَنْعٍ.

وهذه المادة استعملت فى القرآن الكريم أيضاً فى قوله تعالى عن لسان ابن نوح: «قَالَ سَأُوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَخَصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَأَعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» «٢»

، وأيضاً فى قوله تعالى: «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا» «٣»

، وفى غير هذه الموارد.

وإذا راجعتم كتب التفسير فى ذيل هذه الآيات المباركات، لوجدتم المفسرين يفسرون كلمة العصمة أو مادة العصمة فى مثل هذه الآيات بالتمسك.

ويقول الراغب: العصم هو الإمساك، الاعتصام الاستمسك «٤».

والذى يظهر لى أن بين المسك والتمسك والاستمسك، وبين المنع، فرقاً

(١) لسان العرب ١٢/٤٠٣ «عصم»، تاج العروس ٨/٣٩٨، الصحاح ٥/١٩٨٦ «عصم».

(٢) سورة هود (١١): ٤٣.

(٣) سورة آل عمران (٣): ١٠٣.

(٤) مفردات ألفاظ القرآن: ٥٦٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٢

دقيقاً ربما لا يلتفت إليه، وهكذا توجد الفروق الدقيقة بين ألفاظ اللغة العربية، فإن بين «الحفظ» و «المنع» و «الحجر» و «العصم» وأمثلة هذه الألفاظ المتقاربة في المعنى، توجد فوارق، تلك الفوارق لها تأثير في فهم المطلب في كل مورد تستعمل فيه لفظه من هذه الألفاظ.

فإنه سبحانه وتعالى قد جعل في المعصوم قوة، تمنعه كما يقول أولئك، وتمسكه كما يقول الراغب.

«قَالَ لِعَاصِمِ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» أي لا مانع من أمر الله، أو لا ماسك من أمر الله، والفرق بينهما دقيق.

تلاحظون، لو أن أحداً أراد أن يسقط من مكان عال ومنعه أحد من الوقوع يقولون: منعه من الوقوع، لكن إذا مدّ يده ومسكه كان هذا المنع أخص من ذلك المنع الذي ليس فيه مسك.

لا نطيل عليكم، فلتكن العصمة بمعنى المنع.

العصمة شرط في النبي بلا خلاف بين المسلمين في الجملة، وإنما قلت: في الجملة، لأن غير الإمامية يخالفون في بعض الخصوصيات التي اشترطها واعتبرها الإمامية في العصمة، كما أن غير الإمامية أيضاً قد اختلفوا فيما بينهم في بعض الخصوصيات، إلا أن الإجماع قائم بين جميع الفرق من الإمامية والمعتزلة والأشاعرة على اعتبار العصمة في النبي بنحو الإجمال.

يشير العلامة الحلي رحمه الله عليه إلى رأى الإمامية بالإجمال وإلى بعض الأقوال الأخرى فيقول:

ذهبت الإمامية كافة: إلى أن الأنبياء معصومون عن الصغائر والكبائر، منزّهون عن المعاصي، قبل النبوة وبعدها، على سبيل العمدة والنسيان، وعن كل رذيلة ومنقصة وما يدل على الخسة والضعف، وخالفت أهل السنة كافة في ذلك، وجوزوا

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٣

عليهم المعاصي، وبعضهم جوزوا الكفر عليهم قبل النبوة وبعدها، وجوزوا عليهم السهو والغلط، ونسبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى السهو في القرآن بما يوجب الكفر... ونسبوا إلى النبي كثيراً من النقص «١».

ثم ذكر موارد من ذلك نقلها عن الصحاح وغيرها.

وإذا شئتم الوقوف على تفاصيل هذه الأقوال فعليكم بمراجعة كتاب [دلائل الصدق] «٢» للشيخ المظفر حيث ذكر تلك الأقوال في شرح عبارة العلامة الحلي المتقدمة ناقلاً عن المواقف وشرحها وعن المنحول للغزالي وعن الفصل لابن حزم الأندلسي، وغير هذه الكتب، ونحن الآن لا نريد الدخول في هذه التفاصيل.

عرفنا إلى الآن معنى العصمة لغة، وأن العصمة بنحو الإجمال مورد قبول واتفاق بين المسلمين بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو مطلق الأنبياء.

العصمة في الاصطلاح... ص: ٩٣

وأما العصمة في الاصطلاح:

قال الشيخ المفيد رحمه الله في [النكت الإعتقادية]: العصمة لطف يفعله الله بالمكلف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما «٣».

ويقول المحقق الشيخ نصير الدين الطوسي في كتاب [التجريد]: ولا تنافي العصمة القدرة «٤».

(١) نهج الحق وكشف الصدق: ١٤٢.

(٢) دلائل الصدق ١/٦٠٤.

(٣) النكت الإعتقادية: ٣٧ (ضمن مصنفات المفيد ج ١٠).

(٤) تجريد الاعتقاد: ٢٢٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٤

فأوضح العلامة الحلّي في [شرح التجريد] معنى هذه الجملة، وذكر أقوال الآخرين «١».

ثم ذكر العلامة الحلّي رحمه الله في كتاب [الباب الحادي عشر] ما نصه:

العصمة لطف بالمكلف بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك «٢».

ويضيف بعض علمائنا كالشيخ المظفر في كتاب [العقائد]: بل يجب أن يكون مترهاً عما ينافي المرورة، كالتبديل بين الناس من أكل في

الطريق أو ضحك عال، وكلّ عمل يستهجن فعله عند العرف العام «٣».

فهذا تعريف العصمة عند أصحابنا.

إنهم يجعلون العصمة من باب اللطف، ويقولون: بأن العصمة حالة معنوية موجودة عند المعصوم بلطف من الله سبحانه وتعالى، هذا

اللطف الذي عبر عنه سبحانه وتعالى بقوله: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْكَ» «٤».

هذا اللطف والفضل والرحمة من الله سبحانه وتعالى يُمسك المعصوم عن الإقدام على المعصية، وعلى كل ما لا يجوز شرعاً أو عقلاً،

مع قدرته على ذلك، وكذا عن الإقدام على كل ما يتنافى مع النبوة والرسالة، ويكون منفراً عنه عقلاً كما أضاف الشيخ المظفر.

وإذا كان هذا تعريف العصمة، وأنها من اللطف والفضل والرحمة الإلهية

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٣٦٥.

(٢) الباب الحادي عشر: ٣٧.

(٣) عقائد الامامية: ٢٨٧-٢٨٨.

(٤) سورة النساء (٤): ١١٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٥

بحقّ النبي، فنفس هذه العصمة يقول بها الإمامية للأئمة الاثنى عشر ولفاطمة الزهراء سلام الله عليها، فيكون المعصومون عندنا أربعة

عشر، وقد رأيت في بعض الكتب أن سلمان الفارسي رضى الله تعالى عنه أيضاً معصوم، ولا يهمنّا البحث الآن عن ذلك القول.

وإذا كانت العصمة حالة معنوية باطنية، وهي فضل من الله سبحانه وتعالى، فلا بد وأن يكون الكاشف عن هذه الحالة من قبله سبحانه

وتعالى، والكاشف إما آية في القرآن، والقرآن مقطوع الصّيدور، وإما أن يكون روايةً ونصاً متواتراً أو مقطوع الصدور ومفيداً لليقين

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومع وجود هذه الحالة عند الشخص، وإمكان وجوده بين الناس، يقبح عقلاً تقدّم من ليست فيه هذه الحالة يقيناً على الواجد لها.

إذن، لابد من كاشف عن وجود هذه الحالة أينما كانت موجودة، وقد أوضحنا بالتفصيل في بحوثنا السابقة على أساس بعض الآيات

المباركات والأحاديث المتواترات، وجود العصمة في رسول الله وفي فاطمة الزهراء سلام الله عليها، وفي أمير المؤمنين وفي الحسين

عليهم السلام، فأية التطهير دلّت على عصمة هؤلاء، وآية المباهلة دلّت على عصمة أمير المؤمنين، وحديث المنزلة دلّت على عصمته

أيضاً، حديث الثقلين دلّت على عصمة الأئمة.

فظهر أن العصمة:

أولاً: حالة معنوية توجد في الإنسان بفضل الله سبحانه وتعالى، فلا تكون كسببية ولا تحصل بالاكتساب.

ثانياً: لما كانت هذه الحالة بفضل الله سبحانه وتعالى وبرحمته منه، وبفضل ولطف، وبفعل منه كما عبر علمائنا، فلا بد من مجيء دليل

من قبله يكشف عن وجودها في المعصوم، ولذا لا تقبل دعوى العصمة من أي أحد إلا وأن يكون

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٦

يدعمها نصّ أو معجزة يجريها الله سبحانه وتعالى على يد هذا المدعى للعصمة، كما أن أصل النبوة والإمامة أيضاً كذلك، فلا تسمع دعوى النبوة ولا تسمع دعوى الإمامة من أحدٍ إلا إذا كان معه دليل قطعي يثبت إمامته أو نبوته ورسالته. وعمدة البحث في العصمة أمران:

الأمر الأول: كيف تجتمع العصمة أو هذه الحالة المعنوية الخاصة مع القدرة على إتيان المنافي.

الأمر الثاني: ما الدليل على العصمة المطلقة التي يدعيها الإمامية، أي إنهم يدعون العصمة حتى عن السهو والخطأ والنسيان. هذان الأمران عمدة البحث في العصمة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٧

العصمة ومسألة الجبر ... ص: ٩٧

أوضح علمائنا أن هذه الحالة تجتمع تماماً مع ما ذهب إليه الطائفة من أن لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، وذلك: بأن العصمة تمسك المعصوم وتمنعه عن أي منافي، ولكن لا تلجؤه إلى الطاعة، ولا تلجؤه إلى ترك المعصية أو المنافي. وهذا المعنى قد أشار إليه العلامة رحمه الله في تعريفه من جهتين:

الأولى: قوله «بالمكلف» حيث قال: العصمة لطف يفعله الله بالمكلف. فإنه يريد أن يفهمنا بأن المعصوم مكلف، أي إنه مأمور بالطاعة وترك المعصية، وأنه إذا أطاع يثاب، وإذا عصى يعاقب، ولذا جاء في القرآن الكريم: «فَلَنَسْتَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ» (١)

، يعني: إن المرسلين كسائر أفراد أممهم مكلفون بالتكاليف، فلا يكون من هذه الناحية فرق بين الرسول وبين أفراد أمته، وعلى الرسول أن يعمل بالتكاليف، كما أن على كل فرد من أفراد الأمة أن يكون مطيعاً وممتثالاً للتكاليف، فلو كان المعصوم مسلوب القدرة عن المعصية وترك الطاعة، فلا معنى حينئذٍ للثواب والعقاب، ولا معنى للسؤال. وقد بينا بالإجمال هذا المطلب في بحثنا عن آية التطهير.

(١)

سورة الاعراف (٧): ٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٨

والجهة الثانية الموجودة في كلام العلامة رحمه الله قوله: بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وفعل المعصية.

ففي هذه العبارة إشارة إلى أن ترك الطاعة وفعل المعصية إنما يكون بداع نفساني يحمل الإنسان على الإطاعة، أو يحمل الإنسان على الإتيان بالمعصية وارتكابها، وهذا الإنسان قد أودع الله فيه سبحانه وتعالى مختلف القوى التي يستخدمها لأغراضه الصحيحة وغير الصحيحة، إلا أن العصمة تمسك المعصوم، بحيث لا يبقى له داع إلى ارتكاب المعصية أو ترك الطاعة والتكليف الشرعي.

ثم إن السيد الطباطبائي صاحب [الميزان] رحمه الله، عبّر عن هذا اللطف الإلهي بالموهبة، فالعصمة عبّر عنها بالموهبة الإلهية، وأرجع العصمة إلى العلم، وذكر أنها- أي العصمة- نوع من العلم والشعور يغيّر سائر أنواع العلم، في أنه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية البتة، بل هي الغالبة القاهرة عليها المستخدمة إياها، ولذلك كانت تصون صاحبها من الضلال والخطيئة مطلقاً.

وإذا كانت العصمة راجعة إلى العلم، فيكون الأمر أوضح، لأن الإنسان إذا علم بقبح شيء فلا يريد، وإذا علم بالآثار المترتبة على

الفعل الذي يريد أن يقدم عليه، وكانت تلك الآثار حسنة فإنه يقدم، وإن كانت سيئة فإنه يحجم، فتكون العصمة حينئذ منبعثة عن العلم.

ويكون الفارق بين المعصوم وغير المعصوم: أن غير المعصوم لم يحصل له ذلك العلم الذي حصل عليه المعصوم، ولذا لا يبلغ كل أحد مرتبة العصمة، لعدم وجود العلم اللازم فيه، وعدم حصول ذلك العلم الخاص له، وكثير من الأشياء يعجز الإنسان عن درك حقائقها من محاسن ومساوي، أما إذا كان الإنسان عالماً وبتلك المرحلة من العلم، وكان عنده تلك الموهبة الإلهية - كما عبر السيد الطباطبائي رحمه الله - فإنه يعلم بحقائق الأشياء ويمتنع صدور ما لا يجوز عنه.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٩٩

ولابد من التحقيق الأكثر في نظرية السيد الطباطبائي رحمه الله، وأنه هل يريد أن العصمة منبعثة من العلم، وأنه هو المنشأ لهذه الحالة المعنوية الموجودة عند المعصوم، كما قرأنا في هذه العبارة، أو أنه يريد أن العصمة نفس العلم.

وعلى كل حال، فإن الإنسان إذا كان عالماً بحقائق الأشياء وما يترتب على كل فعل يريد أن يفعله، أو حتى على كل نية ينويها فقط، عندما يكون عالماً ومطلعاً على ما يترتب على ذلك، فسيكون عنده رادع على أثر علمه عن أن يقدم على ذلك العمل إذا كانت آثاره سيئة، أو أنه سيقدم على العمل إذا كانت آثاره مطلوبة وحسنة.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠١

العصمة عن السهو والخطأ والنسيان ... ص: ١٠١

إشارة

إننا نشترط في العصمة أن يكون المعصوم منزهاً عن السهو والخطأ والنسيان أيضاً، لا منزهاً عن المعاصي والذنوب فقط. كانت آية التطهير تدلنا على عصمة الأئمة أو على عصمة أهل البيت عليهم السلام من الرجس، وكلمة الرجس نستبعد أن تطلق وتستعمل ويراد منها الخطأ والنسيان والسهو، إذن، لا بد من دليل آخر، فما ذلك الدليل على أن الإمام والنبى معصومان ومنزهان حتى عن السهو والخطأ والنسيان وما شابه ذلك؟
الدليل على ذلك: كل ما دل من الكتاب والسنة والعقل والإجماع على وجوب الإنقياد للإمام أو النبى، وعلى وجوب إطاعته إطاعة مطلقة غير مقيدة.

تارة نقول لأحد: عليك بإطاعة زيد في الفعل الكذائى، عليك بإطاعة زيد في الوقت الكذائى، عليك بإطاعة زيد إن قال لك كذا. أما إذا قيل للشخص: يجب عليك إطاعة زيد إطاعة مطلقة غير مقيدة بقيد، غير مقيدة بحاله، غير مقيدة بوقت، فالأمر يختلف. وبعبارة أخرى: الإمام حجة لله سبحانه وتعالى على خلقه، والخلق أيضاً إن انقادوا لهذا الإمام، وامثلوا أوامره، وطبقوا أحكامه وأخذوا بهديه وسيرته، سوف يحتجون على الله سبحانه وتعالى بهذا الإمام.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٢

إذن، الإمام يكون حجة الله على الخلائق، وحجة للخلائق إذا كانوا مطيعين له عند الله سبحانه وتعالى، ولذا يكون قول المعصوم حجة، وفعله حجة، وتقريره حجة.

عندما يعرفون السنة يقولون: السنة قول المعصوم أو فعله أو تقريره، والسنة حجة.

ولماذا؟ لأن جميع حركات المعصوم وأفعاله وتروكه وحالاته يجب أن تكون بحيث لو أن أحداً اقتدى به في تلك الحالات والأقوال والأفعال، يمكنه أن يحتج عند الله سبحانه وتعالى عندما يسأل لماذا فعلت؟ ولماذا تركت؟ وعندما يسأل لماذا كنت كذا؟ ولماذا لم

تكن كذا؟ فالملاك نفس الملاك بالنسبة إلى المعصية.

ولو أنك راجعت كتب الكلام من السنّة والشيعه، عندما ينزّهون النبي عن المعصية وعن ارتكاب الخطأ يقولون: بأن ذلك منقّر، ويجب أن يكون النبي منزّهًا عن المنقّر، لأن الله سبحانه وتعالى قد نصب هذا الشخص لأن تكون جميع أعماله حجة، ولأن يكون أسوأ وقدوة في جميع أعماله وحالاته وسيرته وهديه، فإذا جاء الأمر بالانقياد مطلقاً، جاء الأمر بالطاعة المطلقة، فلا بد وأن يكون المطاع والمنقاد له معصوماً حتى من الخطأ والنسيان.

لو أنك طلبت من أستاذ أن يدرّس ولدك درساً معيّنًا، فجاء في يوم من الأيام وقال: بأني نسيت درس اليوم، أو درّس هذا التلميذ درساً غير ما كان يجب عليه أن يدرّس، أو أخطأ في التدريس، لربما في اليوم الأول تسامحه ويكون معذوراً عندك، ولو جاء في اليوم الثاني، وأيضاً أخطأ في التدريس أو نسي الدرس، ثم جاء في اليوم الثالث وكرّر تلك القضية أيضاً، لا شك أنك ستعترض عليه، وتستبدله بأستاذ آخر.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٣

وهكذا، لو أن إماماً نُصب في مسجد لأن يأتيهم به الناس في الصلاة، فسهي في صلاة، وفي اليوم الثاني أيضاً سهي، وهكذا تكرر منه السهو أياماً، لا ريب أن القوم سيجمعون عليه، وسيطلبون منه مغادرة هذا المسجد، وسيتوجهون إلى شخص آخر وينصبونه إماماً لهم، وهذا شيء طبيعي.

ولو أنك راجعت طبيباً، وأخطأ في تشخيص مرضك، وراجعه مريض آخر وأخطأ أيضاً في تشخيص مرضه، وراجعه مريض ثالث وأخطأ أيضاً في تشخيص مرضه، لاجتمع الناس وأهل البلد كلهم على هذا الطبيب، ولأغلقوا عليه بابه، ولغادر البلد بكل احترام!! وهذا شيء واضح.

الله سبحانه وتعالى يريد أن ينصب أحداً بين المجتمع لأن تكون جميع أعمال هذا الشخص، وجميع أفعاله، وجميع حالاته حجة، يحتج بها على العباد، يكون قدوة فيها ويكون أسوأ، يتبعونه ويسلكون مسلكه ثم يعتذرون إلى الله ويحتجون عليه بهذا الشخص. لاحظوا كلام بعض علماء السنّة، أقرأ لكم عبارة واحدة فقط تشتمل على بعض الآراء:

يقول الزرقاني المالكي في [شرح المواهب اللدنيّة] عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: إنه معصوم من الذنوب، بعد النبوة وقبلها، كبيرها وصغيرها، وعمدها وسهوها على الأصح [كلمة على الأصح إشارة إلى وجود الخلاف بينهم] في ظاهره وباطنه، سرّه وجهه، جدّه ومزحه، رضاه وغضبه، كيف؟ وقد أجمع الصحب على أتباعه [هذه هي النقطة] والتأسي به في كلّ ما يفعله، وكذلك الأنبياء [أى: لا يختص هذا بنبينا، كلّ الأنبياء هكذا].

قال السبكي: أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء فيما يتعلّق بالتبليغ وغيره، من الكبائر والصغائر، الخسيّة أو الخسيسه، والمداومه على الصغائر، وفي صغائر

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٤

لا تحط من رتبهم خلاف: ذهب المعتزلة وكثير من غيرهم إلى جوازها، والمختار المنع [لماذا؟ هذه هي العلة]: لأننا أمرنا بالإقتداء بهم في ما يصدر عنهم، فكيف يقع منهم ما لا ينبغي؟ ومن جوزه لم يجوز بنص ولا دليل «١».

أقول: إن قضية شهادة خزيمه بن ثابت الأنصاري، وأن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم لقبه في تلك الواقعة بلقب ذي الشهادتين هي من أحسن الشواهد.

وقضية شهادة خزيمه هي أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم اشترى من أعرابي فرساً، ثم إن الأعرابي أنكر البيع، وليس هناك من شاهد، فأقبل خزيمه بن ثابت ففرّج الناس بيده حتى انتهى إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلم فقال: أشهد يا رسول الله لقد اشتريته، فقال الأعرابي: أتشهد ولم تحضرنا؟ [سؤال وجيه، لأن الشهادة تجب أن تكون عن علم] وقال النبي: «أشهدتنا؟» قال: لا يا رسول الله،

عندما تبايعتم واشترت الفرس من الأعرابي لم أكن حاضراً، ولكنى علمت أنك قد اشترت، فشهادتى عن علم، ثم قال خزيمه: أفصدقك بما جئت به من عند الله، ولا- أصدقك على هذا الأعرابي الخيث؟ قال: فعجب رسول الله وقال: «يا خزيمه شهادتك شهادة رجلين» (٢).

من هذه القضية نفهم أن الصحابة عرفوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه لا يكذب، ولا يدعى مال الغير بلا دليل، هذا صحيح، ولا- خلاف فيه، لكن المدعى أن النبي معصوم عن الخطأ والنسيان، وعن السهو، وعلى ذلك شهد خزيمه بالأمر، أما كان خزيمه يحتمل أن رسول الله مشتبه؟ ألم يكن هذا الاحتمال ولو واحد بالمائة احتمالاً وارداً ليمنع خزيمه من القيام بهذه الشهادة؟ لا ريب أنه كان عالماً بأن رسول الله لا يكذب، ولا يدعى مال الناس، هذا واضح، لكن أليس

(١) شرح المواهب اللدنية ٣١٤/٥.

(٢) الكافي ٧/٤٠٠ رقم ١ باب النوادر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٥

كان من المناسب أن يتأمل ويسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا رسول الله لعلك سهوت! لعلك مشتبه! لعلك نسيت! لعل هذا الأعرابي ليس ذلك الأعرابي الذى تعاملت معه، أو لعل هذا الفرس غير الفرس الذى اشترته من الأعرابي. لكن كل هذه الاحتمالات منتفية عند خزيمه، ويأتى، ويفرج الناس، ويشهد بأن الحق مع رسول الله، بلا تريت ولا تأمل أبداً، وهكذا عرفوا رسول الله، ولا بد وأن يكون كذلك.

قال السبكي: لأننا أمرنا بالافتداء بهم فيما يصدر عنهم مطلقاً، فكيف يقع منهم ما لا ينبغى، ومن جوزه لم يجوز بنص ولا دليل.

أضف إلى ذلك، هل الخطأ والنسيان والسهو فوق النوم؟ والحال أن نوم النبي ويقظته واحد، نوم الإمام ويقظته واحد.

إتفق الفريقان على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تنام عينه ولا ينام قلبه، وهذا الحديث موجود فى [سنن الدارمى] وفى [صحيح الترمذى] على ما رأيت فى معجم ألفاظ الحديث النبوى (١)، وهذا المعنى أيضاً وارد فى حق أئمتنا سلام الله عليهم بلا فرق، ففي عدة من الكتب للشيخ الصدوق فى علامات الإمام عليه السلام، قال عليه السلام: «تنام عينه ولا ينام قلبه» (٢).

وهل السهو والخطأ فوق النوم؟ الذى فى نومه يقظان، الذى فى حال نومه قلبه غير نائم، كيف يحتمل فى حقه أن يكون فى يقظته ساهياً خاطئاً مشتبهاً أحياناً؟

أضف إلى ذلك، ألم نقرأ عن أمير المؤمنين سلام الله عليه فى الخطبة القاصعة:

(١) وهو فى سنن الترمذى ٢/٣٠٢ رقم ٤٣٩.

(٢) رواه الشيخ الصدوق القمى فى الخصال: ٥٢٧ رقم ١ و ٤٢٨ رقم ٥، ومعانى الأخبار: ١٠٢ رقم ٤، وعيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢١٢/١ رقم ١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٦

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان معه ملك أو كله الله سبحانه وتعالى فى جميع أدوار حياة رسول الله يسدده صلى الله عليه وآله وآله؟ ونفس هذا المعنى موجود فى حق أمير المؤمنين سلام الله عليه، قال رسول الله - وقد ضرب بيده على صدر على -: «اللهم اهد قلبه وسدد لسانه». رواه صاحب [الاستيعاب] وغيره (١).

بل العجيب، أن أهل السنة أنفسهم يروون عن أبى هريرة أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: إني سمعت منك حديثاً كثيراً فأنساه، فقال رسول الله: «ابسط رداءك» فبسطته، فغرف بيديه فيه، ثم قال: «اضممه» فضممته، فما نسيت حديثاً بعده.

فكل ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة أبى هريرة يكون حقاً عن رسول الله!! وهذا ما يرويه محمد بن سعد فى [الطبقات] «٢» ويرويه أيضاً الذهبى فى [سير أعلام النبلاء] «٣» ويرويه الحافظ ابن حجر العسقلانى فى [فتح البارى] «٤» ويوجد فى غير هذه الكتب، فهل من عاقل مسلم يشك فى ثبوت هذه الحالة لرسول الله ولعلى وللأئمة الأطهار؟! ثم إن علياً عليه السلام يقول: «وإنى لمن قوم لا تأخذهم فى الله لومة لائم، سيماهم سيما الصديقين، وكلامهم كلام الأبرار، عمارة الليل ومنار النهار، مستمسكون بحبل الله، يحيون سنن الله وسنن رسوله، لا يستكبرون ولا يغفلون ولا يفسدون، قلوبهم [لاحظوا هذه الكلمة بعد الكلمات السابقة، وكل كلمة تدل على مقام] فى الجنان وأجسادهم فى العمل» «٥».

(١) الإستيعاب ٣ / ١١٠٠.

(٢) طبقات ابن سعد ٢ / ٣٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢ / ٥٩٥.

(٤) فتح البارى ١ / ١٧٤.

(٥) نهج البلاغة ٢ / ١٨٤ شرح محمد عبده.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٧

وإنى لمن قوم [فمن قومه؟ لا بد للأئمة الأطهار من ذريته] قلوبهم فى الجنان وأجسادهم فى العمل، ومن كان قلبه فى الجنة وهو فى هذا العالم، أتره يشك، أتره يسهو، أتره يلهو، أتره ينسى. هذا بالنسبة إلى أمير المؤمنين سلام الله عليه.

عصمة الأئمة ... ص: ١٠٧

وبالنسبة إلى جميع الأئمة، لاحظوا هذه الرواية فى [الكافى] يقول عليه السلام: «إن الله خلقنا فأحسن خلقنا، وصوّرنا فأحسن صورنا، وجعلنا عينه فى عباده، ولسانه الناطق فى خلقه، ويده المبسوطة على عباده بالرأفة والرحمة، ووجهه الذى يؤتى منه، وبابه الذى يدل عليه، وخزانه فى سمائه وأرضه، بنا أثمرت الأشجار وأينعت الثمار وجرت الأنهار، وبنا ينزل غيث السماء ونبت عشب الأرض، وعبادتنا عبادة الله، ولولا نحن ما عبد الله» «١».

فمن يكون عين الله فى عباده ولسانه الناطق فى خلقه ويده المبسوطة على عباده، يشتهه ويسهو وينسى؟

وقال أمير المؤمنين عليه السلام فى [نهج البلاغة]: «ولولا ما نهى الله عنه من تزكية المرء نفسه، لذكر ذاكر فضائل جمّة تعرفها قلوب المؤمنين، ولا تمجّها آذان السامعين، فدع عنك من مالت به الرمية، فإننا صنّاع ربنا والناس بعد صنّاع لنا» «٢».

وعليكم بمراجعة ما قاله ابن أبى الحديد فى شرح هذه الكلمة، وما أجّلها وأعلاها من كلمة، إنه فهم مغزى هذا الكلام «٣».

(١) الكافى ١ / ١٤٤ رقم ٥ و ١٩٣ رقم ٦.

(٢) نهج البلاغة ٣ / ٣٥-٣٦.

(٣) شرح نهج البلاغة ١٥ / ١٨١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٨

تأويل ما ينافى العصمة فى الكتاب والسنة ... ص: ١٠٨

وحيث، لا بد من تأويل كل ما يخالف هذه القاعدة العقلية المستندة إلى الكتاب والسنة والإجماع، كلما يخالف هذه القاعدة في القرآن الكريم بالنسبة إلى أنبياء الله سبحانه وتعالى، وكذلك الأمر في كل آية في القرآن هناك أدلة قطعية على خلاف ظاهرها من العقل أو النقل، لا بد من تأويل ظاهر تلك الكلمة، وإلا فالآيات الدالة بظواهرها على التجسيم - مثلاً - موجودة في القرآن الكريم. إذن، لا بد من حمل كل ما يخالف بظاهره عصمة الأنبياء في القرآن الكريم، لاحظوا عبارة السيد المرتضى رحمه الله في كتاب [الذخيرة] يقول: ولا يجوز أن يبعث من يوجب علينا أتباعه وتصديقه وهو على صفة تنفر عنهم، وقد جتب الأنبياء عليهم السلام الفظاظة والغلظة الشنيعة وكثيراً من الأمراض، لأجل التنفير «وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ». لماذا يمدح الله سبحانه وتعالى نبيه بأنه ليس فظاً غليظ القلب؟ لأن هذه الحالة تنفر الناس «لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ». فإذا كان ساهياً، أو كان ناسياً، أو كان لاهياً وغير ذلك، لانفضوا من حوله أيضاً. يقول رحمه الله: وقد تكلمنا على الآيات التي يتعلّق بها المبطلون في جواز المعاصي من الأنبياء، وبيننا الصحيح في تأويلها في كتابنا المفرد [تنزيه الأنبياء والأئمة] «١».

نعم، لا بد من تأويل كل ما جاء مخالفاً بظاهره لما قرره العقل والعلم وأجمع عليه العلماء.

(١) الذخيرة في علم الكلام: ٣٣٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٠٩

مع الشيخ الصدوق في مسألة سهو النبي ... ص: ١٠٩

ذهب الشيخ الصدوق «١» رحمه الله تبعاً لشيخه في مسألة سهو النبي إلى مذهب لم يوافق عليه من أكابر الطائفة أحد، لا من قبله ولا من بعده، إنه استند إلى رواية ذى الشمالين، أما سائر علمائنا فقد أخذوا بالرواية القائلة بأن رسول الله لم يسجد سجدة السهو قط، وكيف يسجد سجدة السهو من كان قلبه في الجنان وجسده في العمل، كما عبّر الإمام أمير المؤمنين؟ بل يقول الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب [التهذيب]: إن ما اشتمل عليه حديث ذى الشمالين من سهو النبي تمتنع العقول منه «٢». وفي [الاستبصار] يقول: ذلك مما تمتنع من الأدلة القاطعة في أنه لا يجوز عليه السهو والغلط «٣». وإنا نستميح الشيخ الصدوق عذراً فيما إذا أردنا أن نقول له: أنت الذي سهوت، وإن نسبة السهو إلى الشيخ الصدوق في هذا القول أولى من نسبة السهو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، نظير ما قاله الفخر الرازي في [تفسيره] فيما روى في الصحيحين وغيرهما من أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات، قال الفخر الرازي: نسبة الكذب إلى الراوي أولى من نسبة الكذب إلى إبراهيم «٤».

(١)

من لا يحضره الفقيه ١/ ٢٣٤.

(٢) التهذيب ٢/ ١٨١.

(٣) الاستبصار ١/ ٣٧١ ذيل ح ٦.

(٤) تفسير الرازي ٢٢/ ١٨٥، وفيه: فلأن يضاف الكذب إلى رواه أولى من أن يضاف إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٠

وأيضاً، نرى أهل السنّة يضطربون أمام حديث الغرائق وتتضارب كلماتهم بشدّة، ويتحجّرون ماذا يقولون، لأن حديث الغرائق يدلّ على جواز الشّيهو على الأنبياء بصراحة، وهذا ما نصّ عليه بعض المفسرين كأبى السعود العمادى فى تفسير سورة الحج «١»، وتحجّروا ماذا يفعلون، لأن طرق هذا الحديث بعضها صحيح، ودافع عن صحته ابن حجر العسقلانى وغيره «٢»، لكن الحافظ القاضى عياض صاحب كتاب [الشفاء فى حقوق المصطفى] «٣» وأيضاً القاضى ابن العربى المالكى «٤» وأيضاً الفخر الرازى «٥»، هؤلاء يكذبون هذا الحديث على صحته سنداً عندهم، لأنه يصادم الأدلّة القطعية من العقل والنقل.

لاحظوا عبارة القاضى عياض فى كتاب الشفاء يقول: لا شك فى إدخال بعض شياطين الإنس والجن هذا الحديث على بعض مغفلىّ المحدّثين ليبتس به على ضعفاء المسلمين.

وهذا الكلام يفتح لنا باباً واسعاً يفيدنا فى مباحث كثيرة، ولذلك يأبى مثل العسقلانى أن يقبل هذا التصريح من القاضى عياض ولا يوافق عليه.

العودة إلى بحث عصمة الأئمة ... ص: ١١٠

والآن نعود إلى بحثنا عن عصمة الأئمة من أهل البيت سلام الله عليهم، وقد رأينا أن جميع ما يدلّ على عصمة رسول الله يدلّ على عصمة الأئمة الأطهار، وكلّ دليل يدلّ على وجوب الإنقياد والطاعة له يدلّ على وجوب الإطاعة للأئمة،

(١) تفسير أبى السعود (إرشاد العقل السليم) ١١٤/٦.

(٢) فتح البارى ٨/ ٣٥٥.

(٣) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ١١٨، فتح البارى ٨/ ٣٥٥.

(٤) فتح البارى ٨/ ٣٥٥.

(٥) تفسير الرازى ٢٣/ ٥٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١١

وأمثال هذه الأدلّة تدلّ على عصمة أئمتنا حتى من السهو والنسيان والخطأ والغلط، وكما بيّنا: إن كلّ الأدلّة الدالّة على إمامة أئمتنا، وأنهم القائمون مقام نبينا، وأنهم الذين يملؤون الفراغ الحاصل من رحيله عن هذه الدنيا، كلّ تلك الأدلّة تدلّ على أنهم معصومون حتى من الخطأ والنسيان.

وأما الأحاديث الواردة فى هذا الباب فكثيرة، ألا ترون أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم يقول: «من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله، ومن أطاع عليّاً فقد أطاعنى ومن عصى عليّاً فقد عصانى»، هذا الحديث أورده الحاكم فى [المستدرک] وصحّحه ووافقه الذهبى فى [تلخيص المستدرک] «١».

وإذا كانت طاعة الله وطاعة الرسول وطاعة على واحدة، فهل من معصية أو سهو أو خطأ يتصوّر فى رسول الله وعلى والأئمة الأطهار؟

كما أنكم لو راجعتم التفاسير لوجدتم تصريحهم بدلالة قوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ» «٢»

على العصمة، لكنهم لا يريدون أن يعترفوا بأن أولى الأمر هم الأئمة من أهل البيت، فإذا ثبت أن المراد من أولى الأمر فى الآية هم أئمة أهل البيت بالأدلة المتقنة القطعية المقبولة عند الطرفين، فلا بد وأن تدلّ الآية على عصمة أئمتنا.

لكن الفخر الرازى لا يريد أن يعترف بهذه الحقيقة؛ إنّه يقول بدلالة الآية على العصمة لكن يقول بأن المراد من أولى الأمر هم الأمة «٣»، أى الأمة تطيع الأمة! أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، أطيعوا الله أيها الأمة، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أنفسكم، الأمة تكون

مطبعة للأمة، وهل لهذا معنى؟ إنه مما تضحك

(١) المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٢١.

(٢) سورة النساء (٤): ٥٩.

(٣) تفسير الرازى ١٠/ ١٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٢

منه الشکلى.

ومن الطبيعى أن يتبع مثل ابن تيمية الفخر الرازى فى هذه الآية المباركة، هذا واضح، وهذا ديدنهم مع كل دليل يريدون أن يصرفوه عن الدلالة على إمامة أئمتنا وعصمتهم.

يقول ابن تيمية: لا نسلم أن الحاجة داعية إلى نصب إمام معصوم، لأن عصمة الأمة مغنية عن عصمته «١».

وكأن ابن تيمية لا يدري بأن أكثر صحابة رسول الله سيدادون عن الحوض، وما أكثر الفتن، وما أكثر الفساد، وما أكثر الويلات والظلم الواقع فى هذه الأمة، وأين عصمة الأمة؟ وإنى لأكتفى الآن بذكر حديث أو حديثين، لأن الوقت لا يسع أكثر من ذلك.

دلالة حديث السفينة على عصمة الأئمة ... ص: ١١٢

ومما يدل على إمامة أئمتنا وعصمتهم بالمعنى الذى يقول به علماؤنا وعليه مذهبنا: حديث السفينة: «مثل أهل بيتى فيكم كمثلى سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك».

والآيات التى تليت فى أول المجلس تنطبق تماماً على واقع حالنا، وحديث السفينة الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينطبق تماماً على قضية نوح وابنه وما حدث فى تلك الواقعة، ولو أردت أن أوضح هذا الانطباق لطلال بنا المجلس، فتأملوا.

أما حديث السفينة، فمن رواته:

١- محمد بن ادريس، إمام الشافعية.

(١) منهاج السنة ٣/ ١٧٣، ٢٧٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٣

٢- أحمد بن حنبل، إمام الحنابلة «١».

٣- مسلم بن الحجاج «٢».

٤- أبو بكر البزار.

٥- أبو يعلى الموصلى.

٦- أبو جعفر الطبرى.

٧- أبو القاسم الطبرانى.

٨- الحاكم النيسابورى.

٩- ابن عبد البر.

١٠- الخطيب البغدادى.

١١- أبو الحسن الواحدى.

١٢- الفخر الرازى.

١٣- ابن الأثير.

١٤- نظام الدين النيسابورى.

١٥- ابن حجر العسقلانى.

١٦- الخطيب التبريزى.

١٧- نور الدين الهيثمى.

(١) رواه غير واحدٍ منهم عنه، منهم صاحب مشكاة المصابيح قال: رواه أحمد.

قال الألبانى فى هامشه: كذا فى الأصول، والمراد به عند الاطلاق مسنده، وليس الحديث فيه.

قلت فهل هذا سهو من صاحب مشكاة المصابيح أو إسقاط من المسند؟

(٢) طبعاً هذا الحديث غير موجود فى صحيح مسلم إلا أننا ننقله من كتاب [البراهين القاطعة فى ترجمة الصواعق المحرقة]، وهو كتاب فارسى ترجم فيه مؤلفه الصواعق المحرقة قبل قرون، وهناك تصريح بأن الحديث فى صحيح مسلم، والعهد عليه، إلا أنه غير موجود الآن فى صحيح مسلم.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٤

١٨- السيوطى، فى غير واحد من كتبه.

١٩- ابن حجر المكي، فى الصواعق.

٢٠- المتقى الهندى، فى كتر العمال.

٢١- القارى، فى المرقاة.

٢٢- الزبيدى، فى تاج العروس.

٢٣- الآلوسى، فى تفسيره.

وكثيرون غيرهم يروون حديث السفينة وينصون على صحة بعض أسانيد «١».

وأما فى كتبنا، فرواياته كثيرة كذلك.

ولو أردنا أن نفهم مغزى هذا الحديث، فإن هذا الحديث تشبيه لأهل البيت بسفينة نوح «من ركبها» [واضح أن «من ركبها» يعنى الكون مع أهل البيت، من كان مع أهل البيت، من اقتدى بأهل البيت، من تبع أهل البيت] «نجا، ومن تخلف عنها» [كائناً من كان، سواء كان منكراً للإمامة جميع الأئمة، أو منكراً حتى لو واحد منهم] «هلك»، ولا فرق حتى لو كان المتخلف ابن رسول الله كابن نوح، ولو أن رسول الله نادى: «يا رب أصحابى أصحابى» يجاب: «إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، كما يقول نوح: يا رب ابني، فيأتى الجواب: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ» «٢».

(١) المستدرک على الصحيحين ٣٤٣/٢ و ١٥١/٣، تاريخ بغداد ٩١/١٢ رقم ٦٥٠٧، المطالب العالیه ٧٥/٤، مجمع الزوائد ١٦٨/٩،

الصواعق المحرقة: ٣٥٢، مشكاة المصابيح ١٧٤٢/٣، المعارف: ٨٦، عيون الأخبار لابن قتيبة ٢١١/١، المعجم الكبير ٣٧/٣، برقم ٢٦٣٦

و ٢٦٣٧ و ٢٦٣٨، ٣٤/١٢ برقم ١٢٣٨٨، المعجم الصغير ١/١٣٩، ٢٢/٢، السيرة النبوية للملا على القارى ٢/٢٣٤، ذخائر العقبى: ٢٠،

لسان العرب، مادة: زخ، تفسير النيسابورى ٢٨/٢٥، الدر المنثور ٣/٣٣٤، كتر العمال ١٢/٣٤١٥١، ٣٤١٧٠.

(٢) سورة هود (١١): ٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٥

فتدور قضية النجاة من الهلكات مدار الكون مع أهل البيت، وأهل البيت وسيلة النجاة، وكلّ فعل من أفعالهم وكلّ حال من أحوالهم حجّة، وهم القدوة والأسوة فى جميع الأحوال.

ولو أردنا أن نذكر عباراتٍ من بعض شراح هذا الحديث الصريحه فى هذا المعنى، لطال بنا المجلس أيضاً.

دلالة حديث الثقلين على عصمة الأئمة ... ص: ١١٥

ومن الأدلة القاطعة الدالة على عصمة أئمتنا بالمعنى الذى نذهب إليه، وليس فيه أى مجال للبحث والنقاش: حديث الثقلين، فإن رسول الله قرن العترة بالقرآن - وجعلهما معاً الوسيلة للهداية، وأنهما لن يفترقا - ب «لن» التأييدية - حتى يردا عليه الحوض، قال: «فانظروا بما تخلفونى فيهما»، فكما أن القرآن الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كما نص القرآن نفسه، كذلك أهل البيت لا يأتيهم الباطل من بين أيديهم ولا من خلفهم، هؤلاء كلهم - أى الأئمة سلام الله عليهم - عين الله ويده ولسانه ... كما فى تلك الرواية التى قرأتها.

ولا بأس بأن أقرأ لكم عناوين ما جاء فى كتاب الكافى:

باب: فى فرض طاعة الأئمة.

باب: فى أن الأئمة شهداء الله على خلقه.

باب: فى أن الأئمة هم الهداة.

باب: فى أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه.

باب: فى أن الأئمة خلفاء الله عزوجل فى أرضه وأبوابه التى منها يؤتى.

باب: فى أن الأئمة نور الله عزوجل.

باب: فى أن الأئمة هم أركان الأرض.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٦

باب: فى أن الأئمة هم الراسخون فى العلم.

باب: فى أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة.

باب: فى أن الأئمة محدثون مفهمون.

باب: فى أن الأئمة لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلاّ بعهد عن الله وأمر منه لا يتجاوزون.

العصمة لا تستلزم الغلو ... ص: ١١٦

ولا يتوهمن أحدٌ أن فى هذه الأبواب غلوّاً بحق الأئمة سلام الله عليهم، وإنى لأرى ضرورة التأكيد على هذه النقطة، قولنا بأن الأئمة معصومون حتى من السهو والخطأ والنسيان، هذا ليس غلوّاً فى حقهم، إنهم سلام الله عليهم يبغضون الغالى ويكرهون الغلو، إنه قد ورد عنهم سلام الله عليهم: «احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدوهم، فإن الغلاة شرّ خلق الله، يصعّرون عظمة الله، ويدعون الربوبية لعباد الله، وإن الغلاة لشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا» (١).

ومعنى الغلو فى الروايات وكلمات العلماء معروف، ولا بأس أن أقرأ لكم هذه الكلمة ولو طال المجلس، لأننى أرى ضرورة قراءة هذا النص.

يقول الشيخ المجلسى رحمه الله: أعلم أن الغلو فى النبى والأئمة عليهم السّلام إنما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء لله

تعالى فى العبودية والخلق والرزق، وأن الله تعالى حلّ فيهم أو اتحد بهم، أو أنهم يعلمون الغيب بغير وحى وإلهام من الله تعالى، أو بالقول فى الأئمة أنهم كانوا أنبياء، والقول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، أو القول بأن معرفتهم تغنى عن جميع التكليف، والقول بكلّ هذا إلحاد وكفر وخروج عن الدين، كما دلّت عليه الأدلة العقلية والآيات

(١) الأمالى للشيخ الطوسى: ٦٥٠ رقم ١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١١٧

والأخبار السالفة وغيرها، وقد عرفت أن الأئمة تبرؤوا منهم وحكموا بكفرهم - أى الغلاة - وأمروا بقتلهم.

قال رحمه الله: ولكن أفرط بعض المتكلمين والمحدثين فى الغلو، لقصورهم عن معرفة الأئمة وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقد حوا فى كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات حتى قال بعضهم: من الغلو نفى السهو عنهم، أو القول بأنهم يعلمون ما كان وما يكون وغير ذلك.

قال رحمه الله: فلا بدّ للمؤمن المتدين أن لا يبادر برّد ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أمورهم، إلّا إذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالآيات المحكّمة أو بالأخبار المتواترة «١».

إذن، لا بدّ من التأمل دائماً فى العقائد، إنهم كما يكرهون التقصير فى حقهم يكرهون أيضاً الغلو فى حقهم، إلّا أنه لا بدّ من التريث عند كلّ عقيدة، فلا يرمى القائل بشيء من فضائل أهل البيت بالغلو، وتلك منازل شاء الله سبحانه وتعالى أن تكون لهم.

وقد أطلت عليكم فى هذه الليلة، لكنّ البحث كان مهمّاً جداً، وكان متشعب الأطراف، فيه جهات عديدة، فكان من الضروري الإلمام ببعض تلك الأطراف والجهات، وأستميحكم عذراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) بحار الأنوار ٢٥ / ٣٤٦ - ٣٤٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

تبين إلى الآن أن الإمامة نيابة عن النبوة، والإمام نائب عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وكما أن النبوة والرسالة تثبت للنبى والرسول من قبل الله سبحانه وتعالى، كذلك الإمامة، فإنها خلافة ونيابة عن النبوة والرسالة، فنحن - إذن - بحاجة إلى جعل إلهى وتعريف من الله سبحانه وتعالى وتعيين من قبله بالنص؛ ليكون الشخص نيياً ورسولاً، أو ليكون إماماً بعد الرسول. والنص إمّا من الكتاب وإمّا من السنة القطعية. ولو رجعنا إلى العقل، فالعقل يعطينا الملاك، ويقترح تقديم المفضول على الفاضل، وعن هذا الطريق أيضاً يستدل للإمامة والولاية والخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وثبت إلى الآن أن لا طريق لتعيين الإمام إلّا بالنص، وأن بيعه شخص أو شخصين أو أشخاص وأمثال ذلك لا تثبت الإمامة للمُبايع له. وعن طريق النص والأفضلية أثبتنا إمامة أمير المؤمنين والأئمة الأطهار أيضاً من بعده.

وتبقى نظرية ربّما تطرح فى بعض الكتب وفى بعض الأوساط العلمية والفكرية، وهى نظرية الشورى، بأن تثبت الإمامة لشخص عن طريق الشورى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٢

والشورى موضوع بحثنا فى هذه الليلة، لنرى ما إذا كان لهذه النظرية مستند ودليل من الكتاب والسنة وسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله، أو أنها نظرية لا سند لها من ذلك.

فموضوع بحثنا: الشورى فى الإمامة أو الإمامة بالشورى.

وأما الشورى والمشورة والتشاور فى الأمور، والقضايا الخاصية أو العامية، والمسائل الإجتماعية، وفى حلّ المشاكل، فذلك أمر مستحسن مندوب شرعاً وعقلاً وعقلاء؛ لأنّ من شاور الناس فقد شاركهم فى عقولهم، والإنسان إذا احتاج إلى رأى أحد، احتاج إلى مشورة من عاقل، ففى القضايا الشخصية لابد وأن يبادر ويشاور، وهذه سيرة جميع العقلاء، وكلامنا فى الشورى فى الإمامة، أو فقل الإمامة بالشورى:

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٣

الشورى فى الإمامة ... ص: ١٢٣

الإمامة بيد الله سبحانه وتعالى ... ص: ١٢٣

لقد أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثبوت الإمامة والوصاية والخلافة لأمر المؤمنين سلام الله عليه قبل هذا العالم، كما ثبتت النبوة والرسالة لرسول الله قبل هذا العالم ... أخبرنا رسول الله عن هذا الموضوع فى حديث النور، هذا الحديث فى بعض ألفاظه: «كنت أنا وعلى نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلما خلق الله آدم، قسم ذلك النور جزئين، فجزء أنا وجزء على».

هذا الحديث من رواته:

١- أحمد بن حنبل، فى كتاب المناقب.

٢- أبو حاتم الرازى.

٣- ابن مردويه الإصفهاني.

٤- أبو نعيم الإصفهاني.

٥- ابن عبد البر القرطبي.

٦- الخطيب البغدادي.

٧- ابن عساكر الدمشقي.

٨- عبد الكريم الرافي القزويني، الإمام الكبير عندهم.

٩- شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٤

وجماعة غير هؤلاء، يروون هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بواسطة عدّة من الصحابة، وبأسانيد بعضها صحيح (١).

وقد اشتمل بعض ألفاظ هذا الحديث على قوله: «فجعل فى النبوة وفى على الخلافة» (٢)، وفى بعضها: «فجعل فى الرسالة وفى على الوصاية» (٣).

لكن كلامنا فى هذا العالم، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر عن أنّ الإمامة إنّما هى بيد الله سبحانه وتعالى، الإمامة حكمها حكم الرسالة والنبوة كما ذكرنا، ففى أصعب الظروف وأشدّ الأحوال التى كان عليها رسول الله فى بدء الدعوة الإسلامية،

عندما خوطب من قبل الله سبحانه وتعالى بقوله: «فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ» (٤)

جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرض نفسه على القبائل العربية، ففي أحد المواقف حيث عرض نفسه على بعض القبائل ودعاهم إلى الإسلام، طلبوا منه واشتروا عليه أنهم إن بايعوه وعاونوه وتبعوه أن يكون الأمر من بعده لهم، ورسول الله بأشد الحاجة حتى إلى المعين الواحد، حتى إلى المساعد الواحد، فكيف وقبيلة عربية فيها رجال، أبطال، عدد وعدة، في مثل تلك الظروف لما قيل له ذلك قال: «الأمر إلى الله»... ولقد كان بإمكانه أن يعطيهم شبه وعد، ويساومهم بشكل من الأشكال، لاحظوا هذا الخبر:

(١) فضائل الامام على عليه السلام لأحمد بن حنبل، وعنه المحب الطبري في الرياض النضرة ٢/ ٢١٧، وسبط ابن الجوزي في التذكرة: ٤٦، ورواه الحافظ الكنجي في كفاية الطالب: ٣١٤ عن ابن عساكر والخطيب البغدادي، وأنظر: ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ مدينة دمشق ١/ ١٣٥، ونظم درر السمطين: ٧٨-٧٩، وفرائد السمطين ١/ ٣٩-٤٤، والمناقب للخوارزمي: ٨٨، ومناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي: ٨٧-٨٩.

(٢) رواه الديلمي في فردوس الأخبار ٢/ ١٩١، حديث ٢٩٥٢، وابن المغازلي في مناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام: ٨٩، حديث ١٣٢ و ٨٨، حديث ١٣٠، وغيرهما من الأعلام.

(٣) رواه جماعة، منهم: ابن المغازلي في مناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٤) سورة الحجر (١٥): ٩٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٥

يقول ابن إسحاق صاحب السيرة- وهذا الخبر موجود في [سيرة ابن هشام]، هذا الكتاب الذي هو تهذيب أو تلخيص لسيرة ابن إسحاق-: إنه- أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم- أتى بني عامر بن صعصعة فدعاهم إلى الله عز وجل، وعرض عليهم نفسه، فقال له رجل منهم ويقال له بحيرة بن فراس قال: والله لو أتى أخذت هذا الفتى من قريش لأكلت به العرب، ثم قال: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ قال: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»، فقال له: أفنهدف نحورنا للعرب دونك، فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا! لا حاجة لنا بأمرك، فأبوا عليه «١».

وفي [السيرة الحلبية]: وعرض على بني حنيفة وبني عامر بن صعصعة فقال له رجل منهم: أرأيت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك أيكون لنا الأمر من بعدك؟ فقال: «الأمر إلى الله يضعه حيث شاء»، فقال له: أنقاتل العرب دونك، وفي رواية: أفنهدف نحورنا للعرب دونك، أي نجعل نحورنا هدفاً لنبالهم، فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا، لا حاجة لنا بأمرك وأبوا عليه «٢».

هذا، والرسول- كما أشرت- في أصعب الأحوال وأشد الظروف، وكل العرب وعلى رأسهم قريش يحاربونه ويؤذونه بشتى أنواع الأذى، يقول: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»، وهذا معنى قوله تعالى: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» «٣».

ولو راجعتم الآيات الكريمة الواردة في نصب الأنبياء، غالباً ما تكون بعنوان «الجعل» وما يشابه هذه الكلمة، لاحظوا قوله تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» «٤»

(١) سيرة ابن هشام ١/ ٤٢٤.

(٢) السيرة الحلبية ٢/ ١٥٤.

(٣) سورة الأنعام (٦): ١٢٤.

(٤) سورة البقرة: ١٢٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٦

هذا في خطاب لإبراهيم عليه السلام، وفي خطاب لداود: «إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ» (١).
ومن هذه الآية يستفاد أن الحكم بين الناس حكم من أحكام النبوة والرسالة «إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم» الحكم من أحكام الخلافة، وليست الخلافة هي الحكومة، وقد أشرت إلى هذا من قبل في بعض البحوث، الخلافة ليست الحكومة، وإنما الحكومة شأن من شؤون الخليفة، فتثبت الخلافة لشخص ولا يتمكن من الحكومة على الناس ولا يكون مبسوط اليد ولا يكون نافذ الكلمة، إلا أن خلافته محفوظة.

وإذا كانت الآيات دالة على أن النبوة والإمامة إنما تكون بجعل من الله سبحانه وتعالى، فهناك بعض الآيات تنفي أن تكون النبوة والإمامة بيد الناس، كقوله تعالى: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ» (٢)،
وذيل الآية ربما يؤيد هذا المعنى، إن القول باشتراك الناس وبمساهمتهم وبدخلهم في تعيين النبوة لأحد أو تعيين الإمامة لشخص، هذا نوع من الشرك.

وإلى الآن نرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصرح بأن الأمر بيد الله، أي ليس بيد النبي، فضلاً عن أن يكون بيد أحد أو طائفة من الناس.

حتى إذا أمر بإنذار عشيرته بقوله تعالى: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» (٣)
فجمع

(١) سورة ص (٣٨): ٢٦.

(٢) سورة القصص (٢٨): ٦٨.

(٣) سورة الشعراء (٢٦): ٢١٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٧

أقطابهم، فهناك أبلغ الناس بأن الجعل بيد الله، وأخبرهم بالذي حصل الجعل له من الله من بعده (١).
وهكذا كان صلى الله عليه وآله وسلم ينص على على، وإلى آخر لحظة من حياته المباركة.
ولم نجد لا في الكتاب ولا في سنة رسول الله دليلاً ولا تلميحاً وإشارة إلى كون الإمامة بيد الناس، بأن ينصبوا أحداً عن طريق الشورى مثلاً، أو عن طريق البيعة والإختيار، ولا يوجد أي دليل على ثبوت الإمامة بغير النص.

(١) تقدّم الكلام على حديث الدار.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٢٩

إمامة أبي بكر لم تكن بالشورى ... ص: ١٢٩

توفى رسول الله صلى الله عليه وآله، وتفرق الناس بعد رسول الله، وبدأ الاختلاف والافتراق بين الأمة وآل أمر الخلافة والإمامة إلى ما آل إليه.

توفى رسول الله وجزأته على الأرض، فطائفه من المهاجرين والأنصار في بيوتهم، وبعضهم مع على حول جنازة رسول الله، وبعض الأنصار اجتمعوا في سقيفتهم، ثم التحق بهم عدد قليل من المهاجرين، فوقع هناك ما وقع، وكان ما كان، وأسفرت القضية عن البيعة لأبي بكر، ولم يدع أحد أن هذه البيعة كانت عن طريق الشورى، ولم يكن هناك - في السقيفة - أي شورى، بل كان الصياح والسب

والشتم، والتدافع والتنازع، حتى كاد سعد بن عباد- وهو مسجى بينهم- يموت أو يقتل بين أرجلهم. وحينئذ، جاء عنوان البيعة إلى جنب عنوان النص، فإذا راجعتم الكتب الكلامية عند القوم قالوا: بأن الإمامة تثبت إما بالنص وإما بالبيعة والاختيار. عندما تحقّق هذا الشيء وبهذا الشكل، جعلوا الاختيار والبيعة طريقاً لتعيين الإمام كالنص. أمّا عنوان الشورى فلم يتحقّق فى السقيفة أصلاً، ولم نسمع أحداً يقول أن القضية كانت عن طريق الشورى، وأنّ الإمامة أبى بكر تثبت عن طريق الشورى، لا يقوله أحد ولو قاله لما تمكّن من إقامة الدليل والبرهان عليه.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٠

وكما ذكرت فى البحوث السابقة، حتى فى قضية أبى بكر، عندما فشل القوم ولم يتمكّنوا من إثبات إمامته عن طريق البيعة والاختيار، حيث ادّعوا الاجماع على إمامته ولم يتمكّنوا من إثبات ذلك، عادوا واستدلّوا لإمامة أبى بكر بالنص، وقد قرأنا بعض الأحاديث وآية أو آيتين يستدلّون بها على إمامة أبى بكر، مع الجواب عنها تفصيلاً.

وحينئذ، يظهر أنّ البيعة والاختيار أيضاً لا يمكن أن يكون دليلاً على ثبوت إمامة وتعيين إمام.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣١

إمامة عمر لم تكن بالشورى ... ص: ١٣١

ثمّ أراد أبو بكر أن ينصب من بعده عمر بن الخطّاب، وإلى آخر أيام أبى بكر، لم يكن عنوان الشورى مطروحاً عند أحد، ولم نسمع به، فأوصى أبو بكر بعمر بن الخطّاب من بعده، كما يروى القاضى أبو يوسف الفقيه الكبير فى [كتاب الخراج] «١» حيث يقول: لمّا حضرت الوفاة أبا بكر، أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس:

أتستخلف علينا فظاً غليظاً، لو قد ملكنا كان أفظ وأغلظ، فماذا تقول لربك إذا لقيته ولقد استخلفت علينا عمر؟ قال: أتخوفونى ربّى! أقول: اللهمّ أمرت خير أهلک.

هذا النصّ يفيدنا أمرين:

الأمر الأول: إنّ إمامة عمر بعد أبى بكر لم تكن بشورى، ولا بنصّ من النبى صلّى الله عليه وآله وسلم ولم تكن باختيار. الأمر الثانى: فهذا النصّ الذى قرأناه لا دلالة فيه على تحقّق الشورى فحسب، بل يدلّ على مخالفة الناس ومعارضتهم لهذا الذى فعله أبو بكر.

وهذا النصّ بعينه موجود فى: [المصنّف] لابن أبى شيبة، وفى [الطبقات الكبرى] «٢»، وغيرهما «٣».

(١)

كتاب الخراج: ١١.

(٢) طبقات ابن سعد ٣/ ١٩٩، ٢٧٤.

(٣) تاريخ الطبرى ٢/ ٦١٧-٦٢٠، الرياض النضرة ١/ ٢٣٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٢

أمّا لو راجعنا المصادر لوجدنا فى بعضها بدل كلمة: الناس، جملة: معشر المهاجرين، فى كتاب [عجّاز القرآن] للباقلانى، وكتاب [الفائق فى غريب الحديث] للزمخشري، وكذا فى غيرهما: عن عبد الرحمن بن عوف قال: دخلت على أبى بكر فى علته التى مات فيها، فقلت: أراك بارئاً يا خليفة رسول الله؟ فقال:

أمّا إنى على ذلك لشديد الوجع، وما لقيت منكم يا معشر المهاجرين أشدّ علىّ من وجعى! إنى وليت أموركم خيركم فى نفسى،

فكلكم ورم أنفه أن يكون له الأمر من دونه، والله لتتخذنّ نضائد الديباج وستور الحرير ... إلى آخر الخبر «١».

أى: إنكم يا معاشر المهاجرين تريدون الخلافة، وكلّ منكم يريد لها لنفسه، لأجل الدنيا، ويخاطب بهذا أبو بكر المهاجرين، بدل كلمة الناس فى النص السابق.

فقال له عبد الرحمن: خفّض عليك يا خليفة رسول الله، ولقد تخلّيت بالأمر وحدك، فما رأيت إلا خيراً.

من هذا الكلام نفهم أمرين أيضاً:

الأمر الأول: أنه كان هذا الشيء من أبى بكر وحده، «ولقد تخلّيت بالأمر وحدك».

الأمر الثانى: أنّ عبد الرحمن بن عوف موافق لما فعله أبو بكر.

ثمّ جاء فى بعض الروايات اسم على وطلحة بالخصوص، لاحظوا: قالت عائشة: لما حضرت أبا بكر الوفاة، استخلف عمر، فدخل عليه على وطلحة فقالا:

من استخلفت؟ قال: عمر، قالوا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أقول استخلفت عليهم خير أهلك.

ففى نصّ كلمة: الناس، وفى نصّ كلمة: معشر المهاجرين، وفى نصّ: على

(١) إعجاز القرآن للباقلانى - هامش الإتيان -: ١٨٤، الفائق فى غريب الحديث ١/ ٤٥، أساس البلاغة، النهاية فى غريب الحديث، لسان العرب، فى مادة «ورم».

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٣

وطلحة. هذا النص فى [الطبقات] «١».

لكن بعضهم ينقل نفس الخبر ويحذف الاسمين، ويضع بدلها فلان وفلان، والخبر أيضاً بسند آخر فى [الطبقات].

وفى رواية أخرى: سمع بعض أصحاب النبى بدخول عبد الرحمن وعثمان على أبى بكر وخلوتهما به، فدخلوا على أبى بكر فقال قائل منهم ... إلى آخر الخبر.

ونفهم من هذا النص أمرين:

الأمر الأول: أنّ أبا بكر لم يشاور أحداً فى هذا الأمر، ولم يعاونه أحد ولم يساعده ويوافقه أحد، إلّا عبد الرحمن بن عوف وعثمان فقط.

الأمر الثانى: أنّ بعض الأصحاب - بدون اسم - قد دخلوا حين كان قد اختلا بهما - بعبد الرحمن وعثمان - قال قائلهم له: ماذا تقول لربك ... إلى آخر الخبر.

فالمستفاد من هذه النصوص أمور، من أهمها أمران:

الأمر الأول: أنه كان لعبد الرحمن بن عوف وعثمان ضلع فى تعيين عمر بعد أبى بكر، وإن شئت التفصيل فراجعوا [تاريخ الطبرى] «٢» حتى تجدوا كيف أشار عبد الرحمن وعثمان على أبى بكر، وكيف كتب عثمان وصية أبى بكر لعمر بن الخطاب.

الأمر الثانى المهم: إنّ خلافة عمر بعد أبى بكر لم تكن بنصّ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا برضا من أعلام الصحابة، بل إنهم أبدوا معارضتهم واستيائهم من ذلك، وإنّما كانت خلافته بوصية من أبى بكر فقط.

وإلى الآن، لم نجد ما يفيد طريقيّة الشورى لتعيين الإمام والإمامة، مع ذلك لو تراجعون بعض الكتب المؤلفة أخيراً، من هؤلاء الذين يُصوّرون أنفسهم مفكرين وعلماء ومحققين، وهكذا تصوّر فى حقهم بعض الناس والتبس عليهم

(١) طبقات ابن سعد ٣/ ٢٧٤.

(٢) تاريخ الطبرى ٢/ ٦١٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٤

أمرهم تجدون هذه الدعوى:

يقول أحدهم فى كتاب [فقه السيرة]: فشاور أبو بكر قبيل وفاته طائفة من المتقدمين، ذو النظر والمشورة من أصحاب رسول الله، فاتفقت كلمتهم على أن يعهد بالخلافة إلى عمر بن الخطاب.

وقد رأيت من أهم مصادرهم - راجعوا [طبقات] ابن سعد، راجعوا [تاريخ الطبرى]، وراجعوا سائر الكتب - أنه لم يكن لأحد دخل ورأى فى هذا الموضوع، بل الكل مخالفون، وإنما عبد الرحمن بن عوف وعثمان.

وسنرى من خلال الأخبار ومجريات الحوادث أن هناك توافقاً وتفاهماً على أن يكون عثمان بعد عمر، وعلى أن يكون عبد الرحمن بعد عثمان، ويؤكد هذا الذى قلته النص التالى، فلاحظوا:

إن سعيد بن العاص أتى عمر يستزيده [سعيد بن العاص تعرفونه، هذا من بنى أمية، ومن أقرباء عثمان القرينين، الذى ولّاه على بعض القضايا، وصدر منه بعض الأشياء] فى داره التى بالبلاط، وخطأ أعمامه مع رسول الله، فقال عمر: صلّ معى الغداة وغبش، ثم أذكرنى حاجتك، قال: فعلت، حتى إذا هو انصرف، قلت:

يا أمير المؤمنين الحاجة التى أمرتنى أن أذكرها لك، قال: فوثب معى ثم قال: امض نحو دارك حتى انتهيت إليها، فزادنى وخطأ لى برجله، فقلت: يا أمير المؤمنين، زدنى، فإنه نبت لى نابتة من ولد وأهل، فقال: حسبك وخبىء عندك أن سبلى الأمر بعدى من يصل رحمك ويقضى حاجتك، قال: فمكثت خلافة عمر بن الخطاب، حتى استخلف عثمان، فوصلنى وأحسن وقضى حاجتى وأشركنى فى إمامته ... إلى آخر النص.

وهذا أيضاً فى [الطبقات] «١». يقول عمر لسعيد بن العاص أن انتظر سيعطيك ما تريد الذى سبلى الأمر من بعدى، واختبىء عندك هذا الخبر، فليكن عندك سرّاً.

(١) طبقات ابن سعد ٣١ / ٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٥

متى طرح فكرة الشورى ... ص: ١٣٥

إذن، متى جاء ذكر الشورى؟ ومتى طرح هذه الفكرة؟ فى أى تاريخ؟

ولماذا؟ وحتى عمر أيضاً لم تكن عنده هذه الفكرة، وكان مخالفاً لها، وكان قائلاً بالنص:

منها: قوله: لو كان أبو عبيدة حياً لوليت «١».

ومنها: قوله: لو كان سالم مولى أبى حذيفة حياً لوليت «٢».

ومنها: قوله: لو كان معاذ بن جبل حياً لوليت «٣».

إذن، ما الذى حدث؟ ولماذا طرح فكرة الشورى؟

هذه الفكرة طرح وحدث بسبب، سأقرؤه الآن عليكم من صحيح البخارى، وهو أيضاً فى: سيرة ابن هشام، وفى تاريخ الطبرى، وفى مصادر أخرى، وهناك فوارق بين العبارات، حيث أنهم تلاعبوا بالنص، ولا أتعرض لتلك الناحية، ولا أبحث عن التلاعب الذى حدث منهم فى نقل القصة، وإنما أقرأ لكم النص فى [صحيح البخارى]، لتروا كيف طرح فكرة الشورى من قبل عمر فى سنة ٢٣، وأرجوكم أن تنتظروا إلى آخر النص، لأنه طويل، وتأملوا فى ألفاظه فسأقرؤه

(١) مسند أحمد ١/ ١٨، سير أعلام النبلاء: الجزء الأول، وغيرهما.

(٢) طبقات ابن سعد ٣/ ٣٤٣.

(٣) مسند أحمد، الطبقات، سير أعلام النبلاء: بترجمة معاذ.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٦

بهدهوء وسكينة:

«حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدَّثني إبراهيم بن سعد، عن صالح، عن ابن شهاب [وهو الزهرى] عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس قال: كنت [ابن عباس يقول، والقضية أيضاً فيها عبد الرحمن بن عوف كما سترون] أقرئ رجلاً من المهاجرين [أقرؤهم يعنى القرآن] منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا فى منزله بمنى [القضية فى الحج، وفى منى بالذات، وفى سنة ٢٣ من الهجرة] وهو عند عمر بن الخطاب [أى: عبد الرحمن بن عوف كان عند عمر بن الخطاب] فى آخر حجته حجها، إذ رجع إلى عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك فى فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً، فوالله ما كانت بيعه أبى بكر إلا فلتته فتت، فغضب عمر ثم قال:

إنى إن شاء الله لقاتم العشيء فى الناس، فمحدّتهم هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوهم أمورهم.

[لا-حظوا القضية: عبد الرحمن كان عند عمر بن الخطاب فى منى، فجاء رجل وأخبر عمر أن بعض الناس كانوا مجتمعين وتحدّثوا، فقال أحدهم: لو قد مات عمر لبايعنا فلاناً فوالله ما كانت بيعه أبى بكر إلا فلتته. فى البخارى فلان، وسأذكر لكم الاسم، وهذا، دأبهم، يضعون كلمة فلان فى مكان الأسماء الصريحة، فقال قائل من القوم: والله لو قد مات عمر لبايعت فلاناً. القائل من؟ وفلان الذى سيبايعه من؟ يقول هذا القائل: إن بيعه أبى بكر كانت فلتته فتت، لكن سنتظر موت عمر، لنبايع فلاناً. لما سمع عمر هذا المعنى غضب، وأراد أن يقوم ويخطب].

قال عبد الرحمن فقلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل، فإنّ الموسم يجمع رعاء الناس وغوغائهم، فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم فى الناس، وأنا

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٧

أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس فتقول ما قلت متمكناً، فيعى أهل العلم مقاتلك ويضعونها على مواضعها، فقال عمر: أما والله إن شاء الله لأقومنّ بذلك أول مقام أقومه بالمدينة.

[فتفاهما على أن تبقى القضية إلى أن يرجعوا إلى المدينة المنورة].

قال ابن عباس: فقدنا المدينة فى عقب ذى الحجة، فلما كان يوم الجمعة عجلنا الرواح حين زاغت الشمس، حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالساً إلى ركن المنبر، فجلست حوله تمسّ ركبتي ركبته، فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب، فلتمّ رأيتته مقبلاً قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: ليقولنّ العشيء مقالة لم يقلها منذ استخلف، فأنكر على - سعيد بن زيد - وقال: ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله؟ فجلس عمر على المنبر، فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال:

أما بعد، فإننى قائل لكم مقالة، قد قدر لى أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلى، فمن عقلها ووعاها فليحدّث بها حيث انتهت به راحلته، ومن خشى أن لا يعقلها فلا أحلّ لأحد أن يكذب على، إن الله بعث محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، فلذا رجم رسول الله ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما نجد آية الرجم فى كتاب الله، فيضل بترك فريضة أنزلها الله، والرجم فى كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف. ثمّ إنّنا كنّا نقرأ فى ما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه

كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم [هذا كان يقرؤه في كتاب

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٨

اللّه عمر بن الخطّاب، وهذا ليس الآن في القرآن المجيد، فيكون دليلاً من أدلته تحريف القرآن ونقصانه، إنّما أن يحمل على بعض المحامل، وعليكم أن تراجعوا كتاب التحقيق في نفي التحريف [ثم يقول عمر بن الخطّاب: ثم إن رسول الله قال: لا تطروني كما أطرى عيسى بن مريم، وقولوا عبد الله ورسوله.

ثم إنه بلغني أن قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً، فلا- يغترنّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعه أبي بكر فلتة وتمت، ألا وأنها قد كانت كذلك ولكن الله وقى شرّها وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر. من بايع رجلاً [اسمعوا هذه الكلمة] من غير مشورة من المسلمين، فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرّه أن يقتلا.

وإنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن الأنصار خالفونا، واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف علينا على والزبير ومن معهما، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر فقلت لأبي بكر، يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار، فانطلقنا نريدهم، فلمّا دنونا منهم، لقينا منهم رجالاً صالحان، فذكرنا ما تمالأ- عليه القوم، فقالوا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ فقلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالوا: لا عليكم أن لا تقربوهم أخذوا أمركم، فقلت: والله لنايتهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مزمل بين ظهرايتهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عباد، فقلت:

ما له؟ قالوا: يوعك، فلمّا جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم، فاثني على الله بما هو أهله، ثم قال:

أما بعد، فنحن أنصار الله، وكتيبة الإسلام، وأنتم معشر المهاجرين رهط، وقد دفت دافه من قومكم، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلها، وأن يحضوننا من الأمر.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٣٩

فلما سكت، أردت أن أتكلّم، وكنت زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلّم قال أبو بكر:

على رسلك، فكرهت أن أغضبه، فتكلّم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزوير إلّال قال في بديته مثلها أو أفضل منها، حتى سكت، فقال:

ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلّال هذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين [يعني أبو عبيدة وعمر] فبايعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا، فلم أكره ممّا قال غيرها، كان والله لأن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إليّ من أن أتأمّر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلّا أن تسوّل إليّ نفسى عند الموت شيئاً لا أجده الآن.

فقال قائل من الأنصار: أنا جذيله المحكك وعذيقها المرجب، منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثرت اللّغظ وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف.

فقلت: أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته وبايعه المهاجرون، ثم بايعته الأنصار، ونزونا على سعد بن عباد، فقال قائل منهم: قتلت سعد بن عباد، فقلت:

قتل الله سعد بن عباد.

قال عمر: وإنّا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى من مبايعه أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعه أن يبايعوا رجلاً منهم بعدنا، فإنما بايعناهم على ما لا نرضى، وإنّا نخالفهم فيكون فساد.

فمن بايع رجلاً عن غير مشورة من المسلمين، فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه؛ تغرّه أن يقتلا.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٠

هذه خطبة عمر بن الخطاب التى أراد أن يخطب بها فى منى، فمنعه عبد الرحمن بن عوف، فوصل إلى المدينة، وفى أول جمعة خطبها، ولماذا فى أوائل الخطبة تعرض إلى قضية الرجم؟ هذا غير واضح عندى الآن، أما فيما يتعلق ببحثنا، فالتهديد بالقتل للمبايع والمبايع له مكزز، فقد جاء فى أول الخطبة وفى آخرها بكل صراحة ووضوح: من بايع بغير مشورة من المسلمين هو والذى بايعه يقتلان كلاهما.

أمّا من فلان المبايع؟ وفلان المبايع له؟ وما الذى دعا عمر بن الخطاب أن يطرح فكرة الشورى، وقد كان قد قرّر أن يكون من بعده عثمان كما قرأنا؟

الحقيقة: إن أمير المؤمنين وطلحة والزبير وعماراً وجماعة معهم كانوا فى منى، وكانوا مجتمعين فيما بينهم يتداولون الحديث، وهناك طرحت هذه الفكرة أن لو مات عمر لباعنا فلاناً. ينتظرون موت عمر حتى يبايعوا فلاناً- اصبروا حتى نعرف من فلان؟- ثم أضافوا أن بيعه أبى بكر كانت فلتته، فأولئك الجالسون هناك، الذين كانوا يتداولون الحديث فيما بينهم، فهناك قالوا: إن بيعه أبى بكر كانت فلتته، يريدون أن تلك الفرصة مضت، وإنا قد ضيعنا تلك الفرصة، وخرج الأمر من أيدينا، لكن ننتظر فرصة موت عمر فنباع فلاناً. قالوا هذا الكلام وفى المجلس من يسمعه، فأبلغ الكلام إلى عمر، وغضب عمر وأراد أن يقوم هناك ويخطب، فمنعه عبد الرحمن بن عوف.

وفى المدينة اضطرّ الرجل إلى أن يذكر لنا بعض وقائع داخل السقيفة، وإلا فمن أين كُنّا نقف على ما وقع فى داخل السقيفة، وهم جماعة من الأنصار وأربعة أو ثلاثة من المهاجرين، ولا بد أن يحكى لنا ما وقع فى داخل السقيفة أحد الحاضرين، والله سبحانه وتعالى أجرى على لسان عمر، وجاء فى صحيح البخارى بعض ما وقع فى قضية السقيفة، وإلا فمن كان يحدثنا عما وقع؟

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤١

يقول عمر: إرتفعت الأصوات، كثر اللغط، حتى نزونا على سعد بن عباد.

هذا بمقدار الذى أفصح عنه عمر، أمّا ما كان أكثر من هذا، فالله أعلم به، ما عندنا طريق لمعرفة كل ما وقع فى داخل السقيفة، والقضية قبل قرون وقرون، ومن يبلغنا ويحدثنا؟ لكن الخبر بهذا القدر أيضاً لو لم يكن فى صحيح البخارى فلا بد وأنهم كانوا يكذبون القضية.

ثم إن عمر أيد قول القائلين إن بيعه أبى بكر كانت فلتته، لكنّه يريد الأمر لمن؟

يريده لعثمان من بعده، فهل يتركهم أن يبايعوا بمجرد موته غير عثمان، فلا بد وأن يهدّد، فهدهم وجاءت الكلمة فى كتاب البخارى: فلان وفلان، وليس هناك تصريح بالاسم كما فى كثير من المواضع.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٣

بعض جزئيات طرح فكرة الشورى ... ص: ١٤٣

فلنراجع المصادر- كما هو دأبنا- ونحاول أن نعثر على جزئيات القضايا وخصوصياتها، من الشروح والحواشى، وإلا فهم لا يذكرون، فبعد قرون يأتى محدث أو مورّخ، ويفتح لنا بعض الألغاز، ويكشف لنا بعض الحقائق وبعض الأسرار.

كان الخبر المذكور فى صحيح البخارى، فى كتاب الحدود، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، فى باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت.

والعجيب أن يوضع هذا الخبر تحت هذا العنوان، صحيح أن فى مقدّمه الخبر ذكر عمر قضية رجم الحبلى، ولم أعرف إلى الآن- على اليقين- وجه ذكر هذه القضية أو هذا الحكم أو هذه الآية من القرآن التى ليست موجودة الآن فى القرآن الكريم، إلا أن الخبر كان

يقتضى أن يعنونه البخارى بعنوان خاص، أن يجعل له عنواناً بارزاً يخصّه ويجلب النظر إلى القضية، وأما أن هذا الخبر يأتى تحت هذا العنوان فمن الذى يطلع عليه؟ وهذا أيضاً من جملة ما يفعله المحدثون «١».

(١) نعم، هذا من جملة ما حاولوا عدم اطلاع الناس وعدم انتشار الخبر، أما لو أرادوا إذاعته، فإنهم يكررون ذكره تحت عناوين مختلفة، وهذا موجود عند البخارى خاصّة فى موارد، منها هذا المورد، فقارنوا بين كيفية إيرادته فى كتابه وبين كيفية إيرادته - مثلاً - خبر خطبة أمير المؤمنين بنت أبي جهل الموضوع المكذوب، ليظهر لكم جانب آخر من جوانب ظلمهم لأهل البيت وتصرفاتهم فى السنّة النبوية وحقائق الدين وتاريخ الإسلام.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٤

هذا فى الصفحة ٥٨٥ إلى ٥٨٨ من الجزء الثامن من طبعة البخارى، هذه الطبعة التى هى بشرح وتحقيق الشيخ قاسم الشماعى الرفاعى، هذه الطبعة الموجودة عندى والله أعلم.

لنرجع إلى الشروح، لنعرف السبب الذى دعا عمر لأن يطرح فكرة الشورى - ولا أستبعد أن يكون لعبد الرحمن بن عوف ضلع فى أصل الفكرة، كما كان فى كيفية طرحها كما فى صريح الخبر - وهذه الفكرة لم تكن لا فى الكتاب، ولا فى السنّة، ولا فى سيرة رسول الله، ولا فى سيرة أبى بكر، وحتى فى سيرة عمر نفسه حتى سنة ٢٣، إلى قضية منى، نريد أن نعرف من هؤلاء القائلون؟ لاحظوا كتاب [مقدمة فتح البارى]، فابن حجر العسقلانى له مقدمة لشرحه فتح البارى، فى مجلد ضخّم، فى هذه المقدمة أبواب وفصول، أحد فصولها لتعيين المبهمات. يعنى الموارد التى فيها كلمة فلان وفلان، يحاول ابن حجر العسقلانى أن يعين من فلان، فاستمعوا إليه يقول:

لم يُسمّ القائل [فقال قائل منهم] ولا الناقل، ثم وجدته فى الأنساب للبلاذرى، بإسناد قوى، من رواية هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهرى بالإسناد المذكور فى الأصل [أى فى البخارى نفسه] ولفظه: قال عمر: بلغنى أن الزبير قال: لو قد مات عمر بايعنا علياً. هذا الزبير نفسه الذى كان فى قضية السقيفة فى بيت الزهراء، وخرج مصلاً سيفه، وأحاطوا به، وأخذوا السيف من يده، إنه ينتظر الفرصة، فهو لم يتمكن فى ذلك الوقت أن يفعل شيئاً لصالح أمير المؤمنين وما يزال ينتظر الفرصة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٥

لاحظوا، هنا أقوال أخرى فى المراد من فلان وفلان، لكن السند القوى الذى وافق عليه ابن حجر العسقلانى وأُریده هذا، وأنا لا أنفى الأقوال الأخرى، لأنّ الزبير وعلياً لم يكونا وحدهما فى منى، وإنما كانت هناك جلسة، فكان مع الزبير ومع على غيرهما من عيون الصحابة وأعيان الأصحاب.

لاحظوا الأقوال الأخرى أقرأ لكم نصّ العبارة، يقول ابن حجر العسقلانى:

وقد كرّر فى هذا الفصل حديث ابن عباس عن عمر فى قضية السقيفة فيه، فقال عبد الرحمن بن عوف: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين [إذن، عندنا كلمة:

رجلاً] فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان [هذا صار اثنين] يقول: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً.

صار ثلاثة: رجل، فلان، فلان. من هم؟

يقول: فى مسند البزار، والجعديات، بإسناد ضعيف أن المراد بالذى يبايع له طلحة بن عبيد الله.

إذن، طلحة أيضاً بحسب هذه الرواية كان ممن ينتظر فرصة موت عمر لأن يبايع له.

لاحظوا كلام ابن حجر: ولم يسمّ القائل ولا الناقل، ثم وجدته بالإسناد المذكور فى الأصل ولفظه قال عمر: بلغنى أن الزبير قال لو قد مات عمر بايعنا علياً ... يقول: فهذا أصح.

وفيه: فلما دنونا منهم لقينا رجلاً صالحاً، هما عوين بن ساعدة ومعد بن عدى، سماهما المصنف - أى البخارى - فى غزوة بدر، وكذا رواه البزار فى مسند عمر، وفيه ردّ على من زعم كذا.

ثم يقول: وأما القائل: قتلتم سعداً فقيل أو قال قائل: قتلتم سعداً، فلم أعرفه، لم أعرف من القائل قتلتم سعداً.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٦

هذا فى [مقدمة فتح البارى فى شرح صحيح البخارى] «١».

وفى بعض المصادر: أنّ القائل عمّار بدل الزبير، هذا راجعوا فيه الطبرى وابن الأثير.

أما ابن حجر نفسه، ففى [فتح البارى بشرح البخارى]، الجزء الثانى عشر، حيث يشرح الحديث - تلك كانت المقدمة أما حيث يشرح الحديث - لا يصرح بما ذكره فى المقدمة، ولا أعلم ما السبب؟ لماذا لم يصرح البخارى فى المتن وفى أصل الكتاب، ولا ابن حجر العسقلانى فى شرح البخارى، بما صرح به فى المقدمة.

ثم إنه يشرح جملة: هل لك فى فلان، يقول: لم أقف على اسمه أيضاً، ووقع فى روايته ابن إسحاق أنّ من قال ذلك كان أكثر من واحد.

وهذا ما ذكرته لكم من أنّ القول ليس قول شخص واحد، بل أكثر من واحد، لأنهم كانوا جماعة جالسين، وطرح هذه النظرية والفكرة فى تلك الجلسة، ولذا غضب عمر.

قوله: لقد بايعت فلاناً، هو طلحة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبى معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه. إنتهى.

أما خبر البلاذرى الذى هو أصحّ وقد روى بسند قوى، فلا يذكره فى شرح الحديث، فراجعوا «٢».

لكن عندما نراجع القسطلانى فى شرح الحديث، فى الجزء العاشر من [إرشاد السارى]، نجده يذكر ما ذكره ابن حجر فى المقدمة فى شرح الحديث، فيقول: لو قد مات عمر لبايعت فلاناً: قال فى المقدمة - يعنى قال ابن حجر

(١) هدى السارى: ٣٣٧.

(٢) فتح البارى ١٢ / ١٢١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٧

العسقلانى فى مقدمة فتح البارى: - فى مسند البزار والجعديات بإسناد ضعيف: إنّ المراد... قال ثم وجدته فى الأنساب للبلاذرى بإسناد قوى من رواية هشام ابن يوسف عن معمر عن الزهرى بالإسناد المذكور فى الأصل ولفظه: قال عمر بلغنى أنّ الزبير قال: لو قد مات عمر لبايعنا علياً... الحديث، وهذا أصحّ «١».

ويقول القسطلانى: وقال فى الشرح قوله: لقد بايعت فلاناً هو طلحة بن عبيد الله، أخرجه البزار، قرأنا هذا من شرح البخارى لابن حجر، ثم ذكر: قال بعض الناس لو قد مات أمير المؤمنين أقمنا فلاناً، يعنون طلحة بن عبيد الله، ونقل ابن بطال عن المهلب أنّ الذى عنوا أنّهم يبايعونه رجل من الأنصار، ولم يذكر مستنده.

وهذه إضافة فى شرح القسطلانى.

وأما إذا راجعتم شرح الكرماني، فلم يتعرّض لشيء من هذه القضايا أصلاً، وإنّما ذكر أنّ كلمة «لو» حرف يجب أن تدخل على فعل، فلماذا دخلت لو على حرف آخر «لو قد مات»، لماذا كلمة «لو» التى هى حرف دخلت على «قد» التى هى حرف؟ «لو» يجب أن تدخل على فعل، فلماذا دخلت على حرف؟

وهذا ما ذكره الكرماني فى شرح الحديث، وكأنّه ليس هناك شيء أبداً.

وأما العيني - هذا العيني دائماً يتعقّب ابن حجر العسقلانى، لأنّ العسقلانى شافعى، والعيني حنفى، وبين الشوافع والحنفية خاصية فى

المسائل الفقهيّة خلاف شديد ونزاعات كثيرة- يتعقب العيني دائماً ابن حجر العسقلاني، ولكن ليس هنا أى تعقيب، وحتى أنه لم يتعرّض للحديث الذى ذكره ابن حجر العسقلاني، وإنما ذكر رأى غيره فلم يذكر شيئاً عن ابن حجر العسقلاني أصلاً، وإنما جاء فى [شرح العيني]: قوله: لو قد مات عمر، كلمة قد مقحمة، لأنّ لو يدخل على الفعل، وقيل قد

(١) إرشاد السارى ١٩/١٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٨

فى تقدير الفعل، ومعناه لو تحقّق موت عمر. قوله لقد بايعت فلاناً، يعنى طلحة بن عبيد الله، وقال الكرمانى: هو رجل من الأنصار، كذا نقله ابن بطّال عن المهلب، لكن لم يذكر مستنده فى ذلك.

وهذا غاية ما ذكره العيني فى شرح البخارى.

فإلى الآن، عرفنا لماذا طرحت فكرة الشورى؟ وكيف طرحت؟ طرحت مع التهديد بالقتل، بقتل المبايع والمبايع، وللكلام بقيّة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٤٩

تطبيق عمر لفكرة الشورى ... ص: ١٤٩

بعد أن أعلن عمر عن هذه الفكرة، فلا بد وأن يطبقها، إلّا أنه يريد عثمان من أوّل الأمر، وقد بنى على أن يكون من بعده عثمان، غير أنه من أجل التغلب على الآخرين ومنعهم من تنفيذ مشروعهم، طرح فكرة الشورى وهدّدهم بالقتل لو بايعوا من يريدونه ولا يريد عمر.

إذن، لابدّ فى مقام التطبيق من أن يطبق الشورى، بحيث تنتهى إلى مقصده، وهى مع ذلك شورى!

فجعل الشورى بين سنّة عينهم هو، لا يزيدون ولا ينقصون، على أن يكون الخليفة المنتخب واحداً من هؤلاء فقط، ولو اتفق أكثرهم على واحد منهم وعارضت الأقلية ضربت أعناقهم، ولو اتفق ثلاثة منهم على رجل وثلاثة على آخر كانت الكلمة لمن؟ لعبد الرحمن بن عوف، ومن خالف قُتل، ومدّة المشاورة ثلاثة أيام، فإن مضت ولم يعينوا أحداً قتلهم عن آخرهم، وصهيب الرومى هو الرقيب عليهم، وهناك خمسون رجل واقفون بأسياهم، ينتظرون أن يخالف أحدهم فيضربوا عنقه بأمر من عبد الرحمن بن عوف.

وفى التواريخ والمصادر كالطبقات وغيره، جعل الأمر بيد عبد الرحمن بن عوف، لكن عبد الرحمن بن عوف لابدّ وأن يدبر القضية بحيث تطبق كما يريد

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٠

عمر بن الخطّاب وكما اتفق معه عليه، وهو يعلم رأى على فى خلافة الشيخين، ويعلم مخالفة على لسيرة الشيخين، فجاء مع علمه بهذا، واقترح على على أن يكون خليفه على أن يسير بالناس على الكتاب والسنة وسيرة الشيخين، فهو يعلم بأنّ علياً سوف لا يوافق، أمّا عثمان فسيوافق فى أوّل لحظة، فطرح هذا الأمر على على، فأجاب على بما كان يتوقّعه عبد الرحمن، من رفض الإلتزام بسيرة الشيخين، وطرح الأمر على عثمان فقبل عثمان، أعادها مرّة، مرّتين، فأجابا بما أجابا أوّلًا.

فقال على لعبد الرحمن: أنت مجتهد أن تزوى هذا الأمر عني.

فبايع عبد الرحمن عثمان.

فقال على لعبد الرحمن: واللّه ما وليت عثمان إلّا ليردّ الأمر إليك.

فقال له: بايع وإلّا ضربت عنقك.

فخرج على من الدار.

فلحقه القوم وأرجعوه حتى ألجاؤه على البيعة.

وهكذا تمت البيعة لعثمان طبق القرار.

ولكن هل بقي عثمان على قراره مع عبد الرحمن؟ إنه أرادها لبني أمية، يتلقفونها تلقف الكرة.

فثار ضد عثمان كل أولئك الذين كانوا في منى وعلى رأسهم طلحة والزبير، اللذين كانت لهما اليد الواسعة الكبيرة العالية في مقتل عثمان، لأنهما أيضاً كانا يريدان الأمر، وقد قرأنا في بعض المصادر أن بعض القائلين قالوا لو مات عمر لبايعنا طلحة، وطلحة يريدان وعائشة أيضاً تريدان لطلحة، ولذا ساهمت في الثورة ضد عثمان.

أما عبد الرحمن بن عوف، فهجر عثمان وماتا متهاجرين، أي لا يكلم

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥١

أحدهما الآخر حتى الموت، لأن عثمان خالف القرار، رغم ما قام به عبد الرحمن لأجله، وراجعوا [المعارف] لابن قتيبة، فيه عنوان المتهاجرين، أي الذين انقطعت بينهم الصلة وحدث بينهم الزعل بتعبيرنا، فيذكر أنه مات عبد الرحمن بن عوف وهو مهاجر لعثمان. وهكذا كانت الشورى، فكرة لحذف على.

كما أن معاوية طالب بالشورى عند خلافة علي ومبايعة المهاجرين والأنصار معه، طالب بالشورى، لماذا؟ لحذف على، أراد أن يدخل من نفس الباب الذي دخل منه عمر، ولكن علياً كتب إليه: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، وأنت لست من الأنصار، وهذا واضح، ولست من المهاجرين، لأن الهجرة لمن هاجر قبل الفتح، ومعاوية من الطلقاء ولا هجرة بعد الفتح، فأراد معاوية أن يستفيد من نفس الأسلوب لحذف على، ولكنه ما أفلح.

وكل من يطرح فكرة الشورى، يريد حذف النص، كل من يطرح الشورى في كتاب، في بحث، في مقاله، في خطابه، يريد حذف على، لا أكثر ولا أقل.

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا مسألة الصحابة.

لا خلاف في أن لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دوراً في تقدم الإسلام، وأنهم قد ضحوا في سبيل هذا الدين، ونصروه بمواقفهم في الحروب والغزوات وغير ذلك من المخاطر التي توجهت إليه، وإلى شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا خلاف أيضاً في أن كثيراً من تعاليم هذا الدين وأحكام هذه الشريعة إنما وصلت إلى سائر المسلمين بواسطة هؤلاء الأصحاب.

إنما الكلام في أننا هل يجب علينا أن ننظر إلى كل واحدٍ واحدٍ منهم بعين الاحترام؟ وأن نقول بعدالتهم واحداً واحداً؟ بحيث يكون الصحابي فوق قواعد الجرح والتعديل، ولا تناله يد الجرح والتعديل أصلاً وأبداً؟ أو أنهم مع كل ما قاموا به من جهود في سبيل هذا الدين، وبالرغم من مواقفهم المشرفة، أفراد مكلفون كسائر الأفراد في هذه الأمة؟

الحقيقة: إننا ننظر إلى الصحابة على أساس التقسيم التالي، فإن الصحابة

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٦

ينقسمون إلى قسمين:

قسم منهم: الذين ماتوا في حياة رسول الله، بحتف الأنف، أو استشهدوا في بعض الغزوات، فهؤلاء نحترمهم باعتبار أنهم من الصحابة الذين نصروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعانوه في سبيل نشر هذا الدين.

القسم الثانى منهم: من بقى بعد رسول الله، وهؤلاء الذين بقوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقسمون أيضاً إلى قسمين: فمنهم: من عمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخذ بسنته، وطبق أوامره. ومنهم: من خالف وصيته، ولم يطعه فى أوامره ونواهيه صلى الله عليه وآله وسلم وانقلب على عقبيه. أما الذين عملوا بوصيته، فنحن نحترمهم، ونقتدى بهم. وأما الذين لم يعملوا بوصيته، وخالفوه فى أوامره ونواهيه، فنحن لا نحترمهم. هذا هو التقسيم. فإن سئلنا عن تلك الوصية التى كانت المعيار والملاك فى هذا الحب وعدم الحب، فالوصية هى: حديث الثقلين، إذ قال صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث المتفق عليه: «إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى أهل بيتى، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى»... إلى آخر الحديث (١). هذه خلاصة عقيدتنا، ونتيجة بحثنا عن عدالة الصحابة. وأما البحث التفصيلي:

(١) تقدم الكلام عن هذا الحديث.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٧

الصحابة ... ص: ١٥٧

تعريف الصحابي ... ص: ١٥٧

الصحابي لغة ... ص: ١٥٧

الصحابي فى اللغة هو: الملازم، هو المعاشر للإنسان، يقال: فلان صاحب فلان، أى معاشره وملازمه وصديقه مثلاً. وقال بعض اللغويين: إن الصحاب لا يقال إلا لمن كثرت ملازمته ومعاشرته، وإلا فلو جالس الشخص أحداً مرة أو مرتين، لا يقال إنه صاحبه أو تصاحباً، راجعوا: [لسان العرب]، و [القاموس]، و [المفردات] للراغب الإصفهاني، و [المصباح المنير] للفيتومى، فى مادة «صحب».

الصحابي اصطلاحاً ... ص: ١٥٧

إنما الكلام فى المعنى الاصطلاحى والمفهوم المصطلح عليه بين العلماء للفظ الصحابي، هل إذا أطلقوا كلمة الصحابي وقالوا: فلان صحابي، يريدون نفس المعنى اللغوى، أو أنهم جعلوا هذا اللفظ لمعنى خاص يريدونه، فيكون مصطلحاً عندهم؟ بالمعنى اللغوى لا. فرق بين أن يكون الصحاب مسلماً أو غير مسلم، بين أن يكون عادلاً أو فاسقاً، بين أن يكون براً أو فاجراً، يقال: فلان صاحب فلان.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٨

لكن فى المعنى الاصطلاحى بين العلماء من الشيعة والسنة، هناك قيد الإسلام بالنسبة لصحابى رسول الله صلى الله عليه وآله، إن لم يكن الشخص مسلماً، فلا يُعترف بصحابتته، وبكونه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فهذا القيد متفق عليه ومفروغ منه.

وهل هناك قيد أكثر من هذا؟ بأن تضيّق دائرة مفهوم هذه الكلمة أو لا؟

لعل خير كلمة وقفت عليها ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمته كتابه [الإصابة في معرفة الصحابة]. فإنه يقول:

وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام «١».

في هذا التعريف الذي هو أصح، يكون المناق صحابياً، ويؤيدون هذا التعريف بما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنه قال في حق عبد الله بن أبي المنافق المعروف: «فلعمري لنحسن صحبته مادام بين أظهرنا»، فيكون هذا المناق صحابياً، وهذا موجود في [الطبقات] لابن سعد وغيره من الكتب «٢».

فإذن، يكون التعريف الأصح عامياً، يعم المناق والمؤمن بالمعنى الأخص، يعم البر والفاجر، يعم من روى عن رسول الله، يعم من عاشر رسول الله ولازمه ومن لم يعاشره ولم يلازمه ومن لم يرو عنه، لأن المراد والمقصود والمطلوب هو مجرد الإلتقاء برسول الله، ولذا يقولون بأن مجرد رؤية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محقة للصحبة، مجرد الرؤية! يقول الحافظ ابن حجر: وهذا التعريف

(١) الإصابة ١/ ١٠.

(٢) طبقات ابن سعد ٢/ ٦٥، سيرة ابن هشام ٣/ ٣٠٥ - وغيرهما.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٥٩

مبنى على الأصح المختار عند المحققين، كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة.

فيكون هذا القول هو القول المشهور المعروف بينهم.

ثم يقول ابن حجر في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً: يعرف كون الشخص صحابياً لرسول الله بأشياء، أولها: أن يثبت بطريق التواتر أنه صحابي، ثم بالاستفاضة والشهرة، ثم بأن يروى عن أحد من الصحابة أن فلاناً له صحبة، ثم بأن يقول هو إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة: أنا صحابي.

وهذا طريق معرفة كون الشخص صحابياً لرسول الله، التواتر ثم الشهرة والاستفاضة، ثم قول أحد الصحابة، ثم دعوى نفس الشخص - بشرط أن يكون عادلاً وبشرط المعاصرة - أن يقول: أنا صحابي.

وحينئذ، يبحثون: هل الملائكة من جملة صحابة رسول الله؟ هل الجن من جملة صحابة رسول الله؟ هل الذي رأى رسول الله ميتاً - أي رأى جنازة رسول الله ولو لحظة - هو صحابي أو لا؟

فمن كان مسلماً ورأى رسول الله ومات على الإسلام فهو صحابي.

والإسلام ماذا؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله.

فكل من شهد الشهادتين، ورأى رسول الله ولو لحظة، ومات على الشهادتين، فهو صحابي.

فلاحظوا، كيف يكون قولهم بعدالة الصحابة أجمعين، كأنهم سيقولون بعدالة كل من كان يسكن مكة، وكل سكان المدينة المنورة، وكل من جاء إلى المدينة أو إلى مكة والتقى برسول الله ولو لحظة، رأى رسول الله ورجع إلى بلاده، فهو صحابي، وإذا كان صحابياً فهو عادل.

ولذا يبحثون عن عدد الصحابة، وينقلون عن بعض كبارهم أن عدد الصحابة

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٠

ممن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة.

وهنا يعلق بعضهم ويقول: بأن أبا زرعة الرازي الذي قال هذا الكلام قاله في من رآه وسمع منه، أما الذي رآه ولم يسمع فأكثر وأكثر من هذا العدد بكثير.

توفى النبي ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان، من رجل وامرأة، قاله أبو زرعة.

فقال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب: أجاب أبو زرعة بهذا سؤال من سأله عن الرواة خاصة، فكيف بغيرهم «(١)»! إذن، عرفنا سعة دائرة مفهوم الصحبة والصحابي، وعرفنا أن مصاديق هذا المفهوم لا يعدون كثرة، ومع ذلك نراهم يقولون بعدالة الصحابة أجمعين، وهذا هو القول المشهور بينهم، وربما أُدعى الإجماع على هذا القول كما سيأتي.

(١) الإصابة ٣/١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦١

الأقوال في عدالة الصحابة ... ص: ١٦١

في الحقيقة، الأقوال في عدالة الصحابة هي:

أولاً: عدالة الصحابة جميعاً.

ثانياً: كفر الصحابة جميعاً.

ثالثاً: أقوال بين التكفير والتعديل.

أما كفرهم جميعاً، فقول طائفة أو طائفتين من المسلمين، ذكر هذا القول في بعض المصادر ونقله عنهم السيد شرف الدين في كتاب [أجوبة مسائل جار الله] «(١)».

وهذا القول لا نتعرض له، ولا نعتنى به، لأنه قول اتفق المسلمون - أي الفرق كلها - على بطلانه، فيبقى هناك قولان.

(١) أجوبة مسائل جار الله: ١٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٣

القول بعدالة جميع الصحابة ... ص: ١٦٣

دعوى الإجماع على عدالة جميع الصحابة ... ص: ١٦٣

يقول ابن حجر العسقلاني: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة «(١)».

لاحظوا هذه الكلمة: لم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة.

ويقول الحافظ ابن حزم: الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعاً «(٢)».

ويقول الحافظ ابن عبد البر: ثبتت عدالة جميعهم، ... لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة «(٣)».

إن أهل العلم يعلمون بأن الحافظ ابن عبد البر صاحب [الاستيعاب] متهم بالتشيع، وممن يتهمه بهذا ابن تيمية في منهاج السنة، لاحظوا ماذا يقول:

لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة، فيظهر أن الإتهام بالتشيع متى يكون، يكون حيث يروى ابن عبد البر رواية تنفع الشيعة، يروى منقبة لأمر المؤمنين ربما لا يرتضيها ذلك الشخص، فيتهم ابن عبد البر بالتشيع،

(١) الإصابة ١٧/١ - ١٨.

(٢) المصدر ١٩/١.

(٣) الإستيعاب ١ / ٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٤
 وإلاً فهو يقول: لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنّة والجماعة على أنّهم كلّهم عدول.
 وقال ابن الأثير فى [أسد الغابة]: كلّهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح «١».
 فى هذه النصوص أمران:

الأمر الأول: هو القول بعدالة الصحابة كلّهم.
 الأمر الثانى: دعوى الإجماع على عدالة الصحابة كلّهم.

مناقشة الإجماع ...: ص: ١٦٤

فى مقابل هذا القول نجد النصوص التالية:
 يقول ابن الحاجب فى [مختصر الأصول]: الأكثر على عدالة الصحابة.
 والحال قال ابن حجر: إنّ القول بعدالتهم كلّهم مجمع عليه وما خالف إلا شذوذ من المبتدعة.
 يقول ابن الحاجب: الأكثر على عدالة الصحابة، وقيل: هم كغيرهم، وقيل قول ثالث: إلى حين الفتن، فلا يقبل الداخلون، لأنّ الفاسق غير معين، قول رابع:

وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علياً «٢».

إذن، أصبح الفارق بين المعتزلة وغيرهم من قاتل علياً.

يقول أهل الحق وهم أهل السنّة والجماعة: إنّ من قاتل علياً عادل!

ويقول المعتزلة: الذين قاتلوا علياً ليسوا بعدول.

هذه عبارة مختصر الأصول لابن الحاجب، وراجعوا أيضاً غير هذا الكتاب من كتب علم الأصول.

(١) أسد الغابة ١ / ٣.

(٢) مختصر الأصول ٢ / ٦٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٥

ثمّ إذا دققتم النظر، لرأيتم التصريح بفسق كثير من الصحابة، من كثير من أعلام القوم، أقرأ لكم نصّاً واحداً.
 يقول سعد الدين التفتازانى، وهذا نصّ كلامه، ولاحظوا عبارته بدقّة: إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور فى كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم - بعض الصحابة - قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حد الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة «١».

وكما قرأنا فى الليلة الماضية، خاطب أبو بكر معشر المهاجرين: بأنكم تريدون الدنيا، وستور الحرير، ونضائد الديباج، وتريدون الرئاسة، وكلّكم يريدونها لنفسه، وكلّكم ورم أنفسه.

يقول التفتازانى: وكان الباعث له الحقد والعناد والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة، والميل إلى اللذات والشهوات.

يقول: إذ ليس كلّ صحابى معصوماً، ولا كلّ من لقي النبى بالخير موسوماً.

وكان موضوع تعريف ابن حجر العسقلانى: من لقي النبى.

يقول سعد الدين: ليس كلّ من لقي النبى بالخير موسوماً، إلا أنّ العلماء لحسن ظنّهم بأصحاب رسول الله، ذكروا لها محامل وتأويلات

بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم فى حقّ كبار الصحابة، سيّما المهاجرين منهم والأنصار، والمبشرين بالثواب فى دار القرار «٢». فى هذا النص اعتراف بفسق كثير من الصحابة، واعتراف بأنّهم حادوا عن الحق، وظلموا، وبأنّهم كانوا طلاب الملك والدينا، وبأنّهم وبأنّهم، إلّا أنّه لا بدّ من

(١) شرح المقاصد ٥/ ٣١٠.

(٢) المصدر ١/ ٣١٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٦

تأويل ما فعلوا؛ لحسن الظنّ بهم!!

فظهر أنّ الإجماع المدعى على عدالة الصحابة كلّهم فى غير محلّه وباطل ومردود، ولا سيّما وأنّ مثل سعد الدين التفتازانى وغيره الذين يصرّحون بمثل هذه الكلمات، هؤلاء مقدّمون زماناً على ابن حجر العسقلانى، فدعوى الإجماع من ابن حجر مردودة، ولا أساس لها من الصحة.

حينئذ، يأتى دور البحث عن أدلّة القول بعدالة الصحابة أجمعين، أى أدلّة القول الأوّل.

الاستدلال بالكتاب والسنة على عدالة جميع الصحابة ...: ص: ١٦٦

استدلّ القائلون بهذا القول، بآيات من القرآن الكريم، وبأحاديث، وبأمرٍ اعتبارى، فتكون وجوه الاستدلال لهذا القول، ثلاثة وجوه: الكتاب، السنة، والأمر الاعتبارى.

لنقرأ نصّ عبارة الحافظ ابن حجر، عن الحافظ الخطيب البغدادى، فى مقام الاستدلال على هذه الدعوى.

يقول الحافظ ابن حجر: أنّ الخطيب فى [الكفاية]- يعنى: كتابه الكفاية فى علم الدراية- أفرد فصلاً نفيّاً فى ذلك فقال:

عدالة الصحابة ثابتة معلومة، بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى:

الآية الأولى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» «١».

الآية الثانية: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» «٢».

(١) سورة آل عمران (٣): ١١٠.

(٢) سورة البقرة (٢): ١٤٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٧

الآية الثالثة: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ» «١».

الآية الرابعة: «السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» «٢».

الآية الخامسة: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» «٣».

ثمّ الآيات الأخرى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ» إلى قوله تعالى:

«إِنَّكَ رَؤُفٌ رَحِيمٌ» «٤»

، فى آياتٍ يطول ذكرها.

ثمّ أحاديث شهيرة، يكثر تعدادها، وجميع ذلك يقتضى القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحدٍ من

الخلق «٥».

إذن، تم الاستدلال بالكتاب والسنة.

وأما الإستدلال الاعتبارى، لاحظوا هذا الاستدلال، إنه يقول:

على أنهم لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأبناء، والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين، أوجب كل ذلك القطع على تعديلهم، والاعتقاد بنزاهتهم، وأنهم كافة أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله.

(١) سورة الفتح (٤٨): ١٨.

(٢) سورة التوبة (٩): ١٠٠.

(٣) سورة الأنفال (٨): ٦٤.

(٤) سورة الحشر (٥٩): ٨-١٠.

(٥) الإصابة ١/٦ عن الكفاية فى علم الرواية: ٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٨

ثم روى الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي زرعة الرازى قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة «١».

إذن، الدليل آيات من القرآن، وروايات، وهذا الدليل الاعتبارى الذى ذكرناه.

نصّ العبارة ينقلها الحافظ ابن حجر ويعتمد عليها، ثم يضيف الحافظ ابن حجر بعد هذا النص، يقول: والأحاديث الواردة فى تفضيل الصحابة كثيرة.

وفرق بين هذه العبارة، وبين المدعى فكان المدعى عدالة الصحابة كلهم، لكن تبدل العنوان، وأصبح المدعى: الأحاديث الواردة فى تفضيل الصحابة كثيرة.

ثم قال ابن حجر: من أدلها على المقصود، ما رواه الترمذى وابن حبان فى صحيحه من حديث عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الله فى أصحابى، لا تتخذوهم غرضاً، فمن أحبهم فبحبى أحبهم، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذانى، ومن آذانى فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه» «٢».

فهذا حديث من تلك الأحاديث التى أشار إليها الخطيب البغدادي، ولم يذكر شيئاً منها، إلا أن أدلها وأحسنها فى نظر ابن حجر العسقلانى هذا الحديث الذى ذكره.

(١) الكفاية فى علم الرواية: ١٠٤٦.

(٢) الإصابة ١/١٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٦٩

مناقشة الاستدلال ...: ص: ١٦٩

فنحن إذن لابد وأن نبحت عن هذه الأدلة، لنعرف الحق من غيره فى مثل هذه المسألة المهمة.

قبل الورود فى البحث عن هذه الأدلة، أضيف أنهم على أساس هذه الأدلة يقولون بحجية سنّة الصحابة، ويقولون بحجية مذهب الصحابي، ويستدلّون بهذه الأدلة من الآيات والأحاديث، مضافاً إلى حديث يعتمد عليه بعضهم فى الكتب الأصولية، وإن كان باطلاً من حيث السند عندهم كما سنقرأ، وهو: «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم».

يدلّ هذا الحديث على أنّ كلّ واحدٍ واحدٍ من الصحابة يمكن أن يُقتدى به، وأن يصل الإنسان عن طريق كلّ واحدٍ منهم إلى الله سبحانه وتعالى، بأن يكون واسطه بينه وبين ربه، كما سنقرأ نصّ عبارة الشاطبى.

وبهذا الحديث - أى حديث أصحابى كالنجوم - تجدون الاستدلال فى كتاب [المنهاج] للقاضى البيضاوى، وفى [التحرير] لابن الهمام وفى [مسلم الثبوت] و [إرشاد الفحول] وغير ذلك من الكتب الأصولية، حيث يبحثون عن سنّة الصحابة وعن حجية مذهب الصحابي، والصحابي كما عرفناه: كلّ من لقي رسول الله ورآه ولو مرةً واحدةً وهو يشهد الشهادتين.

بل استدلّ الزمخشري بحديث أصحابى كالنجوم فى تفسيره [الكشاف]، يقول: فإن قلت: كيف كان القرآن تبياناً لكلّ شيء [لأنّ الله سبحانه وتعالى يصف القرآن بأنّه تبيان لكلّ شيء]، فإذا كان القرآن تبياناً لكلّ شيء، فلا بدّ وأن يكون فيه كلّ شيء، والحال ليس فيه كثير من الأحكام، ليس فيه أحكام كثير من الأشياء فيجيب عن هذا السؤال: [قلت: المعنى: إنّه بين كلّ شيء من أمور الدين، حيث

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٠

كان نصّاً على بعضها، وإحالة على السنّة حيث أمر باتّباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطاعته وقال: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» (١) ، وحثّاً على الإجماع فى قوله:

«وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» (٢)

، وقد رضى رسول الله لأئمته اتّباع أصحابه والافتداء بآثاره فى قوله: «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، فمن ثمّ كان القرآن تبياناً لكلّ شيء (٣).

وأما التحقيق فى الأدلة التى ذكرها الخطيب البغدادي، وارتضاها ابن حجر العسقلاني، وحديث أصحابى كالنجوم، فيكون على الترتيب التالى:

الآية الأولى: قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» (٤).

أولاً: الاستدلال بهذه الآية لعدالة الصحابة أجمعين موقوف على أن تكون الآية خاصة بهم، والحال أن كثيراً من مفسريهم يقولون بأنّ الآية عامّة لجميع المسلمين.

لاحظوا عبارة ابن كثير فى [تفسيره] يقول: والصحيح أن هذه الآية عامّة فى جميع الأئمة (٥).

ثانياً: قوله تعالى: «تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» فى ذيل الآية المباركة حكمه الشرط، أى إن كنتم، أى ما دمتم، وهذا شيء واضح يفهمه كلّ عربى يتلو القرآن الكريم، ونصّ عليه المفسرون، لاحظوا كلام القرطبي:

(١) سورة النجم (٥٣): ٣.

(٢) سورة النساء (٤): ١١٥.

(٣) تفسير الزمخشري ٢/ ٦٢٨.

(٤) سورة آل عمران (٣): ١١٠.

(٥) تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٩.

«تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» مدح لهذه الأمة ما أقاموا على ذلك واتفقوا به، فإذا تركوا التغيير - أي تغيير الباطل - وتواطؤوا على المنكر زال عنهم اسم المدح ولحقهم اسم الذم، وكان ذلك سبباً لهلاكهم «١».

وقال الفخر الرازي والنظام النيسابوري في [تفسيريهما]: وهذا يقتضى كونهم آمرين بكل معروف وناهين عن كل منكر، والمقصود به بيان علة تلك الخيرية «٢».

وحينئذ نقول: كل من اتصف بهذه الصفات فهو أهل لأن نقضى به وإلّا فلا، فيكون البحث حينئذ صغرياً، ويكون البحث في المصدق، ولا نزاع في الكبرى، أى لا يوجد أى نزاع فيها.

الآية الثانية: قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» «٣».

هذه الآية مفادها - كما في كثير من تفاسير الفريقين «٤» - أن الله سبحانه وتعالى جعل الأمة الإسلامية أمةً وسطاً بين اليهود والنصارى، أو وسطاً بمعنى عدلاً بين الإفراط والتفريط في الأمور، فالآية المباركة تلحظ الأمة بما هي أمة، وليس المقصود فيها أن يكون كل واحد من أفرادها موصوفاً بالعدالة، لأن واقع الأمر، ولأن الموجود في الخارج، يكذب هذا المعنى، ومن الذى يلتزم بأن كل فرد من أفراد الصحابة كان «خير أمة أخرجت للناس» «كذلك جعلناكم أمةً وسطاً» أى عدلاً، ومن يلتزم بهذا؟ إذن، لا علاقة للآية المباركة بالأفراد، وإنما المقصود من الآية مجموع الأمة

(١) تفسير القرطبي ١٧٣ / ٤.

(٢) تفسير الفخر الرازي، تفسير النيسابوري ٢ / ٢٣٢.

(٣) سورة البقرة (٢): ١٤٣.

(٤) مجمع البيان لعلوم القرآن ١ / ٢٤٤، تفسير الزمخشري ١ / ٣١٨، القرطبي ٢ / ١٥٤، النيسابوري ١ / ٤٢١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٢

من حيث المجموع.

الآية الثالثة: «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا» «١».

أولاً: هذه الآية مختصة بأهل بيعة الرضوان، بيعة الشجرة، ولا علاقة لها بسائر الصحابة، فيكون الدليل أخص من المدعى.

ثانياً: في الآية المباركة قيود، في الآية رضا الله سبحانه وتعالى عن المؤمنين، الذين بايعوا «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، ثم إن هناك شرطاً آخر وهو موجود في القرآن الكريم «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ... إلى آخر الآية «٢».

قال المفسرون كابن كثير والزمخشري وغيرهما: إن رضوان الله وسكينته مشروطة بالوفاء بالعهد وعدم نكث العهد «٣».

فحينئذ، كل من بقى على عهده مع رسول الله فتحن أيضاً نعاهده على أن نقضى به، وهذا ما ذكرناه في بداية البحث.

الآية الرابعة: قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا» «٤».

والاستدلال بهذه الآية لعدالة عموم الصحابة في غير محلّه، لأن موضوع

(١) سورة الفتح (٤٨): ١٨.

(٢) سورة الفتح (٤٨): ١٠.

(٣) تفسير الزمخشري ٣ / ٥٤٣، ابن كثير ٤ / ١٩٩.

(٤) سورة التوبة (٩): ١٠٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٣

الآية «السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ».

حينئذ، من المراد من السابقين الأولين؟ قيل: أهل بدر، وقيل: الذين صلوا القبليتين، وقيل: الذين شهدوا بيعه الشجرة.

كما اختلفوا أيضاً في معنى التابعين «وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ» على أقوال عديدة موجودة في تفاسيرهم «١».

وأخرج البخاري عن البراء بن عازب قيل له: طوبى لك، صحبت النبي وبايعته تحت الشجرة، قال: إنك لا تدري ما أحدثنا بعده «٢».

وإقرار العقلاء على أنفسهم حجة!!

وليس المقر بذلك هو البراء وحده، بل هذا وارد عن جمع من الصحابة وفيهم عائشة، ولا يخفى اشتغال اعترافهم على الأحداث، وهو

اللفظ الذي جاء في الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الحوض الآتية.

الآية الخامسة: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» «٣».

هذه الآية لو راجعتم التفاسير لرأيتموها نازلة في واقعه بدر بالإتفاق، وفي معنى الآية قولان:

القول الأول: أي يكفيك الله والمؤمنون المتبعون لك.

القول الثاني: إن الله يكفيك ويكفي المؤمنين بعدك أو معك.

وكان الاستدلال - أي استدلال الخطيب البغدادي - يقوم على أساس التفسير الأول، وإذا كان كذلك، فلا بد وأن يؤخذ الإيمان والاتباع

والبقاء على المتابعة لرسول الله بعين الاعتبار، ونحن أيضاً موافقون على هذه الكبرى، وإنما البحث

(١) الدر المنثور ٤/ ٢٦٩، القرطبي ٨/ ٢٣٦، تفسير الزمخشري ٢/ ٢١٠، ابن كثير ٢/ ٣٩٨.

(٢) صحيح البخاري ٥/ ١٦٠.

(٣) سورة الأنفال (٨): ٦٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٤

سيكون بحثاً في المصاديق.

الآية السادسة: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ

الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى

أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْحَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا

الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ» «١».

هذه كل الآيات.

واستدل الخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني بهذه الآيات المباركة، وفيها قيود وصفات وشروط وحالات، فكل من اجتمعت فيه

هذه الصفات والحالات فنحن نفتدى به، لكن لا بد وأن تكون الآية ناظرة إلى عموم الأمة الإسلامية، وإلا فكل فرد فرد من الأمة،

وحتى من الصحابة، يكون قد اجتمعت فيه هذه الصفات والحالات؟ هذا لا يدعيه أحد، حتى المستدل لا يدعيه.

بقي الكلام في الحديث الذي استدلل به ابن حجر العسقلاني، لأن الخطيب لم يذكر حديثاً!

الحديث الأول: «اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُمْ غُرَضاً، فَمَنْ أَحْبَبَهُمْ فَبِحَبِي أَحْبَبَهُمْ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ

آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ».

قال الشاطبي حيث استدلل بهذا الحديث: من كان بهذه المثابة حقيق أن يتخذ قذوة وتجعل سيرته قبله «٢».

(١) سورة الحشر (٥٩): ٨-١٠.

(٢) الموافقات ٧٩ / ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٥

ونحن أيضاً نقول: من كان بهذه المثابة، حقيق أن يتخذ قدوةً وتجعل سيرته قبله.

وهل كل فرد فرد من الأصحاب يكون الإنسان إذا أحبّه فقد أحبّ رسول الله، وإذا أبغضه فقد أبغض رسول الله: «فحبّى أحبهم... فيبغضى أبغضهم»؟ كل فرد فرد هكذا؟ لا أظنّ الخطيب البغدادي، ولا ابن حجر العسقلاني، ولا أى عاقل من عقلائهم يدعى هذه الدعوى.

الحديث الثانى: «أصحابى كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم».

وقد أشرت إلى من استدللّ بهذا الحديث، بالتفسير وعلم الأصول، وحتى فى الموارد الأخرى، وحتى الكتب الأخلاقية أيضاً، وحتى فى الفقه يستدلّون بهذا الحديث، ولكن مع الأسف، هذا الحديث ليس بصحيح عندهم، لاحظوا العبارات:

فى شروح التحرير: قال أحمد بن حنبل: لا يصحّ «١».

وفى [جامع بيان العلم] لا بن عبد البر؛ قال أبو بكر البزار: لا يصحّ «٢».

وقال ابن حجر فى [تخريج الكشاف]: أورده الدار قطنى فى غرائب مالِك «٣».

وقال ابن حزم فى رسالته فى [إبطال القياس]: هذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط «٤».

وقال ابن حجر فى تخريج الكشاف: ضعّفه البيهقى «٥».

(١) التقرير والتحرير فى شرح التحرير، التيسير فى شرح التحرير ٢٤٣ / ٣.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٩٠ / ٢، إعلام الموقعين ٢٢٣ / ٢، تفسير بحر المحيط ٥٢٨ / ٥.

(٣) الكاف الشافى فى تخريج احاديث الكشاف ٦٢٨ / ٢.

(٤) أنظر: تفسير بحر المحيط ٥٢٨ / ٥.

(٥) الكاف الشافى ٦٢٨ / ٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٦

وقال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم: إسناده لا يصح «١».

وذكر المناوى أنّ عساكر ضعّف هذا الحديث «٢».

وأورده ابن الجوزى فى كتاب [العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية].

وبين أبو حيان الأندلسى ضعف هذا الحديث فى تفسيره «٣».

وأورد الذهبى هذا الحديث فى أكثر من موضع فى [ميزان الاعتدال] ونصّ على بطلانه «٤».

وأبطل هذا الحديث ابن قديم الجوزية فى [إعلام الموقعين] «٥»، وابن حجر العسقلاني فى [تخريج الكشاف] المطبوع فى هامش الكشاف «٦».

وذكر السخاوى هذا الحديث فى [المقاصد الحسنة] وضعّفه «٧». ووضع السيوطى علامة الضعف على هذا الحديث فى كتاب [الجامع الصغير] «٨».

وضعّفه أيضاً القارى فى [شرح المشكاة] «٩».

وأوضح ضعفه المناوى في [فيض القدير] «١٠».

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٩٠.

(٢) فيض القدير ٤ / ٧٦.

(٣) تفسير بحر المحيط ٥ / ٥٢٨.

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٤١٣، ٢ / ١٠٢.

(٥) اعلام الموقعين ٢ / ٢٢٣.

(٦) الكافي الشاف ٢ / ٦٢٨.

(٧) المقاصد الحسنه في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: ٢٦-٢٧.

(٨) الجامع الصغيره بشرح المناوى ٤ / ٧٦.

(٩) المرقاة في شرح المشكاة ٥ / ٥٢٣.

(١٠) فيض القدير ٤ / ٧٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٧

وفوق ذلك كله، فإن شيخ الإسلام!! ابن تيمية ينص على ضعف هذا الحديث في كتاب [منهاج السنه] «١».

ويبقى الدليل الاعتباري، إنه إذا لم نوافق على عدالة كل فرد فرد من الصحابة، فقد أبطلنا القرآن، فقد أبطلنا السنه النبويه، فقد بطل الدين!!

والحال إننا أبطلنا عدالة الصحابه، ولم يبطل الدين، والدين باق على حاله، والحمد لله رب العالمين.

يقولون هذا وكأن الطريق منحصر بالصحابه؟! إن الطريق الصحيح منحصر بأهل البيت عليهم السلام، وأهل البيت أدري بما في البيت، أهل البيت هم القادة بعد الرسول.

(١) منهاج السنه ٧ / ١٤٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٧٩

الرأى الحق في مسأله عداله الصحابه ... ص: ١٧٩

وأما الرأى الحق في المسأله، بعد أن بطلت أدله القول الأول الذى ادعى عليه الإجماع، فهو أن ننظر إلى السنه نظره أخرى، فنجد فى

القرآن الكريم أن الذين كانوا حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثلاثة أقسام:

إمّا مؤمنون، وهذا واضح.

وإمّا منافقون، وهذا واضح.

وإمّا فى قلوبهم مرض، وهذا أيضاً واضح.

هؤلاء طوائف كانوا حول رسول الله.

فإذن، ليس كل من كان مع رسول الله كان مؤمناً، المؤمنون طائفة منهم، المنافقون طائفة أخرى، والذين فى قلوبهم مرض طائفة ثالثة.

ومن الجدير بالذكر - وعلى الباحثين أن يتأملوا فيما أقول - أن فى سورة المدثر وهى - على قول - أول ما نزل من القرآن الكريم فى

مكة المكرمة، ولو لم تكن أول ما نزل فلعلها السورة الثانية، أو السورة الثالثة، فى أوائل البعثه النبويه والدعوة المحمديه نزلت هذه

السورة المباركة، في هذه السورة نجد أن الله سبحانه وتعالى يقول: «وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا» لاحظوا بدقته «لَيْسَتِيقِينَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» هذه طائفة من أهل مكة

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٠

«وَيَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا» إذن، في مكة عند نزول الآية أناس كانوا أهل كتاب واناس مؤمنين «وَلَمَّا يَزْتَابِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا» (١).

يظهر من هذه الآية المباركة: أن حين نزول السورة المباركة في مكة كان الناس في مكة على أربعة أقسام: كافرون، أهل كتاب، مؤمنون، في قلوبهم مرض.

الكافرون معلوم، وهم مشركون، وأهل الكتاب أيضاً معلوم، يبقى المؤمنون وهم الذين آمنوا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. أما الذين في قلوبهم مرض، فمن هم؟ ففي مكة، المسلمون الذين كانوا حول رسول الله عددهم معين محصور، وأفراد معدودون جداً، يمكننا معرفة المؤمن منهم من الذي في قلبه مرض، نحن الآن لسنا بصدد تعيين الصغرى، لسنا بصدد تعيين المصداق، لكننا عرفنا على ضوء هذه الآية المباركة أن الناس في مكة في بدء الدعوة المحمدية كانوا على أربعة أقسام: أناس مشركون كافرون وهذا واضح، وفي الناس أيضاً أهل كتاب وهذا واضح، وفي الناس من آمن برسول الله وهذا واضح، الذين في قلوبهم مرض، هؤلاء ليسوا من الذين آمنوا، وليسوا من المشركين والكافرين، وليسوا من أهل الكتاب، فمن هم؟ فيظهر، أن هناك في مكة المكرمة وفي بدء الدعوة المحمدية أناساً عنوانهم عند الله وفي القرآن الكريم: «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ».

ولو راجعتم التفاسير لرأيتم القوم متحيرين في تفسير هذه الآية وحل هذه المشكلة، ولن يتمكنوا إلا أن يفصحوا بالحق وإلا أن يقولوا الواقع، فماداموا لا يريدون الواقع تراهم رمتحيرين مضطربين.

(١) سورة المدثر (٧٤): ٣١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨١

يقول الفخر الرازي بتفسير الآية «١» - لاحظوا بدقته-: جمهور المفسرين قالوا في تفسير قوله: «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» إنهم الكافرون، والحال أن في قلوبهم مرض قسيم وقسم في مقابل الكافرين، هذا رأى جمهور المفسرين.

ثم يقول- لاحظوا بدقته: وذكر الحسين بن الفضل البجلي: أن هذه السورة مكية، ولم يكن بمكة نفاق، فالمرض في هذه الآية ليس بمعنى النفاق.

وترك الأمر على حاله، يقول: ليس بمعنى النفاق، إذاً ماذا؟ فهذا قول في مقابل قول جمهور المفسرين!

يقول الفخر الرازي، وهو يريد أن يدافع عن قول جمهور المفسرين، لاحظوا بدقته قوله: قول المفسرين حق، وذلك لأنه كان في معلوم الله تعالى أن النفاق سيحدث، أي في المدينة المنورة، فأخبر عما سيكون، وعلى هذا تصير هذه الآية معجزة، لأنه إخبار عن غيب سيقع، وقد وقع على وفق الخبر، فيكون معجزاً!!

فكان ذكر الذين في قلوبهم مرض هنا معجزة. لكن لن يرتضى الفخر الرازي أيضاً هذا التوجيه مع ذكره له. والعجيب من الفخر الرازي حيث يقول: جمهور المفسرين قالوا إنهم الكافرون، وهو يدافع عن قولهم ويقول: هو حق، ثم يحمل الآية على أنه إخبار عن النفاق الذي سيقع.

إذاً كان قول المفسرين حقاً، فقد فسروا بأنهم الكافرون، وأنت تقول: بأن هذا إخبار عن النفاق الذي سيقع في المدينة المنورة، فكيف كان قول المفسرين حقاً؟ وهذا يكشف عن تحيرهم واضطرابهم في القضية.

ومما يزيد فى وضوح الاضطراب قوله بعد ذلك: - أرجو الملاحظه بدقة:-
ويجوز أن يراد بالمرض الشك.

(١)

تفسير الرازى ٢٠٧/٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٢

أى: الذين فى قلوبهم شك، لكن يعود الإشكال، فمن الذين فى قلوبهم شك، فى بدء الدعوة فى مكة، فى مقابل الذين آمنوا، والذين كفروا، وأهل الكتاب؟

فيعلل كلامه قائلاً: لأن أهل مكة كان أكثرهم شاكين.

فنقول: من المراد هنا من أهل مكة؟ هل المراد أهل الكتاب؟ هل المراد الكفار والمشركون؟ من هؤلاء الذين أكثرهم مشركون؟

وقد زاد فى الطين بله فقال: وبعضهم كانوا قاطعين بالكذب؟

وهذا عجيب من مثل الفخر الرازى، عجيب والله، وليس ألاً الاضطراب والحيرة!!

هذا، والفخر الرازى فى مثل هذه المواضع يأخذ من الزمخشري ولا يذكر اسمه وطابقوا بين عبارة الفخر الرازى والزمخشري، لرأيتم الزمخشري جوابه نفس الجواب، ولا أدرى تاريخ وفاة الحسين بن الفضل، وربما يكون متأخراً عن الزمخشري، فنفس الجواب موجود عند الزمخشري وبلا حل للمشكلة «١».

ويأتى أحدهم فيأخذ كلام الفخر الرازى والزمخشري حرفياً، ويحذف من كلام الفخر الرازى قول الحسين بن الفضل والبحث الذى طرحه الفخر الرازى، وهذا هو الخازن فى [تفسيره]، فراجعوا «٢».

ثم جاء المتأخرون، وجوزوا أن يكون المراد النفاق، وأن يكون المراد الشك، وتعود المشكلة، وكثير منهم يقولون المراد الشك أو النفاق، لا-حظوا [تفسير] ابن كثير «٣» ولا-حظوا غيره من المفسرين، فهؤلاء يفسرون المرض بالشك، يفسرون المرض بالنفاق ويسكتون، أى يسلّمون بالإشكال أو السؤال.

(١) تفسير الزمخشري ٤/٦٥٠.

(٢) تفسير الخازن ٤/٣٣٠.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/٣٨٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٣

كان فى مكة المكرمة نفاق، وأنتم تعلمون دائماً أن النفاق إنما يكون حيث يخاف الإنسان على ماله، أو يخاف على دمه ونفسه، فيتظاهر بالإسلام وهو غير معتقد، وهذا فى الحقيقة إنما يحصل فى المدينة المنورة، لقوة الإسلام، لتقدم الدين، ولقدرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هذا كله صحيح. أمّا فى مكة، حيث الإسلام ضعيف، وحيث أن النبى مطارداً، وحيث أنه يؤذى صباحاً ومساءً، فأى ضرورة للنفاق، وأى معنى للنفاق حينئذ؟ والله سبحانه وتعالى لم يعبر بالنفاق، وإنما عبر بالمرض فى القلب، وفيه نكتة. إذن، كان فى أصحاب رسول الله منذ مكة من فى قلبه مرض، ومن كان منافقاً، وأيضاً كان حوالبه مؤمنون، فكيف نقول إنهم عدول أجمعون؟ وهذا على ضوء هذه الآية.

وأما الآيات الواردة فى النفاق، أو السورة التى سميت بسورة المنافقون، فأنتم بكل ذلك عالمون عارفون.

وأما السنة، فكيفنا من السنة حديث الحوض، وأنتم كلكم مطلعون على هذا الحديث وألفاظه، وهو فى الصحيحين، وفى المسانيد وفى

المعاجم، وهو من أصح الأحاديث المعتبرة المقبولة:

«ليردّ على الحوض رجال مّمن صحبني ورآنى، حتّى إذا رفعوا إلى رأيتهم اختلجوا دونى، فأقولن: يا رب أصحابى أصحابى، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم «إنكم تحشرون إلى الله تعالى، ثم يؤخذ بقوم منكم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابى، فيقال لى: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم - إشارة إلى قوله تعالى: «أفان

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٤

مات أو قتل أنقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً» (١)

- فأقول كما قال العبد الصالح: «كنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد إن تعذبهم فأنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم» (٢).

قال رسول الله: «بينما أنا قائم إذا زمرة، حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة، حتّى إذا عرفتهم قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراهم يخلص منهم إلّا مثل همل النعم، فأقول:

أصحابى أصحابى، فقيل: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: بعداً بعداً، أو سحاً سحاً لمن بدّل بعدى» (٣).

وإنّا عندما أثبتنا على ضوء الكتاب والسنة القطعية وجود المنافقين ومن فى قلبه مرض حول رسول الله، فإنّ هذه الأدلة تكون قرينة للأدلة التى يستدلون بها على فرض تمامية دلالتها بالعموم أو الإطلاق، بأن تكون تلك الآيات بعمومها دالة على فضل أو فضيلة، أو تكون بنحو من الأنحاء دالة على عدالة الصحابة بصورة عامّة، فتلك الأدلة التى ذكرناها أو أشرنا إليها ممّا يدل على وجود المنافقين والذين فى قلوبهم مرض حول رسول الله، تلك الأدلة تكون مخصّصة أو مقيدة للآيات والأحاديث التى استدل بها على عدالة الصحابة بصورة عامّة على فرض تمامية الاستدلال بها.

(١)

سورة آل عمران (٣): ١٤٤.

(٢) سورة المائدة (٥): ١١٧-١١٨.

(٣) مسند أحمد ١/٣٨٩، ٢/٣٥، ٦/٣٣، صحيح البخارى ٦/٦٩، ٨/١٤٨، ٩/٥٨، صحيح مسلم ٤/١٨٠، الموطأ ٢/٤٦٢، المستدرک على الصحيحين ٤/٧٤-٧٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٥

وهذه الأدلة التى أشرنا إليها تكون قرينة على خروج المنافقين والذين فى قلوبهم مرض من تحت تلك العمومات، إمّا تخصّصاً أو تخصّصاً.

حينئذ، لا يمكن التمسك بإطلاق أو عموم تلك الآيات أو الروايات على فرض تمامية الاستدلال بها، وعلى فرض تمامية ظهورها فى العموم أو الإطلاق.

وهذا المقدار يكفي لآلنا نعرف حكم الله سبحانه وتعالى فى المسألة، ولأن نعرف أنهم يحاولون المستحيل، وغاية ما هناك إنهم حاولوا أن يسدوا باب أهل البيت، وباب الرواية عن أهل بيت العصمة والطهارة، وأرادوا أن يروّجوا لغيرهم، وعند ما يواجهون مثل هذه القضايا وهذه المشاكل يضطربون ويتحيرون، ولا يدرون ماذا يقولون، وهذا واقع الأمر.

ونحن ليس عندنا أى نزاع شخصى مع أحد من الصحابة، ليس عندنا أى خصومة خاصّة مع واحد منهم، إنّما نريد أن نعرف ماذا يريد

اللَّه سبحانه وتعالى منّا، ونريد أن نعرف الذى يريد الله سبحانه وتعالى أن يكون قدوةً لنا، وأسوةً لنا، وواسطةً بيننا وبينه فى الدنيا والآخرة.

وصلَّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله خير الخلق أجمعين، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين. موضوع تحريف القرآن لا- يكفيه مجلس واحد ولا- مجلسان ولا- ثلاثة مجالس، إذا أردتم أن نستوعب البحث ونستقصى جوانبه المتعددة المختلفة، أمّا إذا أردتم الإفتاء أو نقل الفتاوى عن الآخرين من كبار علمائنا السابقين والمعاصرين، فأنقل لكم الفتاوى، ولكنكم تريدون الأدلة بشيء من التفصيل.

فإليكم الآن صورة مفيدة عن هذا الموضوع، وبالله التوفيق.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩١

عدم التحريف القرآن ... ص: ١٩١

سلامة القرآن من التحريف ... ص: ١٩١

إشارة

لا- ريب ولا- خلاف فى أن القرآن المجيد الموجود الآن بين أيدي المسلمين هو كلام الله المنزل على رسوله صلَّى الله عليه وآله وسلم، وهو المعجزة الخالدة له، وهو الذى أوصى أمته بالرجوع إليه، والتحاكم إليه، وأفاد فى حديث الثقلين المتواتر بين الفريقين أن القرآن والعترة هما الثقلان اللذان تركهما فى أمته لئلا تضلَّ مادامت متمسكةً بهذين الثقلين.

هذا الحديث مروى بهذه الصورة التى أنتم تعلمونها، وفى أحد ألفاظه: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتى أهل بيتى، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبداً، وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض» (١).

إلا أن بعض العامة يروون هذا الحديث بلفظ: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنتى» (٢). وقد تعرضنا له سابقاً، كما أفردنا رسالة خاصة بهذا الحديث، وهى رسالة مطبوعة (٣) منتشرة فى تحقيق هذا الحديث سنداً، ودلالةً، إلّا أنى ذكرته هنا لغرض ما.

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١٠٧، حديث ٢٤٠، سنن الترمذى ٦/ ١٢٥، حديث ٣٧٨٨، الدر المنثور ٧/ ٣٤٩.

(٢) المستدرک على الصحيحين ١/ ٩٣، سنن البيهقى ١/ ١١٤.

(٣) الرسالة العاشرة من كتاب الرسائل العشر فى الأحاديث الموضوعه فى كتب السنة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٢

أثمتنا صلوات الله عليهم اهتّموا بهذا القرآن بأنواع الاهتمامات، فأمر المؤمنين أول من جمع القرآن، أو من أوائل الذين جمعوا القرآن، وهو والأئمة من بعده كلهم كانوا يحثون الأمة على الرجوع إلى القرآن وتلاوته وحفظه وتعلمه والتحاكم إليه... وهكذا كان شيعتهم إلى يومنا هذا.

والقرآن الكريم هو المصدر الأوّل لاستنباط الأحكام الشرعية عند فقهاءنا، يرجعون إلى القرآن فى استنباط الأحكام الشرعية واستخراجها.

إذن، هذا القرآن الكريم، هو القرآن الذي أنزله الله سبحانه وتعالى، وهو الذي اهتم به أئمتنا سلام الله عليهم، وطالما رأيناهم يستشهدون بآياته، ويتمسكون بها ويستدلون في أقوالهم المختلفة، فإذا رجعنا إلى الروايات المنقولة، نجد الاهتمام بالقرآن الكريم والاستدلال به في كلماتهم بكثرة، سواء في نهج البلاغة «١» أو في أصول الكافي «٢» أو في سائر كتبنا «٣»، والمحدثون أيضاً عقدوا لهذا الموضوع أبواباً

(١) أنظر: نهج البلاغة: الخطب: ١٨، ٩١، ١٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٨، ١٥٨، ١٧٦، ١٨٣، وغيرها، والكتب: ٤٧، ٤٨، ٦٩ وغيرها، وقصار الحكم ٢٢٨، ٣١٣، ٣٩٩ وغيرها.

(٢) أنظر: الكافي ١/ ٤٨، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة، و ١/ ٥٥ الكتاب نفسه، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب. (٣) أنظر: الصحيفة السجادية مثلاً، الأدعية: ٢٢، المعروف بالحرز الكامل، ٢٣، حرز آخر، ٤٢، دعاؤه (عليه السلام) في قضاء الحوائج، ١٠٩: دعاؤه (عليه السلام) عند ختم القرآن، ١١٥، دعاؤه (عليه السلام) إذا دخل شهر رمضان، ١١٦، دعاؤه (عليه السلام) في سحر كل ليلة من شهر رمضان، ١١٧، دعاؤه (عليه السلام) في كل يوم من شهر رمضان، ١٤١، دعاؤه (عليه السلام) في اليوم الثلاثين من رمضان، ١٤٢، دعاؤه (عليه السلام) في وداع شهر رمضان، ١٤٣، دعاؤه (عليه السلام) [دعاء آخر] في وداع شهر رمضان، ١٤٤، دعاؤه (عليه السلام) في يوم الفطر، ١٨٠، دعاؤه (عليه السلام) في الاحتراز عن المخافة، والخلاص من المهالك، ١٩٧، دعاؤه (عليه السلام) في المناجاة لله عز وجل، ٢٠١، دعاؤه (عليه السلام) في المناجاة، ٢١٤، دعاؤه (عليه السلام) في المناجاة المعروفة بالندبة، ٢٤٤، دعاؤه (عليه السلام) في يوم الخميس.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٣

خاصة، ولعل في كتاب الوافي «١» أو بحار الأنوار «٢» غنى وكفاية عن أي كتاب آخر، حيث جمعوا هذه الروايات في أبواب تخص القرآن الكريم.

حسبنا كتاب الله ...: ص: ١٩٣

النبى صلى الله عليه وآله وسلم خلف في أمته القرآن والعترة، وأمرهم بالتمسك بهما، وعلى فرض صحة الحديث الآخر، أمرهم بالتمسك بالكتاب والسنة، إلا أن من الأصحاب الذين يقتدى بهم العامة من قال: «حسبنا كتاب الله» «٣»، ففرق هذا القائل وأتباعه بين الكتاب والعترة، أو بين الكتاب والسنة، وحرّموا الأمة الانتفاع والاستفادة من العترة أو من السنة، وقالوا: حسبنا كتاب الله، إلا أنهم لم يحافظوا على هذا القرآن الكريم، هم الذين قالوا: حسبنا كتاب الله، تركوا تدوين الكتاب الكريم إلى زمن عثمان، يعنى إلى عهد حكومة الأمويين، فالقرآن الموجود الآن من جمع الأمويين في عهد عثمان، كما أن السنة الموجودة الآن بيد العامة هي سنة دونها الأمويون، ولسنا الآن بصدد الحديث عن هذا المطلب.

المهم، أن نعلم أن الذين قالوا: حسبنا كتاب الله، لم يرووا القرآن، تركوا تدوينه وجمعه إلى زمن عثمان.

(١)

أنظر: الوافي ١/ ٢٦٥، كتاب العقل والعلم والتوحيد، باب (٢٣)، و ١/ ٢٩٥، الكتاب نفسه، الباب (٢٥).

(٢) أنظر: بحار الأنوار ١/ ٢٠٩، كتاب العلم، باب (٦)، و ١/ ١٦٨، كتاب العلم، باب (٢٢) وغيرهما.

(٣) هو عمر بن الخطاب، أنظر: صحيح البخارى ٧/ ١٥٥، كتاب المرضى باب قول المريض، قوموا عني، صحيح مسلم ٣/ ١٢٥٩، آخر كتاب الوصية.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٤

ولكن عثمان الذي جمع القرآن هو بنفسه قال: «إِنَّ فِيهِ لِحَنًا»^(١)، والذين جمعوا القرآن على عهد عثمان وتعاونوا معه في جمعه قالوا: إِنَّ فِيهِ غَلَطًا، قالوا: إِنَّ فِيهِ خَطَأً «٢».

إلَّا أَنَّكَ لَا تَجِدُ مِثْلَ هَذِهِ التَّعَابِيرِ فِي كَلِمَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، لَا تَجِدُ عَنْ أُمَّتِنَا كَلِمَةً تُشِينُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَتَنْقُصُ مِنْ مَنَزَلَتِهِ وَمَقَامِهِ، بَلْ بِالْعَكْسِ كَمَا أَشْرْنَا مِنْ قَبْلُ، وَهَذِهِ نَقِطَةٌ يَجِبُ أَنْ لَا يَغْفَلَ عَنْهَا الْبَاحِثُونَ، وَأُوَكِّدُ أَنَّكَ لَا تَجِدُ فِي رَوَايَاتِنَا كَلِمَةً فِيهَا أَقْلُ تَنْقِيسٍ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

فَالَّذِينَ قَالُوا: حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ، وَأَرَادُوا أَنْ يَعْزِلُوا الْأُمَّيَّةَ عَنِ الْعَتْرَةِ وَالسَّنَّةِ، أَوْ يَعْزِلُوا السَّنَّةَ وَالْعَتْرَةَ عَنِ الْأُمَّيَّةِ، هُمْ لَمْ يَجْمَعُوا الْقُرْآنَ، وَتَرَكَوا جَمْعَهُ إِلَى زَمَنِ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانَ قَالَ: إِنَّ فِيهِ لِحَنًا، وَقَالَ آخَرُ: إِنَّ فِيهِ غَلَطًا، وَقَالَ آخَرُ: إِنَّ فِيهِ خَطَأً.

ثُمَّ جَاءَ دُورُ الْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، فَمِنذُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ جَعَلُوا يَتَّهَمُونَ الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةَ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ.

(١)

تاريخ المدينة المنورة ١٠١٣/٣، المصاحف: ٤١ و ٤٢، الإتيان في علوم القرآن ٣٢٠/٢، كنز العمال ٥٨٦/٢-٥٨٧.

(٢) أنظر: تاريخ المدينة المنورة ١٠١٤/٣، والمصاحف: ٤٣، حيث نقلنا كلاماً عن عائشة في إتهام كتاب القرآن بالخطأ فيه، وكذلك المصاحف: ٤٢ حيث نقل كلاماً عن أبان بن عثمان يتهم فيه الكتاب أيضاً، وكذلك الإتيان في علوم القرآن ٣٢٠-٣٢٨ حيث نقل عن عائشة وابن عباس وسعيد بن جبيرة قولهم بوجود الخطأ والحن والتحريف في القرآن.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٥

معاني التحريف ... ص: ١٩٥

إشارة

إِنَّ لِلتَّحْرِيفِ مَعَانِيَ عَدِيدَةً:

التحريف بالترتيب ... ص: ١٩٥

هناك معنى للتحريف لا خلاف بين المسلمين في وقوعه في القرآن الكريم، فيتفق الكل على أن القرآن الموجود ليس تدوينه بحسب ما نزل، فيختلف وضع الموجود عن تنزيله وترتيبه في النزول، وهذا ما ينص عليه علماء القرآن في كتبهم، فراجعوا إن شئتم كتاب [الإتيان] لجلال الدين السيوطي، ترويه يذكر أسامي سور القرآن الكريم بحسب نزولها «١».

وَأَيُّ غَرَضٍ كَانَ عَنْدهُمْ مِنْ هَذَا الَّذِي فَعَلُوا؟ لِمَاذَا فَعَلُوا هَكَذَا؟ هَذَا بَحْثٌ يَجِبُ أَنْ يَطْرَحَ، فَقَدْ قَلْتُ لَكُمْ إِنَّ الْمَجْلِسَ الْوَاحِدَ لَا يَكْفِي.

ترتيب السور وترتيب الآيات يختلف عما نزل عليه القرآن الكريم، ترون آية المودة «٢» مثلاً- الواردة في حق أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في رواية

(١) الإتيان في علوم القرآن ٩٦-٩٨.

(٢) «ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَأَسئَلُنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسِبَهُ نَزْدًا لَهُ

فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ»؛ (سورة الشورى (٤٢): ٢٣).

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٦

الفريقين - وضعت فى غير موضعها، آية التطهير «١» وضعت فى غير موضعها، ترون الآية «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» «٢» قد وضعت فى غير موضعها، سورة المائدة التى هى بإجماع الفريقين آخر ما نزل من القرآن الكريم، ترونها ليست فى آخر القرآن، بل فى أوائل القرآن، ما الغرض من هذا؟ فهذا نوع من التحريف لا ريب فى وقوعه، وقد اتفق الكل على وقوعه فى القرآن.

التحريف بالزيادة ... : ص: ١٩٦

وهناك معنى آخر من التحريف اتفقوا على عدم وقوعه فى القرآن، ولا- خلاف فى ذلك، وهو التحريف بالزيادة، لقد اتفق الكل وأجمعوا على أن القرآن الكريم لا- زيادة فيه، أى ليس فى القرآن الموجود شىء من كلام الأدميين وغير الأدميين، إنه كلام الله سبحانه وتعالى فقط.

نعم، ينقلون عن ابن مسعود الصحابى أنه لم يكتب فى مصحفه المعوذتين «٣»، قال: لأنهما ليستا من القرآن.

إلا أن الكل خطأ، حتى فى رواياتنا «٤» أيضاً خطأ الأئمة سلام الله عليهم.

فليس فى القرآن زيادة، وهذا معنى آخر من التحريف.

(١)

«وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»؛ (الأحزاب (٣٣): ٣٣).

(٢) سورة المائدة (٥): ٣.

(٣) مسند أحمد ٥/ ١٢٩ - ١٣٠، الإتيان فى علوم القرآن ١/ ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٢/ ٩٦، باب ٨ حديث ١٢٤، وسائل الشيعة ٤/ ٧٨٦، باب ٤٧، حديث ٥ و ٦. وأما روايات أهل السنة فلاحظ ما ورد فى الهامش السابق.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٧

التحريف بالنقصان ... : ص: ١٩٧

المعنى الذى وقع فيه النزاع هو التحريف بمعنى النقصان: بأن يكون القرآن الكريم قد وقع فيه نقص، بأن يكون غير مشتمل أو غير جامع لجميع ما نزل من الله سبحانه وتعالى بعنوان القرآن على رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، هذا هو الأمر الذى يهتم الشيعة الإمامية بالاعتقاد به.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ١٩٩

تنبيهان ... : ص: ١٩٩

الأول: نفى قصد التغلب فى البحث العلمى ... : ص: ١٩٩

قبل كل شىء، لابد من أن أذكركم بمطلب ينفعنا فى هذا البحث وفى كل بحث من البحوث: دائماً يجب أن يكون الذين يبحثون فى موضوع من المواضيع العلمية، وبعبارة أخرى: على كل مختلفين فى مسألة، سواء كان هناك عالمان يختلفان فى مسألة، أو فرقان وطائفتان تختلفان فى مسألة، يجب أن يكونوا ملتفتين وواعين إلى نقطة، وهى أن لا يكون القصد من البحث هو التغلب على الطرف الآخر بأى ثمن، أن لا يحاولوا الغلبة على الخصم ولو على حساب الإسلام والقرآن، دائماً يجب أن يحدّد الموضوع الذى يبحث عنه، ويجب أن يكون الباحث ملتفتاً إلى الآثار المترتبة على بحثه، أو على الإعلان عن وجهة نظره فى تلك المسألة.

لاحظوا لو أنّ السنّى إتهم الطائفة الشيعية كلها بأنهم يقولون بنقصان القرآن، فهذا خطأ إن لم يكن هناك تعصب، إن لم يكن هناك عدا، إن لم يكن هناك أغراض أخرى، هذا خطأ فى البحث.

فيجب على الباحث أن يحدّد موضوع بحثه، فالتحريف بأى معنى؟ قلنا:

للتحريف معانى متعددة، ثم إنك تنسب إلى طائفة بأجمعها إتهم يقولون بتحريف

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٠

القرآن، هل تقصد الشيعة كلها بجميع فرقها، أو تقصد الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

لو قرأت كتاب [منهاج السنة] (١) لرأيت تهجم على الطائفة الشيعية بأجمعها وبجميع أشكالها وأقسامها وفرقها، إذا سألته بأن هذه الأشياء التى تنسبها إلى الشيعة هم لا يقولون بها، فكيف تنسبها إليهم؟ يقول: إنما قصدت الغلاة منهم! إنه يسب الشيعة بأجمعها، ثم يعتذر بأنه قد قصد بعضهم، هذا خطأ فى البحث إن لم يكن غرض، إن لم يكن مرض.

إذن، يجب أن يحدّد البحث، فنقول: فى الطائفة الشيعية الإثني عشرية من يقول بتحريف القرآن بمعنى نقصان القرآن، لا أن تقول إن الشيعة تقول بتحريف القرآن، ففى الشيعة من لا يقول بتحريف القرآن، فى الشيعة من لا يقول بنقصان القرآن، فكيف تنسب إليهم كلهم هذا القول؟

ولو أنّ شيعياً أيضاً بادر وانبرى للدفاع عن مذهبه، وعن عقائده، فاتهم السنّة كلهم بأنهم يقولون بتحريف القرآن، وبنقصانه، إذن، وقع وفاق بين الجانبين من حيث لا يشعرون على أنّ القرآن محرّف وناقص، وهذا ممّا ينتفع به أعداء الإسلام وأعداء القرآن. فلا يصح للشيعى أن ينسب إلى السنّة كلهم بأنهم يقولون بتحريف القرآن ونقصانه، كما لا يصح للسنّى أن يطرح البحث هكذا.

الثانى: طرح البحث على صعيد الروايات وتارة على صعيد الأقوال ... ص: ٢٠٠

فى كل بحث، تارة يطرح البحث على صعيد الروايات، وتارة يطرح البحث على صعيد الأقوال، وهذا فيه فرق كثير، علينا أن ننتبه إلى أنّ الأقوال غير الروايات،

(١) أنظر: منهاج السنة ٢/ ٣٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠١

والروايات غير الأقوال، فقد تكون هناك روايات وأصحاب المذهب الرواة لتلك الروايات لا يقولون بمضامينها ومداليلها، وقد يكون هناك قول وروايات الطائفة المتفق عليها تنافى وتخالف ذلك القول.

إذن، يجب دائماً أن يكون الإنسان على التفات بأنه كيف يطرح البحث، وما هو بحثه، وما هى الخطوط العائمة للبحث، وما هو الموضوع الذى يبحث عنه، وكيف يريد البحث عن ذلك الموضوع، هذا كله، لأجل أن يكون البحث موضوعياً، أن يكون البحث علمياً، فلا يكون فيه تهجم أو تعصب أو خروج عن الإنصاف.

فالنقطة التى أؤكد عليها دائماً هى: أنّ أبناء المذهب الواحد إذا اختلفوا فى رأى، عليهم أن يطرحوا البحث فيما بينهم بحيث لا ينتهى

إلى الإضرار بالمذهب، وأيضاً الطائفتان من المسلمين، إذا اختلفتا في رأى، في قضية، في مطلب، عليهما أن يبحثا عن ذلك الموضوع بحيث لا يضرّ بالإسلام كلّ، بحيث لا يضرّ القرآن كلّ.

أيصح أنّك إذا بحثت مع سنّي حول شيء من شؤون الخلافة مثلاً، وأراد أن يتعلّب عليك فيضطرّ إلى إنكار عصمة النبي مثلاً، هذا ليس أسلوب البحث، هذا خطأ من الباحث، وقد شاهدناه كثيراً في بحوث القوم، وهو من جملة نقاط الضعف المهمة الكبيرة عندهم، أنهم إذا تورّطوا، وخافوا من الإفحام، نفوا شيئاً ممّا لا يجوز نفيه، أو أنكروا أصلاً مسلماً من أصول الإسلام. وعلى كلّ حال، فهذه أمور أحببت أن أذكركم بها؛ لأنها تفيد دائماً، وفي بحثنا أيضاً مفيدة جداً.

لا- يمكن أن ننسب إلى السنّة كلّهم أنهم يقولون بنقصان القرآن، هذا لا- يجوز، كما لا يجوز للسنّي أن ينسب إلى الطائفة الشيعية الإثني عشرية أنها تقول بنقصان القرآن، هذا لا يجوز.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٢

ثمّ على كلّ باحث أن يفصل بين الروايات، وبين الأقوال، وهذا شيء مهم جداً، ففي مسألة تحريف القرآن بمعنى النقصان، تارة نبحت عن الموضوع على صعيد الروايات، وتارة نبحت عن الموضوع على صعيد الأقوال، والروايات والأقوال تارة عند السنّة، وتارة عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٣

التحريف بالنقصان حسب الروايات ... ص: ٢٠٣

إشارة

إنّ الروايات الواردة في كتبنا نحن الإمامية، في ما يتعلّق بموضوع نقصان القرآن الكريم، يمكن تقسيمها إلى أقسام عديدة، وهذا التقسيم ينطبق في رأى على روايات أهل السنّة أيضاً؛ لأنّي أريد أن أبحث عن المسألة بحثاً موضوعياً، ولست في مقام الدفاع أو الردّ:

القسم الأوّل: الحمل على اختلاف القراءات ... ص: ٢٠٣

إنّ كثيراً من الروايات الواردة في كتبنا وفي كتبهم قابلة للحمل على اختلاف القراءات، وهذا شيء موجود لا إنكار فيه، الاختلاف في القراءات شيء موجود، في كتبنا موجود، وفي روايات متعددة.

إذن، لو أنّ شيعياً أراد أن يتمسّك برواية قابلة للحمل على الاختلاف في القراءة ليفحم الخصم بأنك تقول بتحريف القرآن، أو في رواياتكم ما يدلّ على تحريف القرآن، هذا غير صحيح، كما لا يصحّ للسنّي أن يتمسّك بهكذا روايات موجودة في كتبنا. فهذا قسم من الروايات.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٤

القسم الثاني: ما نزل لا بعنوان القرآن ... ص: ٢٠٤

نزل عن الله سبحانه وتعالى، ونزل بواسطة جبرئيل، لكن لا بعنوان القرآن، وقد وقع خلط كبير بين القسمين: ما نزل من الله سبحانه وتعالى على رسوله بعنوان القرآن، وما نزل من الله سبحانه وتعالى على رسوله لا- بعنوان القرآن، وقع خلط كبير بين القسمين في الروايات، وهذا موجود في رواياتنا وفي رواياتهم أيضاً.

القسم الثالث: ما يصحّ حمله على نسخ التلاوة ... ص: ٢٠٤

وهذا البحث بحث أصولى، ولا بدّ أنكم درستهم أو ستدرسون هذا الموضوع، مسألة النسخ كما فى الكتب الأصولية. فبناءً على نسخ التلاوة، ووجود نسخ التلاوة، وأن يكون هناك لفظ لا يتلى إلّا أن حكمه موجود، إذ النسخ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: منسوخ اللفظ والحكم. منسوخ الحكم دون اللفظ. ومنسوخ اللفظ دون الحكم. هذه ثلاثة أقسام فى النسخ، يتعرضون لها فى الكتب الأصولية، وفى علوم القرآن أيضاً يتعرضون لهذه البحوث. فلو أنا وافقنا على وجود نسخ التلاوة، فقسم من الروايات التى بظاهرها تدلّ على نقصان القرآن، هذه الروايات قابلة للحمل على نسخ التلاوة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٥

القسم الرابع: الروايات القابلة للحمل على الدعاء ... ص: ٢٠٥**إشارة**

فهناك بعض الروايات تحمل ألفاظاً توهم أنّها من القرآن، والحال أنّ النبى صلى الله عليه وآله كان يدعو بها، هذه أيضاً موجودة فى كتبهم وفى كتبنا. وتبقى فى النتيجة أعداد قليلة من الروايات، هى لا تقبل الحمل، لا على نسخ التلاوة بناءً على صحّته، ولا على الحديث القدسى، ولا على الاختلاف فى القراءات، ولا على الدعاء، ولا على وجه آخر من الوجوه التى يمكن أن تحمل تلك الروايات عليها، فتبقى هذه الروايات واضحة الدلالة على نقصان القرآن.

البحث فى سند الروايات ... ص: ٢٠٥

حينئذ، تصل النبوة إلى البحث عن سند تلك الروايات؛ لأنّ الرواية إنّما يصحّ الاستناد إليها فى مسألة من المسائل، وفى أىّ باب من الأبواب، إنّما يصحّ التمسك برواية إذا ما تمّ سندها، وتمّت دلالتها على المدعى. فلو فرضنا أنّ الرواية لا تقبل الحمل على وجه من الوجوه المذكورة وغيرها من الوجوه، فحينئذ، تبقى الرواية ظاهرة فى الدلالة على نقصان القرآن، فتصل النبوة إلى البحث عن سندها. هنا نقطة الخلاف بيننا وبين أهل السنّة، ومع الأسف، فإننا وجدنا الروايات التى تدلّ دلالة واضحة على نقصان القرآن ولا تقبل الحمل على شىء من الوجوه الصحيحة أبداً، وجدنا تلك الروايات كثيرة عدداً وصحيحة سنداً فى كتب أهل السنّة. اللهم، إلّا أن نجد فى المعاصرين - كما نجد من يقول بما نقول - بأنّ لا كتاب

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٦

صحيح عند أهل السنّة من أوّله إلى آخره أبداً «١»، ونحن أيضاً منذ اليوم الأوّل قلنا بالنسبة إلى كتبهم: إنهم تورّطوا عندما قالوا بصحّة الكتب الستة ولا سيما الصحيحين، ولا سيما البخارى، بناءً على المشهور بينهم حيث قدّموه على كتاب مسلم، وقالوا بأنّه أصحّ الكتب

بعد القرآن المجيد، تورطوا فى هذا.

نعم، نجد الآن فى ثنايا كتب المعاصرين، وفى بعض المحاضرات التى تبلغنا عن بعضهم، أنهم ينكرون أو ينفون القول بصحة الكتابين أيضاً، وهذا يفتح باباً لهم، كما يفتح باباً لنا.

وأما بناءً على المشهور بينهم من صحة الصحيحين والكتب الأربعة الأخرى، بالإضافة إلى كتب وإن لم تسم بالصحيح، إلا أنهم يرون صحتها ككتاب المختارة للضيء المقدسى، الذى يرون صحته، والمستدرک على الصحيحين، حيث الحاكم يراه صحيحاً، وغيره أيضاً، ومسند أحمد بن حنبل الذى يصّر بعض علمائهم «٢» على صحته من أوله إلى آخره، وهكذا كتب أخرى.

فماذا يفعلون مع هذه الروايات؟ وماذا يقولون؟ روايات لا ريب فى دلالتها على التحريف، يعنى: كلما حاولنا أن نحملها على بعض المحامل الصحيحة ونوجهها التوجيه الصحيح، لا نتمكن...

أما نحن، فقد تقرّر عندنا منذ اليوم الأول، أن لا يوجد كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القرآن، هذا أولاً.

وثانياً: تقرّر عندنا أن كل رواية خالفت القرآن الكريم فإنها تطرح... نعم، كل

(١) أضواء على السنة المحمدية: ٢٩٧ - ٣٣٠، حيث بين عدم صحة كتب الحديث واختلافها، ونسب إلى محمد رشيد رضا، وأحمد أمين، وشكيب أرسلان، وأحمد محمد شاكر اعترافهم أيضاً بعدم صحة كتب الحديث من الجلد إلى الجلد بما فيها البخارى ومسلم.

(٢) أنظر: الحديث والمحدثون: ٣٧٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٧

خبر خالف الكتاب بالتباين فإنه يطرح، إن لم يمكن تأويله، وفرضنا أن هذا القسم الأخير لا يمكن تأويله.

نعم، فى رواياتنا- ونحن لا- ننكر- توجد روايات شاذة، قليلة جداً، هذه لا- يمكن حملها على بعض المحامل، لكن هذه الروايات أعرض عنها الأصحاب، السيد المرتضى رحمه الله عليه المتوفى قبل ألف سنة تقريباً يدعى الإجماع على عدم نقصان القرآن، فهو مع وجود هذه الروايات الشاذة، يدعى الإجماع على ذلك «١»، فيدل على إعراضهم عن هذه الروايات وعدم الإعتناء بها، وكذلك الطبرسى فى [مجمع البيان] «٢»، والشيخ الطوسى فى [التبيان] «٣»، وهكذا كبار علمائنا «٤».

والأهم من ذلك كله، لو أنكم لاحظتم كتاب [الإعتقادات] للشيخ الصدوق، فنص عبارته «ومن نسب إلينا أننا نقول إنه- إى القرآن- أكثر من هذا الموجود بين أيدينا فهو كاذب» «٥».

مع العلم بأن الصدوق نفسه يروى بعض الروايات الظاهرة فى النقصان فى بعض كتبه، وقد تقرّر عندنا فى الكتب العلمية أن الرواية أعم من الاعتقاد، ليس كل

(١) نقله عنه الطبرسى فى مجمع البيان ١/ ١٨.

(٢) مجمع البيان ١/ ١٨.

(٣) التبيان فى تفسير القرآن ١/ ٣ و ٤.

(٤) ممن صرح بالإجماع على عدم تحريف القرآن الشيخ جعفر الجناحى كاشف الغطاء فى كشف الغطاء ٣/ ٤٥٣، كتاب القرآن، المبحث السابع والمبحث الثامن، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء فى أصل الشيعة واصولها: ٢٢٠، مبحث النبوة.

(٥) الاعتقادات للصدوق (ضمن مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله: ٨٤) وقال قبل هذا الكلام ما نصّه: «إعتقادنا أن القرآن الذى أنزله الله على نبيه محمد (صلى الله عليه وآله) هو ما بين الدفتين. وهو ما فى أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك»....

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٨

راوٍ لحديثٍ يعتقد بما دلّ عليه ذلك الحديث، ويشهد بذلك عبارة الصدوق رحمه الله الذي هو رئيس المحدثين، فإنه قد يروى بعض الروايات التي هي بظاهرها تدلّ على نقصان القرآن، لكنّه يقول: من نسب إلينا أنّنا نقول بأنّ القرآن أكثر ممّا هو الآن بأيدينا فهو كاذب علينا.

إذن، لا يقول بمضامين هذه الروايات، فهذه نقطة أخرى.

لقد تتبعنا كتبنا منذ القديم، كتبنا في الحديث، كتبنا في التفسير، كتبنا في علوم الحديث، وفي الأصول أيضاً، وفي الفقه أيضاً في أبواب القراءة حيث تطرح مسألة نقصان القرآن، فلم أجد من علمائنا الكبار الذين يرجع إليهم ويعتمد عليهم في المذهب من يقول بنقصان القرآن بعدد أصابع اليد الواحدة.

إلّا أنّك إذا راجعت كتاب البخاري الذي التزم فيه بالصحة، وإذا راجعت كتاب مسلم الذي التزم فيه بالصحة، والكتب الأخرى، ككتاب مسند أحمد وغيره وغيره... بل لقد ذكرت في كتابي في هذا الموضوع اسم أربعين عالماً من كبار علماء القوم، في مختلف القرون، يروون أحاديث التحريف، ومن بينهم أكثر من عشرة يلتزمون بصحة تلك الأحاديث التي رووها في كتبهم «١»، فلو أردنا أن ننسب هذا القول إلى قوم من المسلمين فبالأحرى أن ينسب إلى...

أمّا نحن، فلا نقول هكذا؛ لأنه قد قلنا إنّ البحث على صعيد الأقوال يجب أن لا يختلط بالبحث على صعيد الأحاديث، ففي الأقوال نجدهم أيضاً يدعون الإجماع على عدم نقصان القرآن.

إذن، القرآن غير ناقص، لا عندنا ولا عندهم، ولو كان هناك قول فهو قول شاذّ منّا ومنهم، لكن الروايات عندهم كثيرة، وهي عندهم صحيحة، أكثرها عن عمر بن

(١) التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف: ١٧٧-١٩٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٠٩

الخطاب، وعن عائشة، وعن أبي موسى الأشعري، وعن زيد بن ثابت، وعن عبد الله بن العباس، وعن جماعة آخرين من كبار القراء عندهم، من أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، هو يروون تلك الأحاديث، ولا يوجد عشر أعشارها في كتبنا. إلّا أنّ الطريق الصحيح أن نقول ببطلان هذه الأحاديث كما يقولون، ويبقى عليهم أن يرفعوا اليد عن صحة الصحيحين والصحيح الستة، فلو رفعوا اليد عن هذا المبنى المشتهر بينهم، وأيضاً رفعوا اليد عمّا اشتهر بينهم من عدالة الصحابة أجمعين، فلو أنّنا وجدناهم لا يقولون بعدالة الصحابة، ووجدناهم لا يقولون بصحة الصحيحين أو الصحاح، ارتفع النزاع بيننا وبينهم؛ لأنّ النزاع سيبقى في دائرة الروايات الموجودة في كتبهم، إذ المفروض أنّهم على صعيد الأقوال لا يقولون بتحريف القرآن، وإنّ كنت عثرت على أقوال أيضاً منهم صريحة في كون القرآن ناقصاً «١».

كتاب فصل الخطاب... ص: ٢٠٩

إلّا أنّهم ما زالوا يواجهون الطائفة الشيعية بكتاب فصل الخطاب للميرزا النوري، صحيح أنّ الشيخ النوري من كبار المحدثين، ونحن نحترمه، فهو من كبار علمائنا، ولا تتمكن من الاعتداء عليه بأقل شيء، ولا يجوز ذلك، فهو حرام، إنّه محدث كبير من علمائنا، لكنكم لم تقرأوا كتاب فصل الخطاب، لربّما قرأتم كتاباً

(١) أنظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١/ ٨١، حيث نقل عن ابن الأباري نسبة القول بكون القرآن ناقصاً إلى أحد العلماء

فى زمانه، وإعجاز القرآن: ٤٢، حيث نسب القول بسقوط شىء من القرآن إلى جماعة من أهل الكلام، ومناهل العرفان فى علوم القرآن ١/ ١٦٧-١٧٠، حيث نسبه إلى جمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبرى، والطحاوى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٠

لبعض الهنود، أو الباكستانيين، أو بعض الخليجيين، أو بعض المصريين، الذين يتجهجون على الشيعة، ولا يوجد عندهم فى التهجم إلانقاط منها مسألة تحريف القرآن، وليس عندهم إلالميرزا النوروى وكتاب فصل الخطاب، هذا تقرؤونه، وما زالوا يكرزون هذا، حتى يومنا هذا، بعضهم يحاول أن ينسب إلى الطائفة هذا القول من أجل كتاب فصل الخطاب، ولكنكم لو قرأتم كتاب فصل الخطاب لوجدتم خمسين بالمائة من رواياته من أهل السنة أو أكثر من خمسين بالمائة، ولوجدتم أن فصل الخطاب يشتمل على الروايات المختلفة التى تقبل الحمل على اختلاف القراءات، وتقبل الحمل على الحديث القدسى، وتقبل الحمل على الدعاء، ولا يبقى هناك إلالقليل الذى أشرت إليه من قبل، والذى يجب أن يدرس من الناحية السندية.

وحتى أتى وجدت كتاباً قد أُلّف من قبل بعضهم، نظير كتاب فصل الخطاب، إلّا أن الحكومة المصرية صادرت هذا الكتاب وأحرقته بأمر من مشيخة الأزهر، وحاولوا أن يغطوا على هذا الأمر، فلا ينتشر ولا يسمع به أحد، إلّا أن الكتاب موجود عندنا الآن فى قم، كتاب صادرة الحكومة المصرية.

والفرق بيننا وبينهم، أنا طبع عندنا كتاب فصل الخطاب مرّة واحدة منذ كذا من السنين، ليست ولم تكن هناك حكومة تصادر هذا الكتاب، إلّا أنهم لو أن باحثاً كتب شيئاً يضرّ بمذهبهم بأى شكل من الأشكال حاربوه وطاردوه وصادروا كتابه وحرّقوه وحكموا عليه بالسجن، والكتاب الذى أشرت إليه موجود عندنا فى قم ولا يجوز لى إظهاره لكم، وقد ذكرت لكم من قبل إننا لا نريد أن نطرح المسألة بحيث تضرّ بالإسلام والقرآن.

وعلى الجملة، فإنّ هذا الموضوع يجب أن يبحث عنه فى دائرة البحث العلمى الموضوعى، وعلى صعيدى الأقوال والروايات كلّاً على حدة، بحيث

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١١

يكون بحثاً موضوعياً خالصاً بحثاً، ولا يكون هناك تهجم من أحد على أحد، ولو أن السنّى أراد أن يواجه شيعياً عالمياً مطّلعاً على هذه القضايا لأفحم فى أوّل لحظة، ولكنهم ينشرون كتبهم على مختلف اللغات وبأشكال مختلفة، ولربّما حتى فى موسم الحجّ يوزعون كتبهم على الحجّاج، حتى ينتشر هذا الافتراء منهم على هذه الطائفة، إلّا أن واحداً منهم لم يبد استعداداً لمناقشة مثل هذا الموضوع الحساس الذى طالما حاولوا أن يخصموا به هذه الطائفة المظلومة منذ اليوم الأوّل.

إنّ الفرق بيننا وبينهم هو أنهم دائماً يحاولون أن يغطوا على مساوئهم وسيئاتهم، ثمّ يتجهجون على الآخرين بالافتراء والشتم، ولست بصدد التهجم على أحد، وإنّما البحث ينجرّ أحياناً وينتهى إلى ما لا يقصده الإنسان.

فارجع إلى ما كتبنا فيه وحاصله: أمّا على صعيد الروايات، فروايات التحريف بمعنى نقصان القرآن فى كتب أولئك القوم هى أكثر عدداً وأصحّ سنداً، ومن أراد البحث فأهلاً وسهلاً، أنا مستعد أن أباخته فى هذا الموضوع.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٣

التحريف بالنقصان حسب الأقوال ... ص: ٢١٣

وأما على صعيد الأقوال، فنحن وهم متفقون على أن القرآن الكريم سالم من النقصان، وليس فيه أى تحريف بمعنى النقصان، ولم يقع فيه أى نقيصة، هذا متفق عليه بين الطائفتين، ولا يُعبأ بالشذوذ الموجود عندنا وعندهم.

فالقرآن مصون من التحريف، سالم من النقيصة، ليس بيننا وبين الفرق الأخرى من المسلمين خلاف فى أنه القرآن العظيم الكريم

الذى يجب أن يُتلى، يجب أن يتبع، يجب أن يتحاكم إليه، يجب أن ينشر، يجب أن يُدرس، ويحرم هتكه، هذا هو القرآن. إلّا أن فى ثنايا أحاديثهم ما يضرّ بهذا القرآن، ممّا نُقل عن عثمان بسند صحيح: «أنّ فيه لحنًا» (١)، وعن ابن عباس: «أنّ فيه خطأ» (٢)، وعن آخر: «أنّ فيه غلطًا» (٣)، وهذه الأشياء غير موجودة فى رواياتنا أبدًا، والمحققون من أهل السنّة يعرضون عن هذه النقول، وقول بعض الصحابة: حسبنا كتاب الله، فالغرض منه شيء آخر، كان الغرض من هذه المقولة عزل الأُمّة عن العترة الطاهرة، وعزل العترة عن الأُمّة، وعلى فرض صحّة الحديث القائل: إنى تارك فيكم الثقلين كتاب

(١) (٣ -) أنظر: كنز العمّال ٢ / ٥٨٧، حديث ٤٧٨٥، تفسير الرازى ٢٢ / ٧٥، الدرّ المنثور ٢ / ٢٤٦، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٨، الوافى بالوفيات ٨ / ١٥٢ ومصادر أخرى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٤
الله وسنتى، فقد عزلوا السنّة عن الأُمّة والأُمّة عن السنّة أيضاً عندما قالوا: حسبنا كتاب الله، لكن قولهم حسبنا كتاب الله يقصد منه شيء آخر أيضاً، أليس الولد قد رماه ومزّقه، ألم يقل:
إذا ما جئت ربك يوم حشر فقل يا ربّ مزّنى الوليد (١)
أليس عبد الملك بن مروان الذى هو خليفة المسلمين عندهم، عندما أخبر أو بُشّر بالحكم وكان يقرأ القرآن قال: هذا فراق بينى وبينك (٢)؟!
إذن، لم يبق القرآن كما لم تبق العترة ولم تبق السنّة.

أكانت هذه الخطّة مدبّرة أو لا؟ عن عمد قال القائل كذا وانتهى الأمر إلى كذا؟
لكنّ الله سبحانه وتعالى يقول: «أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ» (٣).

(١) الطرائف: ١٦٧، تفسير القرطبي ٩ / ٣٥٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٠ / ٣٨٩، تاريخ مدينة دمشق ٣٧ / ١٢٨.

(٣) سورة آل عمران (٣): ١٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٥

ملحق البحث ... ص: ٢١٥

١- حول قرآن على ... ص: ٢١٥

هذا الموضوع تعرّضت له فى بحثى حول تحريف القرآن (١)، فهو يشكّل فصلاً من فصول الكتاب، أو شبهة من شبهات تحريف القرآن.

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام جمع القرآن، وقد أشرت إلى هذا من قبل، فالإمام جاء بالقرآن إليهم، فرفضوه، وهذا أيضاً موجود. والكل يذكر جمع على عليه السلام للقرآن، حتى جاء فى (فهرست النديم) (٢) أيضاً أنّ قرآن على كان موجوداً عند أحد علماء الشيعة الكبار فى عصر النديم، فيقول- على ما أتذكر:-

رأيت عند أبى يعلى الجعفرى. فهذا القرآن الآن موجود عند الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه، كسائر الموارث الموجودة عنده.

ويختلف هذا القرآن عن القرآن الموجود الآن فى الترتيب أوّلاً، ويختلف عن القرآن الموجود فى أنّ علياً كتب على هوامش الآيات بعض الفوائد التى سمعها من النبى والمتعلّقة بتلك الآيات. أما أن يكون ذلك القرآن يختلف عن هذا القرآن فى ألفاظه أى فى سور القرآن

(١) التحقيق فى نفى التحريف: ٨٩.

(٢) فهرست النديم: ٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٦

ومتن القرآن، هذا غير ثابت عندنا، غاية ما هناك أنّه يختلف مع هذا القرآن الموجود فى الترتيب، وفى أن فيه إضافات إذن، هذا الموضوع لا علاقة له بمسألة نقصان القرآن. وهذا القرآن موجود عند الإمام الثانى عشر عليه السلام كما فى رواياتنا «١».

٢- موقف العلماء من الميرزا النورى وكتابه: ص: ٢١٦

لقد ردّ عليه العلماء، وكتبت ردود كثيرة على كتابه، من المعاصرين له ومن كبار علمائنا المتأخرين عنه، هناك كتاب فى الرد على فصل الخطاب، كتاب كبير وضخم، ردّ على روايات فصل الخطاب واحدة واحدة، ونظر فيها واحداً واحداً، وهذا المؤلف معاصر له، إلّا أنّ هذا الكتاب غير مطبوع الآن.

ولاحظوا أنتم كتاب [آلاء الرحمن فى تفسير القرآن] للشيخ البلاغى الذى هو معاصر للشيخ النورى، لاحظوا هذا الكتاب وانظروا كيف يردّ عليه بشدّة.

أما أن نكفّره ونطرده عن طائفتنا ونخرجه عن دائرتنا، كما يطالب بعض الكتاب المعاصرين من أهل السنّة، فهذا غلط وغير ممكن أبداً، وهل يفعلون هذا مع كبار الصحابة القائلين بالنقصان، ومع كبار المحدثين منهم الرواة لتلك الأقوال؟

هذا، وشيخنا الشيخ آقا بزرك الطهرانى تلميذ المحدث الميرزا النورى، فى كتاب [الذريعة إلى تصانيف الشيعة] تحت عنوان فصل الخطاب، يصرّ على أن الميرزا النورى لم يكن معتقداً بمضامين هذه الروايات، ولم يكن معتقداً بكون القرآن ناقصاً ومحرّفاً «٢»، فهذا ما يقوله شيخنا الشيخ الطهرانى الذى هو أعرف بأحوال أستاذه وأقواله، وهذا كتاب الذريعة موجود فراجعوا.

(١) أنظر: بصائر الدرجات: ٢١٣، حديث ٣، باب ٦، بحار الأنوار ٨٩ / ٨٨.

(٢) أنظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٦ / ٢٣١ - ٢٣٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٧

ولو سلّمنا أن الشيخ النورى يعتقد بنقصان القرآن، فهو قوله، لا قول الطائفة، قول الواحد لا ينسب إلى الطائفة، وكلّ بحثنا عن رأى الطائفة، ولم يكن بحثنا عن رأى الشيخ النورى، كُنّا نبحث عن مسألة التحريف على ضوء الأقوال عند الطائفة كلّها، على ضوء الروايات عند الطائفة كلّها، لا على رأى واحد أو اثنين، وإلّا لذكرت خمسين عالماً كبيراً هو أكبر من الشيخ النورى وينفى التحريف.

٣- حول جمع القرآن الموجود: ص: ٢١٧

إنّه لم يكن لأنتمنا عليهم السلام دور فى جمع هذا القرآن الموجود، إلّا أنّهم كانوا يحفظون هذا القرآن، ويتلون هذا القرآن، ويأمرون

بتلاوته، وبالتحاكم إليه، وبدراسته، ولا تجد عنهم أقل شيء ينقص من شأنه. القرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكتوباً على الخشب والحجر وأشياء أخرى كانوا يكتبون عليها، وكانت هذه مجتمعةً فى مكان واحدٍ، إلا أنها غير مرتبة، ومبعثرة غير مدونة، عند أبى بكر، ثم عند حفصة، حتى جاء عثمان وقد حصل الترتيب على الشكل الموجود الآن فى زمن عثمان.

إلا أنكم لو تلاحظون روايات القوم فى كيفية جمعه وتدوينه، لأخذتكم الدهشة، ولا شيء من مثل تلك الروايات فى كتب أصحابنا. وعندما أرادوا جمع القرآن وتدوينه وترتيبه، طالبوا من كتب قرآناً لنفسه بإحضار نسخته، فأخذوها وأحرقوها، أما قرآن على عليه السلام فهو باق كما ذكرنا من قبل.

٤ - مسألة تهذيب كتب الحديث من مثل هذه الروايات ...: ص: ٢١٨

أما كتب أصحابنا فهى تشتمل على روايات تدل على الجبر، وأخرى على

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢١٨

التفويض، وهكذا أشياء أخرى مما لا نعتقد به، ولذلك أسباب ليس هنا موضع ذكرها، ولكن الذى يسهل الخطب أنه لا يوجد عندنا كتاب صحيح من أوله إلى آخره سوى القرآن الكريم، بخلاف كتب القوم، فقد ذكرنا أن كثيراً منهم التزم بالصحة، والروايات الباطلة فى كتبهم كثيرة جداً، وقد حصلت عندهم الآن فكرة تهذيب كتبهم، ولكن هذا أمر عسير جداً ولا أظنهم يوفقون.

نعم، شرعوا بتحريف كتبهم فى الطبقات الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمسائل الإمامة والخلافة، من مناقب على وأهل البيت عليهم السلام، ومساوىء مناوئهم، وقد سمعت بعضهم فى المدينة المنورة أنه قد قرروا إسقاط سبعين حديثاً من أحاديث صحيح مسلم من هذا القبيل.

هذا، ومن شاء الوقوف على تفاصيل القضايا والمسائل فى موضوع تحريف القرآن فليرجع إلى كتابنا (التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف).

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

هناك مسائل فى علوم مختلفة تدخل إلى علم الكلام وتكون من المسائل الاعتقادية.

فمثلاً: لو بحث تاريخياً عن أنه من كان أول من أسلم، هذه ربما تعتبر قضية تاريخية، لكن هذه القضية يبحث عنها فى علم الكلام أيضاً، وتدخل ضمن المسائل الاعتقادية، بلحاظ أن لها دخلاً فى مسألة الإمامة والخلافة بعد رسول الله.

وفى علم الأصول: مسألة هل خبر الواحد حجة أو لا؟ هذه المسألة مسألة أصولية، إلا أنها تأتى إلى علم الكلام ومسائل الاعتقادات، بلحاظ أن بعض الروايات التى يستدل بها فى علم الكلام أخبار آحاد، فلا بد وأن يبحث فى حجيتها من حيث أن خبر الواحد حجة أو لا؟

وفى علم الفقه مسائل خلافية، كمسألة المسح على الرجلين مثلاً كما يقول الإمامية أو غسل الرجلين كما يقول غيرهم، هذه مسألة فقهية، وتطرح فى علم الكلام وتأتى فى المسائل العقائدية من حيث أن فى هذه المسألة دوراً لبعض الصحابة أو لبعض الخلفاء، فتأخذ المسألة صبغة كلامية عقائدية.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٢

ومن ذلك مسألة المتعة.

بحث المتعة بحث فقهي، إلمائه أصبح بحثاً كلامياً تاريخياً مهماً، فله دور في مسألة تعيين الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هذه المسألة لها دخل في صلاحية بعض الأصحاب للخلافة وعدم صلاحيتهم لذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. ولذلك نرى أن العلماء والفقهاء والمتكلمين من الطرفين اعتنوا بهذه المسألة اعتناء كثيراً منذ القديم، وألفت في هذه المسألة كتب ورسائل، وكتبت مقالات وبحوث، وما زال هذا البحث مطروحاً في الأوساط العلمية، لا لأننا نريد أن نتمتع، وليس من يبحث عن هذه المسألة، يريد إثبات حليتها أي حلية المتعة ليذهب ويتمتع، وإنما المسألة - كما أشرت - مسألة ترجع إلى أصل الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنها أصبحت مسألة خلافية بين الصحابة وكبار الأصحاب، وأصبحوا على قسمين، منهم من يقول بحلية المتعة بعد رسول الله، ومنهم من قال بعدم جوازها، فنريد أن نبحث عن هذه المسألة لنعرف أن الحق مع من؟ وأن القائل بالحرمة بأي دليل يقول.

لسنا في مقام استعمال المتعة حتى يقال بأنكم تصرّون على حلية المتعة، فلماذا لا تفعلون أو لماذا تكرهون؟ ليس الكلام في هذا، وإلا فكل من يبحث عن هذه المسألة إما مجتهد فيعمل طبق فتواه، وإما هو مقلد فيعمل بحسب فتوى مقلده في هذه المسألة ولا نزاع حينئذ. لكن الكلام يرجع إلى مسألة عقيدية لها دخل في الاعتقادات، ولذا لا يقال أن المسألة الكذائية تاريخية، فلماذا تطرح في علم الكلام، هذا خطأ من قائله، لأنه لا يدري أو يتجاهل.

فمسألة أول من أسلم المشهور أو الثابت حتى عند غيرنا، أي المحققين

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٣

المنصفين منهم، أن أول من أسلم هو أمير المؤمنين عليه السلام، وفي المقابل قول بأنها خديجة، وقول بأنه أبو بكر، لكن عندما نحقق نرى روايةً بسند صحيح أن أبا بكر إنما أسلم بعد خمسين نفر، وهذه مسألة لها دخل في الاعتقادات، فلا يقال بأنها مسألة تاريخية فحسب.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٥

المتعة ... ص: ٢٢٥

تعريف المتعة ... ص: ٢٢٥

متعة النساء هي: أن تزوج المرأة العاقلة الكاملة الحرة نفسها من رجل، بمهر مسمى، وبأجل معين، ويشترط في هذا النكاح كل ما يشترط في النكاح الدائم، أي لا بد أن يكون العقد صحيحاً، جامعاً لجميع شرائط الصحة، لا بد وأن يكون هناك مهر، لا بد وأن لا يكون هناك مانع من نسب أو محرمة ورضاع مثلاً، وهكذا بقيت الأمور المعتبرة في العقد الدائم، إلا أن هذا العقد المنقطع فرقه مع الدائم:

أن الدائم يكون الافتراق فيه بالطلاق، والافتراق في هذا العقد المنقطع يكون بانقضاء المدّة أو أن يهب الزوج المدّة المعينة.

وأيضاً: لا توارث في العقد المنقطع مع وجوده في الدائم.

وهذا لا يقتضى أن يكون العقد المنقطع شيئاً في مقابل العقد الدائم، وإنما يكون نكاحاً كذاك النكاح، إلا أن له أحكامه الخاصة.

هذا هو المراد من المتعة والنكاح المنقطع، وحينئذ هل هذا النكاح موجود في الشريعة الإسلامية أو لا؟ هل هذا النكاح سائغ وجائز في

الشريعة؟

نقول: نعم، عليه الكتاب، وعليه السنّة، وعليه سيرة الصحابة والمسلمين جميعاً، عليه الإجماع. وحينئذٍ إذا ثبت الجواز بالكتاب وبالسنّة عند المسلمين، وبه أفتى الصحابة وفقهاء الأمة بل كانت عليه سيرتهم العملية، فيجب على من محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٦

يقول بالحرمة أن يقيم الدليل.

حينئذ، نقرأ أولاً أدلّة الجواز قراءةً عابرةً حتى ندخل فى معرفه من حرم، ولماذا حرم، وما يمكن أن يكون وجهاً مبرراً لتحريمه، حتى نبحت عن ذلك بالتفصيل، وبالله التوفيق.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٧

أدلة جواز المتعة ... ص: ٢٢٧

الاستدلال بالقرآن ... ص: ٢٢٧

هناك آية فى القرآن الكريم يُستدلّ بها على حلّية المتعة وإباحتها فى الشريعة الإسلامية، قوله تعالى: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً» (١).

هذه الآية نصّ فى حلّية المتعة والنكاح المنقطع، النكاح الموقت بالمعنى الذى ذكرناه.

القائلون بدلالة هذه الآية المباركة على المتعة هم كبار الصحابة وكبار علماء القرآن من الصحابة، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأبى بن كعب، وهذه الطبقة الذين هم المرجع فى فهم القرآن، فى قراءة القرآن، فى تفسير القرآن عند الفريقين.

ومن التابعين: سعيد بن جبیر، ومجاهد، وقتادة، والسدى.

فهؤلاء كلّهم يقولون بأنّ الآية تدلّ على المتعة وحلّية النكاح الموقت بالمعنى المذكور.

وحتى أن بعضهم كتب الآية فى مصحفه المختصّ به بهذا الشكل: «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل فآتوهنّ أجورهنّ»، أضاف «إلى أجل» إلى

(١) سورة النساء (٤): ٢٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٨

الآية المباركة.

وهذا فيه بحث ليس هنا موضعه، من حيث أنّ هذا هل يدلّ على تحريف القرآن أو لا يدلّ؟ أو أنّ هذا تفسير أو تأويل؟

بل روى عن ابن عباس أنّه قال: واللّه لأنزلها اللّه كذلك، يحلف ثلاث مرّات:

واللّه واللّه واللّه لأنزلها اللّه كذلك، أى الآية نزلت من اللّه سبحانه وتعالى وفيها كلمة «إلى أجل»، والعهد على الراوى وعلى ابن عباس الذى يقول بهذا وهو يحلف.

وعن ابن عباس وأبى بن كعب التصريح بأنّ هذه الآية غير منسوخة، هذا أيضاً موجود.

فلاحظوا هذه الأمور التى ذكرت فى: [تفاسير] الطبرى (١) والقرطبى (٢) وابن كثير (٣) و [الكشاف] (٤) و [الدر المنثور] (٥) فى تفسير هذه الآية، وفى [أحكام القرآن] للجصاص (٦)، و [سنن] البيهقى (٧)، و [شرح النووى على صحيح مسلم] (٨)، و [المغنى] لابن قدامة

«٩».

وهذا البحث الذى أطرحة الليلة عليكم، إنما هو خلاصة لما كتبتة أنا فى

(١) تفسير الطبرى ١٩ / ٥.

(٢) تفسير القرطبي ١٣٠ / ٥.

(٣) تفسير ابن كثير ١ / ٤٨٦.

(٤) تفسير الزمخشري ١ / ٥١٩.

(٥) الدر المنثور ٢ / ١٤٠.

(٦) أحكام القرآن ٢ / ١٨٤.

(٧) سنن البيهقي ٧ / ٢٠٥.

(٨) صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ١٧٩.

(٩) المغنى فى الفقه ٧ / ٥٧١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٢٩

مسألة المتعة وليس بشىء جديد، وكلما أنقله لكم فإنما هو نصوص روايات، ونصوص كلمات، ليس لى دخل فى تلك النصوص لا زيادة ولا نقيصة، وربما تكون هناك بعض التعاليق والملاحظات، ربما يكون هناك بعض التوضيح، وإلا فهى نصوص روايات عندهم وكلمات من علمائهم فقط.

فهذا هو الاستدلال بالكتاب، بل ذكر القرطبي فى ذيل هذه الآية أن القول بدلالتها على نكاح المتعة هو قول الجمهور، قال: قال الجمهور: المراد نكاح المتعة الذى كان فى صدر الإسلام «١».

الاستدلال بالسنة ... ص: ٢٢٩

وأما السنة، أكتفى من السنة فعلاً بقراءة رواية فقط، وهذه الرواية فى الصحيحين، هى:

عن عبد الله بن مسعود قال: كنا نغزوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا نساء، فقلنا: ألا نستخصى! فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل، ثم قرأ عبد الله [لاحظوا هذه الآية التى قرأها عبد الله بن مسعود فى ذيل هذا الكلام]: «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» «٢»

وكان له قصد فى قراءة هذه الآية بالخصوص فى آخر كلامه.

هذا الحديث فى كتاب النكاح من [البخارى]، وفى سورة المائدة أيضاً، وفى كتاب النكاح من [صحيح مسلم]، وفى [مسند أحمد] «٣».

(١) تفسير القرطبي ١٣٠ / ٥.

(٢) سورة المائدة (٥): ٨٧.

(٣) صحيح البخارى ٦ / ١١٩، صحيح مسلم ٤ / ١٣٠، مسند أحمد ١ / ٤٢٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٠

الاستدلال بالإجماع ... ص: ٢٣٠

وأما الإجماع، فلا خلاف بين المسلمين فى كون المتعة نكاحاً، نصّ على ذلك القرطبي فى [تفسيره] وذكر طائفة من أحكامها حيث قال بنصّ العبارة:

لم يختلف العلماء من السلف والخلف أنّ المتعة نكاح إلى أجل لا ميراث فيه، والفرقة تقع عند انقضاء الأجل من غير طلاق. ثمّ نقل عن ابن عطية كيفية هذا النكاح وأحكام هذا النكاح (١).

إذن، فقد أجمع السلف والخلف على أنّ هذا نكاح.

فظهر إلى الآن أنّ الكتاب يدل، والسنة تدل، والإجماع قائم ودلالة الآية المذكورة هو قول الجمهور...

وكذا تجدون فى [تفسير الطبرى]، ونقل عن السدى وغيره فى ذيل الآية:

هذه هى المتعة، الرجل ينكح المرأة بشرط إلى أجل مسمى، هذا فى تفسير الطبرى (٢).

وفى [التمهيد] لابن عبد البر يقول: أجمعوا على أنّ المتعة نكاح لا إسهاد فيه، وأنّه نكاح إلى أجل، تقع الفرقة بلا طلاق ولا ميراث بينهما.

إذن، ظهر إلى الآن أنّ هذا التشريع والعمل به كان موجوداً فى الإسلام، وعليه الكتاب والسنة والإجماع.

(١) تفسير القرطبي ١٣٢ / ٥.

(٢) تفسير الطبرى ١٨ / ٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣١

منشأ الاختلاف فى مسألة المتعة ... ص: ٢٣١

إذن، من أين يبدأ النزاع والخلاف؟ وما السبب فى ذلك؟ وما دليله؟

المستفاد من تحقيق المطلب، والنظر فى أدلة القضية، وحتىّ تصريحات بعض الصحابة والعلماء، أنّ هذا الجواز وهذا الحكم الشرعى، كان موجوداً إلى آخر حياة رسول الله، وكان موجوداً فى عصر أبى بكر وحكومته من أولها إلى آخرها، وأيضاً فى زمن عمر بن الخطاب إلى أواخر حياته، نظير الشورى كما قرأنا ودرسنا.

وفى أواخر حياته قال عمر بن الخطاب - فى قضية - كلمته المشهورة: متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما!! يعنى متعة النساء ومتعة الحج، وبحثنا الآن فى متعة النساء.

تجدون هذه الكلمة فى المصادر التالية: [المحلّى] لابن حزم (١)، [أحكام القرآن] للجصاص (٢)، [سنن البيهقى] (٣)، [شرح معانى الآثار] للطحاوى (٤)،

(١) المحلّى ١٠٧ / ٧.

(٢) أحكام القرآن ١ / ٣٥٢، ٣٥٤.

(٣) سنن البيهقى ٧ / ٢٠٦.

(٤) شرح معانى الآثار ٢ / ١٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٢

[تفسير الرازى] (١)، [بداية المجتهد] لابن رشد (٢)، [شرح التجريد] للقوشجى الأشعرى فى بحث الإمامة، [تفسير القرطبي] (٣)،

[المغنى] لابن قدامة (٤)، [زاد المعاد فى هدى خير العباد] لابن قيم الجوزية (٥)، [الدر المنثور فى التفسير بالمأثور] (٦)، [كنز العمال]

«٧»، [وفيات الأعيان] لابن خلكان بترجمه يحيى بن أكنم «٨»، وسنقرأ القضية. ومن هؤلاء من ينص على صحه هذا الخبر، كالسرخسى الفقيه الكبير الحنفى فى كتابه [المبسوط فى فقه الحنفية] فى مبحث المتعة «٩» ومنهم أيضاً من ينص على ثبوت هذا الخبر، كابن قيم الجوزية فى [زاد المعاد]، وسنقرأ عبارته. صريح الأخبار: أن هذا التحريم من عمر - وقوله كاتنا على عهد رسول الله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما - كان فى أواخر أيام حياته، ومن الأخبار الدالة

(١) تفسير الرازى ١٠ / ٥٠.

(٢) بداية المجتهد والنهائة المقتصد ٢ / ٤٧.

(٣) تفسير القرطبي ٢ / ٣٩٢.

(٤) المغنى فى الفقه ٧ / ٥٧٢.

(٥) زاد المعاد ٢ / ١٨٤.

(٦) الدر المنثور ٢ / ١٤١.

(٧) كنز العمال ١٦ / ٥١٩.

(٨) وفيات الأعيان ٥ / ١٢٢.

(٩) المبسوط فى فقه الحنفية ٥ / ٤٩٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٣

على ذلك: ما عن عطاء عن جابر قال: استمتعتنا على عهد رسول الله وأبى بكر وعمر، حتى إذا كان فى آخر خلافة عمر، استمتع عمرو بن حريث بامرأة سماها جابر فنسيتها، فحملت المرأة، فبلغ ذلك عمر، فذلك حين نهى عنها. «حتى إذا كان فى آخر خلافة عمر» هذا نص الحديث.

وهو فى [المصنف] لعبد الرزاق «١»، وفى [صحيح مسلم] «٢»، وفى [مسند أحمد] «٣»، وفى [سنن البيهقى] «٤».

ولم يكن هذا التحريم تحريماً بسيطاً كسائر التحريمات، وإنما تحريم وعقاب، تحريم مع تهديد بالرجم.

لاحظوا، أنه قال: لو أتى بلغنى أن أحداً فعل كذا ومات، لأرجمن قبره.

وأى المحرمات يكون هكذا؟

ففى [المبسوط] للسرخسى: لو أوتى برجل تزوج امرأة إلى أجل إلأرجمته، ولو أدركته ميتاً لرجمت قبره «٥».

وحينئذ، نرى بأن هذا التحريم لم يكن من أحد، ولم يصدر قبل عمر من أحد، وكان هذا التحريم منه، وهذا من أوليات عمر بن الخطاب.

ويقال: بأنه جاء رجل من الشام، فمكث مع امرأة ما شاء الله أن يمكث، ثم إنه خرج، فأخبر بذلك عمر بن الخطاب، فأرسل إليه فقال:

ما حملك على الذى فعلته؟ قال: فعلته مع رسول الله ثم لم ينهانا عنه حتى قبضه الله، ثم مع أبى بكر فلم ينهانا حتى قبضه الله، ثم

معك فلم تحدث لنا فيه نهياً، فقال عمر: أما الذى نفسى بيده لو كنت تقدمت فى نهى لرجمتك «٦».

فإلى هذه اللحظة لم يكن نهى، ومن هنا يبدأ النهى والتحريم.

(١)

المصنف ٧ / ٤٦٩.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٣/٩.

(٣) مسند أحمد ٣/٣٠٤ و ٣٨٠.

(٤) سنن البيهقى ٧/٢٣٧.

(٥) المبسوط فى فقه الحنفية ٥/١٥٣.

(٦) كنز العمال ١٦/٥٢٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٤

ولذا نرى أنّ الحديث والتاريخ وكلمات العلماء كلّها تنسب التحريم إلى عمر، وتضيفه إليه مباشرة.

فعن أمير المؤمنين عليه السلام: لولا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى إلأشقى.

هذا فى [المصنّف] لعبد الرزاق «١»، و [تفسير الطبرى] «٢»، و [الدر المنثور] «٣»، و [تفسير الرازى] «٤».

وعن ابن عباس: ما كانت المتعة إلأرحمة من الله تعالى رحم بها عباده، ولولا نهى عمر ما زنى إلأشقى.

هذا فى [تفسير القرطبي] «٥».

وفى بعض كتب اللغة يذكرون هذه الكلمة عن ابن عباس أو عن أمير المؤمنين، لكن ليست الكلمة: إلأشقى، بل: إلأشقى، ويفسرون

الكلمة بمعنى القليل، يعنى لولا نهى عمر لما زنى إلأقليل «٦».

ولم أحقق الموضوع فى أنّ اختلاف النسخة هذا من أين، ولم أتقصد ذلك، ولم يهمنى كثيراً.

المهم أنّ تحريم المتعة من أوليات عمر بن الخطاب، وتجردون التصريح بهذا فى كتاب [تاريخ الخلفاء] للسيوطى «٧».

فإلى هنا رأينا الجواز بأصل الشرع، بالكتاب والسنة والإجماع... ورأينا

(١) المصنّف ٧/٥٠٠.

(٢) تفسير الطبرى ٥/١٩.

(٣) الدر المنثور ٢/١٤٠.

(٤) تفسير الرازى ١٠/٥.

(٥) تفسير القرطبي ٥/١٣٠.

(٦) أنظر: لسان العرب ١٤/٤٣٧ وتاج العروس ١٠/٢٠٠.

(٧) تاريخ الخلفاء: ١٣٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٥

التحريم من عمر بن الخطاب وفى آخر أيام خلافته، ولا بد أنّ بعض الصحابة اتبعوه فى هذا التحريم، وفى مقابلة كبار الصحابة وعلى

رأسهم أمير المؤمنين سلام الله عليه، إذ كان موقف هؤلاء موقفاً صارماً واضحاً فى هذه المسألة.

أمّا كلمة أمير المؤمنين فقرأناها: لولا نهى عمر لما زنى إلأشقى.

ويقول ابن حزم: وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله جماعة من السلف، منهم - من الصحابة -:

١- أسماء بنت أبى بكر.

٢- جابر بن عبد الله.

٣- وابن مسعود.

٤- وابن عباس.

٥- ومعاوية بن أبى سفيان.

٦- وعمر بن حريث.

٧- وأبو سعيد الخدرى.

٨ و ٩- وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف.

ورواه جابر عن جميع الصحابة مدّة رسول الله ومدّة أبى بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر.

هذه عبارة ابن حزم ويقول: ومن التابعين:

١- طاووس.

٢- وعطاء.

٣- وسعيد بن جبير.

٤...- وسائر فقهاء مكة أعزّها الله «١».

(١) المحلّى ١٩ / ٥٢٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٦

أما القرطبي، فذكر بعض الصحابة منهم: عمران بن حصين، وذكر عن ابن عبد البر أنّ أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالاً على مذهب ابن عباس «١».

إذن، ظهر الخلاف، ومن هنا يبدأ التحقيق فى القضية، ولنا الحق فى تحقيق هذه القضية أو لا؟ وتحقيقنا ليس إلّا نقل نصوص وكلمات لا أكثر، كما ذكرنا من قبل.

ولننظر فى تلك الأحاديث والكلمات، لنرى أنّ الحقّ مع من؟

كان شىء حلالاً فى الشريعة الإسلامية، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمه، وأبو بكر لم يحرمه، والصحابة لم يحرموه، وعمر أيضاً لم يحرمه إلى أواخر أيام حياته، وقد عملوا بهذا الحكم الشرعى، وطبقوه فى جميع هذه الأدوار، فماذا يقول العلماء فى هذه القضية؟

أما علماء الإمامية، فيجعلون هذه القضية فى جملة الموانع من صلاحية عمر بن الخطاب للخلافة بعد رسول الله، لأنّ وظيفة الخليفة أن يكون حافظاً للشريعة لا مبدلاً ومغيّراً لها.

وقد قرأنا فى كتاب [المواقف] و [شرح المواقف] وغير هذين الكتابين: أنّ من أهمّ وظائف الخليفة والإمام بعد رسول الله المحافظة على الدين من الزيادة والنقصان، ودفع الشبه والإشكالات الواردة عن الآخرين فى هذا الدين.

فيقول الإمامية بأنّ هذه القضية من جملة ما يستدلّ به على عدم صلاحية هذا الصحابى للخلافة بعد رسول الله.

أمّا علماء أهل السنّة القائلون بخلافته وإمامته بعد أبى بكر، فلا بدّ وأن يجيبوا عن هذا الإشكال، فلنحقق فى أجوبة القوم عن هذا الإشكال الموجه إلى خليفتهم.

(١) تفسير القرطبي ٥ / ١٣٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٧

النظر فى أدلة تحريم المتعة ... ص: ٢٣٧

إشارة

لقد ذكروا فى الدفاع عن عمر بن الخطاب وعن تحريمه للمتعة ثلاثة وجوه، ولم أجد أكثر من هذه الوجوه.
الوجه الأول:

إنّ المحرّم لمتعة النساء هو رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، فالمتعة كانت فى حياته الكريمة محرّمة، إلّا أنّه لم يقل بهذا الحكم الشرعى للناس ولم يعلنه، وإنّما أعلم به عمر بن الخطاب فقط، فلمّا تولّى عمر الأمر - أى أمر الخلافة - أعلن عن هذا الحكم. هذا ما ينتهى إليه الفخر الرازى «١» بعد أن يحقّق فى المسألة، ويشرّق ويغرّب، لاحظوا نصّ عبارته: فلم يبق إلّا أن يقال: - أى الأقوال الأخرى والوجوه الأخرى كلّها مردودة فى نظره - كان مراده - أى مراد عمر - أن المتعة كانت مباحة فى زمن الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم وأنا أنهى عنها، لما ثبت عندي أنّه - أى النبى - نسخها. والأصح من عبارته كلام النووى «٢» فى توجيه هذا التحريم يقول: محمول

(١) تفسير الرازى ١٠ / ٥٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٩ / ١٨٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٨

- أى تحريمه للمتعة - على أنّ الذى استمتع على عهد أبى بكر وعمر لم يبلغه النسخ، وإنّما بلغ النسخ عمر بن الخطاب فقط. وكأنّ رسول الله همس فى أذن عمر بن الخطاب بهذا الحكم الشرعى، وبقي هذا الحكم عنده وحده إلى أن أعلن عنه فى أواخر أيام حياته.

مناقشة الوجه الأول ...: ص: ٢٣٨

أولاً: إنّ يقول: وأنا أنهى عنهما، ولا يقول بأنّ رسول الله نسخ هذا الحكم وحرمه وإنّى أحرم المتعة لتحريم رسول الله، يقول: أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما.

وثانياً: هل يرتضى الفخر الرازى ويرتضى النووى - لا سيّما الفخر الرازى الذى يقول: (لم يبق إلّا أن يقال) الفخر الرازى الذى يعترف بعدم تماميّة الوجوه الأخرى وأنّ الوجه الصحيح عنده هذا الوجه، ولا طريق آخر لحلّ المشكلة - أن يكون الحكم الشرعى هذا لم يبلغ أحداً من الصحابة، ولم يبلغه رسول الله إلى أحد منهم، وإنّما باح صلّى الله عليه وآله وسلم به إلى عمر بن الخطاب فقط، وبقي عنده، وحتى أن عمر نفسه لم ينقل هذا الخبر عن رسول الله فى تمام هذه المدّة والمسلمون يعلمون بالحكم المنسوخ فيها؟ وما الحكمة فى إخفاء هذا الحكم الشرعى عن الأمة إلّا عن عمر، حتى أظهره فى أخريات أيامه؟

مضافاً، إلى أنّ رجلاً اسمه عمران بن سواده، يخبر عن عمر بن الخطاب عمّا يقول الناس فيه، أى عن اعتراضات الناس وانتقاداتهم على عمر، يبلغه بتلك الأمور، يقول له: عابت أمتك منك أربعاً ...: وذكروا أنّك حرّمت متعة النساء وقد كانت رخصة من الله، نستمتع بقبضه ونفارق عن ثلاث.

فالناس كلّهم كانوا يتكلمون فيه، وقد أبلغ هذا الرجل كلام الناس إليه،

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٣٩

فانظروا إلى جوابه:

قال عمر: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أحلّها فى زمان ضرورة ثمّ رجع الناس إلى سعة.

فكان رأياً منه ولم يكن رأياً من رسول الله حتى يقول الفخر الرازى بأن هذا الحكم الشرعى ما سمع به إلا هذا الشخص وبقي عنده حتى أعلن عنه.

هذه الرواية فى [تاريخ الطبرى] فى حوادث سنة ٢٣ «١».

ولكن الأمية لم تقبل هذا العذر من عمر الذى قال بأن رسول الله أحلها فى زمان ضرورة ثم رجع الناس إلى سعة، لم تقبل الأمة هذا العذر من عمر، وبقي الاختلاف على حاله إلى يومنا هذا.

الوجه الثانى:

إن التحريم كان من عمر نفسه وليس من رسول الله وهذا هو مقتضى نص عبارته: «وأنا أنهى عنهما».

ولكن تحريم عمر يجب أتباعه وامثاله وإطاعته وتطبيقه، لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عصوا عليها بالنواجذ». هذا حديث نبوى، وينطبق هذا الحديث على فعل عمر، وحيث يجب إطاعة عمر فيما قال وفعل، وفيما نهى وأمر.

يقول ابن القيم «٢»: فإن قيل: فما تصنعون بما رواه مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله وأبى بكر، حتى نهى عنها عمر فى شأن عمرو بن حريث، وفيما ثبت عن عمر أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله؟

(١) تاريخ الطبرى ٣ / ٢٩٠.

(٢) زاد المعاد ٢ / ١٨٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٠

قيل فى الجواب: الناس فى هذا طائفتان، طائفة تقول: إن عمر هو الذى حرّمها ونهى عنها، وقد أمر رسول الله باتّباع ما سنّه الخلفاء الراشدون [إشارة إلى الحديث الذى ذكرته] ولم تر هذه الطائفة تصحيح حديث سمرة بن معبد فى تحريم المتعة عام الفتح، فإنه من رواية عبد الملك بن الربيع بن سمرة عن أبيه عن جدّه، وقد تكلم فيه ابن معين، ولم ير البخارى حديثه فى صحيحه مع شدة الحاجة إليه.

يقول ابن القيم: إن هذه الطائفة لم تعتبر هذا الحديث والبخارى لم يخرج فى صحيحه، وتكلم فيه ابن معين، لو كان صحيحاً لأخرجه البخارى مع شدة الحاجة إليه وكونه أصلاً من أصول الإسلام، ولو صحّ عنده - عند البخارى - لم يصبر عن إخراجها والإحتجاج به، قالوا: ولو صحّ هذا الحديث لم يخف على ابن مسعود، حتى يروى أنهم فعلوها ويحتج بالآية [الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا...»] وأيضاً لو صحّ لم يقل عمر إنها كانت على عهد رسول الله وأنا أنهى عنها وأعاقب، بل كان يقول: إنه صلى الله عليه وآله وسلم حرّمها ونهى عنها. قالوا:

ولو صحّ لم تفعل على عهد الصديق وهو عهد خلافة النبوة حقاً.

فظهر أن هذا القول - أى القول بأن التحريم منه لا من الرسول - قول طائفة من العلماء، وهؤلاء لا يعتبرون الأحاديث الدالة على تحريم رسول الله المتعة فى بعض المواطن، كما سنقرأ تلك الأحاديث فى القول الثالث، وقالوا بأن المحرّم هو عمر، لكنّ تحريمه لا مانع منه وأنه سائغ وجائز، بل هو سنّه، ورسول الله أمر باتّباع سنّه الخلفاء الراشدين من بعده وهو منهم.

مناقشة الوجه الثانى ... : ص: ٢٤٠

فى هذا الوجه اعتراف وإقرار بما يدلّ عليه كلام عمر حيث يقول: وأنا أنهى،

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤١

وليس فيه أي تمحل وتكلف، أخذ بظاهر عبارته الصريحة في معناها، لكن في مقام التوجيه لابد وأن ينتهي الأمر إلى رسول الله، وقد انتهى الأمر إلى رسول الله على ضوء الحديث المذكور.

فرسول الله يقول: كل ما سنّه الخلفاء من بعده، فتلك السنّة واجبة الإلتباع، واجبة الامتثال والتطبيق، فحينئذ يتم التحريم، إذ أنه ينتهي إلى التشريع، إلى الله والرسول.

لكن يتوقف هذا الاستدلال على تامة حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى» أن يتم هذا الحديث سنداً ودلالة.

أما سنداً، فلا بد أن يتم سنده ويكون معتبراً وتوثق رجاله على أساس كلمات علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة على الأقل. وأما دلالة، فلا بد وأن يراد من الخلفاء الراشدين المهديين في الحديث، أن يراد الأربعة من بعده، أو الخمسة من بعده الذين يسمونهم بالخلفاء الراشدين وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز أو الحسن المجتبي على خلاف بينهم.

إذا كان المراد من هذا الحديث هؤلاء، فحينئذ يتم الاستدلال بعد تامة السند.

ولكني وفتت - ولله الحمد - بتحرير رسالته مفردة «١» في هذا الحديث، وأثبت أنه من الأحاديث الموضوعه في زمن معاوية، هذا أولاً. وثانياً: هذا الحديث لو تم سنده على فرض التنزل عن المناقشة سنداً، فإن المراد من الخلفاء في هذا الحديث هم الأئمة الإثنا عشر في الحديث المعروف

(١) مطبوعه ضمن (الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعه في كتب السنّة).

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٢

المشهور المتفق عليه بين المسلمين، وعليكم بمراجعه تلك الرسالة، ولو كان لنا وقت ومجال لو سعت الكلام في هذا الحديث، ولكن أحيلكم إلى تلك الرسالة.

الوجه الثالث:

إنّ التحريم كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا شيء أعلنه رسول الله وأبلغه صلى الله عليه وآله إلى الناس، إلّا أنّ الذين قالوا بجوازه وبقوا على حليته لم يبلغهم تحريم رسول الله...

إنّ رسول الله أعلن عن هذا الحكم الشرعي، إلّا أنّ علياً لم يدر بهذا الحكم، وابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله الأنصاري وغيرهم، كل هؤلاء لم يطلعوا على هذا التحريم من رسول الله، وأيضاً: عمر يقول: أحرّمهما، وقد كان عليه أن يقول رسول الله حرّم، لكن أصحاب هذا القول يقولون بأن رسول الله هو الذي حرّم المتعة.

يقول ابن القيم - بعد الكلام السابق الذي أوردناه -: الطائفة الثانية رأّت صحّة حديث سمره، ولو لم يصح فقد صحّ حديث علي أنّ رسول الله حرّم متعة النساء، فوجب حمل حديث جابر على أنّ الذي أخبر عنها بفعلها لم يبلغه التحريم، ولم يكن قد اشتهر، حتّى كان زمن عمر، فلمّا وقع فيها النزاع ظهر تحريمها واشتهر.

يقول ابن القيم: وبهذا تأتلف الأحاديث الواردة في المتعة «١».

وخلاصة هذا القول: أنّ رسول الله هو الذي حرّم، وقول عمر: أنا أحرّمهما، غير ثابت، والحال أنّه ثابت عند ابن القيم، وقد نصّ على ذلك، هذا والصحابة القائلون بالحليّة بعد رسول الله لم يبلغهم التحريم.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٣

مناقشة الوجه الثالث ...: ص: ٢٤٣

لنرى متى حرّم رسول الله المتعة؟ ومتى أعلن عن نسخ هذا الحكم الثابت في الشريعة؟ هنا أقوال كثيرة.

القول الأول: إنه كان عام حجة الوداع.

فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرّم المتعة عام حجة الوداع، والناس لم يعلموا، أي القائلون بالحليّة لم يعلموا ولم يطلعوا على هذا التحريم، فكان شيء حلالاً في الشريعة بالكتاب والسنة ثم إن رسول الله نسخ هذا الحكم في حجة الوداع. هذا هو القول الأول.

يقول ابن القيم: هو وهم من بعض الرواة.

فهذا القول غلط.

القول الثاني: إنه حرّم المتعة في حنين.

قال ابن القيم: هذا في الحقيقة هو القول بكونه كان عام الفتح، لاتصال غزاه حنين بالفتح.

إذن، ينتفي القول بتحريم رسول الله المتعة في عام حنين، هذا القول الثاني.

القول الثالث: إنه كان في غزوة أوطاس.

يقول السهيلي الحافظ الكبير: من قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح.

فانتفى هذا العنوان، عنوان أن التحريم كان في أوطاس. تجدون هذه الكلمة

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٤

في [فتح الباري] لابن حجر «١».

القول الرابع: قيل في عمرة القضاء.

قال السهيلي: أرغب ما روى في ذلك - أي في التحريم - رواية من قال في غزوة تبوك، ثم رواية الحسن إن ذلك كان في عمرة القضاء، هذا أرغب ما قيل.

ذكر هذا الكلام الحافظ ابن حجر في [شرح البخاري] وقال: أما عمرة القضاء فلا يصح الأثر فيها، لكونه من مرسل الحسن [الحسن البصري] ومراسيله ضعيفة، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، وعلى تقدير ثبوته، لعله - أي الحسن - أراد أيام خيبر، لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء «٢».

فهذه أربعة أقوال بطلت بتصريحاتهم.

فمتى؟ وأين حرّم رسول الله المتعة؟ هذا التحريم الذي لم يبلغ علياً أمير المؤمنين وغيره من كبار الأصحاب؟

القول الخامس: إنه في عام الفتح.

وهذا القول اختاره ابن القيم، واختاره ابن حجر، ونسبه السهيلي إلى المشهور، فلاحظوا [زاد المعاد] «٣»، و [فتح الباري] «٤».

يقول ابن حجر الطريق التي أخرجها مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح أرجح، فتعين المصير إليها.

فإذا كان رسول الله قد حرّم في عام الفتح، إذن المتعة حرام وإن لم يعلم بذلك على ولا غيره من الصحابة، وعلم بها عمر ومن تبعه.

(٢) المصدر ١٣٨ / ٩.

(٣) زاد المعاد ١٨٤ / ٢.

(٤) فتح البارى ١٣٨ / ٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٥

قال ابن حجر بعد ذكر أدلته الأقوال الأخرى: فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحاً صريحاً سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح، وفى غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم.

إذن، إنحصر الأمر فى موطنين، إما فى الفتح وإما فى خيبر، لكن فى غزوة خيبر يعارضه كلام أهل العلم فهذا أيضاً يبطل، ويبقى القول بأنه فى عام الفتح.

وسنقرأ كلمات أهل العلم فى غزوة خيبر.

أقول: دليل كون التحريم فى غزوة الفتح ما هو؟ هو ذاك الحديث الذى لم يخرج البخارى، هو الحديث الذى أبطله ابن معين، هو الحديث الذى قال النووى وقال ابن قيم وغيرهما: بأن هذا الحديث غير معتبر وإن أخرج مسلم فى صحيحه.

لاحظوا [تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلانى بترجمه عبد الملك بن الربيع، حيث يقول:

قال أبو خيثمة سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك بن الربيع عن أبيه عن جده فقال: ضعاف. وحكى ابن الجوزى عن ابن معين أنه قال: عبد الملك ضعيف. وقال أبو الحسن ابن القطان: لم تثبت عدالته وإن كان مسلم أخرج له فغير محتج به [يعنى إن مسلماً أخرج هذا الحديث عن هذا الرجل، إلا أنه لا يحتج مسلم به، لماذا؟] لأنه أخرج متابعه.

والحديث إذا كان متابعه فى الاصطلاح فمعناه أنه ليس هو مورد الإحتجاج، وإنما ذكر لتقوية حديث آخر، ومسلم إنما أخرج له حديثاً واحداً فى المتعة، هو نفس هذا الحديث، متابعه، وقد تبه على ذلك المزي صاحب كتاب [تهذيب الكمال]، ولاحظوا [تهذيب التهذيب] «١».

(١) تهذيب التهذيب ٣٤٩ / ٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٦

فظهر أن هذا الحديث ساقط سنداً عند الشيخين، وابن معين، وغيرهم، من أعلام المحدثين وأئمة الجرح والتعديل.

وخلاصة البحث إلى الآن: أن أمر القوم يدور بين أمرين كما ذكر ابن القيم الجوزية:

إما أن ينسبوا التحريم إلى عمر ويجعلوا سنته سنه شرعية يجب اتباعها على أساس الحديث الذى ذكرناه.

وأما إذا كان التحريم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلماذا نسبه عمر إلى نفسه؟ ولماذا نسب كبار الصحابة إلى عمر التحريم؟

ثم حينئذ يسألون عن وقت هذا التحريم، وقد ظهر أنه ليس فى أوطاس، ولا فى فتح مكة، ولا فى حجة الوداع، ولا، ولا، فإين كان هذا التحريم الذى بلغ عمر ولم يبلغ سائر الصحابة أجمعين؟

هنا يضطربون - لاحظوا - يقولون: إن التحريم والتحليل تكررنا، حللها رسول الله فى موطن، ثم فى الموطن اللاحق حرّمها، وفى الموطن الثالث حللها، فى الموطن الرابع حرّمها... وهكذا، حتى يجمع بين هذه الأقوال والروايات.

لاحظوا عنوان مسلم يقول: باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ثم أبيض ثم نسخ واستقرّ حكمه إلى يوم القيامة.

لكن الروايات والأقوال هى أكثر من مرتين، تبلغ السبعة، ولذا اضطرب بعضهم أن يقول: أحلّ الرسول المتعة وحرّمها، أحلّها وحرّمها إلى سبعة مواطن، وهذا ما التزمه القرطبي فى [تفسيره] «١».

لكن ابن القيم يقول: هذا لم يعهد فى الشريعة «٢» ولا يوجد عندنا حكم أحله

(١) تفسير القرطبي ١٣١ / ٥.

(٢) زاد المعاد ١٨٤ / ٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٧

الله سبحانه وتعالى وحرمه مرتين، فكيف إلى سبعة مرات؟!

فيظهر أنها محاولات فاشلة، ولم يتمكنوا من إثبات تحريم رسول الله، وكان الأجدر بهم أن يلتزموا بالقول الثانى، أى القول بأن التحريم من عمر وأن سنته سنة شرعية وتعتبر سنته من سنة رسول الله، وعلى المسلمين أن يأخذوا بها.

كان الأجدر بهم جميعاً أن يلتزموا بهذا، إن أمكنهم تصحيح حديث: «عليكم بسنتي» ... وتمايمه هذا الحديث فى دلالة. وإلى الآن ... بقيت ذمة عمر مشغولة، والمشكلة غير محلولة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٩

الإفتاء على على فى مسألة المتعة ... ص: ٢٤٩

حينئذ يضطرون إلى الافتراء، لأن المخالف الأول على، وعلى هو الإمام العالم بالأحكام الشرعية، الحريص على حفظها وتطبيقها بحذافيرها، فالأولى أن يفتروا على على، ويضعوا على لسانه أحاديث فى أن رسول الله حرم المتعة، فخرج عمر عن العهدة وشاركه فى الحكم بالتحريم والنقل عن رسول الله على عليه السلام.

وهذه طريقة أخرى بعد أن فشلت المحاولات فى إثبات أن الرسول هو الذى حرم، وإثبات أنه حرم ولم يعلم بهذا التحريم إلا عمر، وأيضاً فشلوا فى دفع نسبة التحريم إلى عمر، لعدم تمكنهم من إثبات حديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، فماذا يفعلون؟ حينئذ يفترون على من؟ على على بن أبى طالب، فلو أن علياً وافق عمر فى فتواه فى التحريم فى قول، حينئذ ينتفى الخلاف ولا يبقى نزاع فى البين.

لكن المشكلة هى أن المفترين على على لمّا تعددوا، تعدد الوضع عليه والافتراء، فجاء أحدهم فنقل عن على أن التحريم من رسول الله، وكان فى الموطن الكذائى، وجاء الآخر - وهو جاهل بتلك الفرية - وافترى عليه أن رسول الله حرم فى موطن آخر، وجاء ثالث وهو لا يعلم بأن قبله من افترى على

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٠

على فى موطنين، فوضع موطناً ثالثاً، وهكذا عادت المشكلة وتعددت الروايات، فمتى حرم رسول الله المتعة؟ عادت المشكلة من جديد، عندما يتعدّد المفترون، وكل لا علم له باختلاق غيره، حينئذ يتعدّد الاختلاق، وإذا تعدّد الاختلاق حصل الاختلاف، حتى لو كانت الأحاديث موجودة فى الصحيحين، إذ الخبران حينئذ يتعارضان، لأن التحريم من رسول الله واحد.

فمنهم من ينقل عن على أن رسول الله حرم المتعة فى تبوك، ومنهم من ينقل عن على أن رسول الله حرم المتعة فى حنين، ومنهم من ينقل عن على عن رسول الله أنه حرم المتعة فى خيبر، فعادت المشكلة من جديد، وقد أرادوا أن يجعلوا علياً موافقاً لعمر فى التحريم، فتورطوا من جديد!!

لاحظوا الأسانيد بدقّة، فالسند واحد، السند الذى ينقل عن على التحريم فى تبوك هو نفس السند الذى ينقل عنه أن التحريم فى خيبر، وهو نفس السند الذى يقول أن التحريم فى حنين، فلاحظوا كيف يكون!!

الحديث الأول: قال النووى: وذكر غير مسلم عن على أن النبى نهى عنها فى غزوة تبوك، من رواية إسحاق بن راشد عن الزهرى عن

عبد الله بن محمد بن علي عن أبيه عن علي: أن رسول الله حرم المتعة في تبوك.

إذن، الراوى من؟ الزهري، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، عن أبيه محمد بن الحنفية، عن علي: إن رسول الله حرم المتعة في تبوك «١».

الحديث الثاني:

أخرج النسائي: أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن بشر ومحمد بن المثني ثلاثتهم قالوا: أنبأنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أخبرني

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٠ / ٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥١

مالك بن أنس، أن ابن شهاب - أي الزهري - أخبره أن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي أخبراه، أن أباهما محمد بن علي بن الحنفية أخبرهما أن علي بن أبي طالب قال: نهى رسول الله يوم خيبر عن متعة النساء، قال ابن المثني [هذا أحد الثلاثة الذين روى عنهم النسائي، لأنه قال عمرو بن علي ومحمد بن بشر ومحمد بن المثني ثلاثتهم] قال ابن المثني: حين بدل خيبر.

نفس السند ابن المثني يقول: حين، قال: هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه.

ففي سند واحد، ابن المثني يقول: حين، الآخران يقولان خيبر، في سند واحد ينتهي إلى الزهري، الزهري عن ابني محمد بن الحنفية، ومحمد عن أبيه علي عن رسول الله «١».

وأما أخبار خيبر، ففي الصحيحين، أخرج البخاري: حدثنا مالك بن إسماعيل، حدثنا ابن عيينة: إنه سمع الزهري يقول: أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله، عن أبيهما: إن علياً قال لابن عباس...

لاحظوا أيضاً قول علي لابن عباس، هذه عبارة علي يخاطب ابن عباس، لأن ابن عباس إلى آخر لحظة من حياته كان يقول بحلية المتعة، هذا ثابت، وعلي كان من القائلين بالحرمة كما يزعمون.

فقال لابن عباس: إن النبي نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر «٢».

وأخرج مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت علي مالك بن علي ابن شهاب [عاد إلى الزهري] عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب: أن رسول الله نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم

(١) سنن النسائي ١٢٦ / ٦.

(٢) صحيح البخاري ١٢٩ / ٦ و ١٣٧ / ٩، صحيح مسلم ١٣٤ / ٤ - ١٣٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٢

الحمر الإنسية.

هنا لا يوجد خطاب لابن عباس، فلاحظوا بقية الأحاديث:

وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الربيعي، حدثنا الجويرية، عن مالك بهذا الإسناد [نفس السند] وقال: سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان [لا يوجد اسم ابن عباس]: إنك رجل تائه، نهانا رسول الله عن متعة النساء يوم خيبر.

لاحظتم الفرق بين العبارات.

حديث آخر: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب، جميعاً عن ابن عيينة. قال زهير: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الحسن بن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي: إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم

الحمر الأهلية.

هنا أيضاً لا يتعرض إلى ذكر ابن عباس.

وحدّثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدّثنا أبى حدّثنا عبيد الله، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن على، عن أبيهما، عن على: إنّه سمع ابن عباس يلين فى متعة النساء فقال: مهلاً يا بن عباس [فى هذا اللفظ مهلاً يا بن عباس، كان هناك: إنك رجل تائه، فى لفظ آخر: قال لفلان] فإنّ رسول الله نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسيّة. وأيضاً حديث آخر: حدّثنى أبو الطاهر وحرمله بن يحيى قالوا: أخبرنا ابن وهب، أخبرنى يونس، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن على بن أبى طالب، عن أبيهما: إنّه سمع على بن أبى طالب يقول لابن عباس: يا بن عباس نهى رسول الله عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسيّة «١».

(١) صحيح البخارى ٧٨ / ٥، ١٢٩ - ١٣٠، ٨ / ٦١، صحيح مسلم ١٣٤ / ٤، ٦٣ / ٦، صحيح مسلم بشرح النووى ١٨٠ / ٩ وما بعدها.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٣

إذن، لا حظتم أنّهم يروون عن على بسند واحد أنّ رسول الله حرّم المتعة، تارة ينقلون حرّمها فى خيبر، وتارة فى تبوك، وتارة فى حنين. وهذه الأحاديث وهى بسند واحد، أليست تتعارض ويكذب بعضها بعضاً؟ وقد وجدتم الخبر عند النسائي بسند واحد وفيه خيبر وحنين، كلاهما بسند واحد! حديث التحريم فى تبوك نصّ الحافظ ابن حجر بأنّه خطأ. هذا واحد «١».

وحديث التحريم فى خيبر خطأه كبار الأئمة وكذّبه أعلام الحديث والرجال والسير.

السهيلي يقول: هذا غلط هذا كذب.

وابن عبد البر، والبيهقى، وابن حجر العسقلاني، والقسطلاني صاحب [إرشاد السارى]، والعيني [صاحب عمدة القارى]، وابن كثير فى [تاريخه]، وابن القيم كلّهم قالوا: هذا غلط وخطأ «٢».

بل قالوا: النهى عن نكاح المتعة يوم خيبر شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر.

إذن، فما يبقى؟ وما الفائدة من الافتراء على على، وبقي عمر فى تحريم المتعة وحده.

وهذه الأحاديث كلّها - كما قرأنا - تنصّ على أنّ عبد الله بن عباس كان يقول بالحليّة. وهناك أحاديث أخرى أيضاً لم أقرأها، وعلى قال له: إنك رجل تائه، لأنّه كان يقول بالحليّة.

(١) فتح البارى ١٣٧ / ٩.

(٢) المصدر ١٣٨ / ٩، عمدة القارى ٣٢٩ / ١٧، إرشاد السارى ٢٧١ / ٩، زاد المعاد ١٨٤ / ٢، البداية والنهاية ٢٢٠ / ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٤

فإذن، يكون ابن عباس مخالفاً لعمر، وماذا فعلوا؟ لابد من الافتراء - هذه المرّة - على ابن عباس أيضاً، فرووا أنّ ابن عباس رجح عن القول بالحليّة...

يقول ابن حجر فى [فتح البارى]: كلّ أسانيد رجوع عبد الله بن عباس ضعيفة. وابن كثير أيضاً يكذب الرجوع «١».

ينصّ الحافظ ابن حجر وينصّ ابن كثير على أنّ ابن عباس بالرغم من أنّه خاطبه علىّ بأنك رجل تائه، وقال له: مهلاً يا بن عباس ... لم يرجع عن القول بالحليّة إلى آخر حياته.

وبقى عمر وحده، ولم يتمكّن أولياؤه من توجيه تحريم عمر وتبرير مقولته، وماذا نفعل؟ وما ذنبنا؟ أرايتم إننا نقلنا شيئاً عن أصحابنا؟ أوجدتم رواية ذكرناها عن طرفنا؟ وهل اعتمدنا فى هذا البحث على كتاب من كتبنا؟ أليس الحقّ - إذن - مع علمائنا؟

(١) فتح البارى ٩/ ١٤٢، البداية والنهاية ٤/ ٢٢٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٥

خاتمة البحث ... ص: ٢٥٥

إشارة

وتبقى هنا نقاط أذكرها لكم:

النقطة الأولى ... ص: ٢٥٥

إن مدار هذه الأحاديث كما قرأناها على الزهرى، والزهرى من أشهر المنحرفين عن على عليه السلام، كان صاحب شرطه بنى أمية، مع أنه فقيه كبير، وكان من المقرّبين للبلاط، وقد اتخذوا منه جسراً يعبرون عليه إلى مقاصدهم، حتّى أنّ الإمام زين العابدين عليه السلام كتب إليه كتاباً وعظه فيه ونصحه ووبّخه ولم يؤثر فيه، والكتاب موجود حتّى فى الكتب الأخلاقية الوعظية العرفانية مثل [إحياء علوم الدين] «١»، وهو أيضاً موجود فى أحد كتبنا، عثرت عليه فى كتاب [تحف العقول] لابن شعبة الحرّانى «٢». هذا الرجل هذا شأنه، والأسانيد كلّها تنتهى إليه، والعجيب أنه عندما كان يضع الشىء على لسان أهل البيت وذريّة الأئمة الطاهرين، وقد قرأنا فى بعض البحوث السابقة حديثاً فى أنّ أبا بكر وعمر صلّيا على فاطمة الزهراء، وهم

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ١٤٣.

(٢) تحف العقول عن آل الرسول: ٢٧٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٦

يروون هذا الحديث عن الزهرى عن أحد الأئمة عليهم السلام وأولادهم، وهذا فعلهم، متى ما أرادوا أن يضعوا مثل هذه الأحاديث يحاولون أن يضعوها على لسان بعض أهل البيت أو أبنائهم.

النقطة الثانية ... ص: ٢٥٦

ذكروا أنّ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، هذا الفقيه الكبير، المتوفى سنة ١٤٩، وهو من كبار التابعين، ومن أئمة الفقه والحديث، ومن رجال الصحاح الستة، هذا الرجل تزوّج بأكثر من تسعين امرأة متعته، وقد أوصى إلى أبنائه وحدّتهم من أن يتزوّجوا بشىء من هذه النساء لأنهنّ زوجات والدهم، وهذا من كبار التابعين فى القرن الثانى، لاحظوا [سير أعلام النبلاء] «١» وغير هذا الكتاب من المصادر بترجمة ابن جريح المكي.

النقطة الثالثة ... ص: ٢٥٦

ذكر الراغب الإصفهاني فى كتاب [المحاضرات]: قال يحيى بن أكثم لشيخ بالبصرة: بمن اقتديت فى جواز المتعة؟ قال: بعمر بن الخطاب، فقال: كيف هذا وعمر كان أشد الناس فيها؟ قال: لأنّ الخبر الصحيح قد أتى أنه صعد المنبر فقال: إن الله ورسوله أحلاً لكم متعتين وإنى أحرّمهما عليكم وأعاقب عليهما، فقبلنا شهادته ولم نقبل تحريمه «٢».

(١)

سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٣.

(٢) محاضرات الأدباء ٢/ ٢١٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٥٧

النقطة الرابعة ...: ص: ٢٥٧

ذكر ابن خلكان بترجمة يحيى بن أكثم: أنّ المأمون الخليفة العباسى أمير المؤمنين عندهم، أمر بأن ينادى بحلّية المتعة، قال: فدخل عليه محمّد بن منصور وأبو العيناء، فوجداه يستاك ويقول وهو متعّظ: متعتان كانتا على عهد رسول الله وعهد أبى بكر وأنا أنهى عنهما! ومن أنت يا جُعل حَتّى تنهى عمّا فعله رسول الله وأبو بكر! فأراد محمّد بن منصور أن يكلمه فأوماً إليه أبو العيناء وقال: رجل يقول فى عمر بن الخطّاب ما يقول، نكلّمه نحن؟! ودخل عليه يحيى بن أكثم فخلا به وخوفه من الفتنة، ولم يزل به حتّى صرف رأيه «١».

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا فى الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان.

تارة: نبحث عن هذه المسألة فيما بيننا نحن الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، وتارة: نجيب عن سؤال يردنا من غيرنا وعن خارج الطائفة، ويكون طرف البحث من غير أصحابنا.

فمنهج البحث حينئذ يختلف.

أمّا فى أصحابنا، فلم أجد أحداً، لا من السابقين ولا من اللاحقين، من كبار فقهاءنا ومراجع التقليد، لم أجد أحداً يفتى بعدم جواز الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان، ومن يتبع ويستقصى أقوال العلماء منذ أكثر من ألف سنة وإلى يومنا هذا، ويراجع كتبهم ورسائلهم العملية، لا يجد فتوى بعدم جواز هذه الشهادة.

فلو ادّعى أحد أنه من علماء هذه الطائفة، وتجرأ على الفتوى بالحرمة، أو التزم بترك الشهادة هذه، فعليه إقامة الدليل القطعى الذى يتمكّن أن يستند إليه فى فتواه أمام هذا القول، أى القول بالجواز، الذى يتمكّن من دعوى الإجماع عليه بين أصحابنا.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٤٢

وكلامنا مع من هو لائق للإفتاء، وله الحق فى التصدّى لهذا المنصب، أى منصب المرجعية فى الطائفة، وأمّا لو لم يكن أهلاً لذلك، فلا

كلام لنا معه أبداً.

أما أصحابنا بعد الإتفاق على الجواز:

منهم من يقول باستحباب هذه الشهادة فى الأذان، ويجعل هذه الشهادة جزءاً مندوباً من أجزاء الأذان، كما هو الحال فى القنوت بالنسبة إلى الصلاة، وهؤلاء هم الأكثر الأغلب من أصحابنا.

وهناك عدّة من فقهاءنا يقولون بالجزئية الواجبة، بحيث لو تركت هذه الشهادة فى الأذان عمداً، لم يشب هذا المؤذن على أذانه أصلاً ولم يطع الأمر بالأذان.

ومن الفقهاء من يقول بأنّ الشهادة الثالثة أصبحت منذ عهد بعيد من شعائر هذا المذهب.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٣

الشهادة بالولاية فى الأذان ... ص: ٢٦٣

معنى الأذان والشهادة وولاية على ... ص: ٢٦٣

قبل الورود فى البحث، عنوان بحثنا: الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان، فما هو الأذان؟ وما هى الشهادة؟ وما المراد من ولاية على عليه السلام؟

«الأذان»: هو فى اللغة العربية وفى القرآن والسنة وفى الاستعمالات الفصيحة:

الإعلان، والإعلام، «وَأَذِّنْ فى النَّاسِ بِالْحَجِّ» «١»

أى أعلمهم بوجود الحج، وأعلن وجوب الحج «فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ» «٢»

أى أعلن ونادى منادٍ بينهم، وهكذا فى الاستعمالات الأخرى.

فالأذان أى الإعلان.

«الشهادة»: هى القول عن علم حاصل عن طريق البصر أو البصيرة، ولذا يعتبر فى الشهادة أن تكون عن علم، فالشهادة عن ظنّ وشك لا تعتبر، فلو قال أشهد بأنّ هذا الكتاب لزيد وسئل أتعلم؟ فإن قال: لا، أظن، ترد شهادته.

وهذا العلم تارةً يكون عن طريق البصر فالإنسان يرى بعينه أنّ هذا الكتاب مثلاً اشتراه زيد من السوق فكان ملكه، وتارةً: يشهد الإنسان بشيء ولكن ذلك الشئ لا يرى وإنما يراه بعين البصيرة فيشهد، كما هو الحال فى الشهادة بوحدانية

(١) سورة الحج (٢٢): ٢٧.

(٢) سورة الأعراف (٧): ٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٤

الله سبحانه وتعالى وبالمعاد والقيامة وغير ذلك من الأمور التى يعلم الإنسان بها علماً قطعياً، فيشهد بتلك الأمور.

«ولاية أمير المؤمنين»: يعنى القول بأولويته بالناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

فإذا ضمنا هذه الأمور الثلاثة، لاحظوا، إذن، نعلن فى الأذان، نعلن ونخبر الناس إخباراً عاماً: بأننا نعتقد بأولويته على الناس بعد رسول الله.

هذا معنى الشهادة بولاية على فى الأذان، أى نقول للناس، نقول لأهل العالم، بأننا نعتقد بولاية على، بأولويته بالناس بعد رسول الله.

وهذا القول قول عام، نعلن عنه على المآذن وغير المآذن، ونسمع العالمين بهذا الاعتقاد.

وهذا الاعتقاد الذى نحن عليه لم يكن اعتقاداً جرافياً اعتبارياً، وإنما هناك أدلته تعضد هذا الاعتقاد وتدعمه، فنعلن عن هذا الاعتقاد للعالمين، وننخذ الأذان وسيلة للإعلان عن هذا الاعتقاد.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٥

الإتيان بالشهادة بالولاية لا بقصد الجزئية ... ص: ٢٦٥

إذا لم يكن إعلاننا عن ولايتنا لأمير المؤمنين فى الأذان بقصد جزئية هذه الشهادة فى الأذان، فأى مانع من ذلك؟ فإذا، أول سؤال يطرح هنا: إنه إذا لم يكن من قصد هذا المؤذن أن تكون هذه الشهادة جزءاً أصلياً، وفصلاً من فصول الأذان، لم يكن من قصده هذا، وإنما يريد أن يعلن للعالم عن اعتقاده بأولوية على بالناس بعد رسول الله، ما المانع من هذا؟ هل من مانع كتاباً؟ هل من مانع سنة؟ هل من مانع عقلاً؟ فعلى من يدعى المنع إقامة الدليل.

ولذا قرّر علماؤنا، أن ذكر الله سبحانه بعد الشهادة الأولى بما هو أهله، وذكر النبي بعد الشهادة الثانية بالصلاة والسلام عليه مثلاً، مستحب، وأن تكلم المؤذن بكلام عادى فى أثناء الأذان جائز، ولا يضر بأذانه، فكيف إذا كان كلامه ومقصده الإعلان عن ولاية أمير المؤمنين، وهو يعتقد بأن الشهادة برسالة رسول الله إن لم تكن هذه الشهادة ملحقه ومكملة بالشهادة بولاية على، فتلك الشهادة ناقصة؟

فهو يريد بهذا الإعلان أن يكمل شهادته برسالة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وبألوهية الباري سبحانه وتعالى، فإذا لم يثبت المنع، وحتى إذا لم يكن عندنا دليل على الجواز، فمجرد أصالة عدم المنع، ومجرد أصالة الإباحة تكفى، محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٦

تكفى هذه الأصول العلمية العقلية والنقلية على جواز هذا الإعلان فى الأذان.

فحينئذ، يطالب المانع والمدعى للمنع بإقامة دليل على عدم الجواز، وحينئذ يعود المنكر والمستنكر لذكر الشهادة بالولاية فى الأذان مدعياً بعد أن كان منكرًا، وتكون وظيفته إقامة البيئنة على دعواه، من كتاب أو سنة أو غير ذلك. لقاتل أن يقول: إذا كان هذا المؤذن يرى نقصان الأذان حال كونه فاقداً للشهادة الثالثة، ويريد أن يكمله بهذه الشهادة، لكون الولاية من أصول اعتقاداته، ويريد الإعلان عن هذا الأصل الاعتقادى فى أذانه، فليعلن عن المعاد أيضاً، لأن الاعتقاد بالمعاد من الأصول، وليعلن أيضاً عن إمامة سائر الأئمة، لأنه يرى إمامتهم أيضاً، لا إمامة على فقط.

لكن هذا الاعتراض غير وارد:

إذ لا خلاف ولا نزاع فى ضرورة الاعتقاد بالمعاد، كما أن من الواضح أن إمامة سائر الأئمة فرع على إمامة على عليه السلام، وإذا ثبت الأصل ثبتت إمامة بقيّة الأئمة، وكما كان لمنكر ولاية على دواع كثيرة على إخفاء هذا المنصب لأمير المؤمنين، فلا بد وأن يكون لمن يثبت هذا الأمر ويعتقد به، أن يكون له الداعى القوى الشديد على الإعلان منه.

ليس المقصود أن نبحث عن فصول الأذان، وأن أى شىء من فصول الأذان، وأى شىء ليس من فصوله، لكى نأتى إلى البحث عن المعاد ونقول لماذا لا- يعلن عن المعاد فى الأذان مثلاً؟ وإنما كان المقصود أن هذا المؤذن الشيعى الإمامى يرى بأن الشهادة برسالة رسول الله بدون الشهادة بولاية على ليست بشهادة، إنه يريد الإعلان عن معتقده الكامل التام، والشهادة برسالة رسول الله بلا شهادة بولاية على تساوى عدم الشهادة برسالة رسول الله فى نظر الشيعى.

وإلى الآن ظهر أن مقتضى الأصل، مقتضى القاعدة الجواز والإباحة مع عدم

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٧

قصد الجزئية.

إنما الكلام فيما لو أتى بهذه الشهادة بقصد الجزئية، حينئذ يأتى دور مانعية توقيفية الأذان، لأن الأذان ورد من الشارع المقدس بهذه الكيفية الخاصة، بفصول معينة وبحدود مشخصة، إضافة فصل أو نقص فصل من الأذان، خلاف الشرع وخلاف ما نزل به جبرئيل ونزل به الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حينئذ يحصل المانع عن الإتيان بالشهادة الثالثة فى الأذان بقصد الجزئية، وعلى من يريد أن يأتى بها بقصد الجزئية أن يقيم الدليل المجوز، وإلا كان بدعة، لكان إتيانه بالشهادة الثالثة إدخالاً فى الدين ما ليس من الدين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٦٩

الإتيان بالشهادة بالولاية ... ص: ٢٦٩

بقصد الجزئية المستحبة ... ص: ٢٦٩

ونحن الآن نتكلم عن الإتيان بالشهادة الثالثة بقصد الجزئية المستحبة، والاستحباب حكم من الأحكام الشرعية، لا بد وأن يكون المفتى عنده دليل على الفتوى بالاستحباب، وإلا كانت فتواه بلا علم، وتكون افتراءً على الله سبحانه وتعالى، مضافاً إلى خصوصية الأذان وكون الأذان توقيفياً.

ففى مسألتنا مشكلتان فى الواقع:

المشكلة الأولى: إن المؤذن مع الشهادة الثالثة بقصد الجزئية المستحبة، يحتاج إلى دليل قائم على الاستحباب، وإلا ففتواه بالاستحباب أو عمله هذا يكون محرماً، لأنها فتوى بلا دليل، كسائر المستحبات فى غير الأذان، لو أن المفتى يفتى باستحباب شىء وبلا دليل، هذا لا يجوز، وهو افتراء على الله عز وجل.

المشكلة الثانية: فى خصوص الأذان، لأن الأذان أمر توقيفى، إضافة شىء فيه أو نقص شىء منه، تصرف فى الشريعة، وهذه بدعة، فيلزم على القائل بالجزئية الإستحبابية أو المستحبة إقامة الدليل.

الدليل المخرج عن كون هذه الشهادة بدعة، لا يخلو من ثلاثة أمور، أو ثلاثة طرق:

الأول: أن يكون هناك نص خاص، يدل على استحباب الإتيان بالشهادة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٠

الثالثة فى الأذان.

الثانى: أن يكون هناك دليل عام أو دليل مطلق، يكون موردنا- أى الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان- من مصاديق ذلك العام، أو من مصاديق ذلك المطلق.

الثالث: أن يكون هناك دليل ثانوى، يجوز لنا الإتيان بالشهادة الثالثة فى الأذان.

أمّا النص، فواضح، مثلاً: يقول الشارع المقدس: الخمر حرام، يقول الشارع المقدس: الصلاة واجبة، هذا نصّ وارد فى خصوص الموضوع الذى نريد أن نبحث عنه، وهو الخمر مثلاً، أو الصلاة مثلاً.

وأما الدليل العام أو المطلق، فإنه غير وارد فى خصوص ذلك الموضوع أو الشىء الذى نريد أن نبحث عن حكمه، وإنما ذلك الشىء يكون مصداقاً لهذا العام، يكون مصداقاً لهذا المطلق، مثلاً: نحن عندنا إطلاقات أو عمومات فيها الأمر بتعظيم وتكريم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا شك فى هذه الإطلاقات والعمومات، وحينئذ، فكلّ فعل يكون مصداقاً لتعظيم رسول الله، يكون مصداقاً لإظهار الحبّ لرسول الله، يكون مصداقاً لاحترام رسول الله، يكون ذلك الفعل موضوعاً لحكم التعظيم والاحترام والتكريم له، لانطباق هذا العام أو المطلق عليه، وإن لم يكن لذلك الفعل بالخصوص نصّ خاص، ولذا نزور قبر النبي، لذا نقبل ضريح النبي، لذا إذا ذكر اسمه

نحترم اسمه المبارك، وهكذا سائر الأمور، مع أن هذه الأمور واحداً واحداً لم يرد فيها نص، لكن لما كانت مصاديق للعناوين المتخذة موضوعات لتلك الأدلة العامة أو المطلقة، فلا ريب فى ترتب الحكم على كل فرد من الأمور المذكورة، وهذا ممّا لم يفهمه الوهابيون، ولذا يرمون المسلمين عندما يحترمون رسول الله، يرمونهم بما يرمون.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧١

وأما الدليل الثانوى، وهو الطريق الثالث، الدليل الثانوى فيما نحن فيه: قاعدة التسامح فى أدلة السنن، هذه قاعدة استخراجها علماءنا وفقهاؤنا الكبار، من نصوص «١» مفادها أن من بلغه ثواب على عمل فعمل ذلك العمل برجاى تحصيل ذلك الثواب، فإنه يعطى ذلك الثواب وإن لم يكن ما بلغه صحيحاً، وإن لم يكن رسول الله قال ما بلغ هذا الشخص.

والنصوص الواردة فى هذا الباب التى يستفاد منها هذه القاعدة عند المشهور بين فقهاءنا، فيها ما هو صحيح سنداً وتام دلالة، وعلى أساس هذه القاعدة أفتى الفقهاء باستحباب كثير من الأشياء مع عدم ورود نص خاص فيها، ومع عدم انطباق عمومات أو مطلقات على تلك الأشياء.

إذن، بأحد هذه الطرق تنتهى الفتوى بالاستحباب إلى الشارع المقدس، وإذا انتهى الشىء إلى الشارع المقدس أصبح من الدين، ولم يكن ممّا ليس من الدين ليكون إدخالاً لما ليس من الدين فى الدين فيكون بدعاً.

وبعد بيان هذه المقدمه، ومع الالتفات إلى أن القاعدة المذكورة قاعدة ورد فيها النص من طرقنا ومن طرق أهل السنه أيضاً، وهى قاعدة مطروحة عندهم أيضاً، والحديث عن رسول الله بهذا المضمون وارد فى كتبهم، كما فى [فيض القدير] «٢».

وبعد، على من يقول بجزئية الشهادة الثالثة فى الأذان جزئية استحبابية أن يقيم الدليل على مدّعه بأحد هذه الطرق أو بأكثر من واحد منها، وسأذكر لكم أدلة القوم، وسأبين لكن أن كثيراً منها ورد من طرق أهل السنه أيضاً، ممّا ينتهى إلى اطمئنان الفقيه ووثوقه باستحباب هذا العمل.

(١)

وسائل الشيعة ج ١ باب ١٨ فى أبواب مقدمات العبادات.

(٢) فيض القدير ٩٥ / ٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٣

الاستدلال بالسنه على استحباب الشهادة ... ص: ٢٧٣

بالولاية فى الأذان ... ص: ٢٧٣

إشارة

فى بعض كتب أصحابنا، عن كتاب [السلافة فى أمر الخلافة]، للشيخ عبد الله المراعى المصرى: إن سلمان الفارسى ذكر فى الأذان والإقامة الشهادة بالولاية لعلى بعد الشهادة بالرسالة فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، فدخل رجل على رسول الله فقال: يا رسول الله، سمعت أمراً لم أسمع به قبل هذا، فقال رسول الله: «ما هو؟» قال: سلمان شهد فى أذانه بعد الشهادة بالرسالة بالشهادة بالولاية لعلى، فقال: «سمعتم خيراً».

وعن كتاب السلافة أيضاً: إن رجلاً دخل على رسول الله فقال: يا رسول الله، إن أبا ذر يذكر فى الأذان بعد الشهادة بالرسالة الشهادة بالولاية لعلى ويقول: أشهد أن علياً ولى الله، فقال: «كذلك، أو نسيتم قولى يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلى مولاه؟ فمن نكث

فإنما ينكث على نفسه!!».

هذان خبران عن هذا الكتاب.

إن تسألونى عن رأى فى هذا الكتاب، وفى هذين الخبرين، فإننى لا يمكننى الجزم بصحة هذين الخبرين، لأننى بعد لم أعرف هذا الكتاب، ولم أطلع على سند هذين الخبرين، ولم أعرف بعد مؤلف هذا الكتاب، إلا أنى مع ذلك لا يجوز لى أن محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٤

أكذب، لا أفتى على طبق هذين الخبرين، ولكنى أيضاً لا أكذب بهما.

وفى كتاب [الإحتجاج]، فى إحتجاجات أمير المؤمنين عليه السلام على المهاجرين والأنصار، هذه الرواية يستشهد بها علماؤنا بل يستدلون بها فى كتبهم الفقهيّة، أقرأ لكم نصّ الرواية:

وروى القاسم بن معاوية قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: هؤلاء - أى السنّة - يروون حديثاً فى أنه لما أسرى برسول الله رأى على العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله أبو بكر الصديق، فقال عليه السلام: سبحان الله، غيروا كل شىء حتى هذا؟ قلت: نعم، قال عليه السلام: إن الله عزّوجلّ لما خلق العرش كتب عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين، ولما خلق الله عزّوجلّ الماء كتب فى مجراه: لا إله إلا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين، ولما خلق الله عزّوجلّ الكرسى كتب على قوائمه: لا إله إلا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين، وهكذا لما خلق الله عزّوجلّ اللوح، ولما خلق الله عزّوجلّ جبرئيل، ولما خلق الله عزّوجلّ الأرضين - إلى قضايا أخرى، فقال فى الأخير:

قال (عليه السلام): ولما خلق الله عزّوجلّ القمر كتب عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله على أمير المؤمنين، وهو السواد الذى ترونه فى القمر، فإذا قال أحدكم:

لا إله إلا الله محمد رسول الله، فليقل: على أمير المؤمنين.

هذه الرواية فى كتاب الإحتجاج «١».

الخبران السابقان كانا نصّين فى المطلب، إلا أنى توقفت عن قبولهما.

هذا الخبر ليس بنصّ، وإنما يدلّ على استحباب ذكر أمير المؤمنين بعد رسول الله فى الأذان، بعمومه وإطلاقه، لأنّ الإمام عليه السلام قال: فإذا قال أحدكم

(١) الإحتجاج للشيخ أبى منصور الطبرسى: ١٥٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٥

- فى أى مكان، فى أى مورد، قال أحدكم على إطلاقه وعمومه - لا إله إلا الله محمد رسول الله فليقل: على أمير المؤمنين، والأذان أحد الموارد، فتكون الرواية هذه منطبقة على الأذان.

وقد قلنا إن فى كلّ مورد نحتاج إلى دليل، لا يلزم أن يكون الدليل دليلاً خاصاً وارداً فى ذلك المورد بخصوصه، وهذا الدليل ينطبق على موردنا، وهو الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان بعمومه، فمن ناحية الدلالة لا إشكال.

يبقى البحث فى ناحية السند، فروايات الإحتجاج مرسله، ليس لها أسانيد فى الأعم الأغلب، صاحب الإحتجاج لا يذكر أسانيد رواياته فى هذا الكتاب، وحينئذ من الناحية العلمية لا يتمكّن الفقيه أن يعتمد على مثل هكذا رواية، حتى يفتى بالاستحباب، لكنّ هنا أمران:

الأمر الأوّل: إنّ الطبرسى يذكر فى مقدّمه كتابه يقول: بأننى وإن لم أذكر أسانيد الروايات، وترونها فى الظاهر مرسله، لكنّ هذه الروايات فى الأكثر روايات مجمع عليها، روايات مشهورة بين الأصحاب، معمول بها، ولذلك استغنيت عن ذكر أسانيدها، فيكون هذا الكلام منه شهادة فى اعتبار هذه الرواية.

الامر الثانى: قد ذكرنا فى بدء البحث، أننا لم نجد أحداً من فقهاءنا يقول بمنع الشهادة الثالثة فى الأذان، حينئذ، يكون علماءنا قد أفتوا على طبق مفاد هذه الرواية، وإذا كانوا قد عملوا بهذه الرواية حتى لو كانت مرسله، فعمل المشهور برواية مرسله أو ضعيفه يكون جابراً لسند تلك الرواية، ويجعلها رواية معتبرة قابلة للاستنباط والاستدلال فى الحكم الشرعى، وهذا مسلك كثير من علمائنا وفقهاءنا، فإنهم إذا رأوا عمل المشهور برواية مرسله أو ضعيفه، يجعلون عملهم بها جابراً لسند تلك الرواية، وهذا ما يتعلّق بسند رواية الإحتجاج. مضافاً إلى هذا، فإننا نجد فى روايات أهل السنّة ما يدعم مفاد هذه الرواية،

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٦

وهذا ممّا يورث الإطمينان بصدورها عن المعصوم عليه السلام.

لاحظوا، أقرأ لكم بعض الروايات:

الرواية الأولى ...: ص: ٢٧٦

عن أبى الحمراء، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لما أسرى بى إلى السماء، إذا على العرش مكتوب: لا إله إلا الله محمد رسول الله أيدته بعلى».

هذا على العرش مكتوب، وقد وجدنا فى رواية الإحتجاج أيضاً أنّ على العرش مكتوب اسم أمير المؤمنين.

هذه الرواية فى [الشفاء] للقاضى عياض «١»، وفى [المناقب] لابن المغازلى «٢»، وفى [الرياض النضرة فى مناقب العشرة المبشرة] «٣»، وفى [نظم درر السمطين] «٤»، وفى [مجمع الزوائد] «٥»، وفى [الخصائص الكبرى] للسيوطى «٦».

هذا الحديث موجود فى هذه المصادر وغير هذه المصادر.

فإذا كانت الرواية مقبولة عند المسلمين، عند الطرفين المتخاصمين، أعتقد أنّ الإنسان يحصل له وثوق بصدور هذه الرواية.

(١)

الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ١/ ١٣٨.

(٢) مناقب الامام على بن أبى طالب عليه السلام: ٣٩.

(٣) الرياض النضرة ٢/ ١٧٢.

(٤) نظم درر السمطين: ١٢٠.

(٥) مجمع الزوائد ٩/ ١٢١.

(٦) الخصائص الكبرى ١/ ٧، الدر المنثور ٤/ ١٥٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٧

الرواية الثانية ...: ص: ٢٧٧

ما أخرجه جماعة منهم الطبرانى بالإسناد عن جابر بن عبد الله الأنصارى، قال: قال رسول الله «مكتوب على باب الجنة، محمد رسول الله على بن أبى طالب أخو رسول الله، هذا قبل أن يخلق الله السماوات والأرض بألفى عام».

هذه رواية الطبرانى وغيره، بسند فيه بعض الأكاير وأئمة الحفاظ، وهى موجودة فى غير واحد من المصادر المهمة «١».

الرواية الثالثة ...: ص: ٢٧٧

عن ابن مسعود، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أتانى ملك فقال: يا محمد «وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مَنْ رُسَلْنَا» (٢)»

على ما بعثوا، قلت: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب».

فالأبناء السابقون بعثوا على ولاية رسول الله وأمير المؤمنين من بعده، أى كلّفوا بإبلاغ هذا الأمر إلى أممهم.

هذا الحديث تجدونه في كتاب [معرفة علوم الحديث] للحاكم النيسابوري (٣) وقد وثق روايه، وأيضاً هو في [تفسير الثعلبي] بتفسير الآية المباركة، ورواه أيضاً أبو نعيم الإصفهاني في كتاب [منتبه المطهرين]، وغيرهم من الحفاظ.

(١) كنز العمال ١١/٦٢٤، المناقب: ٨٧.

(٢) سورة الزخرف (٤٣): ٤٥.

(٣) معرفة علوم الحديث: ٩٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٨

الرواية الرابعة ...: ص: ٢٧٨

عن حذيفة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لو علم الناس متى سمى علي أمير المؤمنين ما أنكروا فضله، سمى أمير المؤمنين وآدم بين الروح والجسد، قال الله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» (١)»

قالت الملائكة: بلى، فقال: أنا ربكم، محمد نبيكم، علي أميركم».

فهذا ميثاق أخذه الله سبحانه وتعالى.

والرواية في [فردوس الأخبار] للديلمى (٢)».

ذكرت هذه الروايات من كتب السنة، لتكون مؤيدة لرواية الإحتجاج، بعد البحث عن سندها ودلالاتها.

نرجع إلى أصل المطلب:

قال الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب [النهاية]: فأما ما روى في شواذ الأخبار من القول إن علياً ولي الله وآل محمد خير البرية، فمما لا يعمل عليه في الأذان والإقامة، فمن عمل به كان مخطئاً.

هذه عبارته في النهاية (٣)».

وماذا نفهم من هذه العبارة؟ أن هناك بعض الروايات الشاذة تقول بأن الشهادة بولاية أمير المؤمنين من الأذان، لكن الشيخ يقول: هذا مما لا يعمل عليه، ثم يقول: فمن عمل به كان مخطئاً.

(١) سورة الأعراف (٧): ١٧٢.

(٢) فردوس الأخبار للديلمى ٣/٣٩٩.

(٣) النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: ٦٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٧٩

إذن، عندنا روايات أو رواية شاذة تدلّ على هذا المعنى، لكن الشيخ يقول لا نعمل بها، الشاذ من الروايات في علم دراية الحديث، لو تراجعون الكتب التي تعرّف الشاذ من الأخبار والشذوذ، يقولون الشاذ من الخبر هو الخبر الصحيح الذي جاء في مقابل أخبار صحيحة

وأخذ العلماء بتلك الأخبار، فهو صحيح سنداً لكن العلماء لم يعملوا بهذا الخبر، وعملوا بالخبر المقابل له، وهذا نص عبارة الشيخ، مما لا يعمل عليه.

إذن، عندنا رواية معتبرة تدل على هذا، والشيخ الطوسي لا يعمل، يقول: مما لا يعمل به، ثم يقول: فمن عمل به كان مخطئاً. ومقصوده من هذا: أن الرواية تدل على الجزئية بمعنى وجوب الإتيان، وهذا مما لا عمل عليه.

هذا صحيح، وبحثنا الآن في الجزئية المستحبة.

ولاحظوا عبارته في كتابه الآخر، أي في كتاب [المبسوط]، الذي ألفه بعد النهاية يقول هناك: فأما قول أشهد أن علياً أمير المؤمنين وآل محمد خير البرية على ما ورد في شواذ الأخبار، فليس بمعول عليه في الأذان، ولو فعله الإنسان لم يَأثم به «١». فلو كان الخبر ضعيفاً أو مؤداه باطلاً لم يقل الشيخ: لم يَأثم به.

معنى هذا الكلام أن السند معتبر، ولكن لا يعول عليه، بأن يؤتى بالشهادة الثالثة بقصد الجزئية الواجبة، وأما بقصد الجزئية المستحبة فلا إثم فيه، فيؤتى بها غير أنها ليست من فصول الأذان.

فهذه إذن رواية صحيحة، غير أنهم لا يأخذون بها بقصد الجزئية الواجبة،

(١) المبسوط في فقه الإمامية ١/ ٩٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٠.

هذا صحيح، وبحثنا في الجزئية المستحبة.

رواية أخرى في [غاية المرام]: عن علي بن بابويه الصدوق، عن البرقي، عن فيض بن المختار - هذا ثقة والبرقي ثقة، وابن بابويه معروف - عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، عن أبيه، عن جدّه رسول الله، في حديث طويل، قال: «يا علي ما أكرمني بكرامة - أي الله سبحانه وتعالى - إلّا أكرمك بمثلها».

الروايات السابقة التي رويها عن الشيخ الطوسي وغير الشيخ الطوسي تكون نصّاً في المسألة، لكن هذه الرواية التي قرأتها الآن تدل بالعموم والإطلاق، لأن ذكر رسول الله في الأذان من إكرام الله سبحانه وتعالى لرسول الله، من جملة إكرام الله سبحانه وتعالى لرسوله أن جعل الشهادة بالرسالة في الأذان «وما أكرمني بكرامة إلّا أكرمك بمثلها»، فتكون النتيجة: إكرام الله سبحانه وتعالى علياً بذكره والشهادة بولايته في الأذان.

وسأذكر لكم بعض النصوص المؤيدة من كتب السنّة أيضاً.

رواية أخرى يرويها السيد نعمه الله الجزائري المحدث، عن شيخه المجلسي، مرفوعاً، هذه الرواية مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

«يا علي إنّي طلبت من الله أن يذكرك في كلّ مورد يذكرني فأجابني واستجاب لي».

في كلّ مورد يذكر رسول الله يذكر علي معه، والأذان من جملة الموارد، ويمكن الاستدلال بهذه الرواية.

ومن شواهدنا من كتب السنّة:

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلّي: «ما سألت ربّي شيئاً في صلاتي إلّا أعطاني، وما سألت نفسي شيئاً إلّا سألت لك».

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨١.

هذا في [الخصائص] «١» للنسائي، وفي [مجمع الزوائد] «٢»، وفي [الرياض النضرة] «٣»، وفي [كنز العمال] «٤».

حديث آخر: «أحبّ لك ما أحبّ لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي».

هذا في [صحيح الترمذي] «٥».

ومن الروايات: ما يرويه الشيخ الصدوق فى [أماليه]، بسنده عن الصادق عليه السلام، قال: إنا أول أهل بيت نوه الله بأسمائنا، إنه لما خلق الله السماوات والأرض أمر منادياً فنادى: أشهد أن لا إله إلا الله - ثلاثاً - وأشهد أن محمداً رسول الله - ثلاثاً - وأشهد أن علياً أمير المؤمنين حقاً ثلاثاً «٤».

فى الشهادة بولاية أمير المؤمنين توجد كلمة حقاً حقاً، وهذا إنما هو لدفع المخالفين دفعاً دفعاً!!

وفى [البحار]، عن الكلينى رحمه الله فى كتاب الروضة، عن ابن عباس قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من قال لا إله إلا الله تفتحت له أبواب السماء، ومن تلاها بمحمد رسول الله تهلل وجه الحق واستبشر بذلك، ومن تلاها بعلى ولى الله غفر الله له ذنوبه ولو كانت بعدد قطر المطر» «٧».

وفى رواية - وهذه الرواية عجيبة إنصافاً - إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن وضعوا فاطمة بنت أسد فى القبر، لقنها بنفسه، فكان ممّا لقنها به

(١) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ١٢٦.

(٢) مجمع الزوائد ١١٠ / ٩.

(٣) الرياض النضرة ٢١٣ / ٢.

(٤) كنز العمال ١١٣ / ١٣.

(٥) صحيح الترمذى ٧٩ / ٢.

(٦) الأمالى للشيخ الصدوق: ٧٠١، حديث ٩٥٦.

(٧) بحار الأنوار ٣١٨ / ٣٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٢

ولاية على بن أبى طالب ولدها.

هذا فى [خصائص أمير المؤمنين] «١» للشريف الرضى، وفى [الأمالى] «٢» للصدوق.

وأرى أن هذا الخبر هو قطعى، هذا باعتقادي، وحتى فاطمة بنت أسد يجب أن تكون معتقدة بولاية أمير المؤمنين وشاهدة بذلك وتسال عن ذلك أيضاً.

هذه بعض الروايات التى يستدل بها أصحابنا فى هذه المسألة، منها ما هو نص وارد فى خصوص المسألة، ومنها ما هو عام ومطلق،

وهناك روايات كثيرة عن طرق أهل السنة فى مصادرهم المعتمدة تعضد هذه الروايات وتؤيدها وتقويها فى سندها ودلالاتها.

وحيث نقول بأن هذه الروايات إن كانت دالة على استحباب الشهادة بولاية أمير المؤمنين فى الأذان - إمراً بالنص، وإمراً بانطباق

الكبريات والإطلاقات على المورد، ونستدل عن هذا الطريق ونفتى - فيها، ولو تأمل ولم يوافق، لا على ما ورد نصاً، ولا على ما ورد

عاماً ومطلقاً، فحينئذ يأتى دور الطريق الآتى.

(١)

خصائص الأئمة عليهم السلام للشريف الرضى: ٣٥.

(٢) الأمالى للشيخ الصدوق: ٣٩١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٣

ما روى من أن من بلغه ثواب على عمل فعلمه رجاء ذلك الثواب كتب له وإن لم يكن الأمر كما بلغه. وهذا لا إشكال فيه قطعاً على مبنى المشهور بين أصحابنا، لأن أصحابنا وكبار فقهاءنا منذ قديم الأيام يستخرجون من هذه الروايات قاعدة التسامح في أدلة السنن، ويفتون على أساس هذه القاعدة باستحباب كثير من الأمور. نعم، نجد بعض مشايخنا وأساتذة مشايخنا كالسيد الخوئي رحمه الله عليه، يستشكلون في هذا الاستدلال، أي استخراج واستنباط القاعدة من هذه الروايات، ويقولون بأن هذه الروايات لا تدل على قاعدة التسامح في أدلة السنن، وإنما تدل هذه الروايات على أن الإنسان إذا أتى بذلك العمل برجاء حصول الثواب الخاص يعطى ذلك الثواب، وإن لم يكن رسول الله قاله، فحينئذ يأتي بهذا العمل برجاء المطلوبية.

فليكن، أيضاً نفتى بحسن الشهادة الثالثة في الأذان من باب رجاء المطلوبية. إلا أن هذا القول قول مشايخنا وأساتذتنا وأساتذة أساتذتنا، هؤلاء المحققين المتأخرين، وإلا فالمشهور بين الأصحاب هو العمل بقاعدة التسامح بأدلة السنن، وعلى أساس هذه القاعدة يفتون باستحباب كثير من الأمور. محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٥

خاتمة البحث ... ص: ٢٨٥

فائدة صغيرة ... ص: ٢٨٥

وهنا فائدة صغيرة، أذكرها لكم: جاء في [السير الحليّة] ما نصّه: وعن أبي يوسف [أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة إمام الحنيفة]: لا أرى بأساً أن يقول المؤذن في أذانه: السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، يقصد خليفة الوقت أيّاً كان ذلك الخليفة. لاحظوا بقتية النص: لا أرى بأساً أن يقول المؤذن السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، الصلاة يرحمك الله.

ولذا كان مؤذن عمر بن عبد العزيز يفعله ويخاطب عمر بن عبد العزيز في الأذان: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، السلام عليكم يا أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، حتى على الفلاح، لا أرى بأساً في هذا. فإذا لم يكن بأس في أن يخاطب المؤذن خليفة الوقت وأمير مؤمنهم في الأذان بهذا الخطاب، فالشهادة بولاية أمير المؤمنين حقاً لا أرى أن يكون فيها أي بأس، بل إنه من أحب الأمور إلى الله سبحانه وتعالى، ولو تجرأنا وأفتينا بالجزئية الواجبة، فنحن حينئذ ربما نكون في سعة، لكن هذا القول أعرض عنه المشهور، وكان ممّا لا يعمل به بين أصحابنا.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٦

تصرفات أهل السنة في الأذان ... ص: ٢٨٦

وأما أهل السنة، فعندهم تصرفان في الأذان:

التصرف الأول: حذف «حتى على خير العمل».

التصرف الثاني: إضافة «الصلاة خير من النوم».

ولم يقيم دليل عليهما.

هذا في [شرح التجريد] للقوشجي الأشعري (١)، وأرسله إرسال المسلم، وجعل يدافع عنه، كما أنه يدافع عن المتعتين.

فمن هذا يظهر أنّ [حى على خير العمل] كان من صلب الأذان فى زمن رسول الله، وعمر منع عنه كالمتمتعين. ويدل على وجود «حى على خير العمل» فى الأذان فى زمن رسول الله وبعد زمنه: الحديث فى [كنز العمال]، كتاب الصلاة «٢» عن الطبرانى: كان بلال يؤذن فى الصبح فيقول: حى على خير العمل. وكذا هو فى [السيرة الحلبية] «٣»، ذكر أنّ عبد الله بن عمر والإمام السجاد عليه السلام كانا يقولان فى أذانهما حى على خير العمل. وأما «الصلاة خير من النوم» فعندهم روايات كثيرة على أنّها بدعة، فراجعوا «٤».

(١)

شرح التجريد، مبحث الامامة.

(٢) كنز العمال ٨ / ٣٤٢.

(٣) السيرة الحلبية ٢ / ٣٠٥.

(٤) كنز العمال ٨ / ٣٥٦ - ٣٥٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٧

الشهادة بالولاية شعار المذهب ... : ٢٨٧

بعد أن أثبتنا الجزئية الاستحبابية للشهادة الثالثة فى الأذان، فلا يقول أحد أنّ هذه الشهادة فى الأذان إذا كانت مستحبة، والمستحب يترك، ولا مانع من ترك المستحب، فحينئذ نترك هذا الشىء. هذا التوهم فى غير محله.

لأنّ هذا الأمر والعمل الاستحبابى، أصبح شعاراً للشيعة، ومن هنا أفنى بعض كبار فقهاءنا كالسيد الحكيم رحمه الله عليه فى كتاب [المستمسك] بوجوب الشهادة الثالثة فى الأذان، بلحاظ أنّه شعار للمذهب، وتركه يضرّ بالمذهب، وهذا واضح، لأنّ كلّ شىء أصبح شعاراً للمذهب فلا بدّ وأن يحافظ عليه، لأنّ المحافظة عليه محافظة على المذهب، وكلّ شىء أصبح شعاراً لهذا المذهب فقد حاربه المخالفون لهذا المذهب بالقول والفعل.

وكم من نظير لهذا الأمر، فكثير من الأمور يعترفون بكونها من صلب الشريعة المقدّسة، إلّا أنّهم فى نفس الوقت يعترفون بأنّ هذا الشىء لمّا أصبح شعاراً للشيعة فلا بدّ وأن يترك، مع اعترافهم بكونه من الشريعة بالذات. أقرأ لكم بعض الموارد بسرعة:

فى كتاب [الوجيز] للغزالي فى الفقه، وهكذا فى شرح الوجيز وهو فتح العزيز فى شرح الوجيز فى الفقه الشافعى، هناك ينصّون على أنّ تسطيح القبر أفضل من تسنيمه، إلّا أنّ التسطيح لمّا أصبح شعاراً للشيعة فلا بدّ وأن يترك. ونصّ العبارة: وعن القاسم بن محمّد بن أبى بكر: رأيت قبور النبى وأبى بكر وعمر مسطحه، وقال ابن أبى هريرة: إنّ الأفضل الآن العدول من التسطيح إلى

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٨

التسنيم، لأنّ التسطيح صار شعاراً للروافض، فالأولى مخالفتهم «١».

وأيضاً: عن الزمخشري فى [تفسيره]، بتفسير قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ» «٢»

، يقول: إنّ مقتضى الآية جواز الصلاة على آحاد المسلمين، هذا تصريح الزمخشري فى تفسيره، لكن لما اتّخذت الرافضة ذلك فى أئمتهم منعناه.

فنحن نقول: صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وكذا غير أمير المؤمنين من الأئمة، حينما نقول هذا فهو شىء يدل عليه الكتاب يقول: إَلَّا أَنَّ الشَّيْعَةَ لَمَّا اتَّخَذَتْ هَذَا لِأَتْمَتِهِمْ مَعْنَاهُ.

فى مسألة التختم باليمين، ينصون على أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ أَنْ يَتَخْتَمَ الرَّجُلُ بِالْيَمِينِ، لَكِنَّ الشَّيْعَةَ لَمَّا اتَّخَذَتْ التَّخْتَمَ شَعَارًا لَهُمْ، أَصْبَحُوا يَلْتَزِمُونَ بِالتَّخْتَمِ بِالْيَسَارِ.

نصَّ العبارة: أَوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ التَّخْتَمَ بِالْيَسَارِ خِلافَ السُّنَّةِ هُوَ مَعَاوِيَةُ «٣».

وبالنسبة إلى السلام على غير الأنبياء يقول ابن حجر فى [فتح البارى]- لاحظوا هذه العبارة- تنبيه: اختلف فى السلام على غير الأنبياء بعد الإتيان على مشروعيتها فى تحية الحى، فقليل يشرع مطلقاً، وقيل: بل تبعاً ولا يفرد لواحد لكونه صار شعاراً للرافضة، ونقله النووى عن الشيخ أبى محمد الجوينى «٤».

فى كيفية لفَّ العمامة، السُّنَّةُ أَنْ تَلْفَ الْعِمَامَةُ كَمَا كَانَ يَلْفُهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هَذَا تَطْبِيقَ السُّنَّةِ، يَقُولُونَ: وَصَارَ الْيَوْمَ شَعَارًا لِفُقَهَاءِ الْإِمَامِيَّةِ،

(١) فتح العزيز فى شرح الوجيز للرافعى ٥/ ٢٣٢.

(٢) سورة الاحزاب (٣٣): ٤٣.

(٣) ربيع الأبرار ٤/ ٢٤.

(٤) فتح البارى ١١/ ١٤٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٨٩

فينبغى تجنُّبه لترك التشبه بهم «١».

ثم إنَّ الغرض من مخالفة السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فى جميع هذه المواضع هو بغض أمير المؤمنين، المحافظ عليها والمروِّج لها، وقد جاء التصريح بهذا فى بعض تلك المواضع، كقضية ترك التلبية.

لاحظوا نصَّ العبارة: فقد أخرج النسائى والبيهقى عن سعيد بن جبير قال:

كان ابن عباس بعرفه، فقال: يا سعيد مالى لا أسمع يلبون؟ فقلت: يخافون، فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لئيك اللهم لئيك وإنَّ رغم أنف معاوية، اللهم عنهم فقد تركوا السُّنَّةَ من بغض على «٢».

قال السندى فى تعليق النسائى: أى لأجل بغضه، أى وهو كان يتقيد بالسنن، فهؤلاء تركوها بغضاً له.

فإذا كان الشىء من السُّنَّةِ، ثم أصبح لكونه من السُّنَّةِ شعاراً للشعية، يلتزمون بمخالفة ذلك الشعار لكونه شعاراً للشعية، مع اعترافهم بكونه من السُّنَّةِ.

وهكذا يكون إنكار الشهادة الثالثة محاربة للشعية والتشيع، لأنَّ الشهادة الثالثة شعار التشيع والشعية، ويكون إنكارها خدمة لغير الشعية، ويكون متابعه لما عليه غير الإمامية فى محاربتهم للشعائر.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

(١) شرح المواهب اللدنية ٥/ ١٣.

(٢) سنن النسائى ٥/ ٢٥٣، سنن البيهقى ٥/ ١١٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنه الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين. بحثنا فى هذه الليلة حول مسألة تزويج أم كلثوم من عمر بن الخطاب، وهذه المسألة أيضاً قضية تاريخية، ولكنها ليست قضية تاريخية محضه، بل إن لها مداليلها، ولها آثارها فى العقائد، لأن القضايا يجب أن تنظر وتلحظ بدقة، ويستفاد منها أمور أخرى ما وراء هذه القضايا.

لقد ثبت عند الفريقين أن عمر بن الخطاب فى سبيل خلافة أبى بكر اعتدى على الزهراء عليها السلام وعلى بيتها، هذا موجود فى المصادر عند الفريقين.

ثم إنه خطب بنت أمير المؤمنين أم كلثوم. هذه الخطبة لماذا كانت؟ وما الغرض منها؟ وهل تحقق هذا التزويج والتزوج أو لم يتحقق؟ إن لم يتحقق، فلماذا رده على عليه السلام، ولم يزوجه ابنته؟

وإن كان قد تحقق هذا التزويج، فهل تحقق عن طوع ورضاه أو تحققت فى ظروف خاصة وملابس معينة؟

إن كان عن طوع ورضاه وميل ورضا من أهل البيت، فأين صارت تلك القضايا والاعتداءات على البيت؟

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٤

وإن لم يكن هناك طوع ورضاه فإذن كيف كان هذا التزويج؟

فالقضية تاريخية، لكنها عندما تحلل تنتهى هذه القضية التاريخية إلى قضايا أخرى، ويستكشف منها أمور أخرى.

ولذا نرى أن علماء الفريقين يهتمون بهذه القضية، ولو كانت قضية تاريخية محضه، فأى تأثير لهذا التزويج أو عدم وقوع هذا التزويج،

إن كان الخبر صادقاً أو لم يكن، إن كان الأمر واقعاً أو لم يكن، فلماذا تؤلف هذه الكتب؟ ولماذا هذه المقالات، وهذه البحوث؟

وهذه الأسئلة والأجوبة منذ قبل زمان الشيخ المفيد وإلى يومنا هذا؟ ولماذا اشتهار هذا الخبر فى كتب أهل السنة، من حديث وتاريخ

وكتب تراجم الصحابة، وإلى غير ذلك؟

إذن، ليست القضية قضية تاريخية محضه ينظر إليها كخبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يهمننا ما إذا كان صادقاً أو كان كاذباً.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٥

تزويج ام كلثوم من عمر ... ص: ٢٩٥

البحث حول سند الخبر ... ص: ٢٩٥

رواة الخبر ... ص: ٢٩٥

هذه القضية موجودة فى كتب أصحابنا وفى كتب السنة، فمن أشهر رواة الخبر من أهل السنة:

١- ابن سعد، فى الطبقات «١».

٢- أبو بشر الدولابى، فى كتاب الذرية الطاهرة «٢».

٣- الحاكم النيسابورى، فى المستدرک «٣».

٤- البيهقى، فى السنن الكبرى «٤».

٥- الخطيب البغدادى، فى تاريخ بغداد «٥».

٦- ابن عبد البر، فى الاستيعاب «٦».

(٢) الذرية الطاهرة ١١٤/٦٢.

(٣) المستدرک على الصحيحين ١٤٢/٣.

(٤) سنن البيهقى ٦٤/٧ و ٧٠ و ١٣٩.

(٥) تاريخ بغداد ١٨٠/٦.

(٦) الإستيعاب ١٩٥٤/٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٦

٧- ابن الأثير، فى أسد الغابة «١».

٨- ابن حجر العسقلانى، فى الإصابة «٢».

فتلاحظون وجود الخبر فى كتب الحديث، وفى كتب تراجم الصحابة، وفى كتب أخرى.

فلا بد من البحث عن هذا الخبر بحثاً علمياً تحقيقياً، لا يكون فيه أى إفراط أو تفريط بأى نقطة أساسية موجودة فى هذه الأخبار.

قبل كل شىء، نلاحظ:

أولاً: إن خبر تزويج أمير المؤمنين بنته من عمر كما ترويه الكتب المذكورة، غير موجود فى الصحيحين، وكم من خبر كذبوه لعدم كونه فى الصحيحين.

ثانياً: هذا الخبر غير موجود فى شىء من الصحاح الستة، فقد اتفق أربابها على عدم روايته.

ثالثاً: هذا الخبر ليس فى شىء من المسانيد والمعاجم الحديثية المعتمدة المشهورة، كمسند أبى يعلى ومسند أحمد ومسند البزار، وكذا معاجم الطبرانى، وغير هذه الكتب، هذا الخبر غير موجود فيها.

رابعاً: إن كثيراً من أسانيد هذا الخبر تنتهى إلى أهل البيت أنفسهم، وهذا مما يجلب الإنتباه، ولا بد من التأمل فى هذه الجهة.

وأنا أذكر أولاً روايات القوم عن أهل البيت، ثم أذكر رواياتهم عن غير أهل البيت.

(١) أسد الغابة ٦١٤/٥.

(٢) الإصابة ٣٢٤/٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٧

رواية القوم هذا الخبر عن أهل البيت عليهم السلام ...: ص: ٢٩٧

أما رواية القوم عن أهل البيت:

عن الصادق عليه السلام، رواه الحاكم النيسابورى، عن الصادق، عن أبيه، عن جدّه: وإن عمر خطب أمّ كلثوم ابنة على بن أبى طالب وتزوج بها.

يقول الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. أى البخارى ومسلم.

لكن الذهبى يتعقب هذا الخبر فيقول: هذا منقطع.

والبيهقى يقول: هذا مرسل.

حينئذ لا يتم سنده.

رواه البيهقى عن أبى عبد الله الحاكم صاحب المستدرک - وهو شيخه - بسنده عن الصادق عليه السلام، وفى السند: أحمد بن عبد

الجبار، وهذا الرجل قال ابن أبى حاتم: كتبت عنه وأمسكت عن الرواية عنه، لكثرة كلام الناس فيه، قال مطين:

كان يكذب، قال أبو أحمد الحاكم: ليس بقوى عندهم، تركه ابن عقده، قال ابن عدي: رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه «١». الراوى الآخر في هذا السند عند البيهقي: يونس بن بكير، عن أبي داود: ليس هو عندي بحجة، قال النسائي: ليس هو بقوى، وقال مرة: ضعيف، الجوزجاني يقول: ينبغي أن يتثبت في أمره، قال الساجي: كان ابن المديني لا يحدث عنه، قال أحمد: ما كان أزهد الناس وأنفهم عنه، قال ابن أبي شيبة: كان فيه لين. قال الساجي: كان يتبع السلطان وكان مرجئاً «٢». عن الإمام الباقر عليه السلام، رواه ابن عبد البر في [الاستيعاب] وابن حجر

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٤٤.

(٢) المصدر ١١/ ٣٨٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٨
في [الإصابة].

لكن في سنده: عمرو بن دينار، لاحظوا، الميموني يقول عن أحمد: ضعيف منكر الحديث، عن ابن معين: لا شيء ذاهب الحديث، ابن عدي يقول: ضعيف الحديث، أبو حاتم يقول: ضعيف وعامة حديثه منكر، أبو زرعة يقول: واهي الحديث، البخاري: فيه نظر، أبو داود يقول: ليس بشيء، الترمذي يقول: ليس بالقوى، النسائي يقول: ليس بثقة، النسائي أيضاً: ضعيف، الدارقطني: ضعيف، الجوزجاني: ضعيف، ابن حبان: لا يحلّ كتب حديثه إلا على جهة التعجب كان يتفرد بالموضوعات عن الأثبات، البخاري في الأوسط: لا يتابع على حديثه، ابن عمّار الموصلي: ضعيف، الساجي: ضعيف «١».

ويروون هذا الخبر عن الحسن بن الحسن المجتبي، يرويه عنه البيهقي بسنده في [السنن الكبرى].
لكن في السند:

سفيان بن عيينة، وفيه كلام «٢».

ووكيع بن جراح، وفيه كلام لأسباب منها شرب المسكر والفتوى بالباطل وغير ذلك «٣».

وابن جريج، وفيه كلام كثير «٤».

وابن أبي مليكة، كان من الخوارج، وكان مؤذناً لابن الزبير بمكة وقاضياً له.

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧.

(٢) المصدر ٤/ ١٠٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣٦، تاريخ بغداد ١٣/ ٤٧٢، تهذيب التهذيب ١١/ ١١٠.

(٤) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٥٩، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٥٩، تقريب التهذيب ١/ ٦١٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٢٩٩

هكذا في [تهذيب التهذيب] «١».

فهذه رواياتهم عن أهل البيت، عن الصادق عليه السلام، وعن الباقر عليه السلام، وعن الحسن بن الحسن المجتبي عليه السلام.

رواية القوم هذا الخبر عن غير أهل البيت ... ص: ٢٩٩

فلننظر في أسانيد ما رواه عن غير أهل البيت:

ما رواه ابن سعد في [الطبقات]، وعنه ابن حجر في [الإصابة]، وفيه وكيع بن الجراح، وقد ذكرناه. وفيه أيضاً هشام بن سعد قال أحمد:

لم يكن بالحافظ، وكان يحيى القطن لا يحدث عنه، وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، قال النسائي: ضعيف، قال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه، الدورى عن ابن معين: ضعيف، أبو حاتم: لا يحتج به، ذكره ابن عبد البر فيمن ينسب إلى الضعف ويكتب حديثه، ذكره يعقوب بن سفيان فى الضعفاء، قال ابن سعد: كان يستضعف وكان متشيعاً «٢». الخبر الذى رواه ابن عبد البر وابن حجر عن أسلم مولى عمر، فى سنده: عبدالله بن وهب، تكلم فيه ابن معين، قال ابن سعد: كان يدلس، قال أحمد فى حديث ابن وهب عن ابن جريج شىء، وقال أبو عوانة: صدق لأنه يأتى بأشياء لا يأتى بها غيره، ذكره ابن عدى فى [الكامل فى ضعفاء الرجال] «٣». رواية الخطيب فى [تاريخ بغداد] عن عقبه بن عامر الجهنى، فى هذا السند: موسى بن على اللخمي، هذا الرجل كان والى مصر من سنة ١٥٥ حتى سنة ١٦١،

(١) تهذيب التهذيب ٥ / ٢٦٨.

(٢) ميزان الإعتدال ٤ / ٢٩٨، تهذيب التهذيب ١١ / ٣٧.

(٣) ميزان الإعتدال ٢ / ٥٢١، الكامل فى ضعفاء الرجال ٤ / ٢٠٢، تهذيب التهذيب ٦ / ٦٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٠.

قال ابن معين: ليس بالقوى، وكذا قال ابن عبد البر فيما انفرد به، هذا الراوى الأول.

والراوى الثانى أبوه على بن رباح اللخمي، فهو أولاً: وفد على معاوية وكان من أصحابه، وثانياً: قال: لا أجعل فى حل من سمانى على فإن اسمى على، كان من المقرين عند عمر بن عبدالعزيز ثم عتب عليه، فأغراه أفريقيا، فلم يزل بها إلى أن مات «١».

والراوى الأخير عقبه بن عامر الجهنى، أولاً: هذا من ولاة معاوية، وهذا الشخص قاتل عمّار بن ياسر فى صفين، وهذا الشخص هو الذى ضرب عمّار بأمر عثمان بن عفّان - باشر ضرب عمّار - لاحظوا كتاب [الأنساب] فى لقب الجهنى «٢»، و [تهذيب التهذيب] «٣»، و [حسن المحاضرة] «٤»، و [طبقات ابن سعد] «٥».

رواية ابن سعد فى [الطبقات]، عن عطاء الخراسانى، وقد أورد البخارى عطاء الخراسانى فى الضعفاء «٦»، وذكره ابن حبان فى المجروحين «٧»، والعقلى فى الضعفاء الكبير «٨»، والذهبي أورد فى الميزان «٩»، وأيضاً أورد فى كتاب المغنى فى الضعفاء «١٠»، قال السمعانى بطل الإحتجاج به.

وروى ابن سعد وغيره هذا الخبر عن الواقدي محمد بن عمر الواقدي،

(١) تهذيب التهذيب ٧ / ٢٨٠ و ١٠ / ٣٢٤.

(٢) الأنساب ٢ / ٣٤ و ٤ / ٥١٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٧ / ٢١٦.

(٤) حسن المحاضرة ١ / ٥٥٨.

(٥) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٥٩.

(٦) الضعفاء الصغير: ٩٤.

(٧) المجروحون ٢ / ١٣٠.

(٨) الضعفاء الكبير ٣ / ٤٠٥، ترجمة رقم ١٤٤٤.

(٩) ميزان الإعتدال ٣ / ٧٣.

(١٠) المغنى فى الضعفاء ٨٩ / ٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠١

والواقدي قال أحمد عنه: كذاب، البخارى: متروك. أبو حاتم: متروك، النسائى:

يضع الحديث، ابن راهويه: هو عندى ممن يضع الحديث، ابن معين: ليس بثقة، الدارقطنى: فيه ضعف، السمعانى: تكلموا فيه، ابن خلكان: ضعفه فى الحديث وتكلموا فيه، الياضى: أئمة الحديث ضعفوه، والذهبي: مجمع على تركه «١».

فى رواية يروونها فى كتاب [الإصابة] وفى [الاستيعاب] بسندهم عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب.

فى هذا السند: عبدالرحمن بن زيد، قال أحمد: ضعيف، ابن معين: ليس بشيء، البخارى وأبو حاتم: ضعفه على بن المدينى جداً، أبو داود: أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف، النسائى: ضعيف، أبو زرعة: ضعيف، ابن سعد: ضعيف جداً، ابن خزيمة: ليس ممن يحتج أهل العلم بحديثه، الساجى: منكر الحديث، الطحاوى: حديثه فى النهاية من الضعف عند أهل العلم، أبو نعيم: روى عن أبيه أحاديث موضوعه وهذا الحديث عن أبيه ابن الجوزى أجمعوا على ضعفه.

لاحظوا هذه الكلمات فى تهذيب التهذيب «٢».

وقد حقت أسانيد هذا الخبر فى جميع هذه الكتب التى ذكرتها، ولم أجد حديثاً سالماً عن طعن كبير، لربما تكون فى بعض الأخبار طعون طفيفة أو تجريحات فى بعض الرجال يمكن الإغماض عنها، لكن أسانيد هذا الخبر فى جميع هذه الكتب التى ذكرتها كلها ساقطة، وقد ذكرت لكم القسم الأوفر من الأسانيد.

(١) راجع: ميزان الاعتدال ٣ / ٦٦٢، المغنى فى الضعفاء ٢ / ٣٥٤، مرآة الجنان: ٢٨، حوادث ٢٠٧، تقريب التهذيب ٢ / ١١٧، طبقات الحفاظ للسيوطى: ١٤٩، الأنساب ٥ / ٥٦٦، فى لقب الواقدي، الضعفاء الصغير: ١٠٩، المجروحين ٢ / ٢٩، الضعفاء الكبير ٤ / ١٠٧، الكامل فى ضعفاء الرجال ٦ / ٢٤١.

(٢) تهذيب التهذيب ٦ / ١٦١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٣

البحث حول متن الخبر ... ص: ٣٠٣

إشارة

حينئذ، نظر فى متون الخبر، ولم أقرأ لكم بعد شيئاً من المتون، وهنا نقاط:

النقطة الأولى ... ص: ٣٠٣

يظهر من الأخبار أن الناس تعجبوا من خطبة عمر بنت على، وإلحاح عمر الشديد على أن يتزوج ابنة على، وتعجبهم واضح وسيوضح أكثر، حتى صعد عمر المنبر وقال: أيها الناس واللّه ما حملنى على الإلحاح على بن أبى طالب ابنته، إلّا أنّى سمعت رسول اللّه يقول: «كل سبب ونسب منقطع» فأردت أن يكون لى منه نسب وصهر.

فى رواية الخطيب البغدادي: أكثر تردده إليه - أى إلى على - وفى بعض الألفاظ: عاوده.

فى رواية [طبقات] ابن سعد، ورواية الدولابى فى [الذرية الطاهرة]: إنه هدّد علياً.

والخطبة لا تحتاج إلى تهديد، إمّا تكون وإمّا أن لا تكون، ولا تحتاج إلى تهديد!!

وفي رواية في [مجمع الزوائد]: لَمَّا بلغه - بلغ عمر - منع عقيل عن ذلك قال:

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٤

ويح عقيل، سفيه أحمق (١).

وفي رواية [الذرية الطاهرة]، وفي [مجمع الزوائد]: التهديد بالدرّة، هذه درّة عمر المعروفة.

لكنّ أبو نعيم، لَمَّا ينقل الخبر في [حلية الأولياء]، يسقط من الخبر - بنفس السند - التهديد ومنع عقيل من هذا التزييح.

راجعوا حلية الأولياء (٢) وقارنوا بينه وبين رواية أبي بشر الدولابي في كتابه [الذرية الطاهرة].

النقطة الثانية ... ص: ٣٠٤

عندما خطب عمر ابنه علي، اعتذر علي بأشياء:

أولاً: إنها صغيرة أو إنها صبيّة.

لاحظوا [طبقات] ابن سعد و [سنن] البيهقي.

العدر الآخر: إنّي لأرصدها لابن أخي، أو إنّي حبست بناتي على أولاد جعفر.

هذا في [الطبقات] وفي [المستدرک].

العدر الثالث: إن لي أميرين معي - يعني الحسن والحسين - أميرين أي مشاورين «فَمَاذَا تَأْمُرُونَ» أي تشيرون.

الأمر الآخر شاور عقيلًا والعباس أيضاً، هذه المشورات.

فالاعتذارات هذه لماذا؟ والتهديدات من عمر لماذا؟

(١) مجمع الزوائد ٢٧٢ / ٤، وكذلك المعجم الكبير ٣ / ٤٥، الذرية الطاهرة: ١١٥.

(٢) حلية الأولياء ٢ / ٤٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٥

النقطة الثالثة ... ص: ٣٠٥

ذكر الواقدي كما في كتاب [الطبقات] وغيره «١»: إن علياً أعطاهما - أي البنت - بردة أو حلة، وقال لها: انطلقى بهذا إلى عمر، وكان

قصده أن ينظر إليها، فلَمَّا رجعت البنت قالت لأبيها: ما نشر البردة ولا نظر إلّا إليّ.

هكذا يصوّرون، أن علياً أراد أن ينظر إليها عمر بن الخطاب، فبهذا العنوان أرسلها إليه، وهذا ما استقبّحه بعض علمائهم، ولذا لم

يتعرّض لنقله كثير منهم، إن علياً يرسل بنته وهي صبيّة صغيرة إلى عمر بهذا العنوان!! بعنوان أن ينظر إلى البردة - القطعة من القماش -

لكن في الأصل وفي الواقع، يريد علي أن ينظر الرجل إلى ابنته أمام الناس! لاحظوا بقيّة الأقوال.

النقطة الرابعة ... ص: ٣٠٥

في رواية [الطبقات]: أمر علي بأم كلثوم فصنعت، وفي رواية الخطيب عن عقبه بن عامر: فزُيّنت، زُيّنت البنت، فأعطاها القماش، بأن

تحمل القماش إلى المسجد فينظر عمر إليها ليرى هل تعجبه البنت أو لا؟

وفي رواية ابن عبد البر وغيره عن الباقر عليه السلام كشف عن ساقها، فلَمَّا أخذت القماش إلى المسجد أمام الناس، فبدل أن ينظر

الرجل إلى القماش نظر إليها، وكشف عن ساقها. فجاء بعضهم، وهذب هذه العبارة: «كشف عن ساقها»، بنت على فى المسجد وعمر يفعل هذا! قال ابن الأثير: وضع يده عليها، وقال الدولابى: أخذ بذراعها، وفى رواية أخرى: ضمها إليه.

(١)

تاريخ مدينة دمشق ١٩/ ٤٨٦، وتقدم عن الطبقات. محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٦. أما الحاكم والبيهقى فلم يرويا شيئاً من هذه الأشياء. وهنا يقول السبط ابن الجوزى: قلت: هذا قبيح والله، لو كانت أمه لما فعل بها هذا، ثم بإجماع المسلمين لا يجوز لمس الأجنبية، فكيف ينسب عمر إلى هذا «١». وهل كان لمساً فقط كما يروون؟!

النقطة الخامسة ...: ص: ٣٠٦

قال عمر للناس فى المسجد بعد أن وقع هذا التزويج، قال وهو فرح مستبشر: رفّئوني رفّئوني، أى قولوا لى بالرفاء والبنين. هذا فى [الطبقات] وفى [الاستيعاب] وفى [الإصابة] وغيرها من الكتب. ثم إن هذا - أى قول الناس للمتزوج بالرفاء والبنين - من رسوم الجاهلية، وقد منع عنه رسول الله، والحديث فى [مسند أحمد] «٢»، وهو أيضاً فى رواياتنا، لاحظوا كتاب [وسائل الشيعة] «٣». ولذا نرى أن بعضهم يحوّر هذه الكلمة أو ينقلها بالمعنى، لاحظوا الحاكم يقول: قال لهم ألا تهتئوني، وفى البيهقى: فدعوا له بالبركة.

النقطة السادسة ...: ص: ٣٠٦

على فرض وقوع التزويج، فهل له منها ولد أو أولاد؟ فى بعض الروايات: ولدت له زيدا، أى ذكراً اسمه زيد. وفى رواية الطبقات: زيد ورقية.

(١) تذكرة الخواص: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) مسند أحمد ٣ / ٤٥١.

(٣) وسائل الشيعة ١٤ / ١٨٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٧.

وفى رواية النووى فى كتاب [تهذيب الأسماء واللغات]: زيد وفاطمة «١».

وفى رواية ابن قتيبة فى [المعارف]: ولدت له ولداً قد ذكرناهم «٢».

إذن، أصبحوا أكثر من اثنين.

النقطة السابعة ...: ص: ٣٠٧

فى موت هذه العلوية الجليله مع ولدها فى يوم واحد، هكذا يروون، إنها ماتت مع ولدها فى يوم واحد، وشيئا معاً، وصلى عليهما معاً. ابن سعد يقول عن الشعبى: صلى عليهما عبدالله بن عمر، ويروى عن غير الشعبى: صلى عليهما سعيد بن العاص. وفى [تاريخ الخميس] للديار بكرى: صلى عليهما عبدالله بن عمر «٣». وهى قضيه واحده.

قالوا: ماتت فى زمن معاوية، وكان الحسن والحسين قد اقتديا بالإمام الذى صلى عليهما، أى صلياً خلفه. لكن المروى حضور أم كلثوم فى واقعة الطف وأنها خطبت، وخطبتها موجودة فى كتاب [بلاغات النساء] لابن طيفور «٤» وغيره. ولذا نرى أنهم عندما ينقلون هذا الخبر فى الكتب المعتره - كصحيح النسائى أو صحيح أبى داود مثلاً - يقول أبو داود: إن الجنزه كانت جنازه أم كلثوم وولدها شيئا معاً «٥».

(١) تهذيب الأسماء واللغات: ١٥.

(٢) المعارف: ١٨٥.

(٣) تاريخ الخميس ٢ / ٢٥١.

(٤) بلاغات النساء: ٢٣.

(٥) سنن أبى داود ٢ / ٧٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٨

لكن أى أم كلثوم؟ غير معلوم، وابنها من؟ غير معلوم، لا يذكر شيئاً. وإذا راجعتم النسائى فبنفس السند ينقل عن الراوى: حضرت جنازه صبي وامرأة فقدّم الصبي ممّا يلي الإمام إلى آخره «١». فمن المرأة؟ غير معلوم، ومن الصبي؟ غير معلوم، وهل بينهما نسبة؟ غير معلوم.

النقطة الثامنة ... ص: ٣٠٨

إنهم يذكرون تزوجها بعد عمر بن الخطاب بأبناء عمها جعفر بن أبى طالب، ولم أتعرض لما ذكروا فى تزوجها بعد عمر، لكثرة الاضطرابات الموجودة فيما ذكروا، ولأنه إلى حد ما خارج عن البحث. وبما ذكرنا ظهر أن جميع أسانيد الخبر ساقطة، متون الخبر متعارضة متكاذبه، لا يمكن الجمع بينها بنحو من الأنحاء، وأما: أرسلها على إلى عمر فى المسجد، أخذ عمر بساقها، ضمها إلى نفسه، وأمثال ذلك، فكل هذه الأمور لا يمكن أن يصدق بها عاقل. هذا فيما يتعلق بروايات السنه باختصار.

(١) سنن النسائى ١ / ٧١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٠٩

روايات الشيعة حول هذا الموضوع ... ص: ٣٠٩

وأما رواياتنا حول هذا الموضوع فتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول ...: ص: ٣٠٩

ما ورد من أن المرأة التى تزوج بها عمر كانت من الجن، أى: لَمَّا خطب عمر أمّ كلثوم أرسل إليه الإمام عليه السلام امرأةً من الجن على هيئة أمّ كلثوم. لكنّ سند هذه الرواية غير صحيح، وتقابلها رواياتٌ صحاح كما سيأتى، فلذا لا نصّدق بتلك الرواية.

القسم الثانى ...: ص: ٣٠٩

ما روى فى هذا الباب من طرفنا، إلّا أنّه ضعيف سنداً ولا نعتبره.

القسم الثالث ...: ص: ٣٠٩

ما هو صحيح سنداً، وأنقل لكم ما عثرت عليه وهو صحيح سنداً، فقط من كتب أصحابنا.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٠

الرواية الأولى ...: ص: ٣١٠

عن أبى عبد الله عليه السلام: لَمَّا خطب عمر قال له أمير المؤمنين: إنّها صبيّة، قال: فلقى العباس فقال له: ما لى؟ أبى بأس؟ قال: ما ذاك؟ قال: خطبت إلى ابن أخيك فردّنى، أما والله لأعورنّ زمزم ولا أدع لكم مكرمه إلّا هدمتها، ولأقيمّنّ عليه شاهدين بأنّه سرق ولأقطعنّ يمينه، فأتاه العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه فجعله إليه.

فى كتب القوم التهديد كان موجوداً، الإلحاح والمعاودة والتردد على على، كلّ هذا كان موجوداً، إلّا أنّ هذه القطعة نجدّها فى روايتنا عن الصادق عليه السلام.

هذه الرواية فى كتاب [الكافى]، كتاب النكاح «١».

رواية أخرى ...: ص: ٣١٠

عن سليمان بن خالد، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة توفى زوجها أين تعتد؟ مسألة شرعية، المرأة زوجها يتوفى، فزوجته أين تعتد عدّة الوفاء، فى بيت زوجها، أو حيث شاءت؟ قال عليه السلام: بلى حيث شاءت، ثمّ قال: إنّ عليّاً عليه السلام لما مات عمر أتى أمّ كلثوم فأخذ بيدها، فانطلق بها إلى بيته. هذا فى كتاب الطلاق من [الكافى] «٢».

(١) الكافى ٥/ ٣٤٦.

(٢) المصدر ٦/ ١١٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١١

رواية أخرى ...: ص: ٣١١

وهى الصحيحة الثالثة، عن أبى عبدالله عليه السلام: فى تزويج أم كلثوم فقال: إن ذلك فرج غضب منّا، إن ذلك فرج غضبنا. هذا أيضاً فى [الكافى] كتاب النكاح «١».

وتلخص: إنه كان هناك تهديد من الرجل، بأى شكل من الأشكال، فى روايتنا التهديد بالاتهام بالسرقة، فى رواياتهم ما كان تهديداً بالاتهام بالسرقة لكن التهديد كان موجوداً، وأعطيتكم المصادر فراجعوا. إذن التهديد كان، وأمير المؤمنين فوض الأمر إلى العباس، ولم يوافق أولاً، إعتذر بأنها صغيرة، إعتذر بأنها صبيّة، إعتذر بأشياء أخرى، ولم يفد اعتذاره، وإلى أن هدد، وفوض على عليه السلام الأمر إلى العباس، فزوجها العباس، وذلك فرج غضب منّا، إلّا أن الرواية تقول بأنه لما مات جاء على وأخذ بيدها وانطلق بها إلى بيته، يظهر أنها قد انتقلت إلى دار عمر، لكنّها بعد وفاته أخذ على بيدها، أى شىء يستفاد منه، أخذ بيدها وانطلق بها إلى بيته، هذا ما تدلّ عليه روايتنا المعتمدة، لا أكثر. أمّا أنه دخل بها، كان له منها ولد أو أولاد، لا يوجد عندنا فى الأدلة المعتمدة. وأيضاً: اشتركت روايتنا ورواياتهم فى التهديد، وفى اعتذار على، وفى أن علياً أو كل الأمر إلى العباس، وأنّ علياً كان مكرهاً فى هذا الأمر، وإذا كان على عليه السلام يُهدد ويسكت فى مثل هذه القضية، فلاحظوا كيف كان التهديد فيما يتعلّق بأمر الخلافة حتّى سكت على!؟

(١) الكافى ٥/ ٣٤٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٢
 أمّا أنّها زُيّنت، أرسلت إلى عمر، أرسلت إلى كذا وكذا، هذا غير موجود فى روايتنا أبداً، ومعاذ الله أن يتفوّه أئمّة أهل البيت عليهم السلام بمثل هذه الأمور بالنسبة إلى ابنه أمير المؤمنين سلام الله عليه.
 محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٣

خلاصة البحث ... ص: ٣١٣

وتلخص: أتى لو سئلت عن هذه القضية أقول: إن هذه القضية تتلخص فى خطوط:
 خطب عمر أم كلثوم من على، هدده واعتذر على، هدده مرة أخرى، وجعل يعاود ويكرّر، إلى أن أوكل على الأمر إلى العباس، وكان فرج غضب من أهل البيت، فالعقد وقع، والبنت انتقلت إلى دار عمر، وبعد موته أخذ بيدها وأخذها إلى داره.
 ليس فى هذه الروايات أكثر من هذا، وهذا هو القدر المشترك بين روايتنا وروايات غيرنا.
 أمّا مسألة الدخول، مسألة الولد والأولاد، وغير ذلك، فهذا كلّ لا دليل عليه أبداً.
 وقد التفت علماء الفريقين إلى هذا الاستنتاج، وأذكر لكم كلمة من عالم شيعى، وكلمة من عالم من أهل السنة.
 يقول النوبختى فى كتاب له فى الإمامة، والنوبختى من قدماء أصحابنا له كتاب فى الإمامة يقول هناك: إن أم كلثوم كانت صغيرة، ومات عمر قبل أن يدخل بها.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٤

وهذا ما نقله المجلسى فى كتاب [البحار] عن كتاب الإمامة للنوبختى «١».

ويقول الزرقانى المالكى المتوفى سنة ١١٢٢ يقول: وأم كلثوم زوجة عمر بن الخطاب مات عنها قبل بلوغها.

هذا فى [شرح المواهب اللدنية] (٢).

فلاحظوا كم كذبوا وكم افترؤا وكم وضعوا فى هذا الخبر؟ وكم زادوا فى القضية؟ وليست القضية الا خطبة وتهديداً واعتذاراً من على، ثم إلحاحاً وتهديداً من عمر، ثم إيكال الأمر إلى العباس، ووقوع العقد، وانتقال البنت إلى دار عمر، ولا أكثر من هذا.

ولو أردت أن أذكر لكم نصوص ما جاء فى كتبهم، وخاصة فى كتاب الذرية الطاهرة، وفى كتاب الإصابة، والاستيعاب، وأسد الغابة، لو ذكرت لكم كل نصوص رواياتهم فى هذه المسألة لطال بنا المجلس وانتهى إلى ليلة أخرى أيضاً، لكننى لم أقرأ كل النصوص، وإنما ذكرت لكم النقاط المهمة فى تلك المتن بعد النظر فى أسانيد تلك الأخبار. وهنا فائدة، هذه الفائدة توضح لنا جانباً من الأمر كما أشرت من قبل:

كان عمر يقصد من هذا أن يغطى على القضايا السابقة، وهذا ما دعاه إلى الخطبة وإلى التهديد وإلى الإرعاب وإلى وإلى، وحتى وفق على أثر التهديدات، وحتى أنه فى بعض كلماته كما فى روايات أهل السنة يصرح: والله إنى لا أريد الباه، وإنما أريد أن يكون لى نسب بفاطمة.

(١) بحار الأنوار ٩١ / ٤٢.

(٢) شرح المواهب اللدنية ٩ / ٢٥٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٥

هذا موجود فى مصادرهم.

كل ذلك إسكاتا للناس، تغطيةً للقضية، ولتلا تنقل القضايا الأخرى، ولهذا المعنى الذى نستنتجه من هذا الخبر شاهد تاريخى أقرؤه لكم: يقول الشافعى محمد بن إدريس - الإمام الشافعى المعروف - يقول: لما تزوج الحجاج بن يوسف - هذا الثقفى - ابنه عبد الله بن جعفر، قال خالد بن يزيد بن معاوية لعبد الملك بن مروان قال: أتركت الحجاج يتزوج ابنه عبد الله بن جعفر؟ قال: نعم، وما بأس فى ذلك؟ قال: أشد البأس والله، قال: وكيف؟ قال: والله يا أمير المؤمنين، لقد ذهب ما فى صدرى على الزبير منذ تزوجت رمله بنت الزبير، قال: فكأنه كان نائماً فأيقظته، قال: فكتب إليه يعزم عليه فى طلاقها، فطلقها «١».

فماذا تستفيدون من هذا الخبر؟ إن هكذا مصاهرات لها تأثيراتها، فالبنت مثلاً تمرض فى بيت زوجها، ولا بد وأن يأتى أبوها، لا بد وأن يمر عليها إختوتها، ولا بد أن يكون هناك ارتباطات واتصالات، المصاهرات دائماً لها هذه التأثيرات الإجتماعية، وهم ملتفتون إلى هذا. يقول: لما تزوجت ابنة الزبير ذهب ما فى صدرى على الزبير، ولو تزوج الحجاج ابنه عبد الله بن جعفر ذهب ما بقلب الحجاج من البغض بالنسبة إلى بنى هاشم وآل أبى طالب.

فلا بد وأن يكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بسرعة ليطلقها، وأن ينقطع هذا الارتباط والاتصال، ولا يفتح باب للمراودة بين العشيرتين.

وهذا ما كان يقصده عمر بن الخطاب من خطبته بنت أمير المؤمنين، بعد أن فعل ما فعل، وعلى امتنع من أن يزوجه، إلى أن هدده واضطر الإمام إلى السكوت،

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٢ / ١٢٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٦

وإيكال الأمر إلى العباس، وحصل الأمر بهذا المقدار، وهو وقوع العقد فقط، ولم يكن أكثر من ذلك، ولذلك بمجرد أن مات عمر

جاء على عليه السلام وأخذ بيدها وأرجعها إلى بيته.

فلا يستفيد أحد من هذه القضية شيئاً من أجل أن يغطى على ما كان، وأن يجعل هذه القضية وسيلةً للتشكيك أو لتضعيف ما كان، وإنما هذه القضية كانت بهذا المقدار، وعلى أثر التهديد واضطر أمير المؤمنين عليه السلام، ومن هنا نفهم كيف اضطر الامام إلى السكوت عن أمر الخلافة والولاية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك ممّا كان. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين. بحثنا فى مسألة المسح على الرجلين فى الوضوء.

وهى مسألة علمية تحقيقيّة فقهية، مطروحة فى كتب العلماء فى الفقه والكلام والحديث والتفسير.

وألفت فى هذه المسألة رسائل كثيرة، لكون المسألة تتعلق بالوضوء، والوضوء مقدّمة الصلاة، والصلاة عمود الدين، فريضة يقوم بها كلّ فرد من المكلفين فى كلّ يوم خمس مرات.

ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بالناس، ولعله كان يتوضأ أمامهم وفى حضورهم، والصحابة أيضاً لا سيّما الملازمون له، المطلاعون على جزئيات حالاته، لا بدّ وأن يكونوا على اطلاع من وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم، ومع هذه التفاصيل، وتعليم النبى صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء للناس، نرى هذا الخلاف الشديد بين المسلمين فى كيفية الوضوء.

وبحثنا الآن فى مسألة المسح على الرجلين فى الوضوء، وإلّا فالمسائل الأخرى المتعلّقة بالوضوء، التى وقع النزاع فيها بين المسلمين أيضاً موجودة، لكننا نتعرض الآن لمسألة المسح على الرجلين أو غسل الرجلين على الخلاف الموجود.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٠

المسح على الرجلين فى الوضوء ... ص: ٣٢٠

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢١

الأقوال فى المسألة ... ص: ٣٢١

الأقوال فى هذه المسألة متعدّدة، فأجمعت الشيعة الإمامية الإثنا عشرية على أنّ الحكم الشرعى فى الوضوء هو المسح على الرجلين على التعيين، بحيث لو أنّ المكلف غسل رجله، وحتّى لو جمع بين الغسل والمسح بعنوان أنّه الواجب والتكليف الشرعى، يكون وضوؤه باطلاً بالإجماع.

هذا رأى الطائفة الإمامية، ولهم على هذا الرأى أدلّتهم من الكتاب والسنة المروية عن أئمّة أهل البيت سلام الله عليهم، وقد ادعى التواتر فى الروايات الدالّة على وجوب المسح دون الغسل، بل ذكر أنّ المسح فى الوضوء من ضروريات هذا المذهب.

إذن، لا خلاف بين الشيعة الإمامية فى وجوب المسح على التعيين، ولهم أدلّتهم.

وأما الآخرون، فقد اختلفوا:

منهم من قال بوجوب الغسل على التعيين، وهذا قول الأئمّة الأربعة، والقول المشهور بين أهل السنة.

ومنهم من قال: بوجوب الجمع بين المسح والغسل، وينسب هذا القول إلى بعض أئمة الزيدية وإلى بعض أئمة أهل الظاهر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٢

ومن أهل السنة من يقول بالتخير، فله أن يغسل وله أن يمسخ.

وسنذكر أصحاب هذه الأقوال فى خلال البحث.

إلما أن المهم هو البحث عن المسح على وجه التعيين والغسل على وجه التعيين، فالقول بالغسل على وجه التعيين قول جمهور أهل السنة، والقول بالمسح على التعيين قول الطائفة الشيعية الإمامية الإثنى عشرية.

فلننظر ماذا يقول هؤلاء، وماذا يقول أولئك، ولنحقق فى أدلة القولين على ضوء الكتاب والسنة، لنتوصل إلى النتيجة التى نتوخاها.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٣

الاستدلال بالقرآن على المسح ... ص: ٣٢٣

أمّا فى الكتاب، فقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (١).

ومحل الشاهد والاستدلال فى هذه الآية كلمة «وَأَرْجُلَكُمْ».

فى هذه الكلمة ثلاث قراءات، قراءتان مشهورتان: الفتح والجر «وَأَرْجُلَكُمْ» «وَأَرْجُلِكُمْ»، وقراءة شاذة وهى القراءة بالرفع: «وَأَرْجُلُكُمْ». القراءة بالرفع وصفت بالشذوذ: يقال: إنها قراءة الحسن البصرى وقراءة الأعمش، ولا يهمنّا البحث عن هذه القراءة، لأنها قراءة شاذة، ولو أردتم الوقوف على هذه القراءة ومن قرأ بها، فارجعوا إلى [تفسير القرطبي] (٢)، وإلى [أحكام القرآن] لابن العربى المالكي (٣) وإلى غيرهما من الكتب، كتفسير الألوسى، وتفسير أبى حيان [البحر المحيط]، يمكنكم الوقوف على هذه القراءة. والوجه فى الرفع «وَأَرْجُلُكُمْ» قالوا بأنّ الرفع هذا على الإبتداء «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ» هذا مبتدأ يحتاج إلى

(١) سورة المائدة (٥): ٦.

(٢) تفسير القرطبي ٩١ / ٦.

(٣) أحكام القرآن لابن العربى ٥٧٦ / ٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٤

خبر، فقال بعضهم: الخبر: مغسولة، وأرجلكم مغسولة، فتكون هذه الآية بهذه القراءة دالة على وجوب الغسل.

لاحظوا كتاب [إملاء ما من به الرحمن فى إعراب القرآن] لأبى البقاء، وهو كتاب معتبر، هناك يدعى بأنّ كلمة «وَأَرْجُلُكُمْ» بناء على قراءة الرفع مبتدأ والخبر مغسولة، فتكون الآية دالة على وجوب الغسل (١).

لكنّ الزمخشري (٢) وغيره من كبار المفسرين يقولون بأنّ تقدير مغسولة لا وجه له، لأنّ للطرف الآخر أن يقدر ممسوحة.

ومن هنا يقول الألوسى (٣): وأما قراءة الرفع فلا تصلح للاستدلال للفريقين، إذ لكل أن يقدر ما شاء، القائل بالمسح يقدر ممسوحة، والقائل بالغسل يقدر مغسولة.

نرجع إلى القراءتين المشهورتين أو المتواترتين، بناء على تواتر القراءات السبع.

أمّا قراءة الجر «وَأَرْجُلُكُمْ» فوجهها واضح، لأنّ الواو عاطفة، تعطف الأرجل على الرؤوس، الرؤوس ممسوحة فالأرجل أيضاً ممسوحة «وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ»، بناء على هذه القراءة حيث الواو عاطفة، والأرجل معطوفة على الرؤوس، تكون الآية دالة على المسح

بكل وضوح.

أما بناء على القراءة بالنصب «وَأَرْجُلُكُمْ» الواو عاطفة، و (أرجلكم) معطوفة على محلّ الجار والمجرور، أى (برؤوسكم) وهو منصوب، والعطف على المحلّ مذهب مشهور فى علم النحو وموجود، ولا خلاف فى هذا على المشهور بين

(١) إملأ ما من به الرحمان ١ / ٢٠٩.

(٢) تفسير الزمخشري ١ / ٥٩٨.

(٣) روح المعاني ٣ / ٢٥١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٥

النحاة، وكما أنّ الرؤوس ممسوحة، فالأرجل أيضاً تكون ممسوحة.

فبناء على القراءتين المشهورتين، تكون الآية دالة على المسح دون الغسل.

وهذا ما يدعيه علماء الإمامية فى مقام الاستدلال بهذه الآية المباركة.

ولننظر هل لأهل السنة أيضاً رأى فى هاتين القراءتين أم لا؟ وهل علماءهم يوافقون على هذا الاستنتاج، بأن تكون القراءة بالنصب

والقراءة بالجرّ - كلتا القراءتان - تدلّان على وجوب المسح دون الغسل أم لا؟

أما الإمامية فلهم أدلتهم، وهذا وجه الاستدلال عندهم بالآية المباركة كما قرأنا.

وأما أهل السنة، فإنكم تجدون الاعتراف بدلالة الآية المباركة - على كلتا القراءتين - على وجوب المسح دون الغسل، تجدون هذا

الاعتراف فى الكتب الفقهيّة، وفى الكتب التفسيرية، بكل صراحة ووضوح، وأيضاً فى كتب الحديث من أهل السنة، أعطيك بعض

المصادر: [المبسوط] فى فقه الحنفيّة للسرخسى «١»، [شرح فتح القدير] فى الفقه الحنفى «٢»، [المغنى] لابن قدامة فى الفقه الحنبلى

«٣»، [تفسير الرازى] «٤»، [غنية المتملى] «٥»، [حاشية السندى] على سنن ابن ماجه «٦»، [تفسير القاسمى] «٧».

(١)

المبسوط فى فقه الحنفيّة ١ / ٨.

(٢) شرح فتح القدير لابن همام ١ / ١١.

(٣) المغنى فى الفقه ١ / ١٢٣.

(٤) تفسير الرازى ١١ / ١٦١.

(٥) غنية المتملى: ١٦.

(٦) حاشية السندى ١ / ٨٨.

(٧) تفسير القاسمى (محاسن التأويل) ٦ / ١١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٦

هذه بعض المصادر التى تجدون فيها الاعتراف بدلالة الآية المباركة على كلتا القراءتين بوجوب المسح، وحتى أنّ الفخر الرازى

يوضح هذا الاستدلال، ويفصل الكلام فيه ويدلّل عليه ويدافع عنه، وكذا غير الفخر الرازى فى تفاسيرهم.

وفى هذه الكتب لو نراجعها نرى أموراً مهمّة جداً:

الأمر الأول: إنّ الكتاب ظاهر - على القراءتين - فى المسح على وجه التعيين.

الأمر الثانى: يذكرون أسماء جماعة من كبار الصحابة والتابعين وغيرهم القائلين بالمسح دون الغسل، وسنذكر بعضهم.

الأمر الثالث: إنهم يصرحون بأن الكتاب وإن دلّ على المسح، فإننا نقول بالغسل لدلالة السنّة على الغسل.

فإذن، يعترفون بدلالة الكتاب على المسح، إلّا أنهم يستندون إلى السنّة في القول بوجوب الغسل.

لكنّ الملفت للنظر أنّهم يعلمون بأن الاستدلال بالسنّة للغسل سوف لا يتم، لوجود مشكلات لا بدّ من حلّها وبعضها غير قابلة للحلّ، فالاستدلال بالسنّة على وجوب الغسل لا يتم، والاعتراف بدلالة الآية على وجوب المسح ينتهي إلى ضرورة القول بوجوب المسح، لدلالة الكتاب ولعدم دلالة تامّة من السنّة، حينئذ يرجعون ويستشكلون ويناقشون في دلالة الكتاب على المسح.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٧

مناقشات القوم في الاستدلال بالقرآن وردّها ... ص: ٣٢٧

إشارة

أذكر لكم بعض المناقشات، وهذه المناقشات تجدونها في كتبهم، وتجردون الردّ على هذه المناقشة في كتبهم أيضاً.

المناقشة الأولى ... ص: ٣٢٧

إنّ قراءة النصب في (أرجلكم) ليس هذا النصب بالعطف على محلّ (رؤوسكم) كما ذكرنا، وإنّما هو لأجل العطف على الوجه والأيدي، فكأنّه قال:

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم.

فإذن، يجب الغسل لا المسح، ويسقط الاستدلال بالآية المباركة- على قراءة النصب- لوجوب المسح.

هذا الإشكال تجدونه في [أحكام القرآن] لابن العربي المالكي يقول: جاءت السنّة قاضية بأنّ النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، النصب في (أرجلكم) بمقتضى دلالة السنّة لا بدّ وأن يكون لأجل العطف على الوجه واليدين، لا لأجل العطف على محلّ (رؤوسكم)، وقد ذكر ابن العربي المالكي بأنّ هذا الذي قاله هو طريق النظر البديع «(١)».

(١) أحكام القرآن ٢ / ٥٧٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٨

ردّ المناقشة الأولى ... ص: ٣٢٨

لكنّ المحققين منهم يردّون هذا الوجه، ويجيبون عن هذا الإشكال، ويقولون:

بأنّ الفصل بين المتعاطفين بجمله غير معترضه خطأ في اللغة العربية، والقرآن الكريم منزّه من كلّ خطأ وخطأ، وكيف يحمل الكتاب على خطأ في اللغة العربية.

لا-حظوا، يقول أبو حيان- وهو مفسر كبير ونحوي عظيم، وآراؤه في الكتب النحويّة مذكورة يُنظر إليها بنظر الاحترام، ويبحث عنها ويعتني بها- يقول معترضاً على هذا القول: بأنّه يستلزم الفصل بين المتعاطفين بجمله ليست باعتراف بل هي منشئة حكماً.

قال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور [وهذا الاسم نعرفه كلّنا، من كبار علماء النحو واللغة] وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قال: وأقبح ما يكون ذلك بالجملة، فدلّ قوله هذا على أنّه ينزّه كتاب الله عن هذا التخرّيج «(١)».

وتجدون هذا الاعتراض على هذه المقالة أيضاً فى [عمدة القارى]، وفى [الغنية] للخلبى، وفى غير هذين الكتابين أيضاً.

المناقشة الثانية ... : ص: ٣٢٨

قال بعضهم بأن لفظ المسح مشترك بين المسح المعروف والغسل، أى فى اللغة العربية أيضاً يسمى الغسل مسحاً، وإذا كان اللفظ مشتركاً حينئذ يسقط الاستدلال.
قال القرطبى: قال النحاس: هذا من أحسن ما قيل فى المقام، أى لأن تكون الآية غير دالة على المسح، نجعل كلمة المسح مشتركة بين الغسل والمسح المعروف.
ثم قال القرطبى: وهو الصحيح.

(١) تفسير بحر المحيط ٣ / ٤٥٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٢٩

فوافق على رأى النحاس «١».

وراجعوا أيضاً: [البحر المحيط] «٢»، و [تفسير الخازن] «٣»، وابن كثير «٤»، يذكرون هذا الرأى.

رد المناقشة الثانية ... : ص: ٣٢٩

لكن المحققين لا يوافقون على هذا الرأى، وهذه المناقشة عندهم مردودة، ولا يصدقون أن يقول اللغويون بمجىء كلمة المسح بمعنى الغسل، وأن تكون هذه الكلمة لفظاً مشتركاً بين المعنيين.
لاحظوا مثلاً: [عمدة القارى فى شرح البخارى] يقول بعد نقل هذا الرأى:
وفيه نظر «٥».
ويقول الصاوى فى [حاشية البيضاوى]: وهو بعيد «٦».
وصاحب [المنار] يقول: وهو تكلف ظاهر «٧».
فتكون هذه المناقشة أيضاً مردودة من قبلهم.

المناقشة الثالثة ... : ص: ٣٢٩

إن قراءة الجرّ ليست بالعطف على لفظ (برؤوسكم) ليدلّ قوله تعالى فى

(١) تفسير القرطبى ٦ / ٩٢.

(٢) تفسير بحر المحيط ٣ / ٤٥٢.

(٣) تفسير الخازن ٢ / ١٧.

(٤) تفسير ابن كثير ٢ / ٢٨.

(٥) عمدة القارى ٢ / ٣٦٢.

(٦) الصاوى على البيضاوى ١ / ٢٧٠.

(٧) تفسير المنار (المنار فى تفسير القرآن) ١٩٤ / ٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٠

هذه الآية المباركة على المسح، لا، وإنما هو كسر على الجوار.

عندنا فى اللغة العربية كسر على الجوار، ويمثلون له ببعض الكلمات أو العبارات العربية مثل: هذا حجر ضبَّ خرب، يقال: هذا كسر على الجوار.

فليكن كسر «وَأَرْجُلِكُمْ» أيضاً على الجوار، فحينئذ يسقط الاستدلال.

أورد هذه المناقشة: العيني فى [عمدة القارى] «١»، وأبو البقاء فى [إملاء ما من به الرحمن] «٢»، والآلوسى فى [تفسيره]، وقد دافع الآلوسى عن هذا الرأى «٣».

رد المناقشة الثالثة ...: ص: ٣٣٠

لكن أئمة التفسير لا يوافقون على هذا.

لاحظوا، يقول أبو حيان: هو تأويل ضعيف جداً «٤».

ويقول الشوكانى: لا يجوز حمل الآية عليه «٥».

ويقول الرازى وكذا النيسابورى: لا يمكن أن يقال هذا فى الآية المباركة «٦».

ويقول القرطبى قال النحاس: هذا القول غلط عظيم «٧».

وهكذا يقول غيرهم كالحازن والسندى والخفاجى فى حاشيته على البيضاوى وغيرهم من العلماء الأعلام. فهذه المناقشة أيضاً مردودة.

(١)

عمدة القارى ٢ / ٣٦٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمان ١ / ٢٠٩.

(٣) روح المعانى ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٨.

(٤) تفسير بحر المحيط ٣ / ٤٥٢.

(٥) فتح القدير ٢ / ١٨.

(٦) تفسير النيسابورى ٢ / ٥٥٧.

(٧) تفسير القرطبى ٦ / ٩٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣١

المناقشة الرابعة ...: ص: ٣٣١

يقولون: إن الآية بكلتا القراءتين تدل على المسح، يعترفون بهذا، فقراءة النصب تدل على المسح، وقراءة الجر تدل على المسح، لكن ليس المراد من المسح أن يمر الإنسان يده على رجله، بل المراد من المسح المسح على الخفين، حينئذ تكون الآية أجنبية عن البحث.

إختار هذا الوجه جلال الدين السيوطى، وإختاره أيضاً المراغى صاحب [التفسير] «١».

رد المناقشة الرابعة ... ص: ٣٣١

لكن هذه المناقشة تتوقف:
 أولاً: على دلالة السنة على الغسل دون المسح، وهذا أول الكلام.
 ثانياً: إن جواز المسح على الخفين فى حال الإختيار أيضاً أول الكلام، فكيف تحمل الآية المباركة على ذلك الحكم.
 وفى هذه المناقشة أيضاً إشكالات أخرى.
 وتلخص إلى الآن: أنهم اعترفوا بدلالة الآية المباركة - بكتنا القراءتين - على وجوب المسح دون الغسل، اعترفوا بهذا ثم قالوا بأننا نعتمد على السنة ونستند إليها فى الفتوى بوجوب الغسل، ونرفع اليد بالسنة عن ظاهر الكتاب.
 وحينئذ، تصل النوبة إلى البحث عن السنة، والمناقشات فى الآية ظهر لنا اندفاعها بكل وضوح، فنحن إذن والسنة.

(١) أنظر: تفسير المراعى ٦/ ٦٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٣

الاستدلال بالسنة على المسح ... ص: ٣٣٣**إشارة**

وفى السنة النبوية - بغض النظر عن روايات أهل البيت وما فى كتاب [وسائل الشيعة] وغيره من روايات أهل البيت عليهم السلام - ننظر إلى روايات أهل السنة فى هذه المسألة.
 وفى كتبهم المعروفة المشهورة، نجد أن الروايات بهذه المسألة على قسمين، وتنقسم إلى طائفتين، منها ما هو صريح فى وجوب المسح دون الغسل، أقرأ لكم بعض النصوص عن جمع من الصحابة الكبار، وننتقل إلى أدلة القول الآخر.

الرواية الأولى ... ص: ٣٣٣

عن على عليه السلام: إنه توضأ فمسح على ظهر القدم وقال: لولا أنى رأيت رسول الله فعله لكان باطن القدم أحق من ظاهره.
 هذا نص فى المسح عن على عليه السلام، أخرجه أحمد والطحاوى (١).

الرواية الثانية ... ص: ٣٣٣

عن على عليه السلام قال: كان النبى يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح مرةً مرةً.
 فى [المصنف] لابن أبى شيبة وعنه المتقى الهنذى (٢).

(١) مسند أحمد ١/ ٩٥، ١١٤، ١١٦، ١٢٤، شرح معانى الآثار ١/ ٣٥.

(٢) المصنف ١/ ٢٦، كنز العمال ٩/ ٤٤٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٤

الرواية الثالثة ... : ص: ٣٣٤

عن على عليه السلام إنه توضأ ومسح رجليه، فى حديث مفصل وقال: أين السائل عن وضوء رسول الله؟ كذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هذا فى [مسند عبد بن حميد] وعنه المتقى الهندي «١».

وهذا الخبر الأخير تجدونه بأسانيد أخرى عند ابن أبى شيبه وأبى داود وغيرهما، وعنهم المتقى «٢»، وبسند آخر تجدون هذا الحديث الأخير فى [أحكام القرآن] «٣».

فأمير المؤمنين عليه السلام يروى المسح عن رسول الله، وهم يروون خبره وأخباره فى كتبهم المعتمدة بأسانيد عديدة.

الرواية الرابعة ... : ص: ٣٣٤

عن ابن عباس: أبى الناس إلّا الغسل ولا أجد فى كتاب الله إلّا المسح.

رواه عبدالرزاق الصنعانى وابن أبى شيبه وابن ماجه، وعنهم الحافظ الجلال السيوطى «٤».

الرواية الخامسة ... : ص: ٣٣٤

عن رفاعه بن رافع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه: يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبيين.

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ٦١، كنز العمال ٩ / ٤٤٨.

(٢) كنز العمال ٩ / ٤٤٨، ٦٠٥.

(٣) أنظر: أحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٤٧.

(٤) الدر المنثور ٢ / ٢٦٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٥

وهذا نص صريح أخرجه أبو داود فى [سننه] «١»، والنسائى فى [سننه] «٢»، وابن ماجه فى [سننه] «٣»، والطحاوى «٤»، والحاكم «٥»، والبيهقى «٦»، والسيوطى فى [الدر المنثور] «٧».

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

قال الذهبى: صحيح.

وقال العينى: حسنه أبو على الطوسى وأبو عيسى الترمذى وأبو بكر البزار، وصححه الحافظ ابن حبان وابن حزم.

الرواية السادسة ... : ص: ٣٣٥

عن عبدالله بن عمر، كان إذا توضأ عبدالله ونعلاه فى قدميه، مسح ظهور قدميه برجليه ويقول: كان رسول الله يصنع هكذا «٨».

الرواية السابعة ... : ص: ٣٣٥

عن عباد بن تميم عن عمه: إن النبى توضأ ومسح على القدمين، وإن عروه بن الزبير كان يفعل ذلك.

(١)

سنن أبى داود ١/١٩٧.

(٢) سنن النسائى ١/٢٤١.

(٣) سنن ابن ماجه ١/١٥٦.

(٤) شرح معانى الآثار ١/٣٥.

(٥) المستدرک على الصحيحين ١/٢٤١.

(٦) سنن البيهقى ١/٤٤، ٢/٣٥٤.

(٧) الدر المنثور ٢/٢٦٢.

(٨) شرح معانى الآثار ١/٩٧٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٦

هذا الحديث رواه كثيرون من أعلام القوم، فلاحظوا [شرح معانى الآثار] «١»، وهو فى [الاستيعاب] «٢» وقد صححه.

وقال ابن حجر: روى البخارى فى تاريخه وأحمد وابن أبى شيبه وابن أبى عمرو والبغوى والباوردى وغيرهم كلهم من طريق أبى

الأسود عن عباد بن تميم المازنى عن أبيه قال: رأيت رسول الله يتوضأ ويمسح الماء على رجليه.

قال ابن حجر: رجاله ثقات «٣».

وروى هذا أيضاً ابن الأثير فى [أسد الغابه] عن ابن أبى عاصم وابن أبى شيبه «٤».

الرواية الثامنة ...: ص: ٣٣٦

عن عبد الله بن زيد المازنى: إن النبى توضأ ومسح بالماء على رجليه.

ابن أبى شيبه فى [المصنّف] وعنه فى كنز العمال «٥»، وابن خزيمة فى [صحيحه] وعنه العيني فى [عمدة القارى] «٦».

الرواية التاسعة ...: ص: ٣٣٦

عن حمران مولى عثمان بن عفان قال: رأيت عثمان بن عفان دعا بماء، فغسل كفيه ثلاثاً، ومضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً

وذراعيه، ومسح برأسه

(١) شرح معانى الآثار ١/٣٥.

(٢) الإستيعاب ١/١٩٥.

(٣) الإصابه ١/٤٩٠.

(٤) أسد الغابه ١/٢١٧.

(٥) كنز العمال ٩/٤٥١.

(٦) عمدة القارى ٢/٣٦٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٧

وظهر قدميه.

رواه أحمد والبزار وأبو يعلى وصححه أبو يعلى «١».

الرواية العاشرة ...: ص: ٣٣٧

ابن جرير الطبرى بسنده عن أنس بن مالك، وكان أنس إذا مسح قدميه بلهما قال ابن كثير: إسناده صحيح «٢».

الرواية الحادية عشرة ...: ص: ٣٣٧

عن عمر بن الخطاب.

أخرج ابن شاهين فى كتاب [الناسخ والمنسوخ] عنه حديثاً فى المسح، ولاحظ [عمدة القارى] «٣».

الرواية الثانية عشرة ...: ص: ٣٣٧

عن جابر بن عبد الله الأنصارى كذلك.

أخرجها الطبرانى فى [الأوسط] وعنه العيني «٤».

وهناك أحاديث وآثار أخرى لا أُطيل عليكم بذكرها، وإلا فهى موجودة عندى وجاهزة.

ومن هنا نرى أنهم يعترفون بذهاب كثير من الصحابة والتابعين إلى المسح.

لاحظوا أنه اعترف بذلك ابن حجر العسقلانى فى [فتح البارى]، وابن العربى

(١) كنز العمال ٩ / ٤٤٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٢ / ٢٧.

(٣) عمدة القارى ٢ / ٣٦٤.

(٤) المصدر ٢ / ٣٦٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٨

فى [أحكام القرآن]، وابن كثير فى [تفسيره]، هؤلاء كلهم اعترفوا بذهاب جماعة من الصحابة والتابعين والسلف إلى المسح، وفى

[بداية المجتهد] لابن رشد:

ذهب إليه قوم، أى المسح «١».

وأما رأى محمد بن جرير الطبرى صاحب التاريخ والتفسير، فقد نقلوا عنه الرد على القول بتعيين الغسل، وهذا القول عنه منقول فى

تفاسير: الرازى والبغوى والقرطبى وابن كثير والشوكانى فى ذيل آية الوضوء، وكذا فى أحكام القرآن، وفى [شرح المهذب] للنووى،

والمغنى لابن قدامة أيضاً، وفى غيرها من الكتب «٢».

وإلى الآن ظهر دليل القول بالمسح من الكتاب والسنة، على أساس كتب السنة ورواياتهم، وظهر أن عدّة كثيرة من الصحابة والتابعين

يقولون بتعيين المسح، ويروون هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا فشل القوم من إثبات مذهبهم - الغسل - عن

الكتاب والسنة ماذا يفعلون؟

القرآن لا يمكنهم تكذيبه، لكن الروايات يكذبونها:

فى [روح المعانى] للآلوسى: إن هذه الروايات كذب!! ... وسأقرأ لكم نصّ عبارة الآلوسى فى ذلك. أما ابن حجر العسقلانى، فى [فتح البارى] «٣» يقول: نعم، الكتاب والسنة يدلان على المسح وإن كثيراً من الصحابة قالوا بالمسح، لكنهم عدلوا عن هذا الرأى. ومن أين عدلوا؟ لا يوضح هذا ولا يذكر شيئاً!! ومنهم: من يناقش فى بعض أسانيد هذه الأحاديث كى يتمكّن من ردّها، وإلّا

(١) بداية المجتهد ١٦ / ١.

(٢) تفسير القرطبى ٩٢ / ٦، فتح القدير للشوكانى ١٨ / ٢، المجموع ٤١٧ / ١، المغنى فى الفقه ١ / ١٢١.

(٣) فتح البارى ١ / ٢٣٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٣٩

لخسر الكتاب والسنة كليهما، فهؤلاء مشوا على هذا الطريق، وسأذكر بعضهم.

ومنهم: الذين حرّفوا هذه الأحاديث - الأحاديث الدالّة على المسح - وجعلوها دالّة على الغسل، وهذه طريقة أخرى، سجّلت بعضهم وبعض ما فعلوا.

فمثلاً فى إحدى الروايات عن على عليه السلام، الرواية التى قرأناها، كانت تلك الرواية دالّة على المسح، فجعلوها دالّة على الغسل، يقول الراوى: إن عليّاً مسح رجله، فحرّف إلى: غسل رجله، فارجعوا إلى [كنز العمال] «١» وقارنوا بين هذا الخبر فى هذه الصفحة وبين رواية أحمد «٢»، وأيضاً الطحاوى فى [معانى الآثار] «٣».

ومن ذلك أيضاً الحديث الذى قرأناه عن حمران مولى عثمان، فقد حرّفوه وجعلوه دالّاً على الغسل، فبدلوا قوله: إنّه مسح على قدميه، وجعلوا اللفظ: غسل قدميه، وهذا الحديث فى [مسند أحمد] «٤». وأكتفى بهذا المقدار لأنّ هناك بحوثاً أخرى.

(١)

كنز العمال ٩ / ٤٤٨.

(٢) مسند أحمد ١ / ١٥٧.

(٣) شرح معانى الآثار ١ / ٣٤.

(٤) مسند أحمد ١ / ٥٨ و ٦١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤١

النظر فى أدلّة القائلين بالغسل ... ص: ٣٤١

إشارة

نتنقل الآن إلى دليل القائلين بالغسل من أهل السنة.

أما من الكتاب، فليس عندهم دليل.

قالوا: نستدلّ بالسنة، فما هو دليلهم؟

إنّ المتتبع لكتب القوم لا يجد دليلاً على القول بالغسل إلهادليلين:

الأول: ما اشتمل من ألفاظ الحديث عندهم على جملة: «ويل للأعقاب من النار»، وسأقرأ نصّ الحديث، فهم يستدلون بهذا الحديث على وجوب الغسل دون المسح.

الثانى: ما يروونه فى بيان كيفة وضوء النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وسأقرأ لكم بعض تلك الأحاديث.

إذن، لا يدلّ على وجوب الغسل إلهادليلين، إلهادليلين من الأحاديث:

أولاً: ما اشتمل على «ويل للأعقاب من النار».

وثانياً: ما يحكى لنا كيفة وضوء رسول الله.

لاحظوا كتبهم التى يستدلون فيها بهذين القسمين من الأحاديث على وجوب الغسل، مثل [أحكام القرآن] لابن العربى، [فتح البارى]،

تفسير [القرطبى]، [المبسوط] و [معالم التنزيل] للبغوى [الكواكب الدرارى فى شرح البخارى] وغير

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٢

هذه الكتب، تجدونهم يستدلون بهذين القسمين من الحديث فقط على وجوب الغسل دون المسح، وعلينا حينئذ أن نحقق فى هذين الخبرين.

الاستدلال بحديث «ويل للأعقاب من النار...»: ص: ٣٤٢

والعمدة هى رواية: «ويل للأعقاب من النار»، وهى من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، هذه الرواية موجودة فى [البخارى]،

وموجودة عند [مسلم]، فهى فى الصحيحين، أقرأ لكم الحديث بالسند، ولاحظوا الفوارق فى السند والتمتن:

قال البخارى: حدّثنا موسى، حدّثنا أبو عوانة، عن أبى بشر، عن يوسف بن ماهك، عن عبد الله بن عمرو قال: تخلف النبى صلى الله

عليه وآله وسلم عنا فى سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقنا العصر - أى صلاة العصر - فجعلنا تتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى

صوته: «ويل للأعقاب من النار، ويل للأعقاب من النار، ويل للأعقاب من النار». مرّتين أو ثلاثاً كزر هذه العبارة.

هذا الحديث فى البخارى بشرح ابن حجر العسقلانى «١».

وأما مسلم، فأخرج ما نصّه: حدّثنى زهير بن حرب، حدّثنا جرير و حدّثنا إسحاق أخبرنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن

أبى يحيى، عن عبد الله بن عمرو قال: رجعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مكة إلى المدينة - هذه السفرة كانت من مكة

إلى المدينة - حتى إذا كنّا بماء بالطريق تعجّل قوم عند العصر، فتوضّؤوا وهم عجال، فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء

[وهذه القطعة من الحديث غير موجودة عند البخارى، وهى المهم ومحل

(١) صحيح البخارى ١ / ٢١، ٤٩، فتح البارى ١ / ٢٣٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٣

الشاهد] فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء، فقال رسول الله: «ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء» «١».

مناقشة الاستدلال بحديث «ويل للأعقاب من النار...»: ص: ٣٤٣

نقول: عندما نريد أن نحقق فى هذا الموضوع - ولنا الحق أن نحقق - فأولاً نبحث عن حال هذين السندين وفيهما من تكلم فيه، لكننا

نغض النظر عن البحث السندى، لأن أكثر القوم على صحّة الكتابين.

إذن، ننتقل إلى البحث عن فقه هذا الحديث:

لاحظوا فى [صحيح البخارى]: فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته «ويل للأعقاب من النار، ويل للأعقاب من النار» لكن لا بد وأن يكون الكلام متعلقاً بأمر متقدم، رسول الله يقول: «ويل للأعقاب من النار» وليس قبل هذه الجملة ذكر للأعقاب، هذا غير صحيح.

أما فى لفظ [مسلم]: فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء فقال: «ويل للأعقاب من النار» وهذا هو اللفظ الصحيح. إذن، من هذا الحديث يظهر أن أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله) لم يغسلوا أرجلهم فى الوضوء، وإنما مسحوا، لكنهم لما مسحوا لم يمسحوا كل ظهر القدم وبقيت الأعقاب لم يمسه الماء، اعترض عليهم رسول الله، لماذا لم تمسحوا كل ظهر القدم؟ ولم يقل رسول الله لماذا لم تغسلوا، قال: لماذا لم تمسحوا كل ظهر القدم. ولكنكم قد تشكون فيما أقول، ولا تصدقون، ولا توافقونى فى دلالة

(١) صحيح مسلم ١/١٤٧، صحيح مسلم بشرح النووى ٢/١٢٧ و ١٢٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٤

الحديث على المعنى الذى ذكرته، وتريدون أن أتى لكم بشواهد من القوم أنفسهم، فىكون هذا الحديث دالماً على المسح دون الغسل!! مع إنهم يستدلون بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص على وجوب الغسل دون المسح!! يقول ابن حجر العسقلانى بعد أن يبحث عن هذا الحديث ويشرحه، ينتهى إلى هذه الجملة ويقول: فتمسك بهذا الحديث من يقول بإجزاء المسح.

ويقول ابن رشد - لاحظوا عبارته -: هذا الأثر وإن كانت العادة قد جرت بالإحتجاج به فى منع المسح، فهو أدل على جوازه منه على منعه، وجواز المسح أيضاً مروى عن بعض الصحابة والتابعين «١».

رسول الله لم يقل لماذا لم تغسلوا أرجلكم، قال: لماذا لم تمسحوا على أعقابكم، يعنى: بقيت أعقابكم غير ممسوحة، وقد كان عليكم أن تمسحوا على ظهور أرجلكم وحتى الأعقاب أيضاً يجب أن تمسحوا عليها، ويل للأعقاب من النار. يقول صاحب [المنار]: هذا أصح الأحاديث فى المسألة، وقد يتجاذب الاستدلال به الطرفان. أى القائلون بالمسح والقائلون بالغسل «٢».

وراجعوا سائر عباراتهم، فهم ينصون على هذا.

والحاصل: إن رسول الله لم يعترض على القوم فى نوع ما فعلوا، أى لم يقل لهم لماذا لم تغسلوا، وإنما قال لهم: لماذا لم تمسحوا أعقابكم «ويل للأعقاب من النار» وهذا نص حديث مسلم، إلا أن البخارى لم يأت بهذه القطعة، فأريد

(١) بداية المجتهد ١/١٧.

(٢) تفسير المنار ٦/١٨٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٥

الاستدلال بلفظه على الغسل.

ولا أدرى هل لم يأت بالقطعة من الحديث عمداً أو سهواً، وهل أنه هو الساهى أو المتعمد، أو الرواة هم الساهون أو المتعمدون؟ ولما كان هذا الحديث الذى يريدون أن يستدلوا به للغسل، كان دالاً على المسح، اضطرّوا إلى أن يحرفوه، لاحظوا التحريفات، تعمّدت أن أذكرها بدقّة:

فالحديث بنفس السند الذى فى صحيح مسلم الدال على المسح لا الغسل، بنفس السند، يرويه أبو داود فى [سننه] ويحذف منه ما يدل على المسح «١».

وهكذا صنع الترمذى فى [صحيحه]، والنسائى فى [صحيحه]، وابن ماجه فى [صحيحه]، كلهم يروون الحديث عن منصور عن هلال بن يسار عن يحيى عن عبدالله بن عمرو، نفس السند الذى فى [صحيح مسلم]، لكنّه محرّف، قارنوا بين الألفاظ «٢»، وهذا غريب جداً. أمّا النسفى، فلو تراجعون [تفسيره] فى ذيل الآية المباركه يقول هكذا: قد صحّ أنّ النبى رأى قوماً يمسحون على أرجلهم فقال: «ويل للأعقاب من النار» «٣» وكم فرق بين هذا اللفظ ولفظ مسلم.

أمّا فى [مسند أحمد] وتبعه الزمخشري فى [الكشاف]، فجعلوا كلمة الوضوء بدل المسح.

ففى [صحيح مسلم] يقول: فانتبهنا إليهم وأعقابهم تلوح لم تمسها الماء.

يقول أحمد فى [المسند] وفى [الكشاف] ينقل: وعن ابن عمرو بن العاص كُنّا مع رسول الله فتوضأ قوم وأعقابهم بيض تلوح فقال: «ويل للأعقاب»

(١) سنن أبى داود ١ / ٣٠.

(٢) سنن ابن ماجه ١ / ١٥٤، سنن الترمذى ١ / ٣٠، سنن النسائى الكبرى ١ / ٨٩.

(٣) تفسير النسفى ١: ٣٠٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٦

من النار «١».

قارنوا بين اللفظين لتروا كيف يحزفون الكلم عن مواضعها متى ما كانت تضرهم.

الاستدلال بحديث كيفية وضوء رسول الله ومناقشته ... ص: ٣٤٦

وأما الحديث الثانى، الحديث الذى يروونه فى كيفية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، استدّلوا به على الغسل دون المسح، وهو الحديث الذى يرويه حمران عن عثمان بن عفان.

فظهر أنّ الحديث الذى يروونه عن حمران بن عثمان بن عفان يروونه على شكلين:

تارة يدل على المسح، وتارة يدل على الغسل، والسند نفس السند والراوى حمران نفسه.

النص فى البخارى: حدّثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأويسى، حدّثنى إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب - هذا الزهرى - أنّ عطاء بن يزيد أخبره: أنّ حمران مولى عثمان أخبره: أنّه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفه ثلاث مرّات فغسلهما، ثمّ أدخل يمينه فى

الإناء فمضمض واستنشق، ثمّ غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرافق ثلاث مرّات، ثمّ مسح برأسه ثمّ غسل رجله [والحال قرأنا:

مسح رجله] ثمّ غسل رجله ثلاث مرّات إلى الكعبين، ثمّ قال: قال رسول الله: «من توضأ نحو وضوئى هذا ثمّ صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر الله ما تقدّم من ذنبه».

(١) مسند أحمد ٢ / ١٩٣، تفسير الزمخشري ١ / ٥٩٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٧

هذا الحديث فى [البخارى بشرح ابن حجر] «١» وفى [مسلم] أيضاً بنفس السند عن الزهرى، عن عطاء، عن حمران، عن عثمان بن عفان.

وإذا لاحظتم الإسناد، عبدالعزيز بن عبدالله الأويسى: مذكور فى [المغنى فى الضعفاء] للذهبي «٢»، وقال أبو داود: ضعيف، وذكره ابن حجر العسقلاني فى [مقدمه فتح البارى] فيمن تكلم فيه «٣».

ثم إبراهيم بن سعد: ذكره ابن حجر فيمن تكلم فيه «٤»، وأورده ابن عدى فى [الكامل فى ضعفاء الرجال] «٥»، وعن أحمد كآته بحديثه غضب عليه عثمان فنفاه «٦»، وأورده البخارى فى [الضعفاء].

وكذا الكلام فى سند حديث مسلم وهو ينتهى إلى حمران أيضاً.

وبعد التنزل عن المناقشة السنيّة فى هذا الحديث المخزج فى الصحيحين، والتسليم بصحة هذا السند، تكون رواية حمران الدالّة على الغسل معارضة لرواية حمران الدالّة على المسح، ويكون الخبران متعارضين، حينئذ يعرضان على الكتاب، وقد رأينا الكتاب دالاً على المسح دون الغسل، فالكتاب إذن يكذب ما يدلّ على الغسل.

(١)

صحيح البخارى ١/ ٤٨، صحيح مسلم ١/ ١٤١، فتح البارى ١/ ٢٠٨.

(٢) المغنى فى الضعفاء، ميزان الاعتدال ٢/ ٦٣٠.

(٣) هدى السارى: ٤١٩.

(٤) المصدر: ٣٨٥.

(٥) الكامل فى الضعفاء ١/ ١٢٤، ٢٤٦.

(٦) أنظر: ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٤، تهذيب التهذيب ٣/ ٢١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٤٩

خاتمة البحث ... ص: ٣٤٩

إذن، أصبحوا صفر اليمين من الكتاب والسنة.

وحينئذ، تصل النوبة إلى السب والشتم، وإلى ما لا يتفوه به عالم، لا يتفوه به فاضل، فكيف وهو يدعى أنه من كبار العلماء!

لاحظوا ابن العربى المالكي «١» يقول: إتفقت العلماء على وجوب غسلهما - أى الرجلين - وما علمت من رد ذلك، سوى الطبرى من فقهاء المسلمين والرافضة من غيرهم.

فما معنى هذا الكلام؟

ويقول شهاب الدين الخفاجى فى [حاشيته على تفسير البيضاوى]: ومن أهل البدع من جوز المسح على الرجل «٢».

ويقول الألوسى - الكلام الذى وعدتكم بقرائه: لا يخفى أن بحث الغسل والمسح مما كثر فيه الخصام، وطالما زلت فيه الأقدام، وما ذكره الإمام [الرازى] يدلّ على أنه راجل فى هذا الميدان [ذكرت لكم أن الرازى يوضح كيفية دلالة الآية

(١) نسبه إليه القرطبى فى تفسيره ٦/ ٩١، والشوكانى فى فتح القدير: ٢ ولم أجده فى كتابه أحكام القرآن الموجود حالياً.

(٢) الشهاب على البيضاوى ٣/ ٢٢٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٠

على المسح بالقراءتين [فلنبسط الكلام فى تحقيق ذلك رغماً لأنوف الشيعة السالكين من السبل كل سبيل حالك، ما يزعمه الإمامية من نسبة المسح إلى ابن عباس وأنس بن مالك وغيرهما كذب مفترى عليهم، ونسبة جواز المسح إلى أبى العالى وعكرمة والشعبى

زور وبهتان، وكذلك نسبة الجمع بين الغسل والمسح أو التخيير بينهما إلى الحسن البصرى عليه الرحمة. ومثله نسبة التخيير إلى محمد بن جرير الطبري صاحب التاريخ الكبير والتفسير الشهير. وقد نشر رواة الشيعة هذه الأكاذيب المختلفة ورواها بعض أهل السنة ممن لم يميز الصحيح والسقيم من الأخبار، بلا تحقق ولا سند، واتسع الخرق على الراقع، ولعلّ محمّد بن جرير القائل بالتخيير هو محمّد بن جرير رستم الشيعي صاحب المسترشد في الإمامة أبو جعفر، لا أبو جعفر محمّد بن جرير بن غالب الطبري الشافعي الذي هو من أعلام السنة، والمذكور في تفسير هذا هو الغسل فقط، لا المسح ولا الجمع ولا التخيير الذي نسبة الشيعة إليه «١».

يكفى هذا المقدار من السبّ؟ أو تريدون أكثر؟ يكفيكم هذا المقدار!

لكن نرى بعضهم لا يتحمّل هذا السبّ على الشيعة وهو ليس من الشيعة.

يقول صاحب [المنار] «٢»: إنّ في كلامه عفا الله عنه تحاملاً على الشيعة وتكديباً لهم في نقل وُجد مثله في كتب أهل السنة كما تقدّم، وظاهره أنّه لم يطلّع على تفسير ابن جرير الطبري.

فالآلوسي إذن أصبح جاهلاً لم يطلّع على تفسير ابن جرير الطبري، وهو صاحب التفسير [روح المعاني] على كبره! هذا دفاع أو توجيه وتبرير لسبّ جناب الآلوسي، هذا الشخص الذي يدعى أنّه من ذريّة رسول الله.

(١) روح المعاني ٣/ ٢٢٦.

(٢) تفسير المنار ٦/ ١٩٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥١

قد ظهر إلى الآن: أنّ الصحيح بالكتاب والسنة هو المسح دون الغسل، وعليه الإمامية كلّهم، وعليه من صحابه رسول الله كثير، على رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام وابن عباس وأنس بن مالك وجماعة آخرون.

أمّا أهل السنة، فالمشهور بينهم الغسل، وقد عرفنا أنّهم لا دليل لهم على هذه الفتوى، ولذا اضطرّ بعضهم إلى أن يقول بالجمع بين الغسل والمسح، وبعضهم خيّر بين الأمرين.

لاحظوا، في [المرقاة في شرح المشكاة] للقارى يقول بأنّ أحمد والأوزاعي والثوري وابن جبير يقولون بالتخيير بين المسح والغسل «١». هذه مرحلة من الحقّ، التخيير مرحلة من الحقّ، الحقّ هو المسح على التعيين، لكن نفى تعيين الغسل والتخيير بينه وبين المسح مرحلة على كلّ حال، فهو يدلّ على أنّهم لا دليل لهم على تعيين الغسل.

نعم، لو كان الشتم دليلاً فهو من أعظم الأدلّة.

وأما الحسن البصرى، فقد اختلفوا في رأيه ماذا كان رأيه؟ وأيضاً الطبري صاحب التفسير والتاريخ، خلطوا لئلا يتبين واقع أمره، لاحظوا عباراتهم في حقّ الطبري.

فأبو حيان أخرج الطبري من أهل السنة وجعله من علماء الشيعة أصلاً، لاحظوا [لسان الميزان] لابن حجر العسقلاني «٢». والسليمانى - وهو من كبار علمائهم في الجرح والتعديل - لم ينكر كون الطبري من أهل السنة وإنما قال: كان يضع للروافض. أى يكذب على رسول الله لصالح الشيعة، وهذا تجدونه في [ميزان الاعتدال] «٣».

(١) المرقاة في شرح المشكاة ١/ ٣٥١.

(٢) لسان الميزان ٥/ ١٠٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٩٨.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٢

والذهبي هنا له نوع من الإنصاف، نزه الطبرى من كونه وضاعاً للشيعة، وعن كونه من الروافض وقال: هذا من كبار علماء السنة وما هذا الكلام فى حقه! نعم له رأى فى مسألة المسح على الرجلين (١).

الرازى وجماعة ينسبون إلى الطبرى القول بالتخير، آخرون ينسبون إليه القول بالجمع، لاحظوا كتاب [المنار] (٢). وابن حجر العسقلانى إحتمل أن يكون هذا الطبرى المذكور فى الكتب هو الطبرى الشيعى، واختلط الأمر عليهم والطبرى الشيعى أيضاً قائل بالمسح فتصور الكتاب والمؤلفون والمطالعون أن هذا الطبرى صاحب التفسير والتاريخ، وهل يُصدّق بهذا؟! إذن، لماذا رماه ذاك بالرفض، ولماذا رماه ذاك بالوضع، ولماذا قال الآخر قولاً آخر فى حقه، ولماذا كل هذا؟ عرفتم أن القول بالمسح رأى كثير من الصحابة والتابعين، وقول الحسن البصرى أيضاً، وقول الطبرى صاحب التفسير والتاريخ كذلك، وهناك علماء آخرون أيضاً يقولون بهذا القول.

أذكر لكم قضيتي، فلاحظوا، ذكروا (٣) بترجمة أبى بكر محمد بن عمر بن الجعابى - هذا الإمام الحافظ الكبير، والمحدث الشهير - ذكروا بترجمته أنهم قد وضعوا علامة على رجله حينما كان نائماً، خطوا على رجله بقلم أو بشيء آخر وهو نائم لا يشعر، وبعد ثلاثة أيام رأوا الخط موجوداً على رجله، فقالوا بأن هذا

(١) سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٧٧.

(٢) تفسير المنار ٦ / ١٩١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٩٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٣

الشخص لم يصل، لأنه إن كان قد صلى فقد توضأ، وإن كان قد توضأ فقد غسل رجله، وحينئذٍ تزول العلامة عن رجله، ولما كانت باقية فهو إذن لم يصل هذه المدّة.

أقول: إن كان أبو بكر الجعابى تاركاً للصلاة حقيقةً، فهذا ليس غريباً، فكم له من نظير فى كبار علمائهم، ولى مذكرات من كبار علمائهم الأعلام ينصّون بتراجمهم أنه كان يترك الصلاة، من جملتهم زاهر بن طاهر الشحامى النيسابورى، يصرّحون بأن هذا المحدث كان يترك الصلاة مع أنهم يعتبرونه من كبار الحفاظ، يعتمدون على روايته بل يجعلونه من جملة الشهود عند الحكام، والشاهد يجب أن يكون عادلاً، وكأنّ ترك الصلاة لا يضرّ بالعدالة.

فإن كان الجعابى تاركاً للصلاة فكم له من نظير.

أمّا إذا كان يمسخ على رجله كالشيعة ولا يغسل رجله، فتبقى العلامة على رجله لا ثلاثة أيام ولربما خمسين يوماً إذا لم يذهب إلى الحمام ليغسل، فيبقى الخط على رجله، فيدور أمر الجعابى، بين أن يكون تاركاً للصلاة فكم له من نظير، أو إنه على قول أصحابنا الإمامية فى هذه المسألة.

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

سألتم عن دور الحكيم الإلهى الشيخ المحقق العظيم الخواجه نصير الدين الطوسى فى سقوط بغداد على يد هولاء.

لأنه قد ينسب فى بعض الكتب إلى هذا الشيخ العظيم أن له ضلعاً فى سقوط بغداد على يد المشركين، وما ترتب على هذه الحادثة من آثار سيئة بالنسبة إلى الإسلام والمسلمين، من قتل النفوس، وتخريب البلاد، والمدارس العلمية، وغير ذلك ...

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٨

الشيخ نصير الدين الطوسى و سقوط بغداد ... ص: ٣٥٨

إشارة

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٥٩

افتراء ابن تيمية على ... ص: ٣٥٩

الشيخ نصير الدين الطوسى ... ص: ٣٥٩

إشارة

لعلّ من أشدّ الناس على الشيخ نصير الدين الطوسى رحمه الله فى هذه القضية هو ابن تيمية، ممّا يثير الشك ويدعو إلى البحث عمّا إذا كان السبب الأصلى لأتهام هذا الشيخ بهذا الأمر هو الاختلاف العقائدى، وما كان للشيخ نصير الدين الطوسى من دور فى نشر المذهب الشيعى ودعمه بالأدلة والبراهين، ولا سيّما بتأليفه كتاب [تجريد الاعتقاد]، هذا الكتاب الذى أصبح من المتون الأصليّة والأوليّة فى الحوزات العلميّة كلّها، وكان يدرس وما زال، ولذا كثرت عليه الشروح والحواشى من علماء الشيعة والسنة، وحتىّ أنّ كتاب المواقف للقاضى الإيجى، وكتاب المقاصد للسعد التفتازانى، هذان الكتابان أيضاً إنّما أُلّفَا نظراً إلى ما ذكره الخواجه نصير الدين فى كتاب التجريد، ويحاولون أن يردّوا عليه آراءه وأفكاره، ولربّما يذكرون اسمه بصراحة، وقد عثرنا على موردٍ فى أحد تلك الكتب حيث جاء التصريح باسم الشيخ نصير الدين الطوسى مع التهجم عليه وسبه، أعنى كتاب [شرح المقاصد].

وأما ابن تيمية، فإنّما يتعرّض للخواجه نصير الدين الطوسى بمناسبة أنّ العلامة الحلّى - تلميذ الخواجه - ينقل عن أستاذه استدلالاً لدعم المذهب الشيعى وإثبات عقيدة الإمامية، على أساس حديثين صحيحين واردين فى كتب الفريقين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٠

ينقل العلامة رحمه الله عن أستاذه أنّه سئل عن المذهب الحقّ بعد رسول الله، فأجاب بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أخبر فى الحديث المتفق عليه بأنّ الأمة ستفترق من بعده على ثلاث وسبعين فرقة، وهذا الحديث متفق عليه.

قال: فمع كثرة هذه الفرق قال رسول الله: فرقة ناجية والباقي فى النار.

ثمّ إنّ رسول الله عيّن تلك الفرقة الناجية بقوله: «إنّما مثل أهل بيتى كمثل سفينة نوح من ركبها نجا».

وهذا الاستدلال لا يمكن لأحد أن يناقش فيه، لا فى الحديث الأول، ولا فى الحديث الثانى، ولا فى النتيجة المترتبة على هذين الحديثين.

وحينئذ نرى ابن تيمية العاجز عن إظهار أىّ مناقشة وإبداء أىّ إيراد علمى فى مقابل هذا الاستدلال، نراه يتهجم على الشيخ نصير الدين، ويسبّه بما لا يتفوّه به مسلم بالنسبة إلى فردٍ عادى من أفراد الناس.

ولا بأس بأن أقرأ لكم نصّ ما قاله ابن تيمية فى الشيخ نصير الدين الطوسى:

نص ما قاله ابن تيمية ... ص: ٣٦٠

يقول ابن تيمية: هذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام أنّه كان وزيراً الملاحدة الباطنية الإسماعيلية فى الألموت، ثمّ لمّا قدم الترك

المشركون إلى بلاد المسلمين، وجاؤوا إلى بغداد دار الخلافة، كان هذا منجماً مشيراً لملك الترك المشركين هولاء، أشار عليه بقتل الخليفة وقتل أهل العلم والدين، واستبقاء أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا، وأنه استولى على الوقف الذي للمسلمين، وكان يعطى منه ما شاء الله لعلماء المشركين وشيوخهم من البخشيّة السخرة وأمثالهم.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦١

وأنه لما بنى الرصد الذي بمراغة على طريقة الصابئة المشركين، كان أبخس الناس نصيباً منه من كان إلى أهل الملل أقرب، وأوفرهم نصيباً من كان أبعدهم عن الملل، مثل الصابئة المشركين ومثل المعطلة وسائر المشركين.

ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الإسلام ومحرماته، لا يحافظون على الفرائض كالصلوات، ولا ينزعون عن محارم الله من الفواحش والخمر وغير ذلك من المنكرات، حتى أنهم في شهر رمضان يذكر منهم من إضاعة الصلوات وارتكاب الفواحش وشرب الخمر ما يعرفه أهل الخبرة بهم.

ولم يكن لهم قوة وظهور إلامع المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى، ولهذا كان كلما قوى الاسلام في المغل وغيرهم من الترك ضعف أمر هؤلاء، لغرض معاداتهم للإسلام وأهله...

وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه عند المسلمين أشهر وأعرف من أن يعرف ويوصف.

ومع هذا، فقد قيل: إنه في آخر عمره يحافظ على الصلوات الخمس، ويشغل بتفسير البغوى وبالفرقة ونحو ذلك، فإن كان قد تاب من الإلحاد، فالله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، والله تعالى يقول: «يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا» (١).

لكن ما ذكره هذا، إن كان قبل التوبة لم يقبل قوله، وإن كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرفض، بل من الإلحاد وحده، وعلى التقديرين فلا يقبل قوله.

والأظهر أنه إنما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان منجماً للمغل المشركين، والإلحاد معروف من حاله إذ ذاك، فمن يقدح في مثل أبي بكر وعمر وعثمان

(١) سورة الزمر (٣٩): ٥٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٢

وغيرهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ويطعن في مثل إباحة الشطرنج والغناء، كيف يليق به أن يحتج لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق، من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، ويستحلون المحرمات المجمع على تحريمها، كالفواحش والخمر في شهر رمضان، الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وخرقوا سياج الشرائع، واستخفوا بمحرمات الدين، وسلكوا غير طريق المؤمنين...

لكن هذا حال الراضة دائماً يعادون أولياء الله المتقين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، ويوالون الكفار والمنافقين...

إلى آخر كلامه «١».

هذا جوابه على استدلال العلامة بكلام أستاذه، الاستدلال الذي ذكرناه، لأن الاستدلال قوامه حديث متفق عليه: هو «ستفرق أمتي» وحديث آخر أيضاً متفق عليه يقول: لا نجاة إلا بر كوب سفينة أهل البيت، والنتيجة واضحة.

وهذا جواب ابن تيمية على هذا الاستدلال!!

لكن علينا أن نبحث عن أصل المسألة التي طلبتم البحث عنها في هذه الليلة.

(١) منهاج السنّة ٣ / ٤٤٥ - ٤٥١.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٣

الرجوع في قضية سقوط بغداد ... ص: ٣٦٣

إلى كبار المؤرخين ... ص: ٣٦٣

إشارة

في مثل هذه القضية، وهي قضية واقعة في القرن السابع، وفي أواسط هذا القرن، لابد وأن نرجع إلى من شهد تلك الواقعة وكان حاضراً فيها ويخبر عنها، وأيضاً إلى المؤرخين قريبي العهد من تلك الحادثة، ولا أقول نرجع إلى المؤرخين الشيعة حتى يقال بأن الشيعة يحاولون أن يبرّثوا ساحه علمائهم وكبرائهم من أي شيء يطعن فيهم به، وإنما أقول نرجع إلى المؤرخين من أهل السنّة أنفسهم.

الرجوع إلى من شهد الواقعة: ابن الفوطى ... ص: ٣٦٣

لعل خير كتاب يمكننا الرجوع إليه بالدرجة الأولى كتاب [الحوادث الجامعة]، وهو تأليف العلامة ابن الفوطى.

أذكر لكم باختصار عن بعض المصادر المعتمدة ترجمة ابن الفوطى الحنبلى البغدادي المتوفى سنة ٧٢٣:

ترجم له الذهبي قائلاً: ابن الفوطى العالم البارع المتفطن المحدث المفيد، مؤرخ الآفاق، مفخر أهل العراق، كمال الدين أبو الفضائل عبدالرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالى الشيبانى ابن الفوطى، مولده في المحرم سنة ٦٤٢ ببغداد،

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٤

وأُسر في الوقعة وهو حدث - أُسر في الوقعة: وقعة بغداد - ثم صار إلى أستاذه ومعلمه خواجه نصير الدين الطوسى في سنة ٦٦٠، فأخذ منه علوم الأوائل، ومهر على غيره في الأدب، ومهر في التاريخ والشعر وأيام الناس، وله النظم والنثر، والباع الأطول في ترصيع تراجم الناس، وله ذكاء مفرط، وخط منسوب رشيق، وفضائل كثيرة، سمع الكثير، وعنى بهذا الشأن «١».

ويعبر عنه صاحب [فوات الوفيات] ابن شاکر الكتبي، عندما يعنونه ب: الشيخ الإمام المحدث المؤرخ الأخبارى الفيلسوف «٢».

وأما ابن كثير، فيذكر ابن الفوطى في [تاريخه] قائلاً: الإمام المؤرخ كمال الدين ابن الفوطى أبو الفضل عبدالرزاق، ولد سنة ٦٤٢ ببغداد، وأُسر في واقعة التتار، ثم تخلص من الأسر، فكان مشرفاً على الكتب بالمستنصرية، وقد صنّف تاريخاً في خمس وخمسين مجلداً، وآخر - أى كتاباً آخر - في نحو عشرين، وله مصنّفات كثيرة، وشعر حسن، وقد سمع الحديث من محي الدين ابن الجوزى، وتوفى في ثالث المحرم في السنة التي ذكرناها «٣».

فهذا العالم المؤرخ، الذى شاهد القضية، وحضرها، وأُسر فيها، وهو إمام مؤرخ معتمد، يذكره علماء أهل السنّة بالثناء الجميل، ويذكرون كتبه في التاريخ، هذا الرجل له كتاب الحوادث الجامعة، فى هذا الكتاب يتعرّض لقضية سقوط بغداد على يد هولاكو، وليس لخواجه نصير الدين اسم فى هذه القضية ولا ذكر أبداً، يذكرون أنه قد ألف كتابه هذا بعد الواقعة بسنة واحدة، أى أن سنة ٦٥٧ تاريخ تأليف كتاب الحوادث الجامعة.

(١) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٣.

(٢) فوات الوفيات ٢ / ٣١٩.

(٣) البداية والنهاية ١٤ / ١٢٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٥

الرجوع إلى ابن الطقطقى ... ص: ٣٦٥

ثم بعد ابن الفوطى، نرى ابن الطقطقى المولود سنة ٦٦٠ والمتوفى سنة ٧٠٩، هذا صاحب كتاب [الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية]، يروى الحوادث، حوادث بغداد، بواسطة واحدة فقط، ولا ذكر فى هذا الكتاب لخواجه نصير الدين فى القضية أصلاً، لا من قريب ولا من بعيد.

نعم، يذكر اسم الخواجه مرةً واحدةً، حيث يبين دخول ابن العلقمى على هولاءكو. ابن العلقمى كان وزير المستعصم العباسى، أصبح بعد المستعصم العباسى من الشخصيات المرموقة فى بغداد، وينسب إليه أيضاً من قبل بعض كتّاب السنّة- السابقين واللاحقين- أن له يداً فى سقوط بغداد، لكن بحثنا الآن فى خواجه نصير الدين وليس فى ابن العلقمى، وبإمكانكم أن ترجعوا إلى كتاب [أعيان الشيعة] للسيد الأمين العاملى رحمه الله، يذكر هناك ما يقال عن ابن العلقمى وبراءة ساحة هذا الرجل أيضاً.

ففى كتاب الفخرى فى الآداب السلطانية يذكر الشيخ نصير الدين الطوسى مرةً واحدةً بمناسبة أن الشيخ نصير الدين كان واسطه فى دخول هذا الوزير، أى ابن العلقمى على هولاءكو، يقول: وكان الذى تولّى ترتيبه فى الحضرة السلطانية الوزير السعيد نصير الدين محمّد الطوسى قدس الله روحه «١».

الرجوع إلى أبى الفداء ... ص: ٣٦٥

ثم ننتقل إلى [تاريخ أبى الفداء]، المولود سنة ٦٧٢ والمتوفى سنة ٧٣٢، وهذا قريب العهد بالواقعة، لأن الواقعة كانت سنة ٦٥٦، وهذا مولود فى سنة ٦٧٢، أى

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية: ٣٢٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٦

بعد سنوات قليلة، ومتوفى فى سنة ٧٣٢.

فراه يذكر قضية فتح بغداد، واستيلاء المشركين والتتر على بغداد، وانقراض الحكومة العباسية، يقول: فى أول هذه السنّة- سنة ٦٥٦- قصد هولاءكو ملك بغداد، وملكها فى العشرين من المحرم، وقتل الخليفة المستعصم بالله، وسبب ذلك أن وزير الخليفة مؤيد الدين ابن العلقمى كان رافضياً، وكان أهل الكرخ أيضاً روافض، فجرت فتنة بين السنية والشيعة ببغداد على جارى عاداتهم.

[دائماً هذه الفتنة كانت موجودة فى بغداد بين الشيعة والسنّة، منذ زمن الشيخ المفيد والشيخ الطوسى، وفى بعض هذه الفتنة هاجر الشيخ الطوسى من بغداد إلى النجف الأشرف وأسّس الحوزة العلمية، لذلك يقول: على جارى عاداتهم، أى هذا شىء معتاد بينهم، محلّة الكرخ والمحلّة التى تقابلها، هؤلاء الشيعة وأولئك أهل سنّة، جرت فتنة].

فأمر أبو بكر ابن الخليفة وركن الدين الدوادار [هذا رئيس العسكر] العسكر، فهبوا الكرخ، وهتكوا النساء، وركبوا منهنّ الفواحش. فعظم ذلك على الوزير ابن العلقمى، وكاتب التتر وأطعمهم فى ملك بغداد، وكان عسكر بغداد يبلغ مائة ألف فارس، فقطعهم المستعصم ليحمل إلى التتر متحصّل اقطاعاتهم، وصار عسكر بغداد دون عشرين ألف فارس، وأرسل ابن العلقمى إلى التتر أخاه

يستدعيهم، فساروا قاصدين بغداد دون عشرين ألف فارس، وأرسل ابن العلقمي إلى التتر أخاه يستدعيهم، فساروا قاصدين بغداد في جحفل عظيم، وخرج عسكر الخليفة لقتالهم ومقدمهم ركن الدين الدوادار، والتقوا على مرحلتين من بغداد، واقتتلوا قتالاً شديداً، فانهزم عسكر الخليفة، ودخل بعضهم بغداد وسار بعضهم إلى جهة الشام. ونزل هولاءكو على بغداد من الجانب الشرقي، ونزل باجو- وهو مقدم كبير- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٧

في الجانب الغربي، على قرية قبالة دار الخلافة، وخرج مؤيد الدين الوزير ابن العلقمي إلى هولاءكو، فتوثق منه لنفسه، وعاد إلى الخليفة المستعصم وقال: إن هولاءكو يبيحون في الخلافة كما فعل بسطان الروم، فخرج إليه المستعصم في جمع من أكابر أصحابه، وأنزل في خيمته، ثم استدعى الوزير الفقهاء والأمثال، فاجتمع هناك جميع سادات بغداد والمدرسون، وكان منهم محي الدين ابن الجوزي وأولاده، وكذلك بقي يخرج إلى التتر طائفة بعد طائفة، فلما تكاملوا قتلهم التتر عن آخرهم، ثم مددوا الجسر وعدا باجو ومن معه، وبذلوا السيف في بغداد، وهجموا على دار الخلافة وقتلوا كل من كان فيها من الأشراف، ولم يسلم إلا من كان صغيراً، فأخذ أسيراً، ودام القتل والنهب في بغداد نحو أربعين يوماً، ثم نودي بالأمان. أمّا الخليفة، فإنهم قتلوه، ولم يقع الإطّلاع على كيفية قتله، فقيل خنق، وقيل وضع في عدل ورفسوه حتى مات، وقيل غرق في دجلة، والله أعلم بحقيقة ذلك، وكان المستعصم ضعيف الرأي، قد غلب عليه أمراء دولته لسوء تدييره، هو آخر الخلفاء العباسيين (١). ولا ذكر لخواجه نصير الدين الطوسي ابداً، وأما ما ذكر عن ابن العلقمي ففيه نظر، فلا بد وأن يحقّق عنه.

الرجوع إلى الذهبي ...: ص: ٣٦٧

وأما الذهبي، وهو تلميذ ابن تيمية وإن كان يخالفه في بعض الآراء، إلا أنه تلميذه، وقد لخص كتاب منهاج السنة أيضاً، فمن مؤلفات الذهبي [منهاج الاعتدال] وهو تلخيص منهاج السنة. يقول الذهبي في حوادث سنة ٦٥٦: كان المؤيد ابن العلقمي قد كاتب التتر،

(١) المختصر في أحوال البشر ٣/ ١٩٣-١٩٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٨
وحرضهم على قصد بغداد، لأجل ما جرى على إخوانه الراضية من النهب والخرى.
فذكر الواقعة كما تقدّم عن أبي الفداء، وليس فيها ذكر لنصير الدين الطوسي أصلاً (١).

الرجوع إلى ابن شاعر الكتبي ...: ص: ٣٦٨

وصاحب [فوات الوفيات] ابن شاعر الكتبي المولود سنة ٦٨٦، أي بعد الواقعة بثلاثين سنة، والمتوفى سنة ٧٦٤، يترجم الخليفة العباسي ويترجم نصير الدين الطوسي كليهما في كتابه، ولا يذكر شيئاً من دخل الخواجه في حوادث بغداد أبداً، وترجمه الخليفة يقول: كان متيناً متمسكاً بمذهب أهل السنة والجماعة على ما كان عليه والده وجدّه، ولم يكن على ما كانوا عليه من التيقظ والهمّة، بل كان قليل المعرفة والتدبير والتيقظ، نازل الهمّة، محباً للمال، مهملاً للأمر، يتكل فيها على غيره، ولو لم يكن فيه إلا ما فعله مع الملك الناصر داود في الوديعه لكفاه ذلك عاراً وشناراً، والله لو كان الناصر من الشعراء، وقد قصده وتردّد عليه على بعد المسافة ومدحه بعدة قصائد، كان يتعين عليه أن ينعم عليه بقریب من قيمة وديعته من ماله، فقد كان في أجداد المستعصم بالله من استفاد منه آحاد الشعراء

أكثر من ذلك.

[كأنما كانت عنده وديعة لشخص، وهذه الوديعة تصرف فيها ولم يرجعها إلى صاحبها، يذكر هذه القضية، إلى غير ذلك من الأمور التي كانت تصدر عنه، مما لا يناسب منصب الخلافة، ولم يتخلق بها الخلفاء قبله]. فكانت هذه الأسباب كلها مقدمات لما أراد الله تعالى بالخليفة والعراق وأهله، وإذا أراد الله تعالى أمراً هياً أسبابه.

(١) العبر فى خبر من غير ٣/ ٢٧٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٦٩

[ولم يذكر سائر أعمال هذا الخليفة وأسلافه، من الخلاعة والمجون والاستهتار بالدين وشرب الخمر ومجالس اللهو واللعب ... كل ذلك أسباب لانقراض الحكومة أى حكومة تكون].

قال: واختلفوا كيف كان قتله، قيل: إن هولاء كانوا ملكاً بغداد أمر بخنقه، وقيل رفس إلى أن مات، وقيل كذا إلى آخره والله أعلم بحقيقته الحال، وكانت واقعة بغداد وقتل الخليفة من أعظم الوقائع «١». ولم يذكر شيئاً يتعلق بالخواجه نصير الدين الطوسى أبداً.

الرجوع إلى الصفدى ...: ص: ٣٦٩

وإذا راجعتم كتاب [الوافى بالوفيات] للصفدى، هذا الرجل مولود فى سنة ٦٩٦ أى بعد أربعين سنة من الواقعة، ومات فى سنة ٧٦٤. يقول بترجمة الخليفة: كان حليماً كريماً، سليم الباطن، حسن الديانة، متمسكاً بالسنة، ولكنه لم يكن كما كان عليه أبوه وجدّه، وكان الدوادار والشرابى لهم الأرض، جاء هولاء البلاد فى نحو مائتين ألف فارس، وطلب الخليفة وحده فطلع ومع القضاء والمدرسون والأعيان نحو سبعمائة نفس، فلما وصلوا إلى الحربية جاء الأمر بحضور الخليفة وحده، ومعه سبعة عشر نفساً، فساقوا مع الخليفة وأنزلوا من بقى من خيلهم خيمة واحدة وضربوا رقابهم، ووقع السيف فى بغداد، وعمل القتل أربعين يوماً، وأنزلوا الخليفة فى خيمة وحده والسبعة عشر فى خيمة أخرى، ثم إن هولاء كانوا أحضر الخليفة وجرت له معه ومع ابنه أبى بكر محاورات وأخرجوا ورفسوها إلى أن ماتا، وعفى أثرهما «٢».

(١) فوات الوفيات ٢/ ٢٣٠.

(٢) الوافى بالوفيات ١٧/ ٣٤٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٠

الرجوع إلى ابن خلدون ...: ص: ٣٧٠

نتقل إلى ابن خلدون، ابن خلدون متولد فى سنة ٧٣٢، ووفاته سنة ٨٠٨، يذكر فى تاريخه خبر المستعصم آخر ملوك بنى العباس ببغداد، فلم يصف الخليفة بما وصفه به غيره من الصفات الدنيئة الموجبة للعار والشنار، والمسببة لما وقع به وبأهل بغداد، بل وصفه بقوله: كان فقيهاً محدثاً ... ثم ذكر ما كان من السنة ضد الشيعة فى الكرخ بأمر من الخليفة وابنه أبى بكر وركن الدين الدوادار، ثم ذكر زحف هولاء إلى العراق ودخول بغداد وقتل الخليفة وغيره.

وليس فى شىء مما ذكر ذكر لنصير الدين الطوسى أبداً، فلاحظوا تاريخه «١».

الرجوع إلى السيوطى ...: ص: ٣٧٠

وذكر جلال الدين السيوطى فى تاريخه [تاريخ الخلفاء]- السيوطى وفاته سنة ٩١١- أخبار التتر، وورودهم إلى بغداد، وقتل الخليفة وغير ذلك، فى صفحات كثيرة وليس فيها ذكر لنصير الدين الطوسى أبداً «٢». فأين ما ذكره ابن تيمية حول نصير الدين الطوسى رحمه الله فيما يتعلق بقضية بغداد.

الرجوع إلى أصحاب ابن تيمية ...: ص: ٣٧٠

حينئذ ننتقل إلى أصحاب ابن تيمية والمقرئين منه وهم ثلاثة: الذهبى، وابن كثير، وابن القيم.

(١) تاريخ ابن خلدون ٣ / ٥٣٦.

(٢) تاريخ الخلفاء: ٤٦٧-٤٧٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧١

الذهبي ذكرنا عبارته، ووجدناه لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى ما ذكره ابن تيمية، وكذا بترجمة المستعصم، فإذا راجعتم [سير أعلام النبلاء] حيث ذكر الواقعة ناقلاً شرحها عن جمال الدين سليمان بن رطنين الحنبلى، والظاهر الكازرونى، وغيرهما، ليس فى ذلك ذكر لنصير الدين الطوسى أبداً «١».

أمّا ابن كثير، ابن كثير ولادته سنة ٧٠٠ أى بعد الواقعة حدود الخمسين سنة ووفاته سنة ٧٧٤، فقد ترجم لنصير الدين الطوسى، ولم ينسبه إلى شىء أو لم ينسب شيئاً ممّا ذكر ابن تيمية إلى الخواجه نصير الدين، من الإخلال بالصلوات وشرب الخمر وارتكاب الفواحش، لم يذكر شيئاً من هذه أبداً، وإنما ذكر ما نسب إليه من الإشارة على هولاء بقتل الخليفة، بعبارة ظاهرة جداً فى التشكيك فى ذلك، وإليك نص ما قاله ابن كثير فى [تاريخه] فى هذه القضية:

يقول: ومن الناس من يزعم أنه- الخواجه نصير الدين- أشار على هولاء بقتل الخليفة، فالله أعلم. لا يقول أكثر من هذا، «ومن الناس من يزعم، والله أعلم».

ولابد وأنه يقصد ابن تيمية من قوله: «من الناس».

ثم يقول بعد أن يذكر ذلك عن بعض الناس: وعندى أن هذا لا يصدر من عاقل ولا فاضل، وقد ذكره بعض البغاددة [أى أهالى بغداد] فأثنى عليه وقال: كان عاقلاً فاضلاً كريماً الأخلاق، ودفن فى مشهد موسى بن جعفر، فى سرداب كان قد أعد للخليفة الناصر لدين الله «٢».

وهذا من جملة المواضع التى لا يوافق فيها ابن كثير شيخه ابن تيمية.

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٨١.

(٢) البداية والنهاية ١٣ / ٣١٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٢

يبقى ابن قيم الجوزية، ابن قيم الجوزية لم يتبع ابن تيمية فقط، بل زاد على ما قال شيخه أشياء أخرى أيضاً، لاحظوا عبارته بالنص عندما يذكر نصير الدين الطوسى يقول:

نصير الشرك والكفر والإلحاد، وزير الملاحدة النصير الطوسى، وزير هولاء، شفى نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على

السيف حتى شفى إخوانه من الملاحدة واشتفى هو، فقتل الخليفة المستعصم والقضاء والفقهاء والمحدثين. [كلمة «المحدثين» مادام هى بالنصب، لابد أن تقرأ الكلمة: قتل، أى قتل نصير الدين المستعصم والقضاء والفقهاء والمحدثين. اللهم إلاً أن نرجع الضمير إلى هولاء، لكن بأمر الخواجه نصير الدين].

واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبايعين والسحرة، ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر فى كتبه قدم العالم وبتلان المعاد وإنكار صفات الرب جلّ جلاله من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن، فلم يقدر على ذلك فقال: هى قرآن الخواص وذلك قرآن العوام، ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين، فلم يتم له الأمر، وتعلم السحر فى آخر الأمر فكان ساحراً يعبد الأصنام «١»، انتهى.

ابن تيمية قال: فى آخر الأمر تاب نصير الدين الطوسى، قرأنا عبارته فى أنه فى آخر الأمر تاب نصير الدين الطوسى وكان يصلى وتعلم الفقه وقرأ تفسير البغوى فى آخر عمره.

(١) اغائة اللهفان من مصائد الشيطان ٢/ ٣٢٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٣

وهذا يقول: تعلم السحر فى آخر الأمر، فكان ساحراً يعبد الأصنام!!

وإلى هنا تبين أن ما ينسب سابقاً ولاحقاً إلى الخواجه نصير الدين الطوسى ليس له سبب، سوى أن هذا الرجل العظيم، استفاد من تلك الظروف لصالح هذا المذهب المظلوم، وتمكن من تأليف كتابه [تجريد الاعتقاد]، وأصبح هذا الكتاب هو الكتاب الذى يدرس فى الأوساط العلمىة، وطرح أفكار الإمامية فى الأوساط العلمىة، بعد أن لم تكن لأفكار هذه الطائفة أية فرصة، ولم يكن لآراء هذه الطائفة أى مجال لأن يذكر شىء منها فى المدارس العلمىة والأوساط العلمىة، حينئذ، أصبح الآخرون عيالاً على الخواجه نصير الدين الطوسى فى علم الكلام والعقائد، وبتبع كتاب التجريد ألفت كتبهم فى العقائد، وهذا مما يغتاز منه القوم، فهذا كان هو السبب العمدة لأن ينسب ما سمعتم إلى هذا الرجل العظيم.

وقد ثبت أن كل ما ينسب إليه باطل، ولا أساس له من الصحة، استناداً إلى كلمات المؤرخين من أهل السنة أنفسهم، من ابن الفوطى الذى عاصر القضية وكان من الأسرى فى الواقعة، ثم ابن الطقطقى ثم ابن كثير، ثم الذهبى، والصفدى، وابن شاعر الكتبى، وغيرهم، وهؤلاء كلهم من أهل السنة، وهكذا أبو الفداء، ولم نقل شيئاً لتبرئه ساحة هذا الشيخ العظيم عن أحد من علماء الشيعة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٥

الثناء على الشيخ نصير الدين الطوسى ... ص: ٣٧٥

والآن، لا بأس أن أذكر لكم بعض النصوص فى الثناء الجميل على هذا الشيخ العظيم من كتب القوم. لاحظوا عبارة ابن كثير يقول: النصير الطوسى محمّد بن عبدالله [لكن والده محمّد فهو محمّد بن محمّد] كان يقال له المولى نصير الدين، ويقال الخواجه نصير الدين، اشتغل فى شببته، وحصل علم الأوائل جيداً، وصنف فى ذلك فى علم الكلام، وشرح الإشارات لابن سينا، ووزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيلية، ثم وزر لهولاء، وكان معهم فى واقعه بغداد.

ومن الناس من يزعم أنه أشار على هولاء بقتل الخليفة، فالله أعلم.

وعندى أن هذا لا يصدر من عاقل ولافاضل ... إلى آخر ما قرأناه سابقاً.

قال: وهو الذى كان قد بنى الرصد فى مراغة، ورتب فيه الحكماء من الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والمحدثين والأطباء، وغيرهم من الفضلاء، وبنى له فيه قبة عظيمة، وجعل فيه كتباً كثيرة جداً، توفى فى بغداد فى الثانى عشر من ذى الحجة من هذه السنة، وله خمس

وسبعون سنة، وله شعر جيد قوى، وأصل اشتغاله على المعين سالم بن بدران بن على المصرى المعتزلى المتشيع، فترع فيه عروق كثيرة منه حتى أفسد اعتقاده.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٦

هذا كله ذكره فى ترجمته نصير الدين الطوسى، وفيه الثناء الجميل على علمه، إلا أنه يعرض به لأجل مذهبه «١».

وقال الذهبى فى وفيات سنة ٦٧٢: كبير الفلاسفة خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن حسن الطوسى صاحب الرصد.

وقال أيضاً: خواجه نصير الدين الطوسى أبو عبدالله محمد بن محمد بن الحسن، مات فى ذى الحجة ببغداد، وقد تيف على الثمانين، وكان رأساً فى علم الأوائل، ذا منزلة من هولاء «٢».

وقال أبو الفداء: وفيها - أى فى السنة المذكورة - فى يوم الإثنين الثامن عشر من ذى الحجة، توفى الشيخ العلامة نصير الدين الطوسى، واسمه محمد بن محمد الإمام المشهور، وكان يخدم صاحب الأتموت، ثم خدم هولاء، وحظى عنده، وعمل لهولاء رصداً بمرأغة وزيجاً وله مصنفات عديدة كلها نفيسة، منها أقليدس يتضمن اختلاط الأوضاع، وكتاب المجسطى، والتذكرة فى الهيئة لم يصنف فى قتها مثلها، وشرح الإشارات، وأجاب عن غالب إيرادات فخرالدين الرازى، وكانت ولادته فى الحادى عشر من جمادى الأولى سنة سبع وتسعين وخمسائة، وكانت وفاته ببغداد، ودفن فى مشهد موسى الجواد «٣».

[يعنى موسى والجواد «الواو» هذه لابد منها].

وقال الصفدى: نصير الدين الطوسى محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسى، الفيلسوف، صاحب علم الرياضى، كان رأساً فى علم الأوائل، لا سيما فى الأرصاد والمجسطى، فإنه فاق الكبار، قرأ على المعين سالم بن بدران

(١) البداية والنهاية ١٣ / ٣١٣.

(٢) العبر فى خبر من غير ٣ / ٣٢٦.

(٣) المختصر فى أحوال البشر ٤ / ٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٧

المعتزلى الرافضى وغيره، وكان ذا حرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاء، وكان يطبع على ما يشير عليه، والأموال فى تصريفه، وابتنى بمرأغة قبة ورصداً عظيماً، واتخذ فى ذلك خزانه عظيمة، فسيحة الأرجاء وملاها من الكتب التى نهبت من بغداد والشام والجزيرة، حتى تجتمع فيها زيادة على أربعمائة ألف مجلد [فأين تلك الكتب] وأقر بالرصد المنجمين والفلاسفة، وجعل لهم الأوقاف، وكان حسن الصورة، سمحاً كريماً جواداً حليماً حسن العشرة عزيز الفضل.

حكى أنه لما أراد العمل بالرصد رأى هولاء ما يقدم عليه، فقال له: هذا العلم المتعلق بالنجوم ما فائدته، أيدفع ما قدر أن يكون؟ فقال: أنا أضرب لك مثلاً، يأمر القان من يطلع إلى هذا المكان، ويرمى من أعلاه طشتاً نحاساً كبيراً من غير أن يعلم به أحد، ففعل ذلك، ولما وقع كان له وقعة عظيمة هائلة روعت كل من هناك، وكاد بعضهم يصعق، فأما هو وهولاء فإنهما ما حصل لهما شىء لعلمهما بأن ذلك يقع، فقال له: هذا العلم النجومى له هذه الفائدة، يعلم المتحدث فيه ما يحدث، فلا يحصل له من الروعة ما يحصل للذاهل الغافل عنه، فقال له: لا بأس بهذا، وأمره بالشروع فيه، إلى آخره.

ومن دهائه ما حكى: أنه حصل لهولاء غضب على علاء الدين الجوينى صاحب الديوان، فأمر بقتله، فجاء أخوه إلى النصير وذكر له، فقال النصير... إلى آخره فسعى فى خلاص هذا الشخص.

ومما وقف له عليه أن ورقة حضرت إليه عن شخص من جملة ما فيها:

يا كلب يا بن كلب، فكان الجواب منه أما قوله: يا كلب، فليس بصحيح، لأن الكلب من ذوات الأربع وهو نابح طويل الأظفار، وأما أنا

فمنتصب القائمة بادی البشره عريض الأظفار ناطق ضاحك، فهذه الفصول والخواص غير تلك الفصول والخواص، وأطال في نقض كل ما قاله ذلك القائل.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٨

هكذا ردّ عليه بحسن طويه وتأنٍ غير منزعج، ولم يقل في الجواب كلمه قبيحه.

ثم ذكر تصانيفه، وبعض القضايا الأخرى «١».

ولا أريد أن أطيل عليكم بقراءة كل ما في كتاب [الوافي بالوفيات].

ولاحظوا هذه العبارة من كلامه، أقرؤها عليكم، يقول: وكان للمسلمين به نفع خصوصاً الشيعة والعلويين والحكماء وغيرهم، وكان يبرهم ويقضى أشغالهم ويحمي أوقاتهم، وكان مع هذا كله فيه تواضع وحسن ملتقى، وكان نصير قدم من مراغه إلى بغداد، ومعه كثير من تلامذته وأصحابه، فأقام بها مدّة أشهر ومات، ومولد النصير بطوس سنة كذا ووفاته سنة كذا، وشيعة صاحب الديوان والكبار، وكانت جنازته حفلة، ودفن في مشهد الكاظم.

وهل في هذا النص على طوله من نقص أو طعن؟! والوافي بالوفيات كتاب معتبر، ومؤلفه من أهل السنّة المعروفين المشهورين المعتمدين.

وأقرأ لكم ما جاء في [فوات الوفيات] يقول: الخواجه نصير الدين الطوسي محمّد بن محمّد بن الحسن نصير الدين، كان رأساً في علم الأوائل، لا سيما في الأرصاد والمجسطي، وكان يطيعه هولاء كما يشير عليه، والأموال في تصريفه.

[هذه تقريباً عبارات الوافي بالوفيات وإلى أن يقول]: وكان حسن الصورة سمحاً كريماً جواداً حليماً حسن العشرة غزير الفضائل جليل القدر داهية «٢».

إلى أن ذكر تصانيفه وهي كثيرة جداً، وذكر كلمات بعض العلماء في حقّه قال: ودفن في مشهد الكاظم رحمه الله.

(١) الوافي بالوفيات ١/ ١٤٧.

(٢) فوات الوفيات ٣/ ٢٤٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٧٩

وكذا تجدون الثناء عليه في [النجوم الزاهرة] «١».

وكذا غير هؤلاء من المؤلفين والمؤرخين.

فأين ما ذكره ابن تيمية أو ما زاد عليه تلميذه ابن قيم الجوزية؟

والعمدة ما ذكرته لكم.

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٧/ ٢٤٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨١

خاتمة البحث ... ص: ٣٨١

خاتمة البحث

والعجيب أنكم لو قرأتم كتب علمائنا في التراجم وسير العلماء وفي التواريخ، لن تجدوا لفظه واحده من هذه الألفاظ التي تصدر من بعض هؤلاء في حق علماء الشيعة، لن تجدوا لفظه منها في حق علماء السنّة، فإن ذكروا شيئاً عن بعض علماء أهل السنّة، فإنما يذكرونه

بأدب ومثانة، فكيف وأن ينسبوا إلى أحد منهم ما ليس فيه، وما لا يجوز نسبه إليه، لاحظوا الكتب، قارنوا بين كتبنا وكتبهم، قارنوا بين أساليب علمائنا وأساليب شيخ إسلامهم، لتعرفوا الحق وتكونوا من أتباع الحق.

إذا عرفتم الحق تعرفون أهله، وإذا عرفتم الحق تتبعونه بلا تردد.

إذن، عرفنا فى هذا البحث أموراً، وكان لهذا البحث فوائد عديدة، ولا حاجة إلى الإطالة بأكثر مما ذكرته لكم.

وصلّى الله على محمد وآله الطاهرين.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا حول عقائد ابن تيمية ومواقفه من الشيعة الإمامية وأئمتهم وعقائدهم.

حول ابن تيمية وعقائده وأفكاره كتب ألفها علماء وكتاب من الشيعة والسنة، منذ قديم الأيام، وإذا أردنا أن نتكلم عما فى كتبه وعما فى كتب القوم حول هذا الرجل، فلا بد وأن يكون بحثنا فى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فى عقائده.

الفصل الثانى: فى علمه وحدود معلوماته.

والفصل الثالث: فى عدالة هذا الرجل.

ولابد فى كل شخصية يراد الاستفادة منها، ويراد الاقتداء بها، وأخذ معالم الدين ومعارف الشريعة من تلك الشخصية، لابد وأن تتوفر فيها هذه الجهات الثلاث:

أن لا يكون منحرفاً فى عقائده.

وأن يكون عالماً حقاً.

وأن يكون عادلاً فى سلوكه، أى فى أقواله وأفعاله وكتابات وأحكامه...

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨٦

فالمحرف فكرياً لا يصلح لأن يكون هادياً.

والجاهل لا يصلح لأن يكون إماماً.

والفاسق لا يصلح لأن يقبل كلامه ويرتب الأثر على أقواله.

والبحث حول هذه الشخصية من هذه الجهات كلها، يستغرق وقتاً كثيراً، وقد خصّصت ليله واحدة فقط للبحث عن ابن تيمية، فرأيت من الأنسب والأرجح أن أتعرض لما فى كتابه منهاج السنة من التعريض بأمر المؤمنين عليه السلام وأكتفى بهذا المقدار، لأن كتابه منهاج السنة مشحون بالتعريض والتعرض لأمر المؤمنين، وللزهراء البتول، وللأئمة الأطهار، وللمهدى عجل الله فرجه، ولشيعتهم وأنصارهم، بصورة مفصلة، وحتى أنه فى هذا الكتاب يدافع بكثرة وبشدة عن بنى أمية، وعن أعداء أمير المؤمنين بصورة عامة، وحتى أنه يدافع عن ابن ملجم المرادى أشقى الآخرين، ويسب شيعة أهل البيت سباً فظيماً.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨٧

ابن تيمية و امامة على عليه السلام ... ص: ٣٨٧

بغض ابن تيمية لأمر المؤمنين ... ص: ٣٨٧

وأبدأ بحثي بكلمة لابن حجر العسقلاني الحافظ بترجمته من كتاب [الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة] حيث يذكر قضايا مفصلة بترجمه ابن تيمية وحوادث كلها قابلة للذكر، إلّا أنني أكتفي بنقل ما يلي:

يقول الحافظ: وقال ابن تيمية في حقّ علي: أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ثمّ خالف فيها نصّ الكتاب...

ويقول الحافظ ابن حجر: وافترق الناس فيه - أي في ابن تيمية - شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم، لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله: إنّ اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنّه مستو على العرش بذاته...

إلى أن يقول: ومنهم من ينسبه إلى الزندقه، لقوله: النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يستغاث به، وأنّ في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم...

إلى أن يقول: ومنهم من ينسبه إلى النفاق، لقوله في علي ما تقدّم - أي قضيه أنه أخطأ في سبعة عشر شيئاً - ولقوله: إنّه - أي علي - كان مخذولاً حيثما توجه، وأنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنّما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله: إنّه كان يحبّ

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨٨

الرئاسة، ولقوله: أسلم أبو بكر شيخاً يدرى ما يقول، وعلى أسلم صبيّاً، والصبي لا يصحّ إسلامه، وبكلامه في قصية خطبة بنت أبي جهل، وأنّ علياً مات وما نسيها.

فإنّه شتّع في ذلك، فألزمه بالنفاق، لقوله صلى الله عليه وسلم: ولا يبغضك إلّا منافق.

إلى هنا القدر الذي نحتاج إليه من عبارة الحافظ ابن حجر بترجمه ابن تيمية في [الدرر الكامنة] «١».

والآن أذكر لكم الشواهد التفصيلية لما نسب ابن تيمية إليه من النفاق.

* إنّه يناقش في إسلام أمير المؤمنين، وفي جهاده بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إلى أن يقول في موضع من كلامه، أقرأ لكم هذا المقطع وأنتقل إلى بحث آخر، يقول:

قبل أن يبعث الله محمداً صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن أحد مؤمناً من قريش [لاحظوا بدقّة كلمات هذا الرجل] لا رجل، ولا صبي، ولا امرأة، ولا الثلاثة، ولا علي.

وإذا قيل عن الرجال: إنهم كانوا يعبدون الأصنام، فالصبيان كذلك: علي وغيره. [فعلى كان يعبد الصنم في صغره!!] وإن قيل: كفر

الصبي ليس مثل كفر البالغ. قيل: ولا إيمان الصبي مثل إيمان البالغ. فأولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعلى يثبت

له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ، والصبي المولود بين أبوين كافرين يجرى عليه حكم الكفر في الدنيا باتّفاق المسلمين «٢».

أكتفي بهذا المقدار من عباراته في هذه المسألة.

ويقول:

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) منهاج السنّة ٨ / ٢٨٥.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٨٩

إنّ الرافضة تعجز عن إثبات إيمان علي وعدالته... فإنّ احتجّوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر إسلام معاوية ويزيد

وخلفاء بني أمية وبني العباس، وصلاتهم وصيامهم وجهادهم «١».

ويقول في موضع آخر:

لم يعرف أنّ علياً كان يبغضه الكفار والمنافقون «٢».

ويقول:

كلّ ما جاء فى مواقفه فى الغزوات كلّ ذلك كذب.

إلى أن يقول مخاطباً العلامة الحلّى رحمه الله يقول:

قد ذكر فى هذه من الأكاذيب العظام التى لا تنفق إلّاعلى من لم يعرف الإسلام، وكأنّه يخاطب بهذه الخرافات من لا يعرف ما جرى فى الغزوات «٣».

* بالنسبة إلى علوم أمير المؤمنين ومعارفه، يناقش فى جلّ ما ورد فى هذا الباب، فى نزول قوله تعالى: «وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَّاعِيَةٌ» «٤» يقول:

إنّه حديث موضوع باتّفاق أهل العلم

مع أنّ هذا الحديث موجود فى:

١- تفسير الطبرى.

٢- مسند البزار.

٣- مسند سعيد بن منصور.

٤- تفسير ابن أبى حاتم.

(١) منهاج السنّة ٢ / ٦٢.

(٢) المصدر ٧ / ٤٦١.

(٣) المصدر ٨ / ٩٧.

(٤) سورة الحاقة (٦٩): ١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٠

٥- تفسير ابن المنذر.

٦- تفسير ابن مردويه.

٧- تفسير الفخر الرازى.

٨- تفسير الزمخشرى.

٩- تفسير الواحدى.

١٠- تفسير السيوطى.

ورواه من المحدثين:

١- أبو نعيم.

٢- الضياء المقدسى.

٣- ابن عساكر.

٤- الهيثمى، فى مجمع الزوائد.

أكتفى بهذا المقدار «١».

حديث: «أنا مدينة العلم وعلى بابها» يقول فيه:

وحديث «أنا مدينة العلم وعلى بابها» أضعف وأوهى، ولهذا إنّما يعدّ فى الموضوعات «٢».

مع أنّ هذا الحديث من رواته:

- ١- يحيى بن معين.
- ٢- أحمد بن حنبل.
- ٣- الترمذى.

(١) الآية فى سورة الحاقه، فلاحظ التفاسير ومجمع الزوائد ١ / ١٣١ وحليء الأولياء ١ / ١٠٨.

(٢) منهاج السنه ٧ / ٥١٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩١

٤- البزار.

٥- ابن جرير الطبرى.

٦- الطبرانى.

٧- أبو الشيخ.

٨- ابن بطه.

٩- الحاكم.

١٠- ابن مردويه.

١١- أبو نعيم.

١٢- أبو مظفر السمعانى.

١٣- البيهقى.

١٤- ابن الأثير.

١٥- النووى.

١٦- العلائى.

١٧- المزى.

١٨- ابن حجر العسقلانى.

١٩- السخاوى.

٢٠- السيوطى.

٢١- السمهودى.

٢٢- ابن حجر المكى.

٢٣- القارى.

٢٤- المناوى.

٢٥- الزرقانى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٢

وقد صححه غير واحد من هؤلاء الأئمة.

وحول حديث أقضاكم على، يقول:

فهذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجّة... لم يروه أحد فى السنن المشهوره، ولا المساند المعروفة، لا بإسناد صحيح

ولا ضعيف، وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب «١».

هذا الحديث موجود فى: [صحيح البخارى] فى كتاب التفسير باب قوله تعالى: «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» «٢» كذا فى [الدّر المنثور]، وعن النسائى أيضاً، وابن الأبارى، ودلائل النبوة للبيهقى، وهو فى [الطبقات] لابن سعد، وفى [المسند] لأحمد بن حنبل، وبترجمته عليه السلام من سنن ابن ماجه، وفى [المستدرک على الصحيحين] وقد صحّحه، وفى [الاستيعاب]، و [أسد الغابه] و [حلية الأولياء] وفى [الرياض النضرة] وغيرها من الكتب «٣».

يقول:

وقوله: ابن عباس تلميذ على كلام باطل «٤».

ويقول المناوى فى [فيض القدير] بشرح حديث «على مع القرآن والقرآن مع على»، يقول: ولذا كان أعلم الناس بتفسيره...

ألى أن قال: حتى قال ابن عباس: ما أخذت من تفسيره فعن على «٥».

ويقول أيضاً:

(١) منهاج السنّة ٥١٣ / ٧.

(٢) سورة البقرة (٢): ١٠٦.

(٣) طبقات ابن سعد ٣٣٩ / ٢، وفيه عن عمر: أفضانا على، وفيه أيضاً: أفضى أهل المدينة على.

(٤) منهاج السنّة ٥٣٦ / ٧.

(٥) فيض القدير ٤٧٠ / ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٣

وأما قوله: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أفضاكم على» والقضاء يستلزم العلم والدين، فهذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناده تقوم به الحجة، وقوله:

«أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» أقوى اسناداً منه، والعلم بالحلال والحرام ينتظم القضاء أعظم مما ينتظم للحلال والحرام «١».

يقول:

والمعروف أن علياً أخذ العلم عن أبى بكر «٢».

يقول:

له - أى لأمير المؤمنين - فتاوى كثيرة تخالف النصوص «٣».

كانت العبارة هناك سبعة عشر موضعاً، وعبارة ابن تيمية هنا: له فتاوى كثيرة تخالف النصوص من الكتاب والسنّة.

يقول:

وقد جمع الشافعى ومحمد بن نصر المروزى كتاباً كبيراً فيما لم يأخذ به المسلمون من قول على، لكون قول غيره من الصحابة اتبع للكتاب والسنّة «٤».

والحال أن هذا الكتاب الذى ألفه المروزى هو فى المسائل التى خالف فيها أبو حنيفة على بن أبى طالب فى فتاواه، فموضوع هذا الكتاب - كتاب المروزى - الفتاوى التى خالف فيها أبو حنيفة على بن أبى طالب وعبدالله بن مسعود.

لاحظوا، كم الفرق بين أصل القضية وما يدعيه ابن تيمية!!

يقول:

(١) منهاج السنّة ٥١٢/٧ - ٥١٣.

(٢) المصدر ٥١٣/٥.

(٣) المصدر ٥٠٢/٧.

(٤) المصدر ٢٨١/٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٤

وعثمان جمع القرآن كلّه بلا ريب، وكان أحياناً يقرؤه فى ركعته، وعلى قد اختلف فيه هل حفظ القرآن كلّه أم لا؟ «١». ويقول:

فإن قال الذابُّ عن على: هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا بغاة، فقد ثبت فى الصحيح: إنَّ النبىَّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم قال لعَمَّار بن ياسر رضى اللهُ عنه: «تقتلك الفئةُ الباغية»، وهم قتلوا عَمَّاراً، فهنا للناس أقوال: منهم من قدح فى حديث عَمَّار، ومنهم من تأوله على أنَّ الباغى الطالب، وهو تأويل ضعيف، وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم كأبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم: لم يوجد شرط قتال الطائفةُ الباغيةُ «٢».

ففى قتال على مع الناكثين والقاسطين والمارقين يقول: إنَّ أبى حنيفة ومالكاً وأحمد وغيرهم كانوا يقولون بأنَّ شرط البغاة لم يكن حاصلًا فى هؤلاء حتّى يحاربهم على عليه السلام. يقول:

جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير على «٣».

فإذن، لم يكن لعلى دور فى نشر التعاليم الإسلاميه والأحكام الشرعيه والحقائق الدينيه أبدأ!!

(١) منهاج السنّة ٢٢٩/٨.

(٢) المصدر ٣٩٠/٤.

(٣) المصدر ٥١٦/٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٥

تكذيب ابن تيمية فضائل أمير المؤمنين ... ص: ٣٩٥

وأما فى فضائله ومناقبه فى القرآن الكريم.

* قوله تعالى: «إِنَّمَا وَجَّهْتُ لَكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» «١»

إلى آخر الآية، يقول:

وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى أن هذه الآية نزلت فى على لما تصدق بخاتمه فى الصلاة، وهذا كذب يجمع أهل العلم بالنقل، وكذبه بين من وجوه كثيرة «٢».

وهذا الحديث الذى يكذبه ابن تيمية، قد رواه عن ابن عباس:

١- عبد الرزاق.

٢- عبد بن حميد.

٣- ابن جرير الطبرى.

٤- أبو الشيخ.

٥- ابن مردويه.

ورواه عن سلمة بن كهيل:

١- ابن أبى حاتم.

(١) سورة المائدة (٥): ٥٥.

(٢) منهاج السنة ٢ / ٣٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٦

٢- أبو الشيخ.

٣- ابن عساكر.

ومن رواة هذا الخبر:

١- الطبرانى.

٢- الثعلبى.

٣- الواحدى.

٤- الخطيب البغدادى.

٥- ابن الجوزى.

٦- المحب الطبرى.

٧- الهيثمى.

٨- المتقى الهندى.

وأيضاً: تجدون هذا الخبر فى تفاسير: الفخر الرازى، والبغوى، والنسفى، والقرطبى، والبيضاوى، وأبى السعود العمادى، والشوكانى.

ويقول الآلوسى الحنفى بتفسير الآية: غالب الأخباريين على أن هذه الآية نزلت فى على كرم الله وجهه.

وأضاف الآلوسى: إن حساناً أنشد فى ذلك أبياتاً، فذكر الآلوسى تلك الأبيات «١».

* قوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً» «٢»

، يقول حول نزولها فى على عليه السلام:

(١) روح المعانى ٣ / ٣٣٤.

(٢) سورة البقرة (٢): ٢٧٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٧

إن هذا كذب ليس بثابت «١».

مع أن من رواة نزول هذه الآية فى على:

١- عبد الرزاق بن همام الصنعانى.

٢- عبد بن حميد.

٣- ابن جرير.

٤- ابن المنذر.

- ٥- ابن أبى حاتم.
 - ٦- الطبرانى.
 - ٧- ابن عساكر.
 - ٨- الواحدى.
 - ٩- أبو نعيم.
 - ١٠- الفخر الرازى.
 - ١١- الزمخشرى.
 - ١٢- محب الدين الطبرى.
 - ١٣- ابن الأثير.
 - ١٤- السيوطى.
 - ١٥- ابن حجر المكى.
- مع ذلك يقول: إن هذا كذب ليس بثابت، لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال.

(١) منهاج السنّة ٧ / ٢٢٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٨
 * قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» «١»
 ، يقول حول نزولها فى على عليه السلام:
 إن هذا كذب موضوع بإتفاق أهل العلم بالحديث «٢».
 مع أن من رواة نزول الآية فى على:
 ١- عبد الله بن أحمد بن حنبل.

- ٢- الطبرى.
- ٣- الحاكم.
- ٤- ابن أبى حاتم.
- ٥- الضياء المقدسى.
- ٦- الطبرانى.
- ٧- ابن مردويه.
- ٨- أبو نعيم.
- ٩- ابن عساكر.
- ١٠- ابن النجار.
- ١١- الديلمى.
- ١٢- الهيثمى.
- ١٣- السيوطى.
- ١٤- المتقى الهندى.

ويقول الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

(١)

سورة الرعد (١٣): ٧.

(٢) منهاج السنّة ١٣٩ / ٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٣٩٩

ويقول الهيثمى فى [مجمع الزوائد] بعد أن يروى هذا الحديث يقول: رجال السند ثقات.

والضياء المقدسى أخرج هذا الحديث فى كتابه [المختارة] الملتزم فيه بالصحة «١».

* وحول حديث: «على مع الحق والحق مع على»، يقول:

من أعظم الكلام كذباً وجهلاً، فإنّ هذا الحديث لم يروه أحد عن النبى صلّى الله عليه وآله وسلم، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، فكيف يقال: إنهم جميعاً رَووا هذا الحديث؟ وهل يكون كذب مّمن يروى عن الصحابة والعلماء أنّهم رَووا حديثاً، والحديث لا يعرف عن واحد منهم أصلاً، بل هذا من أظهر الكذب «٢».

والحال أنّ من رواه هذا الحديث من الصحابة:

أولاً أمير المؤمنين عليه السلام، أخرج الحديث عنه الترمذى فى صحيحه، والحاكم فى المستدرک.

ثانياً: سيدتنا أمّ سلمة، أخرج الحديث عنها الطبرانى، وأبو بشر الدولابى، والخطيب البغدادى، وابن عساكر.

ثالثاً: سعد بن أبى وقاص، أخرج الحديث عنه البزار، وقد قال الهيثمى بعد أن روى الحديث هذا: فيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

رابعاً: أبو سعيد الخدرى، رواه عنه الحافظ أبو يعلى، وقد روى عنه الهيثمى هذا الحديث فى مجمع الزوائد وقال: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات.

خامساً: عائشة، فإنّها روت هذا الحديث، والحديث موجود فى [الإمامة]

(١) الآية فى سورة الرعد، فراجع الطبرى والدّر المنثور وغيرهما بتفسيرها، والمستدرک على الصحيحين ١٢٩ / ٣، ومجمع الزوائد ٧ / ٤١.

(٢) منهاج السنّة ٢٣٨ / ٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٠

والسياسة [لابن قتيبة].

سادساً: صحابى آخر روى هذا الحديث، أخرجه الطبرانى فى [الكبير].

قال المتقى: تكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا وأصحابه على الحق - يعنى علياً - هذا فى [كتر العمال] «١».

فهؤلاء الصحابة، وهؤلاء كبار العلماء والمحدثين، الذين يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن أولئك الصحابة.

* وفى حديث المؤاخاة يقول:

أما حديث المؤاخاة فباطل موضوع ... إنّ النبى صلّى الله عليه وآله لم يؤاخ علياً ولا غيره، وحديث المؤاخاة لعلّى، وحديث مؤاخاة أبى بكر لعمر، من الأكاذيب ...

إنّ النبى صلّى الله عليه وآله لم يؤاخ علياً ولا غيره، بل كلّ ما روى فى هذا فهو كذب ...

إنَّ أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم من بعض والأنصار بعضهم من بعض كلها كذب، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُؤَاخِ عَلِيًّا

...

إنَّ أحاديث المؤاخاة لعلی كلها موضوعة.

وهذه نصوص في أجزاء متعددة في كتابه، لاحظوا من الجزء الرابع إلى الجزء السابع في الطبعة الجديدة ذات الأجزاء التسعة، يكذب هذا الحديث في مواضع عديدة «٢».

والحال أنك تجد حديث المؤاخاة في رواية:

(١) كنز العمّال ١١ / ٦٢١، والترمذی، المستدرک علی الصحیحین ٣ / ١١٩ - ١٢٥، مجمع الزوائد ٧ / ٢٣٥، ٢٤٣، ١٣٤ / ٩، الإمامة

والسياسة ١ / ٩٨، تاريخ مدينة دمشق ٢٠ / ٢٦١، ٤٢ / ٤١٩، ٤٤٩، تاريخ بغداد ١٤ / ٣٢٢، وأنظر: سنن الترمذی ٥ / ٢٩٧.

(٢) منهاج السنّة ٤ / ٣٢، ٥ / ٧١، ٧ / ١١٧، ٢٧٩.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠١

الترمذی،

الطبقات لابن سعد،

المستدرک،

مصابيح السنّة،

الاستيعاب،

البداية والنهاية،

الرياض النضرة،

مشكاة المصابيح،

الصواعق المحرقة،

تاريخ الخلفاء «١».

هذه بعض المصادر.

والرواة من الصحابة لهذا الخبر هم:

١- علي عليه السلام.

٢- عبدالله بن عباس.

٣- أبو ذر.

٤- جابر.

٥- عمر بن الخطاب.

٦- أنس بن مالك.

٧- عبدالله بن عمر.

(١) صحيح الترمذی ٥ / ٥٩٥، طبقات ابن سعد ٢ / ٦٠، المستدرک علی الصحیحین ٤ / ١٧٣، الاستيعاب ٣ / ١٠٨٩، البداية والنهاية ٧ /

٣٧١، الرياض النضرة ٣ / ١١١، مشكاة المصابيح ٣ / ٣٥٦، الصواعق المحرقة: ١٢٢، تاريخ الخلفاء: ١٥٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٢

٨- زيد بن أرقم.

وغيرهم.

وتجدون هذا الحديث أيضاً فى:

مناقب أحمد،

وفى ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ دمشق (برقم ١٤٨)،

وفى كنز العمال «١».

وأيضاً تجدون هذا الخبر فى كتب السير والتواريخ، راجعوا:

سيرة ابن هشام،

السيرة النبوية لابن حبان،

عيون الأثر لابن سيد الناس،

الحليّة،

وفى هامشها سيرة زيني دحلان «٢».

والجدير بالذكر: أن غير واحد من أعلام القوم يردون على ابن تيمية فى هذه المسألة بالخصوص:

يقول الحافظ ابن حجر- بعد ذكر الخبر عن الواقدي وابن سعد وابن إسحاق وابن عبد البر والسهيلي وابن كثير وغيرهم-: وأنكر ابن

تيمية فى كتاب الرد على ابن المطهر الرافضى- أى كتاب منهاج السنّة- أنكر المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبى لعلى،

قال: لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً، ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبى لأحد منهم، ولا

(١) فضائل الامام على عليه السلام، الحديث رقم ١٤١، كنز العمال ١٣/١٠٦.

(٢) ابن هشام ٢/١٠٩، ابن حبان: ١٤٩، عيون الأثر ١/٢٦٤، إنسان العيون فى سيرة الأمين والمأمون ٢/٢٣، السيرة الدحلانية (السيرة

النبوية) ١/٣٢٢ هامش الحليّة.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٣

لمؤاخاة مهاجرى لمهاجرى، وهذا ردّ للنصّ بالقياس وإغفال عن حكمه المؤاخاة.

يقول الحافظ: وأخرجه الضياء فى المختارة من المعجم الكبير للطبرانى، وابن تيمية يصرح بأنّ أحاديث المختارة أصح وأقوى من

أحاديث المستدرک للحاكم النيسابورى «١».

وقال الزرقانى المالكي فى [شرح المواهب اللدنية]، تحت عنوان ذكر المؤاخاة بين الصحابة: وكانت كما قال ابن عبد البر وغيره

مرتين، الأولى بمكة قبل الهجرة بين المهاجرين بعضهم بعضاً على الحقّ والمواساة، فأخى بين أبى بكر وعمر، وهكذا بين كلّ اثنين

منهم، إلى أن بقى على، فقال: آخيت بين أصحابك فمن أخى؟ قال: «أنا أخوك». وجاءت أحاديث كثيرة فى مؤاخاة النبى لعلى، وقد

روى الترمذى وحسنه، والحاكم وصحّحه، عن ابن عمر أنّه صلّى الله عليه وآله قال لعلى: «أما ترضى أن أكون أخاك؟» قال: بلى، قال:

«أنت أخى فى الدنيا والآخرة».

يقول الزرقانى: وأنكر ابن تيمية هذه المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، خصوصاً بين المصطفى وعلی، وزعم أنّ ذلك من الأكاذيب،

ورده الحافظ- أى ابن حجر العسقلانى- بأنّه ردّ للنصّ بالقياس «٢».

* ويقول ابن تيمية حول حديث التشبيه، هذا الحديث الذى بحثنا عنه قريباً، يقول:

هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِلا ريب عند أهل العلم بالحديث «٣».

(١) فتح البارى ٧ / ٢١١.

(٢) شرح المواهب اللدنية ٢ / ١٩١.

(٣) منهاج السنة ٥ / ٥١٠.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٤

مع أنّ هذا الحديث من رواته:

١- عبد الرزاق الصنعاني.

٢- أحمد بن حنبل.

٣- أبو حاتم.

٤- محمد بن إدريس الرازى.

٥- الحاكم النيسابورى.

٦- أبو بكر البيهقى.

٧- ابن مردويه.

٨- أبو نعيم.

ومن أصح أسانيده وأجودها رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، عن رسول الله. وقد قرأنا هذا النص سابقاً.

* يقول ابن تيمية: حول حديث «وهو وليّ كل مؤمن بعدى»، يقول:

كذب على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «١».

والحال أنّ هذا الحديث من رواته من الصحابة:

١- أمير المؤمنين.

٢- الإمام الحسن المجتبى.

٣- أبوذر الغفارى.

٤- عبد الله بن عباس.

٥- أبو سعيد الخدرى.

(١) منهاج السنة ٧ / ٣٩١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٥

٦- البراء بن عازب.

٧- أبو ليلى الأنصارى.

٨- عمران بن الحصين.

٩- بريدة بن الحصيب.

١٠- عبد الله بن عمر.

١١- عمرو بن العاص.

١٢- وهب بن حمزة.

ورواه من الأئمة الحفاظ:

١- أبو داود الطيالسى.

٢- ابن أبى شيبه.

٣- أحمد بن حنبل.

٤- الترمذى.

٥- أبو يعلى الموصلى.

٧- ابن جرير الطبرى.

٨- الطبرانى.

٩- الحاكم.

١٠- ابن مردويه.

١١- أبو نعيم.

١٢- ابن عبد البر.

١٣- ابن الأثير.

١٤- الضياء.

١٥- ابن حجر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٦

١٦- جلال الدين السيوطى.

يقول ابن عبد البر: هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد، لصحته وثقة رجاله.

وصححه ابن أبى شيبه، وصححه أيضاً السيوطى، وصححه ابن جرير الطبرى، وأخرجه أحمد فى [المسند] بسند صحيح «١».

وأيضاً أخرجه الترمذى وحسينه، والنسائى فى [الخصائص] بسند صحيح، وابن حبان فى [صحيحه]، وأخرجه الحاكم وصححه على

شرط مسلم.

وقال الحفاظ ابن حجر بترجمة أمير المؤمنين من [الإصابة] قال: أخرجه الترمذى بإسناد قوى عن عمران بن حصين.

* حديث «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، يقول:

كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث «٢».

مع أن هذا الحديث أخرجه:

١- أحمد بأسانيد صحيحة.

٢- ابن أبى شيبه.

٣- ابن راهويه.

٤- ابن جرير.

٥- سعيد بن منصور.

٦- الطبرانى.

٧- أبو نعيم.

٨- الحاكم.

(١) مسند أحمد ١ / ٣٣١، ٤ / ٤٣٧، سنن الترمذى ٥ / ٢٩٧، صحيح ابن حبان ١٥ / ٣٧٤، مصنف ابن أبى شيبة ٧ / ٥٠٤.

(٢) منهاج السنّة ٧ / ٥٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٧

٩- الخطيب.

١٠- وأخرجه النسائى بسند صحيح.

١١- البزار بأسانيد صحيحة.

١٢- أبو يعلى بسندين صحيحين.

١٣- أخرجه ابن حبان فى صحيحه.

١٤- وأخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال: رجال إسناده ثقات «١».

* حديث يوم الدار فى قضية «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» «٢»

، يقول:

هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع «٣».

وإذا كان كذلك، فحيثذ جميع من روى هذا الحديث من علمائهم يعلم بأنّه كذب موضوع، مع ذلك رواه فى كتابه، أو إن هؤلاء

الرواة ليسوا بعلماء أصلاً!!

من رواه أحمد فى المسند، ومن رواه علماء كثيرون.

يقول الهيثمى بعد روايته «٤»: ورجال أحمد وأحد إسناده البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة.

وأخرجه أيضاً:

(١) مسند أحمد ١ / ١١٨، ٤ / ٢٨١، ٥ / ٣٦٨، ٥ / ٣٧٠، المستدرک على الصحيحين ٣ / ١٠٩، ١١٦، ٣٧١، مجمع الزوائد ٧ / ١٧، ٩ / ١١٤،

المعجم الكبير ٢ / ٣٥٧، ٣ / ١٨٠، ٤ / ١٧٤، ٥ / ١٦٦، ١٢ / ٩٥، المعجم الصغير ١ / ٦٥، المعجم الأوسط ٢ / ٢٤، ٣٦٩، ٦ / ١٨،

صحيح ابن حبان ١٥ / ٣٧٦، مسند أبى يعلى ١ / ٤٢٩، ١١ / ٣٠٧، مصنف ابن أبى شيبة ٧ / ٤٩٩، سنن النسائى ٥ / ٤٥، ١٣٠، ١٥٥.

(٢) سورة الشعراء (٢٦): ٢١٤.

(٣) منهاج السنّة ٧ / ٣٠٢.

(٤) مجمع الزوائد ٨ / ٣٠٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٨

١- ابن اسحاق.

٢- الطبرى.

٣- الطحاوى.

٤- ابن أبى حاتم.

٥- ابن مردويه.

٦- أبو نعيم الإصفهاني.

٧- الضياء المقدسي.

٨- المتقى الهندي.

والسيوطي يرويه عن جماعة، والبيهقي يرويه في [دلائل النبوة]، وأبو نعيم أيضاً في [دلائل النبوة]، يروون النص الكامل لهذا الخبر وينصون على صحته في غير واحد من الكتب كما قرأنا.

وأيضاً ينص على صحته الشهاب الخفاجي في [شرح الشفاء] للقاضي عياض وغيره من كبار علمائهم.

* حديث: «هذا فاروق أمتي»، وكذا ما روى عن غير واحد من الصحابة أنهم كانوا يقولون: ما كنا نعرف المنافقين إلا بغضهم علياً، يقول:

أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي صلى الله عليه وآله، ولم يرو واحد منهما في شيء من كتب العلم المعتمدة، ولا لواحد منهما إسناد معروف «١».

عجيب!! إنه يقول:

ونحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث بإسناد معروفين بالصدق من أي

(١) منهاج السنّة ٢٨٦/٤ - ٢٩٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٠٩

طائفة كانوا.

يعنى حتى من الشيعة يقبل، ثم يقول:

كل من الحديثين يعلم بالدليل أنه كذب، لا تجوز نسبته إلى النبي.

أما حديث: «هذا فاروق أمتي»، فمن رواه من الصحابة:

١- سلمان الفارسي.

٢- ابن عباس.

٣- أبو ذر.

٤- حذيفة.

٥- أبو ليلى.

من رواه من أئمة الحديث وحفاظه:

١- الطبراني.

٢- البزار.

٣- البيهقي.

٤- أبو نعيم.

٥- ابن عبد البر.

٦- ابن عساكر.

٧- ابن الأثير.

٨- ابن حجر.

٩- المحب الطبرى.

١٠- المناوى.

١١- المتقى الهندى.

وغيرهم.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٠

يقول: ليسا فى الكتب المعتمدة؟! والحديث موجود فى: [مسند البزار]، فى [معجم الطبرانى]، فى [تاريخ دمشق]، فى [الاستيعاب]، و [أسد الغابة]، و [الإصابة]، و [مجمع الزوائد]، و [كنز العمال]، وفى [فيض القدير]، و [الرياض النضرة]، و [ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى] [١].

ومن أسانيد الصحيحه ما أخرجه الطبرانى فى [الكبير]، وقد ذكرت بعض أسانيد الصحيحه.

أما قول بعض الصحابة: ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم علناً، فهذا مروى عن:

١- وأبى ذر.

٢- وعبدالله بن مسعود.

٣- وعبدالله بن عباس.

٤- وجابر بن عبدالله الأنصارى.

٥- وأبى سعيد الخدرى.

٦- وأنس بن مالك.

٧- وعبدالله بن عمر.

ومن رواه هذا الخبر:

١- أحمد بن حنبل.

٢- الترمذى.

٣- البزار.

٤- الطبرانى.

(١) المعجم الكبير ٦/ ٢٦٩، كنز العمال ١١/ ٦١٦، فيض القدير ٤/ ٤٧٢، مجمع الزوائد ٩/ ١٠٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٤١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١١

٥- الحاكم.

٦- الخطيب البغدادى.

٧- أبو نعيم الإصفهانى.

٨- ابن عساكر.

٩- ابن عبد البر.

١٠- ابن الأثير.

١١- النووى.

١٢- الهيثمى.

- ١٣- المحب الطبرى.
 ١٤- الذهبى.
 ١٥- السيوطى.
 ١٦- ابن حجر المکى.
 ١٧- المتقى الهندى.
 ١٨- الألوسى، فى تفسيره «١».
 ومن أسانيد الصالحة أيضاً ما ذكرته هنا، ومن جملتها ما أخرجه أحمد فى [مسنده]: حدّثنا أسود بن عامر، حدّثنا إسرائيل، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى سعيد الخدرى: وكنا نعرف منافى الأنصار ببغضهم علينا. فى [مناقب الصحابة] لأحمد بن حنبل رقم ٩٧٩. وقال محققه: إسناده صحيح.

(١) مناقب علىّ من كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل برقم ٩٧٩، صحيح الترمذى ٥/٥٩٣، المستدرک علىّ الصحيحين ٣/١٢٩، الإستيعاب ٣/١١١٠، ذخائر العقبى: ٩٢، مجمع الزوائد ٩/١٣٢، المعجم الأوسط ٢/٣٢٨، ٤/٢٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٢٨٥، ٣٧٤. محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٢
 وهذا الكتاب مطبوع أخيراً فى الحجاز، من منشورات جامعة أمّ القرى فى مكّة المكرمة، والمحقق منهم.
 * حديث «مثل أهل بيتى كسفينة نوح»، يقول:
 وأما قوله: «مثل أهل بيتى مثل سفينة نوح» فهذا لا يعرف له إسناده، لا صحيح ولا هو فى شىء من كتب الحديث التى يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروى أمثاله من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات، فهذا ممّا يزيدُه وهناً «١».
 والحال أنّ من رواة الحديث من الصحابة:

- ١- أمير المؤمنين.
 - ٢- أبو ذر.
 - ٣- عبد الله بن عباس.
 - ٤- أبو سعيد الخدرى.
 - ٥- أبو الطفيل.
 - ٦- أنس بن مالك.
 - ٧- عبد الله بن الزبير.
 - ٨- سلمة بن الأكوع.
- ومن رواه فى الكتب المعتره.
- ١- أحمد بن حنبل.
 - ٢- البزار.
 - ٣- أبو يعلى.
 - ٤- ابن جرير الطبرى.

(١) منهاج السنّة ٣٩٥ / ٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٣

٥- النسائى.

٦- الطبرانى.

٧- الدارقطنى.

٨- الحاكم.

٩- ابن مردويه.

١٠- أبو نعيم الإصفهانى.

١١- الخطيب البغدادى.

١٢- أبو المظفر السمعانى.

١٣- المجد ابن الأثير.

١٤- المحب الطبرى.

١٥- الذهبى.

١٦- ابن حجر العسقلانى.

١٧- السخاوى.

١٨- السيوطى.

١٩- ابن حجر المكى.

٢٠- المتقى.

٢١- القارى.

٢٢- المناوى.

وغيرهم.

فإن كان هؤلاء من حطّاب الليل، فأهلاً وسهلاً، ليس لدينا أى مانع، ولا نترعج من قبول هذه الدعوى، وأهلاً وسهلاً، وهو نعم المطلوب.

وهذا الحديث أخرجه الحاكم وصحّحه على شرط مسلم، وأخرجه الخطيب

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٤

فى [المشكاة]، وهو ملتزم فى هذا الكتاب تبعاً لمصايح السنّة بأن لا يخرج الموضوعات، وإنّما الصحاح والحسان فقط.

وله أسانيد صحيحة أيضاً غير هذه «١».

* وحول حديث الطير، يقول:

إنّ حديث الطير من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة «... ٢».

لكنّ هذا الحديث - على ما عثرنا عليه نحن - رواه عن رسول الله من الصحابة:

١- على عليه السلام، وهو عند الحاكم.

٢- عبد الله بن عباس، وهو عند جماعة منهم ابن سعد.

٣- أبو سعيد الخدرى، رواه الحاكم أيضاً.

٤- سفيينة، حديثه عند الحاكم، وعند أحمد بن حنبل.

- ٥- أبو الطفيل، حديثه عند الحاكم.
 ٦- أنس بن مالك، حديثه عند الترمذى والبزار والنسائى والحاكم والبيهقى وابن حجر.
 ٧- سعد بن أبى وقاص، حديثه عند أبى نعيم الإصفهانى.
 ٨- عمرو بن العاص، وحديثه موجود فى كتاب له إلى معاوية، يرويه الخوارزمى فى المناقب.
 ٩- يعلى بن مرة، روى هذا الحديث عنه جماعة منهم أبو عبد الله الكنجى.

(١) المعجم الصغير ١/١٣٩، ٢/٢٢، مشكاة المصابيح ٢/١٩، ح ٦١٨٣، المستدرک على الصحيحين ٢/٣٤٣، مجمع الزوائد ٩/١٦٨، تاريخ بغداد ١٢/٩١، المطالب العالیة ٤/٧٥، فیض القدير ٢/٦٥٨، ٥/٦٦٠، كنز العمال ٢/٤٣٥، ١٢/٩٤، ١٣/٨٢، ٨٥ مصنف ابن أبى شیبة ٧/٥٠٣، المعجم الأوسط ٥/٣٠٦.

(٢) منهاج السنّة ٧/٣٧١.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٥

١٠- جابر بن عبد الله الأنصارى، حديثه عند ابن عساکر.

١١- أبو رافع، حديثه عند ابن كثير.

١٢- حبشى بن جنادة، حديثه عند ابن كثير أيضاً.

ومن رواة هذا الحديث من الأئمة:

١- أبو حنيفة، إمام الحنفية.

٢- أحمد بن حنبل.

٣- أبو حاتم الرازى.

٤- الترمذى.

٥- البزار.

٦- النسائى.

٧- أبو يعلى.

٨- محمد بن جرير الطبرى.

٩- الطبرانى.

١٠- الدارقطنى.

١١- ابن بطّة العكبى.

١٢- الحاكم.

١٣- ابن مردويه.

١٤- البيهقى.

١٥- ابن عبد البر.

١٦- الخطيب.

١٧- أبو المظفر السمعانى.

١٨- البغوى.

١٩- ابن عساكر.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٦

٢٠- ابن الأثير.

٢١- المزى.

٢٢- الذهبى.

٢٣- ابن حجر العسقلانى.

٢٤- السيوطى.

وغيرهم.

وقد أفرد بعضهم لجمع طرق هذا الحديث كتباً خاصّة، منهم:

١- ابن جرير الطبرى.

٢- ابن عقده.

٣- ابن مردويه.

٤- ابو نعيم.

٥- أبو طاهر بن حمدان.

٦- الذهبى، يقول: لى جزء فى جمع طرقه، وهذا تصريح الذهبى نفسه فى كتاب تذكرة الحفاظ وغيره من كتبه.

وقد نصّ غير واحد من العلماء على صحّة بعض أسانيدهم: الحافظ ابن كثير، حيث ينصّ فى تاريخه على صحّة بعض أسانيد هذا الحديث، وجودة بعض طرقه، ولا أريد أن أطيل عليكم، وإلّا لذكرت لكم كلّ ذلك «١».

(١) المعجم الكبير ١/ ٢٥٣، ٧/ ٨٢، ١٠/ ٢٨٢، المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٠، البداية والنهاية ٧/ ٣٥٢، مجمع الزوائد ٩/ ١٢٥، سنن الترمذى ٥/ ٣٠٠، سنن النسائى الكبرى ٥١/ ١٠٧، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٥١، مسند أبى يعلى ٧/ ١٠٥، المعجم الأوسط ٢/ ٢٠٧، ٦/ ٩٠، ٣٦، ٧/ ٢٦٧، ٩/ ١٤٦، تاريخ مدينة دمشق ٣٧/ ٤٠٦، ٤٢/ ٢٤٥، ٤٣٢، ميزان الاعتدال ١/ ١٠٢، ٢/ ١٤، ٣/ ٥٨٠، ٤/ ١٠٧، لسان الميزان ١/ ٣٧، ٢/ ٣٥٤، ٥/ ١٩٩، كنز العمال ١٣/ ١٦٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٧

بحث ابن تيمية فى خلافة أمير المؤمنين ... ص: ٤١٧

وتصل النبوة إلى بحث ابن تيمية فى خلافة أمير المؤمنين، وهل يرضى ابن تيمية بخلافة على باعتبار أنه خليفة رابع أو لا يرضى؟ وهل يرتضيه بأن يكون من الخلفاء الراشدين أو لا؟

أول شيء يكرره ابن تيمية فى كتابه [منهاج السنة] عدم ثبوت خلافة أمير المؤمنين، يقول:

إضطرب الناس فى خلافة على على أقوال: فقالت طائفة: إنه إمام وإن معاوية إمام، ... وقالت طائفة: لم يكن فى ذلك الزمان إمام عام، بل كان زمان فتنه، ... وقالت طائفة ثالثة: بل على هو الإمام، وهو مصيب فى قتاله لمن قاتله، وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون مصيبون، ... وطائفة رابعة تجعل علياً هو الإمام، وكان مجتهداً مصيباً فى القتال، ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين، ... وطائفة خامسة تقول: إن علياً مع كونه كان خليفة وهو أقرب إلى الحق من معاوية فكان ترك القتال أولى «١».

خمس طوائف ولم يذكر قولاً سادساً.

يقول:

(١) منهاج السنّة ١/٥٣٧-٥٣٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٨

وأما على فكثير من السابقين الأولين لم يتبعوه ولم يبايعوه، وكثير من الصحابة والتابعين قاتلوه «١».

ويقول:

ونحن نعلم أنّ علياً لما تولّى، كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية غيرهما «٢».

ومن جوّز خليفتين فى وقت يقول: كلاهما خلافة نبوة... وإن قيل: إنّ خلافة على ثبتت بمبايعة أهل الشوكة، كما ثبتت خلافة من

كان قبله بذلك، أو ردوا على ذلك أنّ طلحة بايعه مكرهاً، والذين بايعوه قاتلوه، فلم تتفق أهل الشوكة على طاعته.

وأيضاً فإنّما تجب مبايعته كمبايعة من قبله إذا سار سيرة من قبله «٣».

وإن لم يسر سيرة من قبله فلم يبايعه أحد على ذلك.

ويقول:

وأما على فكثير من السابقين الأولين لم يتبعوه ولم يبايعوه، وكثير من الصحابة والتابعين قاتلوه «٤».

فإذا نسب إلى الشيعة أنّهم يبغضون الصحابة إذن يبغضون كثيراً من الصحابة والتابعين الذين قاتلوا علياً.

أقول: نعم نبغضهم ويبغضهم كلّ مسلم.

قال فى الجواب عن حديث «من نصب علياً الخلافة فهو كافر»، قال:

إنّ هذه الأحاديث تقدر فى على، وتوجب أنّه كان مكذباً لله ورسوله، فيلزم من

(١) منهاج السنّة ٨/٢٣٤.

(٢) المصدر ٢/٨٩.

(٣) المصدر ٤/٤٦٥.

(٤) المصدر ٨/٢٣٤.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤١٩

صحتها كفر الصحابة كلّهم هو وغيره، أما الذين ناصبوه الخلافة فإنّهم فى هذا الحديث المفترى كفّار، وأما على فإنّه لم يعمل بموجب

هذه النصوص.

قال:

وأما على فكثير من السابقين الأولين لم يتبعوه ولم يبايعوه، وكثير من الصحابة والتابعين قاتلوه «١».

لاحظوا نصّ العبارة:

ونصف الأُمّة أو أقل أو أكثر لم يبايعوه، بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم، وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه «٢».

إذن، نصف الأُمّة كانوا مخالفين لعلى، ونحن نقول: ارتدّت الأُمّة بعد رسول الله باعتراف ابن تيميّة، ارتدّت عن ولاية أمير المؤمنين إنّ

كان كلامه حقّاً.

ثمّ يقول- ولاحظوا عباراته، كلمات حتّى سماعها يحزّ فى النفس، فكيف قراءتها والنظر فيها والتأمل فيها- يقول:

لكنّ نصف رعيتته يطعنون فى عدله، فالخوارج يكفرونه، وغير الخوارج من أهل بيته وغير أهل بيته يقولون: إنّهم لم ينصفهم، وشيعة

عثمان يقولون: إنه ممن ظلم عثمان. وبالجملة، لم يظهر لعلى من العدل، مع كثرة الرعية وانتشارها، ما ظهر لعمر، ولا قريب منه «٣». لاحظوا العبارات:

وأما تخلف من تخلف عن مبايعته، فعذرهم فى ذلك أظهر من عذر سعد بن

(١) منهاج السنّة ٨ / ٢٣٤.

(٢) المصدر ٤ / ١٠٥.

(٣) المصدر ٦ / ١٨.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٠

عبادة وغيره لما تخلفوا عن بيعه أبى بكر «١».

ثم يصعد أكثر من هذا ويقول:

وروى عن الشافعى وغيرهم أنهم قالوا: الخلفاء ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان «٢».

لاحظوا نصّ العبارة:

والخلفاء الثلاثة فتحوا الأمصار، وأظهروا الدين فى مشارق الأرض ومغاربها، ولم يكن معهم رافضى، بل بنو أمية بعدهم، مع انحراف كثير منهم عن على وسب بعضهم له، غلبوا على مدائن الإسلام كلّها من مشارق الأرض إلى مغربها، وكان الإسلام فى زمنهم أعزّ منه فيما بعد ذلك بكثير ... وأظهروا الإسلام فيها وأقاموه ...

ويقال: إنّ فيهم من كان يسكت عن على، فلا يربّع به فى الخلافة، لأنّ الأمية لم تجتمع عليه ... وقد صنّف بعض علماء الغرب كتاباً كبيراً فى الفتوح، فذكر فتوح النبى صلّى الله عليه وآله، وفتوح الخلفاء بعده أبى بكر وعمر وعثمان، ولم يذكر عليّاً مع حبه له ومولاته له، لأنّه لم يكن فى زمنه فتوح «٣».

وكان بالأندلس كثير من بنى أمية ... يقولون: لم يكن خليفة، وإنّما الخليفة من اجتمع الناس عليه، ولم يجتمعوا على على، وكان من هؤلاء من يربّع بمعاوية فى خطبه الجمعة، فيذكر الثلاثة ويربّع بمعاوية ولا يذكر عليّاً «٤ ...».

إلى أن يقول:

فلم يظهر فى خلافته دين الإسلام، بل وقعت الفتنة بين أهله، وطمع فيهم عدوهم

(١) منهاج السنّة ٤ / ٣٨٨.

(٢) المصدر ٤ / ٤٠٤.

(٣) المصدر ٦ / ٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) المصدر ٤ / ٤٠١ - ٤٠٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢١

من الكفار والنصارى والمجوس «١».

قال:

وأما على فلم يتفق المسلمون على مبايعته، بل وقعت الفتنة فى تلك المدة، وكان السيف فى تلك المدة مكفوفاً عن الكفار مسلولاً على أهل الإسلام «٢».

وهذا كان حجة من كان يربّع بذكر معاوية ولا يذكر عليّاً «٣».

ولم يكن فى خلافة على للمؤمنين الرحمة التى كانت فى زمن عمر وعثمان، بل كانوا يقتتلون ويتلاعنون، ولم يكن لهم على الكفار سيف، بل الكفار كانوا قد طمعوا فيهم، وأخذوا منهم أموالاً وبلاداً «٤».

فإذا لم يوجد من يدعى الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعه ذى الشوكه إالى وحده، وكان مصلحة المكلفين واللف الذى حصل لهم فى دينهم ودياهم فى ذلك الزمان أقل منه فى زمن الخلفاء الثلاثة، وعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطل قطعاً «٥».

يقول:

ومن ظن أن هؤلاء الاثنى عشر هم الذين تعتقد الروافض إمامتهم، فهو فى غاية الجهل، فإن هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إالى بن أبى طالب، ومع هذا فلم يتمكن فى خلافته من غزو الكفار، ولا فتح مدينة ولا قتل كافراً، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض، حتى طمع فيهم الكفار بالشرق والشام، من المشركين

(١) منهاج السنة ١١٧/٤.

(٢) المصدر ١٦١/٤.

(٣) المصدر ١٦٢/٤.

(٤) المصدر ٤٨٥/٤.

(٥) المصدر ٣٧٩/٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٢

وأهل الكتاب، حتى يقال إنهم أخذوا بعض بلاد المسلمين، وإن بعض الكفار كان يحمل إالى كلام حتى يكف عن المسلمين، فأى عز للإسلام فى هذا- أى فى حكومه على.

... وأيضاً فالإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه، وهم أذل فرق الأمة، فليس فى أهل الأهواء أذل من الرفضه «١».

ثم يقول العبارة التى نقلها ابن حجر، وقرأناها فى كتاب [الدرر الكامنة]، يقول:

فإن علياً قاتل على الولاية، وقتل بسبب ذلك خلق كثير، ولم يحصل فى ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم، ولا كان المسلمون فى زيادة خير «٢».

فما زاد الأمر إالى، وجانبه إالى، وجانب من حاربه إالى والأمة إالى افتراقاً «٣».

ولهذا جعل طائفة من الناس خلافة على من هذا الباب، وقالوا: لم تثبت بنص ولا إجماع «٤».

ثم يقول:

لأن النص والإجماع المثبتين لخلافة أبى بكر ليس فى خلافة على مثلها، فانه ليس فى الصحيحين ما يدل على خلافته، وإنما روى ذلك أهل السنن، وقد طعن بعض أهل الحديث فى حديث سفينه «٥».

(١) منهاج السنة ٢٤١-٢٤٢.

(٢) المصدر ١٩١/٦.

(٣) المصدر ٤٥٢/٧.

(٤) المصدر ٢٤٣/٨.

(٥) المصدر ٣٨٨/٤.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٣

فعلى هذا لا يبقى حينئذ دليل على امامة على مطلقاً حتى في المرتبة الرابعة.

ويقول:

وأحمد بن حنبل، مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث، احتج على إمامة على بالحديث الذي في السنن: «تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير مُلكاً» وبعض الناس ضعف هذا الحديث، لكن أحمد وغيره يثبتونه «١».

يقول:

وعلى يقاتل ليطاع ويتصرف في النفوس والأموال، فكيف يجعل هذا قتالاً على الدين «٢».

وهذا نصّ العبارة بلا زيادة ونقيصة.

حتى أنه يجعل علياً مصداقاً لقوله تعالى: «تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ» «٣».

ثم يقول:

فمن أراد العلوّ في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة «٤».

وعلى إنما قاتل لأن يكون له العلوّ في الأرض، إنه إنما:

قاتل ليطاع هو «٥».

ثم يقول:

والذين قاتلوا من الصحابة لم يأت أحد منهم بحجة توجب القتال، لا من كتاب

(١) منهاج السنّة ٧ / ٥٠.

(٢) المصدر ٨ / ٣٢٩.

(٣) سورة القصص (٢٨): ٨٣.

(٤) منهاج السنّة ٤ / ٥٠٠.

(٥) المصدر.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٤

ولا من سنّة، بل أقروا بأن قتالهم كان رأياً رأوه، كما أخبر بذلك على رضى الله عنه عن نفسه «١».

وأما قتال الجمل وصفين، فقد ذكر على رضى الله عنه أنه لم يكن معه نصّ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما كان رأياً،

وأكثر الصحابة لم يوافقوه على هذا القتال «٢».

أن القتال كان قتال فتنة بتأويل، لم يكن من الجهاد الواجب ولا المستحب «٣».

وقتل خلقاً كثيراً من المسلمين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلون «٤».

وقال طاعناً في الإمام وهو يقصد الدفاع عن عثمان - حيث يقولون من جملته ما نعموا عليه إنه كان يتصرف في بيت المال هو وبنو

أمية:-

وأين أخذ المال وارتفاع بعض الرجال، من قتال الرجال الذين قتلوا بصفين ولم يكن في ذلك عز ولا ظفر...؟ حرب صفين التي لم

يحصل بها إلّا زيادة الشر وتضاعفه لم يحصل بها من المصلحة شيء «٥».

ولهذا كان أئمة السنّة كمالك وأحمد وغيرهما يقولون: إن قتاله للخوارج مأمور به، وأما قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنة.

ولهذا كان علماء الأمصار على أن القتال فتنة وكان من قعد عنه أفضل ممن قاتل فيه «٦».

(١) منهاج السنّة ١ / ٥٢٦.

(٢) المصدر ٦ / ٣٣٣.

(٣) المصدر ٧ / ٥٧.

(٤) المصدر ٦ / ٣٥٦.

(٥) المصدر ٨ / ١٤٣.

(٦) المصدر ٨ / ٢٣٣.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٥

وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ندم على أمور فعلها من القتال وغيره ... وكان يقول لىالى صفين: لله درّ مقام قامه عبدالله بن عمر وسعد بن مالك، إن كان برّاً إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً إن خطره ليسير «١».

والحال أنّ عبدالله بن عمر وسعد بن مالك يعنى سعد بن أبى وقاص كلاهما قد ندما على عدم بيعتهما مع على وتخلفهما عن القتال معه فى حروبه، والنصوص بذلك موجودة فى المصادر.

ويضيف أنّ عليّاً كان يقول لابنه الحسن عليه السلام فى لىالى صفين:

يا حسن يا حسن ما ظنّ أبوك أنّ الأمر يبلغ إلى هذا، ودّ أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة «٢».

الأحاديث الصحيحة المتقنة فى الكتب المعتمدة يكذبها ويطلب فيها بسند صحيح، ثم يذكر مثل هذا ولا يذكر له أى سند، وأى مصدر، وغير معلوم من قال هذا؟ ويرسله إرسال المسلمات، يا حسن يا حسن ما ظنّ أبوك أنّ الأمر يبلغ إلى هذا، ودّ أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة!!

يقول:

ولما رجع من صفين تغير كلامه ... وتواترت الآثار بكرهته الأحوال فى آخر الأمر «٣».

وكان على أحياناً يظهر فيه الندم والكراهة للقتال، ممّا يبيّن أنّه لم يكن عنده فيه شىء من الأدلة الشرعية «٤».

(١) منهاج السنّة ٦ / ٢٠٩.

(٢) المصدر ٦ / ٢٠٩.

(٣) المصدر ٦ / ٢٠٩.

(٤) المصدر ٨ / ٥٢٦.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٦

وممّا يبيّن أنّ عليّاً لم يكن يعلم المستقبل، إنّ ندم على أشياء ممّا فعلها ... وكان يقول لىالى صفين: يا حسن يا حسن، ما ظنّ أبوك أنّ الأمر يبلغ هذا، لله درّ مقام قامه سعد بن مالك وعبدالله بن عمر «... ١».

هذا كثره مرّة أخرى، وقال بعد ذلك:

هذا رواه المصنّفون «٢».

ومن المصنّفون؟ غير معلوم.

يقول:

وتواتر عنه أنّه كان يتضجّر ويتململ من اختلاف رعيته عليه، وأنّه ما كان يظنّ أنّ الأمر يبلغ ما بلغ، وكان الحسن رأيه ترك القتال،

وقد جاء النصّ الصحيح بتصويب الحسن ... وسائر الأحاديث الصحيحة تدلّ على أنّ القعود عن القتال والإمساك عن الفتنة كان أحبّ إلى الله ورسوله «٣».

يقول: وأما حديثُ أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، فهذا كذب.

لا بدّ وأن يكذّبه، لأنّه يصرّ على أنّ عليّاً لم يكن عنده دليل شرعى على قتاله، فلا بدّ وأن يكون هذا الحديث كذباً.
نصّ العبارة:

لم يرو على رضى الله عنه فى قتال الجمل وصفين شيئاً ... وأما قتال الجمل وصفين فلم يرو أحد منهم فيه نصّاً إلّا القاعدون، فإنّهم رووا الأحاديث فى ترك القتال فى الفتنة، وأما الحديث الذى يُروى أنّه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين، فهو حديث موضوع على النبى صلّى الله عليه وآله وسلم «٤».

(١) منهاج السنّة ٨ / ١٤٥.

(٢) المصدر ٨ / ١٤٥.

(٣) المصدر ٨ / ١٤٥.

(٤) المصدر ٦ / ١١٢.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٧

وهذا الحديث يرويه من الصحابة:

١- أبو أيوب الأنصارى.

٢- أمير المؤمنين.

٣- عبد الله بن مسعود.

٤- أبو سعيد الخدرى.

٥- عمّار بن ياسر.

وغيرهم.

من الحفاظ:

١- الطبرى.

٢- البزار.

٣- أبو يعلى.

٤- ابن مردويه.

٥- أبو القاسم الطبرانى.

٦- الحاكم النيسابورى.

٧- الخطيب البغدادى.

٨- ابن عساكر.

٩- ابن الأثير.

١٠- الجلال السيوطى.

١١- ابن كثير.

١٢- المحب الطبري.

١٣- أبو بكر الهيثمي.

١٤- والمتقى الهندي.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٨

ومن أسانيد الصحيحه ما رواه البزار والطبراني في [الأوسط]، وترون النص على صحته في [مجمع الزوائد] يقول بعد روايته: وأحد إسناده البزار رجاله رجال الصحيح، غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبان، وله أسانيد أخرى صحيحه «١».

(١) المستدرک علی الصحیحین ٣/ ١٣٨، مجمع الزوائد ٥/ ١٨٦، ٦/ ٢٢٥، ٧/ ٢٣٨، مسند أبي يعلى ١/ ٣٩٧، المعجم الأوسط ٨/ ٢١٣، ٩/ ١٦٥، المعجم الكبير ٤/ ١٧٢، ١٠/ ١٩٠-١٩٢، كنز العمال ١١/ ٢٩٢، ٣٢٧، ٤٥٢، ١٣/ ١١٣، تاريخ بغداد ٨/ ٣٣٦، ١٣/ ١٨٨، تاريخ مدينة دمشق ١٦/ ٥٤، ٤٢/ ٤٦٨، ٥٩/ ١٢٩، أسد الغابة ٤/ ٣٣، ميزان الاعتدال ١/ ٢٧١، ٥٨٤، لسان الميزان ٢/ ٤٤٦.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٢٩

افتراء ابن تيمية على أمير المؤمنين ... ص: ٤٢٩

وأما الأشياء التي نسبها إلى أمير المؤمنين، والأكاذيب التي هي في الحقيقة كذب عليه، في كلماته كثيرة، منها: إن علياً كان يقول مراراً: إن أبا بكر وعمر أفضل مني، وكان يفضلهما على نفسه. يقول:

حتى قال: لا يبلغني عن أحد أنه فضّلني على أبي بكر وعمر إلّا جلّده جلد المفترى «١».

هذا الشيء الذي نقله لم يذكر له مصدراً عن أمير المؤمنين، وأمير المؤمنين لم نسمع أنه جلد أحداً من الصحابة لأنه فضله على الشيخين، مع أن كثيرين من الصحابة كانوا في نفس الوقت وفي حياة أمير المؤمنين يفضلون علياً على الشيخين بسمع منه ومرأى. إن ابن حزم في [الفصل] «٢»، وكذا ابن عبد البر في [الاستيعاب] «٣» بترجمة أمير المؤمنين، هذان الحافظان الكبيران يذكران أسماء عدّة كبيرة من الصحابة كانوا

(١) منهاج السنّة ٧/ ٥١١.

(٢) الفصل في الأهواء والملل والنحل ٤/ ١١١.

(٣) الاستيعاب ٣/ ١٠٩٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٠

يقولون بأفضليته على علي الشيخين، ولم نسمع أن علياً جلد واحد منهم.

وأما هذا الخبر، فقد كفانا الدكتور محمد رشاد سالم- الذي حقّق منهاج السنّة في طبعته الجديدة- مؤنه تحقيقه حيث قال: بأنّه ضعيف «١».

وكذب علي علي وفاطمة الزهراء فزعم أنه روى:

كما في الصحيح عن علي رضي الله عنه، قال: طرفني رسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة، فقال: «ألا تقومان تصليان؟» فقلت: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا، قال: فولّي، وهو يقول: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» «٢».

وكذب علي أمير المؤمنين في قضيه شرب الخمر «٣».

أكتفى بما ذكرت، وأكّرر دعاء النبى صلى الله عليه وآله: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله». وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

(١) منهاج السنّة ٧ / ٥١١، الهامش.

(٢) المصدر ٣ / ٨٥، الآية سورة الكهف (١٨): ٥٤.

(٣) المصدر ٧ / ٢٣٧.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

وبعد، فإنى أحمد الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى لهذه البحوث فى هذه الليالى المباركة، بطلب من «مركز الأبحاث العقائدية»، وكانوا قد طلبوا منى أن أبحث عن الموضوعات التى عيّنوها هم، ويطلب منهم، وعلى أن تكون البحوث على أساس الكتاب والسنّة المعترية المتفق عليها بين المسلمين، ولذا فقد لاحظتم أنى أثبتت حتى مسألة تفضيل الأئمة على الأنبياء على أساس أحاديث الفريقين، وأثبتت العصمة كما يقول بها أصحابنا على أساس أحاديث الفريقين.

وحاولت أن تكون الأدلة التى أستند إليها من أقدم كتب أهل السنّة وأتقنها، حتى فى مسائل مظلومية الزهراء عليه السلام، لم أعتد إلى أعلى كتبهم وعلى أقدم المصادر الواصلة إلينا من مؤلفاتهم ومصنّفاتهم، ونقلنا عنها ما جاء فيها من تلك القضايا، وما كنا نتوقع منهم أن ينقلوا أكثر من هذا فيما يتعلّق بالزهراء عليها السلام.

وأما فى كتبنا، وما فى رواياتنا، وعن أهل البيت فيما يتعلّق بالعصمة، وما يتعلّق بمظلومية الزهراء، وما يتعلّق بمسائل تفضيل الأئمة على الأنبياء، وكذا

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٤

ما يتعلّق بمسائل الإمامة وغير ذلك من المسائل، فلا بد وأن نعقد مجالس وبحوثاً أخرى، لأن تكون تلك الروايات محور بحوثنا فى تلك الجلسات الأخرى، إلّا أن الإخوة فى هذا المركز طلبوا منى أن تكون المصادر سنية فقط ولا أنقل شيئاً عن كتب أصحابنا، وقد لاحظتم أنى وبحمد الله على التوفيق وفقّت لما كتبنا نرمى إليه فى هذه المجالس، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن تكون هذه المباحث معينة لمن يريد أن يبحث عن هذه القضايا بإنصاف، وأن تكون مفيدة له فى هذا المجال.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٥

أساليب القوم فى التحريف ... ص: ٤٣٥

كما لاحظتم فى خلال البحوث أنى تعرّضت وتبّهت على بعض التحريفات الواقعة منهم فى نقل الأحاديث، وفى رواية الأخبار والقضايا والحوادث، وتبّهت أيضاً على أنهم - أى أهل السنّة - حاولوا قدر الإمكان أن يتكتموا على حقائق القضايا ولا ينقلوا لنا الحوادث كما وقعت، ومع ذلك فقد عثرنا على ما كنا نريده من خلال رواياتهم والنظر فى أخبارهم وكتبهم، ثم طلبتم أن أذكر موارد أخرى من التحريفات فى هذه الليلة، فأقول:

إنّ للقوم أساليب عديدة فى ردّ ما يتعلّق بأهل البيت وبمسائل الإمامة، وكلّ ما يستدل به الإمامية فى بحوثهم.

فأول شىء نراه فى كتبهم أنّهم يغفلون الخبر، ويحاولون التعقيم عليه وعدم نقله وعدم نشره، ولذا نرى أن كثيراً من الأخبار الصحيحة

بأسانيدهم غير مخزجة فى الصحيحين، أو الصحاح الستة من كتبهم، فأول محاولة منهم هى إغفال الأخبار الصحيحة التى يستند إليها الشيعة فلا ينقلونها.

ثم إذا نقلوا حديثاً يحاولون أن يحرفوه، والتحريف يكون على أشكال فى كتبهم.

تارة ينقلون الحديث مبتوراً وينقصون منه محل الاستدلال ومورد الحاجة،

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٦

وتارة يبهمون فى ألفاظه، فيرفعون الأسماء الصريحة ويضعون فى مكانها كلمة فلان إبهاماً للأمر.

وتارة يحذفون من الخبر ويضعون فى مكان المقدار المحذوف كلمة كذا وكذا.

وتارة تراهم يصحفون الألفاظ.

فإن لم يمكنهم التلاعب بمتنه، انبروا للطعن فى سنده، وحاولوا تضعيف الحديث أو تكذيبه.

فإن لم يمكنهم ذلك أيضاً، وضعوا فى مقابله حديثاً آخر وادّعوا المعارضة بين الحديثين.

وهذه أساليبهم.

أما المستنسخون، والناشرون للكتب، والرواة لتلك الروايات والمؤلفات، فحدث عنهم ولا حرج.

أتذكر أنى رأيت فى أحد المصادر، عندما يروى خبر مبيت أمير المؤمنين عليه السلام على فراش رسول الله فى ليلة الهجرة، الرواية

تقول: بات على على فراش رسول الله، أتذكر أنه فى أحد المصادر كلمة التاء بدلها الناسخ باللام، التاء فى (بات) بدلها باللام.

ينقلون عن بعض الصحابة، وكما قرأنا فى الجلسات الماضية، أنهم كانوا يعرضون أولادهم على أمير المؤمنين، يأتون بأبنائهم

ويوقفونهم على الطريق، فإذا مرّ أمير المؤمنين قالوا للولد: أتحب هذا؟ فإن قال: نعم، علم أنه منه وإلا...

فينقلون عن بعض الصحابة أنهم كانوا يقولون- وهذا موجود فى المصادر:-

كنا نبور أبناءنا بحب على بن أبى طالب، نبور أى نختبر، نختبرهم نمتحنهم،

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٧

لنعرف أنهم من صلبننا أم لا، كنا نبور أبناءنا بحب على بن أبى طالب «١».

لاحظوا التصحيف: كنا نبور إيماننا نحب على بن أبى طالب.

الباء أصبحت نوناً، نبور أصبحت بنور، أبناءنا أصبحت إيماننا، كنا نبور إيماننا نحب على بن أبى طالب.

وهكذا يصحفون الأخبار.

وإما أن يرفعوا الحديث أو قسماً من الحديث ويتركوا مكانه بياضاً، ويكتبون هاهنا بياض فى النسخة، وهذا أيضاً كثير فى كتبهم، هنا

بياض فى النسخة، لاحظوا المصادر، حتى الكتب الكلامية أيضاً.

أتذكر أن موضعاً من [شرح المقاصد] حذف منه مقدار، وقد كتب محققه أن هنا بياضاً فى النسخة، وكذا فى [تاريخ بغداد] للخطيب

البغدادي، وفى [تاريخ دمشق] لابن عساكر، وغير هذه الكتب.

فهكذا يفعلون، وكل ذلك لئلا يظهر الحق، وما أكثر هذا.

ويا حبذا لو انبرى أحد لجمع هذه القضايا وتأليف كتاب فى ذلك.

وأما أنكم لو قارنتم الطبقات الجديدة للكتب، وقابلتموها مع الطبقات السابقة، حتى تفسير [الكشاف] للزمخشري، له أبيات، أربع

خمس أبيات فى تفسيره، هى فى بعض الطبقات غير موجودة، لأن تلك الأبيات فيها طعن على المذاهب الأربعة.

وهكذا فى قضايا أخرى.

وكثيراً ما ترى أن المؤلف اللأحق يُلخص كتاب أحد السابقين، وليس الغرض من تلخيصه لذلك الكتاب إلا طرح ما فى ذلك الكتاب

مما يضر بأفكاره

(١) شواهد التنزيل ١/ ٤٤٩، النهاية في غريب الحديث ١/ ١٠٩، لسان العرب ٤/ ٨٧.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٨

ومبادئه، والكتاب الأصلي ربما يكون مخطوطاً، أو لربما لا تعثر على نسخه منه أبداً، وقد حكموا عليه بالإعدام.

حتى أن كتب أبي الفرج ابن الجوزي في القضايا التافهة طبعوها ونشروها، فله كتاب في أخبار المغفلين، له كتاب في أخبار الحمقى، وأخبار الطفيليين، وكتبه من هذا القبيل طبع.

لكن لابن الجوزي رسالته كتبها في تكذيب ما رووه من أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد صلى خلف أبي بكر في تلك الصلاة التي جاء إلى المسجد بأمر من عائشة لا- من الرسول، حتى إذا إطلع على ذلك خرج معتمداً على رجلين، ونحى أبا بكر عن المحراب وصلى تلك الصلاة بنفسه الشريفه، فيروون أن رسول الله اقتدى بأبي بكر في تلك الصلاة وصلى خلفه.

فلا بن الجوزي كتاب في تكذيب ما ورد في هذا الباب، أي في صلاة النبي خلف أبي بكر، هذه الرسالة لم ينشروها، وحتى لم يكتروا نسخها ولم يستنسخوها.

أتذكر أنني راجعت كتاباً ألف في مؤلفات ابن الجوزي المخطوط منها والمطبوع، فلم يذكر لهذا الكتاب إلانسخة واحدة، والحال أنه يذكر لمؤلفاته الأخرى في مكتبات العالم نسخاً كثيرة.

ولماذا؟

لأنهم يعلمون بأن تكذيب مثل هذا الخبر يضر باستدلالهم بصلاة أبي بكر المزعومة على إمامه أبي بكر بعد رسول الله.

وكم لهذه الأمور من نظائر، ويا حبذا لو تجمع في مكان واحد.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٣٩

نماذج من التحريفات ... ص: ٤٣٩

وأثماً أنكم إذا طلبتم أن أذكر لكم بعض الأشياء، إضافةً إلى ما أطلعتم عليه في خلال البحوث، أذكر لكم موارد معدودة فقط، ولا أطيل عليكم:

١- هناك حديث يروونه عن رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «النجوم أمان لأهل السماء فإذا ذهب ذهبوا، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض» (١).

هذا الحديث موجود في المصادر، ومن المصادر التي يروى عنها هذا الحديث: [مسند أحمد]، وهذا الحديث ليس الآن موجوداً فيه.

٢- قوله: «أنا مدينة العلم وعلى بابها»، مصادر كثيرة، ومنها: [صحيح الترمذي]، ويُنقل عن صحيح الترمذي هذا الحديث في [جامع الأصول] [٢] لابن الأثير، وأيضاً في [تاريخ الخلفاء] [٣] للسيوطي، وأيضاً في [الصواعق] [٤]

(١) المستدرک علی الصحیحین ١/ ٤٤٨، ٣/ ١٤٩، ٤٥٧، الجامع الصغير ٢/ ٦٨٠، تاريخ مدينة دمشق ٤/ ٢٠، كنز العمال ١٢/ ٩٦.

(٢) جامع الأصول ٨/ ٤٩٥، ح ٦٥٠١.

(٣) تاريخ الخلفاء: ١٧٠.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٢٢.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٠

لابن حجر، والفضل ابن رزبهان، يعترف بوجود هذا الحديث «١» فى صحيح الترمذى ويحكم بصحته.

وأنتم لا تجدونه الآن فى صحيح الترمذى، وكم لهذا من نظير!

وأما فى الصحيحين، فكنت أتذكر موردين أحببت أن أذكرهما لكم فى هذه الليلة بطلب منكم طبعاً واكتفى بهذا المقدار.

٣- لاحظوا هذا الحديث فى [صحيح مسلم]، يروى هذا الحديث مسلم بن الحجاج بسنده عن شقيق، عن أسامة بن زيد، قال شقيق: قيل

له- أى لأسامة-: ألا- تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: أترون أتى لا- أكلمه إلا أسمعكم، والله لقد كلمته فيما بينى وبينه، مادون أن

أفتح أمراً لا- أحب أن أكون أول من فتحه، ولا- أقول لأحد يكون على أميراً إنه خير الناس بعدما سمعت رسول الله يقول: يؤتى

بالرجل يوم القيامة فيلقى فى النار فتندرق أفتاب بطنه فيدور بها كما يدور الحمار بالرحى، فيجتمع إليه أهل النار فيقولون: يا فلان

مالك؟ ألم تكن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟ فيقول: بلى قد كنت أمراً بالمعروف ولا آتية، وأنهى عن المنكر وآتية.

قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ قال: قد كلمته مراراً، وناصحته، وأمرته بالمعروف ونهيته عن المنكر، لكن لا أريد أن تطلعوا

على ما قلته له، وكلمته بينى وبينه ... ثم ذكر هذا الحديث عن رسول الله.

هذا فى الصفحة ٢٢٤ من صحيح مسلم فى الجزء الثامن فى هذه الطبعة.

ولا بأس أن أقرأ لكم ما فى [صحيح البخارى]، لتعرفوا كيف يحرفون الكلم:

قال: قيل لأسامة: ألا تكلم هذا؟ قال: قد كلمته مادون أن أفتح باباً أكون أول من

(١) أنظر: دلائل الصدق ٢ / ٤٣٩.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤١

يفتحه، وما أنا بالذى أقول لرجل بعد أن يكون أميراً على رجلين: أنت خير، بعدما سمعت من رسول الله يقول: يجاء برجل فيطرح فى

النار فيطحن فيها كطحن الحمار برحاه، فيطيف به أهل النار، فيقولون: أى فلان، ألسنت كنت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؟

فيقول: إني كنت أمر بالمعروف ولا أفعله «١».

لاحظوا كم اختصر من الحدث من الأشياء التى قالها أسامة بالنسبة لعثمان، وليس فى نقل البخارى هنا اسم عثمان، قيل لأسامة: ألا

تكلم هذا، فمن هذا؟ غير معلوم فى هذا الموضع.

أما فى موضع آخر، أتذكر أتى رأيت يذكره على العادة: فلان «ألا تكلم فلان»، مع الاختصار للحديث.

قال: قيل لأسامة: لو أتيت فلاناً فكلمته؟ قال: إنكم لترون أتى لا أكلمه إلا أسمعكم، إني أكلمه فى السر دون أن أفتح باباً، لا أكون

أول من فتحه، ولا أقول لرجل إن كان على أميراً إنه خير الناس، بعد شىء سمعته من رسول الله، قالوا:

وما سمعته يقول؟ قال: سمعته يقول ... إلى آخره «٢».

أيضاً مع اختصار فى اللفظ، وقد رفع اسم عثمان ووضع كلمة فلان.

وهذا فى [صحيح البخارى] ص ٥٦٦ من المجلد الثانى.

وذلك المورد الذى لم أعطكم عنوانه، هو فى ص ٦٨٧ من المجلد الرابع.

هذا بالنسبة إلى عثمان.

٤- وأما بالنسبة إلى الشيخين، فأقرأ لكم حديثاً آخر فى [صحيح مسلم]، ثم أقرأ ما جاء فى [صحيح البخارى]:

(١) صحيح البخارى ٨ / ٩٧.

(٢) المصدر ٤ / ٩٠.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٢

في حديث طويل يقول: ثم نشد عباساً وعلياً- نشد أي عمر بن الخطاب- بمثل ما نشد به القوم أتعلمان ذلك؟ قالوا: نعم، قال: فلما توفي رسول الله قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فجتئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها- يعني علي والعباس- فقال أبو بكر: قال رسول الله:

ما نورث ما تركنا صدقته، فرأيتماه- عمر يقول لعلي والعباس- فرأيتماه، أي فرأيتما أبا بكر كاذباً آثماً غادراً خائناً، ثم يقول عمر: والله يعلم إنه لصادق بارّ راشد تابع للحق، فليكن علي بالكم، فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، ثم توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله وولي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله يعلم إنني لصادق بارّ راشد تابع للحق... فوليتها ثم جئتني أنت وهذا، وأنتما جميع، وأمركما واحد، فقلتما إدفعا إلينا... إلى آخر الحديث.

ومحلّ الشاهد هذه الجملة: فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، فرأيتماني كاذباً آثماً غادراً خائناً.

هذا في [صحيح مسلم] [١٥٢/٥] في باب حكم الفيء من كتاب الجهاد.

وللنظر في [صحيح البخاري]: ثم قال لعلي وعباس: أنشدكما بالله، هل تعلمان ذلك؟ قال عمر: ثم توفي الله بنبيه، فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله فقبضها أبو بكر، فعمل فيها بما عمل رسول الله، والله يعلم إنه فيها لصادق بارّ راشد تابع للحق «١».

فأين صارت الجملة: فرأيتماه... والله يعلم إنه لصادق بارّ راشد تابع للحق.

ثم توفي الله أبا بكر، فكنت أنا ولي أبي بكر، فقبضتها سنتين من إمارتي، أعمل فيها بما عمل رسول الله، وما عمل فيها أبو بكر، والله يعلم إنني فيها لصادق

(١) صحيح البخاري ٤/٤٣.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٣

بارّ راشد تابع للحق. فرأيتماه إلى آخره... فرأيتماني إلى آخره.

هذه في الصفحة ٥٠٦ من المجلد الثاني.

أمّا في ص ٥٥٢ من المجلد الرابع يقول: فتوفي الله نبيه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فقبضها فعمل بما عمل به رسول الله، ثم توفي الله أبا بكر فقلت: أنا وليه وولي رسول الله، فقبضتها سنتين أعمل فيها ما عمل رسول الله وأبو بكر، ثم جئتماني وكلمتكما واحدة، وأمركما جميع... إلى آخره «١».

فلا يوجد: فرأيتماه كذا وكذا... والله يعلم إنه بارّ راشد تابع للحق، فرأيتماني كذا وكذا والله يعلم أنني بارّ راشد تابع للحق، فلا هذا موجود ولا ذاك موجود.

أمّا في ص ١٢١ من المجلد الرابع يقول: أنشدكما بالله، هل تعلمان ذلك؟

قالوا: نعم، ثم توفي الله نبيه فقال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فقبضها أبو بكر يعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله، وأنتما حينئذ، وأقبل علي علي وعباس تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا، والله يعلم إنه فيها صادق بارّ راشد تابع للحق «٢».

كذا وكذا بدل تلك الفقرة.

ثم توفي الله أبا بكر فقلت: أنا ولي رسول الله وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله وأبو بكر، ثم جئتماني وكلمتكما واحدة، وأمركما جميع...

في بقية الحديث لا يوجد ما قاله بالنسبة إلى عمر نفسه: فرأيتماني... وأنه حلف بأنه أي هو بارّ راشد صادق تابع للحق.

وهذا حديث واحد، والقضية واحدة، والراوي واحد.

(١) صحيح البخارى ١٩١ / ٦.

(٢) المصدر ١٤٧ / ٨، ٢٤ / ٥.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٤

فى [صحيح مسلم] على ما جاء عليه مشتمل على الفقرتين: فرأيتماه ...

فرأيتمانى. أما فى صحيح البخارى، فى أكثر من ثلاث موارد على أشكال مختلفة.

وهذا فيما يتعلّق بالشيخين.

ولماذا هذا التحريف؟ لأنّ عمر بن الخطّاب ينسب إلى على والعباس أنّهما كانا يعتقدان فى أبى بكر وفى عمر أنّ كلّاً منهما كاذب غادر خائن إلى آخره، وهما يسمعان من عمر هذا الكلام، ولم نجد فى الحديث أنّهما كذّبا عمر فى نسبة هذا الشىء إليهما، وسكوتهما على هذه النسبة تصديق، وحينئذ يكون الشيخان بنظر على والعباس كاذبين خائنين غادرين، وإلى آخره.

نحن لا نقول هذا الحديث صدق أو كذب، نحن لا ندرى بأصل القضية، إنّما ننظر فى الصحيحين والفرق بين الروايتين، أمّا لو أردتم أن تستفيدوا من هذا الخبر أشياء فالأمر إليكم، ولسنا الآن بصدّد التحقيق عن مفاهم هذا الحديث ومداليله، وإنّما أردنا أن نذكر لكم الفرق بين الشيخين البخارى ومسلم فى نقلهما للخبر الواحد، أى لقضية واحدة.

فهذه من جملة الوارد، وقضية عثمان مورد آخر، وهكذا موارد أخرى.

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٥

كلمة الختام ... ص: ٤٤٥

وأرى من المناسب أن أقطع الكلام بهذا المقدار، وأكتفى بهذا الحدّ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّق كلّ من يريد معرفة الحق، والأخذ به، أن يوفّقه فى هذا السبيل، وأن يهديه إلى الصراط المستقيم.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يزيدنا علماً وبصيرةً وفهماً ودقّةً وتأملًا فى القضايا العلميّة والتحقيقيّة وخاصّة العقائديّة منها، فإنّ الإنسان إن فارق هذه الدنيا وهو على شكّ من دينه، إن فارق هذه الدنيا ولم يكن على ثقة بما يعتقد به، فإنّه سيحشر مع من لا اعتقاد له.

إنّ الأمور الاعتقاديّة يعتبر فيها الجزم، ولا بدّ فيها من اليقين، وكلّ أمر اعتقادى لم يصل إلى حدّ اليقين فليس باعتقاد.

فعلى من عنده شكّ، على من لم يصل إلى حدّ اليقين أن يبحث، أن يحقّق، وإلّا فإنّ مات على هذه الحال كانت ميته جاهليّة، فكيف بمن كان على شكّ أو حتّى إذا لم يكن عنده شكّ يحاول أن يشكّك فى الأمور الاعتقاديّة، ويوقع الناس فى الشكّ.

إنّ الأمور الاعتقاديّة لا بدّ فيها من اليقين والقطع والجزم، ولربّما يكون هناك رجل قد بلغ من العمر ما بلغ ويكون فى أوّل مرحلة من مراحل فهم عقائده

محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٦

الدينيّة، وقد تقرّر عند علمائنا أنّ لا تقليد فى الأصول العقائديّة، فحينئذ لا يجوز الأخذ بقول هذا وذاك لأنّه قول هذا وذاك، ولا يجوز اتّباع أحد لأنّه كذا وكذا، والاعتبارات والعناوين الموجودة فى هذه الدنيا لا تجوّز لأحد ولا تسوّغ لأحد أن يتّبع أحداً من أصحاب هذه العناوين، لأنّ له ذلك العنوان، وهذا لا يكون له عذراً عند الله سبحانه وتعالى، إنّ الأمور الاعتقاديّة لا بدّ فيها من القطع واليقين.

وقد عرفنا أنّ القطع واليقين إنّما يتحقّقان ويحصلان عن طريق القرآن العظيم، وعن طريق السنّة المعبّرة، ولا سيّما السنّة المتّفق عليها بين المسلمين، فإنّ تلك السنّة ستكون يقينيّة، والله سبحانه وتعالى هو الموقّف.

وفي الختام أذكركم بأنّ بحوثنا هذه لم تكن نقداً لأحدٍ أو رداً لآخر، وإنما كانت بحوثاً علمية، ودروساً عقائدية، ومن أراد أن يقف على هذه البحوث ويطلع عليها فليتصل ب «مركز الأبحاث العقائدية»، فإنّ المسؤولين في هذا المركز سيحاولون أن يوفروا لمن يراجع هذا المركز ما يحتاج من هذه البحوث أو غيرها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٧

فهرس المصادر ... ص: ٤٤٧

١. القرآن الكريم.
 ٢. نهج البلاغة: الشريف الرضى، تحقيق صبحى صالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٣٨٧.
 ٣. الصحيفة السجادية: الإمام على بن الحسين عليهما السلام، أسوه، قم، ١٣٧١ ش.
 ٤. إبطال نهج الباطل: الفضل بن روزبهان، ضمن «دلائل الصدق» للمظفر، دار المعلم للطباعة، القاهرة، مصر، ١٣٩٦ وضمن «إحقاق الحق» للشهيد التستري.
 ٥. إتحاف السادة المتقين: الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
 ٦. الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، لبنان، ١٤١٦.
 ٧. الآحاد والمثاني: ابن أبي عاصم، دار الدراية، ١٤١١.
 ٨. الإحتجاج: الشيخ الطبرسي، دار النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦.
 ٩. إحقاق الحق: القاضي نور الله المرعشي التستري، دار الكتب الإسلامية، طهران.
 ١٠. أحكام القرآن: ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
 ١١. الأحكام في أصول الاحكام: ابن حزم الأندلسي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٧.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٨
١٢. إحياء الميت بفضائل أهل البيت: جلال الدين السيوطي، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، ١٤٠٨.
 ١٣. إحياء علوم الدين: محمّد الغزالي، وبهامشه «المغنى عن حمل الأسفار»، للعراقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
 ١٤. الأخبار الموضوعة: ملا علي القاري، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
 ١٥. الأربعون حديثاً في المهدي: أبو نعيم الإصبهاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
 ١٦. إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري: شهاب الدين القسطلاني، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
 ١٧. الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة: جلال الدين السيوطي، ط القاهرة، مصر.
 ١٨. أساس البلاغة: الزمخشري، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
 ١٩. الإستبصار: الشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٩٠.
 ٢٠. إستجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوى الشرف: شمس الدين السخاوي، دار الزمان، ١٤٢٤.
 ٢١. إستخراج المرام من استقصاء الافحام: السيّد على الحسيني الميلاني، مركز الحقائق الإسلامية، ١٤٢٥.
 ٢٢. الإستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البرّ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
 ٢٣. أسنى المطالب في مناقب سيّدنا على بن أبي طالب: ابن الجزري الشافعي، مكتبة الامام أمير المؤمنين عليه السلام، اصفهان.
 ٢٤. الإصابة في معرفة الصحابة: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥.

- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٤٩
٢٥. الأصول العامة للفقهاء المقارن: السيد محمد تقى الحكيم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٩٧٩ م.
٢٦. أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، دار المعارف، مصر.
٢٧. الاعتقادات: الشيخ الصدوق، تحقيق عصام عبدالسيد، المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣.
٢٨. إعجاز القرآن: الباقلانى، دار المعارف، مصر.
٢٩. اعلام الموقعين: ابن قيم الجوزية، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
٣٠. إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان: ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٥.
٣١. اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعية: جلال الدين السيوطى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣٢. الأمالى: الشيخ الصدوق، مركز الطباعة والنشر فى مؤسسة البعثة، ١٤١٧.
٣٣. الأمالى: الشيخ الطوسى، دار الثقافة، ١٤١٤.
٣٤. الإمامة والسياسة: ابن قتيبة، منشورات الشريف الرضى، قم، ١٤١٣.
٣٥. إملاء ما من به الرحمان: أبو البقاء العكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩.
٣٦. أنساب الأشراف: البلاذرى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٣٩٤.
٣٧. الأنساب: السمعانى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
٣٨. إنسان العيون فى سيرة الأمين والمأمون (السيرة الحلبية): الحلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٠
٣٩. أجوبة مسائل جار الله: السيد شرف الدين العاملى، المجمع العالمى لأهل البيت، قم، ايران، ١٤١٦.
٤٠. أحكام القرآن: أبو بكر الجصاص، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، السعودية.
٤١. أسد الغابة فى معرفة الصحابة: ابن الأثير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٤٢. أسنى المطالب فى أحاديث مختلفه المراتب: ابن درويش الحوت، مكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٥.
٤٣. الباب الحادى عشر: العلامة الحلى، مركز نشر الكتاب الطهران، ١٣٧٠ ش.
٤٤. بحار الأنوار: الشيخ المجلسى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
٤٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، منشورات الشريف الرضى، قم، ١٤٠٦.
٤٦. البداية والنهاية (التاريخ): ابن كثير، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٤٧. البدء والتاريخ: أحمد بن سهل البلخى، دار صادر، بيروت، لبنان.
٤٨. بلاغات النساء: ابن طيفور، مكتبة البصيرتى، قم.
٤٩. البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروز آبادى، دار النشر، جمعية إحياء التراث العربى، الكويت، ١٤٠٧.
٥٠. بيان المختصر: شمس الدين الأصبهانى، مركز إحياء التراث الإسلامى، مكة المكرمة.
٥١. البيان فى أخبار صاحب الزمان (طبع مع كفاية الطالب فى مناقب على بن أبى طالب عليه السلام): الكنجى الشافعى، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩٠.
٥٢. تاج العروس فى شرح القاموس: الزبيدى، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
٥٣. تاريخ ابن خلدون: ابن خلدون، دار الكتاب اللبنانى.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥١

٥٤. تاريخ أبى الفداء (المختصر فى أحوال البشر): أبو الفداء، المطبعة الحسينية المصرية.
٥٥. تاريخ أسماء الثقات: عمر بن شاهين، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦.
٥٦. تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطى، منشورات الشريف الرضى، قم، ايران، ١٤١١.
٥٧. تاريخ الخميس: الديار بكرى، دار صادر، بيروت، لبنان.
٥٨. التاريخ الصغير: البخارى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
٥٩. تاريخ المدينة المنورة: ابن شبة النميرى، دار الفكر، قم، ١٤١٠.
٦٠. تاريخ يعقوبى: يعقوبى، دار صادر، بيروت، لبنان.
٦١. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان.
٦٢. تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهمى، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٧.
٦٣. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
٦٤. تأويل الآيات: السيد شرف الدين الاسترآبادى، مدرسة الامام المهدي عليه السلام، قم، ١٤٠٧.
٦٥. تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٦. التبيان فى تفسير القرآن: الشيخ الطوسى، مؤسسة النشر الإسلامى، ١٤١٣.
٦٧. تجريد الاعتقاد: الشيخ نصير الدين الطوسى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ١٤٠٧.
٦٨. تحريات فى الأصول: السيد مصطفى الخمينى، مؤسسة العروج، قم، ١٤١٨.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٢
٦٩. تحف العقول: ابن شعبة الحرانى، مؤسسة النشر الإسلامى، قم، ايران، ١٤١٦.
٧٠. التحفة الإثنا عشرية: شاه عبدالعزيز دهلوى، نورانى، كتابخانه، بيشاور، باكستان.
٧١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: أبو الحجاج المزى، المكتب الإسلامى، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
٧٢. التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف: السيد على الحسينى الميلانى، منشورات الشريف الرضى، قم، ايران، ١٤١٧.
٧٣. تذكرة الحفاظ: الذهبى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
٧٤. تذكرة الموضوعات: الفتنى، وبديلها «قانون الموضوعات والضعفاء» له أيضاً، ادارة الطباعة المنيرية، مصر، ١٣٤٣.
٧٥. تفسير ابن أبى حاتم (تفسير القرآن العظيم): ابن أبى حاتم الرازى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٩.
٧٦. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩.
٧٧. تفسير أبى السعود (إرشاد العقل السليم): أبو السعود العمادى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
٧٨. تفسير الأمثل: الشيخ ناصر مكارم الشيرازى، مؤسسة البعثة، بيروت، لبنان.
٧٩. تفسير البحر المحيط (البحر المحيط فى تفسير القرآن): أبو حيان الاندلسى، وبهامشه «النهر الماد» و «الدر اللقيط» لابن مکتوم، مؤسسة التاريخ العربى، دار حياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤١١.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٣
٨٠. تفسير البغوى (معالم التنزيل فى التفسير والتأويل): أبو محمد حسين بن مسعود الفراء البغوى، دار الفكر، ١٤٠٥.
٨١. تفسير الثعلبى (الكشف والبيان): أبو إسحاق الثعلبى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤٢٢.
٨٢. تفسير الجلالين: المحلى والسيوطى، مصطفى البابى الحلبي، مصر، ١٣٨٨.
٨٣. تفسير الخازن: على بن محمد بن ابراهيم البغدادي، دار المعرفة، بيروت.

٨٤. تفسير الشريينى (السراج المنير): الخطيب الشريينى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٨٥. تفسير الطبرى (جامع البيان): محمّد بن جرير الطبرى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
٨٦. تفسير القاسمى (محاسن التأويل): محمّد جمال الدين، مصر، ١٩٥٩ م.
٨٧. تفسير القرآن: عز الدين الدمشقى الشافعى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
٨٨. تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن): القرطبى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
٨٩. تفسير المراعى: أحمد مصطفى المراعى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٩٨٥ م.
٩٠. تفسير المنار (المنار فى تفسير القرآن): محمّد رشيد رضا، دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢٦.
٩١. تفسير النسفى (مدارك التنزيل): عبدالله بن أحمد بن محمود النسفى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٩٢. تفسير النيسابورى (غرائب القرآن ورغائب الفرقان): نظام الدين النيسابورى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٤
٩٣. تفسير الآلوسى (روح المعانى): شهاب الدين الآلوسى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤٠٥.
٩٤. تفسير الفخر الرازى (مفاتيح الغيب): الفخر الرازى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
٩٥. تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
٩٦. التقرير والتحبير فى شرح التحرير: ابن أمير الحاج، بهامشة «نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
٩٧. تلخيص المستدرک: الذهبى، بذيل «المستدرک على الصحيحين»، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٩٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكنانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠١.
٩٩. تهذيب الآثار: محمّد بن جرير الطبرى، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٢.
١٠٠. تهذيب الاسماء واللغات: النووى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠١. تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلانى، دار الفكر، ١٤٠٤.
١٠٢. التهذيب: الشيخ الطوسى، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٣٦٤ ش.
١٠٣. تهذيب الكمال: أبو الحجاج يوسف المزى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٣.
١٠٤. التيسير فى شرح التحرير: محمد أمين الحنفى، مطبعة محمّد على صبيح وأولاده، القاهرة، مصر.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٥
١٠٥. جامع الأصول: ابن الأثير، ومعه «إجابة الفحول بإدخال سنن ابن ماجه على جامع الأصول»، دار الفكر بيروت، لبنان، ١٤١٧.
١٠٦. الجامع الصغير: جلال الدين السيوطى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠١.
١٠٧. الجامع الكبير: جلال الدين السيوطى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٠٨. جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، دار ابن الجوزى، السعودية، ١٤١٦.
١٠٩. جامع كرامات الأولياء: النبهانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧.
١١٠. الجرح والتعديل: ابن أبى حاتم الرازى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢.
١١١. الجمع بين الصحيحين: الأشبلى، دار المحقق، الرياض، ١٤١٩.
١١٢. الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البين: الموصلى، المكتب الإسلامى، ١٤١٦.
١١٣. جواهر العقدين: السهمودى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥.

١١٤. جواهر المطالب في مناقب الامام على بن ابي طالب عليه السلام: أبو البركات الدمشقي الباغوني، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، ١٤١٥.
١١٥. الحاوي للفتاوى: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
١١٦. حجة الله البالغة: ولي الله الدهلوي، المكتبة السلفية، لاهور.
١١٧. الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو، دار الكتب العربي، بيروت، ١٤٠٤.
١١٨. حسن المحاضرة: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
١١٩. حلية الأولياء: أبو نعيم الإصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٦
١٢٠. خصائص الأئمة عليهم السلام: الشريف الرضي، مؤسسه طبع ونشر الآستانة الرضوية المقدسة، مشهد، ايران، ١٤٠٦.
١٢١. الخصائص الكبرى: جلال الدين السيوطي، حيدرآباد الدكن، الهند، ١٣٢٠.
١٢٢. خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: أحمد بن شعيب النسائي، دار الثقلين، قم، ١٤١٩.
١٢٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١.
١٢٤. الدر النضيد من مجموعة الحفيد: الهروي الشافعي، مطبعة التقدم، مصر، ١٣٢٢.
١٢٥. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٢٦. دروس في علم الأصول: السيد محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
١٢٧. دلائل الصدق: الشيخ محمد حسن المظفر، دار المعلم للطباعة، القاهرة، ١٣٩٦.
١٢٨. ديوان الفرزدق: الفرزدق، دار صادر، بيروت، لبنان.
١٢٩. ذخائر العقبي في مناقب ذوى القربى: محب الدين الطبري، مكتبة الصحابة، جده، الشرقية، مكتبة التابعين، قاهرة، ١٤١٥.
١٣٠. الذخيرة في علم الكلام: السيد المرتضى، مؤسسه النشر الإسلامى، ١٤١١.
١٣١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقابزرگ الطهراني، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
١٣٢. الذرية الطاهرة: محمد بن أحمد الأنصاري الرازي الدولابي، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ايران، ١٤٠٧.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٧
١٣٣. ربيع الأبرار: الزمخشري، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٤١١.
١٣٤. رسائل و مقالات: الشيخ جعفر السبحاني، مؤسسه الامام الصادق عليه السلام، ١٤١٩.
١٣٥. روضة المناظر: ابن الشحنة الحنفي، مطبوع على هامش الكامل لابن الأثير.
١٣٦. الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة: محب الدين الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣٧. زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٣٨. زاد المعاد في هدى خير العباد: ابن قيم الجوزية، مؤسسه الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
١٣٩. زين الفتى في شرح سورة هل أتى: أحمد بن محمد العاصمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨.
١٤٠. سبل الهدى والرشاد: الصالحى الشامى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٤١. سمط النجوم العوالي: العصامى المكي، المكتبة السلفية، مصر.
١٤٢. سنن ابن ماجه: ابن ماجه القزوينى، بهامشه «مصباح الزجاجه» للبوصيرى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
١٤٣. سنن البيهقي (السنن الكبرى): البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤.

١٤٤. سنن الترمذى (الجامع الصحيح): الترمذى، وبذيله «الشماثل وشفاء الغليل»، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٤٥. سنن الدارمى: الدارمى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٨
١٤٦. سنن النسائى (السنن الكبرى): أحمد بن شعيب النسائى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١.
١٤٧. سنن أبى داود: أبو داود السجستاني، دار الفكر، بيروت.
١٤٨. سير أعلام النبلاء: الذهبى، مؤسس الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٣.
١٤٩. سيرة ابن اسحاق (السيرة النبوية): محمد بن إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤.
١٥٠. سيرة ابن هشام (السيرة النبوية): ابن هشام، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
١٥١. السيرة الدحلانية (السيرة النبوية): زينى دحلان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١.
١٥٢. السيرة النبوية: على بن سلطان محمد القارى، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٥.
١٥٣. شرح التجريد: القوشجى، تبرى، ١٣٠٧.
١٥٤. شرح المقاصد: التفتازانى، منشورات الشريف الرضى، قم، ايران، ١٤٠٩.
١٥٥. شرح المنهاج: العبرى الفرغانى، مخطوط.
١٥٦. شرح المواقف فى علم الكلام: الشريف الجرجانى ويليهِ «حاشية السيلالكوتى والحلبى، منشورات الشريف الرضى، قم، ايران، ١٤١٢.
١٥٧. شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: الزرقانى المالكي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٥٨. شرح فتح القدير: محمد بن عبدالواحد (ابن همام)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
١٥٩. شرح معانى الآثار: أحمد بن محمد بن سلمة الطحاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٥٩
١٦٠. شرح نهج البلاغة: ابن أبى الحديد، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٣٨٧.
١٦١. شفاء السقام فى زيارة خير الأنام: تقى الدين السبكي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثالثة، ١٤١٣.
١٦٢. الشفاء بتعريف حقوق المصطفى: القاضى عياض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٦٣. شواهد التنزيل: الحاكم الحسكاني، مؤسس الطبع والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى، ١٤١١.
١٦٤. الشهاب على اليبضاوى: شهاب الدين الخفاجى، دار إحياء التراث العربى ومؤسسة التاريخ العربى، بيروت، لبنان.
١٦٥. الصاوى على اليبضاوى: محمد بن مصلح الصاوى، استانبول، تركيا، ١٤١١.
١٦٦. الصحاح: الجوهرى، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
١٦٧. صحيح ابن حبان: عبدالله بن حبان، مؤسس الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٦٨. صحيح ابن خزيمة: ابن خزيمة، المكتب الإسلامى، ١٤١٢.
١٦٩. صحيح البخارى: البخارى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
١٧٠. صحيح مسلم بشرح النووى: النووى، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ١٤٠٧.
١٧١. صحيح مسلم: مسلم النيسابورى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨.
١٧٢. صفة الصفوة: أبو الفرج ابن الجوزى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩.
١٧٣. الصواعق المحرقة: ابن حجر الهيتمى، بذيله تطهير الجنان واللسان، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر.

١٧٤. الضعفاء الصغير: البخارى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٠
١٧٥. الضعفاء الكبير: العقيلي، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان.
١٧٦. طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى): ابن سعد، دار بيروت، ١٤٠٥.
١٧٧. طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطى، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
١٧٨. طبقات الشافعية: الأسنوى، دار العلوم، الرياض السعوديه، ١٤٠١.
١٧٩. طبقات المحققين بأصبهان: أبو الشيخ الإصفهاني، دار الكتب العلميه، ١٤٠٩.
١٨٠. طبقات المفسرين: جلال الدين السيوطى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٨١. الطرائف: السيد على الحسينى الميلانى، منشورات الشريف الرضى، ١٤١٢.
١٨٢. عارضه الاحوذى فى شرح الترمذى: ابن العربى المالكى، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤١٥.
١٨٣. العبر فى خبر من غير: الذهبى، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان.
١٨٤. عقائد الامامية: الشيخ محمد رضا المظفر، مؤسسه الامام على عليه السلام، قم، ١٤١٧.
١٨٥. عقد الدرر فى أخبار المنتظر: عبدالعزيز المقدسى، وكتب العالم الفكر، ١٣٩٩.
١٨٦. العقد الفريد: السيد محمد بن علوى المالكى، مكتبة الدعوة الاسلاميه، ١٤٢٠.
١٨٧. العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية: ابن الجوزى، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
١٨٨. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
١٨٩. عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى: بدر الدين العيني، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦١
١٩٠. عيون أخبار الرضا عليه السلام: الشيخ الصدوق، مؤسسه الأعلمى، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
١٩١. عيون الأثر فى فنون المغازى والسير: ابن سيد الناس، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ١٤١٣.
١٩٢. عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينورى، منشورات الشريف الرضى، ١٤١٥.
١٩٣. غنية المتملى: الشيخ إبراهيم الحلبي، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٢.
١٩٤. الفائق فى غريب الحديث: الزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤.
١٩٥. الفتاوى الكبرى: ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٨٦.
١٩٦. فتح البارى فى شرح صحيح البخارى: ابن حجر العسقلانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
١٩٧. فتح العزيز فى شرح الوجيز: عبدالكريم الرافعى، دار الفكر.
١٩٨. فتح القدير: الشوكانى، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٩٩. الفتن: نعيم بن حماد، مكتبة التوحيد، القاهرة، ١٤١٢.
٢٠٠. الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلاميه: ابن الطقطقا، دار صادر، ١٣٨٦.
٢٠١. فرائد السمطين: الجوينى الخراسانى، مؤسسه المحمودى، بيروت، لبنان، ١٣٩٨.
٢٠٢. فردوس الأخبار: شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
٢٠٣. الفصل فى الأهواء والملل والنحل: ابن حزم الأندلسى، دار الكتب العلميه، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٢

٢٠٤. الفصول المختارة من العيون والمحاسن: السيد المرتضى، المكتبة الحيدرية، ١٣٨١.
٢٠٥. الفصول المهمة في معرفة الأئمة: ابن الصباغ المالكي، مكتبة دار الكتب التجارية.
٢٠٦. فضائل الإمام علي عليه السلام: أحمد بن حنبل، تحقيق السيد عبدالعزيز الطباطبائي.
٢٠٧. فضائل الصحابة: أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣.
٢٠٨. فضائل الصحابة: أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٠٩. الفهرست (فهرست النديم): محمد بن اسحاق النديم، طهران.
٢١٠. فيض القدير في شرح الجامع الصغير: المناوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩١.
٢١١. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
٢١٢. القول الجلي في فضائل علي عليه السلام: جلال الدين السيوطي، مؤسسة النادر للطباعة والنشر.
٢١٣. الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة: الذهبي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
٢١٤. الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف: ابن حجر العسقلاني، المطبوع مع الكشاف، طبع مصر.
٢١٥. الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، دار الكتب الاسلامية، طهران، ١٣٨٨.
٢١٦. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٥.
٢١٧. الكامل في ضعفاء الرجال: عبدالله بن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
٢١٨. كتاب الأموال: أبو عبيد القاسم بن سلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٣
٢١٩. كتاب الخراج: القاضي أبو يوسف، السلفي، مصر.
٢٢٠. كتاب السنة: ابن أبي عاصم، المكتبة الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤١٣.
٢٢١. كتاب الموضوعات: ابن الجوزي، محمد عبدالمحسن، ١٣٨٦.
٢٢٢. الكشاف في تفسير القرآن: الزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥.
٢٢٣. كشف الأستار عن زوائد البزار: الهيثمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
٢٢٤. كشف الأسرار عن أصول البزدوي: عبدالعزيز البخاري، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان.
٢٢٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
٢٢٦. كشف الغطاء: الشيخ جعفر كاشف الغطاء، بوستان كتاب، قم، ١٤٢٢.
٢٢٧. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلبي، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٧.
٢٢٨. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: الخزاز القمي، مطبعة البيدار، قم، ١٤٠١.
٢٢٩. كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: أبو عبدالله الكنجي الشافعي، المطبعة الحيدرية، نجف، ١٣٩٠.
٢٣٠. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٩.
٢٣١. كنز العمال: المتقي الهندي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٤
٢٣٢. كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق: المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧.
٢٣٣. الكواكب الدراري في شرح البخاري: الكرمانلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠١.
٢٣٤. لسان العرب: ابن منظور، نشر أدب الحوزة، قم، ١٤٠٥.

٢٣٥. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
٢٣٦. المبسوط في فقه الامامية: الشيخ الطوسي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
٢٣٧. المبسوط في فقه الحنفية: السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
٢٣٨. المجروحون: ابن حبان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
٢٣٩. مجمع البيان: الشيخ الطبرسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
٢٤٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
٢٤١. المجموع: محي الدين النَوَوِي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢٤٢. محاضرات الأدباء: الراغب الإصبهاني، مكتب الحيدرية، ١٤١٦.
٢٤٣. المحصول في علم الأصول: فخرالدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
٢٤٤. المحلى: ابن حزم، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢٤٥. مختصر التحفة الاثنا عشرية: محمود شكري الآلوسي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٥
٢٤٦. المختصر في علم الأصول: ابن الحاجب، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣٢٦.
٢٤٧. مرآة الجنان: اليافعي، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، مصر، ١٤١٣.
٢٤٨. المراجعات: السيد شرف الدين العاملي، دار الكتاب الاسلامي.
٢٤٩. المرقاة في شرح المشكاة: الشيخ علي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
٢٥٠. مروج الذهب: المسعودي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢٥١. المزار: الشيخ المفيد، مدرسة الامام المهدي عليه السلام، قم.
٢٥٢. المستدرک على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١.
٢٥٣. المستصفي من علم الاصول: الغزالي، ومعه «فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت» لمحَب الله بن عبدالشكور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٢٥٤. مسند الطيالسي: سليمان بن داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢٥٥. مسند أبي يعلى: أبو يعلى الموصلي، دار الكتب العلمية، ١٤١٨.
٢٥٦. مسند أحمد: أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥/١٤.
٢٥٧. مشكاة المصابيح: الخطيب التبريزي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
٢٥٨. مصابيح السنة: البغوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧.
٢٥٩. المصاحف: أبو داود السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥.
٢٦٠. مصباح المتهجد: الشيخ الطوسي، مؤسسه فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ١٤١١.
٢٦١. المصنّف: ابن أبي شيبه، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٦
٢٦٢. المصنّف: عبدالرزاق الصنعاني، المكتبة الاسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣.
٢٦٣. المطالب العالیه: ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤.
٢٦٤. المطول: التفتازاني، مطبعة الداوري، قم، ١٤١٦.

٢٦٥. المعارف: ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧.
٢٦٦. معانى الأخبار: الشيخ الصدوق، مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٧٩.
٢٦٧. معجم الادباء: ياقوت بن عبدالله الرومى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٠.
٢٦٨. المعجم الأوسط: الطبرانى، دار الحرمين، الرياض، ١٤١٥.
٢٦٩. المعجم الصغير: الطبرانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
٢٧٠. المعجم الكبير: الطبرانى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤٠٤.
٢٧١. معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابورى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠.
٢٧٢. معرفة الصحابة: أبو نعيم الإصبهاني، بيروت، لبنان.
٢٧٣. المغنى فى الضعفاء: الذهبى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
٢٧٤. المغنى فى الفقه: ابن قدامة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٧٥. مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الإصبهاني، دار القلم، دمشق، ١٤١٢.
٢٧٦. المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤.
٢٧٧. ملحقات إحقاق الحق: السيد شهاب الدين الحسينى المرعشى، مكتبة آية الله المرعشى، ١٤٠٩.
٢٧٨. المنار المنيف فى الصحيح والضعيف: ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٧
٢٧٩. مناقب آل أبى طالب: ابن شهر آشوب، ذوى القربى، قم، ١٤٢١.
٢٨٠. مناقب الامام على بن أبى طالب عليه السلام: ابن المغازلى، دار الأضواء، ١٤٢٤.
٢٨١. مناقب على بن أبى طالب: الخوارزمى، مكتبة نينوى الحديثية، طهران، ايران.
٢٨٢. مناهل العرفان فى علوم القرآن: الزرقانى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤.
٢٨٣. المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨.
٢٨٤. المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك: ابن الجوزى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣.
٢٨٥. من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٤.
٢٨٦. منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، المكتبة السلفية، ١٣٩٦.
٢٨٧. المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووى، هامش إرشاد السارى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.
٢٨٨. الموافقات فى أصول الأحكام: أبو اسحاق الشاطبى، المطبعة الرحمانية، مصر.
٢٨٩. المواقف فى علم الكلام: القاضى عبدالرحمن بن أحمد الايجى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٢٩٠. الموطأ: مالك بن انس، دار احياء التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٤٠٦.
٢٩١. ميزان الاعتدال فى نقد الرجال: الذهبى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦.
٢٩٢. النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغرى بردى الاتابكى، وزارة الثقافة والارشاد، المؤسسة المصرية العامة.
- محاضرات فى الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٨
٢٩٣. نزل الأبرار بما صح من مناقب أهل البيت الأطهار: محمّد بن معتمدخان البدخشانى الحارثى، مكتبة الامام أمير المؤمنين على عليه السلام العامة، ١٤٠٣.
٢٩٤. نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض: شهاب الدين الخفاجى وبهامشه «شرح الشفا» لعلى القارى، دار الفكر.

٢٩٥. النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية: محمد بن عقيل العلوي، دار الثقافة، قم، إيران، ١٤١٢.
٢٩٦. النص والاجتهاد: السيد شرف الدين العاملي، المجمع الثقافي لمنتدى النشر، ١٣٧٥.
٢٩٧. نظم المتناثر من الحديث المتواتر: الكتّاني المغربي، دار الكتب السلفية، مصر.
٢٩٨. نظم درر السمطين: الزرندي الحنفي، منشورات المخزن الأميني، ١٣٧٧.
٢٩٩. فحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار: السيد علي الحسيني الميلاني، مهر، قم، ١٤١٤.
٣٠٠. النكت الاعتقادية: الشيخ المفيد، المجمع العالمي لأهل البيت، ١٤١٣.
٣٠١. نواذر الأصول في معرفة أحاديث الرسول: الحكيم الترمذي، دار الجليل، بيروت، لبنان، ١٤١٢.
٣٠٢. نور الابصار: مؤمن الشبلنجي، دار الفكر، بيروت.
٣٠٣. النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨.
٣٠٤. النهاية في مجرد الفقه والفتاوى: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتاب العربي، ١٣٩٠.
- محاضرات في الاعتقادات، ج ٢، ص: ٤٦٩
٣٠٥. نهج البلاغة: الشريف الرضي، بشرح الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٣٠٦. نهج الحق وكشف الصدق: العلامة الحلّي، دار الهجرة، قم، ١٤١٤.
٣٠٧. الوافي: الفيض الكاشاني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، إصفهان، ١٤٠٦.
٣٠٨. الوافي بالوفيات: الصفدي، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٩.
٣٠٩. وسائل الشيعة: الحرّ العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٣١٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٧.
٣١١. هدى الساري (مقدمة فتح الباري): ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣١٢. ينابيع المودة: القندوزي، منشورات الشريف الرضي، ١٤١٧.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكمم وأنفسكمم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَأَتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهايزة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطقي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتداءً أنشئته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و

عموم الناس إلى التَحَرِّي الأَدَقَّ للمسائل الدِّيَنِيَّةِ، تخليف المطالب النَّافِعَةُ - مكانَ البَلاتِيَّةِ المبتدلة أو الرَّدِيئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضِيَّةِ واسعةٍ جامعَةٍ ثقافيَّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السَّلَام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطُّلاب، توسعة ثقافَةُ القِراءة و إغناء أوقات فراغِهِ هُوَاةُ برامج العلوم الإسلاميَّة، إنالهُ المنايع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة في الجامعَةِ، و...
- منها العَدالة الاجتماعيَّة: التي يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أَنَّهُ يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشرِ الثَّقافة الإسلاميَّة و الإيرانيَّة - في أنحاء العالم - من جههٍ أُخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشره شهريَّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيَّة و مكتبيَّة، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثَلَاثِيَّة الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرُّسوم المتحرَّكة و... الأماكن الدينيَّة، السياحيَّة و...

(د) إبداع الموقع الانترننتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدَّة مواقع أُخرَ

(ه) إنتاج المُنتجات العرضيَّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدَّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيَّة، الاخلاقيَّة و الاعتقاديَّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرُّسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيَّة و اعتباريَّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميَّة، الجوامع، الأماكن الدينيَّة كمسجد جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليميَّة عموميَّة و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرُّئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رَمضان " و مُفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريَّة الشمسيَّة (=١٤٢٧ الهجريَّة القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنيَّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترننتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التَّجاريَّة و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانيَّة الحاليَّة لهذا المركز، شَعبيَّة، تبرعيَّة، غير حكوميَّة، و غير ربحيَّة، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيَّة و العلميَّة الحاليَّة و مشاريع التوسعة الثقافيَّة؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى

بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

